الأمراض النفسية الاجتماعية

نحو نظرية
فى اضطراب علاقة الفرد بالمجتمع

تأليف الدكتور أحمد فائق



إهداءات ٢٠٠٣
المكتبة ألانجلو المصرية
القاهرة

الأمراض النفسية الاجتماعية

نحو نظرية

فى اضطراب علاقة الفرد بالمجتمع

تأليف

الدكتور أحمد فائق

عضو الجمعية الدولية للتحليل النفسى

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ ش محمد فريد - القاهرة

اسم الكتاب : الأمراض النفسية الاجتماعية نحو نظرية فى اضطراب علاقة الفرد بالمجتمع

تاليـــف : **أحمـــد فائــق**

الناشـــر : **مكتبة الأنجلو المصرية**

الطباعـــة : **مطبعة أبناء وهبه حسان**

رقم الإيـداع : ٨٦٦٢ لسنة ٢٠٠١

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977-05-1843-3

تمهيد

أعتقد أن أسعد لحظات تمر على كاتب ، تلك التى ينتهى فيها من عمل . ولا أظن اننى أختلف عن غيرى فى ذلك . ولكن انتهائى من هذا الكتاب يشذ بى عن هذه القاعدة . لقد كانت بداية كتابته لحظات سعيدة مرت بى ، فى حين ان الانتهاء منها كانت لحظات لا توصف بالسعادة ، وان كنت لا أستطيع وصفها بالشقاء . ويعود انقلاب الحال إلى سبب واضح ، ان هذا الكتاب يمثل تطوراً لفكرة تعكس تطوراً لتفكيرى عموماً . بل لعله من الدراسات التى تمثلت فيها عملية تطور صحية وصحيحة ، لأنها كانت ثمرة تبادل فكرى وتجارب عقلى شيق بين طلبة ومحاضر . ولقد كانت هذه الدراسات – التى يضمها الكتاب – نتاج تساؤلات ذكية من طلبة محبين للمعرفة حول موضوع معقد ، وإجابات حاولت أن أرتقى بها إلى مستوى ذكاء التساؤلات . إن التطور الذى تمثله فكرة هذا الكتاب وأعتز بها فى ذاتها ، إنما هو نتاج تطوير متصل حدث لى من حوار مع الطلبة ، وأحدثته فى غيرهم بحوارى مع من جاءوا بعدهم . لذلك كانت بداية الكتابة لحظات سعادة لما كانت تمثله من تفتح لا أعلم له حدوداً ، ولا أدرى تماماً إلى ماذا سيقودنى . أما الانتهاء منها فتمثل وقفة عن حوار شيق ونقاش مثمر مطمئن ، أىْ موات للتطور الذى أعتز به ، وبرودة ذهنية تحوطنى ولا أرضاها . ولو لم أكن أعلم اننى قد انتهيت فقط من كتابة الكتاب ، واننى لم أنته إلا من مجرد كتابته ، لاعتبرت أن لحظات الانتهاء منه هى أشقى اللحظات . ولكنى أعتقد أن فكرة الكتاب لازالت قادرة على معاودة التفتح والتطور ، وإن الأمر لا يعدو وقفة أتطلع إلى ما سيعقبها من حركة ومن تحريك . بل إنى آمل أن يقوم بهذه الحركة أناس غيرى ممن قد يجدون رغبة فى ذلك ، حيث يكون دورى هو السير معهم فى ركبهم متخلياً عن دورى فى تحريك الركب .

بدأت فكرة هذا الكتاب بداية متواضعة غاية التواضع ، ففى عام ١٩٦١ اشتركت مع الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى فى تدريس مادة الصحة العقلية لطلبة ليسانس العلوم النفسية والاجتماعية . ولم أكن آنذاك أعلم حدوداً لهذا الميدان . فوضعت لنفسى هدفاً هو إبراز ما تستطيعه نظرية التحليل النفسى من مشاركة فى إيضاح معالم المرض النفسى . وبعد عرض لامكانيات هذه النظرية قمت بتطبيق

نظرىٍّ ، لأفكارها الأساسية حول مراحل التطور والكبت ، على احتمالات المرض النفسى فى المجتمع . وكانت محاولتى هذه مثار نقاش بين الطلبة وبينى فى احتمالات شيوع أمراض نفسية معينة فى المجتمع نتيجة لتثبيت نسبة معينة من الناس على مرحلة من مراحل التطور . وكانت بداية التطوير .

وفى عام ١٩٦٢ اجتهدت فى إجابة هذا التساؤل بعد أن جعلته بداية للبرنامج ، خاصة وقد تغير اسمه إلى الأمراض النفسية الاجتماعية . واتجهت إجابتى إلى احتمال شيوع نظم تربوية خاصة تسهم فى تثبيت من نوع ما على إحدى مراحل التطور ، حيث ينتج عن ذلك انتشار بعض الأمراض النفسية فى المجتمع على شكلٍ وبائى . وأثار ذلك عديداً من التساؤلات حول الظروف التى تجعل هذه الطرق التربوية تستقر فى مجتمع ولا تستقر فى غيره ، والعوامل التى تجعل المجتمع عاملاً فى أمراض أبنائه . وكانت النقلة الثانية فى التطوير .

وفى عام ١٩٦٣ أضيف إلى ذلك أمر جديد . فقد بدأت نتائج بحوث المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تنتشر ، وأصبح أمامى مادة علمية لا يمكن إغفال اتصالها بفكرتنا . بل أصبح من صلب برنامج التدريس ، عرض الأساليب التجريبية ومناهج البحث فى تلك الدراسات . لذلك أصبح من الضرورى أن نجيب عن التساؤل الذى أثاره طلبة عام ١٩٦٢ ، وأن نضيف إليه ما يمكن أن نسميه أسلوب البحث فى هذه المشاكل . وقد وقعت على فكرة مؤداها ؛ إن نظم الإنتاج فى المجتمع تحدد بشكل واضح أساليب التربية الشائعة حتى يخلق المجتمع مواطنين يلائمون عملية الإنتاج ، ويتوافقون معها . وكانت هذه الفكرة بداية تطور جذرى بعد تطورين عفويين . فمن جانب انشغلت بعلاقة أساليب الإنتاج بنظم التربية ، فبدا لى أنه من الممكن تحديد العوامل المؤثرة فى السواء الاجتماعى ، ومن جانب آخر اتضحت لى مشكلة تطور أساليب الإنتاج واحتمالات معدلات تطوره عن معدلات التغير الاجتماعى مما يصبح علة لشيوع أمراض معينة فى المجتمع فى فترات معينة . أما الأمر المستجد وهو أساليب البحث فى هذه المشكلة فكان حاله أخف وطأة وأيسر أمراً . فلم يكد يثير الطلبة مشكلة البحث المسحى والبحث المتعمق حتى وجدت أن ميدان الأمراض النفسية الاجتماعية ميداناً متميزاً بمشاكله وبأساليب بحثه . وزال عنى - إلى غير رجعة - وهم هو إمكان تفسير هذه الظواهر بنظريات علم النفس المرضى .

كان عام ١٩٦٤ عام طفرة فى تناولى لهذه المشاكل . لقد بدأت بتمييز الظواهر عن وحداتها البشرية ، كأن أميز بين البغاء والبغى وبين تعاطى المخدرات وبين متعاطى المخدرات . فوجدت أن هذا التمييز يتيح فرصة فهم جديد لكل من الجانبين ، ويسمح بإيجاد صلة بين المسح الاجتماعى والتعمق السيكولوجى فى البحوث . واتخذت من نتاج دراسات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مادة لتطبيق هذه الفكرة . وأعاننى على ذلك أن كانت فكرة العلاقة بين أساليب الإنتاج وأساليب التربية قد استقرت تماماً تقريباً . وهنا اتضح لى أن الظاهرة الاجتماعية دائماً ما تنتهى فى صيغتها الأخيرة إلى ما ينتهى إليه فهمنا للظاهرة النفسية . وأثار ذلك تساؤلاً مهماً ، ألا يجوز أن تكون العلاقة بين الفرد والمجتمع أعمق مما نظن ، وأن هناك نقطة اتصال تتحول فيها الظاهرة النفسية إلى صيغة اجتماعية وبالعكس . وبهذا التساؤل كانت النقلة الثالثة فى التطوير .

وما أن جاء عام ١٩٦٥ حتى كان بحث تعاطى المخدرات - الذى أشرف عليه الأستاذ الدكتور مصطفى زيور - قد أعطى ثماره . وأعقب ذلك مقاله عن متعاطى الحشيش ونقاش لهذا المقال مع المؤلف وهو المشرف على البحث . وبذلك أتيح لى أن أجيب عن التساؤل السابق فى حدود معقولة هى وجود حتمية اجتماعية لا تختلف عن الحتمية النفسية تحكم علاقة ما هو نفسى وما هو اجتماعى . وبذلك برزت فكرة محيرة فى علم النفس هى فكرة تفعيل المرض Acting out . ان التفعيل يشير إلى تحول ما هو نفسى إلى سلوك فعلى ، حيث يصبح المريض وهو الفاعل لفعله Acting out patient واقعاً تحت طائلة القانون ، أى خالقاً لمرض نفسى ذى صبغة اجتماعية . وبدا لى أن الكثير من الأفكار التحليلية المهمة قد تجد معنى حقيقياً وتعطى فهماً عميقاً لميدان الأمراض النفسية الاجتماعية . بل زاد من غرابة الموقف أن الكثير من مشاكل المناهج يمكن أن يحل من خلال هذا الموقف الذى انتهيت إليه .

واستقر رأيى على أن أشرع فى كتابة الكتاب ، وأن أنتهى مما تم لتتم سعادتى . وحالت دون ذلك ظروف أستطيع أن أبررها بالعمل الكثير ، إلا اننى أرجح أنها عوائق داخلية ذاتية . فعندما قمت بتدريس هذه المادة عام ١٩٦٦ ، كنت أعتقد اننى لن أجد جديداً . وفعلاً لم أجد جديداً يستحق الذكر ، غير إحساسى بأن تطور أساليب الإنتاج فى المجتمع تعاكس فى اتجاهها مراحل تطور الفرد نفسياً . ورغم ذلك

وجدت نفسى أولاً أعتقد فى إمكان الحديث عن الأمراض النفسية الاجتماعية باعتبارها علماً مستقلاً بظواهره وبأسلوب بحثه ، وبأنه علم يستطيع أن يعطى علم النفس المرضى أكثر مما أخذ منه ولازال يأخذه ، وبأنه علم يمكنه أن يحل تماماً محل عديد من فروع التخصص فى ميدان الدراسات الاجتماعية . ولو لم أغال لقلت بأنه دراسة الإنسان فى شكل أشمل وأعمق . ثم بدأت أتحول تدريجياً - وقد كان تحولى هذا سريعاً إلى حد ما - لأعتقد أننا (رجال العلوم الإنسانية بفروعها المختلفة) قد نجد فى هذا الميدان نظرية موحِّدة موحَّدة لجهودنا .

إن الطريق الذى سلكته مع أفكارى منذ البداية المتواضعة لها حتى الآن قد وصل بى إلى أبعد نقطة ممكنة عن التواضع . لذلك شرعت فى الكتابة حتى أعطل هذا الشطط وأمنع نفسى من الزهو بما قد لا يستحق إلا التخوف . كما اننى - بما جبلت عليه - أريد من انتهائى إلى هذا الحد أن أمنح فرصة لأعرف ما إذا كان على أن استمر فى اعتقاداتى أم أتوقف . لذلك شاب انتهائى من الكتابة قدر من الضيق ، لأنى من جانب قد وقفت نفسى عن غي مريح ، ومن جانب لم أصل بعد إلى ما يغرينى غيى بأن أصل إليه ، ومن جانب ثالث لأنى أنتظر الرأى بصدد ما حواه هذا الكتاب (١) .

أحمد فائق
عضو الجمعية الدولية للتحليل النفسى

---

(١) هذه المقدمة مضى عليها زهاء أحد عشر عاماً (منذ ١٩٧٠) وحالت ظروف كثيرة - ليس الأوان لسردها - دون نشر الكتاب حتى قدر له أخيراً أن يرى النور .. ربما أكون قد تجاوزت بعض قضاياه ، لكنى أيضاً مازلت أنتظر حواراً حوله ورأياً بصدده . (كان ذلك عندما صدرت الطبعة الأولى من الكتاب) .. ومضى زمان وجاء قرن جديد ، وعاودت النظر فى متنه فإذا بالقديم لما يزل جديداً - فى ظنى - ، وإن احتاج لإعمال النظر فى بعض جوانبه دون مساس بجوهر ما سبق وأتيت به . وإن ظل الأمر على حاله من انتظارى لحوار حوله ، ورأي بصدد محاولتي التنظيرية « فى اضطراب علاقة الفرد بالمجتمع » .

فهرس الكتاب

الصفحة

الباب الأول

معـــالم نظـــرية

الباب الثالث

تطبيـــــق النظـــرية

الباب الأول
معـــالم نظـــرية

مقدمة الباب الأول .

الفصل الأول :

الصيغة المرضية للظاهرة النفسية الاجتماعية .

الفصل الثاني :

المشكلة المنهجية (الدراسات السطحية والدراسات المتعمقة) .

الفصل الثالث :

مبدأ لفهم الظاهرة الاجتماعية .

الفصل الرابع :

مبدأ لفهم الظاهرة النفسية .

الفصل الخامس :

سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع .

خاتمة الباب الأول .

الباب الأول
مدخـــل نظـــرى

مقدمة الباب الأول

إن أول درس في تعليم الفلسفة يقول بأن جميع العلوم والمعارف قد ولدت من الفلسفة وإن الفلسفة هي الأم الشرعية لكل هؤلاء الأبناء . ويبدو هذا التصوير خلاباً وتبدو فكرته فى غلاف من الأسطورية يضفى على الفلسفة والفلاسفة جواً أسطورياً . وبغض النظر عن تلك الميزات التى تقدمها فكرة « الفلسفة أُمّاً » ، وبغض الطرف عن قدر الحقيقة الذى تحمله الفكرة ، فإن علاقة العلوم والمعارف بعضها ببعض فى مثل هذا الإطار سوف تبدو معقدة غاية التعقيد .

فالموقف الذى تصوره هذه الفكرة يجعل الفلسفة سديماً انفجر فتطايرت شظاياه وأخذت حوله مدارات مختلفة .. هذه الشظايا هى العلوم والمعارف . ويثير هذا التصور عديداً من الأسئلة :

ما القوة التى فجرت سديم الفلسفة وتحكمت فى تكوين العلوم والمعارف وحددت لها مداراتها ؟ . ثم ما القوانين التى حكمت على بعض العلوم بالابتعاد المفرط عن نجمها المركزى – الفلسفة – وقضت على غيرها بالبقاء على قرب منه ؟ ثم هل تبقى من هذا النجم المركزى بعد تفجيره ما يمكنه من جذب العلوم والمعارف إليه أم تحول هو الآخر إلى كوكب حائر لا يجذب ولا ينجذب ؟

سوف يجد من يحاول الإجابة عن هذه الأسئلة أن تصوير الفلسفة أم المعرفة لا يبعد عن حد السذاجة بكثير . فهذه الأسئلة إنما تقدم المفكر إلى عديد من مشاكل منهجية غاية فى التعقيد . وأولى هذه المشاكل هى احتمال – بل وترجيح – وجود أكثر من فلسفة . فتأريخ الفلسفة يدل على أن الموقف لم يكن صراعاً داخل الفلسفة بغرض استقلال علم من العلوم أو معرفة من المعارف ، بل كان صراعاً بين فلسفات متباينة كل لها علومها ومعارفها الخاصة . وعلى هذا النحو تنتفى فكرة « الفلسفة أُمّاً » ، لتحل محلها فكرة « الفلسفة كأم » . والفرق بين الفكرتين هو الفرق بين تصور النشأة من

أصل واحد ، وتقبل فكرة النشوء المستقل . ولكن هذا التصور يثير عدداً آخر من الأسئلة التى يمكن أن نعتبرها عناصر مشكلة ثانية .

هل الفلسفة « كل » يتحلل مع الزمن والممارسة إلى أجزاء نطلق عليها تعبير العلوم والمعارف ؟ أم أنها « كل » يتركب مع الزمن من هذه العلوم والمعارف ؟ هل الفلسفة جسم وحيد الخلية له من الأذرع الكاذبة ما نطلق عليه المعارف والعلوم ، أم هو جسم عديد الخلايا تخصصت خلاياه فى وظائفها فأعطته كينونته النهائية ؟ . هذه الأسئلة فى واقع الأمر تطرح مشكلة هى : أسبقية الفلسفة على العلوم أم أسبقية العلوم على الفلسفة ؟

الواقع إن حسم هذه المشكلة من أصعب الأمور ، حتى على أكثر مؤرخى الفلسفة دراية بتاريخها ، فالمتأمل فى تاريخ الفلسفة يحار فيما إذا كانت هذه الفلسفات تجمعاً ذكياً لعلوم ومعارف ساذجة غير ناضجة ، أم هى أصل ساذج لنزعات علمية ذكية ناضجة . فأرسطو على نضجه الفلسفى يقدم علماً لا يتناسب إطلاقاً مع فلسفته ، وهو على هذا الذكاء والحكمة ، كما أن الشق العلمانى فى فلسفة أرسطو لا يتناسب قدره مع الشق الفكرى التأملى الخالص . إن ملاحظة واحدة تكفل لنا الخروج من هذا المأزق وتلك المشكلة ، الا وهى : إن علوم أى عصر عادة ما تكون أقل إيفاءً بالمشاكل الفلسفية التى تطرح فى عصرها ، وأكثر إيفاءً بالمشاكل التى طرحت فى عصر سابق . فمشاكل ديكارت الطبية تحل حالياً فى الطب المعاصر الذى لا يستطيع أن يحل لنا المشاكل التى يطرحها التحليل النفسى فى نظرية الغرائز . هذه الملاحظة تسمح لنا بأن نصوغ المشكلة على هذا النحو :

هل العلوم والمعارف فى عصر ما ، فلسفات نوعية فى موضوع متخصص تتحول بالتدريج إلى موضوعات جزئية فى الفلسفة ؟ أم أن العلوم والمعارف موضوعات فلسفية نوعية تتحول بالتدريج إلى فلسفات موضوعات ؟

لم تكن لتطرح مشاكل العلوم والفلسفات على هذا النحو فى العصور الأسبق . فهذه المشكلة وليدة عصر اندفع العلم فيه اندفاعات متعددة لا تبدو لها حدود تعطلها ، في الوقت الذى بقيت فيه الفلسفة حبيسة الفلاسفة تسير وتتطور بنفس سرعة النمو البشرى . لذلك ظهرت أزمة الفكر المعاصر ، وكأنها نتاج طبيعى للحد العلمانى

المعاصر . ولا يفت في عضدنا أن الأزمة المعاصرة أشد ضراوة من سابقاتها . فتأمل تاريخ الفكر الإنساني بعامة - وفي العلوم الإنسانية بخاصة - يدلنا على خاصية بارزة : إن هذا التاريخ يتكون من أزمات متتالية لا تصادف أو تلقى حلولاً ، بل على النقيض ، إنما تتحول إلى أشكال أعقد - أو أرقى - من الأزمات . فإذا ما اكتمل الشكل الأعقد والأرقى للأزمة كان ذلك بمثابة الانتهاء من كتابة فصل من تاريخ الفكر .

كذلك يؤدي تأمل هذا التاريخ إلى الوقوع على خاصية ثانية لا تقل وضوحاً أو أهمية . فكل ما أثاره الفكر الإنساني من مشاكل ، لم تكن لتختلف من عصر لآخر في جوهرها ، بل في صيغتها وشكلها . فجوهر المعرفة بقى كما كان ، صراع بين نظرة جدلية وأخرى ميتافيزيقية ، وبين موقف مادي وآخر مثالي . أما أزمات المعرفة فشكلها يتحدد من عصرها الذي تتضح فيه . وكما سبق وأوضحنا فيما يخص أزمة الفكر المعاصرة ، يلعب صراع العلوم الطبيعية مع العلوم الإنسانية دوراً مهماً في خلق هذه الأزمات . ففي كل عصر تساءل العالم عن قيمة علمه للإنسان ، لأنه يقدم بعلمه مزيداً من القيم للإنسان ؛ قيم لا يدرك الإنسان صلتها به مباشرة . وفي كل عصر يتساءل الإنسان عن قيمة العلم ويقدم للعالم مزيداً من التساؤلات التي يعجز العالم عن إجابتها في حينها ، بل يلعب صراع علوم الإنسان مع علوم الطبيعة دوراً أخطر . ففي كل عصر يدعي عالم الإنسان حقاً في تقييم نتاج علوم الطبيعة ، كما يدعي عالم الطبيعة حقاً في ألا تخضع كشوفه لتقييم خارجي . وينتج عن هذا الصراع ميلاد فلاسفة علماء وعلماء فلاسفة . ولو أمكن لهذا الصراع أن يولد لنا علماء فلسفة أو فلاسفة علم لأمكنه أن ينتهي إلى إثمار ، ولكن الفلاسفة العلماء والعلماء الفلاسفة يأبون عليه الثمر ويقدمون لجيل يتلو مزيداً من القضايا .

ولكن يبدو أن هاتين الخاصيتين أبرز وأوضح في تاريخ العلوم الإنسانية منها في تاريخ العلوم الطبيعية (١) ومرد ذلك - على ما نعتقد - إلى طبيعة موضوع العلم ذاته . فالعلوم الطبيعية تدرس ثوابت لا تتغير مع الزمن مما يتيح لها وقتاً أطول للكشف والبحث . أما العلوم الإنسانية فتدرس الإنسان الذي يتغير ويصير ، مما

(١) يفضل أن نعتبر تاريخ الفكر البشري هو ذلك التاريخ الذي يضم الخبرات الطبيعية والأزمات الفكرية . ولكن لتقديم مشكلة هذا الباب فصلنا بين تطور العلوم الطبيعية وتطور العلوم الإنسانية بشيء من العسف الذي يبرره حدود التقديم المختصر لمشكلة دقيقة .

يستحيل معه اعتباره حالة يمكن لإنسان آخر أن يقوم على دراستها بنفس منهج عالم الطبيعة وعلى نفس مستوى الاستقرار المتاح له . لذلك تبدو العلوم الإنسانية مصابة بداء مزمن لا تشخيص له . هذا الداء هو قدرتها على طرح الحلول فى صيغة مشاكل أو على أبسط تقدير ، طرح المشاكل فى صيغ أكثر تعقيداً مما يتوقع أحد . إن العلوم الإنسانية تبدو فى تاريخ الفكر البشرى مصدر المشاكل وقاعدته . ففى الإنسانيات Humanities مجال لنوعين من المشاكل : مشاكل خاصة تتعلق بالإنسان ذاته ، وأخرى عامة تتعلق بكشوف العلوم الفيزيقية . فبالنسبة إلى المشاكل الخاصة تتميز العلوم الإنسانية بميل مفرط للأسباب فى الإعداد للحلول مما يجعل هذا الإعداد ذاته موطناً لتفرعات لا نهائية من المشاكل ؛ مشاكل منهج ، وتأجيل مستمر للحلول . أما بالنسبة إلى المشاكل العامة فتتميز العلوم الإنسانية بقدرة فائقة على تحويل الحلول المادية التى تقدمها العلوم الطبيعية إلى قضايا .

إن أبسط ما يقال عن العلوم الإنسانية كونها قطاعاً من الفكر البشرى مصاب بداء مزمن غريب . ويحتاج الأمر إلى قدر من الشجاعة لتشخيص هذا الداء . فى تقديرى أن الداء المزمن يكمن فى مادة العلوم الإنسانية ذاتها أى الإنسان . فالإنسان قضية تجعل العالم المتخصص فيه أقل جسارة على تناول مشاكله دون تمهيد . والإنسان أمام المشاكل التى يقدمها العلم الطبيعى – أو لنقل الحلول – أقل جسارة على تقبلها على ما هى عليه مما يجعله يطرحها على نحو أكثر غموضاً مما لو تركها على حالها . إن الوقوع على الإنسان كداء فى الإنسانيات يلزمنا بتعريفه ، فدون تعريف الداء لن نتمكن من بلوغ الدواء والشفاء إن أمكن .

الإنسان تعبير عن مجرد عيانه الكثرة ، وقوام كثرته الاختلاف . كما أنه تعبير عن ثبات صفة دائمة ومحدودة لإمكانيات وجود مؤقتة وغير محدودة ، وقوام دوام الصفة ووقتية إمكانياتها للوجود هو تمايز الجوهر عن مهاياه ...

(أ) تجريد « الإنسان » وتعدد عينياته :

إن عدم وضوح هذه القضية فى مسار البحوث الإنسانية قد خلق نوعاً من المشاكل التى تندرج جميعاً تحت مقولة مشاكل المنهج Problems of Methodology . ففى ميدان علوم الإنسان مشاكل حادة تدور حول محور واحد

هو محور الطريقة والأسلوب - أى المنهج الذي يجمل بالباحث أن يتناول به « عينيات » الإنسان ليخلص إلى « تجريده » ، أى مطلق الإنسان ووجوده في ذاته . ويمكن إيضاح تبعات عدم وضوح هذه المشكلة - مشكلة الصلة بين تجريد الإنسان وعينياته - علي مستويين : مستوى عام يخص الإنسانيات فى مجموعها أو مستوى خاص يتصل بكل فرع من فروعها على حدة .

فى المستوى العام سوف نجد انقساما عاما بين الباحثين . فالبعض يأخذ بكلية الإنسان ويتخذ منهج التحليل أو الاستنباط Deduction أسلوباً فى دراسته . ويأخذ البعض الآخر بمبدأ التجزئ (رغم حدسهم بكلية الإنسان) لاستحالة وجود الإنسان فى لحظة ما ككل ، مما يستتبع فى رأيهم دراسته كنشاطات جزئية ثم بنائها فيما بعد تجميعها لفهمه أو استقراء Induction الجزئيات لكليات . أصحاب الموقف الأول - ولنطلق عليهم تعبير التحليليين - يأخذون منطلقهم من تجريد الإنسان إلى عينياته . أما أصحاب الموقف الثانى - ولنطلق عليهم تعبير البنائيين (١) - فيأخذون منطلقهم من عينيات الإنسان ، أى حالات تبديه المتعددة ، إلى تجريده .

وكمثال لهذا الانقسام نفترض موقف عالم التاريخ من ثورة شعبية معينة . إن المؤرخ المحلل سوف ينظر إلى هذه الثورة باعتبارها نتيجة تاريخية كلية لظروف تاريخية جزئية . وفى هذه الحالة سوف يحلل هذا الكل أو هذه النتيجة إلى جزئياتها أو ظروفها ، وذلك بقصد تفسيرها فى ضوء مسبباتها . سوف يرى على سبيل الافتراض أن هذه الثورة هى المركب النهائى لتغيرات اقتصادية وحضارية وحربية ... ، أدت إلى حركة تغير شاملة للمجتمع . أما عالم التاريخ البنائى فسوف يأخذ الثورة كجزئية ارتبطت بها جزئيات أخرى . وعن طريق دراسة هذه الجزئية سوف يمكنه الاهتداء إلى ما ارتبط بها من جزئيات أخرى وذلك بهدف إعادة بناء المجرى التاريخى بتركيب هذه الجزئيات تركيبا ملائما . على سبيل المثال ؛ سوف يقدر هذا المؤرخ مثلا أن فساد

---

(١) فى تاريخ علم النفس مدرستان أساسيتان هما المدرسة الوظيفية functional Psychology (وليم جيمس) ومدرسة بنائية Structural Psycho. (تتشنر) ونجد مقابلاً لهاتين المدرستين فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا .

نظام حكم ملكى معين قد أثار ثورة ضده ، وقام النظام الجمهورى بما أدى إلى تغيير شامل فى الموقف من الملكية الخاصة ، ودفع إلى تعديل نظام ملكية أدوات الانتاج .

ولا تقتصر مشاكل المنهج على هذا الانقسام الأساسى بين التحليليين والبنائيين بل هناك انقسام فى معسكر التحليليين وانقسام فى معسكر البنائيين :

فالتحليليون ينقسمون إلى فرقة تأخذ بكلية العلل وجزئية النتائج ويمكن أن نطلق عليها فرقة الماديين الجدليين ، وفرقة تأخذ بكلية النتائج وجزئية العلل وهؤلاء أقرب إلى « المثاليين الجدليين » (١) .

ونأخذ مثالنا هذه المرة من علم النفس لنوضح موطن الخلاف القائم داخل هذا المعسكر ، ففى علم النفس من يرون بوحدة الدافع الإنسانى وجزئية نتائج هذا الدافع – أى نوعية السلوك – فالتحليل النفسى يأخذ بوحدة الدافع (الجنس أو الحب) بينما نجد السلوكيين أميل إلى تناول السلوك وهو النتاج بوصفه وحدة متكاملة علَّلتها دوافع متنوعة وخاصة .

أما البنائيون فينقسمون هم الآخرون إلى معسكرين ، معسكر يأخذ بضرورة الالتزام بجزئية العلل ، ومعسكر يأخذ بجزئية النتائج مع التمسك بفكرة الجزئية فى طرفى المشاكل . ومهما كان موقف الباحث من المعسكرين إزاء مركز اهتمامه . ومثالنا فى ذلك نستمده من علم الاجتماع . فمن علماء الاجتماع من يهتم على سبيل الفرض بأثر الجهل (أو الفقر ..) على زيادة النسل وهؤلاء هم الوضعيون المنطقيون Postivists . أما اصحاب المعسكر المضاد فيقلبون المشكلة لتنصب دراستهم على

---

(١) لعله من الطريف أن نجد فى طابع المدرسة البنائية الفرنسية نزعات جدلية واضحة جذبت إليها عدداً من المفكرين الماركسيين . ويبدو – فى حدود ما لاحظت وهو ضئيل فعلاً – أن الالتزام بالنتائج دون العلل هو حجة أصحاب البنائية فى أن منهجهم مادى ، لتماسكه على أساس الواقع المتحقق دون العلل غير المتحققة . الحقيقة أن هذه مشكلة من أعقد مشاكل الفكر ، وتحتاج إلى مناقشات متعمقة لا يتحملها مثل هذا المؤلف . لذلك أحيل القارىء إلى الفصل السادس من « التحليل النفسى بين العلم والفلسفة » ، مكتبة الأنجلو ، ١٩٦٩ ، كمدخل لتلمس مشاكل هذه النقطة .

أثر زيادة النسل على مستوى الدخل (أو المستوى التعليمى) وهؤلاء هم البراجماتيون Pragmatists .

إن هذا التنوع الرباعى يتواجد بشكل مصغر فى داخل كل تخصص قائم فى العلوم الإنسانية ، بل ربما ظهر هذا الخلاف الرباعى أكثر حدة فى الطاقات التخصصية الأصغر لدقة المشاكل وتحديدها فى هذه الفروع من الإنسانيات . فعلى سبيل المثال - حيث إننا سوف نسبب لذلك فيما بعد - نجد من علماء النفس فئة تحليلية مادية جدلية تدرس العلة السلوكية الكلية لدى الإنسان (فرويد والمفهوم التحليلى النفسى للغريزة) ، وفئة تحليلية مثالية جدلية تدرس النتاج السلوكى الكلى (أدلر ومفهوم مركب النقص ونزعة السيطرة) . كذلك نجد بنائيين وضعيين منطقيين يدرسون جزئيات العلل بقصد التمهيد لإقامة القانون البنائى العام للسلوك (ايزنك ونظرية الأبعاد Dimension) كما نجد بنائيين برجماتيين يهتمون بجزئيات السلوك الناتج والمتحقق فعلا (مثل السلوكيين الجدد New behaviorists) » .

إذاً يمكن القول بأن العرض الأول فى الداء المزمن فى العلوم الإنسانية هو عدم وقوع علماء الإنسان بعد ، على العلاقة الحقة بين الإنسان « كتجريد » وبينه « كعينيات » متعددة .

(ب) دوام صفة « الإنسان » كإمكانية ، ووقتية إمكانيات وجوده :

أدى إغفال علماء الإنسان لهذه القضية إلى تراكم نوع آخر من المشاكل فى ميدان البحث فى الإنسان . تلك المشاكل هى مشاكل الموضوع .

تتفرع الإنسانيات إلى فروع عدة قابلة لمزيد من التقسيم الأكثر تخصصاً . ويتناول كل فرع من فروعها إمكانية وجود إنسانية معينة ، كما يدرس كل قسم من أقسامها جزئية متخصصة فى هذه الإمكانية . فعلم التاريخ يدرس « الإنسان » بوصفه كائنا يخلق الأحداث وتخلقه الأحداث ... أى الإنسان بوصفه زمان . ويدرس علم الاجتماع إمكانية إنسانية أخرى هى جماعية الإنسان واجتماعيته . وعلى نفس النسق نجد أن كل ميدان من ميادين الإنسانيات ، هو دراسة قائمة على إمكانية إنسانية

محدودة . بذلك تحولت دراسة الإنسان إلى مجال لبعض الحيرة . ففي كل تقدم يحرزه العلماء يجدون تقسيما أشد تخصصا واهتماما أكثر دقة بجزء محدود من إمكانية وجود إنسانية . وعلى سبيل المثال نجد فى علم النفس ميدانا من البحوث يقوم على دراسة لغة علم النفس Language of psychology وميداناً يدرس سيكولوجية اللغة Psycholinguistics .

إن هذا التفتت المستمر فى مجال الإنسانيات – ومهما كانت دعواه – قد خلق مشكلة يمكن تلخيصها فى ضياع الحدود بين الحديث عن علوم إنسانية والحديث عن الإنسان . لم يعد واضحاً ما إذا كان علماء الإنسان يتحدثون عن علمهم بالإنسان أم عن موضوع علمهم ؛ أى الإنسان ذاته . فكون الإنسان قابلا لأن يصبح « بوصفه .. » ، ولكون الإنسان غير قابل لان يكون « إلا بوصفه » فذلك يعنى أنه إمكانية وجود غير محدودة : إن له من الخواص والمهايا ما يدعو لخلق التخصصات بل والمتخصصين أيضا . فعلم دراسته « بوصفه كائنا غير منفرد » يخلق علم الاجتماع وعالم الاجتماع ... ... وهكذا .

ولكن رغم كل هذا لا زال علماء الإنسانيات على غفلة عما هم فيه . إن تخصصهم لا يمنعهم من الحديث عن « الإنسان » وكأن الزاوية التى يدرسونها منه هى المدخل الأمثل إليه . ولكننا لا نعدم أن نجد بين علماء الانسان من هم على وعى بهذه المشكلة .. مشكلة أن الإنسان صفة دائمة وإمكانيات غير محدودة . ولكن يستلزم إدراك هذه المشكلة .. أن يدرك العالم الجانب الآخر منها وهو – أن الإنسان بوصفه إمكانية وجود غير محدود يمكن أن يوجد على حالين أو أكثر فى نفس الوقت . ونعنى بذلك أن الإنسان يتواجد ككائن منتج وغير منفرد ومتأثر ومتكلم ومفكر فى لحظة واحدة ، وهذا يتضمن إمكان دراسته عدة دراسات فى نفس الآن . إذاً الشق الثانى من المشكلة هو كون الإنسان إمكانيات وجود مؤقتة وغير محدودة .

إن إدراك المشكلة بشقيها شق ثبات الصفة ووقتية الوجود ، وقابلية الإمكانيات الإنسانية للتنوع والتفرغ ، يستلزم الفصل بين الوجود المجرد للإنسان وبين مهاياه العينية المتعددة . وقد أدى عدم انتباه علماء الإنسان إلى هذه المشكلة بما تطرحه من

قضية إلى الخلاف والانفصال ، بدلا من الاختلاف والفصل فى دراستهم . ولا شك أنه من المفيد حقا – إن لم يكن من الضرورى – بذل بعض الجهد فى الكشف عن معقد الصلة بين العلوم الإنسانية المتنوعة . فبقاء الحال على هذا النحو يشيع جوا من ظن فاسد بأن كل عالم متخصص إنما هو منفصل بالخلاف عن زميله ، بل يضاف إلى ذلك أن اختلاف علماء الإنسان على تقويم إمكانية الوجود التى يدرسونها فى الإنسان – أى اختلافهم على الموضوع – يؤدى إلى تفاقم المشكلة فى نطاق المنهج . إن من يحاول حاليا أن يدخل فى عملية تبويب للبحوث الإنسانية – أو ألجأه اقتناعه إلى تبويب محدود لأحد فروعها – سوف يجد نفسه فى خضم من التنافر والتآلف بين العلماء ، وذلك لإهمالهم قضية إمكانيات الوجود الإنسانى .

لا شك أنه من المثمر أن نبحث عن نواة ربط بين العلوم الإنسانية المختلفة حتى لا تؤدى الغفلة عن قيامها إلى فرقة زائفة فى الإنسانيات ، ويكون ضررها أبلغ بكثير مما نحسب ونقدره فالعرض الثانى فى الداء المزمن للإنسانيات هو عدم الوقوع بعد على العلاقة بين الإنسان كجوهر ووجود محدود ، وبين الإنسان كأعراض ومهايا غير محدودة .

****

فى ضوء هذين العرضين – والتزاما بتشخيصنا لمشكلة العلوم الإنسانية – سوف نكرس هذا الباب لتلمس طريق مأمون إلى الصلة بين ما هو نفسى وما هو اجتماعى – فى الإنسان . وليس هذا الباب أكثر من خطة عمل نضعها لتحقيق أمل فى كشف صلة حقيقية بين علم النفس وعلم الاجتماع . فإذا قدر لنا أن نحكم وضع هذه الخطة ، وصادفنا التوفيق فى تحقيق الأمل ، أصبح السبيل إلى وضع النظرية العامة مفتوحا لإقامتها ولنقدها كذلك ..

الفصل الاول
الصيغة المرضية للظاهرة النفسية الاجتماعية

* مقدمة ..

* مفهوم الأمراض النفسية الاجتماعية :

أ - الجانب المعيارى من المفهوم .

ب - الجانب الدينامى من المفهوم .

* البعدان الأساسيان لعلم الأمراض النفسية الاجتماعية .

الفصل الاول
الصيغة المرضية للظاهرة النفسية الاجتماعية

مقدمــــــة :

يتوقف الكثير مما ننتظره من البحوث العلمية على السؤال الذى يطرحه البحث للإجابة . ونقصد بذلك زاوية الاستشكال التى يبدأ منها الباحث بحثه . وحتى لا يختلط الأمر علينا ، سوف نحدد لأى معرفة ثلاثة أسئلة عامة هى فى الحقيقة ثلاثة استشكالات :

ماذا WHAT ، وكيف HOW ، ولماذا WHY . فمن الممكن للباحث أن يجعل مبحثه - أو مباحثه - إجابة عن أحد هذه الاستشكالات ، كما يمكنه أن يجعل كل استشكال منها مرحلة فى بحثه . والواقع أن إجابة الإستشكالية الأولى الخاصة بماهية الظاهرة المدروسة تجمع لنا التراث البنائى Strutcural من العلم ، فى حين تكون إجابة السؤال الخاص بالكيفية هو نواة التراث الوظيفى Functional ، حيث تعطى الإجابة عن الاستشكال الثالث الجانب الاقتصادى الدينامى من العلم Economic-dinamic . لذلك يتوقف الكثير مما ننتظره من البحوث العلمية على طبيعة ما يجمعه العالم من معرفة (أهى بنائية أم وظيفية أم اقتصادية دينامية) ...

وقد شاع فى البحوث الإنسانية نموذج من البحث يُسبق الجانب البنائى على الوظيفى وعلى الجانب الاقتصادى الدينامى . ومبرر شيوع هذا النموذج أنه كان الدليل السليم الذى اقتفته العلوم الطبيعية فى انتصاراتها الحديثة على مشاكل الطبيعة . بل يكاد يكون تسلسل العمل وفق هذا النموذج وحسب هذا الترتيب أمراً منطقياً بادى التماسك . فارتقاء المعرفة الإنسانية بالكون وارتقاء المعرفة الفردية ذاتها تتبع هذا التسلسل المنطقى بتفاوت طفيف فى وقته . ولكن لنطرح حاليا تساؤلاً مهماً لنعرف مدى ضرورة الالتزام بهذا التسلسل المنطقى والنموذج المستقر .

هل تستوى المعرفة بما يمكن إحداثه فى المستقبل بمعرفة ما حدث واكتمل ؟ إن

هذا السؤال هو المميز الوحيد بين العلم الطبيعي والعلم الإنساني . فالعلوم الطبيعية تتعامل مع الظواهر التي يمكن استحداثها أو توقعها . ويقوم استحداثها على ملاحظات أسبق تمكن العالم من اصطناع الطبيعة في معمله - أو في الطبيعة ذاتها - بحيث يجمع المادة البنائية لعلمه لينتقل منها إلى العلاقات الوظيفية لهذه المادة تمهيداً لتفسيرها : أي يبدأ بماذا ؟ فكيف ؟ ثم لماذا ؟ ولا يمكن بطبيعة الحال أن تكتمل للعالم المادة البنائية تماماً لينتقل إلى المادة الوظيفية ، بل قد يكتفي عالم الطبيعة بقدر كاف من المعرفة البنائية يسمح له بالانتقال إلى الاستشكال الثاني فالثالث ، على أمل العودة من جديد إلى مزيد من المعرفة البنائية فالوظيفة الدينامية ... وهكذا . إن قدرة عالم الطبيعة على افتعال الفعل تمكنه بسهولة من الالتزام بالتسلسل النموذجي المعنى .

أما العلوم الإنسانية فتتعامل عادة - ولا يمكننا القول بالدوام - مع أحداث تمت واكتملت ، ولا يمكن استحداثها مرة أخرى بنفس الصورة والشكل . وحتى نجعل لعبارتنا حدوداً ملزمة نتحفظ فنقول : إن العلوم الإنسانية قد تنقسم إلى قسمين أساسيين : قسم يفتعل السلوك على غرار تجريبي طبيعي ، وهذا هو القسم الذي يلتزم العلماء المشتغلين فيه بالنموذج الطبيعي في تسلسل الاستشكالات . وقسم ثان لا يؤمن بجدوى البحث في جزئيات السلوك والظواهر الإنسانية (وهي ما يمكن استحداثه تجريبياً) ، وهذا هو القسم الذي لا يلتزم علماؤه بنموذج التسلسل المعروف في الاستشكال . إن علماء القسم الثاني من البحوث يرون السلوك الإنساني ظاهرة مكتملة ونتاجاً لأحداث داخلية وخارجية لا تخضع جميعها لملاحظة دقيقة ، مما يجعلهم يعكسون التسلسل النموذجي فيبدأون بالاستشكال الثالث وهو لماذا ؟ ومنه إلى كيف ؟ والانتهاء إلى ماذا ؟ .

إن هذا العرض يلزمنا بكلمة تحفظ قبل أن نتقدم إلى موضوع هذا الفصل . نظراً إلى أن اكتمال أي مرحلة من مراحل المباحث الطبيعية أو الإنسانية أمر مستحيل في حد ذاته . ونظراً إلى تداخل مستويات البحث الثلاثة بعضها في بعض ، فإنه من الممكن أن يبدأ البحث الطبيعي بأي مرحلة من المراحل الثلاثة . ويتوقف الأمر في هذه الحالة على مدى إلمام الباحث بتاريخ بحثه ، إذ أن قيام البحث الوظيفي يستلزم معرفة

بالجانب البنائى الذى سبق لغيره من العلماء جمعه . فإذا انتقلنا إلى المبحث الإنسانى واجهتنا الظروف نفسها مع بعض الاختلافات البسيطة ، فمن المناسب لعالم الإنسان أن يبدأ بالسؤال الخاص بالجانب الاقتصادى الدينامى إذا أعوزته المادة الوظيفية والبنائية أو إذا كانت المادة الوظيفية والبنائية غير متصلة اتصالاً مباشراً بالمشكلة التى يدرسها . ومثال لذلك هو نشأة التحليل النفسى . ففى إيجاز شديد نستطيع القول بأن فرويد قد بدأ بالسؤال الخاص بالجانب الاقتصادى الدينامى حيث طرح مشكلة « لماذا » كمرحلة أولى . وقد كون فرويد نظريته عن الليبيدو كأول خطوة فى بحثه . ورغم أنه كان يلقى دراسات وظيفية وأخرى بنائية تتعلق بموضوع بحثه (انظر الفصل الأول من تفسير الأحلام) فقد نبذ هذه الدراسات بقصد وتبرير . ومن نظريته الاقتصادية الخاصة بالليبيدو قدم نظريته الوظيفية فى النشاط النفسى وحيل الدفاع وحيل المرض . وبعد استقرار نظريته الوظيفية تقدم إلى الجانب البنائى حيث تغير اتجاه كتاباته بعد عام ١٩٢٠ ليكمل ما يطلق عليه تعبير ما بعد علم النفس Meta Psychology . إن التحفظ الذى نلجأ إليه فى هذه الفقرة يتصل بالخطة التى سنأخذ بها فى دراستنا ، إذ أننا سوف نعتبر الظاهرة النفسية الاجتماعية مادة لمبحث من نفس النوع الخاص بالتحليل النفسى ، أى سنطرح المادة الوظيفية والبنائية المتعلقة بها جانباً – ومؤقتاً – لنقدم المادة الاقتصادية الدينامية عليها . وتبريرنا لهذا الانحياز هو الآتى :

قد يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى أن دراسة الظاهرة النفسية الاجتماعية هى فرع من علم النفس أو من علم الاجتماع . ولكن مادة علم النفس فى العصر الحاضر مادة بنائية فى طابعها العام ، فى حين أن مادة علم الاجتماع مادة وظيفية فى جوهرها [(١)] .

وليس هدفنا أن نزيد من كشف جوانب بنائية أخرى بقدر عنايتنا بالكشف عن علاقات اقتصادية دينامية بين الوظائف والأبنية . لذلك سوف نبدأ هذا المؤلف بالسؤال الثالث فى سلسلة المعرفة العلمية ، وهو لماذا تنتشر الأمراض النفسية (التقليدية

(١) سوف يأتى توضيح لرأينا هذا فى مادة العلمين بعد مناقشة مشكلة الظاهرة الإنسانية والوحدة البشرية .

والمستحدثة) فى المجتمع ؟ فإذا أمكننا أن نجيب عن هذا السؤال أصبح من الملزم لنا أن نجيب عن السؤال الخاص بكيفية انتشارها ثم نحاول إجابة السؤال الخاص بماهية الظواهر النفسية الاجتماعية . وربما كانت الإجابة عن السؤال الأخير هى المطمح والمراد ، ولكن لا أعتقد أن بلوغ المطمح ونيل المراد أمراً سهلاً ، لأنهما فى الواقع غاية قصوى غير محدودة . وذلك بالنسبة للعلوم الإنسانية .

(أ) مفهوم الأمراض النفسية الاجتماعية :

معرفة الصيغ السوية للأمور إنما يتأتى للعالم من دراسته للصيغ المرضية والحالات الناشزة . فجميع معارف الإنسان بأحواله أو بأحوال كونه ، إنما أتته وتأتيه من دراسته لشذوذ هذه الأحوال فى فترات ما . فلو كانت أحداث البشرية انتظاماً رتيباً للزمن ، ما كان التاريخ والتأريخ . ولو كانت الصحة البدنية طبع الجسم ما كان الطب والتطبيب ، ولو كان الكون فى سكون ما كان علم الفلك . إن معرفة النادر يؤدى إلى معرفة المألوف . لذلك لابد وأن نبدأ بشذوذ الظاهرة النفسية الاجتماعية ، لنعرفها ونُعَرِّفها فيما بعد . وقد يتساءل متسائل : كيف لنا أن نعرف الشاذ دون أن يكون الطبيعى والمعتاد قد أثار الانتباه كمعيار للسواء ؟ وليس لدينا إجابة حالية عن هذا السؤال عدا تنبيه بسيط إلى أن الظاهرة النفسية الاجتماعية هى الإنسان بوصفه مفهوماً مجرداً ، وهو لا شك يثير الانتباه كمعيار للسؤال .

كثيراً ما يواجه مجتمع من المجتمعات فترة زمنية تزيد فيها أنواع معينة من الانحرافات النفسية . مثال ذلك انتشار تعاطى أنواع معينة من العقاقير المخدرة فى الولايات المتحدة بعد حرب فيتنام ، أو الشذوذ الجنسى مع قوة حركة تحرير المرأة . بل أحياناً ما يستقر نوع معين من هذه الانحرافات لفترات أطول كتعاطى الحشيش فى مصر أو الشذوذ الجنسى فى بعض واحات صحراء أفريقيا . وعادة ما تأخذ هذه الانحرافات طابعاً ما حول المجتمع سواء استقرت لفترات طويلة أو داهمته فى موجة مفاجئة . فهذه الانحرافات أقرب إلى أن تأخذ صيغة الوباء (*) النفسى المرضى . ويطرح

(*) إن ما نقصده بالوبائية هو انتشار ذو معدل إحصائي كبير . وسوف تأتى مناقشة لهذا المعدل فيما بعد .

ذلك بسؤال مهم على كل من عالم النفس وعالم الاجتماع . لماذا تنتشر الأمراض النفسية بشكل وبائى فى المجتمع ، فى هذا المجتمع وفى هذه الفترة بعينها ؟

عندما يقدم كل من العالمين المتخصصين على الإجابة عن هذا السؤال سوف يجدان نفسيهما مضطرين للتعدى ، على نطاق البحث المقابل . فعالم النفس العارف بالعمليات النفسية – وراء ادمان المخدرات مثلاً – سوف يضطر إلى التعميم الاجتماعى فيعمم على المجتمع ما يجده فى الفرد المريض . كذلك سوف نجد عالم الاجتماع الملم بعلم قواعد التغيير الاجتماعى أنه مضطر إلى تخصيص ظروف المجتمع مقترباً بذلك من تخصص عالم النفس .

بعبارة أخرى سوف يضطر عالم النفس إلى التعميم من الفرد على الظاهرة الاجتماعية . وسوف يضطر عالم الاجتماع تخصيص الظرف الاجتماعى ليعنى فردا معينا ، أو الفرد المعيارى . ولا شك أن وقوع كل منهما على نقطة الاتصال – أو الانفصال – بين الفرد والمجتمع ، هى السبيل الوحيد لإجابة سؤالهما المشكل ، والذى يضيع الحدود بين تخصصيهما . ونتيجة لهذا النوع من المشاكل – وهو ليس بالحديث فى ميدانى التخصص النفسى والاجتماعى – ظهرت معالم تخصصات جديدة فى ميدان الإنسانيات .

ظهر فى ميدان علم الأمراض النفسية اهتمام كبير بالشكل الاجتماعى للأمراض النفسية . وقد أدى ذلك إلى اتضاح معالم انشغال جديد فى هذا العلم استحق تسمية خاصة هى الصحة العقلية Mental Health ويتعلق هذا الانشغال بالجانب الوقائى من الأمراض النفسية ، حيث يرتكز البحث فى هذا المجال على بعض المحاولات العلمية لدرء خطر المرض النفسى قبل تمكنه ، وذلك عن طريق إجراءات شاملة مثل توجيه الآباء فى تربية الأطفال ونوعية الأفراد فى مراحل تطورهم بمواطن الصراعات النفسية وإمكانيات حلها . كذلك ظهر فى ميدان علم الأمراض الاجتماعية انشغال مقابل هو ما نطلق عليه تعبير الخدمة الاجتماعية Social Service ، ويتركز الاهتمام فى الخدمة الاجتماعية على العلاج الاجتماعى للفرد مثل حل مشكلة وقت الفراغ والحياة الاجتماعية المدرسية . بذلك تحولت المشكلة الخاصة بانتشار الأمراض

النفسية فى المجتمع ميدان صراع بين أربعة اطراف . فكل طرف من الأطراف الأربعة يدعى أحقيته بالاستئثار بدراستها ويرى صلاحيته دون غيره فى تناولها بالدراسة .

ويكاد المتتبع لهذا الصراع ودروبه السطحية والعميقة أن يفقد الأمل فى انتهائه إلى حل . فكل طرف من الأطراف الأربعة يقدم من الحجج المؤيدة لأحقيته فى إجابة السؤال ما يفحم ، إذا أخذت على مبعدة عن حجج أصحاب التخصصات الأخرى . ولعل السبب فى نصوع حجج كل طرف من الأطراف الأربعة أنه يبرز معرفته بجانب فى المشكلة يعوز معرفة الآخرين . فعالم الأمراض النفسية يقيم حجته على أنه – دون الآخرين – هو الأقرب إلى علة المرض لدى المريض . ويدعى عالم الاجتماع انفراده بمعرفة ظروف التغيير الاجتماعى وأسبابه . ويقدم عالم الصحة العقلية برهانه من إجراءاته الوقائية وقيمتها فى حل المشكلة فى اتجاه معكوس ، كذلك يدلل أصحاب الخدمة الاجتماعية على أحقيتهم بخبرتهم المباشرة خلال عملهم العلاجى الاجتماعى لظروف المرضى . وقد رأى البعض من أصحاب النعات التوفيقية أن الحل الأمثل هو تعاون الأطراف الأربعة فى تناول مشكلة وبائية المرض النفسى الاجتماعى . وقد برزت **دعوة التعاون ، والتي تسمي أحيانا في جرأة بالغة ، بالنظرية التكاملية – لتكون تتويجا للشعور بالعجز عن حل المشكلة ، ولكن عن طريق إنكار العجز بادعاء القدرة الكاملة والانتصار الزائف** . إن الظاهرة النفسية الاجتماعية – سواء فى سوائها أو مرضها – لا زالت غير واضحة المعالم فى أذهان الكثيرين – نظرياً ومنهجياً وتطبيقياً – فمهما بلغت دقة النظرية النفسية فى المرض وشمول النظرية الاجتماعية فى التغيير ، ومهما بلغت الاجراءات الوقائية من دقة ومهما قدمت المشاريع العلاجية من اقتراحات ، فإن الظاهرة المشكلة تعتبر أبعد عن متناول الفهم الحقيقى بها من كل طرف من الأطراف الأربعة ، وبالطبع أبعد عن فهم الأطراف الأربعة مجتمعين . هذا الموقف أشبه بأن يحتاج عمل لعشرة سنوات متصلة . لن يجدى أن يعمل خمسة أفراد ، كل لمدة عامين ، لينجزوا العمل المطلوب ، وذلك لأن العمل ذاته وحدة متكاملة متصلة مستقلة . وحكمنا على انتشار الأمراض النفسية بصورة وبائية فى المجتمع يلتزم بهذا الرأى وهو كونها مشكلة مستقلة فى العلوم الإنسانية لا يجوز أن نعتبرها منطقة وسط بين أربعة تخصصات – أو أقل أو أكثر .

لذلك نقترح تسمية لمجال الدراسة هذه الظواهر ، هى علم الأمراض النفسية الاجتماعية Scoial Psychopathology وصك التسمية ليس من باب الترف العلمى وحل المشاكل بنقدها ، بل هو دعوة لتحديد المراد من البحث والتزام جاد بضرورة الكشف عن نظرية متخصصة فى هذا الإطار من الظواهر ، مع وضع منهج خاص لدراستها موضوعيا وتلمس سبل التطبيق المباشر عليها ، أى التزام جاد بضرورة خلق العالم المتخصص .

إن أول خطوة فى سبيل إقامة علم الأمراض النفسية الاجتماعية هى تحديد ما يمكن إدراجه من الظواهر الإنسانية تحت مقولته وفى تخصصه ، تمهيداً للكشف عن طبيعة هذه الظراهر ويتطلب تحديد الظواهر المعنية – الظواهر النفسية الاجتماعية فى صيغتها المرضية – إلى مفهوم معيارى يسمح بالقياس عليه حتى لا تختلط ظواهر أخرى بتلك التى نقصدها ، لتشابه زائف بينها . كذلك لابد أن يكون هذا المفهوم ديناميا – خاصة فى المرحلة المبكرة من إقامة هذا العلم – مرحلة تحديد حدوده . فالمفاهيم البنائية أصلح من غيرها إذا كان العلم المراد إقامته مجهول العناصر إلى حد الغموض وتحتاج عناصره إلى وصف دقيق كما يعوز مادته تحديد دقيق لمعالمها . كذلك المفاهيم الوظيفية ، فهى أصلح وأقدر من غيرها على إقامة الجوانب التفسيرية للعلوم التى تحددت مادتها تحديدا دقيقا لا بأس به /واتضحت كذلك – وهذا أمر هام فيها – صدور اتصالها بغيرها من المعارف ، وفى الإطار التاريخى لهذه الاتصالات . ولكن مادمنا بصدد مبحث ليس بالمجهول المادة تماما (فالمعرفة بالمرض النفسي وأشكاله مكتملة تقريبا) . وليس بالمفتقد لمحاولات تفسيرية عديدة (فالجهود مبذولة حاليا في اختبار تفسيرات عدة) ، مبحث يعيبه تحديد لما هو غير مفهوم . وفهم لما هو غير مفهوم مادمنا بصدد مبحث له هذه الطبيعة ، فإن المفاهيم الدينامية تصبح الأصلح للبدء بها في التمهيد لإقامة العلم بمفاهيمه البنائية والوظيفية الخاصة به . ودون أن تدخل فى نقاش فرعى حول طبيعة المفهوم الدينامى وخواصه ، نقول بأن المفهوم المراد البدء به مفهوم يمكن من ايجاد الصلة بين ما هو نفسى وما هو اجتماعى فى ظاهرة إنسانية معينة .

بعبارة أخرى ، إن مانقصده بالمفهوم الدينامى هو تلك الصيغة الفكرية التى

تعطينا القدرة على كشف الصلة بين أمرين : كل على جانب من الوضوح والغموض معا ، بينما يغلف العلاقة بينهما غموض مطبق . فإذا وفقنا فى وضع هذا المفهوم المعيارى الدينامى لظواهر انتشار المرض النفسى وبائيا من المجتمع ، فإننا نكون بصدد إقامة علم للأمراض النفسية الاجتماعية له نظريته ومنهجه وتطبيقه ؛ أى له وحدته المعرفية الخاصة . وبذلك يمكن لهذا العلم أن يحتل مكانه بين العلوم الإنسانية الأخرى ، بحيث يفيد منها ويفيدها ، يأخذ منها ويعطيها ، يبادلها معرفة بمعرفة . وقد يصل الأمر يوما بهذا العلم أن تصبح وحدته الفكرية نواة لا بأس بها لعقد صلات من نوع مخالف لما هو قائم حاليا بين عديد من التخصصات فى العلوم الإنسانية .

ويحتاج وضع المفهوم الدينامى المعيارى الى كشف الجانب المعيارى فيه ثم الجانب الدينامى منه حتى لا نقيم محاولتنا على غموض ، وقصدنا منها أصلا هو الإيضاح .

١ - الجانب المعيارى من مفهوم الأمراض النفسية الاجتماعية :

إن التمسك بتعبير « الأمراض النفسية الاجتماعية » ، للدلالة على نوع خاص من الظواهر أو المشاكل ، يسمح لنا دون مجانبة الصواب بأن نعين مادة هذا العلم بتلك الأمراض النفسية التى تنتشر فى مجتمع ما بمعدل إحصائى كبير - كذلك يسمح لنا التمسك بهذا التعبير أن نضم جانبا آخر فى مادة العلم وهو جانب القابلية للإصابة بمرض نفسى بحيث يصبح انتشاره أقرب إلى الإصابة العامة .

والواقع أن انتشار المرض النفسى فى المجتمع بمعدل إحصائى مرتفع لا يجد فى نظريات علم الأمراض النفسية تفسيرا كافيا ، لأن الانتشار فى ذاته ليس متضمنا فى النظرية السيكلوجية فى خصوصها أو فى عمومها . فحدود النظرية السيكولوجية تتضمن العملية المرضية فى الفرد ، دون أن تضم فى ثناياها العملية الانتشارية من فرد لآخر . لذا فإن الطابع الانتشارى للمرض النفسى يخرج عن حدود الإمكانيات التى تقدمها نظريات علم الأمراض النفسية فى التفسير . كذلك إذا ما طرأ تغير ما على البناء الاجتماعى للمجتمع وارتبط بهذا التغير - أو نتج عنه أو أحدثه - زيادة فى

انتشار مرض نفسى ، فإن الطابع النفسى لهذا التحلل لا يدخل فى إطار إمكانيات النظرية الاجتماعية فى خصوصها أو فى عمومها . فالنظرية الاجتماعية قد تستطيع أن تعطى بعض العون فى تفسير الطابع الانتشارى لظواهر ، ولكنها لا تتضمن فى إمكانياتها الاقتراب من مضمون الانتشار أى الشكل السيكولوجى الذى اتخذه التغير الاجتماعى . لذا فإن الصبغة النفسية للتغير الاجتماعى ، وخاصة إذا كانت صبغة مرضية ، تقف على مبعدة عن قدرة النظرية الاجتماعية فى استيعابها . فمن الممكن للنظرية الاجتماعية ان تعطى رأياً فى علاقة انتشار الانهيار الأسرى بزيادة تعاطى الشباب المخدرات ، ولكنها لا تستطيع ان تعطى رأيا فى علاقة بنية الأسرة بما حدث للشباب حتى يؤدى إلى تعاطيهم المخدرات .

هذا ما يجعل انتشار المرض النفسى فى المجتمع ظاهرة متميزة – أو مستقلة – تشكل لكل من علم النفس وعلم الاجتماع موقفا لا قبل لهما به فى حدود مايقيمانه من نظريات .

إلا أننا قد أقمنا حجتنا حتى الآن على مفهوم الانتشار ذى المعدل الإحصائى الكبير . ويجدر بنا أن نحدد قدر هذا المعدل الذى يخرج بالمرض النفسى عن حدود النظرية السيكولوجية . وكى نقدم لمعنى المعدل الكبير وحدوده سوف نأخذ افتراضين أحدهما طبى ، والآخر نابع منه ويتصل بالطب النفسى .

يؤدى نقص التغذية إلى إصابة الفرد بعديد من الأمراض ، كما يؤدى الالتزام بأنواع معينة من الطعام إلى ظهور نوعيات معينة من الأمراض . فالتغذى على المأكولات المحفوظة قد يؤدى الى ظهور أمراض معينة متعلقة بنقص الفيتامينات التى تفقد أثناء حفظ الطعام ، كما أن زيادة الاعتماد على مادة غذائية معينة قد يسبب عدداً آخر من الاضطرابات . فإذا أخذنا مثلاً غذاء ينقصه فيتامين ب بمركباته ، فإن الإطعام عليه سوف يؤدى إلى ظهور أمراض معينة من بينها البلاجرا . وعندما يبلغ نقص فيتامين ب حداً معيناً فإن أعراض البلاجرا تزيد ليصاب الشخص بنوع من الخلط العقلى . وإلى هذا الحد يكون مريض البلاجرا ، سواء فى شكواه البدنية أو العقلية ، داخلاً ضمن اختصاص الطب العلاجى بمعناه التقليدى .

ولكن إذا ما تبين أن البلاجرا قد أخذت فى الانتشار بشكل ملحوظ ، وأن انتشارها قد أخذ أنماطا ديموجرافية معينة (الانتشار فى الريف أكثر من المدن) ، فسوف نكون بإزاء ظاهرة جديدة فى نطاق الطب ، ألا وهى تدخل ظروف ديموجرافية خاصة فى ظاهرة طبية خالصة . ولا يعنى تحول مرض البلاجرا الى ظاهرة أن مرضاه لم يعودوا من اختصاص الطب العلاجى - إن مانقصده هو أن انتشار المرض يعنى انفصال المريض عن المرض ، حيث يبقى المريض مريضا ، ويصبح المرض ظاهرة تلح فى الإفلات من قدرة الطب على تفسيرها . فكون المرض قد انتشر يعنى أن ظروفا خارجة عن اختصاص الطبيب قد لعبت دورا لا قبل للطبيب بمعالجته ، وهى شيوع نمط معين من التغذية ، أو نقص التغذية ، أدى إلى تفاقم المشكلة .

قد يتضح - على سبيل المثال القريب من الواقع - أن انتشار البلاجرا قد لازمه نقص فى بعض المواد الغذائية فى الريف أو استقرار عادات غذائية معينة (أكل خبز الذرة) مما أدى الى افتقاد الفلاحين لهذا الفيتامين فى غذائهم . وقد يتضح أن أهل الريف يتعرضون فى بعض المواسم - أو فى بعض المناطق - لانخفاض فى مستوى دخلهم يجعلهم يقصرون غذائهم على مواد فقيرة فى قدرتها الغذائية وضيقة فى مجال تنوعها . فإذا تأكد ذلك أصبح من المنطقى أن نفصل بين المرض ذاته والظاهرة المرضية ذاتها ، حيث تكون الظاهرة نواة للطب الاجتماعى أى مجالا للطب الوقائى Preventative Medicine . بعبارة أخرى ، عندما يتبين للطبيب الباحث أن زيادة الإصابة بالبلاجرا قد ارتبطت بظروف اقتصادية اجتماعية معينة ، فلابد له من أن يميز بين البلاجرا كمرض عضوى يخضع للطب العلاجى وبين البلاجرا كظاهرة مرضية اجتماعية (*) تخضع للطب الوقائى . إن التمييز بين المريض والمرض أمر جوهرى فى إقامة مفهوم معيارى للطب العلاجى والوقائى .

من هذا المثال يمكننا أن نستخلص أول عناصر الجانب المعياري من مفهومنا : **أن نسبة الإصابة بمرض ما فى المجتمع ليست كافية لتحويل البحث من موقفه الفردي إلى موقفه الاجتماعى ، بل لابد أن تكون هناك علاقة واضحة - ذات**

(*) يحسن الانتباه إلى الفرق بين تعبير « ظاهرة مرضية اجتماعية » و « ظاهرة اجتماعية مرضية » .

احتمالات تحقق كبيرة - بين زيادة انتشار المرض وبين ظرف اجتماعى محدد . فقيام هذه الصلة هو المحك الإحصائى ، وليس الكم هو المقصود . ونفضل أن تكون العلاقة القائمة بين تذبذب نسبة الإصابة بمرض ما وبين الظروف الاجتماعية قاصرة علي ظرف واحد لا عديد من الظروف . بمعنى آخر ، عندما نحدد أول عناصر المفهوم فى شقه المعيارى بأنه انتشار ذو معدل له صلة بظرف اجتماعى محدد ، فإننا نقصد أولاً : أن قدر الانتشار ليس هو المعيار بل كيف الانتشار ، ونقصد ثانيا : أن هذا الكيف هو صلة بين الانتشار وظرف اجتماعي واحد . وسوف نعرض فيما بعد للأسباب التي تجعلنا نقصر الصلة بين الانتشار والتغير الاجتماعي على ظرف واحد . ولكننا مؤقتا نكتفى بأن نقول إننا نفعل ذلك لتبيننا أنه الأصوب عملياً ونظرياً كذلك ، رغم ما فى تعديد الظروف من إتاحة الفرصة لارتكاب أخطاء تفسيرية خفية ومقبولة فى نطاق النظرية الاجتماعية .

أما العنصر الثانى فى الجانب المعيارى من المفهوم فيأتينا من نطاق المرض العقلى مباشرة . إن المتأمل لإحصاءات الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الأمراض العقلية ، سوف يلاحظ أن هناك مرضين ينتشران فى المجتمع بمعدلات مرتفعة ، هما الضعف العقلى والفصام (٢ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣) ووفق التحديد العام للجانب المعيارى لمفهوم الأمراض النفسية الاجتماعية سوف يبدو من المناسب إدراج كل من المضمومتين المرضيتين تحت نطاقها . إلا أن مناقشة الأمراض فى حدود المعرفة المتوفرة لدينا بصدد هاتين المضمومتين سوف تبين لنا مدى الفرق بين كل منهما .

حتى الآن لم تقم الأدلة الأكيدة على وجود أساس بيولوجى أو وراثى وراء الإصابة بالفصام ، ولكن قامت أدلة عدة على وجود تأثير وراثى جبلى على الضعف العقلى (١٧٣ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ٢) . على هذا الأساس لابد لكى نعتبر الفصام مرضاً نفسيا اجتماعياً من أن ترتبط الإصابة به بظرف اجتماعى محدد . وقد أمكن فى بعض الدراسات ، كشف هذا الارتباط مما يسمح باعتباره مرضاً نفسياً اجتماعياً . أما بالنسبة إلى الضعف العقلى فلم تتضح بعد علاقة مماثلة بينه وبين الظروف الاجتماعية بحيث نعتبره مرضا نفسياً اجتماعياً » (*) .

(*) إن الأدلة العديدة القائمة على الأثر الوراثى للضعف العقلى تشير إلى احتمال زيادة هذا =

من هذا يمكن الخروج بالعنصر الثانى من الجانب المعيارى لمفهوم المرض النفسى الاجتماعى وهو . أن نسبة الانتشار فى حد ذاتها ليست محكا مناسبا لإدراج المرض النفسى فى الأمراض النفسية الاجتماعية . فقد يتساوى مرضان فى نسبة انتشارهما فى المجتمع ، ورغم ذلك يمكن إدراج أحدهما دون الآخر فى نطاق المبحث الجديد .

وكى تكتمل عناصر الجانب المعيارى للمفهوم ، نتناول مرضا نفسيا اجتماعيا آخر ، هو ذهان الهوس والاكتئاب Manic Depressive Psychosis . إن الإحصاءات الخاصة بهذا المرض تشير إلى أن نسبة انتشاره فى الولايات المتحدة قد تعرضت لتذبذبات واضحة فى الفترة ما بين ١٩٢٩ ، ١٩٣٤ . ففى تلك الفترة طرأت على نسبة الانتشار زيادة كبيرة ، ثم أخذ معدل الإصابة فى الإنخفاض التدريجى حتى عادت النسبة الى معدلها المعتاد (١٧٣ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ٢) وبَدا واضحا أن زيادة معدل الإصابة بهذا الذهان قد لازمت الفترة المتأزمة التى تعرض لها الاقتصاد الرأسمالى خلال ١٩٢٩/١٩٣١ . ويعنى ذلك أن ذهان الهوس والاكتئاب كان – ولا زال – مجرد مرض نفسى ذى معدل انتشار محدود ، ولكنه يستجيب لظروف اقتصادية معينة بما يزيد من معدل انتشاره ، وبما يدرجه فى فترات معينة ضمن الأمراض النفسية الاجتماعية يكشف لنا هذا جانباً جديداً فى المفهوم ، هو أن المعيار الخاص بالمرض النفسى الاجتماعى ليس قاصراً على الزيادة فى معدل الانتشار ، بل أحيانا ما يؤدى انخفاض معدل الإصابة بمرض نفسى معين فى المجتمع إلى اكتشاف طابعه الاجتماعى ، فقد يؤدى تغير عادات الغذاء إلى اختلاف فجائى فى

= المرض فى المجتمعات أو الجماعات المغلقة . فنظم الزواج من الأقارب ومن نفس الجنس Race كفيلة بتركيز وتجميع المؤثرات الوراثية للضعف العقلى . لذا نتوقع أن تزداد نسبة الإصابة بالضعف العقلى (وزيادة الذكاء والعبقرية كذلك) فى مجتمع مغلق كالمجتمع اليهودى . وفى حالة ثبوت ذلك إحصائياً يكون الضعف العقلى فى المجتمع اليهودى ظاهرة نفسية اجتماعية لارتباطه بظرف اجتماعى هو نظام الزواج . ولكن لم يمكننا فى حدود البيانات الإحصائية التى وقعنا عليها بصدد الضعف العقلى فى الولايات المتحدة .... لم يمكننا الكشف عن ظرف اجتماعى واضح يرتبط بالجانب الوراثى من الضعف العقلى ، وهذا هو السبب فى عدم إدراجه ضمن الأمراض النفسية الاجتماعية .

المستوى الصحى لمجتمع ما ، بما يكشف عن وجود ظاهرة صحية اجتماعية كانت مستقرة لفترة طويلة دون الانتباه إليها .

سوف نوجز العناصر الثلاثة التى أوردناها بصدد الجانب المعيارى من مفهوم الأمراض النفسية الاجتماعية ، تمهيداً لتمييز جوانب مهمة فى الظاهرة الإنسانية ، بما يسمح لنا بالانتقال إلى الجانب الدينامى من المفهوم :

١ - **العنصر الأول** : هو وجود علاقة واضحة بين زيادة أو نقص معدل انتشار المرض النفسى فى المجتمع وبين ظرف اجتماعى محدد .

٢ - **العنصر الثانى** : هو عدم كفاية نسبة الانتشار ذاتها كى ندرج المرض المنتشر فى قائمة موضوعات علم الأمراض النفسية الاجتماعية ، ما لم تبن بوضوح علاقة الانتشار بظرف اجتماعى محدد .

٣ - إن محك الكم - والزيادة على وجه خاص - ليس كافياً ، نظراً إلى أن اكتشاف الظرف الاجتماعى المتصل بالانتشار قد يتضح من نقص معدل الانتشار بدلاً من زيادته .

إذاً فالمحك المعيارى لمفهوم الأمراض النفسية الاجتماعية لا يقوم على المفهوم الكمى للانتشار ، بل على أساس كيف الانتشار . فكل مرض نفسى يرتبط معدل انتشاره سواء بالزيادة أو النقصان - بظرف اجتماعى معين ، بحيث يكون هذا الارتباط مباشراً وذا صلة ما بأسبابه ، كل مرض تتوفر فيه هذه الخصائص يمكن أن يتحول إلى موضوع من موضوعات علم الأمراض النفسية الاجتماعية . بعبارة ثانية : إن ما يمكن إدراجه كمرض نفسى اجتماعى ، هو المرض النفسى الذى يرتبط فى فترة معينة من تاريخ تطور وتغير البناء الاجتماعى بظرف اجتماعى . لذلك من الممكن أن يدخل أى مرض نفسى فى إطار ونطاق الأمراض النفسية الاجتماعية ، كما يمكن أن تنسحب عنه صفته الاجتماعية ، إذا ما انتهت الظروف والملابسات الاجتماعية التى ساعدت على انتشاره ، أو إذا ما انتهت الظروف والملابسات الاجتماعية التى حدت من انتشاره .» (*) .

(*) قد يستشف القارئ من هذه العبارة أن علم الأمراض الاجتماعية ليس له مادة بحث محددة =

نحن إذاً بإزاء مجال للبحث ، أكثر منه موضوعاً للبحث . فالجانب المعيارى من المفهوم قد حدد لنا الإطار الذى يقيم علم الأمراض النفسية الاجتماعية ، دون أن يقدم لنا موضوعات هذا العلم . أما الإطار فهو دراسة الظواهر النفسية فى صيغتها المرضية داخل المجال الاجتماعى لانتشارها . ويتركز التأكد فى هذه الفكرة على صلاحية التفسير الاجتماعى للظواهر النفسية المرضية وانسجامه مع التفسير النفسى الخالص لها . ويمثل هذا المحك المعيارى سوف تتمايز فى مجال علم الأمراض النفسية الاجتماعية أربعة مفاهيم فرعية :

= لأن ما يقيمه كعلم هو مادة للإنعزال عن معياره . إن فى هذا الحكم تسرعاً كبيراً ، فجميع العلوم تتعامل مع ظواهر تدخل فى نطاقها وتخرج عنها حسب قوانين التطور المعرفى . ولا يختلف فى ذلك الكثيرون ، بالإضافة إلى هذا نذكر القارئ بما أوردناه فى تمهيدنا لهذه المُؤلَّف .

(أولاً) أننا رغم اقتناعنا بالصيغة النظرية لهذا لازلنا نؤمن بأن هناك مزيداً من جهد لابد من بذله حتى يكتمل لهذا العلم قوامه المعرفى ، ونأمل أن يتم هذا بواسطة عدد من الباحثين المقتنعين بما تقدمه هذه النظرية من أفكار . فإذا كنا لم نقع على مادة ثابتة لهذا العلم ، فعلى أقل تقدير لا يمكن أن ننكر على أنفسنا أننا قد وقعنا على صيغة ثابتة له .

(ثانياً) لقد كرسنا هذا المؤلف للجانب النظرى وحده . وقد أعطينا المبررات التى جعلتنا نأخذ هذا منه وذكرنا أن هناك أملاً يحدونا فى نبذ عديد من الأفكار السابقة وهو الوقوع على الصيغة النظرية لعلاقة الفرد بالمجتمع . فإذا تحقق هذا الأمل ، ولن يكون من الشاق بعد ذلك تحديد موضوعات ثابتة لعلم الأمراض النفسية الاجتماعية ، بل وربما أمكن تطوير الأمر إلى تحديد عدد آخر من القوى النفسية الاجتماعية تدخل فى صلب النظرية الإنسانية ، فلا تصبح هناك حاجة لهذا العلم ... وعدد آخر من التخصصات .

(ثالثاً) إن الجزء الثانى المكمل لهذا المؤلف (دراسات فى الظواهر النفسية الاجتماعية) ، سوف يتعرض لعدد من الظواهر النفسية الاجتماعية المرضية ، بعضها قديم مستقر وبعضها حديث مستجد . ولسوف يلاحظ القارئ أن الجزء الخاص بالدراسات قد التزم بوضوح بهذه الظواهر باعتبارها موضوعات ثابتة كفيلة بإقامة علم متخصص لدراستها . كل ما فى الأمر أننا فى هذا المؤلف لا نريد الالتزام الشديد بعدد من الموضوعات المحددة قبل أن نقدم نظرياً الإطار المناسب لتحديدها . بل إننا لا نريد فى هذا المؤلف أن نبدأ من حيث انتهينا ، لأن القصد منه هو مصاحبة القارئ فى نفس الطريق الذى سلكناه وعرفناه الكثير من تفاصيله . لذا سوف يكون الحكم على علم الأمراض النفسية الاجتماعية بأنه علم دون موضوع محدد ، حكماً متعجلاً مالم ينتظر القارئ نهاية الطريق .

١ - الظاهرة النفسية : وهى المرض النفسى بما هو معروف عنه فى علم الأمراض النفسية .

٢ - الظاهرة الاجتماعية : وهى الخلل الاجتماعى بما هو معروف عنه فى علم الأمراض الاجتماعية .

٣ - التفسير السيكولوجى (أو النفسى) : وهو القائم على النظرية النفسية ، أى العلاقات الداخلية فى الفرد ، وهو كذلك ما يطبق أحيانا بإجحاف على ظواهر اجتماعية .

٤ - التفسير السيولوجى (أو الاجتماعى) : وهو القائم على النظرية الاجتماعية أى العلاقات الخارجية بين الفرد والآخر (أو الخارج) ، وهو ما يطبق أحيانا بمشابهات بعيدة كل البعد عن حقيقة الظاهرة النفسية .

إن تمييز هذه المفاهيم الأربعة ، وفى ضوء المحك المعيارى لمفهوم الأمراض النفسية الاجتماعية ملزم وضرورى حتى لا نعود دون وعى إلى الموقف المشكل الذى تدرس به هذه الظواهر حاليا . ويستطيع القارئ أن يتبين أن هذه المفاهيم الأربعة هى ذاتها أسس الاتجاهات الأربعة المتنازعة على أحقية دراسة الظواهر النفسية الاجتماعية فى صيغتها المرضية . ولا شك أن الانتباه الى خطورة المزج وعدم التمييز بين هذه المفاهيم الأربعة هو أولى ثمرات التحديد المعيارى للمفهوم العام ، وهو الضمان الوحيد للتقدم إلى الجانب الدينامى من المفهوم ، بشىء كبير من الوضوح .

٢ - الجانب الدينامى من مفهوم الأمراض النفسية الاجتماعية :

تعتمد إقامة الجانب الدينامى من المفهوم على تأمل لما قدمه لنا الجانب المعيارى منه . لقد حدد لنا الجانب المعيارى نطاقات بحث وميادين دراسة ، ولم يقدم لنا مادة وموضوعات البحث ذاتها . لذا سوف نجد أنفسنا بإزاء وضوح كافٍ فى رؤيتنا لكل من علم الاجتماع وعلم النفس والعلاقة القائمة بينهما ، ولكن دون أن نكون قد بعدنا كثيراً عن نقطة البدء وهى غموض مجال البحث فى الأمراض النفسية الاجتماعية . فالتمييز بين ميدان بحث ومادة البحث أو موضوعه يزيل فعلا التداخل القائم بين علم النفس

وعلم الاجتماع ، ولكنه لا يمس إطلاقاً علة انتشار المرض النفسى فى المجتمع . لذلك يؤدى الاقتصار على الجانب المعيارى وحدة لمفهوم فى الأمراض النفسية الاجتماعية إلى بقاء النظرية النفسية عدة للبحث فى الأفراد ، واستمرار النظرية الاجتماعية عدة البحث فى الصيغ الجماعية . بمعنى آخر ، فإن الاكتفاء بتمييز ميادين البحث عن مادة البحث - ومهما بلغ وضوح هذا التمييز - لا يعد سبباً كافياً لدعوى إقامة علم مستقبل لدراسة الأمراض النفسية الاجتماعية ، له منهجه وعدة بحثه ونظريته الخاصة (*) . ومن ثم فإن استكمال الجانب الدينامى للمفهوم ضرورة حتى يمكننا أن نحدد منهج البحث الخاص بعلم الأمراض النفسية الاجتماعية ، بمعنى أن نحدد الموقف الذى على الباحث فى هذا الميدان أن يأخذه تجاه وضوح الفرق بين تحديد ميدان البحث وموضوعه .

وتأتى ملاحظة ثانية على إمكانيات الجانب المعيارى لتشير إلى الطريق نحو الجانب الدينامى . إن تحديد ميادين البحث دون تحديد مادة البحث يقود إلى أحد طريقين : إما التعطل عند حد المعرفة بوجود فرق ، وإما الاندفاع الى حل سهل لوجود هذا الفرق . فمن السهل أن نحدد مادة البحث فى نطاق البغاء بأنه البغايا ، وبذلك يكون التحديد المعيارى قد حدد الميدان مباشرة وحدد مادة وموضوع البحث بطريق غير مباشر . ورغم أن هذا الحل سهل ومنطقى فى أغلبه إلا أنه يخفى صعوبتين : الأولى أنه سيلزم الباحث بأن يعالج المرض النفسى الاجتماعى على مرحلتين : مرحلة دراسة الظاهرة المرضية (البغاء) The phenomena ، ومرحلة دراسة الوحدة الفردية البشرية المكونة لها (البغى The human unit) أى أن يدخل مجال البحث بنظريتين على انفصال وخلاف . والصعوبة الثانية ، أنه لن يمكنه - بنفس السهولة - ان يجد الاتصال بين الظاهرة المرضية والوحدة الفردية المرضية . ومن ثمة فإن الحاجة إلى جانب دينامى فى المفهوم تصبح أكثر من حاجة ولزوم ؛ لأنه بدونها لن تكون لدى الباحث فرصة الخروج من أزمة علم النفس وعلم الاجتماع الراهنة ، ولأنه باستكمال مفهومه فى المرض النفسى الاجتماعى بشق دينامى يمكنه كذلك أن يضع أسساً متميزة لأدوات بحث خاصة فى المرض النفسى الاجتماعى .

(*) يمكن للقارئ أن يطبق اعتراضنا على الاقتصار على الجوانب المعيارية من مفاهيم العلوم - وعلى الأخص علم الاجتماع وعلم النفس - ليدرك الكثير من أسباب مشاكلها المعاصرة ، فمشاكل هذه العلوم يعود إلى قيامها على مفاهيم معيارية دون استكمال المفاهيم بجانب دينامى ، بما يجعل مبررات قيامها كعلوم مبررات معيارية هزيلة . ومثال ذلك تنازع علم البيولوجيا وعلم النفس دراسة بعض الظواهر ، وتنازع علم الاقتصاد وعلم الاجتماع دراسة ظواهر مشتركة ، ويستثنى من ذلك التحليل النفسى القائم على مفهوم دينامى وإن كانت تنقصه الدقة المعيارية .

وتقودنا ملاحظة ثالثة على الجانب المعيارى إلى نقطة أبعد فى الطريق إلى الجانب الدينامى من المفهوم . إن تمييز ميدان البحث كجانب فى الدراسة عن مادة البحث كجانب آخر فيه ، يحتاج فى خطوة تالية إلى كشف العلاقة بينهما .. أى كشف الصلة بين الظاهرة والوحدة البشرية المكونة لها (*) . فليس يكفى أن نعرف أحد بطبيعة الظاهرة ثم بخواص الوحدة البشرية كى نتقدم الى دراسة ظاهرة الانتشار . لذلك كانت أهمية المفهوم الدينامى ؛ فقد يتركز البحث على البغاء كظاهرة ثم على البغى كوحدة فردية ، ولكن مثل هذا الموقف يعنى أن إيجاد الصلة بين البحثين سوف يكون بتعسف ما . كذلك قد يغفل الباحث ، فى استسهالها عن وجود وحدات بشرية أخرى فى الظاهرة كالقواد والعميل ، بما يجعله يعقد صلات غير علمية ومبتسرة بين الظاهرة والوحدة البشرية . لهذا السبب يعد استكمال المفهوم بجانب دينامى أساساً لوضع النظرية الخاصة بالأمراض النفسية الاجتماعية . فالنظرية التى تبدأ منها دراسة الظواهر ودراسة الوحدات الفردية دون أن ينفصل البحث فيهما بفعل انفصال فروع العلم يمكنها فيما بعد من وحدة فكرية واحدة .

لذا ، فإن إقامة الجانب المعيارى هى السبيل إلى تمييز الظواهر عن وحداتها الفردية ، بينما ، تكون إقامة الجانب الدينامى السبيل إلى تحديد النظرية والمنهج والمدة الفنية اللازمة لإقامة علم مستقل للأمراض النفسية الاجتماعية . بمعنى آخر ، إن **عزل ظواهر نفسية خالصة عن أخري ذات بناء وأصل نفسيين طرأ عليها ما جعلها تتخلل البناء الاجتماعى لتعطى بعضاً من قسماته ، وأن عزل ظواهر اجتماعية خالصة عن أخري ذات منشأ اجتماعى طرأ عليها ما حولها إلي لبنة في البناء النفسى للوحدات البشرية المكونة للمجتمع ، إن عزل ذلك عن ذاك مع وضع النظرية والمنهج والعدة الفنية للبحث فيما انعزل ، هو أهم خطوة تخطوها نحو علم جديد** . وبناء على ذلك سوف نناقش ما وصلنا إليه بصدد ملاحظاتنا الثلاث على قصور الجانب المعيارى لنقيم الجانب الدينامى ليتحقق لنا علم مستقل للأمراض النفسية الاجتماعية .. ونختار لهذا النقاش موضوع الفصام .

(*) إن عدم الاهتمام بهذه النقطة فى مجالات الدراسات النفسية والاجتماعية – والذى يرجع إلى الاعتماد المقتصر على مفاهيم معيارية – هو السبب فى التنازع المستمر بين مجالى الدراسات .

يعد الفصام فى الولايات المتحدة من أكثر الأمراض العقلية انتشاراً كما أنه يعد من الأمراض التى تكشف معدلات انتشارها علاقات وثيقة بظروف اجتماعية واضحة . فالفصام – فى الولايات المتحدة – أكثر انتشاراً فى الحضر منه فى الريف ، وفى الطبقات الفقيرة منه فى الطبقات الغنية . وفى الفئات غير المستقرة كأبناء المهاجرين الجدد منه فى الفئات المستقرة .

ويمثل هذه الحقائق ، ووفق الجانب المعيارى ، يمكن عزل الفصام وإدراجه تحت مقولة الأمراض النفسية الاجتماعية . فشروط ارتباط معدل انتشاره بظروف (بظرف) اجتماعية معينة متوفرة .

وبعد عزله يمكن طرح أسئلتنا الثلاثة السابقة :

١ – ما الظاهرة المرضية وما وحدتها الفردية ؟

٢ – هل نجد فى « الفصام » ما يختلف عما نجده فى « الفصامى » ؟

٣ – ما علاقة الفصام بالفصاميين فى ظروف ارتفاع معدل انتشاره ؟

١ – الفصام « الظاهرة » « ووحدته الفردية » :

تشير الدراسة التحليلية لإحصاءات الفصام فى الولايات المتحدة ، إلى أن انتشار الفصام فيها يتراوح بين ١٥٠ الى ٢٥٠ مريضاً بين كل مائة ألف مواطن (٢٥ر ٪ إلى ١٥ر ٪) ، كما تقترب هذه النسبة إلى حد ما من معدل الانتشار فى دول أوربا الغربية . وتؤدى الدراسة المتعجلة لهذه الإحصاءات إلى رأى مقنع بأن الفصام من الأمراض العقلية التى تصيب أهل المدن أكثر مما تصيب أهل الريف ، وتصيب الطبقات الفقيرة أكثر مما تصيب أبناء الطبقات المتوسطة والغنية وينتشر فى القطاعات الاجتماعية المعرضة لظروف تغير سريعة وقاسية عن تلك القطاعات الأكثر استقراراً . ويمكن أيضاً فى مستوى هذا التحليل أن يصل الباحث إلى رأى فيه الكثير من الصواب ومؤداه : **إن الفصام ظاهرة عقلية مرضية ترتبط بالتحضر والظروف الاجتماعية القاسية التي تتعرض لها طبقات معينة في المجتمعات الصناعية المتحضرة** ، وعلى هذا النحو قد يبدو وأن الفصام كظاهرة هو المرض العقلى ذاته .

ولكن إذا درسنا إحصاءات الفصام فى الاتحاد السوفيتى ، وجدنا أن الرأى السابق ورغم قيامه على أدلة إحصائية وتحليل جاد ، ليس بالرأى الصواب ، فإحصائيات الفصام فى الدول الغربية والولايات المتحدة تدل على أن معدل الإصابة يتزايد عاماً بعد عام (*) ، بينما تنخفض النسبة ذاتها فى الاتحاد السوفيتى عاماً بعد عام (*) .

ولما كان التحضر والأخذ بالأساليب الصناعية هو الاتجاه العام فى كل من الجانبين ، فسوف يكون من الخطأ ربط زيادة معدل الزيادة فى الفصام بزيادة الأخذ بالأساليب الصناعية فى الحياة الاجتماعية ، نظراً لزيادة الإصابة فى جانب مع انخفاضه فى جهة أخرى . وإذا أضفنا إلى ذلك أن معدل الإصابة فى الاتحاد السوفيتى فى العموم يكاد يصل إلى ربع معدله فى الولايات المتحدة (مقارنة موسكو بنيويورك) تأكد لنا أن عامل التحضر والأخذ بالأساليب الصناعية فى المجتمع لا يمكن أن يكون مسئولا مسئولية مباشرة عن زيادة معدل الفصام فى المجتمع ، وأنه إما يخفى وراءه علة أكثر عمقاً ، وإما أنه يرتبط بالظرف الاجتماعى المؤثر فعلاً فى انتشار الفصام .. أى تحويله إلى ظاهرة نفسية اجتماعية .

يستدعينا ذلك إلى إجالة البصر فى عدد آخر من الحقائق . لقد لفت الأطباء النفسيون النظر إلى تدخل عملية تشخيص الفصام فى تقدير عدد حالات الفصام . بل وصل بهم الأمر إلى حد تأكيد ارتفاع معدل الإصابة فى المناطق الريفية عما تقدره الإحصاءات ، نظراً إلى عدم الاهتمام بعملية التشخيص ، وعدم الانتباه الى وجود فصاميين خارج حدود الشكوى الطبية . على هذا الأساس يمكن أن ندخل تعديلاً على الاستخلاص الذى ينبنى على النظرة المتعجلة للإحصاءات فنقول . **بأن زيادة معدل الفصام فى المجالات المتحضرة والآخذة بالأساليب الصناعية المعقدة يعود إلى ارتفاع مستوى الرعاية الطبية بما يجعل معايير التشخيص الطبية أكثر دقة وأكثر تطبيقاً على المواطنين** . ويدعم هذه النتيجة أن دراسة الفصام فى المجتمعات الإفريقية

(*) تبين حالياً وبعد تفكك الاتحاد السوفيتى ، أن الفصام هناك كان أقل نسبة فى أنواعه البسيطة والمتوسطة ، ولكنه كان أكبر نسبة فى أنواعه الشديدة والمتدهورة . وربما جاء الوقت للنظر فى هذه الحقيقة من وجهة نظر الأمراض النفسية الاجتماعية ذاتها .

التى لازالت تعيش فى مستويات بعيدة عن التحضر الغربى ، والتى لم تأخذ بعد بالأساليب الصناعية المعقدة أن نسبة الفصام تتغير فيها وفق عوامل تشخيصية غربية . ففى مستشفى بغانا ، وضع الطبيب النفسى محكاً غربياً خالصاً لتشخيص الفصام ، فوجد أن نسبة المرض بهذا المرض فى المستشفى لا تتجاوز ١ر١٩ ٪ . وعندما أدمج فئة الهذاء Paranoia فى مجموعته (*) ارتفعت إلى ٤٠ ٪ وهى نفس نسبة الفصام فى المستشفيات الغربية .

وفى كينيا ، أثبت باحث آخر أن الأفريقيين أقل ميلاً للإصابة بالفصام الهذائى Paranoid schizophrenia من الغربيين ؛ إذ أن نسب الإصابة بهذه المجموعة المرضية لا تتجاوز ١٣ ٪ من مجموعة الفصام ككل . ولكنه تبين أن ٥٠ ٪ من هؤلاء الهذائيين كانوا ممن حصلوا على تثقيف غربى . وعلى هذا النحو لا يمكن لباحث أن يقف عند مستوى المرض العقلى ذاته ، بل لابد وأن يطرح مشكلة الظاهرة المرضية فى إطار أعم . ونقترح لذلك صيغة عامة مستمدة من تأمل مثلنا السابق ، وهى : أن الظاهرة النفسية المرضية فى صيغتها الاجتماعية تخرج بالمرض من حدوده التقليدية الى أفق أوسع يمس مشكلة المعيار الاجتماعى نفسه .

وبمعنى آخر ، إن المرض في شكله الفردى هو خروج عن محك التصرف المعتاد للمجتمع ، بينما يكون المرض فى شكله الاجتماعى خروجاً عن محك التصرف الفردى الخاص . فالمرض النفسى في حالة انتشاره يطرح على علم النفس قضية المعيار الاجتماعى للسلوك ، بعكس المرض النفسي فى حالة انحصاره فى بعض الحالات فإنه يطرح علي علم الاجتماع قضية المعيار الفردى للسلوك ، وعلى هذا النحو يصبح الفصام بوصفه ظاهرة مشكلة في الفهم والتقدير والتشخيص ، مع بقاء الفصامى مشكلة في الطب النفسى . لذا فالفصام ، الظاهرة ، لا يكون مجموع الفصاميين كمرضى ، بل هو مشكلة الفصاميين كمرض .. هل يمكن فعلاً أن نتعرف ما الفصام من الفصاميين ، أم نتعرف الفصاميين من معرفة الفصام كظاهرة ؟

(*) إن بعض المجتمعات تضم فى ثنايا بنيتها طابعاً هذائياً لا يجعل من الفرد فيها مريضاً ، وهو ما يؤكد وجهة نظرنا . وربما كان الإهمال المتعمد فى الاتحاد السوفيتى للحالات الفصامية البسيطة والمتوسطة سبباً فى هبوط نسبة هذا المرض فى إحصائياتهم .

٢ - الفرق بين الفصام والفصامى :

أدت بنا مناقشتنا لظاهرة الفصام والفصامى وحدتها الفردية ، إلى صيغة ذات مدلول مختلف عن المعتاد . فالعلاقة الوحيدة المقبولة حتى الآن فى فهم علاقة الفردى بالاجتماعى هى علاقة التشابه أما أن تكون العلاقة حسب الصيغة التى انتهينا إليها - وهى علاقة التضاد والاختلاف - فأمر يثير جدلاً يتعدى حدود المعرفة إلى نطاق المعتقد . لذلك - ورغم أن للأمر عودة - سوف نورد بعض جوانب هذه الصيغة فى تمهيدنا لتوضيح الجانب الدينامى من المفهوم .

تتضمن الصيغة المقترحة ثلاثة جوانب هامة :

(أولاً) اختلاف بين تعبير الظاهرة المرضية وبين تعبير المضمون المرضى . فالفصام فى الطب النفسى مضمون مرضى ، ومريضه هو من تتحقق فيه هذه المضمونة المرضية . ولكن فيما نقصده بالمرض النفسى الاجتماعى لا يعد الفصام مضمونا مرضيا قدر حالة مرضية . لذا قلنا إن المرض فى حدوده الفردية يعد خروجاً عن المعيار الاجتماعى ، على أساس أنه يشكل مضموناً مرضياً ، بينما يكون ذات المرض خروجاً عن المعيار الفردى إذا شاع وانتشر وأصبح حالة فى المجتمع ، أو حالة المجتمع .

على هذا النحو يكون الفصام بوصفه ظاهرة مرضية حالة تتضمن فى أقصى أطرافها المضمون المرضى ليكون الطرف المقابل هو حالة اجتماعية تشيع فى المجتمع بحيث لا تثير الانتباه إذا قيست وفق المعيار الاجتماعى .

(ثانياً) اختلاف الصلة بين الفصامى والفصام فى حالة معالجة المضمون المرضى ، عن الصلة بين الفصامى والفصام فى حالة معالجة الظاهرة المرضية . فالفصامى يتضمن فى سلوكه الأعراض أو بعضاً منها ، أى يتضمن ويعرض لنا المضمون المرضى المسمى فى الطب النفسى بالفصام . لذا فالفصام فى نطاق مفهوم المضمون المرضى تجريد للمرضى . أما فى نطاق مفهوم الظاهرة المرضية فإن الفصامى يعتبر تجسيداً لحالة تشيع بدرجات مختلفة ، إلى الحد الذى قد يجعل الشخص السوى فى مجتمع تشيع فيه الظاهرة حالة لا تتوافق اجتماعياً مع البيئة .

(ثالثا) اختلاف مفهومى « حالة فصامية » وحالة فصام . إن الحديث عن حالة فصامية يعنى أننا بإزاء حالة مرضية تبدو من خلال انتشارها أنها قد أصبحت ذات طابع اجتماعى وينطبق عليها ما سبق وحددنا بالمعيارى ، أى ارتباطها بظرف اجتماعى مباشر . أما الحديث عن حالة فصام فهذا يعنى أننا بإزاء حالة مرضية تظهر من خلال المضمون المرضى ، وقد شذت عن المعيار المحدد للأزمة النفسية الفردية . وعلى هذا النحو يتضح المقصود بالفصام والفصامى فى إطار المرض النفسى الاجتماعى .

تبين هذه الجوانب الثلاثة أننا بإزاء مجموعة من الاتجاهات الفكرية التى تحتاج إلى وضوح تام ، حتى لا يتفرغ النقاش إلى نقاط يثيرها غموض الفكر . إن معالجة مشكلة كالفصام فى الطب النفسى لا تختلف عن معالجة مشكلة الفصامى . ولكن من الممكن فى موقف آخر كالموقف الذى نأخذ به بصدد الظواهر النفسية الاجتماعية المرضية أن نجد فرقا بين ظاهرة الفصام وبين الفصامى كوحدتها الفردية . ولكن أين يكمن الفرق ؟ .

إن انتشار ظاهرة الفصام وزيادة الحالة الفصامية فى المجتمع مع زيادة حالات الفصام ، إنما يدل على تغير فى بنية المجتمع ذاته . ونقصد بذلك أن المجتمع قد تخلى عن بعض مكوناته البنائية ، أو أخذ بمكونات أخرى تجعل إمكان التعامل السوى أمرا غير ميسور للغالبية أو لنسبة عالية من أفراده . كذلك عند البحث فى حالة الفصام ، يعمد الطبيب النفسى إلى فحص انحراف الفرد المريض عن المعيار الاجتماعى - بالمعنى الدارج للكلمة - لأن الفصام كمرض هو انحراف عن صيغة اجتماعية للوجود . أما عند انتشار المرض بحيث يصبح هو ذاته معياراً لنسبة عالية من الأفراد ، فلابد من طرح السؤال على نحو مخالف ، وهو : كيف انحرف المجتمع (الذى ينتشر فيه المرض) عن المعيار الفردى والإنسانى للسواء .

على هذا الأساس يكمن الفرق بين الفصام والفصامى فى مصدر التقدير والتقويم . ففي حالة الإصابة بالمرض يكون مصدر التقدير والتقويم معياراً عاماً للسلوك ، فى حين أنه في انتشار الحالة المرضية فسوف يكون مصدر التقدير والتقويم معياراً محدداً وفردياً للسواء .

٢ - العلاقة بين الفصام والفصامى :

إن عدم وجود فرق بين أمرين يعنى عدم وجود علاقة بينهما . ولكن عندما يتضح وجود الفرق فإن ذلك يستدعى الكشف عن العلاقة . وبدون الدخول فى نقاش فلسفى حول هذه النقطة سوف نطرح المشكلة فى صيغة مباشرة .

إن إحصاءات الفصام تدل على انتشاره فى المجتمعات الصناعية المعقدة أكثر من المجتمعات البسيطة أو الريفية ، كما تدل على انتشاره بين أفراد الطبقات الفقيرة وغير المستقرة بصورة أوسع . وفى نفس الوقت تدل الدراسات النفسية أن الفصام يتضمن نوعاً من اضطراب العلاقة بالأم وتثبيت على أنماط من الصراعات النفسية وعلى أنماط معينة من حلها . إذاً ما العلاقة بين الظرف الاجتماعى الملابس لانتشار الفصام ، وبين الإطار النفسى للتربية ؟ بمعنى آخر ، ما العلاقة بين ما هو اجتماعى وما هو نفسى ؟ .

إن المحاولات العديدة التى بذلت بصدد تفسير المرض النفسى لم تخرج عن إطار معين ، وهو وجود صراعات بين قوى فى النفس وقيام حلول غير موفقة لحل هذه الصراعات . وينطبق هذا التفسير على جميع الصياغات المختلفة التى قدمتها مدارس علم النفس المتباينة . فإذا كانت هذه هى المساهمة التى تقدمها النظرية النفسية فلابد وأن يعنى انتشار المرض وجود ما يساعد على تعرض الأفراد لهذه الصراعات فى المجتمع وما يشجع الأفراد اجتماعياً للأخذ بالأساليب المرضية فى حل هذه الصراعات . هذا الأساس سوف يشرح الصلة بين الفصام والفصامى - فى إطار الظواهر المرضية - وهى علاقة الاستجابة لظرف مرضى . ولكن مثل هذا الرأى هو نوع من التهرب من حسم الأمر .

أما المحاولات الاجتماعية لتفسير انتشار الظواهر المرضية فى المجتمع فلا تخرج عن إطار معين مؤداه أن الظرف الاجتماعى يسمح للمرض بالسيادة كنمط اجتماعى مقبولة أو أنه يشجع على تخلى الأفراد عن نمط اجتماعى آخر هو السواء . وفى ضوء هذه المساهمة سوف يعنى انتشار المرض النفسى وجود رفض اجتماعى للسواء وتقبل للمرض ليحل محل المعيار السابق للسواء . لذا سوف تكون الصلة بين

الفصام والفصامى – فى إطار المضمون المرضى – هى علاقة الاستبدال والتقبل ، أى استبدال الفصام كمرض بالفصامى كسوى ليصبح الفصامى المريض شخصاً ذا مضمون مرضى آخر . وهذا نوع آخر من التهرب من حسم الأمور .

لذا نقترح للأمر صيغة تلائم ما طرحناه من مشاكل . إن علاقة الفصام بالفصامى هى علاقة الفرد بالمجتمع . فإذا كان الشخص مريضا فذلك يعنى أن المجتمع سليم ويرفض المرض . أما إذا كان المجتمع مريضا فهذا يعنى أن الفرد سليم ويرفض هو المجتمع . لذلك سوف تكمن العلاقة بين الفصام كظاهرة مرضية وبين الفصامى كوحدتها الفردية فى العلاقة بين سيكولوجية المجتمع وسيكولوجية الفرد ، أى سوف تكمن فى التفاعل القائم بين القوى الاجتماعية المحيطة بالفرد وبين القوى الذاتية للفرد نفسه . وكمبدأ عام ، فإن إقامة العلاقة بين الفرد والمجتمع سوف تعنى الكشف عن صلة الفرد – سويا كان أو مريضا – بالمجتمع – سويا كان المجتمع أم مريضاً .

هذه العلاقة هى الأساس فى إقامتنا للجانب الدينامى من المفهوم ، ونلخصها فيما يلى :

إن علاقة الفرد بالمجتمع تقوم أساساً على تناقض بينهما يسمح بالتفاعل بين القوى الناشطة فى المجالات الانسانية (*) . فى حدود هذا التناقض قد تظهر معالم انحرافات مرضية من الفرد أو من المجتمع . والتفاعل عادة بين تناقض الفرد والمجتمع هو المحدد للحركة الدينامية بينهما ، أى ظواهر الاتزان وعدم الاتزان بين رغبات ومطالب كل منهما . لذلك يحدث التمايز بين الظاهرة النفسية المرضية والظاهرة الاجتماعية المرضية ، وبين التفسير النفسى للتمايز والتفسير الاجتماعى له . ويعنى التمايز حدوث فرقة ومحاولة اندماج أخرى بين الفرد والمجتمع . ولابد لمن يحاول دراسة الظواهر النفسية الاجتماعية فى صيغتها المرضية من الاعتناء بالحركة القائمة بين سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع ليدرك المقصود بميدان البحث ومادة البحث ، أى بين الظاهرة ووحدتها الفردية .

(*) نقصد بالمجال الإنسانى نفس ما يقصده ليفين Lewin K. (١٢٥) .

إن البدء بالجانب المعيارى واستكماله بفهم الحركة الدينامية بين الفرد والمجتمع يعطى الباحث مفهوما مكتملا ليقيم علم الأمراض النفسية الاجتماعية . وهذا ما نطلق عليه مفهوم سيكولوجية المجتمع وسيكولوجية الفرد . هذان بعدان أساسيين لعلم الأمراض النفسية .

بعدان أساسيان لعلم الأمراض النفسية :

إن مفهوم الأمراض النفسية الاجتماعية كما أوضحناه فى جانبية المعيارى والدينامى ، يبين لنا أن نظريات كل من علم الاجتماع وعلم النفس لا يصلحان لدراسة ظواهر انتشار المرض النفسى فى المجتمع أو فى دراسة الحالات المرضية الفردية . فانتشار المرض النفسى فى المجتمع يكشف عن جانب عن ارتباط عامل اجتماعى مباشر بمعدلات زيادة أو نقصان المرض ، ويكشف من جانب آخر عن وجود علاقة دينامية بين المرض المنتشر وبين الحالات المرضية . وقوام هذه العلاقة هى التناقض بين المرض والمريض ؛ لذا يتحدد لعلم الأمراض النفسية الاجتماعية بعدان أساسيان يقوم عليهما وعلى صلتهما بدراسة المرض النفسى الاجتماعى . البعد الأول : دينامية الفرد . والبعد الثانى : هو دينامية المجتمع ، ويختلف هذان البعدان فبعد الدراسة الدينامية للفرد التى يقوم عليها علم النفس عن الدراسة الدينامية للمجتمع التى يقوم عليها علم الاجتماع (*) .

إن ما نقصده بدينامية الفرد – كبعد في مبحث المرض النفسى والاجتماعى – هو ظاهرة الصيرورة المستمرة في الفرد . فالفرد فى تحول مستمر منذ ولادته الى حين ما بعد وفاته بفترة ما . وتحوله هذا هو عملية فقدان لاتزانه البيولوجى – وما – يتبعه من سعى لاستعادة اتزانه . ومن خلال حركة فقدان الاتزان واستعادته تظهر أشكال الحياة الإنسانية المختلفة والمعقدة . ويتميز الإنسان عن غيره من الكائنات الحية فى أن أسباب ومعالم ونتائج فقدانه لاتزانه ، بالإضافة إلى إمكانيات وأشكال ونتائج استعادته

(*) يجمل بالقارىء أن يميز بين تعبير « دينامية الفرد » وتعبير « الدينامية الفردية » وبين تعبير دينامية المجتمع والدينامية الاجتماعية ؛ فالتعبيران اللذان نستعملهما يدلان على دراسة دينامية الموضوع وليس الدراسة الدينامية للموضوع .

لاتزانه ، تتنوع وتتطور فى الفرد ذاته عبر السنين ، وفى الجنس عبر الأجيال بحيث تعطى للدارس انطباعات معقدة للغاية . لذلك غدت دراسة دينامية الفرد ذاته ميداناً من الميادين الدقيقة فى طبيعة بحوثها ونظرياتها ، نظراً إلى مساسها بالحياة النفسية فى موضوع على درجة كبيرة من التعقيد .

ولا يختلف ما نقصده بدينامية المجتمع عن ذلك فى الجوهر ، فالمجتمع الإنسانى فى تحول مستمر منذ ظهر التجمع البشرى الأول إلى يومنا هذا . ويقوم مبدأ التحول الاجتماعى على نمط من الحركة اللولبية المضادة ، ارتقاء وتطور وتقدم ثم تأخذ حركة التقدم فى الضعف أو الخفوت حتى ليخيل لدارس التاريخ أن المجتمع يعود إلى التحلل ، ولكن تحدث الطفرة إلى نمط من حركة أخرى تندفع بالمجتمع الى تقدم جديد وتطور أسرع . إن المجتمعات أيضاً تفقد اتزان قواها وتسعى إلى استعادتها لتظهر أشكال أرقى من البناء الاجتماعى نتيجة لارتقاء صراع المجتمع مع الطبيعة . لذلك كانت دراسة دينامية المجتمع من المجالات الحساسة ؛ لأن الدارس فيها يتعرض إلى موضوعات تمس مساً دقيقاً مصير الإنسانية ومستقبلها ، وبطريقة سياسية تعرض لكثير من الحرج .

إن كل بعد من البعدين يمثلان قطاعين من المعرفة على جانب كبير من التعقيد ، كما أن العلاقة بينهما على جانب أكثر تعقيداً . فقوانين دينامية الفرد كما تكشفها بحوثها تدل على وجود حتمية نوعية تتشابه مع القوانين الحتمية التى تحكم دينامية المجتمع . ولكن تشير المقارنة إلى أن وراء هذا التشابه يكمن تناقص كبير هو المسئول عن العلاقة المركبة بين الفرد والمجتمع وبين الإنسان ونوعه . وهذا ما سوف نعود إليه بالتفصيل فى الفصل العاشر . ولكن سوف يكفينا حالياً أن نأخذ مثالاً لنبرز به معالم البعدين الأساسيين لعلم الأمراض النفسية الاجتماعية والصيغة العامة لعلاقة هذين البعدين بعضهما البعض .

من المعروف أن تعاطى الحشيش(*) من الظواهر التى تزيد وضوحاً فى

(*) هذا المثال هو ما أقمنا عليه جزء من هذا المؤلف حينما قمت بكتابته عام ١٩٦٩ . كانت حركة البحث فى تعاطى المخدرات آنذاك قوية ومنظمة ، كما كانت فى متناول الباحث . ولكن بعد =

المجتمعات الزراعية بشكل خاص ، كذلك دلت بعض الدراسات لتعاطى الحشيش على أن المتعاطى شخص اكتئابى انهباطى أميل إلى الانطوائية . والسؤال الذى تبرزه هذه النتائج العامة : ما العلاقة بين دينامية المجتمع الزراعى وبين دينامية الفرد المنطوى بحيث تنتشر عادة تعاطى الحشيش ، إن بلوغ إجابة عن هذا السؤال تلقى ضوءاً موضحاً على طبيعة كل من دينامية المجتمع ودينامية الفرد ، ثم طبيعة المرض ذاته وهو تعاطى الحشيش .

إن علم النفس المتعلق بدراسة المرض النفسى يتناول الفرد المريض دينامياً ، فيكشف فيه عن نزعاته الذاتية والطريق الذى سلكته إلى أن وجدت أوفق حل لإشباعها فى المرض ، فضلاً عن كشفه عن العقبات التى اعترضت طريقها فحولتها قسراً إلى المرض ، ثم يقدم كذلك صورة لفاعلية العوامل المحيطة بالمرض ، والتى كان لها الدور الحاسم فى الصورة الاجتماعية لمرضه . أما الدراسة الخاصة بدينامية الفرد ذاته فأمرها أدق ؛ لأنها لن تتعرض للفرد بوصفه نتاجاً لتفاعل قواه مع القوى المحيطة به ، بل بوصفه سبباً فى قواه وفى القوى المحيطة به . ولا شك أن جانباً من نظريات علم الأمراض النفسية يهتم بدينامية الفرد ، ولكنه لا يهتم بأن يعطى لهذه الدينامية حقها من الوضوح الذى يبرز خواص الفرد وتميزه عن الشخص (*) . ويتضح أن هذا هو السبب الذى يجعل علم الأمراض النفسية – ورغم عدم افتقاده لصدق نظرياته – يعجز

= ما يزيد عن ثلاثين عاماً ، وحينما شرعت فى نشر هذا الجانب من كتابى « الأمراض النفسية الاجتماعية » ، لم أجد من الدراسات الجادة ما يسمح لى بأن أعتمد عليه فأتخذه مثالاً وموضوعاً لهذه الطبعة من الكتاب .

(*) قد يبدو أن علم النفس هو دراسة للأفراد باعتبار الفرد أصغر وحدة بشرية . والحقيقة أن ما يدرسه علم النفس هو الشخص أى ما يتبدى من فرد لآخر ، وبذا يكون علم النفس علماً يدرس الفرد من حيث هو الآخر واضعاً فى الاعتبار هذا الآخر ، ولا شك أن دراسة الفرد تختلف عن دراسة الشخص من حيث إن الدراسة الأولى تعنى بوحدة لها إنزالها وأسبقيتها على الشخص . وهذا ما نطلق عليه دراسة دينامية الفرد . أما الدراسة الثانية فتدور حول وحدة فى اندماج مع قرينها لوجودها التالى على وجوده ، وهذا ما نطلق عليه تعبير دراسة الفرد دينامياً . وذلك ما نميز به دراسة الإنسان الظاهرة عن دراسة الظاهرة فى المرض النفسى الاجتماعى . فالمرض النفسى الاجتماعى يعنى بالظاهرة الإنسانية دون الإنسان الظاهر الذى يكون موضوع علم النفس .

عن تفسير انتشار الظواهر المرضية فى المجتمع . فدراسة الدينامية الفردية أى تقديم المعرفة بالشخص بدلاً من الفرد تمزج الظواهر المرضية بالوحدة المريضة فى قطاع لا يمكن أن يقدم لنا الكثير ، كما لا يسمح بتطوير معرفتنا إلى ما نحتاج .

أما علم الاجتماع الذى يهتم بدراسة المرض الاجتماعى ، فيتناول المجتمع المريض ديناميا ليكشف عن القوى البنائية المتفاعلة فيه بما يسمح للأنماط الاجتماعية المرضية بالذيوع والاستقرار ، ففى مثال انتشار تعاطى الحشيش سوف يكون لعلم الأمراض الاجتماعية أن يبحث كلاً من العوامل المشجعة على انتشار المرض والعوامل المساعدة على استقراره ، فضلاً عن بحثه فى عوامل الصحة الاجتماعية وما طرأ عليها من ضعف أو تغير بحيث لم تعد ذات فاعلية فى مقاومة المرض . ففى دراسة مبدئية عن تعاطى الحشيش تبينت بعض عوامل مشجعة كاضطراب الحياة الدراسية وظهور نماذج اجتماعية مريضة بالإضافة إلى عوامل مساعدة كالفقر وعدم تناسب الجهد مع الأجر فى العمل . أما بالنسبة الى عوامل الصحة المنهارة .. **فكانت عدم انتظام حركة التغيير الاجتماعى وسرعة تعرض المجتمع لنماذج اجتماعية جديدة دون تهيؤ الأفراد للأخذ بها . ولكن لابد للدخول في مجال تفسير ظاهرة انتشار تعاطي الحشيش من أن يهتم علم الأمراض الاجتماعية بنوعية القوي البنائية المتفاعلة أي بدراسة دينامية المجتمع بدلاً من دراسة المجتمع ديناميا** . فدراسة دينامية المجتمع تعطى للقوى البنائية فيه وضوحاً خاصاً فيما يتعلق بعلاقتها المباشرة بالمرض المنتشر . فكون الفقر وعدم تناسب الأجر مع ساعات العمل عوامل أو قوى مرتبطة بتعاطى الحشيش لا يعنى أنها عوامل وقوى قادرة على إثارة أمراض نفسية أخرى وقادرة على تهيئة ظروف مناسبة لانتشارها . ذلك ما يجعل علم الأمراض الاجتماعية – ورغم تماسك أفكاره النظرية – عاجزاً عن تفسير شيوع مرض نفسى بالذات فى مجتمع (*) . فدراسة الدينامية الاجتماعية أى تقديم المعرفة بالمجتمع

(*) الحقيقة أن ما يدرسه علم الاجتماع هو العلاقات الوظيفية بين مجموعة من قوى اجتماعية سابقة التحديد . وحتى عندما يجدّ اكتشاف إحدى القوى فإن التعامل بها يدخل فى إطار الفكر الوظيفى لعلم الاجتماع . لذلك يبدو علم الاجتماع للنظرة السطحية علماً ديناميًا لأنه يدرس تفاعلات . ولكن ما نقصده بدراسة دينامية المجتمع يقوم على رفض الفكر الوظيفى أصلاً . فالفكر الوظيفى يعامل ذات القوى الاجتماعية تعاملاً متنوعاً فى كل مشكلة ، وكأنها وحدات أصلية تخلق حالات اجتماعية تتغير علاقاتها الوظيفية . فالفقر مع سوء الحالة الصحية مع الجهل يعطى ظواهر =

الناشطة فى المجتمع لا يتيح لنا العلم بالنوعية الخاصة لتفاعل عامل اجتماعى معين بمرض نفسى معين بما يسبب الانتشار .

إن هذين البعدين - بعد دينامية الفرد وبعد دينامية المجتمع - يطرحان قضية ثالثة هى علاقتهما ببعض ونوع تفاعلهما . ولإبراز ذلك يطرح هذا السؤال : ما العلاقة بين اكتئابية متعاطى الحشيش ، وبين نمط المجتمع الزراعى ، وأثر ذلك على تعاطى الحشيش ؟ .

الوصول إلى إجابة هذا السؤال هو بؤرة البحث فى الأمراض النفسية الاجتماعية ؛ فإيجاد الصلة بين دينامية الفرد ودينامية المجتمع ، والبحث عن علاقة بين منهجى البحث الخاصين بكل من البعدين هو السبيل إلى إقامة نظرية علم الأمراض النفسية الاجتماعية . ويجب أن نذكر ابتداء بأن إيجاد هذه الصلة رهن بتسليمنا بصحة النظرية النفسية فى الشخص وصحة النظرية الاجتماعية فى القوى الاجتماعية . ونقصد بذلك أن إيجاد الصلة بين بعدى علم الأمراض النفسية الاجتماعية لا يقوم على هدم النظرية النفسية أو النظرية الاجتماعية ، لأن هذا العلم يقوم على مقولة متميزة ولا يقوم ليحل محل غيره من العلوم . كما أن هذا العلم ليس فى حاجة ماسة - أساساً - إلى نظرية سيكولوجية سليمة أو نظرية اجتماعية صحيحة ، لأن هذا العلم يقوم على المتحقق فى كل من العلمين دون حاجة إلى البنية الشاملة لكل منهما .

نخلص من كل ذلك بأن علم الأمراض النفسية الاجتماعية ميدان بحث متميز بطبيعة خاصة ، فهو ميدان بحث يقوم على فهم دينامى للفرد وفهم دينامى للمجتمع ثم فهم لعلاقة دينامية الفرد بدينامية المجتمع . وعلى أساس هذا الفهم يقوم الباحث بفهم دينامى للوحدة الفردية المريضة وفهم دينامى للظاهرة المرضية ليتوج العمل بفهم لدينامية كل ذلك . بمعنى آخر إن علم الأمراض النفسية الاجتماعية فى حاجة إلى نظرية مستقلة لها منهج دراستها الخاصة ولها بحثها المتميزة ، كما أنه فى حاجة إلى

= غير تلك التى تنشأ عن الجهل مع الفقر مع سوء الحالة الصحية . تلك الفكرة هى الأساسية فى دراسة المجتمع دينامياً . أما المقصود بالدراسة الدينامية للمجتمع فتقوم على أساس أن القوى الاجتماعية هى نتاج وليست أصولاً ، كما أن تفاعلها يعطى نتاجات أعم وأدق وأكثر وضوحاً .

عدم استعارة هذه المقومات من ميدان آخر ، بقدر حاجته إلى استخلاصها من ميدان بحثه المتميز بطبيعته الخاصة .

والحقيقة أن إقامة هذه النظرية بمنهجها وبعدتها الفنية ، يحتاج إلى جهود مضنية وتكشفات ملهمة فى دقائق عدد من العلوم الإنسانية الأخرى . وتأتى مشقة الجهد وإلهامات الاكتشاف من ضرورة الاتصال بهذه العلوم دون التأثر بها . فعلم الأمراض النفسية مثلاً ينحو إلى التعميم من الحالة - أو العينة - إلى المجموع والمجتمع ، ومبررات ذلك محفوظة ولها قيمتها . كما أن علم الأمراض الاجتماعية يجتهد إلى التخصيص من الجماعة - أو المجتمع - إلى الفرد أو الأفراد ، أى تطبيق العام على الخاص . وإذا ما تأملنا مبدأ التخصيص والتعميم فسوف يتبين لنا أن التعميم من الخاص يحتاج لزيادة التأكيد بأن نوسع قاعدة الخاص (العينة) ونزيد من الحالات الخاصة . وأقصى حدود التأكد فى ذلك هى شمول البحث كل أفراد العينة ؛ أى شمول المجتمع كله . وعندما نصل إلى هذا الحد سوف نجد أنفسنا وقد عدنا مرة أخرى إلى دراسة الحالات الفردية . فالأصل فى التعميم هو إلغاء الفروق غير ذات الأهمية . وكى يتم التأكد من سلامة الافتراضات لابد من زيادة حجم العينة فتقع فى شراك الفروق فى أقصى صورها . والمبدأ فى التخصيص هو الانتباه إلى الفروق ذات الدلالة . وكى تحدث الثقة فى ذلك لابد من الاقتصار على دراسة الحالة الفردية . لذلك كان الاتصال بهذين العلمين والتأثر بهما عقبة فى سبيل البحث فى المرض النفسى الاجتماعى . ففى حالة التأثر بموقف كل من العلمين السابقين ، لابد للباحث من أخذ موقف نصف يأخذ فيه بميزات التخصيص متجنباً عيوب كل منهما ، متنازلاً عن تميز مجال بحثه بمشاكله الخاصة . ويحضرنا فى هذا الصدد عبارة لفرويد يقول فيها : « إنى أميل إلى الابتعاد عن التنازلات للوجلين . إن المرء لا يستطيع التنبوء بما سيؤدى إليه هذا الطريق ، فقد يبدأ بالتغاضى عن بعض الكلمات والألفاظ وشيئاً فشيئاً يتنازل عن الموضوع أيضاً » (٨٢ ص ٣٩) .

إن الحاجة إلى موقف مستقل من ظاهرة انتشار المرض النفسى فى المجتمع ، تلزمنا بالتعرض لمشكلة فى المنهج ، فمجال الدراسات الإنسانية فى أزمة حادة حول مشكلة السطحية والتعمق فى البحث . ونعتقد أن هذه المشكلة قد بدأت عن جهل

وغموض فى بعض المفاهيم وبعض الأهداف . ثم انقلب أمرها لتصبح مشكلة مصطنعة . ولا شك أن تخلص علم الأمراض النفسية الاجتماعية من هذه المشكلة المصطنعة أو من الجهالة القاعدية لها أمر حيوى لإقامة النظرية المستقلة لهذا العلم . فهناك كثير من اللبس والخلط بين مفهوم الدراسات السطحية أو المسحية ومفهوم الدراسات المتعمقة . وعادة ما ينسب منهج الدراسات المسحية لعلم الاجتماع ، كما ينسب منهج الدراسة المتعمقة لعلم النفس . ولنا تجاه هذا اللبس رأى فكرى وعملى يلزمنا بأن نحدده لنقيم النظرية والمنهج الخاصين بعلم الأمراض النفسية الاجتماعية على وضوح (*) .

(*) أعتقد أن هذه الأزمة واضحة المعالم فى الدراسات الإنسانية بمصر حالياً . فبعد غيبة دامت أكثر من ثلاثة عقود ، لا أجد أن البحوث الأكاديمية كما هى منشورة ، بالإضافة لتعرضى لبعض مواضيع دراسات الماجستير والدكتوراه ، عدت لأجد أن ما كان فى فترة تكويننا العلمى قضايا تنافس ، قد أصبحت مشاكل لا حلول لها . وربما كان هذا المؤلف عن منهج البحث يعين على العودة إلى القضايا بدلاً من التوقف عند مستوى المشاكل .

الفصل الثاني
المشكلة المنهجية

* مقدمـــــــة .
* أربعة أنواع من البحوث السيكولوجية :
  أ – البحوث المسحية .
  ب – البحوث المتعلقة بفنية العلم .
  حـ – البحوث التطبيقية .
  د – البحوث النقدية .
* البحث السطحى والبحث المتعمق (البعد الأول) .
* البحث السطحى والبحث المتعمق (البعد الثانى) .
* البحث السطحى والبحث المتعمق (البعد الثالث) .
* إعادة صياغة المشكلة المنهجية .
* مراجعة المشكلة فى صيغتها الجديدة .

الفصل الثانى

المشكلة المنهجية

مقدمـــــة :

إن المشاكل المنهجية فى دراسة الإنسان عديدة ومرد تعددها اختلاف مداخل تصنيفها . لذلك تشيع فى مجال دراسة الإنسان أفكار منهجية غامضة ، يؤدى غموضها إلى مشاكل عملية ونظرية ، تقوم بدورها بخلق مزيد من مشاكل المنهج . وقد انتقينا إحدى هذه المشاكل المنهجية بناء على احتلالها مركزاً عاماً بين المشاكل المنهجية الاخرى - وهى مشكلة البحث المسحى والبحث المتعمق . لقد احتلت هذه المشكلة مكانة خاصة بين غيرها من المشاكل لهذه الأسباب :

١ - بعد تطور الدراسات الإنسانية بما سمح بتميز الدراسات النفسية والدراسات الاجتماعية بالشكل الراهن ، شاع فى الأفق رأى بأن البحوث المسحية ذات طبيعة اجتماعية ، فى حين غدت مهمة علم النفس قاصرة على البحث المتعمق . وبغض النظر عن مبررات هذا الرأى فإنه من الجلى أن البحوث التى أخذت تهتم بدراسة الفعل الإنسانى فى عمومه ، والتى تستلزم مسح هذا الفعل ، اندرجت تحت مقولات علم الاجتماع ؛ لذلك بدا من الطبيعى أن تنسب الى البحوث المسحية صفة البحث الاجتماعى . ولما بقى علم النفس أكثر ميلاً إلى دراسة « الفرد » ، فإن صفة البحث المتعمق غدت ألصق بالبحث النفسى . وهكذا أصبحت مشكلة البحث المسحى والبحث المتعمق من المشاكل التى تتعلق بميدانين من ميادين دراسة الإنسان - لا يكف الخلاف بينهما حتى تتحول مشاكل البحث فيهما والمنهج المتبع فى كل منهما الى أزمة ، لابد وأن تثير معها الأفكار المنهجية حول المسحى والمتعمق ..

٢ - أدى تقدم الدراسات القياسية والأداة الاجتماعية فى علم النفس إلى انشطار حاد فى المنهج السيكولوجى لدراسة الإنسان . فقد نمت البحوث التجريبية التى تقوم على مفاهيم العينة الإحصائية وقياس نوعيات السلوك ، مما خلق أزمة بين البحوث القائمة على دراسة الفرد وبينها . ولعل أوضح صورة لهذه الأزمة تلك التى

تقوم بين الدراسات التجريبية والأكاديمية وبين الدراسات التحليلية النفسية . فالدراسات التجريبية أقرب في بحوثها إلى المسح من التعمق أما الدراسات التحليلية فأقرب الى التعمق منها إلى البحث المسحى للمشاكل . لذلك تطل علينا مشكلة البحث المسحى والبحث المتعمق كلما احتدم النقاش بين الأكاديميين التجريبيين والمحللين النفسيين حول مشكلة الموضوعية والذاتية وغيرها من المشاكل .

٣ – وهناك موقف فى البحث النفسى التجريبى ذاته ، يثير مشكلة التعمق والمسح بشكل آخر . ففى المجال التجريبى يوجد اتجاهان : واحد يميل إلى التجريب على الظواهر بأدوات قياس تعطى نتائج تخص شكل السلوك ، وآخر إلى التجريب بأدوات تعطى نتائج تخص مضمون السلوك .

وعندما يحتدم الخلاف بين الاتجاهين ، تظهر فى الأفق مشكلة المسح والتعمق فى إطار جد مختلف ، وإن كان أكثر خطورة .

ويمكن إجمال المشكلة التى انتقيناها فى أبعاد ثلاثة :

البعد الأول :

وتظهر فيه المشكلة وكأنها تخص علم النفس باعتباره علم دراسة الفرد وعلم الاجتماع باعتباره علم دراسة الجماعات ، بحيث يصبح التعمق صفة البحث الفردى والمسح صفة البحث الجماعى .

البعد الثانى :

وتظهر فيه المشكلة وكأنها تخص تخصص التجريب والتحليل النفسى ، باعتبار أن التجريب يقوم على مسح الظواهر لدى عينات من الأفراد ، ويقوم التحليل النفسى بتعمق البحث فى الفرد ذاته .

البعد الثالث :

وتظهر فيه المشكلة وكأنها تخص زاويتين قياسيتين فى الاتجاه التجريبى ، حيث تنسب إلى البحوث المهتمة بالشكل صفة البحث المسحى ، وتنسب إلى البحوث المهتمة بالمضمون صفة التعمق .

ولعله يتضح أن هذه الأبعاد الثلاثة إنما تتبع - أو تلتقى وتصب - فى نقطة واحدة ، وهى : إن البحوث التى تهتم الجماعات أو بالعينات السلوكية أو بالشكل ، عادة ما توصف بالبحوث المسحية ، وأن البحوث التى تهتم بالفرد أو بالوحدة البشرية ككل أو بمضمون السلوك كثيراً ما توصف بأنها بحوث متعمقة . ولو اقتصر الأمر على تصنيف المشاكل المنهجية على هذا النحو - حتى ولو اختلف كل معسكر على أحقيته فى اختيار صفة بحوثه - لما كان هناك داع لطرح المشكلة على بساط البحث . ولكن بدا واضحاً خلال السنوات السابقة ، وعلى أقل تقدير فى مصر ، أن هذه المشكلة بغموضها غدت تهدد تطور البحوث الإنسانية ورقيها . فقد أخذ البعض تعبير البحث المسحى بوصفه تعبيراً مهينا يحط من قيمة الباحث والبحث ، وكان البعض الآخر يأخذه كتعبير يحيل البحث مجرد تمهيد وعمل ابتدائى للباحث المتعمق . وبذلك أصبحت مشكلة البحث المسحى والبحث المتعمق تهدد علاقة البحوث بعضها ببعض وتهدد علاقة المتخصصين بعضهم ببعض ، حتى كاد عدم حل هذه المشكلة أن يخلق نوعاً من الصراع الطبقى بين علماء الإنسان .

وسوف نأخذ سبيلنا إلى مناقشة هذه المشكلة مسترشدين بمقال منهجى متزن حول مناهج البحث فى علم النفس ، وهو مقال :

Edwards A.L. " Experiments : thier planing and excution " (١٦٨)

وقد اخترنا هذا المقال بداية للنقاش لان مؤلفه يعرض فيه إطاراً لا بأس به كقاعدة أولية لطرح مشكلة المسح والتعمق فى دراسة الإنسان .

أربعة أنواع من البحوث السيكولوجية :

يرى « إدواردز » أن عالم النفس يتعرض للعديد من المشاكل التى تثير لديه متنوع التساؤلات ، وكى يجيب عن هذه التساؤلات يلجأ إلى التجريب ، حيث تصبح التجارب المضبوطة وسيلته إلى الإجابة عن ما أثير تساؤلات . وعادة ما تنقسم تجاربه إلى قسمين كبيرين : الأول ، يهدف إلى الإجابة عن أسئلة معلقة تبحث عن جواب ، والثانى ، يهدف التأكد من صحة إجابات مطروقة ومحتملة الصواب والخطأ . ويتفرع

من القسم الثانى فرعان : واحد يختص بترجيح إجابة من بين عدد الاجابات ذات الصدق الظاهرى ، والثانى يخص فحص إجابة استقر الرأى عليها فعلاً وإن بدا للباحث أن هذه الإجابة - وإن اتفق العلماء على صحتها - تقبل الدحض لأن أساليب بحثهم التى أوصلتهم إلى هذا الاتفاق لم تتنوع لتكشف عن الإجابة الصحيحة فعلاً . وبعبارة أخرى ، يختص الفرع الثانى من هذا القسم بكشف خطأ أسلوب البحوث السابقة بما انتهى بها إلى الإجماع عن إجابة خاطئة . وعلى هذا الأساس قسم « إدواردز » البحوث التجريبية إلى أربعة أنواع من البحوث :

أ - البحوث المسحية : Survey Researches

قد يجد الباحث نفسه أمام ظاهرة إنسانية كاملة التكوين ، دون أن يعرف العوامل التى نشطت فى تكوينها . ويحتاج الباحث فى هذه الحالة إلى اتباع أسلوب المسح Survey ليتيح لنفسه فرصة كشف علاقة المتغير المعروف (وهو الظاهرة المكتملة) بمتغيرات مجهولة (وهى العوامل المكونة لها) . ومثال ذلك بحث يستهدف الكشف عن العوامل المؤدية إلى البغاء ، باعتبار البغاء ظاهرة إنسانية مكتملة التكوين مجهولة العوامل والأسباب . فى هذه الحالة سوف يلجأ الباحث إلى مسح العلاقة بين البغاء ، وبين عدد من العوامل التى يفترض فاعليتها فى تكوين الظاهرة مثل المستوى الاقتصادى والثقافى والاجتماعى للنساء الممارسات للبغاء . وقد يضيف إلى مسحه هذا مسحاً آخر لنفس هذه العوامل فى مجموعة أخرى من النساء ممن لم يحترفن البغاء وعن طريق المقارنة بين العينتين ، وفى داخل كل عينة فيما بين العوامل التى مسح وجودها وفاعليتها ، قد يصل الباحث إلى هدفه وهو الكشف عن العوامل التى تدور ظاهرة البغاء على محورها ، كذلك العوامل التى تدور الظاهرة على محورها ولكن فى اتجاه عكسى . وربما كشف عوامل أخرى لا دخل لها أو تأثير على الظاهرة . لذلك يرى « إدواردز » أن البحوث المسحية هى الخطوات الابتدائية الضرورية لأى تعمق منشود فى دراسة الإنسان .

وعادة ما يكون تحديد الباحث للمتغيرات المجهولة (العوامل المؤدية إلى الظاهرة) غامضاً فى البداية . ولكن دائماً ما يداعب الباحث أمل فى أن يكشف

علاقات رقمية ذات قيمة علمية إذا ما كبرت عينة بحثه المسحى . لذلك يستلزم لاكتمال البحث المسحى على خير وجه أن يزداد عدد أفراد عينة المسح إلى أقصى حد ممكن للبحث أو للباحث ، وذلك حتى يمكن التغاضى عن الفروق الفردية والتعامل مع الحدود العامة المشتركة بين أفراد العينة ، بعبارة أخرى يتعامل الباحث فى البحث المسحى مع وحدة بشرية افتراضية ذات صيغة إحصائية ، تتجمع فيها الخصائص المشتركة العامة للجزئيات المكونة للظاهرة . ونموذج ذلك الاستخلاص الإحصائى لوحدة بغائية تتمثل فيها بأعلى نسب ممكنة العوامل المؤدية إلى ممارسة الفعل موضوع البحث ، وهو البغــاء .

ب – البحوث المتعلقة بفنية العلم : Technical Researches

أحياناً ما لا تكون مشكلة الباحث هى الكشف عن عوامل ومتغيرات مجهولة بقدر ما تكون المشكلة هى أداة البحث المثلى لفحص وتحديد هذه العوامل . بل كثيراً ما يتوقف البحث عن العوامل والمتغيرات المجهولة لمشكلة ما على وجود أداة علمية تصل لسبر غور هذه العوامل . مثال ذلك البحث الذى قام به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على مشكلة تعاطى الحشيش فى القاهرة . لقد واجه الباحثون فى هذا البحث مشكلة الأداة مواجهة صريحة ؛ فإن اتباع أساليب الاستبصار والاستخبار أو الاختبار أو بحث الحالة ، كانت مطروحة أمام الباحثين لانتقاء أصلها لدراسة هذه المشكلة . فكل أسلوب منها له ميزاته وله عيوبه من حيث الصدق والثبات وسهولة اتباعه فى هذه المشكلة بالذات . وانتهى الأمر إلى البدء بتصميم استبيان ذى خصائص معينة ، أعد تقنينه – وقد استغرق بضع سنوات – جزءاً مهماً من البحث الأصلى .

ويعنى ذلك أن هناك نوعاً من البحوث لا يقوم على دراسة المشاكل السيكولوجية ذاتها ، بل يقوم على حل مشاكل فنية تتعلق بالبحوث المراد إجراؤها . ويعد قطاع هذه البحوث من القطاعات ذات الأهمية القصوى فى مجال علم النفس المعاصر . فلم يعد علم النفس يرضى بأن تكون أدوات بحثه أقل دقة من أدوات الفحص الفيزيقى . ورغم صعوبة ابتكار أدوات بحث سيكولوجية على هذا القدر من الدقة المطلقة ، إلا أن الجهود لا تكف عن المحاولة . فمجال صميم الاختبارات والاستخبارات من مجالات البحوث

القائمة بذاتها فى علم النفس . فلم يعد يعوز عالم النفس المعاصر أداة بحث ملائمة لمشكلة بحث مطروحة عليه ، أو على أقل تقدير ، لم يعد من المعيق للبحوث الجارية افتقارها لأدوات مناسبة ، نظرا لوجود متخصصين فى إنشاء أدوات البحث السيكولوجى المتنوعة .

لذلك أصبح البحث المتعلق بمشاكل فنية العلم ذاته ، أو تكتيكية ، من المجالات التى تتوقف عليها بقية مجالات البحوث السيكولوجية . والفكرة الأساسية فى بحوث تكتيكية العلم ، هى ابتكار أدوات بحث ملائمة لمشاكل بحث محددة . وقد أخذ عديد من هذه الأدوات فى الاستقرار والاكتمال لتصبح معدة للاستعمال فى مواقف بحث مشابهة ، ففى مجال البحوث الاكلينيكية ، أصبح فى المستطاع أن يجد عالم النفس أدوات معدة إعدادا سابقا تصل لدراسة مشاكله ، دون الحاجة إلى إنشاء أدواته الخاصة . ولكن سوف يبقى جانب كبير من جوانب النشاط النفسى فى حاجة إلى ابتكار أدواته ابتكاراً مباشراً .

هذا النوع من البحوث إنما يهدف إلى نقيض البحوث المسحية ، فليس هدف الباحث هنا الوقوع على وحدة بشرية نموذجية تمثل الظاهرة المدروسة ، بل الوقوع على أداة بحث تمس الظاهرة وتطابقها لقياس الوحدات البشرية والكشف عمن تنطبق عليه الظاهرة وعمن يشذ عنها .

حـ - البحوث التطبيقية : Applied Researches

يتناول هذا النوع من البحوث زاوية مختلفة هى الزاوية العملية البحتة ، ذات القيمة التوجيهية . وعادة ما تقوم البحوث التطبيقية على نتائج مجالات البحوث الثلاثة الأخرى . ولتوضيح طبيعة هذا النوع من البحوث سوف نضرب مثلاً محتملاً لبحث تطبيقى ، بينت الدراسة المسحية التمهيدية لظاهرة تعاطى الحشيش فى القاهرة (*) ، أن نسبة تعاطى الحشيش تزيد زيادة طردية من زيادة العمل وانخفاض الأجر . ويعنى ذلك ارتباط عامل محدد وهو التعاطى بعاملين مترابطين غير معلومى الحدود فى

(*) منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، مارس ١٩٦٤ .

تدخلهما فى زيادة التعاطى . فى هذه الحالة قد يبدأ بحث تطبيقى مباشر على هذه النتيجة . ومثل هذا البحث سوف يدرس علاقة التعاطى بانخفاض الأجر ، وعلاقته بزيادة ساعات العمل من زيادة الأجر ، بقصد تحديد تدخل أى العاملين بصورة حاسمة ، أو بما إذا كان تدخل كل عامل منهما مستقلاً ذا أثر مباشر . ويكون الهدف من مثل هذا البحث هدفا تطبيقياً مباشراً ، بمعنى أن الباحث يقصد باكتشاف علاقة التعاطى بعاملى ساعات العمل والأجر تقديم علاج للمشكلة . ومثل هذا النوع من البحث أخذ فى التطور إلى حد كبير ، فقد أصبح عالم النفس مسؤلا أمام المشاكل النفسية مسئولية تطبيقية .

والواقع أن ارتقاء هذا النوع من البحوث رهن بتطور البحوث المسحية والبحوث الفنية إلى حد كبير ، بالإضافة إلى النوع الرابع الذى سنذكره فيما يلى هذا النوع من البحوث ، فدون اكتشاف الحقائق العلمية من البحوث المسحية ، ووجود أدوات بحث دقيقة ، لن يمكن الخروج إلى المجال التطبيقى بصورة علمية مناسبة . لذلك كان هذا النوع من البحوث ذا طبيعة خاصة . فمن جانب هو الغاية والقصد من كل جهد علمى نفسى ، ومن جانب آخر هو النتاج لغيره من بحوث . ووضع الباحث فى هذا النوع من المشاكل لم يتحدد بعد تحديداً كافياً ، نظراً إلى أن البحوث المسحية والفنية مازالت تحتفظ فى ثناياها بخصائص تطبيقية لا تسمح باستقلال هذا النوع من البحوث بمنهجه الخاص ومشاكله النوعية المتميزة .

يحتل هذا النوع من البحوث نقطة ارتكاز غير واضحة فى خريطة البحث العلمى فى مجال النفس . ولكن إذا أردنا أن نسبق الزمن نوعاً لشرح مستقبل هذا النوع من البحوث ، وجدنا أنه يقف موقف التعامد مع البحوث المسحية ، فالبحث المسحى الذى يحاول تحديد الوحدة البشرية النموذجية يمنح البحث التطبيقى مادة التطبيق . فالبحث التطبيقى يباشر توجيهاته على الوحدة البشرية النموذجية ، فعندما ينتهى البحث التطبيقى إلى أن رفع أجر ساعة العمل سوف يؤدى إلى انخفاض معدل تعاطى الحشيش ، إنما يخرج إلى هذه النتيجة من تعامله مع الوحدة البشرية التى قدمها له البحث المسحى ، وهى « متعاطى يعمل عدد ساعات أكثر بأجر أقل » .

د – البحوث النقدية : Critical Researches

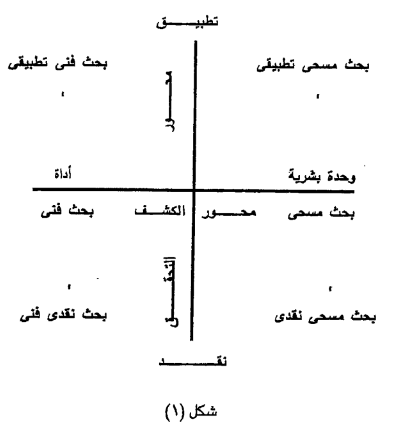
عندما قدم « إدواردز » لتقسيمة الرباعي للبحوث ، ذكر أن قسماً من هذه البحوث يهدف التأكد من صحة إجابات مطروحة فعلا كرصيد علمي للعاملين في الميدان العلمي . وتعد البحوث النقدية أكثر هذه البحوث قربا من هذا القصد . ولعله من الواضح أن البحوث النقدية متعددة الأطراف تعدد الرصيد العلمي ذاته . ولكن يمكن إجمال القصد النهائي لها في أن البحوث النقدية تهدف الكشف عن أخطاء منهجية قادت غيرها من البحوث إلى نتائج مضللة رغم اتفاقها مع منهجها ، ويطلق على هذه الأخطاء تعبير الأخطاء المنحازة Biased errors .

وأمثلة الأخطاء المنحازة عديدة ، وسوف نختار منها مثلين : قد يعد باحث أداة لقياس الذكاء مستعملا مشكلات مألوفة الطابع لأهل المدن ، ويصل بأداته إلى المستوى العلمي المطلوب ، وعندما يتجه بها إلى الريف سينتهي إلى أن أهل الريف أقل ذكاء من أهل المدن . وفي هذه الحالة يصبح من الممكن قيام بحث نقدي ، يبين أن إعداد أداة لقياس ذكاء أهل الريف بواسطة مشكلات مألوفة لديهم هو السبيل الحقيقي لاكتشاف مستوى الذكاء الفعلي في الريف ، كما أن استعمال هذه الأداة على أهل المدن كفيل بإعطاء نتائج تفيد انخفاض ذكاء أهل المدن أو ارتفاعها ارتفاعاً زائفاً . والمثال الثاني أقل شيوعاً ولكنه أكثر خطورة ، فقد يجد الباحث أن نتائج بحثه متفقة مع نظرية علمية معروفة . ولكن بفحص تقدير هذا الباحث للمشكلات النظرية التي يأخذ بها يتبين أنه يخطيء فهم هذه المشاكل . وبذلك تصبح نتائج بحثه انحيازا لنظرية لا يقدرها كل التقدير . فقد يظن الباحث – على سبيل الذكر – أن الطابع الاكتئابي لشخصية متعاطي الحشيش ، والتي قد تثبتها بحوث أخرى دليل على تثبيت على المرحلة الفمية ، كما تحدد ذلك نظرية التحليل النفسي . وبناء على هذا الفهم المبتور لنظرية التحليل النفسي ، يأخذ الباحث في جمع البيانات والنتائج التي تدعم هذا الرأي . وينتهي فعلا إلى إبراز عدد من العادات الفمية لدى المتعاطين تميزهم عن غيرهم من غير المتعاطين . وبذلك يقع الباحث في انحياز علمي ناجم عن عدم تقدير لمعنى التثبيت على مرحلة تطور معينة وعلى عدم إدراك لمعنى الاكتئابية . ويقدم البحث النقدي بهذا الصدد ما يبرز هذا

الانحياز ، وذلك بعديد من الطرق ، أهمها : إبراز الطابع الاكتئابى ضد غير المتعاطين كذلك ، أو إبراز أنماط أخرى من التثبيت لدى المتعاطين إلى جانب عاداتهم الفمية .

ومجمل القول ، أن البحث النقدى هو ذلك الضوء الذى يسلط على جوانب نتائج البحوث الأخرى بهدف توضيح انحياز النتائج لخط فكرى واحد فى حين أن أخذها بالخط النقيض كفيل بتغير النتائج تغييراً جذرياً . ويمكن أن نعتبر هذا البحث امتداداً طبيعيا للبحوث التطبيقية . وإن كان أنه لا يهتم بالجانب العملى بل بالجانب النظرى . كذلك يمكن أن نعتبره محور التعامد من البحوث الفنية ، نظرا إلى أن هدف هذه البحوث هو اكتشاف أخطاء البحوث الفنية فى المحك الاول . فعادة – إن لم يكن دائماً – تصدر الأخطاء المنهجية المنحازة عن أداة بحث منحازة تستعمل بقصد غير الذى أنشئت من أجله ، أو لنظرية علمية غير ملائمة لها . لذلك يعد البحث النقدى أكثر البحوث أهمية وأكثرها دقة وصعوبة .

إلا أن هذه الأقسام الأربعة من البحوث ليست على انفصال تام كما قد يظن . فعادة ما تكون البحوث ذات أكثر من وجه ، وتخدم أكثر من نوع من الأنواع الأربعة . فالبحث المسحى قد يقدم نقدا لبحث فنى ، كما أن البحث الفنى قد يكتشف خطأ فى بحث تطبيقى . فقد يؤدى بحث مسحى عن جناح الأحداث إلى اكتشاف أخطاء فنية فى قياس ذكائهم بمقاييس الذكاء المستعملة فى تحديد ذكاء طلبة المدارس . كذلك قد يقود بحث فنى فى مقاييس الشخصية إلى اكتشاف أخطاء فى طرق العلاج النفسى لمرض نوع معين من الأمراض العقلية . ونظراً لهذا التداخل ، يفضل أن نصور وضع أقسام البحوث الأربعة على شكل تداخل بين محورى بحث أساسيين ، هما : محور الكشف ومحور التحقيق . ويقف البحث المسحى على طرف من محور الكشف (الكشف عن الوحدة البشرية النموجية) حيث يكون طرفه النقيض هو البحث الفنى (الكشف عن الظاهرة النموذجية فى أداة محددة) . أما المحور الثانى فيقف البحث التطبيقى على طرفه العملى ليكون على طرفه النقيض البحث النقدى . وعلى هذا الأساس يمكن أن يحتل البحث موضعا بين أبعاد هذين المحورين المتعامدين (شكل ١) .



شكل (١)

إن الأنواع الأربعة السابقة لا تخرج عن كونها نظماً تجريبية عامة ، فالتجارب ليست إلا أسلوباً خاصاً للملاحظة ، وباختلافها عن الملاحظة بمعناها العام ، يأتى من قدرة المجرب على التحكم فى العوامل التى تتدخل فى الظاهرة التى يدرسها تجريبيا ، ولو بدرجات مختلفة . فالباحث المجرب إنما يختلف عن الملاحظ العام فى قدرته – خلال تجريبه – على تحديد ما يريد ملاحظته وكيفية هذه الملاحظة ، على خلاف الملاحظ الذى يكون عادة فى موقف سالب ينتظر الحدث دون أن يتجه إليه . لذلك لم يعد من المستساغ علمياً . ولكن لا يعنى ذلك أن التجريب نظام واحد من الملاحظة المضبوطة . فمثلا إذا أراد الباحث التجريب على علاقة المهنة بتعاطى المخدرات ، فلابد له من البحث المسحى لنسبة التعاطى فى مهنة ، نظراً إلى أنه لا يستطيع التحكم فى المهن ليعرف مدى تأثرها وعلاقتها بمن يتعاطون المخدرات ، فالمهن محددة مثل تعاطى الحشيش ، ولا يمكن لباحث أن يحدد للأفراد مهنتهم ليعرف مدى تعرضهم لتعاطى مخدر الحشيش نتيجة لمزاولتهم لهذه المهن .

ولكن قد يعمد الباحث الى أسلوب تجريبى آخر فى مجال - أو جزء - آخر من المشكلة . فالتجريب بمعناه التقليدى فى علم النفس ، هو التعامل مع عوامل يستطيع الباحث السيطرة عليها . وهذه العوامل إما مستقلة Independant عن الظاهرة المدروسة ، أو عوامل معتمدة Dependant على الظاهرة ، فعامل المهنة فى دراسة ظاهرة تعاطى الحشيش عامل مستقل ؛ لأن المهنـــة عادة أسبق وأشمل من تعاطى المخدر (المخدر لا يعفى من ممارسة أى مهنة ، ولكن يحتمل أن تؤدى ممارسة بعض المهن إلى تعقيد عملية تعاطى المخدر) . ولكن عامل السن من العوامل المعتمدة نظراً لتدخل السن فى تحديد دخل وظروف الفرد بما يسمح بتعاطى المخدر أو عدم تعاطيه .

وعلى هذا الأساس يصبح من الممكن للباحث أن ينهج أسلوب التجريب بمعناه التقليدى فى دراسة قطاع من مشكلة تعاطى المخدرات - فالعوامل المستقلة قابلة لأن يحركها الباحث المجرب على محور الظاهرة بما يمكنه من اكتشاف العوامل المعتمدة ، فيتغير الباحث عامل المهنة وهو عامل مستقل (وذلك بتنوع دراسة التعاطى فى مهن مختلفة) يستطيع الكشف عن عوامل معتمدة كالسن والدخـــل . وبذلك يمكن للباحث أن يتعامل فى التجريب من العوامل المختلفة يحرر بعضها ويقيد بعضها الآخر ، فيعالج الظاهرة معالجات مختلفة من زوايا عديدة . وقد كان من الشـــائع قديماً أن التجربة العلميـــة الصحيحة ، تلك التى تثبت فيها جميع العوامل عدا واحد منها . إلا أن التقدم العلمى النظرى والارتقاء الذى أحرزته الأساليب الإحصائية أصبحا يمكنان من جعل هذا الشرط غير ملزم فى عديد من التجارب . وفى حدود هذا الإطار الفكرى لأنواع البحوث وما تتضمنه من أبعاد ، سنعود إلى مشكلة البحث السطحى المتعمق .

البحث السطحي والبحث المتعمق (البعد الأول) :

سبق قولنا بأن البعد الاول لمشكلة البحث السطحى والبحث المتعمق يتعلق بالصلة فيما بين علم النفس وعلم الاجتماع . وأن لمحة سريعة على ميدان علم الاجتماع كفيلة بإقناعنا بأن الإطار الذى وضعه « إدواردز » لنوعيات البحوث صالح كذلك لضم البحوث الاجتماعية وينطبق عليها انطباقه على بحوث علم النفس . فالبحوث الاجتماعية فيها المسحى والفنى والنقدى والتطبيقى ، كذلك من الممكن إذاً أن نضم البحث الإنسانى - النفسى والاجتماعى - تحت نفس المقولات . وسوف يفيد ذلك فى توضيح

نقطة الارتكاز الأساسية التى دعت إلى اعتبار بحوث الاجتماع بحوثاً مسحية سطحية وبحوث علم النفس بحوثا متعمقــة . ولكن قبل إيضاح ذلك نستعيد بعض الأفكار المهمة وراء البعـد الأول من مشكلتنا ، بعد التعمق والسطحية وعلاقتهما بعلم النفس والاجتماع .

يشيع فى ميدان علم النفس رأى بأن البحوث تتفاوت فى قيمتها وفق مقياس طرفه السطحية المطلقة ، وطرفه المقابل التعمق الشديد . وتلتصق بالسطحية مجموعة البحوث المسحية ، حيث يكون نقيضها – وهو التعمق – دراسة الحالات الفردية . فالدراسة المسحية فى نظر البعض تغفل دراسة الفرد ونتيجة إلى دراسة مظاهر عامة ؛ مما يجعلها فى تقديرهم سطح الأمور ، وفى نفس الوقت تعد دراسة الحالات الفردية فى نظرهم تعمقاً لإغفال هذه الدراسات مشكلات التعدد والكثرة والحدود الإحصائية للدلالة . وليس هذا الرأى من آراء علماء النفس وحدهم ، بل هو رأى يكاد يستقر بين علماء النفس والاجتماع معاً ، ففى بحث قام به المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية عن ظاهرة البغاء فى القاهرة (*) ، قسم البحث إلى قسمين : دراسة مسحية إحصائية ، ودراسة إكلينيكية . وقد اختص القسم الأول من البحث بدراسة الظروف المتعلقة بالبغايا – كوحدات بشرية – تشكل عينة البحث . ومن أمثلة هذه الظروف ، الحالة المدنيـــة للبغـــايا ، والدخل ، وظروف السكن والسن الشــائع للممارسات ... إلخ . وقد قصد ذلك المسح العام للظروف المعيشية للبغايا اكتشاف العلاقة السببية بين البغاء وبين تلك الظروف . وكان الموقف النظرى من البحث بقسميه يتركز حول دراسة الظاهرة بالمسح – أى الوصول إلى وحدة بغائية نموذجية – تدرس ظروفها المباشرة الواضحة على سطح حياتها المعيشــية ، على أن يكلف القسم الثانى المتعمق ، بدراســات حالات فردية من البغــايا ، ومن زوايا عديدة (نفسيــة – طبنفسية – طبية – معملية ...) ، وكان الأمل أن يؤدى اتحاد هذه الزوايا لإلقاء ضوء واحد مباشر على البغى .

(*) بحث البغاء فى القاهرة ، دراسة إحصائية تحليلية ، القاهرة ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، يناير ١٩٦٠ .

بعبارة أخرى يكشف بحث ظاهرة البغاء فى القاهرة عن هذه الفكرة الشائعة بأن البحث السطحى اجتماعى وأن البحث المتعمق سيكولوجى ، فقد كلف القسم الاجتماعى من البحث بدراسة ظروف البغاء دون البغايا ، وكلف القسم السيكولوجى بدراسة البغى دون البغاء . ويعد بحث البغاء بموقفه المنهجى المذكور ، تكرارا لعديد من البحوث الجارية فى مصر وغيرها من البلاد ، والتى رادفت بين البحث السطحى وبين دراسة الجماعة دون الفرد ، وبين البحث المتعمق وبين الفحص الخصب على الفرد دون الجماعة . وعلى المقياس الخاص بالسطحية والتعمق ظهر الحل الوسط فيما يسمى بعلم النفس الاجتماعى ، الذى يدرس ظواهر سيكولوجية فى إطار اجتماعى أو يدرس ظواهر اجتماعية فى إطار سيكولوجى . وهكذا أصبح الموقف الحالى من مشكلة التعمق والسطحية على النحو الآتى :

١ – بحوث اجتماعية ، سطحية ، نظراً لمسحها القوانين العامة للظواهر دون بحث الفروق الجذرية لتفاعل هذه القوانين فى أفراد المجتمع .

٢ – بحوث نفسية اجتماعية نصف سطحية ، نظراً لتناولها ظواهر اجتماعية بصيغة نفسية ، أو عكس ذلك ، بهدف الكشف عن تفاعل الفرد مع الجماعة .

٣ – بحوث نفسية خاصة ، متعمقة ، نظرا لاهتمامها بالفروق الجذرية لتفاعل الفرد مع غيره .

ويمكن تصوير هذه المشكلة فى شكل مقياس خاص بالسطحية والتعمق على النحو التالى :

بحوث سطحية		بحوث متعمقة
علم اجتماع	علم النفس الاجتماعى	علم نفس

وسوف نكتفى حاليا بتعقيب بسيط على المشكلة فى بعدها الأول .

إن تصور البحوث على المقياس السابق إنما يعطى قدرا من البساطة لابد وأن ينتهى إلى مجموعة مركبة من الأخطاء ، وسوف نعددها فى نوعيات خاصة .

١ - خطأ أفقى :

وهو الخطأ الأساسى الذى يدفع الباحث إلى الاعتقاد بوجود نوع من الاستمرارية المتدرجة بين البحث النفسى والبحث الاجتماعى . ففى كثير من البحوث ، يظن الباحث أن البحث الاجتماعى هو الخطوة التمهيدية لبحث نفسى اجتماعى ينتهى بدراسة متعمقة ذات صيغة سيكولوجية متخصصة . وقد ظهرت فكرة الفريق Team نتيجة لهذا الخطأ . ويكفى لإبراز طبيعة الخطأ فى مثل هذه الحالة ذكر بحث البغاء ذاته (*) . لقد انتهى البحث فى قسمه الأول المسحى الاجتماعى إلى مجموعة من الوقائع التى لا رابط بينها وبين بعضها ، كما أنه قد أصبح من المحال إيجاد أى ربط بينها وبين نتائج القسم الثانى المتعمق السيكولوجى . فليس بالضرورة أن يؤدى مسح الظواهر إلى اكتشاف الجانب السيكولوجى ، كما أنه ليس من المحتم أن يقود الفحص السيكولوجى إلى إبراز أطراف المشكلة الاجتماعية ليتناولها الباحث الاجتماعى بالمسح . ولا يستطيع علم النفس الاجتماعى أن يكون معبرا أو نقطة وصل بين طرفى البحوث الاجتماعية والسيكولوجية ، إلا فى ظروف محددة ، هى ظروف الدراسات النفسية الاجتماعية ذاتها . ومثال ذلك دراسة مشكلة (القوادة) فى البغاء ؛ حيث إن القوادة من موضوعات الدراسة فى علم النفس الاجتماعى ذاته .

٢ - خطأ رأسى :

وهو نوع من الأخطاء التى قد يقع فيها الباحث كرد فعل للخطأ الأفقى . ففى مجال علمى النفس والاجتماع عدد من الباحثين الذين يرفضون فكرة الاستمرارية المفتوحة بين علم النفس وعلم الاجتماع ، ويأخذون بفكرة التخصص الدقيق لمجالى العلمين . وعلى هذا الأساس يأخذ الباحثون من هذا النوع بفكرة التأذى المستقل لبحوث علم الاجتماع - أو علم النفس - إلى أهداف خاصة محدودة . وعلى هذا

(*) المصدر نفسه .

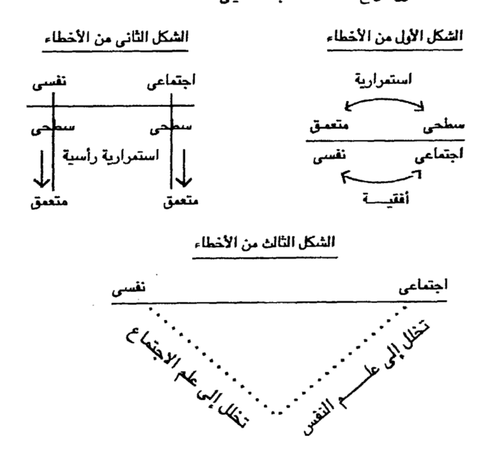
الأساس ينظر الباحث إلى ميدان تخصصه على أنه تخصص منعزل يمكن أن تتم فيه البحوث على مستويات تعمق مختلفة . وبذلك يصبح مقياس السطحية والتعمق رأسى الاتجاه ؛ لتكون هناك بحوث سطحية وأخرى متعمقة فى كل مجال على حدة . وقد يبدو أن مثل هذا الرأى أقرب إلى الصواب منه إلى الخطأ ولكن لابد من التنبيه إلى نقطة مهمة هى الأصل فى اعتبار هذا الرأى مجانباً للصواب . إذا كان علم الاجتماع قد حدد ميدان بحوثه بدراسة الظواهر، فليس من التعمق فى شئ أن يضيق نطاق الظواهر تدريجياً ليصل إلى أكثر مستوياتها عمقاً . وسوف نفترض موقفا يصور هذا الخطأ لو فرضنا أن عالم اجتماع يدرس ظاهرة البغاء ، فقد يبدأ بالمسح للظاهرة (الظروف المعيشية للبغايا) وكي يعمق بحثه قد يدرس كل ظرف معيشي علي حدة محاولا كشف جوانبه الخاصة ، فيشرع في دراسة الحالة الزواجية للبغي ، ومنها إلي ظروف الخطبة والترشيح للزواج لدي البغايا ، ومنها إلي المشكلة المادية في زواج البغايا .. ، ظنا منه أنه يتعمق رأسياً في الظاهرة . ولسنا في حاجة للأسباب في إعطاء مثال مماثل في علم النفس ، حيث يبدأ الباحث مثلا بدراسة شاملة لشخصية البغايا ، ومنها الي مشكلة الانطواء والانبساط ، ثم إلى مشكلة القابلية للاستجابة الشرطية لديهم ، ومنها إلي نوعيات التشريط . فمثل هذا الرأي إنما يعني ببساطة الفرار من خطأ ساذج وهو خطأ استمرارية بين بحوث النفس وبحوث المجتمع ، للوقوع في خطأ أخطر ، وهو وجود انفصال بين مجالي البحث النفسي والاجتماعي .

٣- الخطأ المتخلل Permiating Error :

وهو نوع ثالث من الأخطاء الناجمة عن عدم فهم لطبيعة العلاقة بين ماهو نفسي وما هو اجتماعي ، فهناك فكرة مسبقة عند بعض العلماء بأن مشكلة علم النفس وعلم الإجتماع هى مشكلة أسبقية الفرد على المجتمع أو المجتمع على الفرد . ونتيجة لعدم إدراك مادى لفكرة الأسبقية . ولعدم الفهم الجدلى للصلة بين الفرد والمجتمع ظهر هذا النوع الثالث من الأخطاء ، وهو ما أطلقنا عليه خطأ التخلل . ومجمل هذا الخطأ أن البحث الاجتماعى المسحى قد يصل إلى وقائع تصلح لردها إلى عالم النفس لدراستها سيكولوجياً ، وبذلك يحدث نوع من التعاون بين العلمين حيث تتخلل الدراسات المسحية

دراسات نفسية متعمقة . وكمثال افتراضى لذلك أن يصل الباحث الاجتماعى إلى أن البغاء مهنة تبدأ لدي البغايا من سن البلوغ ، فيحيل مشكلة سن البلوغ وصلته بالبغاء إلى عالم النفس ، ليدرس أثر الدافع الجنسى التناسلى على احتراف البغاء . وقد يحدث الخطأ نفسه من عالم النفس ، حيث يكتشف أن صورة الجسد عند البغى صورة مشوهة فيحيل المشكلة إلى عالم الاجتماع ليدرس له نظم التربية فى أسر البغايا ومرد الخطأ فى ذلك أن الباحث الذى ينتظر من هذا التعاون فائدة إنما يجهل طبيعة الصلة بين ما هو نفسى وما هو اجتماعى . فكون البغاء مهنة تبدأ فى سن البلوغ لا يعنى أن له صلة مباشرة بالدافع الجنسى ، كما أن اضطراب صورة الجسد لدى البغى لا يعنى وجود نمط تربوى خاص فى أسر البغايا . لذلك يعد تخلل علم النفس لبحوث علم الاجتماع او العكس هو ضرب من الخطأ النظرى الخطير .

تصور أنواع الأخطاء السابقة كما يلى :



البحث السطحي والبحث المتعمق (البعد الثانى) :

تظهر مشكلة البحث السطحى والبحث المتعمق فى بعدها الثانى على هيئة خلاف بين علم النفس الأكاديمى ذى المنهج التجريبى وبين التحليل النفسى ، والواقع أن هذا الخلاف ذو أصل ومنشأ واحد يتلخص فى الآتى : يرى علم النفس الأكاديمى أن مفهوم اللاشعور من المفاهيم الغائبة وغير المحددة بما يسمح بإقامة أى علم منهجى على أساسه ، فى حين يرى التحليل النفسى أن إقامة المبحث السيكولوجى على أساس من العمليات الشعورية وحدها لا يقدم المعرفة الإنسانية فى جملتها . ورغم أن مناقشة حجج هذين الرأيين مجدية ، إلا أننا سنقتصر على عرض أبسط شكل أخذه كل رأى منهما منعاً للإفاضة التى تخرج بنا عن نطاق هذا الفصل .

يقوم علم النفس الأكاديمى على مقولة عامة ، وهى ضرورة البحث والتجريب على ماهو متحقق فى شكل واضح يسمح بقياسه ، وعدم التعامل مع نوعيات أخرى من النشاط الإنسانى نفترض وجودها ، ولكن نعجز عن فهم جزء من هذا النشاط ، وذلك لمجرد نظرية عامة . لذلك اقتصر المبحث السيكولوجى الأكاديمى على دراسة ما يطلق عليه تعبير « السلوك » فالسلوك هو المعطى المفضل لدى عالم النفس الأكاديمى ، وإن كان مفهوم السلوك لديه أوسع مدى من المعنى الحرفى للكلمة . لذلك يعد مفهوم اللاشعور من المفاهيم المرفوضة لدى الأكاديميين نظراً لعدم تحقق اللاشعور فى صيغة سلوكية . ورغم ذلك لا يرفض الأكاديمى ابتداء البحث فى النتاج اللاشعورى ، إذا ماتحقق فى سلوكه ، وإن ظل علم النفس الأكاديمى غير مرحب بدراسة ظواهر ناتجة عما يطلق عليه التحليليون باللاشعور مثل الأحلام والهفوات ، والتداعى الطليق (لم يرفض الأكاديميون دراسة عملية تداعى الكلمات ، ولكنهم رفضوا دراسة صيغتها الطليقة التى يهتم بها التحليل النفسى) .

أما التحليل النفسى فيقوم على مقولة عامة ذات شقين ، أولاً : أن الحياة النفسية فى أى صيغة لها هى نتاج اتزان بين قوتين : واحدة تتعطل بدرجات مختلفة وهى اللاشعور ، والأخرى تقوم بتعطيل الأولى بنجاحات متفاوتة وهى الشعور . ثانياً : أن الإنسان ظاهرة تطور ذات طبيعة متفتحة ، وليس ظاهرة ارتقاء ذات

طبيعة تركيبية . ومعنى الشق الثانى من المقولة العامة أن المحرك الإنسانى واحد ، يتطور لتتغير طبيعته الظاهرة وإن احتفظ بمضمون الأول وهو المضمون الجنسى (*) ، على خلاف الرأى الذى يأخذ بفكرة التطور التركيبى حيث تضاف إلى الوحدة المتطورة تركيبات نفسية حديثة الأصل والنشأة . لذلك أصبح البحث التحليلى النفسى قائماً على فكرة تحليل الظاهرة المنظورة لكشف عناصر اللاشعور وتمييزها عن العناصر الشعورية بهدف بلوغ الصيغة الخالصة لهذا المحرك الأساسى .

نتيجة لهذا الموقف أخذ الخلاف بين علم النفس الأكاديمى والتحليل النفسى شكلا مبدئياً يتلخص فى أن علم النفس الأكاديمى يتهم التحليل النفسى بعدم التزامه بقيود الدقة والموضوعية فى بحوثه ، خاصة وأن نتائجه تأتى من دراسات لحالات فردية . أما التحليل النفسى فقد أخذ على علم النفس الأكاديمى وقوعه فى قصور العمليات الشعورية مما جعله لا يدرك أكثر من سطح الظواهر النفسية . وتحول هذا الخلاف المبدئى إلى خلاف أساسى مجمله ان علم النفس الأكاديمى أصبح يتهم التحليل النفسى باستغراقه فى تعمق دراسة الحالات الفردية دون اهتمام يذكر بالظواهر العامة ، ويرد التحليل النفسى على ذلك بأن علم النفس الأكاديمى يقوم بمسح الظواهر فى شكلها العام دون تعمق كاف لأصولها . بعبارة ثانية قام إشكال مشابه لذلك الذى يقوم بين علم النفس وعلم الاجتماع حول البحث المسحى والبحث المتعمق وحول السطحيه والعمق ، ويمكن بشىء من التطوير أن نصدق أنواع الأخطاء الثلاثة التى سبق ذكرها بصدد البعد الأول من المشكلة على هذا البعد كذلك .

ولعدم تكرار ما سبق قوله بصدد البعد الأول سوف نتعرض للأمر بإيجاز شديد . أصبح من الشائع أن تعتبر البحوث التجريبية هى الطرف المسحى من البعد العام لمشكلة السطحيه والعمق حيث تقف دراسات التحليل النفسى على الطرف النقيض . كذلك يشيع رأى بأن الدراسات الأكاديمية تدرس الظواهر حيث يدرس التحليل النفسى الوالوحدة البشرية . مثال ذلك أن علم النفس الأكاديمى قادر على

(*) المضمون الجنسى فى التحليل النفسى ليس المرادف لما هو تناسلى . فالنشاط التناسلى جزء من النشاط الجنسى وليس هو صنوه .

دراسة عملية التفكير عموماً لدى مريض عقلى ، فى حين أن التحليل النفسى يدرس المريض أثناء تفكيره . ولعل أوضح نماذج لهذا الرأى هى البحوث التى تبدأ بدراسة الظواهر السيكولوجية العامة كمرحلة أولى ، ثم دراسة حالات فردية كمرحلة مكملة . وقد ظهر نوع من الدراسات التى اعتقد البعض فى قدرتها على حل مشكلة المسح والتعمق فى علم النفس ، هى الدراسات العيادية بواسطة الاختبارات . ومجمل هذه الدراسات أنها تستعمل أدوات البحث الأكاديمى مع الحالات الفردية . وقد وضعت لهذه الدراسات المسماه « بعلم النفس الإكلينيكى مكانه نصف بين الدراسات التجريبية والدراسات التحليلية النفسية » ، وبذلك أصبح الموقف الحالى من المشكلة السطحية والتعمق فى علم النفس على النحو التالى :

١ - بحوث سطحية تجريبية ، سطحية نظراً لاقتصارها على دراسات وصفية لقوانين النشاط الشعورى ، دون البحث فى أعماق أبعد لهذا النشاط .

٢ - بحوث أكلينيكية وسط بين السطحية والمتعمقة ، تهدف استفادة من الدراسة الفردية ومن أدوات التجريب فى دراسة الفرد من أكثر من زاويـــة (نظرية بطارية الاختبارات) .

٣ - بحوث متعمقة وهى التحليلية النفسية ، وتهتم بتعميق فهمها للحالة الفردية بقصد بلوغ الصيغة النهائية للدافع النفسى .

ونصوغ شكل المقياس الخاص بالتعمق والسطحية على النحو التالى :

بحث سطحى	بحوث متعمقة
التجريب النفسى	التحليل النفسى

علم النفس الإكلينيكى

كما سبق أن قلنا ، فإن تصوير الأمر على النحو السابق فى علاقة علم النفس الإكلينيكى بالتحليل النفسى تصوير ساذج يوقع فى الأخطاء الأفقية والر أسية

والمتخللة . وليس هناك داع لإعطاء نماذج عدة لشكل هذه الأخطاء فى علم النفس ، بل سنكتفى بنموذج واحد موضحين به طبيعة هذه الأخطاء . يميل كثير من الباحثين - وعلى الأقل فى مصر - إلى اتباع خطة تجريبية محددة تتلخص فى انتقاء مشكلة سيكولوجية كالحصر مثلا لدراستها مسحيا فى عينة ، وذلك بقصد اكتشاف طبيعة الحصر فى هذه العينة . وبعد ذلك ينتقى الباحث الحالات المتطرفة - الأكثر حصراً والأقل حصراً - لدراستها إكلينيكياً بواسطة بطارية اختبارات متعددة الأطراف . ولما كان التحليل النفسى فى غير متناول أغلب الباحثين فإنهم يلجأون فى النهاية إلى نظرية التحليل النفسى لتدعيم نتائجهم الإكلينيكية . ويمثل هذه المقولة أو هذه الخطة التجريبية يقع الباحث فى الخطأ الأفقى ، الذى ينبع من فكرة استمرارية بين التجريب والتحليل النفسى . أما الخطأ الرأسى فيظهر فى شكل آخر . فقد يظن الباحث أن التجريب قائم على مقولة متخصصة فيبدأ بدراسة الظاهرة ولتكن الحصر أيضاً ، ثم يأخذ فى تحديد نوعيات الحصر بشكل أكثر دقة حتى ينتهى إلى أبسط حالات الحصر نشاطاً ، وهى عادة تلك الملتزمة بأفكار مدرسة السلوكية الحديثه أى مدرسة التعلم . أما شكل الخطأ المتخلل فهو الانتقال من المشكلة التجريبية إلى الدراسات الفردية كأن يدرس أثر ترتيب الطفل فى الأسـرة على مـعـدل حـصـره لينقل المشكلة إلى المجلس أو الأخـصـائى الإكلينيكى ليدرس ديناميات الطفل فى الأسرة

ولكن هناك أخطاء أكثر خصوصية بالبعد الثانى للمشكلة ، وهى :

١ - الخطأ النظرى :

إن تصوير البحوث التجريبية على أنها الشق السطحى من دراسات علم النفس إنما ينبنى على خطأ نظرى مهم فكما أوضحنا فيما سبق ، يقوم التجريب على فكرة تثبيت العوامل الناشطة فى الظاهرة ، عدا واحد منها لتقدير فاعليته فى تكوين الظاهرة ، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تكون البحوث التجريبية سطحية إلا بسطحية العوامل التى تجرب عليها . وبعبارة أخرى فإن سطحية التجربة أو عمقها إنما يأتيان من سطحية وعمق العوامل التى يجرب عليها الباحث . ولا يحدد عمق وسطحية العوامل صدورها عن نظرية ذات سمعة علمية خاصة ، بقدر ما يحدد ذلك حقيقة فاعلية هذه

العوامل فى الظاهرة المدروسة . ففى أحيان كثيرة ، يحاول الباحث أن يأخذ ببعض مفاهيم التحليل النفسى مادة للتجريب على أساس أن للتحليل النفسى سمعة تشير إلى تعمقه فى فهم الحياة النفسية . ولكن تظل التجربة سطحية رغم ذلك لعدم اتفاق هذه المفاهيم مع الظاهرة المدروسة . ومثال ذلك بحث يأخذ بمفاهيم التثبيت الفمى والاكتئاب الجوهرى كعوامل لدراسة ظاهرة تعاطى الحشيش . ورغم عمق المفهومين تظل التجربة سطحية نظراً إلى طبيعة تعاطى الحشيش ذاته ، وعدم ارتباطه بهذين العاملين وحدهما أو بالضرورة .

٢ - الخطأ العملى :

إن الأخطاء العملية التى تنجم عن هذا الرأى عديدة ولا يحتاج الأمر إلى حصرها والتمثيل لها نظراً إلى أن نفس الرأى يؤدى إلى الخطأ النظرى الذى سبق ذكره وهو ذاته كفيل بخلق الأخطاء العملية . إلا أننا نود ذكر خطأ عملى له دلالة خاصة . فى كثير من الأحيان يأنف الباحث المجرب من الاعتماد على مجموعة من الحقائق التى تبرز أمامه ، وفى سياق تجربته لأن منطق بحثه يقبلها . مثال ذلك أن يكتشف المجرب على ظاهرة التفكير عند الفصاميين ميلاً إلى التعبير الانفعالى أمام بعض مشاكل التفكير ، فيضطر إلى استبعادها عن سياق بحثه لعدم دخولها فى خطته . وبذلك يرتكب المجرب خطأ عملياً مهماً نظراً إلى نظرته المحدودة لعملية التفكير . ورغم أن التعبير الانفعالى الملاحظ ليس إلا نمطاً فى ذاته من التفكير المريض ، ويحدث نفس الشىء بالنسبة إلى الباحث الإكلينيكى أو المحلل النفسى ، عندما يرفضان التجريب على مفاهيمهما بدعوى أن تلك المفاهيم لا تحصل على قيمتها الحقة إلا فى السياق العام لعملية الفحص والتحليل .

ونصور أخطاء البحث فى مشكلة السطحية والتعمق فى بعدها الثانى فى الشكلين التاليين :

الشكل الأول من الأخطاء		الشكل الثانى من الأخطاء		
مفاهيم تجريبية	مفاهيم تحليلية	مفاهيم تجريبية	الرفض القاطع	ظواهر خارجة عن الحد
محاولة التجريب على عوامل تحليلية		جوانب صالحة للتجريب		مفاهيم تحليلية

٣ - السطحيه والتعمق (البعد الثالث) :

تظهر مشكلة السطحية والتعمق فى بعدها الثالث فى خلاف بين التجريبيين أنفسهم وفى مجال القياس السيكولوجى على وجه خاص . ولتوضيح هذا الخلاف لابد من تمهيد بسيط لفكرة جوهرية فى القياس .

يقوم القياس النفسى على مقولة محددة ، وهى أنه اذا أمكن لعالم النفس أن يقنن « عينة » من سلوك محدد أمكنه بواسطة عينة السلوك هذه الحكم على السلوك كله . مثال ذلك ، إذا أمكن لعالم النفس أن يقنن عينة من السلوك الذكى (أن يضع اختباراً للذكاء) فإن فى مستطاعه بواسطة هذا الاختبار أن يحدد مستوى ذكاء الفرد . وبالمثل فى مجالات النشاط النفسى المختلفة ، إذا أمكن وضع مقياس للسلوك الانطوائى أمكن تقدير انطوائية الشخصية .

هذه المقولة وعلى بساطتها تبذر بذرة الخلاف الذى نحن بصدده ، فليس هناك خلاف مهم حول فكرة التعميم من الجزء إلى الكل أو من العينة إلى الأصل . ولكن الخلاف الحقيقى هو انتقاء العينة التى تمثل الأصل ، فتحديد عينة السلوك هى المشكلة الأصلية فى القياس السيكولوجى . إن تعريف الذكاء هو الذى يحدد عينة السلوك الذكى (أى عناصر الاختبار) ، والذى يسمح بناء عليه فيما بعد بأن يتم التعميم الصحيح والحقيقى ؛ إذ يبدو بوضوح أن المقولة الأساسية للقياس لم تعر هذه النقطة الأهمية الجديرة بها

ورغم أن عدم الاهتمام بهذه النقطة قد أثار الخلافات الجزئية العديدة فى مجال القياس ، إلا أننا لن نتعرض هنا إلى الخلاف المتعلق بمشكلة السطحية والتعمق . إن مشكلة السطحية والتعمق فى مجال القياس تظهر مضخمة فى مجال قياسات الشخصية (وإن كانت تظهر أحياناً بنفس الضخامة فى أبسط نطاقات القياس) ، ففى مجال الشخصية خلاف حاد بين الاتجاهين :

(أ) اتجاه يأخذ عينة السلوك من السلوك ذاته أى من شكل السلوك . وأوضح مثال لهذا الاتجاه قياسات الشخصية بواسطة الاستخبارات المقننة التى تجمع تفاصيل تصرفات الشخص لتحكم منها على الشخصية أو جانب منها .

(ب) اتجاه يأخذ عينة السلوك من دوافع السلوك اى من مضمونه . وأوضح مثال لهذا الاتجاه قياسات الشخصية بواسطة مايسمى « بالإسقاط » حيث يعتبر تصرف الشخص دليلا على ما وراء التصرف من دوافع .

إن الاتجاه الأول يمثل طرفاً من البعد الثالث للمشكلة . تتركز حول مشكلة تجزئ السلوك وتبسيط التفاصيل والإفراط فى التبويب والتصنيف . وهذا الاتجاه له ما يبرره حيث إن دراسة الشخصية من التصرفات ، أى من شكل السلوك ، تستدعى بالضرورة مزيداً من التجزيء للشكل حتى يحصل الباحث على أكثر حالات الشكل نقاء . أما الاتجاه الثانى فيمثل الطرف المقابل للبعد الثالث للمشكلة ، حيث تتركز حوله مشاكل تركيب السلوك وإرجاع التصرفات المتعددة إلى أصول واحدة . وقد يبدو للبعض – وهو من باب الخطأ أن الطرف الثانى الخاص بدراسة مضمون السلوك ، نابع وأقرب إلى الفكر التحليلى النفسى ؛ ومرد الخطأ فى ذلك يعود الى عدم فهم دقيق لمفهوم الدوافع فى التحليل النفسى ؛ فالتحليل النفسى لا يبحث عن الدافع بوصفه مضمون السلوك ، بل بوصفه السلوك ذاته ، فالتصرف ACT ليس سلوكاً فى التحليل النفسى ، بل الرغبة هى السلوك لدى المحلل النفسى ، وعلى هذا الأساس يمكن أن نصور البعد الثالث للمشكلة على النحو التالى :

دراسة شكل السلوك ـــــــــــــ دراسة مضمون السلوك

أدى التمسك بتقسيم السلوك الى شكل ومضمون أن أصبحت صفة السطحية مرادفة لفكرة الشكل وصفة التعمق مرادفة لفكرة المضمون . ولكن لما كان الشكل والمضمون على غير انفصال ، فقد بدأت محاولات جادة لإيجاد حل لهذه المشكلة . والواقع أن محاولات إيجاد حل المشكله كانت متضمنة فى الاتجاهات السطحية والمتعمقة معا ومنذ نشأتهما . ففى الاتجاهات السطحية ، قامت عدة محاولات لتحويل الاشكال السلوكية المعروفة إلى مضامين محددة ، وذلك عن طريق الإحالة المنطقية ، مثال ذلك ما حاولته دراسات عدة لاستشكاف علة تشتت استجابات بعض الاشخاص فى اختبارات الذكاء ، وقد أحيلت هذه الظاهرة – بافتراض منطقى – إلى الاضطراب الانفعالى ، وعلى أساس هذا الافتراض تمت دراسات كانت على قدر كبير من الصحة واستطاعت أن تؤكد هذا الافتراض . أما فى الاتجاهات المتعمقة فقد قامت محاولات لتحويل المضامين المكتشفة إلى صيغ شكلية لها صفات الشكل المحدد . مثال ذلك ماقام من دراسات لتحويل الاستجابات فى اختبارات الإسقاط إلى صيغ شكليهاذات دلاله مرضية أو سوية ، كما هو فى نظام Exner لتصحيح الاستجابات .

إلا أن المحاولات المعاصرة الجادة كانت أقرب الى المنطق العلمانى منها إلى المحاولات السابقة ، وتتلخص هذه المحاولات فى تقنين مايمكن تسميته بنمط الاستجابة . نمط الاستجابة هو الطابع العام الذى يعالج به الشخص موقف الاختبار ورغم أن نمط الاستجابة لم يأخذ بعد صفة الاتجاه العلمى المستقل ، فإن بعض نتائجه تبشر بأن يصبح طابع القياس النفسى فى المستقبل هو قياس نمط الاستجابة ، ويتضح من التعبير ذاته الاهتمام بشكل المضمون (بالنسبة للبحوث المتعمقة) وبمضمون الشكل بالنسبة للبحوث السطحية ، وعلى هذا النحو تظهر نقطة وسط فى البعد الثالث لمشكله البحث المتعمق والبحث السطحى ، كما يبينه الشكل التالى :

شكل الاستجابة	نمط الاستجابة	مضمون الاستجابة
بحث سطحى		بحث متعمق

أدى الموقف الحالى من مشكلة البحث المتعمق والسطحى فى نطاق قياس النفسى إلى عديد من المشاكل والأخطاء . ورغم أن ما ينطبق على البعدين الأول والثانى من الأخطاء ينطبق كذلك على البعد الثالث ، فإن البعد الثالث يتميز بنوع خاص من الأخطاء ، هو الخطأ المنطقى . إن الخطأ المنطقى الذى يميز البعد الثالث من المشكلة يتلخص فى مقولة عامة ، وهى : هل يمكن تناول استجابة الشخص على عينة من السلوك باعتبارها دليلا على قطاع عام من شخصيته ؟ إن انتفاء عينة السلوك لتقنينها يحرمها – ويحرم العالم – من أهم عنصر من عناصر الحياة النفسية ، وهو عنصر معنى السلوك أو دلالته Meaning ، ونعنى بمعنى السلوك أو دلالته القيمة التى يمنحها الشخص لهذا السلوك والقيمة التى يجدها الآخر فى هذا السلوك . فكل سلوك فعلى فى الحياة له دلالته بالنسبة إلى الآخر وأبسط مثال لذلك ، ان حل مسألة حسابية معقدة فى الحياة العامة سلوك له قيمة موقفية للشخص وله قيمة بالنسبة لآخرين لهم بهذا الشخص علاقة . فإذا أخذنا مسألة حسابية مماثلة كعنصر من اختبار للذكاء ، لن يمكننا أن نعتبرها بدقة وفى ثقة ذات دلالة على الذكاء . فالذكاء – أو السلوك الذكى – هو كذلك بما فيه من قيمة للشخص وللآخر .

على هذا النحو تتحول مشكلة السطحى والمتعمق إلى صراع قائم على خطأ منطقى ، فما دام الباحث مهتماً بشكل السلوك أو بمضمونه أو بنمط الاستجابة مع غفله عن قيمة السلوك الفعليه فلن يمكنه ان يحل اهم مافى قضية القياس السيكولوجى من مشاكل . إن الصراع بين الشكل والمضمون صراع لا قوام له فى البعد الثالث لأنه قائم على خطأ منطقى هو عدم إمكان التعميم مما لا معنى له على ماله معنى . فالعينة السلوكية (الاختبار) تختلف كيفياً كموقف سلوكى عن السلوك الأصلى المراد تقديره بالقياس . وبدون حل هذه المشكلة المنطقية تبقى مشكلة السطحى والمتعمق مشكلة مركزية .

لا شك أن صياغة مشكلة البحث المسحى والبحث المتعمق على النحو السابق ، وفى حدود الأبعاد الثلاثة التى حددناها تثير الكثير من الاعتراضات . وأعتقد أن أهم اعتراضين يمكن إقامتهما ، هما : تقدير وجود المشكلة فى هذه الأبعاد الثلاثة ، وإقامة

قضايا النقاش على هذا التقرير الذاتى ، والثانى هو تحديد أنواع الاخطاء التى يتردى فيها الباحثون بأسلوب غير مألوف فى اللغة العلمية الدارجة ، بل واستعمالنا لتسميات غير دقيقة لهذه الأخطاء . وقد يضاف إلى هذين الاعتراضين اعتراض ثالث يبدو أقل أهمية ، وهوتعديدنا للأخطاء ورفضنا لجميع الحلول المقترحة إلى حد يدعو إلى نوع من اليأس من الوصول إلى حل لها .

والواقع أن هذا الاعتراض الثالث ، والذى يبدو أقل أهمية من غيره يضم فى ثناياه لب الاعتراضات جميعاً ، فقد رفضنا الحلول لجميع المشاكل التى طرحناها على النحو الذى ارتضيناه ، وعلى هذا الأساس ، إذا كان لدينا حل لمشكلة التعمق والسطحية فى البحوث النفسية ، فإن الاعتراضين الأكثر أهمية يجدان الرد عليهما ، فكون المشكله قابلة للحل يمنحنا الحق فى تحديدنا لأنواع الأخطاء التى يتردى فيها الباحثون ، ويعطينا الحق فى أن نطلق عليها ما ترتبه من تسمية . ولا يبقى إلا اعتراض رابع لا شأن لنا به وهو الاعتراض على أن المشكلة قائمة أصلاً ، ولا شأن لنا بهذا الاعتراض لأن على من يقيمه أن يقدم الدليل على عدم وجود هذه المشكلة . وفى هذه الحاله تصبح القضية - وكما ذكرنا فى تقديمنا - قضية تصنيف لمشاكل المنهج فى دراسة الإنسان ؛ لذلك سوف نستأنف معالجة المشكلة بدحض الاعتراض الخاص بحل المشكلة فى حدود صياغتنا لها .

إعادة صياغة المشكلة :

إن السبب الذى يجعل مشكلة البحث السطحى والبحث المتعمق مشكلة بادية الصعوبة فى حلها هو سوء صياغتها ، فالمشكلة قائمة لا ريب فى ذلك ، ولكن ماهى طبيعة قيامها الآن . إن قيام المشكلة هو ناتج أساساً من عدم التمييز بين دراسة الظواهر Phenomena ودراسة الوحدات البشرية Hman unit فيها . فكل ظاهرة إنسانية إنما تنتج عن نشاط وحدات بشرية معينة ، فيعطينا هذا النشاط الإنسانى ما نطلق عليه لفظ الظاهرة فتعاطى المخدرات ظاهرة إنسانية تنه عن ممارسة وحدات بشرية معينة - أى عدد من المتعاطين لذلك المخدر . ومثل هذا التمييز بين الظواهر والوحدات البشرية أساسى فى العلوم الإنسانية بشكل خاص ؛ فدراسة

الثورة غير دراسة قادة الثورة (تاريخ) ودراسة التشرد غير دراسة المتشرد (اجتماع) ، ودراسة الهستيريا غير دراسة الهستيرى (علم نفس) ودراسة المسرح غير دراسة التأليف (أدب) . فلكل منهجه ولكل فكره ولكل نظرياته . بل نستطيع أن نضيف إلى ذلك أن دراسة الظواهر هو العلة فى وجود علوم إنسانية بينما تكون دراسة الوحدة البشرية مدعاة لوحدة العلوم الإنسانية . فإن أدرس ثائراً أو متشردا أو هستيرياً أو أديباً لا يحتاج إلى نوعيات علمية ضخمة بقدر مايحتاج إلى ثقافة واسعة ، أما أن أدرس ثورة فذلك يحتاج إلى تخصص فى التاريخ لا يحتاجه عالم الاجتماع عند دراسته للتشرد ، ونستطيع أن نصوغ المشكلة المنهجية التى نحن بصددها وعلى أساس هذا التمييز فى بعد جديد طرفه الأقصى دراسة الظاهرة ، وطرفه المضاد دراسة الوحدة البشرية .

دراسة الظاهرة ———————— دراسة الوحدة البشرية

وسوف نستفيد من هذه الصياغة مؤقتاً - رغم خطأ فيها سوف نبينه فيما بعد - لمعالجة الأبعاد الثلاثة السابق وضعها . فدراسة الظاهرة تضم دراسات علم الاجتماع ودراسات علم النفس التجريبى ودراسات شكل السلوك ، فى حين تضم دراسة علم النفس ودراسات التحليل النفسى ودراسات مضمون السلوك تلك الدراسة الخاصة بالوحدة البشرية .

الواقع أن وضع المشكلة فى هذه الصيغة يلغى جذرياً حساسية تعبير السطحى والمتعمق ، فالسطحية فى حدود هذه الصيغة لا تعنى سذاجة البحث أو بساطته وغفلته عن الحقيقة ، بل تعنى التعامل مع ما يظهر على سطح التصرف الإنسانى دون الاهتمام الكبير بمضمون هذا التصرف وهو الفرد ذاته . بعبارة أخرى إن تعبير البحث السطحى يعنى الاهتمام بالناتج دون الاهتمام بالمصدر ، أما تعبير التعمق فلا يعنى أفضلية أو ميزة ، بل إن العمق صفة لبحوث تهتم بالوحدة البشرية أى بمصدر النتاج ، فنتجاوز بذلك المعطى المباشر الظاهر على سطح الأمور . ويمكن بانتفاء الحساسية التى تنشأ عن استعمال تعبيرى السطحية والتعمق ، أو نضيف تعديلاً على الصيغة الجديدة للمشكلة . لقد لاحظنا فى البعد الأول لمشكلة السطحية والتعمق

أن علم النفس الاجتماعى يحتل مكاناً وسطاً بين علم النفس (التعمق) وعلم الاجتماع (السطحية) ، كما احتل علم النفس الإكلينيكى المكان الوسط بين التجريب والتحليل النفسى ، وبالمثل اخذت دراسة انماط الاستجابات مكانها الوسط بين الدراسات المهتمة بكل السلوك والدراسات المهتمة بمضمون السلوك . ولكن عندما نضع المشكلة على أساس دراسات للظواهر كطرف يقابله فى الطرف الآخر دراسات للوحدات البشرية ، سوف نجد صعوبة فى وضع علم النفس الاجتماعى وعلم النفس الإكلينيكى ودراسات نمط الاستجابة فى وضع منتصف بين بعدى السطحية والتعمق .

لذلك يبدو بوضوح أن دراسة الظواهر يعد مستقلاً عن بعد دراسة الوحدات البشرية ، فليس الإمتداد الطبيعى لدراسة الوحدات البشرية هو دراسة الظواهر يبدو عدم وجود اتصال بين مجالى الدراسة ؛ إذ يحتاج الأمر إلى تعديل فى الصيغة الثابتة لشكلة السطحية والتعمق ، فنعتبر الدراسات السطحية (أى دراسة الظواهر) قطاعاً مستقلاً عن قطاع الدراما الإنسانية حيث يكون القطاع الآخر هو دراسة الوحدات البشرية . وتبقى لدينا نقطة مهمة ، هى : أين توجد الصلة بين القطاعين ماداما يقومان بدراسة الإنسان ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال كفيلة بحل عديد من القضايا المنهجية .

أعتقد أن إجابة هذا السؤال تكمن فى الفرق بين لغتى التعبير المستعملتين فى قطاعى البحث . بل إن أكثر النقاش الدائر بين أطراف النزاع ينصب على صيغ التعبير المستعمله فيهما . فالتجريبيون يرون أن التحليليين يستعملون لغة تنقصها الدقة ، بينما يرى التحليليون أن لغة التجريبيين لغة رقميه تحيل الإنسان إلى موجودات . وليس اعتقادنا فى كون الإجابة فى الفرق بين لغتى التعبير ووقوعا فى شراك الصراع الدائر وقوعاً عملياً أو فعلياً ساذجاً ، بل إن لغة التعبير هى « انعكاس » ما لطبيعة القضايا المادية التى يتعامل معها العالم .

تستعمل البحوث السطحية لغة الإحصاء . ولغة الإحصاء هى لغة التعبير الممكنة عند تناول القضايا الخاصة بالعينات ومقارنة العينات . فعند القيام ببحث تجريبى أو مسحى لابد من مقارنة عينتين من السلوك أو من الأفراد ، عن طريق التحديد الكمى

للسلوك فى العينات . لذلك كانت الإحصاء هى اللغة الملازمة لهذا الأسلوب من الدراسات . أما لغة البحوث المتعمقة فهى تطوير للغة المعتادة ، وذلك بتحويل ألفاظ اللغة إلى اصطلاحات مقننة إلى حد ما ، وذات دلالة رامزة - إلى حد كبير - ويمكن بمقارنة لغتى التعبير أن نقع على الطبيعة المادية لكل من قطاعى البحث ، وبذلك نكتشف نقاط الصلة بينهما .

تعتمد الإحصاء على أربع قيم محددة تستعمل للوجود على ما يسمح بمقارنات رقمية الوقائع المدروسة . هذه القيم التكرارات (ك) ، أطوال الفئات (ف) التى تأتى فيها التكرارات ، المتوسطات (م) ، والانحراف على المتوسطات (ع) ، أما بقية قوانين الإحصاء فهى معالجات مختلفة لتلك القيم الأربعة . والمنطق العام لهذه القوانين هو عقد مقارنات بين عينات من السلوك أو نتائج المقاييس ، ثم تحديد ما اذا كانت الفروق ناتجه عن اختلاف العينات المقارنة أم هى وليدة الصدفة . وأساس المقارنة هو الوصول إلى متوسط تكرار الظاهرة ومدى انحراف العينة عنده ، ومقارنته بمتوسط وانحراف العينة الأخرى .

يجمع الباحث ملاحظاته ويرمز لها رقميا . ثم يبدأ فى تعديدها أى حصر تكرارها فى العينة (ك) ثم يصنفها إلى فئات (ف) ذات أطوال محددة . ويستخرج بعد ذلك المتوسط العام للنشاط (م) ويحسب مدى الانتشار الذى تأخذه الظاهرة بعدا وقربا عن المتوسط العام أى يستخرج معامل الانتشار (ع) . وعند التحديد الكمى لنشاط العينة أو لعينة نشاط ، يحول مظاهر النشاط الى مقادير يمكن للرقم أن يحل مكانها ، حيث يقترب النشاط في الرقم ، مثال ذلك ، أن يحول الانفعال (الحدث الإنسانى) إلى مقادير منتظمة التردد (وهى الفئات) ليدل الرقم الذى يقع الانفعال فى فئته على شدة النبرة الانفعالية . ويعالج الباحث الانفعال فى الرقم بدلا من معالجة الانفعال ذاته .

على هذا الأساس تصبح قوانين الاحصاء صيغاً تضع الحدث الإنسانى والنفسى فى مقابلة وكأنهما وحدة واحدة لا فروق بينهما ، وذلك من خلال الرقم الدال على الحدث . ولما كان الحدث النفسى (الانفعال) نقيضاً بالمعنى الجدلى للنفس

(الشخص المنفعل) ، فإن الرقم الدال على الحدث النفسى المعدل للنفس يعد مجملاً لهما . ولو كان الأمر على هذا النحو من البساطة لأصبح من الميسور أن نتعامل مع الأرقام كمجمل جدلى لمتناقشين لا سبيل إلى التقائهما . ولكن الأمر ليس على هذه البساطة . ونصور الأمر على هذا النحو لتوضيح جوانب النقص فيه :

الظاهرة الإنسانية			الوحدة البشرية
↑ تحديد كيفى لها	↑ تحديد كمى للنشاط		↑ تحديد كيفى له
→ يدل	رقم	يدل ←	
↓ تطور مكانى لها	↓ تحديد كمى للنشاط		↓ تطور زمانى له

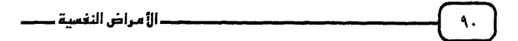
إن الظاهرة الإنسانية فعل منقض ، تم وأصبح فى صيغة الماضى . لذلك تحتل الظواهر « مكاناً » فى الحركة الدائمة للحياة النفسية ، لذلك يؤدى تحديدها كمياً إلى تحويل الرقم الدال عليها إلى تثبيت للحركة (الزمان) فى مكان . فالوحدة البشرية صيرورة دائمة وزمان خالص ، ولا يمكن دراستهما فى حركتهما المطلقة إلا بتحويلها إلى مكان ، أى بتجزئ ظواهرها إلى وحدات رقمية بينها فواصل محددة . وهذا ما يعطينا إحصائيا التكرار وأطوال الفئات بطولها هى حركة محصورة فى حد معلوم . ومن الفئات – أى من الزمان المحدد مكاناً – يمكن استخراج متوسط الحركة = $\frac{\text{مجموع انحراف التكرار عن وسط فرضي × طول الفئة}}{\text{العينة}}$ ، ويعنى المتوسط بذلك تردد للحركة فى حدود مطلقة فالمتوسط الحسابى هو تثبيت للظاهرة (المكان) فى الفرد (الزمان) . وبذلك تصبح أطوال الفئات وتكراراتها نقيض المتوسط الحسابى . إلا أننا باستخراج المتوسط الحسابى ، نستطيع تحريك الظاهرة من جديد بحساب انحرافها المعيارى عن المتوسط ، فالانحراف المعيارى هو المدى الذى يمكن أن تتواجد فيه الظاهرة بعيداً عن متوسطها الحسابى دون أن تفقد طبيعتها الثابتة .

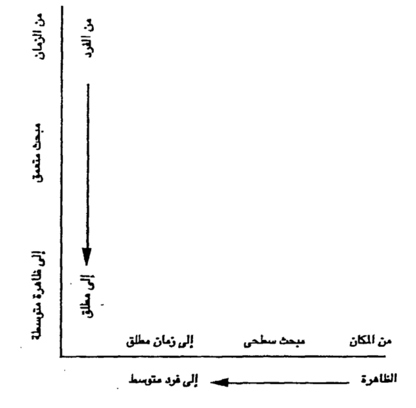
الإحصاء لغة علم Knowledge وليست لغة Epistomology (*) .
فاللغة العلمية تثبيت للصيرورة والحركة وتحديد للواقع فى لحظة ما في مكان ما ، ويمكن تجميد الزمان بالرمز له برقم يبقيه فى حال كامل حتى بعد حركته ؛ لذلك كانت الدراسات السطحية المهتمة بالظواهر الإنسانية وليس بالإنسان نفسه تجد من الإحصاء لغة مناسبة لها .

أما لغة البحوث المتعمقة فهى تطوير للغة الدارجة المعتادة ، مع منح الألفاظ دلالات رمزية خاصة فالبحث المتعمق يستعمل نفس التعبيرات الموجودة فى اللغة اليومية ، مع إعطاء بعض ألفاظها مدلولات محددة تشير إلى عناصر محددة فى الحياة النفسية . مثال ذلك أن تستعمل بحوث التعمق تعبير الإسقاط لتدل به على إسقاط جانب نفسى محدد على موضوع محدد بطريقة محددة ولغرض محدد . وهكذا تكون لغة البحوث المتعمقة لغة معرفية ، وليست لغة علمية فالصيغ العلمية تثبيت للوحدة البشرية فى لحظة من صيرورتها فى العالم كمكان لتحقيق هذه الصيرورة . ويكون الرمز الدال على المكان رمزاً علمياً بمعنى أنه يعلن عن وجود الشيء حتى بعد تحوله . أما اللغة المعرفية فتقصد الارتكاز على جدلية الوحدة البشرية مع عالمها ، أى على ظاهرة الصيرورة والحركة ، وتتجه بذلك الى الكيف المتغير الى « كميات » لها ثبات لحظى ، نظراً إلى أن العدد لا يعطى الاستمرارية فى وصف الظواهر ، بل يعبر عن تغير حال الظواهر فى صورة نقلات .

إن مقارنة لغتى البحوث السطحية والبحوث المتعمقة تنتهى بنا إلى أن المبحثين على تعامد وليسا على توازى أو تقابل ؛ فالمبحث السطحى يهدف إلى تثبيت حركة الفرد أو الأفراد لدراسة الظواهر ، بينما يحاول المبحث المتعمق دراسة الظاهرة فى حركتها لدى الوحدة البشرية ، ويمكن أن نصور الأمر على النحو التالى :

(*) إن ما نشر أخيراً عن نظرية الكمات Quantum Theory ومعالجتها لقضيتى الزمان والمكان ، الطاقة والسرعة تكشفان جور مماثلة فى علوم الطبيعة كتلك التى نعالجها فى العلوم الإنسانية .





ويعنى هذا الشكل أننا نصور العلاقة بين البحوث السطحية المهتمة بالظواهر وبين البحوث المتعمقة المهتمة بالوحدات الفردية على أن الأولى تتجه من الظاهرة أى الثبات إلى وحدة فردية متوسطة (زمان مطلق) ؛ أى تتحقق فيها صيرورة الظاهرة المدروسة . أما الثانيه فتتجه من الفرد أى الصيرورة إلى ظاهرة عامة يتحقق فيها ثبات (مكان مطلق) ، فإذا وقع الباحث على عنصر يتحقق فيه الزمان والمكان تحققاً كاملاً تمت الصلة بين المبحث السطحى والمبحث المتعمق .

وفى حدود ما سبق ، يمكن القول بأن علماء البحوث السطحية يهدفون اختزال الظواهر المدروسة ليصلوا إلى فرد متوسط تتحقق فيه الظواهر على أكمل وجه . كذلك يسعى علماء التعمق إلى اختزال الوحدات الفردية إلى أعم قانون لبلوغ ظاهرة متوسطة يتحقق فيها ماتم لهم كشفه لدى الأفراد ، وعلى هذا الأساس تصبح مشكلة البحوث المسحية والمتعلقة من طبيعة أخرى غير تلك التى تبدو عليها حاليا . إن المشكلة باختصار :

كيف يمكن لدارس الظاهرة أن يحول صيغة العلمانية إلى صيغ معرفية ، وكيف يمكن لدارس الوحدات البشرية أن يحول صيغة المعرفة إلى صيغ علمية ؟

هذه الصيغة للمشكلة تجعلنا قادرين على الرد على الاعتراض الثالث ، الذى بدأنا بالتعرض له وهو الخاص بإمكان وجود حل لمشكلة الصراع بين بحث مسحى وآخر متعمق . ان المشكلة يمكن حلها إذا ما وجد علماء الإنسان طريقة لتحويل صيغهم العلمية – أى دراستهم للظواهر – إلى صيغ معرفية – أى صيغ تصلح للوحدات الفردية . كذلك يمكن حلها إذا أمكن تحويل الصيغ المعرفية إلى صيغ علمية . وبعبارة أخرى ، فإن المشكلة لا تحل إذا لم يقع علماء الإنسان على مقولة مادية يمكن أن يتحول الزمان فيها إلى مكان (الفرد إلى ظاهـــرة) ، ويتحول المكان فيها إلى زمان (الظاهرة إلى فرد) ؛ أى يتحول العلم فيها إلى معرفة وتتحول المعرفة فيها إلى علم .

مراجعة للمشكلة فى صيغتها الجديدة :

نعود بهذه المناقشة لأبعاد المشكلة إلى مراجعة الموقف من البحوث السطحية والبحوث المتعمقة فقد اتضح لنا الآن إن الدراسات المسماة بالمسحية إنما تجمع المادة السليمة وتضعها فى صيغة إحصائية ، وبذلك تضع الدراسات المسحية إطاراً دون أن تتعرض للوحدات البشرية التى تكون صلب الظاهرة . أما الدراسات المسماة بالفحصية وهى الشق المقابل للمسحية – فتهدف دراسة الوحدات البشرية معطية معلومات معرفية عن الوحدة البشرية المكونة – مع مثيلاتها وفى صيرورة دائمة – تلك الظاهرة – بعبارة ثانية – أن كل مبحث يهدف تثبيت للصيرورة فى لحظة بغرض الإحاطة بحال الصيرورة له وفى مكان محدد ، هو بحث مسحى سطحى لغته الإحصاء وهدفه وصف لا يتأتى إلا عن طريق الثبات أو زعم الثبات . أما المبحث الذى يهدف فحص الصيرورة بغرض ملء الثغرات فى السياق العلمى ، فهو بحث فحصى متعمق هدفه الفهم ، الذى لا يتأتى إلا بالاعتراف باستحالة الثبات لدى الإنسان .

ولكن وكما ذكرنا فى الفقرة السابقة ، فإن حل المشكلة لا يتأتى إلا بوقوع علماء الإنسان على مقولة مادية ، يمكن أن يتحول الزمان فيها إلى مكان ، ويتحول المكان

فيها إلى زمان ، أى يتحول فيها العلم إلى معرفة ، وتتحول المعرفة فيها إلى علم . ورغم أن الاقتراحات المقدمة لهذه المقولة المادية ليست عديدة ، ولم تثر بعد الجدل والنقاش الجديرة بها ، فإننا لن نتعرض لها هنا لخروجها بنا عن إطار المقال . ولكن ، وفى حدود ما سبق ، تتضح ويجلاء أهمية اختزال الظواهر المدروسة أى بلوغ المعنى بالحدس المطلق المعتمد على المادة المتجمعة . فالمادة التى تجمعها البحوث المسحية - ومهما بلغت من الدقة والشمول - تظل ناقصة لو لم يمنحها العالم معنى يحولها من علم إلى معرفة ، فإن نعرف إن انحراف الأحداث يرتبط إحصائياً بطلاق الوالدين ، يحتاج إلى حدس بمعنى هذا الارتباط لتتحول الأرقام إلى صيغة معرفية . كذلك لا يفيد إطلاقاً أن يعرف الباحث المتعمق أن مريض المخافات يعانى من تخيل للخصاء ، إذ لابد وأن يقدم لنا صيغة علمية لهذه المعرفة . لذلك يكون الحدس بالمعنى تكميلاً للفجوات الرقمية التى تحتم وجودها الأساليب الإحصائية . فبالحدس تملأ الثغرات القائمة بين الفئات والأخرى - بين اللحظة الزمنية الثابتة واللحظة التالية عليها - فيقترب العالم من جوهر الدلالة الرقمية أى معنى التغير ، ورغم أن تعبير الحدس يثير الكثير من الاعتراضات لأنه ذاتى ومتعلق بقدرة العالم ، فإننا نفضل استعماله على أساس واضح : أن الحدس هو السبيل القصدى الذى يتخذه العالم فى طريقه إلى المعنى ، وبذلك يصبح حدسه هو مسئوليته التى لا غنى له عنها ، مادام قد دخل ميدان العلم حاملا تبعاته . يحضرنى فى هذا الصدد قول لكاريل عالم البيولوجيا والحاصل على جائزه نوبل ؛ إذ يقول إن العلم فى بداية تكوينه أحوج إلى عباقرة أقلام أكثر من حاجته إلى كثرة من المشتغلين بتفاصيله . فالعالم العبقرى يمنح العلم بحدسه معنى وكمالاً ، بينما لا يقدم الممارس المعتاد للعلم أكثر من مزيد من المشاكل التى تحتاج إلى الحلول . ويمكن أن نضيف إلى رأى كاريل تفصيلاً آخر ، وهو أن حدس العالم ليس مطلقاً حراً ، بل هو مقيد - رغم كونه مسئولية قصدية - بما يجمعه العالم من مادة . فكلما أمكن للعالم جمع مزيد من المادة العلمية ، وأصبح لديه انتظام قريب من الاكتمال بالنسبة إلى ما يدرس ، فإن اختزاله لما يدرس سوف يجعل حدسه بالمعنى أدق وأقرب إلى الصدق والصواب . ولا يمكننا إنكار حقيقة أخرى ، وهى أن هناك علماء وهناك علماً ، ولسنا جميعا سواء فى قدراتنا .

ليست السطحية إذاً صفة انفعالية للبحوث المسحية ، وليس التعمق نعتاً ذاتياً تقديرياً للبحوث المهتمة بالوحدات البشرية، ولا يمكن لمنصف أن يسمى البحوث المتعلقة بالظواهر بأنها فجة لا تبلغ جوهر الظواهر بالضرورة ، ولا يمكن لعالم أن ينعم على البحوث الفحصية بلقب التعمق ، فعندما نقيم بحثاً لابد وأن ندرك أن وراءه باحثاً ، وأن قيمة البحث أو علته - بالمعنى الأوسط - باحث وعالم له قدراته المقررة من الحدس والاختزال . فالسطحية كوصف تقويمى للبحوث المسحية تتحدد بمدى وعى الباحث بقابلية مادته العلمية لمزيد من الاختزال ، وعلى سبيل المثال : عند دراسة ظاهرة كالثأر يجمع الباحث مادته المسحبة بدراسة جوانب عدة من البناء الاجتماعى كعلاقات القرابة وعادات الزواج وأنماط التربية ... إلخ . ومن هذه المادة يمكنه القيام باختزال لها ليحدد نطاقاً يكمن فيه معنى أدق لكل ما يجمع من مادة ، وليكن نمط العلاقة بين الرجل والمرأة . ثم يجمع مادة أكثر تخصصاً عن هذا النمط يقوم بمزيد من الاختزال له ليكشف عن نمط العلاقة بالأم . وبذلك يكون البحث من حيث نوعيته بحثاً مسحياً يدرس الظواهر دون الأفراد ، سطحياً يدرس الشكل دون المضمون ، ولكنه من حيث قيمته بحث متعمق يصل إلى ديناميات دقيقة فى شخصية المطالب بالثأر . فى حين قد نجد بحثاً قائماً على دراسة الوحدات البشرية - أى بحثاً متعمقاً بالمعنى العام - ولكنه لا يمكن أن يوصف بالعمق ، مثال ذلك بحث عن جناح الأحداث يبدأ بتقدير ذكاء عينة من الجانحين ، ثم يدرج إلى دراسة سماتهم الشخصية بالاستخبارات ، ومنها إلى دراسة ديناميات صراعاتهم بالاختبارات الإسقاطية ، وينتهى بدراسة عن طريق المقابلة الشخصية . ومن كل ذلك قد يبدو البحث متعمقاً وهو عن العمق بعيد . فالدراسة فى مثل هذا البحث تدرس الفرد من عدة جوانب وليس فى عدة مستويات . ينتهى بنا الأمر إلى ضرورة التركيز على قدرة الباحث على اختزال مادته واكتشاف معناها . إن المشكلة الأساسية فى الدراسات السطحية والدراسات المتعمقة هى مشكلة الاختزال والفهم ، فالبحث متعمق بما تم فيه من اختزال ، وسطحى بما لم يختزل منه مادته .

مفهوم الاختزال وحل المشكلة :

للاختزال عدة قيم فكرية ، بعضها فلسفى خالص كالاختزال الظاهرى وبعضها عملى بحت كالطرق الرمزية فى الكتابة . ونقصد نحن بالاختزال مفهوما علمياً ، وعلمياً

بالتحديد . الاختزال بالمعنى العلمى هو عملية تنقية المادة المتجمعة من عناصر تشبعها بمادة أخرى تسربت إليها بحكم ظروف البحث نفسه . ولعل أقدر عملية على نقل مفهوم الاختزال بالمعنى العلمى هى عملية التحليل العاملى فى الإحصاء ، ففى التحليل العاملى تتم عملية اختزال إحصائى لاستخلاص العامل أو العوامل النقية التى تضم مجموعه محددة من المادة العلمية ، وتفصلها عن غيرها من الشوائب التى علقت بها خلال البحث نفسه . والطريقة التى يتم بها الاختزال العلمى - فى المجال غير الإحصائى - هى طريقة طرح المادة المتجمعة فى سياق جدلى . فعند جمع المادة - سواء فى بحث سطحى أو متعمق - لابد وأن يطرح الباحث المشكلة على نقيض السؤال الذى تجيب عنه هذه المادة . فإذا صلحت المادة للإجابة عن النقيض ، يدرك الباحث أنه بإزاء معلومات فى حاجة لمزيد من التنقية . ولتوضيح الأمر نأخذ مثالا من بحث البغاء (*) .

إن دراسة البغاء تستدعى جمع مادة ومعلومات عن الحالة العقلية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية ، وما إلى ذلك عن البغايا ، وربما عن العملاء والقوادين كذلك ، فإذا تبين مثلاً أن البغاء يرتبط بالفقر والجهل والسن ، قد يخطئ الباحث فى ظنه بأنه قد وقع على الظروف المهيئة لممارسة البغاء . فطرح نفس العوامل على نقيض البغاء وهو العفة ، سيكشف لنا أن هناك نسبة عالية من الفقيرات الجاهلات الصغيرات فى السن لا يمارسن البغاء ، بل سيكشف لنا عن وجود بغايا من الثريات والمتعلمات كذلك ؛ لذلك تستدعى فى دراسة البغاء اختزالاً أدق - لأقرب نقطة - من جوهرها لعزلها عن غيرها من ظواهر تشابهها ؛ فالظواهر الإنسانية وقائع غير نقية - كثيراً إن لم يكن دائماً - ما تختلط بظروف لا تسمح لها بالتمييز المستقل . ومرد ذلك إلى إمكانية الفرد نفسه على أن يصدر عنه عدد من الظواهر المتعارضة فى نفس الوقت ، كأن يكون قاضياً ومخالفاً للقانون معاً ، لذلك لابد وأن يلجأ العالم إلى فكره وعلمه ومعلوماته لتخليص الظواهر التى يدرسها مما يجعلها على غير نقاء . وهذا هو ما نقصده بالاختزال العلمى فالبغاء يمتزج بظروف اجتماعية معينة مشتركة مع

(*) بحث البغاء فى القاهرة ، دراسة إحصائية تحليلية ، القاهرة ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، يناير ١٩٦٠ .

ظواهر أخرى كالنشل والقتل وحتى مع ظواهر غير إجرامية ؛ لذلك على الباحث اختزال المادة العلمية لتمكنه من معرفة ما يخص البغاء دون غيره من الظروف .

إذا تمكن العالم من اكتشاف النقيض ، أو أكثر من نقيض للظاهرة موضع البحث ، أصبح قادرا على توجيه اختزاله للمادة العلمية أحسن توجيه ؛ فقد يكتشف الباحث مثلاً أن البغاء فعل جنسى هدفه الكسب المادى - وبذلك يعزل هذه الظاهرة عن ظواهر أخرى كالإباحة الجنسية أو اتخاذ الخليل أو الانحلال الخلقى . وقد يكشف الباحث أن البغاء فعل جنسى لا تكتمل أركانه إلا باشتراك أطراف ثلاثة فيه ، هم البغى والعميل والقواد ، وبذلك يختزل الباحث بحثه إلى نقطة العلاقة الثلاثية فى البغاء . وعلى أساس هذا الاختزال تتاح الفرصة للباحث لأن يفهم معنى قيمة الظاهرة . بل يمكن القول بأن قيمة البحث متوقفه على قدرة الباحث على اكتشاف أسلم سلسلة اختزال للظاهرة ؛ فالاختزال العلمى سلسلة لا تنتهى إلا إلى المعنى الحقيقى للظاهرة ، وعلى قدر نجاح الباحث فى اكتشاف طرف السلسلة ومعرفته بالاتجاه الذى يجب أن تتخذه عملية الاختزال يكون التعمق ويكون الفهم .

ويتفق نفس المبدأ مع البحث المتعلق بالوحدة الفردية ، فالمادة التى يجمعها الباحث عن الوحدة البشرية - سواء بالاختبارات أو بالتحليل النفسى - تحتاج إلى اختزال مستمر . فمن ذكاء الشخص يمكن الوصول إلى نمط عملياته العقلية ، ومن قياس هذا النمط يمكن الكشف عن القوى الذاتية للشخصية ، ومن هذا يمكن الوصول إلى طبيعة الرغبات وطبيعة إشباعها و هكذا تتم عمليات اختزال متصلة إلى أن ينتهى الباحث إلى معنى هذا الفرد ؛ أى إلى كونه وكينونته .

الاختزال العلمى للظواهر او للوحدات الفردية هو محك السطحية أو التعمق ؛ فبحث دون قابلية للاختزال هو بحث سطحي حتى ولو كان موضوع دراسة نفسية أو فردقه أو مضمونية ، أما بحث قائم علي الاختزال فهو بحث متعمق ، يأخذ سبيله إلى المعني والجوهر متجاوزاً المادة المتجمعة في سذاجة . ولا شك أن نجاح الاختزال في بحث عن الظاهرة سينتهي إلى نقطة معينة تكون هي جوهر الظاهرة ، وتكون هي نقطة الانتهاء لبحث في الوحدة البشرية ، وفق مفهوم الاختزال قد ينتهي بحث لظاهرة البغاء

إلى اختزالها في فعل جنسي يقايض بالمال أو ينتهي البحث إلى أن لدى البغايا اضطراباً في الوظيفة السيكولوجية للجسد . بذلك يصبح البحث مزدوج المعنى قد يؤدى التقاء تام بين الاختزالين .

نقطة الالتقاء بين المباحث المسماة بالسطحية ، وتلك المسماه بالمتعمقة هى النقطه التى يخلص إليها الباحثون فى اختزالهم لمادتهم . وقد رفضنا التعرض لمشكلة المقولة المادية التى يتحول الزمان فيها إلى مكان والمكان فيها إلى زمان ، على أساس أن هذه هى مشكلة علوم الإنسان جميعاً . ولكن يمكن ونحن بصدد الانتهاء الى افتراض حل لمشكلة السطحية والتعمق فى البحوث الإنسانية أن نعتبر كل جهد اختزالى للظواهر ووحداتها الفردية ، هو جهد يقيم القواعد لاكتشاف هذه المقولة المطلقة . فعندما يتمكن الباحثون من تسديد خطاهم العلمية فى كل بحث يقومون به إلى اختزال دقيق ، سوف ينتهى الحال إلى التقاء جميع بحوث علوم الإنسان عند نقطـــة موحدة هى تلك المقولة المادية التى يتحول فيها الزمان إلى مكان ، والمكان إلى زمان (*) . وهذا هو الفرق الجوهرى بين الاختزال وبين تعمق البحث بتضييق نطاقه بالشكل الذى حدد لنا الخطأ الثانى « الرأسى » فى البعد الأول للمشكلة .

(*) لا شك أن تحول الزمان إلى مكان هو تحول البحث فى الفرد إلى بحث فى الظاهرة ، وتحول المكان إلى زمان هو تحول البحث فى الظاهرة إلى بحث فى الفرد . فإذا قلنا إن جسد الإنسان هو الفرد والظاهرة وهو الزمان والمكان فى وحدة ولقاء ، فإننا بذلك نكون قد تحللنا من قيدنا بعدم التعرض للمشكلة فى مطلقها . وهذا ما يجب التنبيه إليه حتى لا يظن أننا نضع مشـــكلة لا حل لها فى تصورنا .

الفصل الثالث
مبدأ لفهم الظاهرة الاجتماعية

* المبدأ ومناقشته .
* فهم الظاهرة الاجتماعية .
* فهم الظاهرة الاجتماعية فى الأمراض النفسية الاجتماعية .

الفصل الثالث
مبدأ لفهم الظاهرة الاجتماعية

المبــدأ ومناقشــته :

« الإنسان كائن اجتماعى » .. عبارة شهيرة تكاد تبلغ حد المسلمات عند الكثير من علماء الإنسانيات ، ويمكن أن نرد إليها الكثير من معالم التفكير الاجتماعى كما يمكن أن نتأمل نظريات علم الاجتماع إلى مضمونها بطريق مباشر أو غير مباشـر . ولا نعرف حتى الآن مفكراً قام على مناقشة مضمون هذه العبارة ومدى صدقها ، عدا فرويد . ومناقشة فرويد نفسها لسيكولوجية الجماعة ، لم تكن تمس أساس هذه العبارة فيما يتعلق بجوهر نظريات علم الاجتماع ، بل كانت مناقشته تهدف أصلاً إلى إثبات جانب من المعرفة التحليلية النفسية . لذلك سوف تؤدى مناقشتنا لمضمون هذه العبارة إلى تحملنا كل تبعات المساس بقدسية ما تحمله من معنى لعلماء الاجتماع . وفى حقيقة الأمر نحن فى حاجة لمناقشة هذه العبارة – على الرغم من تبعات ذلك – حتى نخرج عن حدود وضعتها على الفكر الاجتماعى فجعلته عاجزاً عن فهم الظاهرة الاجتماعية فهماً صحيحاً .

تحمل عبارة « الإنسان كائن اجتماعى » الكثير من الإبهام . فالقصد منها مبهم لإمكان فهمه على ثلاثة صور :

الصورة الأولى : أن الظاهرة الإنسانية The human phenomena يكمن فيها سبب نزوح الإنسان فى التجمع ، وهذا المعنى هو أقل معانيها شيوعاً .

والصورة الثانية : أن اجتماعية الإنسان هى العلة الظاهرة الإنسانية ، وتلك هى أكثر المعانى شيوعاً فى الفكر الاجتماعى .

والصورة الثالثة هى أن الكينونة الاجتماعية للإنسان وضع خاص علته فى خارج الإنسان وفى خارج الظاهرة الاجتماعيه نفسها – وأقرب فكر يتقبل هذه الصورة هو الفكر الدينى . وتستطيع الملاحظات السطحية والمنحازة لطبيعة التجمع البشرى أن تدعم أى معنى من المعانى الثلاثة السابقة . ذلك ما يدعونا إلى تأملها بأسلوب مختلف نوعاً .

تدل الملاحظة العامة لسلوك الإنسان أنه منذ فجر بشريته يعيش فى جماعات . ولكن لا يمكن أن نستدل من ذلك على أن « إنسانية » الكائن البشرى هى المسئولة عن « اجتماعيته » فالمجتمعات الحيوانية تكشف عن نزوعات اجتماعية عند بعض الحيوانات أيضا ، كما أن نزوعاتها الاجتماعية لا تقل قوة عن مثيلاتها عند البشر فى بعض أجناسها ، بل إن أقل الحيوانات إظهاراً للميل الى التجمع تنزع إليه فى فترات نشاطها الجنسى ، بما لا يدع مجالاً للشك فى استحالة الحياة الانفرادية الدائمة لدى أقل الحيوانات ميلاً إلى التجمع . لذلك لابد من التسليم بأن الصورة الأولى لفهم عبارة « الإنسان كائن اجتماعى » صورة قاصرة ، فالظاهرة الانسانية ليست مسئولة عن النزوع الاجتماعى لعدم اقتصار الميل الاجتماعى على الإنسان دون غيره من الحيوانات الأدنى منه .

أما الصورة الثانية لمعنى هذه العبارة فهى تعليل الظاهرة بالنزوع الاجتماعى لدى الإنسان « البشر » (*) إلا أن الكثير من الدراسات الحيوانية قد بينت أن النزوع إلى التجمع ليس خاصية بشرية ، وتجاوزته لتثبت ما هو أهم . فدراسة الحشريات بينت أن هذه الكائنات الأدنى رقياً تنتظم فى تجمعات ذات رقى وتعقيد كبيرين . بل إن بعض التنظيمات الاجتماعية فى الحيوانات الأدنى تفوق فى دقتها وتعقيدها تنظيمات اجتماعية نلقاها فى الجنس البشرى ذاته . فلو كانت الاجتماعية مسئولة عن الظاهرة الإنسانية ، لكانت التنظيمات البشرية أرقى من التنظيمات الحيوانية جملةً وتفصيلاً ، مهما انخفض المستوى البشرى ومهما ارتقى المستوى الحيوانى ، وبمعنى آخر لو كانت الاجتماعية هى العلة فى الرقى البشرى لتميزت الاجتماعية لدى البشر برقى طردى .

والصورة الثالثة : لمعنى العبارة تبدو أبعد الصور عن ذهن علماء الاجتماع . فكون اجتماعية الإنسان معلولاً لعلة غير إنسانية ، أو كون الإنسانية معلولة لعلة غير اجتماعية ، يعد وضعا غير مريح لدراسات علم الاجتماع ، لأنها سوف تخرج بمادة

(*) هذا المعنى هو الأكثر شيوعاً فى مجال علم الاجتماع والتاريخ . والواقع أنه تفكر يستمد قوته من بعض المعلومات البيولوجية مع تفسيرها تفسيراً سطحياً .

علمه إلى نطاقات من المعرفة لا قبل له بها . وعلى الرغم من أن الإنسان الكائن الاجتماعى عبارة إخبارية تقبل مثل هذا المعنى ، فتقبله يحرج علماء الاجتماع فى جانبين :

أولاً : أنه سوف يعنى عدم وجود مادة لعلمهم .

ثانياً : أنهم يعملون مع ظواهر غامضة العلة واضحة المعلول على نقيض ما يقيمون عليه علمهم .

ولكن ذلك الحرج لا يمنع من معالجة الأمر . وسوف نعالج الأمر من زاوية مقارنة اجتماعية الإنسان باجتماعية الحيوان لتبرز الخاصية النوعية للاجتماعية لدى الإنسان .

١ – إن أول صلة اجتماعية لكائن حى هى صلة الوليد بأمه . ويلاحظ أنه كلما ارتقينا السلم الحيوانى لاحظنا زيادة فترة اعتماد الوليد على أمه ، حيث تبلغ فى وليد الإنسان أضعاف فترتها لدى غيره من الحيوانات الأدنى – وذلك بالنسبة إلى عمره .

٢ – كلما ارتقينا السلم الحضارى لدى الإنسان نفسه سوف نلاحظ أن فترة الاعتماد على الأسرة تزيد عن مثيلتها فى المستويات البشرية الأقل تحضراً (*) .

٣ – عندما نقارن « اجتماعية الإنسان باجتماعية الحيوان » سوف نقع على عنصر مفرق مهم هو قابلية اجتماعية الإنسان للارتقاء الذاتى والتلقائى وتعطل اجتماعية الحيوان عند مستوى واحد محدد بنوعها . فاجتماعية الإنسان « ولادة » لا تقف عند حد محدود بزمان أو مكان ، فى حين أن اجتماعية الحيوان تقف لتتكرر مهما اختلف الزمان والمكان . إن أقصى ما تصل إليه اجتماعية الحيوان – ومهما ارتقت تنظيماتها – هو التعاون

(*) تدل مقارنة النقطة الأولى بالنقطة الثانية أن النزوع الاجتماعى يرتبط طردياً مع المفهوم البشرى للتحضر : وهو مفهوم قائم على أفكار بعض نزوعات فودية سوف نتناولها فى الفصل التالى .

البسيط وداخل الشكل الأسرى التى لا تخرج عن استهلاك الطعام وضمان الأمان . أما اجتماعية الإنسان فتتعدى الشكل البدائى للتعاون لتصل بالتدريج - وتلقائياً - إلى الشمولية التى تكاد تبلغ فى عصرنا هذا الشمولية المطلقة للجنس البشرى كله .

٤ - تتنوع قوة وديمومة اجتماعية الإنسان وفق قانون معقد لا مثيل له فى بقية المملكة الحيوانية ، فالارتباط الاجتماعى للإنسان لا يلتزم فى قوته وديمومته بأشخاص معينين ولا بمصالح محددة ذات نفع مباشر ، بل هى اجتماعية من نمط لا يمكن فيه توقع اتجاهاتها وشدتها ، أما لدى الحيوان فقواعد الارتباط الاجتماعى معروفة ، كما أن ديمومتها تكاد تخضع لقواعد بيولوجية كالنضج الجنسى . لذلك نجد أن قوانين العلاقات الاجتماعية فى المجتمعات البشرية تزيد تعقيداً كلما زاد المجتمع رقياً . ففى المجتمعات البدائية يكون التجمع وفق مبادئ السن ، وفى الأكثر رقياً يكون وفق مبادئ القوة أو الثروة ، ثم بعد ذلك وفق مبادئ الفكر ، وهكذا ورغم كل ذلك فسوف نجد فى أكثر المجتمعات البشرية تخلفاً قوانين للتجمع تسيطر على المظهر الخارجى له فتميزه عن أكثر التجمعات الحيوانيه رقياً . ومثال ذلك أن يختفى وراء قانون الظاهرة الاجتماعية فى مجتمع ما وجود ارتباطات دينية تجعل من قاعدة التجمع « فكرة » وليست قوة .

من هذه الملاحظات يتبين أن أهم ما يميز اجتماعية الإنسان أنها نزعة تبعد عن مبرراتها المادية والطبيعية وأسبابها المباشرة ، بينما تظل العلاقة الاجتماعية لدي الحيوان مقيدة بمبررات مادية ملموسة وملتزمة بدوافعها التزاماً واضحاً ، ذلك ما يحول دون تقبل أي معني من المعاني الثلاثة السابقة لعبارة « الإنسان كائن اجتماعي » ، ويدفع إلي تفحص أعمق لما تقصده هذه العبارة .

إن التسليم بفعلية هذه العبـــارة سوف يضعنا فى مستوى الحرج أمام المعنى الحقيقى لعناصرها . فالإنســـان كائن اجتماعى لأن غيره من الحيـــوانات كائنات اجتماعية . كما أن اجتماعيته تختلف كيفياً عن اجتماعية الحيوانات . وعلى هذا النحو

يصبح الشك فى انفراد الإنسان أو اشتراكه مع الحيوانات فى ظاهرة الاجتماعية عقبة فى فهم حقيقة هذه العبارة . وليس أمامنا إلا أن نرفض هذه العبارة رفضاً تاماً . إن رفض هذه العبارة يخلصنا من قيد فرضته على الفكر الاجتماعى فحالت دونه ودون المعرفة باجتماعية الإنسان .

وتعد مناقشة فرويد لسيكولوجية الجماعة مدخلاً مناسباً لموقفنا هذا من الظاهرة الاجتماعية . ونلخص رأيه فى هذه النقاط :

(أ) عندما يولد الطفل يكون منطوى الاهتمام لا يعير العالم الخارجى اهتماما . فكل ما يعنى الوليد هو راحته المتمثلة فى غذائه ونومه وإبعاد الألم عن نفسه . ولكن لعجزه عن ضمان راحته وضرورة قيام غيره له بمتطلباته ، يبدأ الرضيع فى الانتباه إلى « ما ليس نفسه » وإلى « ما يقوم على راحته » .. أى الأم . ويأتى انتباهه الى أمه نتيجة لعنايتها به وكسبب أيضا لكى تعنى به . وبالتدريج يتحول الانتباه الى حب نرجسى بحب الطفل أمه لأنها تحبه . ذلك ما جعل فرويد يفهم الحب على نحو جد فريد : اننا نحب على حساب حبنا لذواتنا ، فكل حب لآخر هو انتقاص لحب الشخص لذاته هذا المعنى التحليلى للحب يتضمن فى الحقيقة فكرة أعمق ، مؤداها إننا لا نفرط فى حبنا لأنفسنا إذا منحنا من نحبه ما يعوضنا عما نفقده بحبنا له .

(ب) تتسع رقعة اهتمام الطفل مع تقدمه فى السن فينتبه إلى أن العالم يضم غير أمه ، كما ان حاجاته تحتاج الى غير أمه لتشبع . ويضطر الطفل إزاء هذا الموقف إلى التنازل المستمر عن نرجسيته ليضع هذا العدد المتزايد من الأفراد حباً . ويساعد على هذا عدد من العوامل كالخوف من فقدان حب الأم . مثال ذلك ان نرجسية الطفل تأبى عليه أن يمنح اخوته حباً خاصاً ، إذا ما لاحظ انهم يشاركونه فى حب أمه له . ولكنه يتعلم أن حرصه على نرجسيته قد يحرمه ، من حب أمه له التى تشعره بضرورة حبه لإخوته .

(حـ) تمضى عملية الارتباط الاجتماعى على نفس النسق حيث تستبدل الأم

بالمدرس مثلا ثم غيره من بدائل حتى تصل المسألة إلى الأفكار المجردة والتعصبات الخلقية والفكرية . ويصبح الاخوة هم زملاء الدرس حتى يصل الأمر إلى رفاق الرأى وبنى الوطن ، وفى كل نقلة من هذه النقلات التى تتعرض لها نرجسية الفرد يتسع مجال الارتباط الاجتماعى ويتنوع وتزيد قوة الروابط الاجتماعية بزيادة المصالح النرجسية ، أى بزيادة قدر الحب الذى يحصل عليه الفرد ممن منحهم حبه .

(د) لكن الجرح النرجسى المستمر الذى تلزمه ضرورة الارتباط بالآخرين يجد دواءه فى تحويل العداء الأصلى للجماعة إلى خارج الجماعة المتكونة . وبذلك تتكون النزعة الى التجمع وتتكون إلى جوارها نزعة النفور من جماعات أخرى يخلقها التجمع ليحتفظ بتماسكه الداخلى . وبمعنى آخر فإن النزوع إلى التجمع ضرورة تفرضها حاجة الفرد إلى غيره لإشباع رغباته . وتصبح حاجاته قوة تحول دونه ودون العودة إلى نرجسيته فى لحظة ما . هذه القوة تظهر فى النفور من تجمع أو تجمعات أخرى يراها عدواً له ولجماعته ، فاليهود يستمد نرجسيته من يهوديته ومن معاداته أو تشككه فى قوم آخرين .

لذلك يرى فرويد أن النزوع الاجتماعى ليس خاصية إنسانية بل هو ضرورة تفرضها قوة الحياة Eros . فالإنسان بميلاده نرجسى ولا ينزع إلى الجماعية إلا بوازع من أنانيته ورغبته فى الحياة ، تلك الرغبة التى لا تتحقق إلا بتعاون بين الأفراد . وتمكن بنظرته التحليلية « للاجتماعية » من توضيح مفهومى الأثرة والإيثار توضيحاً ديناميأ بفضل ما تعرضه عبارة الإنسان كائن اجتماعى من أفكار مبهمة ، فأثرة الإنسان هى نتاج عدم اتزان تضحيته بنرجسيته مع ما يجنبه من حب الجماعة التى تحوطه . أما الإيثار فهو نقيض ذلك ، إذ إنه نتاج عدم اتزان ما يجنيه الفرد من حب جماعته مع ما يمنحه إياها . بمعنى آخر ، ان النزوع الاجتماعى هو مجرد شكل لعملية دينامية تقوم على أساس تبادل الحب بين الفرد والآخرين ، وتبادل الكرة مع آخرين غير من يحبهم . فالإنسان الاجتماعى كائن أمكنه عقد علاقة تبادل بينه وبين غيره فى نطاق الاهتمام والحب بمعناه التحليلى (انظر فرويد ٨٢) .

إن الفكرة المحورية لتحليل فرويد للعلاقة الاجتماعية لدى الفرد تصلح - مع بعض التطور - لفهم أعمق لما تتضمنه مقولة الإنسان كائن اجتماعى . فمن الواضح أن الظاهرة الاجتماعية لدى الإنسان الفرد تقوم على أساس اتزان خاص للدفعة الليبيدية . وتعبير الدفعة الليبيدية يصلح فى نطاق فهم الفرد فهماً سليماً . ولكن يعد من الخطأ تعميمه لفهم الإنسان « النوع » . فإذا كان السائد فى الفكر الاجتماعى أن « الإنسان كائن اجتماعى » غريزياً أو طبيعياً فلابد وأن نميز بين الفرد كوحدة بشرية والإنسان كنوع . فالإنسان كوحدة بشرية ليس اجتماعيا ، بل هو مضطر إلى ذلك ويفهم اضطراره على أساس ضرورة الآخرين (الجماعة) لإشباع رغباته . وتقوم اجتماعيته فى هذه الحالة على أساس تغلبه على أنانيته . فليس الميل الاجتماعى لدى الفرد اصلا وليس أصلا فيه ، بل هو نتاج صراع بين قوتين تعتملان فى نفسه . **ويقدر تغلب الفرد علي نرجسيته تكون اجتماعيته ، ويقدر ثبات تخليه عن نرجسيته يكون ثبات اجتماعيته واتضاح معالمها** . وتصبح بذلك عبارة « الإنسان كائن اجتماعى » فى حاجة إلى تعديل يوضحها فنقول : « الإنسان كائن اجتماعى » لأنه قادر على التغلب على أنانيته وإلى استقرار تغلبه على هذه الأنانية ، فاجتماعية الفرد شكل غير مستقر له مضمون دينامى متحرك يجعلها - ورغم كل الملاحظات الوصفية - أمراً طارئاً وسطحياً وغير مضمون الاستقرار .

إذا تحولنا بعد ذلك إلى اجتماعية الإنسان كنوع ، سوف نجد ان المدخل الذى اقترحه فرويد يبقى سليماً فى معناه العام ، وإن كان فى حاجة الى تعديل خاص ، فتناول الظاهر ة الاجتماعيه فى عمومها يعد أمراً دقيقا لأننا قد نعمم من الفرد على النوع ، وهذا خطأ سبق إيضاحه (*) او نفصل بين الفرد والنوع دون وعى كاف ، وهو خطأ آخر سبق التنبيه إليه . لذلك لابد وأن ننظر إلى المقابل لمفهوم الدفعة الليبيدية عند الفرد فى النشاط الاجتماعى للإنسان . إن إدراك الفرد لحاجته إلى آخر لكى تشبع رغباته ، وفهمه إلى ضرورة إشباعه لرغبات الآخر فى مقابل ما يحصل عليه ، هو قاعدة الارتباط الاجتماعى. ولكن إذا تحولنا إلى تحليل المجتمع وجدنا أن علاقات الإشباع المتبادلة بين أفراده أعقد من أن نفهمها فى حدود الوعى الفردى ، فعلاقات

(*) انظر الفصل السابق .

الإشباع فى المجتمع معقدة ومتشابكة إلى حد يعجز عن طريق الوعى الفردى عن استيعابها . يضاف إلى ذلك أن ارتقاء أساليب الإشباع وتفتح مزيد من الرغبات لدى الفرد يوسع من رقعة المصالح ، ويبعد من أطرافها إلى الحد الذى تصبح فيه العلاقات الاجتماعيه بعيدة بعدا واضحاً عن أصولها الفردية . لذلك كان فهم الظاهرة الاجتماعية فى عمومها فى حاجة إلى مفهوم مقابل لمفهوم الدفعة الليبيدية ، الذى يفسر لنا الظاهرة فى حدودها الفردية .

وكما أوضحنا فيما سبق (*) ، يحتاج دارس الظاهرة الاجتماعية إلى فكرة هادية له ، وهو بسبيل الخوض فى مجال مبهم متشعب . ونقترح لذلك فكرة العلاقات الاقتصادية كمفهوم مقابل لمفهوم العلاقات الليبيدية ، فالظاهرة الاجتماعية الفردية هى الشكل النفسى لواقع الحاجة إلى الآخر فى إشباع الرغبات . أما الظاهرة الاجتماعية الإنسانية – وفى ضوء مفهوم العلاقات الاقتصادية – تصبح الشكل الإنسانى لواقع التبادل الاقتصادى بين الأفراد . **بمعني آخر ، لا يمكن دراسة الظاهرة الاجتماعية باعتبارها فعلا مادياً ، بل بوصفها نتاج فعل مادي** . فمن الواضح أن تعقد الظواهر الاجتماعية يرتبط طردياً مع تعقد العلاقات الاقتصادية فى المجتمع ، والأدلة على ذلك تستمد بسهولة من مجال الدراسات الانثروبولوجية الخاصة بالمجتمعات البدائية .

إن اقتراح مفهوم العلاقات الاقتصادية لفهم الظاهرة الاجتماعية ليس أمراً جديدا ومستحدثا ، ذلك من جانب ، كما أنه ليس حلاً سهل المنال وطريقاً مأموناً للفهم . فالفكر المادى الجدلى النابع فى النظرية الماركسيه اللينينية يأخذ بهذا المبدأ ويقدم فيه إسهامات ثرية (ماركس ١٦٩ ، لينين ١٧٠ ، انجلز ٤٦ ، ٤٧) كل ما نود تقديمه فى هذه النقطة بالذات هو تحفظ على اتجاهات مستحدثة بصدد هذا المفهوم تخرج بنا عما قصدت إليه النظرية الماركسية (*) أما جانب السهولة وضمان بلوغ هدفنا من فهم للظاهرة الاجتماعية فأمره محفوف بعدد من التحفظات . إن تعقد

(*) قدم السيد على فهمى الباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ملاحظات أولية عن العلوم الاجتماعية والأيديولوجية (مايو ١٩٦٩ – غير منشورة) تبرز جوانب المبالغة فى هذه النقطة بوضوح .

الظاهرة الاجتماعية بتعقد العلاقات الاقتصادية يجعل طريق الباحث فى صلة العلاقات الاجتماعيه بالعلاقات الاقتصادية محفوفا بخطرين أساسين ، **الأول** : ان تصبح النتائج غير متميزة عن أسبابها ، **والثاني** : أن ينحرف طريق الباحث عن العلاقة الاقتصادية المسببة للظاهرة الاجتماعية . ففى كثير من الأحيان قد تبدو بعض العلاقات الاجتماعية فى إطار اقتصادى خالص مما يجعل الباحث يتجه إليها باعتبارها أصلاً بينما هى فى الحقيقة انعكاس . مثال ذلك العلاقات الداخلية فى ظاهرة البغاء . فقد يتضح للباحث أن الظاهرة البغائية هى ظاهرة اقتصادية لتعيش البغى والقواد منها . ولكن ذلك يبعده عن فهم حقيقة البغاء والعلاقات الاقتصادية الكامنة وراءه ، كذلك قد يأخذ الباحث فى تتبع ظاهرة اجتماعية إلى مصدرها الاقتصادى دون أن يدرك تماما أى شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية هو المصدر . ونتيجة لهذا قد تخدعه علاقة اقتصادية سطحية فيتجه إليها كمصدر للظاهرة الاجتماعية التى يدرسها ويقيم فهمه على زيف مقصود . ومثال ذلك أن يتجه الباحث فى مشكلة تعاطى المخدرات إلى علاقات الدخل ونقصه بالتعاطى ، فيبعد عن مشكلة الشعور بالغبن والاستغلال الواقع على المتعاطى ؛ وهو ما يمكن أن يكون علاقة اقتصادية أعمق أثراً فى ظاهرة التعاطى .

على أى الأحوال – وكما أوضحنا فى الفصل السابق – لابد كى يشرح الباحث فى بحثه سواء اخذ برأينا فى الظاهرة الاجتماعية أو بغير هذا الرأى ، لابد وأن تهديه فكرة فى دراسته وبحثه . وتمسكنا بمفهوم العلاقات الاقتصادية هو الفكرة التى تهدينا فى فهمنا للظاهرة الاجتماعية . ولابد أن نوضح هنا ما نقصده بمفهوم العلاقات الاقتصادية كفكرة تهدينا إلى فهم معنى الظواهر الاجتماعية . مفهوم العلاقات الاقتصادية هو المفهوم الذى يقودنا فى اختزالنا للظواهر الاجتماعية .

أهمية المفهوم المسبق تأتى من أنه يعنى عدم وقوع الباحث فى تمويه الحقائق عليه ، فيعتبر المظاهر الاجتماعية المكونة للظاهرة مادة بحث ، بل يعتبرها طريقة إلى مادة بحثه . واقتراحنا لمفهوم العلاقات الاقتصادية لفهم وتحليل الظاهرة الاجتماعية إنما يعنى أننا نعتبرها عرضا للعلاقات الاقتصادية فى المجتمع . وكون الظاهرة

الاجتماعية فى عرفنا هى عرض للعلاقات الاقتصادية إنماينسجم تماما مع ما سبق وأوضحناه فى الفصل الأول بالنسبة إلى مهمة علم الاجتماع ، فقد حددنا مهمة علم الاجتماع بأنها دراسة دينامية المجتمع وليست دراسة المجتمع ديناميا . ومعنى ذلك فى إطار ما نقدمه حالياً ، إن مهمة علم الاجتماع بدراسة الظواهر بوصفها نتاجا لتفاعل دينامى ، والفكرة الخاصة بالعلاقات الاقتصادية هى ما كنا نعنيه بالمحرك الدينامى للمجتمع .

إن إيضاح ما نقصده بالعلاقات الاقتصادية إذاً يعنى أولاً : أنه جوهر الظاهرة الاجتماعية . فطبيعة العلاقات الاقتصادية أنها تحـدد للفرد دوراً – بل أدواراً اجتماعية – تسمح بظهور المظاهر الاجتماعية المختلفة التى تكون الظاهرة الاجتماعية . وعلى هذا النحو تعتبر الظاهرة الاجتماعية هى مجمل دينامى لتلك العلاقات بما يجعل من الخطأ أن تقوم دراستها أساساً ، وفق مبادئ الفكر البنائى أو مبادئ الفكر الوظيفى ، فالفكر البنائى يتضمن مفهوما متعالياً للظاهرة الاجتماعية ، كما أن الفكر الوظيفى يتضمن مفهوما وضعيا لها بما يجعلها يدرسانها بوصفها أمراً وهى عرض ذلك الأمر ، أى بوصفها كياناً على ثبات .

والمعنى الثانى لما نقصده بالعلاقات الاقتصادية يتعلق بجانب خاص من هذا المفهوم أن مفهوم العلاقات الاقتصادية إنما ينبع من علم الاقتصاد والاقتصاد السياسى. ولكن هناك جانباً فيه يتعلق بما نعنيه بتحديد الأدوار الاجتماعية ، وهو علاقات الإنتاج . فالعلاقات الاقتصادية فى حقيقتها هى الرباط الاجتماعى المحتم لقيام علاقات إنتاجيه . ويمكن أن نلحظ ذلك فى أبسط أشكال الاقتصاد البشرى وأكثرها بدائية . فى تلك الأشكال سوف نجد أن طبيعة الاقتصاد البشرى قائمة على تقسيم ما لعملية الانتاج ، يؤدى إلى قيام علاقات انتاجية داخل الإطار الاقتصادى . وبتعقد عملية الانتاج لتعقد الاقتصاد تتشابك علاقات الانتاج بما ينعكس على الظاهرة الاجتماعية فى تعقد الأدوار الاجتماعية للأفراد فى المجتمع . على هذا الأساس سوف يكون لمفهوم العلاقات الاقتصادية معناه المحدد لدينا ، وهو : علاقات الإنتاج .

إن المبدأ الذي نقترحه لفهم الظاهرة الاجتماعية هو تحليلها من حيث علاقات

الإنتاج القائمة بين الأفراد : تلك العلاقات التي تنتهي إلي العلاقات الاقتصادية في المجتمع

فهم الظاهرة الاجتماعية :

إن تناول الظاهرة الاجتماعية بوصفها نتاجا للعلاقات الاقتصادية ، أى مظهراً لعلاقات الإنتاج يحتاج إلى موقف محدد من الباحث ، فالظاهرة الاجتماعية تتكون من جزئيات بنائية ذات علاقات دينامية . وقد أوضحنا أن هده الجزئيات البنائية هى أعراض لعلاقات إنتاجية . لذلك تقوم دراسة الظاهرة الاجتماعية على أساس المسح لتلك الأعراض تميهدا لاختزالها ؛ أى الرجوع بها إلى جوهرها وهو علاقات الإنتاج .

ولكن عملية الاختزال فى ذاتها عملية دقيقة ؛ لأنها تتأثر بموقف الباحث من حيث فهمه لعلاقة عناصر الظاهرة بجوهرها . مثال ذلك . أن الباحث فى ظاهرة البغاء قد يختزل جزئيات الظاهرة ، على أساس ان الفقر من أسبابها ظناً أنه بذلك إنما يصل بالظاهرة مباشرة إلى جوهر اقتصادى . ولكن قد يرى باحث آخر أن البغاء – وإن كان يرتبط بالظروف الاقتصادية – يشكل فى ذاته نمطاً إنتاجياً له علاقته الداخلية الخاصة المبنية على الاستغلال .

على هذا النحو يكون اختزال الظاهرة متأثرا بعاملين عامين ، **الأول** : هو الفكر الفلسفى الذى يأخذ به العالم . فإذا كان الاختزال قائما على فكر مادى جدلى اتجه الباحث فى تجميع مادته واختزالها إلى ما تدرب عليه فى هذه الفلسفه وإلى ما تقدمه له من نظرية شاملة فى المعرفة . ويختلف الاختزال باختلاف الفكر الفلسفى للباحث ، حيث نجد أن نفس الظاهرة قد تدرس من باحث يأخذ بالفلسفة الفعلية أو الفكر المثالى بأسلوب جد يختلف . **الثانى** : هو مهارة الباحث وصواب حدسه . فقد تجد باحثين على إيمان بنفس الفكر الفلسفى ، ولكنهما يختلفان فى مهارتهما وصواب حدسهما بصدد ماتقدمه هذه الفلسفة من فهم وتقدير لطبيعة الظاهرة . وقد بينا لذلك مثالا بدراسة ظاهرة البغاء من باحثين يؤمنان بالأساس الاقتصادى للظواهر ، ولكنهما يختلفان فى تقدير طبيعة أثر العامل الاقتصادى على الظاهرة وعلاقته بها .

والواقع أن مبدأ اختزال الظواهر هو مبدأ الاعتراف بضرورة فهمها على أساس أنها ليست إلا مظهراً . أما طريقة الاختزال فتعنى ان الفهم ينقاد الى فكر محدد ، إلا أن اختزال الظواهر فى عمومه إنما يهدف بلوغ النقطة التى ينشطر فيها النشاط الإنسانى عن أصله ليعطى المظهر الذى نحلله . بعبارة أخرى إن اختزال الظواهر - أي **فهمها - يعني أولا أنها في ذاتها قابلة للفهم ، والتحليل هو السبيل إلي فهمها ويعني ثانياً أن فهمها محدد بأسلوب الباحث ومهارته ، ويعني ثالثاً أن الباحث يهدف بتحليله واختزاله بلوغ النقطة التي تحول فيها أصل الظاهرة إلي ناتجها .**

نستطيع الآن أن نتقدم إلى الظاهرة الاجتماعية فى عمومها ؛ لنحاول أن نوضح أسلوبنا فى اختزالها .

تعيش الكائنات الحية فى جماعات بقدر ما تحتاجها معايشها من تبادل المنافع وتنظيم إنتاجها . وكلما زادت الحاجة إلى الآخرين لإشباع الحاجات الأولية والثانوية زاد التجمع الحيوانى تماسكا وقوة وثباتاً وتعقداً . ويعد المجتمع البشرى أكثر التجمعات الحيوانية تعقداً وقوة وثباتاً لتنوع وتفرع وتخصص حاجات البشر . لذلك تميزت التجمعات البشرية بأنها تجمعات تتلاشى فيها فردية الشخص ؛ ليكتسب بدلاً عنها نوعيات خاصة وفق دورة فى شبكة تبادل المنافع فى علاقات الإنتاج . فالإنسان فى مجتمعه يعيش صراعاً بين فرديته ونوعيته ، بين خصوصيته وعموميته فأى تجمع بشرى ينقسم داخلياً إلى تجمعات فرعية لها خواصها ، التى يتم عن طريقها قيام علاقات الإنتاج . وعادة لا يتم الاتصال بين الفرد والاخر مباشرة ، بل من خلال الجماعات النوعية التى ينتمى إليها انتماءً مباشراً . فمن الواضح أن انتماء الشخص يزداد قوة كلما كان ذا نوعية مشابهة لغيره . وعن طريق انتمائه تتلاشى فرديته فى جماعته ، ليباشر إنسانية جديدة يكتسبها من جماعته . وتندمج الجماعات الفرعية فى جماعات أكثر شمولاً لتكون المجتمع ، فضلاً عن إمكان اندماج الجماعات الفرعية فى تنوعات مختلفة ، فكما أنه من الممكن للفرد أن ينتمى إلى أكثر من تجمع فرعى يحصل منها على عدد من الأنيات المختلفة باختلاف الجماعات ، فإن التجمعات الفرعية برمتها قد تندمج فى جماعات لتجعل افرادها على صلات عديدة بغيرهم . ويمكن أن نطبق هذه

الحقيقة على أكثر من مستوى لنتأكد من انفراد المجتمع الإنسانى بهذه الخاصية التى تميزه عن باقى المجتمعات الحيوانية . بعبارة أخرى إن ما يميز المجتمع البشرى عن غيره هو قابليته للانقسام الداخلى - رغم تماسكه - انقسامات غير محدودة وغير ملزمة أو لازمة .

والسؤال الذى يتردد أمام هذه الحقيقة ، هو : ما الذى يجعل المجتمع البشرى على هذا الثراء فى قابليته للتقسيم ؟

ان محاولة حصر مايمكن أن ينقسم إليه المجتمع البشرى من جماعات سوف يوضح لنا أن الأمر يتصل بمعرفة الإنسان ، فمجتمع الإنسان هو المجتمع الثرى بتفرعاته بما لابد وأن يقدم إلينا فكرة انفراده بخاصية حيوانية معينة تسمح بذلك . ومرجع ذلك على ما يبدو لنا هو انفراد الإنسان بخاصية فى البناء الغريزى له يجعله قادراً على أن يكون أكثر من ذاته أو أكثر من ذات واحدة . وسوف نتعرض لخاصية البناء الغريزى : الإنسانى فى الفصل التالى . ولكن ذلك التأجيل لا يحول دون محاولة سريعة للتعريف بالإنسان منا .

ظل التعريف بالإنسان أمراً لا يكل المفكرون عن محاولته ، كما أنه ظل أمراً لم ينجح فيه مفكر . والواقع أن جميع محاولات التعريف بالإنسان دارت حول إثبات خاصية « رئيسية » فيه كالتكلم أو التجمع أو التفكير . ومرد الفشل فى تلك التعريفات يأتى على هيئتين : أولاً : سوف نجد لدى تجمع الحيوانات أشكالاً مختلفة كماً وكيفاً ، ثانياً : أن من يقوم بالتعريف بالإنسان إنسان ، ومفارقته ذاته للتعريف بها يوقعه فى متناقضة منطقية والمتناقضة هنا هى أن إثبات الصفة هو نفى لها فى القائم بالتعريف . لذلك لابد أن يقوم التعريف بالإنسان على أساس أنه الكائن الوحيد الذى يعرّف بالنفى ، وضرورة التعريف بالإنسان عن طريق النفى تأتى من أن النفى هو نواة الفعل الشعورى لدى الإنسان (*) فأول وعى بالذات يأتيها من نفيها للرغبة بإثبات نقيضها وهو الموضوع « العالم » بذلك يضمن المعرّف انه بنفيه لخاصية فى الإنسان يثبت نقيضها دون أن يقع فى المتناقضةالمنطقية ؛ حيث إن الإنسان يتعرف عالمه بالنفى ،

(*) انظر الفصل التالى .

وبالنفى وحده ، بما يلزم بتعريفه بالنفى . ولإقرار هذا المبدأ هو الضمان لفهم الظاهرة الاجتماعية بمعناها الجديد . فكون الإنسان هو صاحب ميله الاجتماعى وصاحب نزوعه النفسى ، فإن الظاهرة الاجتماعية تكون نقيض موضوع ، أى اثبات يمكن اختزاله ؛ بل إن التعريف بالنفى هو وحده الطريق إلى فحص انقسامات المجتمع ومبررات ذلك الانقسام .

ومثال التعريف بالإنسان بالنفى أن ننفى عنه بعض الصفات لإثبات نقيضها الذى يتصل بما ندرسه من خواص . فالإنسان – مثلاً – ليس جمادا وليس نباتا وليس أى حيوان ؛ أى إنه حيوان خاص . والإنسان ليس متجانسا وليس ثابتاً وليس منفرداً ؛ أى إنه متغير ومتحول ومتجمع . وعلى هذا النحو يصبح من الممكن أن يتم التعريف بالنفى وفق الموضوع الذى تتحول فيه الظاهرة الإنسانية إلى ظاهرة اجتماعية ، فأى ظاهرة اجتماعية تتضح فى تجمعات فرعية بشكل يثبت أن الإنسان فى تعدد إنباته إنما يخلق نفسه بنفى نفسه فى استمرار يسمح بالتجمع البشرى . فمن الممكن أن يقسم الباحث الاجتماعى المجتمع إلى ذكور وإناث ، أو يقسمه إلى أطفال وشباب وشيوخ ، أو حسب طبيعة العمل إلى طبقات . وهكذا يعالج العالم الظاهرة الاجتماعية من خلال مفهوم ما للظاهرة الإنسانية . مثال ذلك أن يحاول الباحث فى ظاهرة الجريمة أن يختزل الظاهرة بعرضها على تقسيمات اجتماعية مختلفة ، فيقول به بأن الجريمة تنتشر بين الذكور أكثر من الإناث وبين الشباب أكثر من الشيوخ أو الأطفال . وبين العمال أو الفلاحين أكثر انتشاراً بين الفنيين أو الإداريين . بذلك يمكن أن يقوم باختزاله – أى فهمه – للظاهرة على أساس مبدأ إثبات الظاهرة فى التقسيمات الفرعية ، تمهيداً للتعريف بها على أساس مبدأ النفى فى الإنسان نفسه .

على هذا الأساس لابد أن يدرك عالم الاجتماع أنه باختزاله للظاهرة الاجتماعية يقوم بعملية فهم للظاهرة الإنسانية ذاتها من أحد أعراضها . وهو بذلك مثله مثل عالم النفس الذى يفهم بدوره الظاهرة الإنسانية من أحد أعراضها وهو الظاهرة النفسية . وقد يبدو هذا القول محيرا من حيث إنه فهم لظاهرة منه خلال أخرى ، بما يحتاج إلى مزيد من اختزال لفهم الظاهرة الإنسانية . وهذا فى الحقيقة هو المقصود .

فالظاهرة الإنسانية فى حاجة إلى اختزال لفهمها ، ولكن يجب ان يسبق فهمها فهم أعراضها.

إن قابلية المجتمع البشرى إلى الانقسام إلى عديد من التقسيمات الفرعية يعد خاصيته المميزة له عن باقى المجتمعات الحيوانية ؛ فالمجتمع الحيوانى ذو طبيعة شاملة لا يمكن فيه تقسيمه إلى اكثر من قسمة واحدة هى الذكور والإناث ، ويضم هذا التقسيم بعض الاختلافات الطفيفة بين الجنسين فى عملية جمع الطعام . أما المجتمع البشرى - ولأنه فى أبسط أشكاله مجتمع منتج للطعام - فينقسم تقسيمات عدة ومركبة وفق نظام إنتاجه - واختيار الباحث لمبدأ التقسيم الذى سوف يأخذ به لفهم ظاهرة اجتماعية تعكس علاقات الإنتاج ، أمر يدخل فى صلب قدرته ومهارته الفكرية فضلاً عن فلسفته العامة .

مشكلة فهم الظاهرة الاجتماعية لا تخرج عن مشكلة الفكر ، الذى يأخذ به العالم . فالظواهر الاجتماعية هى التى تحدد وتوجه الباحث إلى مبدأ التقسيم . فالباحث الجاد لا يتجه فى تقسيمه للمجتمع اتجاهاً عشوائياً ، بل سوف تحكمه الظاهرة التى يريد فهمها بتعريضها لانقسامات المجتمع . وحدس العالم فى ذلك هو ضمان صلاح الفهم . مثال ذلك دراسة ظاهرة الفصام فى المجتمع . إن أول ما سوف يلفت النظر هو تساوى انتشار الفصام بين الإناث والذكور ، ثم سوف يتضح ان انتشار الفصام يختلف باختلاف تقسيم المجتمع وفق مبدأ السن . ومن ذلك نجد ان تقسيم المجتمع إلى جماعات أو تجمعات يتوقف على معرفة بالظاهرة تصاحبها توقعات فكرية ، تنسجم مع توقعات عملية (إحصاءات تجارب سابقة ...) وأخيراً فهم واختزال يتفاوت العلماء فيه حسب مهارتهم وحسب معرفتهم بأكثر الأمور أهمية فى تحريك المجتمع وفى التأثير على ظواهره .

فهم الظاهرة الاجتماعية في الأمراض النفسية الاجتماعية :

قد يختلف الأمر نوعاً إذا كان فهم الظاهرة الاجتماعية بقصد دراسة المرض النفسى الاجتماعى . فكل من عالم الاجتماع وعالم النفس يقومان - أو يجب أن يقوما - باختزال الظواهر فى إطار غاية علمهما ، ولكن عالم الأمراض النفسية

الاجتماعية يواجه موقفاً مختلفاً ، سواء فى تعامله مع الشق النفسى أو الشق الاجتماعى من الظاهرة . فالمرض النفسى الاجتماعى وبالتالى الظاهرة النفسية الاجتماعية ، يشكل ظاهرة لها كما قلنا وضع خاص . وخصوصية الوضع نابعة من أن نقطة البدء بالاختزال نقطة يمتزج فيها ما هو نفسى خالص بما هو اجتماعى بحت ، بحيث لا يكون الاختزال البسيط لأى منهما منفصلاً عن الآخر . فمن الضرورى أن يعلم ويعى المشتغل بالأمراض النفسية الاجتماعية أنه بصدد مجال لا يستقيم فيه تناول النفسى بما هو نفسى وتناول الاجتماعى بما هو اجتماعى ، بل لابد أن يتناول النفسى بما هو اجتماعى ويتناول الاجتماعى بما هو نفسى ، فعلم الأمراض النفسية الاجتماعية هو العلم الذى يهتم فى المحل الأول بقابلية تحول النفسى والاجتماعى إلى بعضهما البعض ، بعبارة أخرى ، لابد وأن يتم الاختزال للظاهرة النفسية الاجتماعيه على نحو يسمح بكشف الصلة بين سيكولوجية الفرد وسيكلوجية والمجتمع ، واستمرار هذه الصلة فى كل مرحلة من مراحل الاختزال .

وسوف نعود إلى ذلك فى الفصل بعد التالى ، بعد أن نكون قد أبرزنا مبدأ لفهم الظاهرة النفسية على نحو يسمح بذلك . وحتى نصل إلى ذلك الجزء من عرضنا سوف يغنينا عن أن ننبه إلى نقطة يحسن إثباتها فى هذا الفصل ، إذا كنا قد أخذنا بمبدأ العلاقات الاقتصادية أساساً لفهم الظاهرة الاجتماعية ، واعتبرنا إن علاقات الإنتاج هى المجال المناسب بوضع خطة لتقسيم المجتمع إلى الجماعات المناسبة لاختزال الظواهر الاجتماعية ، فسوف يتبقى لنا أن نعرف أو نبلغ المعرفة بتحول علاقات الإنتاج إلى صيغة سيكولوجية ، فكون علم الأمراض النفسية الاجتماعية يتناول ما هو اجتماعى بما هو نفسى ، فلابد أن نعرف كيف نتناول ما هو علاقات إنتاج بما هو نفسى . وبلوغ تلك المعرفة كفيل بأن يجعلنا لا نضيع جهداً فى تناول سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع فى وحدة متسقة ، خاصة إذا وفقتنا فى فهمنا للظاهرة النفسية إلى صيغة نعرف منها كيف يتحول النفسى إلى ما هو اجتماعى .

الفصل الرابع
مبدأ لفهم الظاهرة النفسية

* محاولة إيجاد مبدأ .
* مفهوم النفسى من مفهوم الإنسان .
* ما هو نفسى .
* الجنسى والنفسى .
* غرائز الحياة والموت .
* الظاهرة النفسية .
* فهم الظاهرة النفسية فى الأمراض النفسية الاجتماعية .

الفصل الرابع
مبدأ لفهم الظاهرة النفسية

محاولة ايجاد مبدأ :

إن أهم مشكلة تواجه عالم النفس فى ميدان بحثه هى تحديد مفهوم ما هو نفسى فعالم النفس أشبه امام هذه المشكلة بمن يعرف كل شيء عن المشكلة عدا المشكلة ذاتها . وقد أدى هذا إلى فرقة ضخمة فى مجال البحث النفسى حيث أنكر البعض إنكاراً تاماً وجود ما يسمى بالنفسى ، وأقاموا دراساتهم على الجوانب الفسيولوجية الخالصة ، وتعصب البعض الآخر فأنكر أهمية الجانب الفسيولوجى إلى حد كاد أن يجعلهم يتغافلون عنه تماما . بل لقد كانت الفلسفة الشائعة فى مجال البحث فى القرن التاسع عشر فلسفة تؤمن بوجود العلة الكيميائية وراء أى نشاط إنسانى (هيلمهولتز) . وأعقبها الفكر الفسيولوجى الذى أخذ بالموقف الإنسانى بداية للبحث النفسى . وعلى أى الأحوال كان تعريف النفس وتحديد ما هو نفسى من الأمور التى لم يجد فيها علم أو فلسفة لانتحاء العلماء والفلاسفة موقفاً من موقفين : إما إنكار النفس أو إنكار الجسد أو العالم .

ولكن إذا تأملنا السلوك والتصرف الإنسانى ، فلن نستطيع – إن كنا منصفين – أن ننكر حقيقة بسيطة : إن الإنسان يكون فى كل سلوك يسلكه وفى كل تصرف يأتيه ، بل إن الإنسان يكون فى كل سلوك لا يسلكه وفى كل تصرف لا يأتيه . هذه الحقيقة على بساطتها تحتاج إلى إبراز عالم تضمه أفكار علماء النفس بصدد النفسى . ان أى تصرف يأتيه الإنسان لا يدل على أمر فسيولوجى أو أمر نفسى بل يدل فقط على أمر إنسانى . فالإنسان هو سلوكه وتصرفه ، كما أنه الممتنع عن السلوك والتصرفات . بعبارة أخرى ، فإن تصرف الإنسان يعنى الإنسان نفسه كما أن إمتناعه عن تصرف ما يعنى أيضاً الإنسان نفسه . فالإنسان على هذا النحو وفى ضوء هذه الحقيقة ليس كلا من أجزاء وليس كل أجزائه ، بل هو صاحب مفهوم الكل « ومفهوم » الأجزاء ، أى صاحب مفهومه عن نفسه .

لا شك أن القضية على ذلك النحو تثير عقبة فى سبيل فهم النفسى لأنها تتضمن إلغاءً لما هو نفسى باعتباره لا يزيد عن كونه أحد المفاهيم الجزئية عن الإنسان . ولكن بنظرة أكثر دقة سوف نجد ان وضع القضية على النحو السابق سوف يلغى العقبة التى حالت دون حسم الموقف بالنسبة الى وجود ماهو « نفسى » بأن حول الأمر إلى بحث طبيعة « المفهوم » عن شىء ما . فإذا أمكننا أن نعرف معنى « المفهوم النفسى » ، أصبح من الممكن تحديد ماهو نفسى .

مفهوم النفسى من مفهوم الإنسان :

ميزنا فى الفصل الثانى بين المبحث السطحى وقلنا إن هدفه هو بلوغ أسباب الظواهر أى تفسيرها ، وبين البحث المتعمق وقلنا إن هدفه هو العلل أى فهم الظواهر . ثم أوضحنا ان اختزال الظواهر عن طريق تحليلها هو طريق الباحث إلى الفهم ، أى إدراك العلة التى تقوم عليها تفاعلات عناصر الظاهرة . وبذلك يدخل الباحث إلى نطاق دراسة تنازع الأسباب وأنماط اتزانها بدلاً من استمراره فى نطاق البحث عن أسباب مضعفة لنفس الظاهرة فالتحليل سبيل لتعمق الدراسة وتعامل مع ديناميتها وتجاوز لبنيتها الثابته . إلا أن التحليل - وكما عرفناه فى الفصل الثانى - هو تأد من مستوى للظاهرة إلى مستوى أكثر أساسية ، ومنه إلى ماهو أساسى له وهكذا . إذاً تعد عملية التحليل هى مصدر « المفاهيم » ، ولا شك أن مفهوم النفس الذى نبحث عنه متوقف على أسلوب تحليلنا . بمعنى آخر أن الزاوية التى سوف نأخذها فى تحليلنا لما هو نفسى سوف تحكم مفهومنا عما هو نفسى لذلك - ومادمنا نهدف إلى مفهوم إنسانى عن النفس (ولا نقصد مفهوما فسيولوجيا أو اجتماعياً عن النفس) - لابد وأن تكون زاوية التحليل أساساً إنسانية .

يبدو أننا نجازف بالدخول فى غموض معنى الإنسان للخروج إلى معنى النفس . ولكن ليس من المستحيل أن نعرف الإنسان (انظر الفصل الأول) . ويكفى أن نأخذ عبارة من هيجل لندرك أن معنى الإنسان قريب المنال . يقول هيجل : « ما الشىء إلا أنا » وبتأمل هذه العبارة سنجد أن « إلا أنا » هى نفس الشىء أو نقيضه فالعبارة تكون صحيحة أيضاً بصيغة أخرى : « الشىء هو أنا » ، وبصيغة ثالثة : « أنا

الشئ » إلا أن الصيغة الأصلية لهيجل : ما .. الشئ .. إلا .. أنا .. ، نعني انني بتعرفي على شئ » أتعرف على نفسي في الشئ . الشئ ليس غيري ، بل هو أنا . على هذا النحو يكون مدخلنا إلى « مفهوم » السيكولوجي ، أى النفسي مستمد من مستويين للمعرفة بالإنسان : مستوى أول هو انطباق السلوك وهو شئ على الإنسان (وهذه النظرة هي أساس كل معرفة غير تحليلية نفسية) ، ومستوى آخر هو : ما السلوك (أو سلوكي) إلا أنا (وهذه النظرة هي الجوهر الدفين في المعرفة التحليلية النفسية(*) .

إذا بدأنا تحليلنا الإنساني بقصد بلوغ « مفهوم النفسي » من المستوى الأول : مستوى دلالة السلوك على الإنسان ، فسوف يعني هذا أننا سنقوم بتحليل السلوك بدلاً من تحليل الإنسان بافتراض أن السلوك هو الإنسان . ولكن ملاحظة مبدئية سوف تدل على مدى خطأ هذا الرأي .

إن أبسط معادلة للسلوك هي :

م (مثير) ← ! (استجابة أو سلوك)

فإذا طبقنا هذه المعادلة على الإنسان وجدنا أنها قاصرة لأن م١ قد يعطي أ١ ، أ٢ ، ... بالنسبةإلى ش١ ...(شخصي ، ش٢ ....) كذلك فإن م١ قد تؤثر في ش٢ عدة تاثيرات ، مع اختلاف الموقف واختلاف السن والزمن . وقد فضل علماء النفس تعديل المعادلة لتصبح أكثر انطباقاً على الملاحظة الإنسانية فأصبحت :

م (مثير) ← ك (كائن) ← ! (استجابة)

ولأسباب عدة لا تغيب عن فطنة القارئ تحولت هذه المعادلة إلى صيغة أكثر تطوراً هي :

م ← ت (تنظيم Organization) ← !

أصبح من غير الدقيق أن نطابق بين السلوك ؛ أى الاستجابة وبين الكائن لاحتمالات نشاط التنظيم نشاطات متباينة من كائن لآخر بل وفي نفس الكائن ذاته من

(*) انظر للمؤلف كتابه « التحليل النفسي بين العلم والفلسفة » ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٩ في هذا المؤلف نقاش مستفيض حول القضايا العديدة التي قد تثيرها هذه الفقرة في ذهن القارئ .

وقت لآخر ، لقابلية الكائن للتغير . ولكن يتضح من ملاحظات علميـة أخرى أن – ت – (التنظيم) يتضمن ماهو ثابت لا يتغير ، ويطلق عليه التغيير الجبلى أو الوراثى ، وما هو متغير وقابل للتعديل والتطور وهو ما يمكن تسميته بالنفسى . بعبارة ثانية ، تؤدى الملاحظة غير المنحازه لسلوك الإنسان إلى رفض مبدأ تعريف الإنسان بسلوكه حيث يكون السلوك عادة ذا دلالة ناقصة عن الإنسان . ويفيدنا فى هذا النطاق أن نستعير من كيوبى L. S. Kubie (١٧٤) رأيا مؤداه ان أهم ما يرثه الإنسان هو قدرته على تغيير ما ورثه . إن السبب الذى يجعل سلوك الإنسان غير مطابق له أن الإنسان يغير من تنظيمه الثابت الموروث بنفس قدر خضوعه له . وفضلاً عن ذلك فإن اختلاف الأفراد فى قدرتهم على تغيير جبلتهم هو المسئول عما نراه من تفاوت قوانين السلوك من فرد لآخر .

لابد إذاً من أن نميز بين الحيوى Biolgical or vital وبين ما ليس حيويا وهو ما يمكن تسميته بالنفسى أو المكتسب . فالحيوى هو تلك الإمكانيات الجبلية الموروثه التى ولد بها الكائن ، وبدونها لا تستمر فيه ظاهرة الحياة ، فضلا عن عدم تمايز الأفراد الذين من نفس النوع فيها . بتعبير آخر يمكن أن نعتبر ماهو حيوى تلك الاستعدادات الأساسية للحياة التى يخلق الكائن مزوداً بها لتحكم العمليات الأساسية منذ بداية الحياة بنفس الكفاءة التى تكون عليها فى عمره المقبل ، وتكون على نفس الكفاءة لدى أفراد نوعه جميعاً ؛ فعملية التنفس وانتظام ضربات القلب والقابلية للاستثارة والتعصيب وما إلى ذلك ... أمور نولد بها جميعا ولا تتأثر إلا بالمرض والشيخوخة كمرض . هذه العمليات تتم بواسطة إشراف الجهاز العصبى الذاتى بقسميه السمبتاوى والباراسمبتاوى ولكونها تتم دون تدخل إرادة أو وعى الشخص فتنطبق عليها معادلة السلوك البسيطة : م ← ك (حيث إن الجهاز العصبى الذاتى كم موحد لدى جميع أفراد النوع) ، أما المكتسب والذى يمكن أن نعتبره نفسياً (لمجرد تقابله المعاكس للوراثى) فتلك القدرات التى يتفاوت الأفراد فيها ، بل ويختلف الفرد فيها عن نفسه من سن لآخر . تلك التصرفات التى يعالج بها مواقف استثارته وتعصيبه معدلاً فى الأنماط الأولية التى يولد بها . ويقوم الجهاز العصبى المركزى بدور مهم فى الإشراف عليها ؛ لقيامها فى جانب كبير منها على تفكير وإرادة

الشخص وذكائه وتنظيمه لخبراته . هذه العمليات هى التى تنطبق عليها معادلة : م ← ت ← ! (حيث تختلف ت من فرد لفرد ، ومن زمن لآخر) .

ولكن لا بد وأن نتساءل عن قيمة هذا التغييرفى تحديد مفهوم النفسى . لقد قلنا إن مطابقة السلوك للإنسان خطأ ثم عدنا وميزنا بين سلوكين . الأول حيوى بسيط والآخر نفسى مركب : فهل يقوم هذا التمييز تحت تأثير مفهوم النفسى ذاته (وبذلك نبحث عن الشىء بنفس الشىء) ثم نسأل سؤلاً آخر : هل يختلف السلوك الحيوى للإنسان عن الإنسان ذاته كما يختلف السلوك النفسى عن الإنسان ؟ أم أن أحدهما ينطبق عليه ويختلف الآخر ؟

إن تمييز الحيوى عن النفسى يقوم أساسا على قواعد تشريحية فسيولوجية مستمدة من دراسة الجهاز العصبى ، فالعمليات التى تتم بإشراف الجهاز العصبى الذاتى ، وفى دورة عصبية بدائية هى التى اعتبرناها عمليات حيوية ، وكل ما عدا ذلك اعتبرناه نفسى . إذاً يعنى تمييز الحيوى عن النفسى أساساً استبعاد شق فى الحياة الإنسانية ليس إنسانياً بل مشتركا بصورة مختلفة مع باقى الكائنات الحية . كذلك يعنى هذا التمييز إدراك نمطين من علاقة (م) بـ (أ) . فالاستجابات الحيوية على صلة مباشرة واضحة بالمثيرات . ولكن يصدر عن الإنسان استجابات لا حد لعددها لا تكتشف فيها صلة بمثيرات معينة . تلك ما تدخل فى تعريفنا لما هو نفسى .

بعد أن عزلنا الاستجابات الحيوية عن غيرها من استجابات الإنسان يجدر بنا أن نتناول النفس كمفهوم ، إن أبرز ما يميز « مفهوم النفسى » أنه ينم عن الاستجابات التى تبدو على غير علاقه واضحة بمثيرات حيوية ، ذلك من جانب ، كما أن هناك استجابات حيوية تبدو على غير صلة بمثيرات حيوية ، ذلك من جانب آخر ترجحها . فالشعور بالجوع ، وهو استجابة حيوية قد يرتبط بالقلق ، وهو استجابة غير حيوية مما يجعلنا نعتبر الجوع فى هذه الحالة سلوكاً نفسياً . كما أن الشعور بالقلق عند الحاجة إلى النوم (وهى مثير حيوى) يعد سلوكا نفسيا (أما المشاعر الغامضة والتصرفات غير المقصودة) ، فتعد سلوكًا نفسياً للعجز عن إدراك أسباب مباشرة لها .

يمكننا أن نقارن الحيوى بالنفسى من جانب ثان ، فالمثيرات التى تحرك الاستجابة الحيوية تسبب توترا وألما يدعوان إلى خفضهما مباشرة وإلا تسبب تأخر خفضها فى الإضرار بالكائن الحى . لذلك يطلق على هذه العملية تعبير كيوبى الهوميوستازن الثابت Static homeostasis لثبات وتكرار عملية التوتر والخفض دون تعديلات اصيله فيهما . أما المثيرات التى تدفع إلى الاستجابة النفسية فتسبب توترات وآلام يبعد تخفيفها عن مسبباتها وتستبدل وسائل واستجابات بأخرى لتخفيفها ، ويطلق على هذه العملية تعبير المستوى الهوميوستازى الدينامى Dynamic homeostasis . لدينا إذاً مستوى اتزان حيوى ثابت ينظمه الجهاز العصبى المستقل ، وآخر نفسى دينامى ينظمه الجهاز العصبى المركزى . وعلى هذا النحو تكون لدينا ثلاث علاقات بين المثير والاستجابة الأولى : مثيرات حيوية واستجاباتها ، والثانيهة: مثيرات نفسية واستجاباتها ، والثالثة : صلة بين الحيوى والنفسى. وبعبارة أدق .. فإن لدينا مجالات ثلاثه تحتاج إلى فحص : مجال الهوميوستازس الثابت ، ومجال الهوميوستازس الدينامى ، ومجال علاقة الهوميوستازس الثابت بالدينامى .

دراسة المجال الأول أو الهوميوستازس الثابت ، أى الجانب الحيوى - تضم مفاهيم مثل الغريزة Instincts أو البواعث Incentives أو الدوافع Drives . وقد عنى علماء النفس فى بداية هذا القرن بتعديد الغرائز وتحديدها . ولكنهم فشلوا فى ايضاح الجانب البيولوجى فيها لتشبع كل نشاط غريزى وصفوه بجوانب بعضها حضارى وبعضها فردى نفسى . لذلك قامت الاتجاهات الوسط الآخذة بمفهوم حضارى وبموقف وظيفى ترابطى أقل خطأ فى التأكيد على مفهوم الباعث ، ولكن اتجاه المدرسة الشرطية الارتباطية وتطويراتها فى مدرسة التعلم لم تسمح لنظرية البواعث بالاستمرار لغموض مفهومها الحيوى فى الإنسان . ثم جاءت مدرسة التعلم لتقدم مفهوم المحرك أو الدافع الولى لتدق به على الجانب البيولوجى ، وأمكنها ان تقيم بناء نظرياً حول السلوك الإنسانى - وإن كان بناءً شكلياً .

قام كيوبى بتحديد الدوافع بخمسة دوافع تعتبر أساس الهوميوستازس الثابت ، وهى :

١ – الدافع إلى التنفس وحاجته الاكسجين وسلوكه التنفسى لتبادل الغازات مع العالم .

٢ – الدافع إلى الشرب وحاجته الماء وسلوكه تجديد سوائل الجسم .

٣ – الدافع الى الأكل وحاجته الأكل وسلوكه اختزان الطاقة الحرارية .

٤ – الدافع إلى الحركة وحاجته وتصريفه الطاقة وسلوكه النشاط .

٥ – الدافع إلى الجنس وحاجته غامضة بيولوجياً وسلوكه متنوع .

هذه الدوافع الخمسة عدا الخامس منها تعتبر دوافع تولد بها . أما الخامس فغامض رغم وراثيته أو جبليته . ولحيرة العلماء فى الجنس فضل البعض التغاضى عن أوليته واستبداله بالحاجة إلى الإخراج ، وفضل البعض الإبقاء عليه بالإضافة إلى غيره .

أما مجال البحث فى المجال الثانى – الهوميوستازس الدينامى أى الجانب النفسى – فزاخر بالمفاهيم ومتنوع التسميات والتصنيفات للدوافع النفسية . ولن نخوض فى نقاش حول هذه التصنيفات لعدم جدواها من جانب ، ولأنها تبعدنا عن غرضنا وهو تحديد « مفهوم النفس » لتعريف « ماهو نفسى » .

إن الشائع عن النفسى أنه سلوك منفصل عما هو حيوى بمعنى من معنيين : إما أنه سلوك مستقل بدوافعه ، وإما أنه سلوك يمكن أن يرتبط بالحيوى ارتباطاً تالياً على وجود كل منها على استقلال . ولكن قد نجد مفهوماً آخر مغالياً فى تزمته (ايزنك) يرى أن السلوك النفسى هو شكل لسلوك بيولوجى بمعنى ان النفس هو أحد صيغ التعبير البيولوجى ، ولكن لن نعدم أن نجد من يناقش ملاحظات بديهية ليخرج بمفهوم أكثر نصوعاً فى دلالته على ما هو نفسى . – وإن كان لا يلقى شيوعاً كبيراً . هذه الفئة هى فئة المحللين النفسيين .

يرى كيوبى (نفس المرجع السابق ذكره) أن المدخل السليم لدراسة « ما هو نفسى » هو مناقشة مفهوم الغريزة Instinct والواقع أن كيوبى يقدم مفهوم الغريزة فى أسلوب فريد متميز يجعله محكاً إلى حد كبير فى اعتباره الغريزة هى سبيل فهم

النفسى رغم عمق هذا المفهوم (*) ، بل إن الطريف فى أسلوب كيوبى أنه يبدأ من « مفهوم سيكولوجى » لتعريف الغريزه ثم ينطلق منه لتعريف « ماهية النفسى » .

وجد كيوبى أن مفهوم الغريزة ظل محل إنكار وإصرار بين علماء الحياة دون أن يبين له حل . وفيما عدا ما قدمه فرويد (ثلاث مقالات فى نظرية الجنس) (**) لم يجد كيوبى أى مساهمة جادة لإيضاح « مفهوم الغريزة » لقد استعمل فرويد مفهوم الغريزة للدلالة على عملية تحول الحاجة البدنية إلى نشاط نفسى (عقلى) فالغريزة فى المفهوم الفرويدى تقف بنا عند الحد الفاصل بين الجسمى والعقلى ، أى تلك المرحلة التى يتحول فيها أمر ما (بدنى أو نفسى) إلى نقيضه (نفسى أو بدنى) ؛ لذلك يقترح كيوبى التسليم ببعض الحقائق الخاصة بما يعتبر غريزيا لتفادى الخلافات الشائعة فى تعريفها :

١ - أن الغرائز أنساق Patterns من النشاطات ، ومن الممكن ألا نعتبر النسق بكامله موروثاً .

٢ - أن النسق الغريزى يتضمن ثلاث جوانب : مصدر كيميائى - حيوى ، وشبكة عصبية خاصة وبنية نسية قوية Psychic Sperstructure .

٣ - إمكان تغير وتعديل أحد الجوانب الثلاثة فى النسق الغريزى .

٤ - عدم صحة أو جدوى التمييز بين الغريزة والدافع الغريزى ، نظراً إلى أن هذا التمييز سوف يؤدى إلى عزل المفهوم عن واقعيته دون مبررات نظرية أو عملية مقنعة .

(*) تتميز أغلب الكتابات العربية فى علم النفس بأنها تتناول الموضوعات العامة ، وإذا تناولت الخاص من المشاكل حاولت تبسيطها إلى قدر يضيع معالم خصوصيتها . فالكتاب العرب يتحرجون من تعميق القدر النفسى وتخصيصه أمام القارئ اعتقاداً منهم بأن الثقافة النفسية لقارئ العربية هزيلة وسطحية لا تتحمل العمق لافتقادها لجذور عميقة سابقة ومحصلة قديمة من المعرفة . ولست أخالف الكتاب العرب فى ذلك كثيراً . ولكن لا مخرج من تلك الحلقة المفرغة إلا بتقديم الأفكار غير المطروقة للقارىء ، تلك الأفكار التى تحتاج إلى ثقافة قاعدية عميقة ؛ فإذا كان القارىء جاداً فى طلبه للمعرفة سوف يستشعر الحاجة إل تكميل ما ينقصه ، وإذا كان غير قادر على هذا انفض عن لم النفس غير خاسر أو مسبباً لخسارة .

(**) ثلاث مقالات فى نظرية الجنس ، فرويد ١٩٠٥ - ترجمة سامى على ، دار المعارف ، القاهرة .

٥ - إن المصدر الكيميائي الحيوى للنسق الغريزى ينحصر وجدانياً بين مشاعر القهر Gempulsion وبين مشاعر الهيلة Phobia (*) .

٦ - إن الأنساق الغريزية تختلف فيما بينها من حيث قيمة المصدرالكيميائى الحيوى والبنيه النفسية الفوقية ، ولذلك الاختلاف نتائجه الضخمة فى مظاهر السـواء والمرض القائمة على الأنساق الغريزية .

٧ - مهما كان الاختلاف فى قيمة المصدر الكيميائى الحيوى والبنية النفسية للإنسان الغريزية فهى اختلافات كمية فقط .

٨ - جميع الأنساق الغريزية تهدف إما إلى إتزان واتساق الفرد أو إلى استمرار النوع البشرى .

٩ - أى محاولة لتسمية الغرائز بما لا يجعلها غرائز ، لا يخفى حقيقة كونها المفهوم الوحيد القادر على ربط الجانب الفسيولوجى بواقعيته .

يناقش كيوبى بعد ذلك نقطتين مهمتين : الأولى هى كيفية ترجمة الحاجات البدنية إلى سلوك ، والثانية هى دلالة وظائف الغرائز على الكائن الوحدة . فقد بينت الدراسات العصبية اختلافاً واضحاً بين خلايا الجسم والجهاز العصبى الذاتى ، وبين خلايا المخ . فالخلايا العصبية (النخاع الشوكى والمستويات الدنيا من الجهاز العصبى) تتمى بأنها تختزن شحنتها العصبية وتطلقها بحيث تفرغ الشحنة العصبية لهذه الخلايا بمجرد توقف تأثير المثير الذى يشحنها ، ولذلك تسمى استجاباتها بالاستجابات الصماء Dead Beats ، أما خلايا الجهاز العصبى المركزى فلها القدرة على أن تحتفظ بشحنتها العصبية لمدة طويلة بل وأحياناً إلى تغيرات كبيرة بعد زوال

(*) الترجمة الشائعة لكلمة فوبيا هى المخافة المرضية (عزت راجح) ، أما كلمة الهيلة فهى ترجمة صفوان لكلمة Anxiety التى يشيع ترجمتها فى العربية بالقلق ، ويفضل راجح عليها كلمة حصر . ولكننا نفضل أن نترجم فوبيا بهيلة (من هاله الأمر أى أفزعه) لسببين : أولاً : لأن كلمة فوبيا عادة ما تسبق الموضوع المخاف منه بمعنى أنها خوف ..... من شىء ، وبذلك يصح أن تسمى بالهيـلة من .... ثانياً : أن أساس الفوبيا هو قلق أى حصر هائم يتركز تدريجياً ووفق شروط معينة فى موضوع محدد . ونجد لدى كيوبى أن كلمة فوبيا تستعمل للتعبير عن مخـافة قوية (هيلة) من أمر لا يصلح لتعبير فوبيا .

مثيرها . لذلك تبدو فى تقبلها للاستثارة غير متقاربة وغير متسقة ، ولكنها تبدو فى استجابتها متناغمة متسقة . بل وقد كشف كيوبى عن حدوث ما يشبه بدوائر الإثارة المغلقة فى خلايا المخ جعل مخزون بعض المراكز مثيراً لمراكز أخرى دون انصراف الشحنة العصبية إلى الخارج . وعلى هذا الأساس يؤدى تناغم عملية تصريف الطاقة العصبية خاصة بمرورها فى الدوائر المغلقة إلى ما نسميه أفكاراً (وما يمكن أن نسميه شعورا أو فهماً) . أما الدلالة الوظيفية للغرائز على الكائن الوحدة فيعنى بها كيوبى أمراً على جانب كبير من الخطورة . إن لخلايا الجسم معدلات شحن وتفريغ لشحنتها ، ولكل مجموعة من الخلايا معدلات متقاربة وأنماط معينة من الإثارة والتفريغ . ولذلك تؤدى إثارتها وتحولها إلى المخ إلى تحولها إلى أفكار (أو شعور) موحدة ، تلك هى التى نسميها تسميات كالجوع والعطش ، وما إلى ذلك ، على هذا النحو نجد أن كل فكرة أو إحساس وشعور بحاجة إلى شىء ، نابع من إثارة نسق معين من الخلايا . ووفق هذا المفهوم ، يقسم كيوبى الغرائز إلى ثلاثة مستويات :

المستوى الأول يضم مجموعة أنساق حيوية هى نسق (غريزة) التنفس ونسق الشرب ونسق الأكل . **والمستوى الثانى** هو الخاص بالجنس . **والنسق الثالث** يقوم بخدمة النسقين الأول والثانى وهو ما يطلق عليه نسق التنفيذ .

يرى كيوبى أنه لا يوجد ما يسمى بحالة استقرار تامة فى خلايا الجسم الحى ، بل هناك حركة دائمة أحيانا وتنقص أحيانا أخرى . فكل خلية حية تحتاج إلى ثلاثة عناصر لتستمر فى حيويتها (أى حركتها) هى تبادل الغازات مع العالم (استدخال الاكسوجين وطرد ثانى أكسيد الكربون وغيره من الغازات المتأكسدة) ، والاحتفاظ بمعدلات للماء فى الانسجة تلائم الأيض Metabolism ، والمحافظة على الأنسجة بتعويض مستمر للمفقود منها خلال عملية الأيض . هذه العناصر الثلاثة الأساسية هى محركات أولية وأنساق غريزية نطلق عليها تغييرات التنفس والشراب والأكل . وفى حالة تعطل أى عملية من هذه العمليات الثلاثة يحدث انسجام بين جميع خلايا الجسم وعلى نسق معين يحرك الكائن إلى تنشيط العملية المتعطلة . وفيما بين تعطل العملية (زيادة التأكد فى الخلايا مثلاً) وبين التنفس (قيام الخلايا بامتصاص الأكسوجين) تتم ثمان عمليات ضرورية . ولنأخذ مثالها من عملية التنفس :

١ - استدخال مادة خام (هواء) .

٢ - تمثل وتخزين المادة الخام (ذوبان الهواء فى أنسجة الرئة) .

٣ - انصراف المخزون الى خلايا الجسم - أى الخلايا التى لا تقوم بعملية التنفس (نقل أ إلى الدم) .

٤ - توزيع متعادل للمخزون على جميع خلايا الجسم الذى تحتاجه (امتصاص الخلايا لـ - أ من الدم) .

٥ - معادلة وتدمير ناتج الأيض وخلق أنسجة جديدة (تفاعل أ مع المواد العضوية فى الخلية وخلق ك أ٢) .

٦ - نقل الفضلات أو الناتج « نقل الدم لـ - ك أ٢ أى ثانى أكسيد الكربون) .

٧ - تخزين الفضلات (تركز ك ٢أ فى خلايا التنفس) .

٨ - إطلاق الفضلات (الزفير وطرد الهواء المؤكسد) .

عندما يزيد قدر التاكد فى الخلايا يحدث الاحساس بالنهم Craving للشهيق واستدخال المادة الخام .

ومن هذه الخطوات يدخل كيوبى إلى عمق المفهوم النفسى » . فمن دراسته للنشاط الغريزى فى مستواه الأولى الحيوى تبين له الآتى :

« إن الحياة النفسية - أى ترجمة الحاجة البدنية إلى سلوك - لا تظهر إلا إذا تكرر الشعور بالنهم إلى مادة حيوية مرتين على الأقل . بعبارة ثانية إن فقدان الخلايا لاتزانها بنقص مادة أولية فيها وتكرار هذا الفقدان سوف يخلق سلسلة تفاعل حيوى تتصل فى جزء مهم منها بحلقة نفسية . ويمكن تصوير هذه السلسلة فى التوالى التالى :

أ - اتزان وتناغم خلايا الجسم ← نقص فى المادة ← فقدان الاتزان ← نهم .

ب - نهم ← حركة استدخال مادة خام ← كفاية المادة ← تناغم .

جـ - تناغم واتزان ← نهم ← حالة نفسية ← حركة .

وهكذا تظهر الحالة النفسية كحلقة أساسية فى تسلسل النسق الغريزى ؛ حيث تظهر فى الشعور بالنهم وقبل التحول إلى الحركة أو النشاط الذى يعيد الاتزان . ويمكن أن نتبين طبيعة الحياة النفسية وكيفية تطورها من تأمل المرحلتين الأوليين والمرحلتين الأخيرتين من العمليات الثمانية الضرورية لاستعادة الاتزان الحيوى . فعملية استدخال المادة الخام (ما يشرب وما يؤكل وأحياناً ما يستنشق) ، وليس تمثلها واختزانها ، ترتبط بأهداف اجتماعية ونفسية لا يتحكم فيها الجسم بل يتحكم فيها العالم الخارجى الذى يمنح المادة الخام . وينطبق نفس الشىء بالنسبة لعملية إطلاق الفضلات الناتجة عن النشاط الحيوى ، فطريقة إطلاق هذه الفضلات يحكمها العالم الخارجى .

ينجلى بذلك غموض كبير يغلف « مفهوم النفسى » فى علم النفس . فالنفسى ينبع من البيولوجى ، لأنه الأساس الذى يجعل بيولوجية الكائن البشرى - ورغم اتفاقها التام مع بيولوجية الحيوان - بيولوجية إنسانية . بعبارة أخرى أن « النفسى » هو العملية الناجمة عن قدرة الجهاز العصبى المركزى لدى الإنسان على التدخل الفعلى فى سلسلة الاتزان الهوميوستازى واستعادته . فالإنسان هو الحيوان الوحيد الذى تنقطع لديه سلسلة الاتزان واستعادة الاتزان بقيام الجهاز العصبى المركزى لديه بعملية تحويل التنبيهات الحيوية إلى أفكار وشعور ، وتحويل الأفكار والشعور إلى دوائر عصبية مغلقة ، أى دوائر مغلقة تجعل الجهاز العصبى الذاتى عاجزاً عن التأثير فيها تأثره بها .

النفسى إذاً مفهوم دال على ذلك الجانب المتفاضل Differntiated عن النشاط البيولوجى . وتحديد النفسى فى هذا الإطار يعنى أمرين . أولاً ، ان النفسى هو *الفارق الكمى - الكيفى* بين حاجة بيولوجية (وليس المقصود هنا دافع بيولوجى) (*) وبين تصرف إنسانى . ثانياً : أن النفسى هو بالضرورة ذو أصل بيولوجى (والأصل لا يعنى فرعية الناتج بل نستخدمه هنا بالمعنى النشوئى Ontogenetic) . وعلى هذا يمكن تحديد دلالة كلمة « النفسى » بأن نقرر أن *النفسى بيولوجى الأصل وأن البيولوجى لا يبقى لدى الإنسان على حاله البدنى*

(*) أقرأ للمؤلف « مدخل إلى علم النفس لتميز الحاجة Need عن الدافع .

الحيوى ، بل لابد وأن يتحول ويتحور لتغطية مجموعة مركبة من النشاطات التى تتصل بالحاجة البدنية بصلة مباشرة . وقد سبق أن أشرت إلى ذلك فى بداية الفصل بالمعادلة م ← ك . ← أ ، ويمكن حالياً أن نصوغ هذه المعادلة على النحو التالى :

م ب (مثير بدنى) ج م (جهاز عصبى مركزى) ← أن (استجابة نفسية)

ويمكننا بعد ذلك أن نتقدم إلى تحديد « ما هو نفسى » بعد أن حددنا « مفهوم النفسى » . ولكن يجدر بنا أن نبين طبيعة العلاقة بين « مفهوم الأمر » وماهية الأمر . إن مفهوم الأمر - فى رأينا - هو الصورة الذهنية عنه ، أى تنوع المظاهر الخاصة به - لذلك يحتمل أن يكون المفهوم غير دقيق أو شامل . ولكن إذا حددنا المفهوم بدقة ، اى نقحنا الصورة الذهنية عن الأمور يصبح البحث عن حقيقة الصورة الذهنية ممكناً . وقيمة إمكان البحث عن الحقيقة هى قدرتها على تكوين مفاهيم أرقى وأبعد عمقاً وتقديراً للأمور . وهكذا ترتقى المعرفة الإنسانية ؛ لذلك سوف نأخذ بما حددنا كمفهوم النفس لنتقدم إلى حقيقة النفسى .

« ما النفسى ؟ » :

إن فحص الحالة الوجدانية التى تتلو النهم فى المادة الأولية ، والتى تسبق النشاط الضرورى لاستعادة الاتزان تدل على شعور بالألم . فوجدان الألم يتلو حالة النهم ويسبق السلوك الغريزى . وقد تبدو هذه الملاحظة غير ذات أهمية . أو أنها ملاحظة منطقية ، ولكن يجدر بنا أن ننبه هنا إلى عدة أمور تتصل بهذه الملاحظة ، وهى :

١ - أن النهم - ومهما كان اختلاف مسبباته أو درجاته - يعطى وجدانا واحدا هو الألم .

٢ - أن النهم - ويعنى نقص المادة الأولية - حالة مشتركة بين جميع النشاطات الغريزية .

٣ - أن وجدان الألم هو المحرك إلى السلوك الذى يؤدى إلى الاتزان من جديد .

ويعنى ذلك أن النشاط الغريزى كما قال عنه فرويد » (*) .. إنه لا كيف له فى

(*) فرويد س : ثلاث مقالات فى نظرية الجنس ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٣ .

ذاته ، بل يعتبر مجرد مقياس للعمل الذى تطالب به الحياة الجنسية . وأن ما يفرق بين الغرائز ويخلع عليها الصفات النوعية لهو علاقتها بمصدرها الجنسى وأهدافها » .

ولكن كون الغرائز لا كيف لها لا يعنى عدم وجود جوانب أخرى تفترق فيها وتتمايز . فقد لاحظ كيوبى أن هناك خمس نقاط تميز بين الغرائز بعضها البعض ، وهى :

١ - طول فترة الحرمان الممكن تحملها وما تثيره من وجدان مؤلم .

٢ - طول فترة الحرمان التى يستغرقها الجسم حتى يستجيب كوحدة عضوية للحرمان .

٣ - طول الفترة التى تفصل بين الاستدخال والإخراج .

٤ - سرعة انتقال المادة الأولية وجمع فضلات عملية الأيض .

٥ - قدر التخزين للمادة الأولية وخلق المواد الوسيطة .

ومن مقارنة الغرائز الأولية الثلاثة : التنفس ، الشرب ، الأكل ، سنجد أن التنفس هو أقصر هذه الغرائز فى الجوانب الخمسة ، فأقصى مدة يتحملها الجسم دون تبادل الغازات لا تتعدى دقائق قليلة ، كما أن نشاط الجسم ككل فى طلب الغازات وإخراجها لا يأخذ مدة أطول من هذه الدقائق ؛ حيث تختلج جميع الخلايا لنقص الأكسجين وزيادة ناتج احتراقه مع مواردها . كذلك يتضح أن المدة التى تفصل بين الشهيق والزفير لا تتعدى الدقيقتين ، ولا يستغرق الأكسوجين على خلايا الجسم أكثر من هذه المدة . فضلاً عن عدم قدرة الجسم على تخزين فائض مناسب من الأكسجين وعدم تحمله الاحتفاظ بقدر كبير من ثان أكسيد الكربون فى الخلايا ، ويعد الشرب هو الغريزة التالية من حيث الأهمية ثم يأتى الأكل .

نضيف إلى هذه الحقائق ملاحظتين أخريين :

أولاً : أنه على الرغم من أن الغريزة كم لا كيف له ، وأن هذا الكم محدد بالنقاط الخمس السابق ذكرها ، فإن الجسم لا يستطيع أن يستعيض مادة أولية بمادة أخرى . فرغم أن وجدان الألم يسبق النهم إلى المادة الخام فى كل نشاط من هذه النشاطات ، فإن النهم يظل مرتبطاً بمادته

الخام ولا تطفئه مادة خام أخرى . ويمكن أن نخرج من هذه الملاحظة بنتيجة ، وهى أن وجدان الألم هو تحذير Warnning للجسم أنه مقبل على فقدان مادة أولية ضرورية للحياة . والتحذير فى هذه الحالة يسبق الخطر الغريزى مهما تنوع بل ومع تنوعه . والواقع أن هذه النتيجة تتفق مع النظرية القديمة التى قدمها فرويد عام ١٩٨٥ (*) ، واتفاق هذه النتيجة مع نظرية الحصر كما سوف نرى .

ثانياً : أن الاضطرابات النفسية المعروفة ذات علاقات تلفت النظر بالغرائز الأولية . فأكثر الاضطرابات النفسية شيوعاً وهى الهستيريا والحواز ترتبط بعمليات الأكل واضطراب الشهية والهضم وعمليات الإخراج وما يتصل بها من تخيلات . كما أن الاضطرابات العقلية الشائعة ترتبط بهذه المظاهر الغريزية ، فضلاً عن ارتباطها بمشاكل الشرب وتخييلات الرضاعة . بعبارة أخرى تأخذ النشاطات الغريزية الأولية المتصلة بالأكل والشرب أهمية واضحة فى تشكيل أعراض - أو أهم أعراض - الذهان والعصاب . ورغم ذلك فإن التنفس كنشاط غريزى ضعيف الشأن فى تكوين أعراض هذه الأمراض ، يبقى فى مكان بارز بالنسبة لأعراض الحصر (القلق) وهو عامل مشترك أعظم فى كل اضطراب نفسى (*) .

من الواضح أن الحياة النفسية تزيد وضوحاً وقدراً ونشاطاً وفاعلية إذا كانت فترة التحذير أطول أو يمكن تحملها لمدة أطول .ومعنى ذلك واضح موضح فى تعريف النفسى . فما تعرفه بأنه نفسى - أى لا يتصل بالبيولوجى اتصالاً مباشراً - هو النشاط العقلى (شعورياً أو لا شعورياً) الذى ينشط فى الفترة ما بين وجدان الألم أو ميكانيزم التحذير وبين حالة القهر إلى تناول واستدخال المادة الخام الآخذة فى النقصان . فأبسط صور النشاط الغريزى هى حالة تحذير تطرأ على الإنسان فتتحول عن طريق الجهاز العصبى المركزى إلى سوك قهرى إلى استعادة الاتزان الهوميوستازى . فميكانيزم التحذير (الحصر - أو وجدان الألم) الذى يسبق فى

(*) انظر مناقشة فرويد لتعديل نظريته فى الحصر (٨٩) .

نشـاطه نفاذ المادة الأولية فـيدفع قـهراً إلى سلوك لإعادة اتزان هـذه المادة . ولكن إذا كان من الممكن ومن الضرورى ان يؤجل استـعادة الاتزان - كمـا هـو الحال فى الأكل والشرب - تحول التحذير إلى إثارة اهتلاسية لمشاعر الهيلة ومخاوف عقلية (شعورية أو رمـزية) من الحرمـان المطلق . ويسـاعـد على هذا أن تلك الخبـرات الأليمـة تمارس بتكرار وبقـوة أكبر فى الطفولة المبكرة حيث يكون العجز عن الإشباع دون مسـاعدة الغير عجزاً كاملاً . هذا العجز الطفلى عن القيام بالنشاط الغريزى المشبع يؤدى إلى قيام ميكانيزم التحذير بإثارة الهلاوس وتنشيط عناصر الحياة النفسية على تنشيط توهم الحرمان والإشباع .

لذلك يبدو مما سبق أن الحياة البيـولوجية هى منبت الحياة النفسية ! فمنها تظهـر ومنهـا تقـوم . ولكن نشـأة النفـسى - لدى الإنسـان على الأقل - تـعنى تخلف البيولوجى تدريجيا وتقدم النفس إلى بؤرة أفعال الإنسان . فالإنسان ينشط بيولوجيا لأسباب نفسية قبل أن ينشط لأسباب فسيولوجية . فالحصر الذى يخبره الإنسان وارتباطه الرمزى والعيانى بالحرمان يدفع إلى النشاط النفسى وبقدر من القهر لا يقل عن القهـر البيولوجى الخالص . فكل نشاط بيولوجى لدى الإنسان يظهر ويبنى فوقه بنية سيكولوجية ثم يخضع فيما بعد إلى هذه البنية ذاتها . فالنشـاط الغريزى يتغير تغيـراً جذرياً مع تطور الفرد ونموه ونتيجة للدور الجديد الذى تلعبه النفس . فمن الواضح أن الإنسان لا ينشط إلى الطعام لنقص المواد الغذائية فى جسمه بقدر نشاطه لنقص الطعـــام ذاته . **فنحن ننشط لا لأننا في حاجة ، بل لأننا نخاف أن نصبح في حاجة .**

بناء على ذلك نضع أول عناصر التعريف النفسى :

« النفسى هو تعديل فى البيولوجي ، أى إنه تطور وظاهرة تغير وليس قواماً ثابتاً أو مستقلاً ، أو قواماً يثبت ويستقل ، لذا « فالنفسى هو البيولوجى فى سعيه إلى غايته » .

إن هذا العنصر من التعريف يعدل مفهوم النفسى تعديلاً جوهرياً ؛ فالمفهوم الشائع انه إما هو نفسه البيولوجى ، أو هو أمر مختلف تماما عن البيولوجى ، أو هو

نتاج علاقة ثانوية بالبيولوجى . أما المفهوم الذى نقدمه عن النفسى فهو أن النفسى هو صورة أخرى للبيولوجى تحتمها عملية تطور البيولوجى نفسه .

هناك عنصر ثان فى تعريف النفسى : « النفسى هو تحول البيولوجى عن مساراته العصبية البدائية (الدورة العصبية البسيطة) إلى المراكز العليا للمخ (الدورة المركبة) بما يحول تلك المسارات البدائية مسارات عقلية ، تمثل أو ترمز إليها وفق خبرات خاصة » .

يضيف هذا العنصر الجديد فى تعريف النفسى جانباً جديداً . فالنفسى نشاط غريزى يحدث بتأثير الهيلة ويزداد ثراء كلما كان تحمل الهيلة لفترة اطول ممكنا . بعبارة أخرى النفسى هو النشاط الغريزى الذى يعوقه الكف الداخلى (القدرة على التحمل) أو الخارجى (قلة الإمكانيات) (*) ، فكلما كان النشاط الغريزى ، أى السلوك القهرى قابلاً للكف ، كان قلب النشاط والمبالغة فيه أو فى ضده ممكنا (**) ، مركباً غاية التركيب .

وهناك عنصر ثالث فى تعريف النفسى يكمل لنا الصورة :

« النفسى هو ذلك النشاط الغريزى الذى تحول نتيجة لضغط الهيلة من جانب وللقهر البيولوجى للاتزان من جانب آخر إلى عمليات عقلية يسمح بها وجود الجهاز العصبى المركزى بقدراته على التدخل فى تغيير العلاقة بين الهيلة والقهر » ..

(*) لم نذكر فيما سبق إلا عامل تحمل الجسم لنقص المواد الأولية وفروق الغرائز الثلاثة فى ذلك . ويجدر بنا أن ننبه فى هذا الموضوع إلى عامل آخر لم تلفت إليه النظرية ، وهو أن النشاط المبكر لهذه الغرائز الثلاثة يخفى فارقاً جوهرياً آخر بين التنفس وبين الأكل والشرب . فالتنفس عملية تبدأ منذ أول لحظة من الولادة ولا يحتاج الرضيع فيها إلى مساعدة ذات بال – أو متكررة – لكى يمارسها . وفضلاً عن عدم قدرة الجسم على تحمل نقص الأكسوجين ، فإنه لا يواجه كفاً خارجاً فى التنفس . أما الشرب والأكل فغريزتان يلعب الآخر دوراً فى عملية إشباعهما أو تعطيل إشباعهما – حتى فى السن المتقدمة . لذلك كانت الحياة النفسية الناشئة عن غريزتى الشرب والأكل أكثر تأثراً بالقدرة على تحمل هيلة الحرمان من جانب ، وللكف الذى يتعرض له السلوك القهرى إلى الإشباع نتيجة العوامل الخارجية من جانب آخر ؛ لذلك ترتبط بهما مجموعة مهمة من النشاط الهلوسى .

(**) انظر مقال فرويد Freud S. Instincts and their Vicissetndes (1915) C.P.Vol. 4 وذلك لمزيد من التوضيح .

يكمل فى هذا العنصر جانب جديد من مفهوم النفسى . فالهيلة أو ميكانيزم التحذير من موقف غريزى خطير حالة نشاط عقلى تحدث فيما بين نقص المادة الخام وبين السلوك التعويضى الإشباعى . ولما كان السلوك الإشباعى مرتبطاً بشكل من الأشكال بإمكانية العالم الخارجى فى السماح به ؛ لذلك تكون طاقة الهيلة عصبية غفل من المضمون ، فى بدايتها وتسعى إلى الحصول على مضمون لها من خبرات سابقة . ونعنى بذلك أن الهيلة من استمرار إحباط السلوك الغريزى تكون وجداناً مؤلماً غفلاً عن مضمون الألم . ومع تزايد خبرات الشخص ووعيه بعملية الإشباع الغريزى يتحول وجدان الألم إلى هيلة ذات مضمون مستمد من تلك الخبرات . فألم الجوع يصبح مع الوقت هيلة من غياب الثدى ، ثم إلى نهم إلى الثدى ، ثم إلى بدائل الثدى . ويبرز المرض النفسى بميكانيزماته تلك الخاصية بوضوح . فتحليل التخييلات الكامنة وراء المرض النفسى ترتد بنا دائما إلى خبرات إشباع وإحباط منشأها دفعات غريزية وشكلها تصورات طفلية للإشباع والحرمان وصيغتها الحاضرة . صراع بين واقع يتنافى مع التصور الطفلى ، بما ينتج أعراضاً أشبه بالحل الوسط بين دفع الهيلة وجذب القهر (*) .

ننتهى إذاً إلى أن النفسى هو « الشكل الواقى من النشاط البيولوجى الغريزى الذى يسمح به وجود جهاز عصبى مركزى يؤلف بين الحاجة البدنية ومادتها الأولية وذلك عن طريق كف وتعطيل السلوك القهرى ، وتحويله إلى صيغ رمزية مستغلا الطاقة العصبية الناجمة عن هذا الكف فى تكوين فكرة مسبقة بصورة ذهنية عن الحرمان والإشباع (**) ..

ولا تزيد على هذا التعريف إلا بعض تحفظات نضعها لنمنع التباس بعض جوانب التعريف بتصورات سابقة لماهية النفسى :

أولاً : أن كون النفسى هو ارتقاء البيولوجى لا يعنى أننا نستطيع بدراسة البيولوجى فهم النفسى . فوجود الجهاز العصبى المركزى كمعبر

(*) أنظر فرويد فى موضوعات الحصر وتكوين الأعراض والتثبيت والنكوص .

(**) انظر روبنشتاين (١٧٥) Robenstien S.L., the psychological theory .

ضرورى لطاقة الهيلة قبل دفعها للكائن نحو السلوك الإشباعى يغير جوهرها من كونها نشاطاً بيولوجياً ويغير منه تغييراً لا رجعة فيه . فارتقاء النشاط البيولوجى - وهو خاصية إنسانية - يحول دون وجوده فى صورة أولية فى أى لحظة تالية من حياة الإنسان . كل ما فى الأمر أنه قد يكون فى صورة أقل ارتقاء ، ولكنه لا يمكن أن يبقى على حاله الأول . ومرجع ذلك إلى قدرة الهيلة على أن تتحول إلى شعور ووعى حتى فى نشاط التنفس ورغم صفو وقصر فترة الهيلة فيه .

ثانياً : أن الصيغ الرمزية المميزة للنشاط البيولوجى المتطور لدى الإنسان ليست مجرد ناتج عن كف النشاط الغريزى الذى يمكن للجهاز العصبى المركزى ممارسته . إن الصيغ الرمزية (*) هى إمكانية وليست نتيجة ، فنحن نرمز لأننا نستطيع الرمز ، ولنا نفس لأننا لا نستطيع أن نكون مجرد كائنات حية .

ثالثاً : أن تكوين فكرة وصورة ذهنية عن الإشباع والحرمان الغريزى عنصر جوهرى فى أى سلوك إنسانى فى أى فترة من فترات العمر ، ولا يمكن التفاعل عنه فى تقدير فاعلية الغرائز فى النشاط البشرى . إن هذه الصورة المسبقة والناجمة عن الهيلة ، والتى تخدم وظيفة التجريب المسبق للتصرف ، مميز مهم لبيولوجية الإنسان ولتفكيره أيضاً (**) ، وبالتالى لا يمكن تناول الإنسان بيولوجيا أو نفسيا بل لابد من تناوله كظاهرة ارتقاء بيولوجى تنحو إلى غاية غير بيولوجية (***) .

لقد وضعنا تعريفنا للنفسى من تأمل ثلاثة غرائز أولية حيوية ذات مصدر بيولوجى واضح تمام الوضوح . ولكن هناك - كما ذكر كيوبى - هناك مستوى ثان على جانب كبير من الأهمية فى تعميق تعريفنا للنفسى .

(*) انظر كاسيرر :

Cassirer B., An Essay on man, New York, Anchorco., 953.

(**) انظر كاسيرر : المرجع السابق . وانظر كوهلر .

(***) انظر المؤلف : مدخل إلى علم النفس .

الجنس والنفس :

لعل أكثر ما لفت النظر فى حركة المعرفة بالنفس هو ما قدمه فرويد من تغير جنسى للحياة النفسية . لقد كان كشفه عن دور الحياة الجنسية فى تكوين الأعراض النفسية هو بؤرة الجدل العنيف حول كل ما يتعلق بالنفسى (*) . ورغم أن فرويد قد عدل نظريته العامة ، فى الحقبة الثانية من القرن الحالى بوضعه الجنس ضمن غرائز الحياة فى تناقضها مع غرائز الموت ، إلا أن الجنس ظل ذا جذب شديد لانتباه المشتغلين بالمرض النفسى وبعلم النفس فى ميادين عديدة ؛ لذلك لا يمكن أن يكون هناك « مبدأ لفهم الظاهرة النفسية » دون فحص للجنس وعلاقته بالنفس .

لقد بين الفحص البيولوجى للنشاط الجنسى أنه يشذ كيميائيا عن غيره من النشاطات الغريزية ؛ فالدفعة الجنسية لا تعتمد على نقص أو زيادة فى مادة خارجية - كما هو الحال فى غرائز المستوى الأول أو الحيوى . فضلاً عن ذلك فإن المواد الجنسية محاطة بغموض شديد من حيث طبيعتها الكيميائية الحيوية . وقد تبين من بعض دراسات أخرى أن رفع الغدد الجنسية والأجزاء الهامة من الجهاز التناسلى لم تؤد إلى اختفاء الرغبات الجنسية تماماً . لذلك يفترض كيوبى أن العقدة العصبية الأساسية للسلوك الجنسى لدى الفقريات تبدو - رغم وراثيتها - غير متميزة بخصائص محددة مما يجعل النشاط الهرمونى فى سلوكها الجنسى يقل فاعلية كلما ارتقينا السلم الحيوانى . لذلك يرى كيوبى أن الغريزة الجنسية لدى الإنسان أكثر تأثراً بالجانب النفسى عن غيرها من الغرائز .

إلا أن رأى كيوبى محير فى واقع الأمر : فتعريفه للنفسى يأتيه من فهمه لعملية تفاضل النشاط الغريزى البيولوجى . فكيف إذا يعتبر الجنس غريزة - أى لها قوامها البيولوجى ويعتبرها فى نفس الوقت متأثرة بعامل سيكولوجى . أما أن الجنس غريزة لها بنيتها النفسية - ونتوقع فى هذه الحالة أن تكون البنية النفسية للغريزة الجنسية أكثر ثراء من غيرها لطول المدة التى يمكن تحمل الكف فيها ، وإما أن غير ذلك من الغرائز يقيم بنية نفسية ذات شكل خاص هو ما نطلق عليه تعبير الجنس .

(*) انظر للمؤلف : التحليل النفسى بين العلم والفلسفة .

الرأى الثانى هو الأصوب : فظهور النزعات الجنسية لدى أفراد الجنس الإنسانى فى سن معينة لا يعنى بالضرورة أن الجنس غريزة لأن مثل هذا المنطق هو الذى جعل علماء النفس يعددون نشاطات مشتركة بين أفراد النوع ، ويطلقون عليها تعبير الغريزة لمجرد شيوعها . مثال ذلك غريزة « لحس السكر » ، التى قد لا تفتقد فى أى طفل عمره عامين ، والتى يؤدى اختفاؤها فى سن تالية إلى حيرة فى أمرها كغريزة . بعبارة ثانية أن الجنس لا يعتبر غريزة لافتقادنا حتى الآن لدليل على أسسه العصبية والكيميائية الحيوية ، ولعدم إمكان الاعتماد على مجرد ظهوره فى سن معينـــة .

فضلا عن ذلك لقد تنبه فرويد منذ البداية الاولى لاهتمامه بالجنس بأمر مميز للجنس (*) . لقد تبين لفرويد أن العمليات اللاشعورية بالجنس ، ذلك الذى ينشط فى الطفولة وقبل النضج التناسلي (أى قبل ظهور بيوكيميائية التناسل) . وكان لاكتشاف فرويد لذلك قيمته فى أول نظرية فى المرض النفسى حيث اعتبر الجنسية الطفلية نقيضاً لغرائز حفظ الذات . قدّر فرويد أول قطبية بين حفظ النوع وحفظ الذات ، أى بين الجنس والأنا EGO . هذا الأمر المميز ذو جذور أكبر وأعمق هى قيام الجنس عموماً على مبدأ التفريغ واللذة ، وقيام الأنا على مبدأ الواقع .

ولكن سرعان ما تنبه فرويد إلى حقيقة أخرى ، وهى الصراع بين غريزتين هما غريزة الحياة ووجدانها الحب وغريزة الموت ووجدانها العداء والكراهية . واعتبر أن الجنس جزء من غريزة الحياة ، وإن لم ينف عنه قدرته بلوغ الإشباع عن طريق العدوان . لقد كاد فرويـــد فى مؤلفاته الأخيرة أن يعتبر الجنس مجرد شكل لغريزتى الحياة والموت ، إذ يعتبر ممثلاً للحياة بما يجلبه من لذة وممثلاً للموت بما يعنيه من حفظ النوع على حساب حفظ الشخص (**) . لقد بلغ تطور نظرية المرض عند فرويد فى آخر تطورها الحد الذى جعل الجنس انعكاسا – مجرد انعكاس – لغريزة من الغريزتين ، يفسر لنا ذلك حيرة كيوبى إزاء الجنس كغريزة ، كما أنه يبلغ بنا بتحليل المرض

(*) انظر فرويد : ثلاث مقالات فى نظرية الجنس .

(**) انظر فرويد : ما فوق مبدأ اللذة الأنا الأولى والهى ، موجز فى التحليل النفسى .

النفسى إلى مشارف سيكوبيولوجية الحياة النفسية . لذلك نفضل أن نتناول بإيجاز شديد مفاهيم الغريزة عند فرويد فى شكلها الأخير وتطابقها مع المستوى الغريزى الثالث عند كيوبى ، مستوى الغرائز التنفيذية .

غرائز الحياة والموت (الغرائز التنفيذية) :

مع تقدم الخبرة العيادية للتحليل النفسى وبداية الاهتمام بالذهان ، انتبه المحللون وعلى رأسهم فرويد إلى مفهوم واضح عن النرجسية وإلى الدور المهم الذى يلعبه العدوان فى تكوين الأمراض النفسية . ولأسباب عيادية ونظرية عديدة (٨٠) تعدلت نظرية الغرائز من تضاد بين الغرائز الجنسية وغرائز حفظ الذات إلى صراع بين غريزة الحياة بما فيها من طابع جنسى ليبيدى وبين غرائز الموت والتدمير . وعلى الرغم من أن فرويد كان دائماً ما يعتبر أن الجزء الخاص بالغرائز هو القطاع القابل للتعديل فى نظرية التحليل النفسى ، إلا أننا لا نجد حتى الآن ما يدل على أن تصور صراع الغرائز كما وضعه فرويد فى حاجة إلى تعديل بعد .

ولكن كيوبى يتناول هذا الصراع من زاوية أخرى ، هى زاوية الفعل والتنفيذ . فمن رأيه أن الغرائز الأولية فى حاجة إلى نشاط تنفيذى كى يحدث الإشباع وخفض التوتر . ولكن كما هو ملاحظ فى النشاط الغريزى الأولى والثانوى أن النشاط الذى يؤدى إلى خفض التوتر يعقبه راحة هى ذاتها مصدر توتر جديد . ويقوم الجهاز العصبى المركزى بدور مهم أثناء اليقظة فى تعطيل تدفق شحنة التوتر دفعة واحدة إلى أعضاء الحس ، ولكن يسمح بذلك وبدرجات متفاوتة عند النوم . إذاً فالنوم وهو فترة تقل فيها النشاطات الغريزية الأولية ، يقف على الضد من اليقظة التى يزداد فيها النشاط الغريزى .

ومن هذا التضاد بين اليقظة والنوم يدخل كيوبى فى مناقشة تثير الاهتمام . فقد لاحظ كيوبى أنه لا توجد حالة يقظة تامة أو حالة نوم تام بل درجات من كليهما . وعلى هذا الأساس – وهو أساس عضوى مستمد من الدراسات العصبية للنوم واليقظة – يمكن القول بأن أقصى درجات اليقظة وأقصى درجات النوم هما الحياة والموت (انظر ما بعد مبدأ اللذة لفرويد) ذلك ما يجعل كيوبى ينبه إلى أن الأساس الكيميائى الحيوى

للنوم واليقظة لازال مغلفاً بمشاكل تخص الحياة النفسية ، ووضع العلم من غرائز الحياة والموت أى اليقظة والنوم (وكما يحلو لعلماء نظرية التعلم غريزة الحركة والراحة) هو وضع العلم أمام الغرائز الجنسية التى يجهل أسسها البيولوجية أكثر مما يعلم بكثير . كذلك هناك من الأدلة العيادية ما يشير إلى تداخل دورات النوم واليقظة فى الأنشطة الأخرى ، تداخل يؤثر فى التوترات الغريزية ، وفى طبيعة الحالة البدنية والنفسية عند الحرمان والإشباع .

ويختتم كيوبى تأملاته فى غرائز الحياة والموت مباشرة إلى فاعليتها فى تكوين المضمون اللاشعورى للحياة النفسية . فبين اليقظة والنوم درجات من النشاط الذى يعبر عن نفسه نفسيا . فالتطلع والمتابعة والعدوان والتدمير والانسحاب تعبر عن نفسها فى التوتر واللهفة والغضب والاكتئاب وما إلى ذلك ..

الظاهرة النفسية ودور الآخر :

فيما سبق أوضحنا أن « الحياة النفسية » تظهر فى الفترة الفاصلة بين الفهم وما يصحبه من هيلة وبين النشاط المؤدى إلى خفض التوتر . وقد بينا أن قدرة الغرائز الأولية والثانوية على إثارة الحياة النفسية تختلف باختلاف طول هذه الفترة على أساس أهمية تحمل الهيلة فى تنشيط عملية التخييلات . ونضيف إلى ذلك فارقا آخر هو دور الآخر فى عملية الإشباع الغريزى . فالتنفس نشاط لا يحتاج إلى آخر كى يتم – وإن كان يحتاج فى الطفولة المبكرة إلى من يمنع ما يعوقه إذا حدثت إعاقة . ولكن ظهور دور الآخر يكون مهماً كلما ارتقينا فى التنظيم الغريزى . لذلك يحدث منذ البداية الأولى للحياة النفسية نوع من التداخل بين الموضوع المادى للغريزة والموضوع المعنوى لها (الآخر الذى يمنح الموضوع المادى) ، بحيث تدور التخييلات اللاشعورية للنشاط الغريزى حول الموضوعات المعنوية بنفس الشدة الممكنة بالنسبة للموضوعات العادية . مثال ذلك ما يحدث بالنسبة للأكل ، فإن النشاط الغريزى للطعام يجعل التخييلات الغريزية للطفل تدور حول الأم كما تدور حول الطعام ذاته ، وتدور حول الأم بشكل أكثر إلحاحاً لسهولة تضمنها كمدرك حسى فى النشاط العقلى عن تضمن الطعام ذاته .

إذاً لابد أن نتوقع أن يكون للآخر دوره المهم فى شكل النشاط الغريزى ، وإن

كان من الصعب تصور تدخل الآخر فى المضمون البيولوجى للغرائز ، فإذا جمعنا العناصر الثلاثة التى عرفنا بها « النفس » ، وضممنا إليها ملاحظة كيوبى عن دور الآخر سوف يتضح لنا معنى واضح محدد للظاهرة النفسية :

العنصر الأول :

النفسى تعديل يطرأ على البيولوجى ... نتيجة لدور الآخر فى التحكم فى عملية الإشباع .

العنصر الثانى :

النفسى تحول البيولوجى عن مساراته العصبية البدائية إلى المراكز العليا للمسخ .. حيث يقوم الآخر فى بداية الأمر بعقد اتصال للمسارات البدائية ونقطة انطلاق للاستجابات العقلية البديلة عن ردود الفعل البدنية لدى الطفل .

العنصر الثالث :

النفسى تحول النشاط الغريزى تحت ضغط الهيلة والقهر إلى عملية عقلية .. يحدد فيها الآخر قدر الهيلة ونوعيتها ويستجيب لدرجة القهر والحاجة .

الظاهرة النفسية ، إذاً ، هى نشاط بيولوجى راق يبلغ فى رقية حدا يجعله بعيد الصلة بأصله البيولوجى قريب الصلة بالعلاقة بالآخر . بمعنى آخر أن الظاهرة النفسية هى الإنسان ذاته . فكون الغريزة مفهوماً يدل على إلحاح جسدى على العقل ، إنما يعنى ذلك أن النشاط العقلى هو الصيغة التى أمكن بها للإلحاح البدنى أن يتحول بواسطة الآخر إلى ما هو ليس بدنياً ، إلى ما هو نفسى . ولما كان الآخر شرطاً ضرورياً فى تحول البدنى إلى نفسى فنحن إذاً بصدد تناول النفسى بوصفه اجتماعياً . ولكن يجمل بنا قبل أن نقرر ذلك أن ننبه إلى اختلاف جوهرى بصدد الظاهرة النفسية ، فالظاهرة النفسية هى الشكل العقلى للنشاط البيولوجى ، ولكن لا يعنى هذا أنها الشكل الشعورى للنشاط البيولوجى . فالنشاط العقلى ليس بالضرورة شعورياً أو ليس فى كله شعورى . لذلك لابد من أن نفهم الظاهرة النفسية فهماً أوسع وأشمل . إن الهيلة والقهر ودور الآخر فى معالجتهما والتعامل معهما يحتم على النشاط العقلى أن

يعالج الحياة النفسية علاجات مختلفة . فبعض الأنشطة الغريزية تثير تجاه الآخر تخييلات لا يرضى عنها مما يهدد الشخص بالحرمان فيعالجها بكبتها . كما أن بعض الأنشطة الغريزية قد تلقى فى فترات متباينة تقبلاً ورفضاً متباينين من قبل الآخر ؛ مما يجعل النشاط العقلى مضطراً إلى تعديل أشكال الإشباع وموضوعاته . لذلك كانت الظاهرة النفسية أمراً أكثر تعقيداً من النظرة السطحية . فقدرة الغريزة على الاستمرار لا حد لها . لذلك لا يعنى تدخل الآخر فى مسارها أنه قادر على تعطيلها وإلغائها . إن قدرته تكون محدودة فقط فى تغيير شكل الإشباع فيها . ويفرق فرويد بين الغريزة والمثير الخارجي بأن وقع المثير من الخارج لا يحتاج إلى أكثر من نشاط عقلى يكتشف سبل البعد عنه . أما الغريزة ولأنها مثير داخلى لا فرار منه فتحتاج إلى نشاطات عقلية متنوعة تخلق ما يسمى بالقطاع اللاشعورى من النفسى (انظر فرويد الغرائز وتقلباتها ١٩١٥ ، والكبت ١٩١٥ ، واللاشعور ١٩١٥) (*) .

نورد بعد هذا ملاحظة إضافية على الظاهرة النفسية . لقد بينا أن القانون العام للحياة الغريزية هو قانون اللذة والألم ، وبينا أن دور الآخر مهم فى تحديد أساليب الإشباع والتألم . ولما كانت الغرائز الأولية أقل النشاطات قابلية للحد والتعطيل فإن الحياة النفسية تبرز بوضوح فى الغريزة الجنسية لما لدور الآخر فيها من أهمية ولما فى طبيعة اللذة والألم بها من خصائص نوعية بها . لذلك تكاد الحياة النفسية أن تبتلع برمتها فى النشاط الجنسى ، الذى يستطيع كذلك أن يمتص قدراً ضخماً من الهيلة الخاصة بغيره من الغرائز . على هذا النحو تكون الظاهرة النفسية هى فى النهاية النشاط البيولوجى الذى يقف أمام الآخر بوصفه مجالا للذة يتحول ويتغير ويرتقى ليتلاءم مع المطالب الغريزية المرتقية لدى الآخر .

فهم الظاهرة النفسية على هذا النحو إنما يعنى تحليلها واختزالها إلى عناصرها الأولية . فأى ظاهرة نفسية هى إلحاح بدنى على العقل وإمكانيات معنوية

(*) إن التحفظ الذى نضعه هنا حول الشعور واللاشعور نابع من خشية الخلط فى الأجزاء التالية بين النفسى والشعورى ، والواقع أن التدليل على وجود حياة نفسية لا شعورية أمر يخرج بنا عن نطاق هذا الفصل ، فضلاً عن أننا نظن بالقارىء خيراً وهو إلمامه بمفهوم اللاشعور مسبقاً .

ومادية لدى آخر الذى يشبعها . ولكن أشق ما فى اختزال الظاهرة النفسية هو الانتباه إلى عناصر التخييل فى النشاط العقلى المستهدف الآخر . فلو كانت الظاهرة النفسية مجرد انشغال الشعور بإمكانيات الإشباع لدى الآخر لسهل أمر الاختزال . ولكن الظاهرة النفسية تتضمن انشغالاً لا شعورياً وشعورياً بالرغبة الغريزية وبالآخر كذلك . هذا ما جعلنا فى مقدمة الفصل نقول إن أى تصرف يأتيه إنسان لا يدل على أمر فسيولوجى أو أمر نفسى بل يدل فقط على أمر إنسانى ... وامتناع الشخص عن التصرف إنما يعنى أيضا أمرا إنسانيا . ولا شك أن قدرات العلماء تتفاوت فى مهارتهم فى اختزال الظواهر النفسية . بل يمكننا القول بأن الوعى بوجود حياة نفسية لا شعورية لا يكفى وحده بلوغ العالم اختزالاً مناسباً للظواهر النفسية . إن الأمر يحتاج إلى دراية ومران على إدراك علاقات الشعور واللاشعور بالرغبة وعلاقات الشعور واللاشعور بالآخر كذلك .

فهم الظاهرة النفسية فى الأمراض النفسية والاجتماعية

لا نجد حتى الآن – وعلى الرغم من كتابات فرويد الأخيرة فى الغريزة وما إليها – من يستطيع من علماء النفس أن يعطى فهما كاملا لظاهرة نفسية بما يعطى بعض الرجاء .

ولكن حتى إذا كان بلوغ الرجاء ممكنا ، فإن معالجة الظاهرة النفسية وفهمها يظل ناقصاً فى أحسن المحاولات صحة . ولكن إذا تحولنا بفهمنا للظاهرة النفسية إلى مجال الأمراض النفسية سوف نجد الموقف أكثر رجاء .

إن الموقف على نقيض ما قد يتبادر إلى الأذهان . إن ما ينقص من فهم فى الظاهرة النفسية قد يجد مايكمله عند محاولة تطبيقية على الأمراض النفسية والاجتماعية .

بعبارة أخرى أن الظاهرة النفسية فى حاجة إلى استكمال يأتيها من طرفيها . من طرفها البيولوجى ، وهو ما أشار فرويد إلى أهميته (ما بعد مبدأ اللذة) ، ومن طرفها الاجتماعى ، وهو ما سوف نحاوله فى هذا المؤلف .

إن الدور العام الذى يلعبه الآخر فى الحياة النفسية ليس بالبساطة التى نعهدها فى الكتابات المحدثة والمتعلقة بالعلاقة بالموضوع object relations والتحليل النفسى الخاص بسيكولوجية الأنا . إن الظاهرة النفسية تفاعل بين نشاط نفسى نابع من حياة غريزية لشخص مع نشاط نفسى آخر نابع من ذاته من حياة غريزية لشخص آخر . واختزال النفسى فى هذا الإطار مفتوح من جانبين : الجانب البيولوجى حيث يمكن إرجاع الظاهرة النفسية إلى قوانينها الغريزية البيولوجية ، والجانب الاجتماعى حيث يمكن إرجاعها إلى إمكانياتها الاجتماعية . فالنفسى قابل للتحول إلى الاجتماعى بنفس اليسر الذى تحول به من البيولوجى ، ومهمة العالم هى تحديد مساره فى الاختزال ثم تعديل مساره فى إعادة البناء بالنسبة لما هو نفسى .

لذلك يتناول علم الأمراض النفسية الاجتماعية ما هو من حيث كونه اجتماعيا كذلك . ولكن هذا التناول مركب لتعامله مع الجوانب اللاشعورية فى الظاهرة النفسية وهى الاكثر ارتباطا بالشق البيولوجى من الغريزة . ولم يعد لدينا ما نريده فى هذا الأمر إلا التذكير بأننا قد بلغنا تلك النقطة التى تسمح بإقامة صلة بين ما هو نفسى وما هو اجتماعى . فمما سبق وصلنا إلى أن الظاهرة النفسية تحول كمى فى قدر التوتر الناجم عن الإلحاح البدنى أى الغريزى . وبمعنى آخر وصلنا إلى مفهوم اقتصادى للحياة النفسية يسمح بصلة معينة بالمعنى الاقتصادى للظاهرة الاجتماعية . كما أننا بينا الدور الذى يلعبه الآخر فى تصريف واستثمار هذه الطاقة البيولوجية بما يسمح كذلك بعقد صلة بين هذا المفهوم ومفهوم علاقات الإنتاج ، والرابطة بين هذه العناصر هى تبادل المنافع الغريزية .

ورغم ما فى هذه الصياغة من تعسف واضح قد ينفر القارئ ، من الصلات التى عقدناها ، إلا أننا لا نشك فى أن العلة فى سوء هذه الصياغة إنما تأتى من نقص المادة التى تسمح نهايات الفصول بعرضها . لذلك سوف يجد القارىء ، ما استطعنا تقديمه من مبررات عقد هذه الصلات فى الجزء التالى مباشرة .

الفصل الخامس

سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع

* مقدمـــــــة .
* طبيعة المرض النفسى الاجتماعى .
* علاقات الإنتاج ونظام التربية وتكوين الذات .
* البنية الاقتصادية للمجتمع ونظم التربية فيه .
* العلاقات بين سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع .
* خاتمة الباب الأول .

الفصل الخامس
سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع

مقدمـــــــة :

لا شك أن أصعب ما يواجه الباحث هو استعمال مفاهيم سابقة مستقرة استعمالاً جديداً . فأول صعوبة سوف يواجهها الباحث هى الميل الطبيعى لدى القارئ إلى نسيان الجديد من المعانى واستعمال الإطار الفكرى السابق الذى تحدده هذه المفاهيم ، ولا يجدى حينئذ التذكير المستمر بالمعانى الجديدة للمفاهيم . وسوف يواجه الباحث صعوبة أخرى أشد وأكثر شدة هى النقد المبدئى لاستعماله ذات المفاهيم بمعنى جديد ، حيث إن استقرار المعنى القديم لابد وأن يستفز العقول إلى البحث عن مثالب المعنى الجديد لما فى التنبيه إليه من استفزاز ضمنى للغفلة عنه فيما سبق .

والواقع أننا ننوى فى هذا الفصل أن نستعمل مفاهيم سابقة لها مقدارها من الاستقرار استعمالاً جديداً . والسبب الذى يدعونا إلى ذلك أن هذه المفاهيم قد أضاعت في استعمالاتها التقليدية جوهر معانيها – وأهم ما ظهرت من أجله بداية استعمالها . هذه المفاهيم هى مفاهيم الدينامية ومفاهيم « السيكولوجية » . بمنى آخر أننا ننوى أن نستعمل مفهومى الدينامية والسيكولوجية للدلالة على أمور هى أصل هذه المفاهيم ، لقد طمسها استعمال متعجل أو استعمال غير مناسب ، استقر مع الوقت استقراراً غريباً فى طبيعته . فالدينامية مفوم يستعمل للدلالة على منهج بحث وأسلوب فى الصياغة النظرية ، وفى أحسن الأحوال يرتبط هذا المفهوم بمستوى البحث وأسلوب فى الضياغة النظرية (انظر الفصل الثانى) . أما مفهوم السيكولوجية فهو حالياً يدل على علم من العلوم الإنسانية ، وعلى إطار بحث خاص بمجموعة مينة من الظواهر .

وفى رأينا أن أى بحث عن العلة وخاصــة فى العـلوم الإنسـانيـة – هو بحث دينامى . فالدينامية هى البحث عن العلل .

وقد أوضحنا فيما سبق الفرق بين العلة Reason وبين السـبب Cause . ونعود حالياً إلى إيضاح جانب خاص فى هذا الفرق . إن العلة هى المحرك الذى يتصل بغائية الظواهر Teleology ، أما السبب فيتصل بقصدية الظواهر Intention

والواقع أن البحث فى غائية الظواهر - والظواهر الإنسانية على وجه الخصوص - هو بحث سيكولوجى بالمعنى الذى وصلنا إليه فى الفصل السابق . يكون البحث الدينامى فى الظواهر الاجتماعية - أى البحث فى غائيتها - بحث فى سيكولوجية المجتمع لا فى بنائيته ، تماماً كالبحث الدينامى فى الظواهر النفسية هو بحث فى سيكولوجية الفرد لا فى بقائيته . والبحث فى سيكولوجية المجتمع أو الفرد يكون ديناميا بمنى أنه يبدأ من رغبة فى بلوغ الغائية وليس صادراً عن معى غائى . لذلك كانت الحدود الفاصلة بين علم الاجتماع وعلم النفس حدوداً مصطنعة ، صنعها الاهتمام المقتصر على دراسة الأسباب . إن اشتراك المبحثين فى هدف واحد هو بلوغ العلة فى الظواهر يجعلهما مبحثين ديناميين سيكولوجيين ، حتى وإن اختلف أو تباين القانونان اللذان يصلان . بل إن مجرد البحث عن العلة وراء ما يشغل كل منهما من ظواهر يجعلهما يتجهان إلى مقولة واحدة هى قابلية الفردى للتحول إلى الجمعى وقابلية الجمعى للتحول إلى الفردى ، وذلك من خلال المفهوم الإنسانى لمعنى « السيكولوجية » فتناقض العالم المادى مع الفرد يخلق ما هو نفسى حيث يصبح النفسى نقيضاً للواقع المادى من جديد فيخلق ما هو اجتماعى - بالنسبة للفرد - والذى يصبح بدوره واقعاً يناقض الفردى من جديد ، فى لولب صاعد مستمر . ويتضح هذا بجلاء من عبارة هيجل الشهيرة « ما الشىء إلا أنا » قال .. إلا أنا .. هو نقيض النفسى بالنسبة إلى الشىء وقياساً على ذلك يمكن أن نقول : ما .. المجتمع إلا .. الفرد فى علاقة إنتاجية مع آخر . هذه الصيغة ه مدخل سليم لكشف الحقيقة السيكولوجية للمجتمع وللظاهرة الاجتماعية .

وقد سبق لنا (الفصل الأول) أن ميزنا بين دراسة الظاهرة ودراسة الوحدة البشرية . ونعود الآن إلى ربط هذا التمييز بما خرجنا إليه من تحليل الظاهرة الاجتماعية والظاهرة النفسية . إن حلقة الوصل بين هذه الأطراف هى المفهوم الإنسانى نفسه . إن المحرك الأول لكل مجتمع هو « الإنسان » ، كما أن المحرك الأول للإنسان هو « نفسه » . لذلك يعد البحث فى علاقة الفردى بالاجتماعى علاقة سيكولوجية بالمعنى الإنسانى لكلمة « نفسى » ،، بمعنى أن البحث الدينامى فى الوحدة الفردية ، وفى الظاهرة هو بحث العلة التى حددناها بأنها نفسية . فدينامية الفرد كشف عن نفسه ، كما أن دينامية المجتمع هى كشف عن نفسه ، حيث يكون الإنسان هو العلة .

طبيعة المرض النفسى الاجتماعى :

إن أكثر المواقف افتعالا فى شأن الأمراض النفسية الاجتماعية والظواهر النفسية الاجتماعية بعامة هو الموقف الذى يدعو إليه التكامليون . فالتكامليون يرون ضرورة تحالف فروع المعرفة لبلوغ المعرفة ، وبالنسبة لما نحن بصدده يرون ضرورة تحالف علم النفس مع علم الاجتماع فى تناول هذه الظواهر . ومرد افتعال هذا الموقف يعود إلى عدم فهم حقيقى لمعنى ما هو نفسى وما هو اجتماعى ، ذلك من جانب ، ومن جانب آخر عدم تقدير معنى اختزال الظواهر وخطته . لذلك تؤدى الدراسات التكاملية عادة إلى عقد صلات غريبة بين نتائج لا تتصل ببعضها البعض . هذا ما يجعلنا نرفض الموقف التكاملى لأنه يتسم باعتدال مرجعه العجز عن الفهم والخطر فيه – وهو اعتدال ينتهى إلى مهادنات وتعميمات تلغى أهم ما فى الحقيقة .

حددنا موقفنا من دراسة الظاهرة النفسية الاجتماعية وفى صيغتها المرضية بالذات ، بأنه موقف يسعى إلى الفهم الدينامى لتلك الظواهر وليس الوصف البنائى لها . والفهم الدينامى هو البحث فى العلل وليس بحثاً فى الأسباب . والوقوع على العلل فى واقعه هو إنكار ضمنى للقيمة الفعلية للأسباب ، نظراً إلى أن الأسباب هى ، علاقات ارتباطية بسيطة تغفل عن المحرك الجوهرى الأصيل للظواهر . فمن الممكن أن يجد الباحثون أسباباً تتعدد بتعددهم إذا ما حاولوا تفسير الظواهر ، ولكنهم إذا اتجهوا إلى العلة فلا يمكنهم إلا أن يصيبوا أو يخطئوا . كما أن البحث عن العلل يقترب بالباحث من الشق المميز للظاهرة ، والذى يمنح ارتباطات أعراضها قيمة خاصة بالظاهرة نفسها ، وذلك من خلال إدراك لمعنى الدينامية . فاختزال للظواهر يتيح للباحث مواجهة المحرك الاصلى لها وكشفه بحيث لا يلتبس بمحرك آخر وبحيث لا يحدث التباس بين ظاهرتين لاقتراب فى ارتباطات أعراضها . والأمر أشبه ببحث إحصائى يقوم على المتوسطات والانحرافات ودلالات الفروق ، بل واستخراج معاملات الارتباط ، وبين بحث يقوم على التحليل العامل وقياس معاملات التباين .

سوف نحاول إذاً تخطى هذه العقبات بما جمعناه من أفكار خلال الفصول السابقة . ونوجز هذه الأفكار فيما يلى :

١ – أدى اختزالنا للظواهر الاجتماعية إلى اعتبار العلة قيام « ما هو » اجتماعى على العلاقات الاقتصادية فى صيغة علاقات إنتاج .

٢ – اختزال الظاهرة النفسية قادنا إلى مفهوم الغريزة والطبيعة الاقتصادية لها ، والأشكال الجوهرية التى تأخذ بها هذه الطاقة .

٣ – أن الظاهرة النفسية الاجتماعية هى الأصل الذى يتفرع عنه البحث النفسى الخالص والبحث الاجتماعى الخالص ، حيث يقوم مفهوم « السيكولوجى » بكشف العلاقة بين الوحدة البشرية والظاهرة الاجتماعية (*) .

٤ – أن هناك فارقاً مهماً – يميز بين السطحية والتعمق فى البحث – بين مفهوم البحث الدينامى والبحث فى الدينامية الخاصة بالظواهر .

٥ – أن الظاهرة النفسية الاجتماعية – وصيغتها المرضية – تحتاج إلى استشكال من نوع خاص قائم على فهم علاقة الوحدة الفردية بالظاهرة العامة من خلال مفهوم إنسانى لمعنى « النفسى » ، ومن خلال أسلوب البحث الدينامى .

بإحدى الصيغ المعتادة فى دراسة المرض النفسى يمكن التعبير عنه بقولنا : المرض النفسى يدل على فشل الشخص فى حل صراعاته مع الواقع والتجائه إلى أساليب غير توافقية للحصول على الإشباع . وتتضمن هذه الصيغة بعض الحقائق أهمها أن المريض النفسى يعانى من اعتراض واقعه الإنسانى (الاجتماعى والمادى) على بعض رغباته بما لا يتيح له فرصة إشباعها وبما يدفعه إلى محاولة إشباعها بأسلوب محض هو نفسه المرض « أسلوب لا يحرمه تماماً من الإشباع ولا يعرضه تماماً للاعتراضات الإنسانية . وفى نفس الوقت لا يشبعه كلية ولا يحميه من الاعتراض عليه .

إذا تبين أن مرضاً نفسياً قد شاع فى المجتمع (أنظر الفصل الأول – المحك المعيارى) يصبح من الميسور لنا بل والمسموح به كذلك أن نستنتج أن عدداً كبيراً من

(*) فى هذه النقطة يفضل للقارئ الاطلاع على الفصل الأخير من كتاب « التحليل النفسى بين العلم والفلسفة » – أحمد فائق – الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨ .

أفراد المجتمع يعانون من ظروف موحدة تثير لديهم صراعات متشابهة . بل يمكننا ان نستدل من شيوع مرض نفسى فى المجتمع على تعرض المجتمع ككل لظروف إحباط نمطية وإتاحته الفرصة لأساليب إشباع وهمية للرغبات المحيطة ، مما يجعل الأفراد غير الأسوياء الذين يلجأون إلى هذه الأساليب مظهرا من مظاهر فشل المجتمع بقدر ما هو مظهر من مظاهر فشل هؤلاء الأفراد . ولكن فى مثل هذه الصيغة بعض المثالب على فكرتنا . وأول هذه المثالب أن نسأل عن السبب الذى يجعل فئات بعينها أكثر تعرضا لانتشار المرض النفسى فيها ، ونجيب عن ذلك - مع تحذير القارئ بأن الإجابة ليست رداً كاملاً على الاستشكال - أن الإحباطات التى يتعرض لها الأفراد فى المجتمع لا تتساوى قدرا بالنسبة لجميع فئاته . فالضغط الاقتصادى كمصدر للإحباط يزيد قدرا على الفئات العاملة عنه على الفئات الغنية . كذلك فإن الإحباط الاجتماعى مقصود به تاريخه . فليس يكفى أن تمر بجيل من الأجيال ، بعض الضغوط لتظهر الأمراض النفسية فيها بصيغة اجتماعية ، بل الأرجح أن الضغط الذى يتعرض له جيل يؤدى إلى ظروف معينة ملائمة لانتشار المرض فى الجيل التالى . وهذا ما حدث لتعاطى المخدرات فى أوروبا بعد تعرض جيل الحرب العالمية الثانية لضغوط أثرت فى الجيل التالى عليه .

والمثلب الثانى هو علاقة هذه الأفكار بمشكلة الشخصية القومية . فقد نسأل عما يعنيه هذا القانون بالنسبة للسواء النفسى فى المجتمع . والحقيقة أننا نكون أمام هذا الاستشكال بصدد جانب مهم فى قضية الظاهرة النفسية الاجتماعية فى عمومها . هل يعتبر المرض النفسى انحرافا عن معيارا اجتماعى ، أم أن المرض النفسى انحراف عن معيار فردى .. من المعروف مثلا أن الفصام هو نوع من التثبيت على أنماط العلاقة الفمية فما معنى انتشار الفصام فى المجتمع الصناعى الرأسمالى ؟ .. فى حدود تعريفنا السابق سوف نقول ان المجتمع الصناعى الرأسمالى يعرض الفرد فيه لإحباطات فمية ودفع الأفراد إلى أنماط من العلاقات الفمية بما يعطى فرصة لذهان الفصام للانتشار . وعلى هذا الأساس يكون المجتمع علة فى المرض . ولكن يجب ألا نفهم أن المجتمع علة المرض على هذا النحو الساذج ، فالسواء النفسى هو أيضا نابع من نفس المصدر ، ووراء هذه الملاحظات أفكار مهمة فيحسن عدم التبرع إلى اعتبار

المعيار الاجتماعي للسلوك هو معيارنا الوحيد لفهم المرض النفسي أو النفسي الاجتماعي .

لكل فرد في مجتمعه دور يقوم به ويشعر نحوه بالراحة أو الشقاء ويؤديه دون التعرض لكثير من الصراعات ، أو يقوم به وهو تحت ظروف من الرفض مختلفة . وتقوم أساليب التربية بتهيئة الطفل للقيام يوما بدوره في المجتمع محققا رضاءه عن نفسه وتقبل المجتمع له . وأهم ما في الدور الاجتماعي هو جانبه الاقتصادي . فالأسرة تعد أبناءها للقيام بدورهم الإنتاجي في المجتمع بما يتلاءم مع ما يتوقعونه لهم ووفق خبرتهم بهذا المجتمع ، ووفق إرثه الحضاري والثقافي والوعي الذي يمنحه لهم هذا الإرث . في المجتمعات الإقطاعية مثلاً كانت علاقات الإنتاج قائمة على أساس وجود طبقتين : النبلاء أصحاب الأرض والفلاحين . ولم يكن من الممكن لأي من أبناء الطبقتين أن يصبح واحدا من أبناء الطبقة الأخرى . وكان مصدر الاستقرار في المجتمع قائم على حق الملكية المطلق للطبقة الأولى ، وشرعية مطلقة لنظم الطبقة الأخرى . ولضمان هذا الاستقرار كانت نظم التنشئة الاجتماعية في طبقة النبلاء تدعم وتقوي من امتصاص هذه القيم لدى أبنائها بحيث لا يحدث شك فيها أو تردد في ممارسة سلطاتها ، وعلى نفس النسق كانت طبقة الفلاحين تنشئ أبناءها على احترام هذا الحق والخضوع إليه دون مناقشات وبتحريمات تستمد أحياناً من الأفكار الدينية . وكان نظام الإنتاج الإقطاعي – وبقدر حاجته لما هو مقنع بنبل أصله في الملكية – في حاجة إلى فلاحين أرقاء مقتنعين بنبالة أصل الإقطاعي وحقه في ملكيته (*) .

كان نظام الإنتاج يفرض أدواراً اجتماعية لابد وأن يمتصها الفرد من طبقته (وبحكم طبيعة دورها في علاقة الإنتاج) كي لا يتعرض للصراعات . وعلى هذا النحو تنشأ الشخصية القومية . فالشخصية القومية (أي الظاهرة النفسية الاجتماعية السوية) هي نظام الأدوار الإنتاجية وبنيتها الحضارية الثقافية المنتجة مع نظام إنتاج أمثل لهذه المجتمعات . فليس مما نشك فيه ، أن استقرار نظام إنتاجي معين ومهما

(*) من المفيد للقارئ أن يتتبع في هذه النقطة مشكلة الاغتراب Alienation . ومفهوم الاغتراب في الدولة لدى هيجل ومشكلة السلطة والدولة عند ماركس . فاستكمال علاقة السيد بالعبد التي نحاول تبسيطها في هذه الفقرة تمتد إلى مفهوم الاغتراب . والواقع أننا نؤمن بأن الثورة ليست مجرد اغتراب بل لابد من اغتراب ما محطم وآخر يبني كي تحدث الثورة فعلاً .

كان فيه من غبن اجتماعى ، إنما يرجع إلى أن التطور لم يسمح بعد باستبداله بآخر أكثر رقياً . ويفيد فى ذلك أن يرجع القارئ إلى الدراسات العادية التاريخية والكتابات الخاصة بالمادية التاريخية ليدرك معنى الحتمية التاريخية .

ولكن نظم الإنتاج المستقرة تضم فى ثناياها بذور نهايتها . فبعض النظم الإنتاجية تظل قائمة لعدة قرون ولا تبدو عليها علائم تبشر بتغيرها . إلا أن ما تحمله من تناقضات يتراكم فى بنيتها ليأتى يوم يصبح فيه لعب الأدوار الإنتاجية الحضارية الثقافية مستحيلاً . حينئذ تحدث الثورة ليتغير المجتمع ويتحول إلى نظام آخر من نظم الإنتاج . ولنا هنا وقفة قصيرة لنبين جوانب هذا الموقف لما فيها من أهمية فى دراسة الأمراض النفسية الاجتماعية .

علاقات الإنتاج ونظام التربية وتكوين الذات :

تفتح دراسة كارل ماركس فى الاقتصاد آفاقاً تغرى أى باحث على التخلى عن موضوعاته الأصلية لتناول هذه الدراسات بالمعالجة . ولكننا سوف نأخذ من أفكار ماركس فكرتين نبسطهما غاية التبسيط لعرض علاقة علاقات الإنتاج بنظم التربية وتكوين الذات : الفكرة الأولى هى فكرة التراكم الكمى لفائض القيمة ، والثانية هى مشكلة الطبقة .

فى مثال المجتمع الإقطاعى ، يستمر استغلال طبقة النبلاء لطبقة الفلاحين استغلالا يبدو فى مظهره أنه منتظم . ولكن مبدأ الاستغلال فى الواقع قائم على عدم تناسب عائد الاستغلال مع الجهد المبذول فيه . لذلك تتراكم مع الوقت عوائد الاستغلال فى أيدى طبقة النبلاء بما يسمح لها من جانب بزيادة الاستغلال والتوسع فى الإقطاع . ولما كان الإقطاع أساساً يقوم على مبدأ تقسيم الأرض بين النبلاء بما يسمح بالاتساع على حساب أفراد هذه الطبقة بعضها على بعض ، فإن عائد الاستغلال يتجه إلى الخارج فى شكل حركات استعمارية . ومن جانب آخر يؤدى تراكم عائد الاستغلال فى أيدى النبلاء إلى خلقهم لطبقة وسيطة تقوم عنهم بجانب من مهام الاستغلال لمزيد منه . وبذلك يؤدى التراكم الكمى لفائض الإنتاج فى المجتمع الإقطاعى – كمثال – إلى تغير فى البناء الاقتصادى يتبعه تغيير فى البناء الاجتماعى يسمح بظهور الطبقة الجديدة .

أما بالنسبة إلى طبقة الفلاحين فإن انتظام استغلالهم لابد وأن يؤدى إلى أن تزداد الفاقة والحاجة لديهم . وعلى هذا النحو تتراجع هذه الطبقة بتدرج طفيف عن طبقة النبلاء مخلفة فى طريق تراجعها بعض عناصرها ، الذين سوف يشغلون مع الزمن مركزاً طبقياً جديداً . فالاستغلال الإقطاعى أمر يكاد يصل إلى حد التعاقد الضمنى بين السيد والعبد . ولكن نتائج الاستغلال تحل هذا التعاقد بالتدرج . ولكن المظهر الخارجى للمجتمع يظل متماسكاً ، على الرغم من تغير علاقات الإنتاج فيه تغيراً كمياً ضئيلاً ومنتظماً .

وتقوم أساليب التربية - بوصفها بنية فوقية أو عليا لعلاقات إنتاج - بالحفاظ على النمط السابق دون أن يطرأ عليه تغير مكافئ للتغير الذى يحدث فى علاقات الإنتاج . فالظاهرة الاجتماعية كما أوضحنا فيما سبق لاحقة على أساسها وهو علاقات الإنتاج ، وهي بذلك تالية في التغير عليه . بعبارة ثانية أن التغيرات الكمية التدريجية في علاقات الإنتاج لا تؤثر تأثيراً واضحاً ومكافئاً في الظاهرة الاجتماعية . لذلك يحدث تغير تدريجى فى العلهتويظل المعلول غير متغير . وعلى هذا النحو يستمر النمط التربوى الذى يخلق أنية وذاتاً ملائمة للنمط الإنتاجي دون تغير ، في الوقت الذى يتغير فيه هذا النمط الإنتاجى . بذلك تحدث هوة بين الضغط الاجتماعي الناشئ عن التحلل التدريجى للنمط الإنتاجى ، وما ينجم عنه من إحباطات مادية تختلف وقعا علي الطبقة المنتجة والطبقة المستغلة .

تخلخل بنية المجتمع والناجم عن تعطل أساليب التربية عند أنماط متخلفة من العلاقات الاجتماعية وتقدم علاقات الإنتاج إلى أنماط أرقي ، يؤدي إلي ظهور وعى جماعى يتفاوت قدرا بين فئات المجتمع المختلفة . فبالتدريج يتزايد التوتر الناجم عن هذا التخلخل لدى عدد من الأفراد يتزايد باستمرار - بحيث تصبح الرغبة فى التغير النفسي ضرورة تلح على أفراد المجتمع . ويساعد علي ذلك ظهور عدد من الافراد علي وعي أكبر بالمشكلة . وعلى هذا النحو تتجمع القوى التى لا ترضى عن دورها الذى رسمته لهم عملية التربية وحاصرت به أفكارهم . وهكذا تحدث الثورات الاجتماعية بتحطيم أساليب التربية المتعطلة والدعوة إلي نشر فكر متطور جديد تشبه إلي حد كبير عملية العلاج النفسى فى مستواه الفردى . فالمرض النفسى هو تثبيت علي مراحل إشباع طفلي لرغبات متطورة وتوحدات مع أدوار اجتماعية ساذجة لا تلائم العلاقات

المعقدة للراشد . وتكون الأعراض في الواقع حلولاً وسطاً بين موقف التثبيت ومطالب النضج مما يوزع الطاقة النفسية توزيعاً غير مناسب . وتكون عملية العلاج هي كشف التثبيت وخلق وعى به بحيث يمكن للمريض أن يثور (بالمعني العقلي) على هذه الأنماط وينشد أساليب إشباع أوفق . إن الثورة هى عملية شفاء اجتماعى تقابل فى كثير من عناصرها عملية الشفاء النفسي .

نخرج من هذا إلى أن علاقة كل من أساليب الإنتاج بأساليب التربية بتكوين الأنية هى فى الواقع علاقة علة بمعلول . فأساليب الإنتاج تخلق أدواراً اجمتاعية لابد من تنشئة أبناء المجتمع على تمثلها . وتمثل الأدوار يعنى تكوين أنيات ملائمة متزنة . ولكن تمثل الأنيات يمكن أساليب الإنتاج من التطور بحيث تخلق فجوة بينها وبين أساليب التربية ، تتزايد مع الوقت بما يجعل الحرمان المادى نتيجة أولى والحرمان النفسى نتيجة ثانية . وعلى هذا النحو يكون من المحتم أن يمر المجتمع بمرحلة من الاضطراب النفسى الذى ينتشر كأول مظهر من مظاهر التحرك نحو تغيير أساليب التربية . ولكن يجب ألا نتوقع أن يعقب انتشار المرض النفسى تحولا بصورة تقائية . فكثير من العقبات قد تقف أمام الثورة ، وتناول هذا يخرج بنا عن مجال دراستنا .

يعنينا حاليا أن نصوغ هذه الملاحظات صياغة مركزة . إن المجتمع - على حد تعريفه بأنه الضغوط التربوية الشعورية واللاشعورية - هو مجال لتحقق السواء والمرض معا . فعندما تجمد أوضاعه السيكولوجية (ارجع إلى مقدمة الفصل) فى الوقت الذى تتغير فيه أساليب الإنتاج وعلاقاته ، تحدث الفرقة بين سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع . ويؤدى اتساع الفرقة إلى أن يصبح المجتمع بجموده خالقا لظروف اجتماعية موحدة لها طابع لا يتماشى مع الأنية الملائمة للأساليب الإنتاجية الجديدة . وبذلك تنتشر أساليب إشباع مرضية تكون بمثابة حل وسط بين جديد ملح وقديم متمكن . ويتوقف شكل المرض النفسى الاجتماعى على نمط الإنتاج القديم وأنيته الملائمة ونمط الإنتاج الجديد وحاجته لأنية مختلفة . فالانتقال من أساليب الإنتاج الرعوى إلى الزراعة البدائية يصاحبه اختلال فى الأنية يلائم أنماطاً معينة من المرض النفسى ، أهمها انتشار القتل فى صيغة الثأر . وقد سبق لنا إيضاح هذه الفكرة فى الفصل الأول عند التعرض للمحك الدينامي .

تقدم لنا هذه الصيغة مشكلة المعيار الاجتماعى على نحو جديد . هل المرض النفسى الاجتماعى انحراف عن معيار تربوى قديم ، واتجاه إلى معيار تربوى أحدث يلائم أساليب المجتمع المتجددة .. بمعنى آخر : إن أساليب التربية التى تنشئ أبناء المجتمع على أنية تلائم أساليب الإنتاج تضع معايير اجتماعية معينة يعد الخروج عليها مرضا . فهل تعنى الثورة على هذه الأنية والتطلع إلى أنية أخرى مصدر الإصابة بمرض نفسى ومجالاً لانتشار المرض النفسى اجتماعياً .. إن ما قدمناه فى الفصل السابق عن فهم الظاهرة النفسية يحول دون قبولنا لفكرة المعيار الاجتماعى للمرض النفسى . فالمرض النفسى اختلال فى توازن قوى النفس ومعيار ذلك معيار فردى خالص ، فلا يمكن أن يشخص الحوار مثلاً على أساس معيار اجتماعى ، كما لا يمكن أن نعتبر الهستيريا بكل ما فيها من حيل لا شعورية نتيجة لانحراف عن معيار اجتماعى . لذلك فإن مشكلة المعيار الاجتماعى تكون على النحو التالى. إن المجتمع يضع معايير تربوية تدخل فى شكل الصيغ المرضية ، ولا تدخل فى مضمون المرض . فالمرض النفسى يأخذ فى جانب منه المثل التربوية ليصوغ على غرارها قطاع من أعراضه . وقيمة التخلخل الاجتماعى فى فترات التحول الاقتصادى أنه يهيئ فرصة للمرض النفسى فى أن ينتشر من حيث نسبته ، وأن يأخذ صيغة معينة هى صيغة تحويل المرض إلى فعل مرضى » . بمعنى آخر سوف نجد أن حل مشكلة المعيار فى المرض النفسى الاجتماعى ليس هو نفسه المعيار فى المرض النفسى ، وذلك للاعتبارات التى قدمناها فى الفصول : الأول والثالث والرابع . فضلاً عن ذلك سوف نجد أن معيار المرض النفسى الاجتماعى – وعلى الرغم من شقيه الدينامى – معيار له خاصية معينة نشير إليها إشارة سريعة هنا . هذه الخاصية هى الخاصية القانونية Legal ؛ فالخاصية القانونية تتخلل جميع قسمات معيار المرض النفسى .

البنية الاقتصادية للمجتمع ونظم التربية فيه :

يمكننا أن نحدد ثلاث نقاط منهجية تخص طبيعة علاقة سيكولوجية الفرد بسيكولوجية المجتمع .، وهى :

١ – اختزال الظواهر النفسية الاجتماعية يقودنا إلى إدراك دور علاقات الإنتاج فى تكوينها ، سواء فى صيغتها المرضية أو السوية .

٢ - أن العلاقة بين أساليب الإنتاج وبين نظم التربية فى المجتمع تكشف بوضوح نقط الالتقاء بين سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع .

٣ - أن الوقوع على نقطة الالتقاء بين سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع تبرز لنا موطن العلة فى انتشار المرض النفسى فى المجتمع .

فأول ما يستحق الدراسة فى الظاهرة النفسية الاجتماعية هو تطور أساليب التربية مع تطور أساليب الإنتاج . فأساليب التربية مفهوم يتعلق بما يسمى بالشخصية الأساسية The basic personality . والمقصود بالشخصية الأساسية نمط جوهرى من العلاقة بالرغبات الأولية للإنسان ، بحيث يكون هذا النمط منسجما انسجاماً تاماً - أو شبه تام - مع إمكانيات إشباع هذه الرغبات - فى مستواها النفسى - فى المجتمع . ويمكننا أن نضرب لذلك مثالاً من دراسة اريكسون (٤٨) عن قبيلة Hopi هوبى الهندية الحمرء . تعتمد هذه القبيلة فى إنتاجها على صيد الثيران الوحشية . وأكمل شكل لدور الفرد فى هذا المجتمع هو دور الصياد الماهر . ولإجادة الصيد لابد للصياد أن يكون قادراً على ضبط نفسه وجهازه الحركى ضبطاً قاسياً ولمدد طويلة متربصاً بفريسته مع قدرة على الانطلاق الفجائى السريع للقنص . ويقوم نظام التربية على خلق شخصية أساسية تلائم هذا الدور الاقتصادى ، وتعززه دوماً بما يجعله دوراً اجتماعياً عاماً . فالأم « الهوبية » تراعى فى أوضاعها لطفلها ألا تدعه يداعب الثدى بعد شبعه من الرضاعة كما يحدث فى المجتمعات الزراعية . فعندما تشعر الأم الهوبية بأن رضيعها قد نال حظه من الرضاعه المشبعة ، تنزع حلمة الثدى من فمه قسراً . وبتكرار هذا النمط من الحرمان ، تظهر لدى طفل الهوبى نزعة سادية فمية تجعله يتحين الفرصة للانقضاض على الثدى بسرعة ليعض أمه عقاباً لها على حرمانها له . وتقوم الأمهات بتعزيز هذا المسلك بأن تضرب طفلها على رأسه ليزداد غضبه . وبذلك تتحول عملية الرضاعة إلى نظام تدريبى لضبط النفس والانطلاق المنقض بما يصبح نواة لأنية صياد الثيران « فيما بعد » . من هذا نجد أن نظام التربية جزء مهم من نظام الانتاج فى المجتمع ، ونجاح الانتاج متوقف على نتاج التربية . وليس يخفى على القارئ أن تتيح هذه العلاقة فى المجتمعات الأكثر تركيباً وتعقيداً من حيث أساليب

نتاجها سوف تكون هى الأخرى ليست بسيطة . ولا يسمح المجال فى هذا الفصل بالإسهاب فى ذلك ، وإن كان من المفيد للقارئ أن يلم بمجهوده الخاص بهذا الجانب (*) .

ننتقل بعد ذلك إلى نشأة نظم التربية من خلال شبكة علاقات الإنتاج والالتزام بما تفرضه على الشخص وتخلى الأفراد عنها ، وذلك بقصد إيضاح نقطة الاتصال بين سيكولوجية الفرد وسيكولوجية الجماعة . لقد أوضحنا فى الجزء السابق من هذا الفصل وظيفة التربية فى إعطاء الفرد دوراً اجتماعياً ملائماً لدوره الإنتاجى بما يخلق تناغما بين قوى المجتمع ومطالبه وحاجات الفرد ونزوعاته ، فضلاً عن خلق نوع من التناغم بين الأفراد . ولكن إذا تعطلت هذه الوظيفة ولم تعد التربية قادرة على منح الفرد صورة واضحة عن دوره ، أو أوضحت له دوره وكان الدور غير ملائم لرغباته ، فإن النتيجة سوف تكون المرض النفسى فى صيغة اجتماعية . بعبارة موجزة ، إن عدم تناغم أساليب التربية مع أساليب الإنتاج يكون العلة فى انتشار المرض النفسى فى المجتمع . ويمكن أن نعود إلى فكرة سبق عرضها ، وهى انقسام المجتمع إلى جماعات فرعية لتطبيق هذه الفكرة .

لا يمكن لأى تجمع بشرى ومهما صغر حجمه أن يتساوى ويتطابق فيه الأفراد عملا . فأصغر الوحدات الاجتماعية هى الأسرة . وعندما تكون الأسرة وحدة إنتاجية - كما هو الحال فى مجتمعات جمع الطعام مثل السيمانج والساكاى Semang and Sakai فى الملايو - سوف نجد نوعاً من تقسيم العمل بين أفرادها . وتقسيم العمل سمة لازمة للإنتاج البشرى مهما بلغ هذا الإنتاج من بدائية . لذلك تنقسم المجتمعات البشرية إلى جماعات فرعية هى فى واقعها انقسامات لها صلة بطبيعية بالإإتاج . ولكن الشكل الاجتماعى لتقسيم المجتمع يخدم وظيفة نفسية هى حفظ النوعية الفردية وإعطاء الفرد أنية محددة ، مع ربطه بالمجتمع من خلال المعتقدات والقيم . فالمجتمع البشرى ينقسم أصلاً بقوة احتياجات الإنتاج ويحافظ على هذه الانقسامات بقوة المثل والقيم

(*) يمكن للقارئ أن يرجع إلى دراسات كل من فورد Forde وميد Mead وبريتشارد Pritchard ومورجان لمزيد من الاطلاع على هذه الجوانب . كما يمكن للقارئ أن يجد لدى إريسكون Erickoon وليفى شتراوس Levy Strausse جوانب أخرى لها أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل هذه الدراسات .

والأفكار . لذلك لابد من نوع ما من الانسجام بين تقسيم العمل وأيديولوجية المجتمع حتى لا يحدث الانهيار النفسى للمجتمع .

تنبع الحقيقة الاجتماعية من الحقيقة الاقتصادية ، فالحقيقة الاجتماعية تعكس واقعا اجتماعيا هو تمايز المجتمعات إلى جماعات فرعية ، تمايزاً يتم بفعل وقوة ضرورات تقسيم العمل . والوقوع على علة انقسام المجتمع إلى جماعاته الفرعية هو مبحث فى دينامية المجتمع أى فى الظاهرة الاجتماعية من حيث سيكولوجيتها . لذلك يعد التساؤل عن منشأ الالتزام بأساليب التربية أو التحلل منها تساؤلا عن علاقة سيكولوجية الفرد بسيكولوجية المجتمع . كذلك يعد البحث عن علاقة عدم الالتزام بأساليب التربية بانقسام المجتمع إلى جماعاته الفرعية بحث فى الظروف المهيئة لانتشار المرض النفسى فى المجتمع . على هذا الأساس لابد أن تكون لدينا بداية سليمة لمبحث عن علة انقسام المجتمع بفعل ضرورات تقسيم العمل حتى تتقدم إلى مبحث فى انتشار المرض النفسى فى المجتمع . والبداية السليمة هى فى الواقع اختزال شديد للظاهرة الإنسانية .

يتلخص الصراع الأبدى للإنسان فى محاولته التغلب على عوامل الفناء التى تهدده فى العالم الطبيعى والحياة البيولوجية الداخلية ، أو كما عبر عنها فرويد (٨٠) بصراع بين غرائز الحياة وغرائز الموت . وينطبق هذا الرأى على الظاهرة الحية برمتها ، فالنزعة العامة لكل الكائنات الحية هى نزعة للبقاء (سواء للنوع أو الجنس) ومقاومة الفناء . ولكن يتميز الجنس البشرى فى نزعته هذه بثراء ضخم للأشكال التى أخذتها والصيغ العديدة التى تقولبت فيها . لقد تخفت نزعات الإنسان فى البقاء تحت أنماط سلوكية معقدة تكاد فى أغلبها أن تغيب عن شعوره ووعيه وإدراكه ، بل تكاد فى أغلبها أن تتعارض مع شعوره ووعيه وإدراكه . وأبسط دليل على ذلك نجده فى تغلب وانتصار نزعة الموت تلقائياً ، إذا ما كف النشاط وتعطل العمل . فالموت هو « لا نشاط » مما يجعل اللانشاط يتحول إلى موت يؤتيه الإنسان فى نفسه أو ينتظره كنتيجة طبيعية . لذلك كانت مختلف صور الإنتاج وشتى أساليبه هى إعراب عن نزعة الحياة والتغلب على نزعة الموت ، سواء كانت ذات مبرر خارجى أو داخلى . وبالمقارنة

سوف نجد أن الإنسان بما له من صيغ مركبة فى الإنتاج يعد أعقد الحيوان من حيث طبيعة صراع الحياة والموت لديه .

العلة إذاً لحركة المجتمعات هى التغلب على الفناء ، وتمتد أصول الحركة الاجتماعية فى الظاهرة الاجتماعية . فالإنتاج محرك للمجتمع الإنسانى ومصدر طاقة الخلق والارتقاء فيه . وعلى الإنتاج تقوم مجموعة العلاقات الممكنة فى المجتمع ، إذ إنه من الواضح أن المجتمعات مهما اختلفت فى درجات تحضرها وتمايز ظروفها هى وحدات للإنتاج التضامنى . فعلاقات الإنتاج هى مقياس للعلاقات الاجتماعية العليا . لذلك يكون من الأصوب أن نختزل الظواهر النفسية الاجتاعية فى صورها المرضية من خلال مفاهيم الإنتاج وعلاقاته الاقتصادية . إن مثل هذا الاختزال يمكننا من إيجاد صلات واضحة وغير مصطنعة بين سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع .

اختزال الحقيقة الاجتماعية على أساس مفاهيم علاقات الإنتاج يفيد فى إيجاد مبدأ مناسب لتقسيم المجتمع إلى جماعاته الفرعية تقسيماً يلائم اكتشاف دينامية الظاهرة (انظر الفصل الثالث) . على سبيل المثال ، قد يجد المشتغل بدراسة انتشار الفصام فى المجتمع الأمريكى مثلاً ، إنه فى حاجة إلى معرفة طبيعية الانتشار فيشرع فى افتراض مبادئ إلى تقسيم المجتمع كيفما اتفق . حينئذ سوف يجد نفسه يواجه إشكالاً . فإذا قسم المجتمع إلى ذكور وإناث سيجد أن نسبة الانتشار متقاربة بين الجنسين بشكل ملحوظ ، وإذا قسمه إلى فئات سن – وهو تقسيم ذكى إلى حد كبير – سوف يجد ازدياد الانتشار فى فئات سن الشباب ، وبالذات من سن الخامسة عشر إلى الثلاثين تقريبا . إلا أن هذه النتيجة لا تقدم جديدا لفهم طبيعة الانتشار وظروفه ، ولكن إذا افترض مبدأ تقسيم المجتمع إلى جماعات حسب الدخل ، فإنه قد يطل على بعض حقائق أخرى أهمها زيادة الانتشار فى الجماعات ذات الدخل المتوسط . إلا أن هذه النتيجة كفيلة بأن تتجه بالباحث إلى عدد من الأخطاء المنتظمة تبدأ من ربط ظروف المعيشة بالفصام لتنتهى إلى عوامل الوراثة السيئة . لذلك لا يجد الباحث الجاد أمامه إلا تقسيم المجتمع من حيث علاقاته الإنتاجية ، أى من حيث الطبقات الاقتصادية . حينئذ سوف يجد الباحث فى الفصام أن الذهان ينتشر فى الطبقات العاملة الصناعية ذات السن المبكر . هذه النتيجة تختلف جذرياً فى مضامينها عن أى نتيجة أخرى . فكون الفصام ينتشر فى الشباب من العمال الصناعيين بدرجة أعلى من الشيوخ من

العمال الصناعيين أو الشباب من العمال الزراعيين ، يدل على وجود تلك الصلة التى نبحث عنها والتى سوف نجدها فى الأدوار الاجتماعية التى لم يعد لها الشباب فى نظام إنتاجى صناعى متطور .

ويمكن بنفس الأسلوب تناول مجتمع يبدو متماسكاً لا تنتشر فيه مظاهر أمراض نفسية بشكل وبائى وهو مجتمع قبيلة الجيكويو فى كينيا . تعيش قبيلة الجيكويو نمطا بدائياً مزدوجاً من الرعى والزراعة . وتحوط بهذا المجتمع مجتمعات أخرى معادية تضر بإنتاجه الزراعى والرعوى من وقت لآخر . لذلك تركزت السلطة فى يد الأب فى القبيلة وأهم مصادرها الملكية . فالملكية فى الجيكويو هى ملكية الأب حيث يعمل الأبناء عنده ضماناً لعدم تفتيت الملكية وضياع السلطة ، بما لا يسمح بحماية الممتلكات بسهولة . ويستثنى من الأبناء الابن الأكبر الذى يعد ليرث ثروة الأب ويعمل أخوته لديه كما كانوا يعملون لدى والدهم . فالابن الأكبر هو الوريث للقبيلة فالتقسيمات الفرعية فى القبيلة لا تتم وفق الثروة أو القوة ، بل على أساس فئات العمر ، فلكل فئة عمر مكانة معينة فى القبيلة لا تتجاوزها ولا ينتقل الشخص من رفقة سن إلى أخرى إلا بتقدمه فى العمر . ويسمح هذا النظام بتماسك القبيلة كوحدة والأسرة كوحدة أصغر ؛ إذ لا يوجد مبرر للتنافس . ونظير هذه القيود يعطى المجتمع لكل رفقة سن مجموعة من الأدوار الاجتماعية الواضحة الدقيقة فى حقوقها على الفئات الأخرى وواجباتها إزائها . لذلك يكاد ينطبق نفس المبدأ الذى طبقناه على مجتمع صناعى متطور فى تقسيمه فى مجتمع زراعى وعوى بدائى . إن فهم المجتمع لا يتم إلا بفهم أساليب إنتاجه والصيغ الاجتماعية التى يخلقها ، ويمكن أن نضم هذه الفكرة إلى ما تقدم من إظهار دور أنماط التربية فى خلق الظروف الملائمة للمرض النفسى فنضع صيغة دقيقة للمرض النفسى الاجتماعى .

المرض النفسي الاجتماعي هو النتيجة لفشل نظم التربية في التطور بما يلائم تطورا قد طرأ علي أساليب الإنتاج ، مما يجعل الجيل الأحدث عاجزاً عن القيام بدوره الإنتاجي الملائم لظروف الإنتاج وما تتطلبه من تنظيم مغاير للرغبات وأساليب إشباعها .

تقدم لنا هذه الصيغة نقطتين مهمتين سبق الإشارة إليهما فى الفصل الأول بصدد المحكات الخاصة بالانتشار ، وهما :

١ – اختلاف وتنوع الأمراض النفسية الاجتماعية فى المجتمع الواحد .

٢ – انتشار الأمراض النفسية فى المجتمع واختفائها لظروف تبدو غير ذات علاقة مباشرة بها .

ولو لم نكن قد قمنا بهذه الجولة الواسعة فى مجال الأمراض النفسية الاجتماعية ، لظلت هاتان النقطتان على قدر كبير من الغموض ، على الرغم من أهمية كشف غموضها ..

يرجع اختلاف وتنوع الأمراض النفسية الاجتماعية فى انتشارها بمجتمع ما ، إلى انقسام المجتمع إلى جماعات فرعية (طبقات) تختلف من حيث وضعها فى الإطار الإنتاجى وإسهام أفرادها فى الإنتاج . وكل طبقة هى مجموعة من الأفراد الذين يعيشون فى حدود من المسئوليات والحقوق التى تفرضها الطبقات الأخرى بحيث يعنى الانتقال من واحدة للأخرى تغيراً فى المسئوليات والحقوق . بمعنى آخر ، أن الدور الذى يؤديه أفراد معينون فى عملية الإنتاج واقتصاد مجتمعهم هو فى شكله قبل الاجتماعى (أى لم يظهر فى الوعى الاجتماعى تماماً) (*) ، يتمثل فى مجموعة من الحقوق والواجبات تفرضها الطبقة الأقوى نفوذاً فى الإنتاج إما عرفاً أو قانوناً . لذلك يجب أن نتوقع – عند البحث – وجود صراعات نفسية لدى أفراد الطبقة الواحدة ناجمة عن ضيق المجال المتاح للحقوق والواجبات الممنوحة لها . ويمكن أن نجد مظاهر عدة لحركة هذا الصراع المستوى الاجتماعى ؛ لأن المستوى قبل الاجتماعى يكون فى العادة خبيئاً ومتميهاً بين المثل والقيم الاجتماعية وبين الضرورات الاقتصادية العادية . ذلك ما يجعل الفرد فى الطبقة المعينة يختلف من حيث تهيؤه للمرض النفسى عن آخر فى طبقة أخرى .

أما ظهور المرض النفسى وانتشاره فى المجتمع ثم اختفاؤه لأسباب غير مباشرة ، فأمر يمكن إرجاعه لأسباب فى جذور أولى لنشأة المجتمع الإنسانى . إن النقلة الضخمة التى قام بها نوع راق من الثدييات العليا والتى تنحدر منها ، إنما هى نتيجة لتغير أساليب الإنتاج لدى هذه السلالة . فالتغير الذى حدث فى قمة السلسلة الحيوانية وأدى إلى سلالة البشر Homo-Sapions ، هو تغير فى أساليب إنتاج الطعام . فالحيوانات الأدنى رقياً من البشر تعتمد فى طعامها على جمعه وتناوله على

(*) يمكن مقارنة قبل-الاجتماعى Pre-Soical بالقبلشعور Preconscious لدى الفرد .

حالته الأولى . إلا أن الإنسان الأول كان سلالة لا تقف موقفاً سلبياً من رغباتها فعمدت من جانب إلى تغيير فى طبيعة ما تجمعه من طعام ، وذلك بواسطة الطهو أو التخزين أو التخمير ، وما إلى ذلك من إضافات ترفع من قيمــة الطعام . ومن جانب آخر عمدت إلى الصيد . وأهم ما يميز الإنسان عن غيره من الحيوانات الصائدة هو أن الحيوان يصيد بجسده ولذا فهو دائماً فى حاجة إلى كائن أضعف بدنياً منه . أما الإنسان فكان الحيوان الوحيد الذى استعمل إضافات لبدنه تعينه على تجاوز فارق القوة والسرعة بينه وبين صيده . وإزاء هذا التطور الذى انعكس على بنية المخ البشرى فـارتقى ، حدث تغير مماثل فى اتجا عكسى . إن ارتقاء أساليب الإنتاج فى السلالة البشرية كان على حساب النزعات الغريزية الطلقة وبتضحيات ضخمة فى مقدار ما يسمح الإنسان بإشباعه وإعلانه منها . والدليل على ذلك تراجع التعبير الغريزى لدى الإنسان تراجعاً عكسياً مع تقدم أساليب الإنتاج وارتقائها . لذلك فإن المعاق والمقيد من تلك النزعات يتحول فى النهاية – وكما هو ممارس فى عيادات العلاج النفسى – إلى طاقة نفسية ، إن لم تجد فى أساليب الإنتاج منفذاً للإشباع انقلبت إلى نواة كمية لكيفيات مرضية متنوعة . على نفس النســق سوف نجد أن المرض النفسى قد ينتشر فى مجتمع لظروف ، تبدو غير ذات علاقة به لتحول فى أساليب الإنتاج يقف إزاء مجموعة من الرغبات الغريزية ولا يعطيها منفذاً بديلاً للإشباع . ثم يختفى المرض النفسى بعد أن يجد الإنسان فرصة لتحويل هذه الرغبات إلى عملية الإنتاج أو عندما يخلق فى نظام الإنتاج نافذة جديدة للإشباع .

لا شك إذاً أن فحص تطور علاقات الإنتاج وأساليبه من جانب ، واتجاه تطور الإنسانية من جانب آخر ، وعملية تغير المجتمعات الإنسانية من جانب ثالث ، ثم دراسة العــلاقة بين هذه العناصر الثلاثة ومهما كان تعقدها ، هو السبيل إلى فهم صلة سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع . وقد بلغنا فى صدد هذه النقطة مبلغاً كبيراً حتى الآن . لقد أوضحنا علاقة أساليب الإنتاج بأساليب التربية ، وأوضحنا علاقة أساليب التربية بإعطاء أدوار اجتماعية تلائم البنية النفسية ، وأوضحنا النتائج العامة لخلل أى من العلاقتين .إذاً يمكننا أن نخطو تلك الخطوة الأخيرة وهى صياغة علاقة سيكولوجية الفرد بسيكولوجية المجتمع صياغة نهائية فى صورة عامة .

العلاقة بين سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع :

يقول إريكسون (٤٨) : « رغم إن القبائل والأمم - وبما لها من حدس نوعى - تستغل تدريب أطفالها لإكسابهم نضجاً آنياً من نمط خاص وطابعاً محدداً من التماسك فإن مخاوف غير معقولة تكتنف نفسية هؤلاء الأطفال تنبت من الأساليب نفسها التى تتبعها القبائل والأمم فى استغلال الطفولة » .

تشير هذه العبارة الناصعة إلى ما نريد بلوغه من اكتشاف الصلة بين الفرد والمجتمع . فدراسات إريكسون توضح بجلاء أن اكتساب الطفل لأنية ملائمة لمجتمعه وطابع محدد من التماسك يكون على حساب قدر ما ونوع ما من الاضطراب النفسى . بمعنى آخر ، أن ما يخلق السواء فى نظر المجتمع يحرك المرض لدى الفرد ، وكأن العلاقة بين الفرد والمجتمع هى علاقة التضاد والصراع . ولعل هذه الفكرة على ما تجده من مظاهر التأييد من الملاحظات العامة هى أخطر ما نقصد إلى إبرازه فى هذا المؤلف . والهدف من إبراز هذه الفكرة نابع فى حقيقة الأمر من كثير من أفكار مماثلة نجدها فى نظريات علم الأمراض النفسية ذات الصيغة السطحية كنظريات التوافق وعلم الجريمة ، ونظريات علم الاجتماع المرضى ذات الصبغة الوظيفية . إن الأمر كما يبدو لنا أخطر من مجرد التسليم بواقع ، إنه ركيزة الفهم الجدلى للظاهرة الإنسانية .

عندما يولد الطفل يكون موضوعه الأول ومركز انتباهه هو ما يحتاجه من أحاسيس بدنية . فالبيئة الرحمية تعفى الطفل من أى مؤثرات عدا بعض مؤثرات ضغط طفيفة . لذلك عندما يولد الطفل لا ينفك يتعرض لضروب من الأحاسيس التى يخبرها لأول مرة ، وذلك دون استعداد كاف لتقبلها . نستطيع أن نصف حال الوليد بأنه فى غفلة عن وجوده ، ولكنه يعيش ذاته وكأنها شىء ؛ وشىء غريب عنه . فالمثيرات الحشوية والخارجية لا تتمايز لدى الطفل إلا فى سن متأخرة نوعاً ، حيث يمكن أن نتكلم عن عالم داخلى وآخر خارجى . أما قبل ذلك فالعالم الداخلى خارجى بالنسبة إلى ذكاء الرضيع . أما مشاعر الرضيع إزاء هذه المثيرات فتخضع لقانون اللذة والألم ، ولا تنتقل إلى مرحلة مبدأ الواقع قبل أن يحدث قدر من تمايز الداخلى عن الخارجى وبالتدريج - غير المنتظم ثابتة متكررة تقريباً - فيعى أمه ، كأول ما يمثل عالماً خارجياً أو آخر . ومن الأم ينتقل الانتباه فى جولات تتسع وفق قوانين السواء

ليضم تلك الوفرة والكثرة من المثيرات التى يتحول إليها قدر كبير من المشـاعر التى كانت للأم فى البداية .

إلا أن التحـول من الذات إلى العالم بمعناه المادى - ليس مـجرد انتقال بسيط للاهتـمام من الذات إلى مـا ليس الذات ، بل هو انتـقـال مـركب : عنصـره الأول كم الانتباه ، ثم درجة اتضاح اللاذات اتضاحاً موضوعياً . فمن الانغلاق التام على الذات فى الأسابيع الأولى يبدأ التفتح على العالم ، ولكن فى رؤية تخييلية له بها قدر طفيف من حقيقة الموضوعات . وتأتى مرحلة تالية يلعب التصور دوراً مهمًا فى تعرُّف العالم وبعد ذلك يحدث - أو لا يحدث - الإدراك الموضوعى الواقعى للموضوعات . لذلك فإن عالم الطفل يكون عالماً من موضوعات متخيلة أقرب إلى الخرافة لأنه عالم رغبتـه التى تصوغ الموضـوعات ، بأقل قدر من واقع هذه الموضوعات ، وبصورة ما يمكن أن نعتبر أصل الفكر والتـفكيـر لدى الطفل هو مـشـاعـره ، على أسـاس تطورى بحت . فالمشاعر هى أول تفكير وتظل فى التفكير مهما نضج التفكير . وكى نوضح هذه العملية فى مـثال عام نتـخذ مـوقف الرضاعة مثلاً . إن شعور الطفل بالراحة بعد إرضـاعه إرضـاعاً مشبعاً يجعله قادراً على تخيل الأم - أى خلقها فى مخيلته - بوصـفها أماً حنوناً رحيمة فيشعر نحوها (نحو خيالها) بالحب . كذلك فإن احباط رغبته يؤدى إلى تخيل الأم بوصـفها أماً شرسة قاسية تستحق الكراهية بل ولا يمكنه حبها . ويمكن أن نلحظ فى ذلك أن قدرته على الحب ستواجه إحساسه بذاته بأنها ذات محبوبة ، كما أن كرهه لأمه سوف يعطيه إحساساً بأنه كريه . بعبارة أخرى فإن رغبة الطفل تلعب دوراً مـهمًا فى تقديره للحقـائق نظراً إلى أنها بما تثيـره من مـشاعر تجعل الموضوعـات الخارجية على شاكلتها .

وتلعب اللغة وظيفة مهمة فى كشف الواقع لدى الإنسـان وحثه على التـخلى عن تخييلاته . فالكلمة قادرة على أن تحل محل الموضوعات ذاتها ، وأن تدفع الشعور إلى الارتباط بها مما يسمح للمـوضـوعـات ذاتها بالفرار من أسـر المشاعر لها (بنسب متفاوتة) . وباستقلال الموضوعات عن المشاعر يتمكن الإنسان من مـعالجتها بفكرة فيكشف واقعها بعيداً عن التشويه الذى يصيبها بفعل وجداناته . لذلك فاللغة كخاصية إنسانية تعد منفذه إلى العالم غير الحيوانى ، أى مـخرجه إلى نطاق الفكر المجرد عن الرغبة ، الفكر الموضـوعى (ارجع إلى الفصل الثانى) . فالشـعور بالحب والكراهـية

ينفصلان عن موضوعاتهما الأصلية من خلال لغة الإنسان مما يمكنه من أن يعالج هذه الموضوعات بحرية أكبر من جانب ، وأن يتعامل مع موضوعات أخرى بنفس المشاعر بعد اسقاطها عليها من جانب آخر . فالإنسان فى تطوره يرتقى ليحقق انفصالاً بين الشعور وبين الموضوعات فى مستوى يزداد نقاء ودقة عبر عمره وعبر تاريخ جنسه . ويقود هذا الارتقاء الفردى والبشرى إلى تحول الرغبات إلى صيغ أخرى جديدة تتيح للحياة الاجتماعية الظهور والاستقرار والسيادة .

فإذا انتقلنا إلى الإنسان بوصفه نوعاً من أنواع الحيوانات سنجد ظواهر كثيرة مطابقة لما وجدناه فيه كنوع أو فرد . فالإنسان حيوان متطور ولديه إمكانيات غير محدودة لمزيد من التطور . وتلك الخاصية تدل على أن رغبات الإنسان تفوق إمكانياته فى إشباعها وإمكانيات الطبيعة فى تحقيقها . لذلك كان الإنسان الحيوان الوحيد الذى لا يكف عن تطوير إمكانياته والكشف عنها واكتشاف الطبيعة وتوسيع مجالاتها ليحقق مزيداً من رغباته . بل إن الموقف قد يبدو فى أحيان كثيرة – ولسرعة عملية التطور لدى الإنسان – غامضاً ، فالدارس لتطور الإنسان قد يحار فى البداية بين الرغبة والاكتشاف . فمن الأقوال المأثورة إن « الحاجة أم الاختراع » ، أى أن الرغبة تدفع إلى الكشف . ولكن يبدو كذلك أن الاكتشاف يكشف للوعى الإنسانى مزيداً من رغبات طى نفسه لم يعيها حتى حقق بعضها ، فكل اكتشاف يحقق رغبة يثير رغبات تدفع إلى الكشف فالحاجة إلى وفرة الطعام نبهت الإنسان إلى الزراعة . ولما مارس الزراعة وتخلى عن موقفه السلبى من مأكله أتيحت للإنسان فرصة الوعى بمزيد من رغباته التى لم يفطن إليها من قبل .

هذه الخاصية البشرية تشير إلى طبيعة مميزة للإنسان هى وفرة وتنوع مشاعر ووجدانات الإنسان . وكما لاحظنا لدى الفرد يمكن أن نلاحظ لدى الجنس والنوع البشرى ، إن وفرة مشاعره قد أكثرت من الموضوعات التى يمكن أن يتعلق بها . فمشاعر الإنسان كانت رصيده البشرى لاكتشافه إمكانيات لم تتح لغيره من الحيوانات فى الطبيعة ، إمكانيات تسمح له وتمكنه من أن يفرغ فيها شحناته الوجدانية الفياضة . لقد كانت خاصية ازدياد الوجدان لدى الإنسان عن إمكانيات اختزانه لها حافزة إلى تجديد وسائل الإنتاج ومعالجة الواقع بدلاً من مجرد تخيله ، ليجنى من ذلك أكبر قدر من الإشباع . وقامت اللغة بوظيفتها الاجتماعية فى حسن اكتشاف الواقع

والاحتفاظ به فى صورة ذهنية . كذلك مكنته اللغة من معالجة رغباته ذهنياً بعيداً عن موضوعاتها الأصلية . وظهر الاغتراب كعملية حيوية لدى الإنسان ، إذ تحول العالم الإنسانى إلى عالم من البدائل والرموز . غدت الكلمات ذات دلالات كثيراً ما يعاملها الإنسان معاملته لموضوعاتها ذاتها . وانفصل الإنسان عن رغباته انفصالاً جذرياً ، وسار فى طريق التشييد الحضارى فى تتابع ارتقائى . ويرى فرويد أن تطور الفرد هو تلخيص شديد لتطور النوع ، ويرى غيره أن ارتقاء الفكر الإنسانى قد مر بنفس مراحل ارتقاء الفرد من الطفولة إلى الرشد .

يمكننا حالياً ، وبعد هذه المقدمة ، أن نركز انتباهنا إلى خاصية اللغة كمدخل لعلاقة سيكولوجية الفرد بسيكولوجية المجتمع . فظاهرة اللغة لدى الفرد واضحة الوظيفة إذ إنها الدليل على تخليه عن فرديته ودخوله فى شبكة العلاقات الاجتماعية . كذلك فإن ظهور اللغة لدى الجنس البشرى هو علامة انشطار النوع الإنسانى عن المملكة الحيوانية ودخوله فى صيغ التكوين العضوى للمجتمع . إلا أن خطورة النظرة المتوازية للأمرين ، وبواقع تأثير الفكر الوظيفى قد يجعلنا نقع فى خطأين . الأول : أن فهم اللغة فهماً محدوداً فى كونها مجموعة الصوتيات ذات الدلالة ، أى إنها الكلام . فاللغة كما نعنيها هى أمر آخر غير مظهرها الحركى . إن اللغة هى سبيل الإنسان إلى حقيقته وليست هى حقيقته ، بمعنى أن الكلام هو بدايتها وليس نهايتها . ولا يعنى كونه البداية أنه الأصل . أما الخطأ الثانى : فهو انحسار فهمنا للغة فى إطار وظيفتها المتشابهة للفرد والمجتمع . والواقع أن لغة الفرد تختلف تماماً عن لغة المجتمع رغم اتحادهما فى الألفاظ . فلغة المجتمع معطيات عامة ، بينما يحاول الفرد أن يدل بالعام على الخاص – ذلك فى أكثر الجوانب بساطة . لذلك يجب علينا أن نتناول اللغة تناولاً خاصاً بدأ يشيع حالياً رغم دقته ونقصد به التناول البنيوى للغة . ففى هذا التناول سوف يتضح بجلاء كبير أن اللغة هى نقطة الاتصال والانفصال بين الفرد وبين المجتمع . وقبل أن نتناول هذه النقطة فى تفصيلها نقدم لها فى هذا الجزء تقديماً سريعاً .

إن نشأة اللغة عند الطفل وفى المجتمع توضح لنا وشائج الاتصال بين الفرد والمجتمع ، وتبين مراكز الانفصال بين الاثنين .

تقوم سيكولوجية الفرد على إمكانه إشباع رغباته فى الإطار اللغوى (أى الاجتماعى بالمعنى البنيوى) . فالمجتمع هو لغة من حيث دلالته وقوامه البنائى . وفى حدود اللغة التى يجدها الطفل معدة لاستقبال رغباته ، يكون الإشباع والإحباط ويكون

نطاق ومصير رغباته . بل إن اللغة ذاتها ومن حيث هى جهاز للدلالة يستطيع أن يعرب الشخص عن رغبته من خلال دلالاتها . إذاً فاللغة سلاح ذو حدين : سلاح للتعبير ولتعطيل التعبير فى نفس الوقت ، وسلاح للإشباع وللاغتراب عن الرغبات فيها كدلالات شيئية . فالرغبة فى الطعام لدى الوليد رغبة مجهولة تماماً إلا فى حدود لغة المجتمع التى تقولها فى دلالاتها اللفظية . مثال ذلك الحاجة إلى الطعام التى تتركز لدى الوليد فى ثدى أمه أو بدائله الصناعية . فإن سبيل الإشباع الفمى وطريقة الإشباع ومداه كلها أمور هى أصلاً لغة يخاطب بها الطفل - أى تخاطب بها رغبته - وهى ذاتها اللغة التى تسمح للطفل بمعرفة رغبته ولا تسمح له إلا بما تقدم من معرفة . فعندما يشرع الطفل فى استبدال رغباته عن طريق التعامل مع الدلالات اللفظية ، سوف يجد المجتمع قد أعد له مجموعة الألفاظ التى لا محيص له من أن ينتقى منها أو ينتقيها . فإذا كانت الكلمات الدالة على الموضوعات هى مخرجه من ذاتيته إلى الواقع ، فإننا نتوقع أن يكون إدراك الواقع محكوماً باللغة ، أو أن الواقع هو ذاته اللغة . لذلك فإن تحول الطفل إلى كائن إنسانى (اجتماعى) يرجئ رغباته ويتنازل عن بعضها يبدلها بما لا يجعلها تتعارض مع رغبات الآخرين ، محكوم بشبكة اللغة التى تخرج من رحمه لتضمه . ومن خلالها - أى بواسطة اللغة - تلتقى سيكولوجية الفرد مع سيكولوجية المجتمع ، والأفضل أن نقول إن الفرد يولد ليتفق مع المجتمع ثم يشرع فى الانفصال عنه .

وتقوم اللغة بنفس الدور فى ربط المجتمع ككل بأى فرد فيه . فاستقرار لغة المجتمع تعنى استقرار البدائل اللفظية وغير اللفظية التى تسمح بالاغتراب الموحد للأفراد . ويمكن الاغتراب الجمعى الموحد من كبت وتعطيل وإبدال رغبات الأفراد بما يجعل كل فرد فى حاجة إلى المجتمع ولغته حتى يمكنه العيش مع الآخرين ؛ بمعنى آخر اللغة تربط المجتمع بالفرد الذى يحتاج فعلاً إلى اللغة ليعالج رغباته بما يتناسب مع ضرورات الحياة البشرية . فلو لم تكن للمجتمع لغة لما احتاج الفرد للحياة الاجتماعية المحددة ، ولاتخذ كل فرد سبيله الخاص لمعالجة رغباته ، أما وجود اللغة فهو السبب الوحيد الذى يربط الفرد بالمجتمع .

ولكن تلك الطبيعة اللغوية للإنسان هى ذاتها منشأ انفصال سيكولوجية الفرد عن سيكولوجية المجتمع . إن الفرد يولد ليجد لغة معدة لأن تكشف له الواقع بقدر معين وبشكل خاص . ولكن هذه اللغة ومهما بلغت من دقة ، لا يمكن أن تفى للفرد بكل

حاجته إلى الواقع . لذلك يشرع الفرد من الانفصال عن مجتمعه فى نفس اللحظة التى يشرع فى الاتصال به . فكل محاولة منه لاكتساب مقومات الكبت من لغة مجتمعه تضع أمام حقيقتين : الأولى ، أنه يتنازل عن رغبته عنوة . والثانية ، أنه صاحب رغبات خاصة مهما تشارك مع غيره فيها . ونتيجة الحقيقة الأولى هى محاولته لابتكار لغته الخاصة ، وهنا يحدث المرض النفسى باعتبار أن الأعراض هى لغة . أما نتيجة الحقيقة الثانية فهى محاولة لتقبل رغبته من خلال زيف لغة الآخر ، وحينئذ تحدث الجريمة حسب قول القديس أغسطينس بأن « القانون يخلق الجريمة » . إن سيكولوجية الفرد تقوم على قدر انصياع رغبته للغة المجتمع ، وتقوم سيكولوجية المجتمع على قدر ما تعنيه لرغبة الفرد . ولكن قدرة الفرد على ابتكار لغة تناسب رغباته محدودة لأسبقية لغة المجتمع عليه من جانب ، ولعدم إمكان ابتكار لغته الخاصة التى تصله بآخر فى وقت واحد . أما لغة المجتمع فلا تتغير إلا بتغير الظروف المادية التى تنشأ من أساليب الإنتاج . لذلك يكون الفرد أسرع فى المرض من المجتمع ، لأنه أكثر حساسية لعدم اتساق لغته مع رغبته .

وبالتدريج تظهر شقة بين الفرد والمجتمع لاختلال النظام اللغوى بينهما نتيجة لعدم اتساق أساليب الإنتاج ومعالجة البيئة مع رغبات الأفراد فتتحول الظواهر النفسية إلى ظواهر اجتماعية ، وهى بذلك تكشف عن أخطر ما فى الأمراض النفسية الاجتماعية ونعنى أن تحول الفردى إلى اجتماعى هو تحول من السواء إلى المرض .

الباب الثاني
طرح المشكلة النظرية

* مقدمة الباب الثانى .
* الفصل السادس : تطور الفرد وتكوين الآنية .
* الفصل السابع : تطور المجتمع وعملية تنسيق الذات .
* الفصل الثامن : الآنية الفردية وآنية المجتمع .
* الفصل التاسع : دينامية تطور الفرد وتطور المجتمع .
* خاتمة الباب الثانى .

الباب الثاني
طرح المشكلة النظرية

مقدمة الباب :

قد يبدو الهدف من هذا الباب بفصوله الأربعة هدفا طموحا . فطرح المشكلة النظرية يحمل معنيين وكليهما طموح . المعنى الأول الإسهاب فى بسط النظرية بما يغنيها عن مزيد مناقشة أو بما يوهم باستيفائها حقها من التوضيح . والمعنى الثاني هو الانتهاء من أمرها بما يجعلها فى غير حاجة إلى عودة للتأمل وبما يجعلها منتهية ، ويمكن الإلقاء بها جانباً حيث تكون قد استوفيت ولسنا ننكر أن الهدف من هذا الباب هو المعنيين معا ، ولكننا لا نظن ان فى الأمر طموحا شديدا يستحق ريبة . وتقديرنا أن الأمر ليس فيه طموحا مبالغا يقوم على فهم محدد - نلتزم به ولا نلزم - لمعنى النظرية في العلوم الإنسانية . النظرية فى العلوم الإنسانية على خلاف تلك فى العلوم الفيزيقية . ففى العلوم الفيزيقية تأتى النظرية تتويجاً لجهود علمية ضخمة وحصيلة ثرية من ملاحظات متناثرة أو متسعة فنخضعها جميعاً ، بقوانينها ، الجزئية الدقيقة إلى إطار فكرى شامل . هذا الإطار الفكرى هو النظرية بالمعنى الذى يصلح للعلوم الفيزيقية لأنه من جانب يعد صيغة فعلية أشبه ببوصلة تحدد اتجاهات الكشف وما يمكن أن يجد عليه ، ولأنه من جانب آخر هو فلسفتها التى تعطى معنى (نظرياً وعملياً) للوقائع والحقائق الثابتة والصادقة التى تعرضها القوانين الجزئية .

أما النظرية فى العلوم الإنسانية ، فهى - فى رأينا - إطار شامل تنقصه التفاصيل وصيغة عملية لأمور لم تتحقق بعد وقوانين لم تكشف وفلسفة (نظرية وعملية) لوقائع وحقائق لم تجد من يجمعها . بمعنى آخر ، النظرية فى العلوم الإنسانية هى البداية اللازمة لتوجيه الجهود العلمية فى تجميع الحقائق والوقائع بأسلوب محدد وبحجم معين لينتهى الأمر بعدد ملائم من القوانين الجزئية أو قانون عام . بينما هى على نقيض ذلك فى العلوم الفيزيقية إذ تكون النظرية هى النهاية (*) .

(*) انظر للمؤلف الفصل السادس من (التحليل النفسى بين العلم والفلسفة) الأنجلو المصرية ، ١٩٦٩ .

لذلك فبسط النظرية فى العلوم الإنسانية عمل يمكن أن يتم دون خشية طموح يغشى البصر ، مادام مفهوم النظرية فى ذهن الباحث على ما سبق عرضه . اما طرح المشكلة النظرية بما يدل على طموح مبالغ فيه ، فأمر لا يتأتى إلا فى العلوم الفيزيقية أو لمن يهدفون تحويل العلوم الإنسانية إلى مجرى فيزياء الإنسان . حينئذ قد نجد من يحاول هذه المحاولة الطموحة ، والتى لن يكون عليها انتقاد إلا إذا قصرت دون هدفها : وهو الإحاطة الشاملة بكل ما يتعلق بالظواهر التى تتصل بها .

النظرية في العلوم الفيزيقية ، إذاً ، تحتاج إلى وضوح كاف وتأكد كامل من عدد كبير من الوقائع واطمئنان إلى إحاطة مناسبة بما تم من كشوف فى مجال معين . أما النظرية فى العلوم الإنسانية فتهدف دفع عجلة البحث لإعطاء تلك الوقائع الواضحة والمؤكدة إلمامه بالظواهر . لذلك فليس فى طرح المشكلة النظرية فى الأمراض النفسية الاجتماعية – بمعني الطرح معاً – طموحاً تلام عليه . إن ما نقصده هو الانتهاء إلى صيغة تكفى لدفع عجلة البحث – ومرد الشعور بالكفاية هو اقتناع بأن الظواهر النفسية الاجتماعية مثلها مثل أى مجال آخر من الظواهر البشرية – يتحمل أكثر من محاولة نظرية . ولسنا نعني بذلك أننا من أنصار فتح المجال لتعدد النظريات ، بل نناصر فكرة فتح المجال لكل المحاولات ونظريتنا هى محاولة نقتنع بأنها أكثر صواباً ، ونأمل لها ان تجب فى يوم ما غيرها من المحاولات .

بهذا المفهوم المحدد – الذى نلتزم به – نعرض المشكلة النظرية الخاصة بالأمراض النفسية الاجتماعية – وأهمية هذا المفهوم للقارئ تتلخص فيما يلى :

أ – أننا نعتقد فى صحة الزاوية التي سوف نسهب فى بسطها ، ولا نميل الى الاطمئنان الى غيرها من الزوايا .

ب – أننا نؤمن بأن الأخذ بهذه الزاوية كفيل بإقامة علم مستقل للأمراض النفسية الاجتماعية ، له منهج بحث محدد ، وعدة فنية محددة ويمكنه الانتهاء إلى قوانين ثابتة صادقة تفسر تلك الظواهر .

جـ – أن الحاجة الماسة – حالياً – هى طرح المشكلة النظرية بما يسمح بأن يشرع الباحثون فى توضيح مهجهم توضيحا مميزا لهم ، وبما يسمح بابتكار العدة الفنية اللازمة للتجريب بهدف صياغة قوانين الظواهر النفسية الاجتماعية ، فى صيغتها المرضية ثم فى صيغتها السوية .

د - طرح المشكلة النظرية إنما يعنى بلوغ مشارف خطة العمل . ويمكننا ان نعتبر هذا الباب هو الخطوة الاخيرة التى نخطوها فى اتجاه نعتقد فى صوابه نحو خطة عمل . وفى حدود الشائع عن المباحث الإنسانية يمكن ان نعتبر هذا الباب أشبه بباب للفروض يعقبه باب للتجربة . ولكننا فضلنا أن نعتبره باباً لطرح المشكلة النظرية يعقبه باب النظرية ذاتها فى صياغتها النهائية . إن طرح المشكلة يبقى لنا النظرية فى صيغة لا استشكال فيها .

لقد حاولنا فى الباب الأول بفصوله الخمسة أن نتأمل أفكاراً شائعة في ميدان العلوم الإنسانية ، وعلى وجه التخصيص فى مجالى علم الأمراض النفسية وعلم الأمراض الاجتماعية . وقد تأملناها فى ضوء أرضية فكرية قدمنا لها تقديماً ، نعتقد فى كفايته . وقد وجدنا أن تلك الأفكار تعوق انطلاق الفكر إلى الأبعاد السليمة لدراسة الأمراض النفسية الاجتماعية . فرغم شيوعها واستقرارها كانت الظواهر النفسية الاجتماعية تفقد خصوصيتها كمجال بحث مستقل ، ذلك من جانب ، ومن جانب آخر ، وجدنا أنها تضيع معالم المحك اللازم لتمييز هذه الظواهر عن غيرها من ظواهر العلوم الإنسانية . وانتهى بنا الأمر إلى بعض الأفكار التى لا مبرر لاستقرارها رغم شيوعها ، وإلى إبدال مفاهيم بأخرى تزيد من تحديد ميدان البحث ولا تسمح بضياع الحدود الفاصلة بين هذا الميدان وغيره .

تلك الخطوة فى الواقع ألزمتنا بأن نناقش بجدية مشكلة البحث المتعمق والسطحى لسببين . السبب الأول ، أن هذا التقسيم ذاته يقوم على فكرة شائعة لم تراجع مراجعة جادة . والسبب الثانى ، أن مناقشة الأغلاط الفكرية فى هذا التقسيم أتاحت لنا فرصة توضيح ميدان بحثنا وطبيعة مشاكلة وعناصره الأساسية .

وجدنا أن العنصرين الأساسيين فى مبحثنا هما الوحدة البشرية وأسميناها سيكولوجية الفرد ، والظاهرة وأسميناها سيكولوجية المجتمع . وقد أخذنا كلاً على حدة لنضع أساس دراستها ، فانتهينا إلى مفهوم الغريزة (كمفهوم ظهر في مجال التحليل النفسى بصفة خاصة) كقاعدة لدراسة الوحدة البشرية ، وإلى مفهوم أساليب الإنتاج لفهم الظاهرة الاجتماعية . وأخيراً كان علينا أن نتعرض للعلاقة بين سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع . وبتعرضنا لهذه العلاقة وضعنا الثقل على ظاهرة اللغة . ورغم

أننا قد حذرنا من أن يظن القارئ بظاهرة اللغـــة ظناً غير الذى نأخذ به ، فإننا لم نعرض له المعنى الذى نقصده بتلك الظاهرة . والسبب فى ذلك أننا فضلنا إرجاء الأمر إلى هذا الباب حتى نكون قد مهدنا لفهم مأمون لظاهرة اللغـــة .

فالزاوية التى نعتقد فى صحتها بالنسبة إلى نظرية الأمراض النفسية الاجتماعية هى زاوية الصيغة اللغوية لسيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع . وإبراز هذه الزاوية يحتاج إلى مهام ، أن نوضح الشكل الذى تتخذه كل من سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع خلال عملية التطور . فتطور الفرد أمر فعلى لا إنكار لواقعيته وتطور المجتمع حقيقة لا مجال فيها للخلاف إلا فى تحديد محركاته . ولكن معنى التطور لا زال مجالا لنقاش حاد بين علماء الإنسان . ولا شك أن فهم هذه المقولة العقلية يعد حجر زاوية في هذا المؤلف . فدون كشف الغموض معنى التطور سوف يختل ميزان العرض ، لأن إحدى كفتيه تقوم على رفض لمقولات شائعة ، بينما تقوم الكفة الثانية على مقولة شائعة هى التطور .

يوافق جميع المشتغلين بالعلوم الإنسانية على واقعة التطور . ولكن هذا لا يعنى انتفاء أشكال الخلاف والتعارض . فالخلاف فى شأن التطور ينسحب على علته وعلى نتائجه على حد سواء . ونميل إلى تقسيم المختلفين فى أمر التطور إلى معسكرين . معسكر مثالى وأخر مادى . يضم معسكر المثاليين أفكاراً عديدة حول ظاهرة التطور وأسبابها . ففى هذا المعسكر تدور جميع المباحث الخاصة بأسباب التطور حول حكمة سليمان النبى . « ليس تحت الشمس من جديد » . ومعنى هذه العبارة أن كل ما يحوط بالإنسان قابل للتغير عدا الإنسان ذاته فهو ليس جديداً ، ولا يتجدد . لذلك قد تجد من الأسباب المثالية فى تفسير التطور تلك التى ترجعه إلى عبقرية بعض الأفراد ، أو فاعلية الرسائل الدينية فى إلهام الإنسان بصالحه ، أو قيمة الأثر الاجتماعى على الأخلاق أو جهلة الإنسان ذاته التى صيغت يوم كان صيغة راقية أصلاً .

أما المعسكر المادى فينظر إلى التطور نظرة أخرى . يرى الماديون أن ما يتغير هو الإنسان ذاته ، وأن العالم من حوله ليس بمتغير . ونعنى بذلك أن مباحث الماديين فى أسباب التطور مباحث تنصب على صور الحياة بوصفها تياراً متصلاً من التحول نحو الرقى . وتتراوح الاقتراحات حول هذه الفكرة من وضعية بسيطة التركيب ترى أثر

البيئات المحيطة بالفرد على خواصه من حيث : إبراز عامل العمل الإنسانى على البنية الفسيولوجية له وتطورها .

وفى جملة مجمعة يمكن أن تناول لخلاف بصدد التطور من زاويتين : زاوية الأساس والبنية العلوية للظاهرة الإنسانية ، حيث يرى المثاليون أن الأصل فى التطور هو ما يعد بنية علياً لدى الماديين (الفكر والأخلاق والعادات) . بينما يرى الماديون أن الأصل فى التطور هو ما يعد بنية عليا لدى المثاليين (الإنسان والرغبات والحاجات) . لهذا فإن المثاليين أميل إلى تقرير تطور الإنسان ذاته وثبات ما خلق به وخلق له . وعليه فكل فكر من الفكرين ينطلق من نقطة متناقضة مع مثيلتها فى الفكر المقابل . ينطلق المثاليون من فكرة « الإنسان الذى نحن عليه وليست له أشكال أسبق تختلف عنه » ، وينتهون إلى أن التطور لا ينال من الإنسان ذاته ، بل من نتاجه وأعراضه ، بينما ينطلق الماديون من فكرة « ثبات المؤثرات فى التطور وعدم اختلافها من حيث هى وإن كانت قد تختلف من حيث فاعليتها » ، وينتهون إلى أن التطور ينال من الإنسان ذاته .

ومهما كان الموقف من المعسكرين سوف نجد أن الفكرين يتضمنان مقـولة أساسية ، أن التطور ينال أمراً ولا ينال من الآخر . ينال من السبب ولا ينال من النتيجة أو العكس ، كما أن ما يعد سببا فى فكر قد يعد نتيجة فى فكرة أخرى . لذلك فمفهوم التطور مفهوم ليس بعد على مستوى من الوضوح الكامل .

وهذا الباب يقوم أساساً على قضية التطور : الفرد والمجتمع .

قضية التطور :

يعترف أكثر المشتغلين بالعلوم الإنسانية بظاهرة التطور . ولكن لا نعدم أن نجد من الخلافات فيما بينهم حول هذا الاتفاق ما يجعلنا نميل إلى تأمل الموقف دون اهتمام كبير بالقضية . يرى مثاليو النزعة من علماء الإنسان أن الإنسان نفسه لا يتطور ، وأن ما يتطور هو أعراضه ، أى تفكيره وفنه وأخلاقه ونظمه .. إلخ . بمعنى آخر يرى المثاليون أن الإنسان هو ما جهل عليه منذ أن وجد ، وهو بذلك ثابت – أما انعكاساته فهى الأمر الذى يتطور . لذلك يكون مفهوم التطور لديهم مفهوماً يقوم على الإقرار بتطور الإنسان .. بوصفه أمراً آخر : تفكيراً أو معرفة أو مجتمعاً وما إلى ذلك .

ولا نعدم أن نجد من ينكر إنكاراً تاماً عقم المذهب التاريخى « لكارل » فى مؤلفه الذى يحمل عنواناً مطابقا لهذه الفكرة .

أما الماديون فيرون الأمر على خلاف ذلك . ففى رأيهم أن الإنسان ذاته هو المتغير والتطور ، وأن أعراضه - فى نسبتها إليه - لا تتغير ولا تتطور . فالأخذ بنظرية النشئ والتطور إلى الأرقى عنصر جوهرى فى مفهوم الماديين عن الإنسان . لذلك يعد كل تغير فى إنجازات الإنسان أمراً حتمياً لتغير وتطور طرأ على الإنسان ذاته . ومهما اختلف الماديون حول تفاصيل هذا الرأى فإن الإنسان لديهم هو « الوحدة البيولوجية » ذاتها . لذلك فإن مفهوم التطور لدى الماديين مفهوم يقوم على الإقرار بتطور الإنسان .. مما يؤدى بالضرورة إلى تغير منجزاته .

ثم نجد كذلك اختلافاً واضحاً بين المعسكرين فيما يخص علة التطور . فالمثاليون برفضهم تطور الإنسان يرجعون تطور إرجاعه إلى علل غير إنسانية . فارتقاء الإنسان بوصفه كائناً اقتصادياً يأتيه نتيجة لارتقاء أساليب الإنتاج ، ورقيه الاجتماعى يأتيه نتيجة انتشار دعوة إنسان أكثر وعياً بالقضايا الخلقية .. وهكذا . أما الماديون فيرجعون كل تطور إلى ما هو إنسانى . ففى أقصى أطراف الفكر المادى قرباً من المثالية سوف نجد أن تطور تفكير الإنسان - بوصف التفكير هو جوهر إنسانى - مسئول عن تطور باقى أعراضه . وفى أقصى الأطراف المضادة فى هذا الفكر سوف نجد العمل الإنسانى علة تطور المخ ، وبالتالى تطور باقى الأعراض .

والخوض فى تفاصيل الموقف المتناقض إزاء ظاهرة التطور أمر لا يتصل بخطة علمنا فى هذا المؤلف ، ولكن تأمل الموقف كفيل بأن يبعث فيناً إحساساً بضرورة الانتقال إلى القضية نفسها . قضية التطور . فمن العبث فى رأينا أن نناقش مبررات الأخذ برأى من الرأيين نظراً إلى أننا لا نهدف فى هذا المؤلف إقناعاً ودعوة ، بل عرض فكرة محددة يمكن للقارئ أن يشغل نفسه بمناقشتها ليصل بنفسه إلى الاقتناع أو عدم الاقتناع .

معنى التطـــور :

التطور هو اختلاف يطرأ على ظواهر معينة بما يجعلها أرقى شكلاً ومضموناً

من حال سابق لها . فتطور الطفل هو اختلاف يطرأ عليه يكون فى اتجاه رقيه واكتماله ، بل إن التطـور الذى يحدث للرجل فيتجه بها إلى الشيخوخة هو أيضاً ارتقاء ، ولكن فى ظاهرة أخرى لها به صلة هى ظاهرة النوع البشرى برمته ، يمكننا أن نخرج من هذا بقضيتين :

أولاً : التطـور يعنى ارتقاء لظاهرة ما وتغير فى شكلها ومضمونها بما يجعل الظاهرة على أصلها وجوهرها ، ولكن مع تغير فى طبيعـة الأصل والجوهر من حيث التعقيد وتعدد العلاقات .

ثانياً : أن التطور ارتقاء يصل الظاهرات بغيرها بحيث يكون ارتقاء واحدة محركا لارتقاء أخرى فى تتابع منتظم ، بمعنى أن كل ظاهرة متطورة تصل إلى قمة تطورها ، ثم تأخذ فى التراجع ولكن بانحسار ارتقائها تكشف عن ارتقاء لظاهرة أخرى تنبع منها .

إلا أن هناك شرطا جوهريا فى قضية التطور . فالتطور هو الأمر الحتمى لأى ظاهرة تضم صراعاً بين نقيضين (*) . بمعنى آخر ، إن أى ظاهرة مركبة من نقيضين فى صراع هى ظاهرة قابلة للتطور بل هى حتمها التطور . فالإنسان من حيث هو كتلة بيولوجية ذات احتياجات ويعيش فى مجال به عناصر الإشباع ، ظاهرة متطورة لصراع نقيضين هما الرغبة وموضوعها . والإنسان من حيث هو فرد يعيش مع غيره من الأفراد ظاهرة تتطور لصراع فرديته مع فردية غيره . ويمكننا أن نخرج من هذا إلى قضيتين أخريين .

ثالثا : أن نفس الظواهر المتطورة تأخذ عديداً من الاتجاهات فى تطورها أى رقيها وفقا لحالة نشاط الصراع الذى يقوم فيها فى ظرف معين .

رابعاً : أن أى ظاهرة متطورة قد تأخذ اتجاها ما فى تطورها - يختلف عن اتجاهها الأصلى - وفقا لظروف الصراع أى وفقا لأهمية الصراع بين متناقضين فيها فى لحظة محددة .

ويمكننا على هذا النحو أن نصل إلى معنى محدد للتطور من إدماج هذه القضايا الأربع فى صيغة واحدة .

(*) إذا ضمت الظاهرة أكثر من عنصرين متصارعين لا يحدث لها تطور ، بل تكون فى حالة حركة .

« التطــور هو مـا يطرأ ويحدث على ظاهرة قـائمـة على تناقض بين عنصـرين فـيـهـا . ويحـدد التطور طبـيـعـة العنصـرين الذى ينشط الصـراع بينهـا فى وقت مـا ولظروف مــا . فى هذه الحـالة يكون الارتقـاء الذى يؤدى إلى اتصــال هـذه الظاهرة بغيرها ، والذى يسمح بتولد ظواهر جديدة تحل محل القديمة » .

وفى هذه الصيغــة « ثلاثة أفكار أسـاسـية » : إن التطور يأخذ شكله واتجاهه من العنصرين المتناقضين اللذين ينشطان حيث تكون المتناقضات الأخرى فى حالة سكون . ثانياً : إن أى تطور منعزل ، ولكنه يسلم إلى تناقض بين الاتزان الذى يبلغه وبين اتزان فى عملية تطور أخرى . ثالثا : أن عمليات التطور المختلفة والمتباينة فى السرعة والمتنوعة الاتجاهات ، تخضع لقانون عام رغم تميزها بقوانينها النوعية . والقانون العام للتطور هو من الجزئين إلى كل يصبح جزء يتصارع مع آخر .

بهذا المفهوم لمعنى التطور ، سوف تعالج تطور الفرد ثم تطور المجتمع ومنهما سوف تخلص إلى قضايا يشكلها تطور الفرد والمجتمع لتنتهى إلى عقد العلاقة بين سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع . والجديد فى رأينا بالنسبة إلى التعرض لتطور الفرد والمجتمع على أساس مفهوم التطور ، كما بيناه هو الالتزام بما تقدم فى شـأن الأساس والبنية الفوقية . سوف نتناول تطور الفرد فى جدليته ولكن باعتبار أنه جزء من عملية تطور أشمل . كما أننا سوف نتناول تطور المجتمع فى جدليته وباعتبــاره كذلك عنصراً من عمليـــة تطور أعم . وعلى هذا النحــو سوف نجد أن كل تطور من الاثنين سوف يضم بنيته الفوقيـــة الخاصة وأساسه الخــاص ، ولكن سوف نتبين كذلك أن أساس أحد التطورين هو بنية فوقية لآخر .

الفصل السادس
تطور الفرد وتكوين الأنية

* مقدمــــــة .
* تطور الشعور بالذات وعلاقته بإدراك الآخر .
  ١ – المرحلة الفمية .
  ٢ – المرحلة الشرجية .
  ٣ – المرحلة القضيبية .
  ٤ – تعليق على مراحل التطور .
* الأنية ونتاج التطور .

الفصل الأول

« تطور الفرد وتكوين الأنية »

مقدمـــــة :

يمكننا أن نوجز جوهر الثورة العلمانية فى علم النفس ، والتى بدأت فى أول هذا القرن ، بأنه اتخاذ موقف جديد من المبحث الإنسانى قوامه المعرفة وتناولها واستخلاص النتائج منها بنفس الفكر الذى يقوم فى العلوم الفيزيقية . ولذلك سوف يلحظ المتتبع لجذور هذا الموقف فى العلوم الإنسانية أن تلك الثورة هى تعبير عن الحاجة إلى الدقة والثقة فى المعرفة ، وليست انقلابا جذرياً كالذى حدث فى المفاهيم الطبية باكتشافات باستور أو بكشف الدورة الدموية .

مما لا شك فيه أن تلك الثورة كانت انطلاقة مهمة فى سبيل معرفة أوسع مجالاً وأكثر تنوعا مما كان متاحا قبلها . ولكن بصدد هذه الانطلاقة سوف نجد دعوات خطيرة فى مجال فهم الإنسان . وأكثر الدعوات خطورة كانت تلك الدعوة التى أدانت المعرفة الاستبطانية Introspective Knowledge على أساس عدم التزامها بأصول الفكر العلمى . وتطورت هذه الدعوة إلى المناداة بموضوعية البحث ، بمعنى عدم الاهتمام بالشعور بقدر الاهتمام بالسلوك ، بوصفه موضوعاً يمكن الحكم الخارجى عليه . وفى رأينا أن هذا الموقف وتلك الدعوة تشكل خطورة على الفكر لسببين :

أ - أن الهدف من الاتجاه العلمى هو الدقة والثقة فيما تجمع من مادة علمية ، وفيما نستخلص من نتائج وقوانين . وعلى هذا الأساس يمكن أن يعاب على الاستبطان عدم دقته أو عدم إمكان الثقة فيه ولكن لا يمكن رفضه واستبدال مضمونه بآخر . ورفض الاستبطان وإن بررته الحاجة إلى الدقة إلا أنه رفض للمادة وليس محاولة للتحكم فيها وإخضاعها لمعايير الثقة .

ب - ان رفض الاستبطان باعتبار أن مادته هى شعور ووعى ذاتى قد حول علم النفس - فى مرحلة مهمة من مراحل نضجه - إلى ما يسمى بعلم نفس « الحد الواحد » One body psychology . ولكن التحول

عن هذه المرحلة لم يتم حتى الآن بشكل كامل أو سليم فى قطاع من علم النفس . فعلم نفس الحديث ثنائى الحدوث Two body psychology ، لا زال يغفل عنصر المثول والتناقل والتفاهم بين موضوعين متكافئين . فعلم النفس « علم ثلاثى الحدود Three body psychology بمعنى أن الإنسان يكون دائماً فى علاقة بآخر مما يخلق حدين فى المجال النفسى « أنا - آخر » ، ولكن الأنا هى فى ذات الوقت موضوعاً للشخص نفسه يعيها وعياً ما . لذلك فهناك حد ثالث هو « أنا - أنا » . ويمكن أن نميز بين كل من الأنوين بقولنا إن أنا الأولى ثالث له خصائص من الأول .

إن هذين الخطرين على علم النفس والنابعين من رفض الاستبطان لا يعنيان أننا نوافق على بقاء الاستبطان . إن ما نود إبرازه هو ضرورة اتفاق مبررات رفض منهج ما مع بديل المرفوض ، ذلك من جانب ، وضرورة التمسك بطبيعة مجال المبحث النفسى لا تغير فى عناصرها لمجرد تحقيق صورة معينة للصيغة العلمية . وقد تناول بول جيوم Paul Gillaume مناهج البحث فى علم النفس تناولاً جديراً بتأمل .

يقول جيوم (١٠٥) فى تقسيمه لمناهج البحث فى علم النفس أن لدينا منهجين يتعارضان فى تناولهما للظواهر النفسية . فالمنهج الذاتى يرى أن الوقائع النفسية يمكن جمعها بواسطة ملاحظة الكائن لذاته . ففى إمكان الشخص وحده ، أن يدرك مباشرة ماذا يحدث فى ذهنه فى لحظة ما . فإدراكه لانفعالاته وأفعاله وتذكره هى حالات شعورية ، « أى نوع من عالم مغلق يعرفه معرفة فريدة ممتازة » . ولا شك أننا إذا طبقنا هذا المنهج على دراسة الذات بوصفها ظاهرة وليست وسيلة ، فسوف تصبح حالة شعورية نجدها كخبرتنا باللون الأحمر الذى فى علم الدولة . ويمكن أن نصوغ المسألة بصياغة أخرى . نحن نشعر بذاتنا شعوراً استبطانياً . إلا ان هذه الصيغة تضعنا أمام استشكال لم يكن يخطر على بال جيوم . إن إدراكنا اللون الأحمر فى علم الدولة بالاستبطان وسؤال الذات فى أمره - يفترض وجود الذات سابقة على الرغبة فى الإدراك وحاصلة على نوع من المعرفة يسمح بالتعرف على اللون ، بمعنى أن استحداث الإدراك لاحق على وجود الذات مستوجبا وجودا ما سابق عليه . أما إدراكنا للذات

نفسها بالاستبطان فأمر آخر لأنه سوف يثير هذا السؤال . من الذى يستبطن بالذات ليشعر بها باعتبارها شيئا نشعر به .. وكيف يتم للذات أن تستحدث نفسها لتشعر بينما هى موضوع الشعور ؟ ، لا شك أن المنهج الذاتى يتضمن بعض الحقيقة ولكن باعتباره منهجا يصلح لأى شىء يتعلق بدراسة الشعور بالذات ؛ حيث إنه يفترض وجود الذات ليتحقق . ويعجز هذا المنهج نفسه عن أن يفسر لنا كيفية تطور الشعور بالذات باعتبارها نماء حتى ولو سلم بتدرج الشعور ، فالوليد يستشعر الجوع أو العطش بطريقة مخالفة لما يستشعره بالغا من حيث ماهية الشعور وليس من حيث درجته . والفرق بين الاستبطانين يدلنا على فرق ما هوى فى الشعور بالذات ، ويعود بنا من جديد إلى اختلاف الشعور بالذات وبواسطة الذات وأولية كل منهما .

أما المنهج الموضوعى فيقوم أساساً على إبدال ملاحظة الذات بملاحظة الآخر واكتساب المعرفة بالذات من المعرفة بالآخر . ويقول جيوم فى بسط هذا المنهج أن فى وسع الشخص أن يدرس نفسه دراسة موضوعية جزئية بملاحظة ما يصدر عنه من أحداث فيزيقية يمكن لغيره أن يدركها . ولا شك أن هذا المنهج ممكن ومحتمل على أساس وجود ذات تقوم بدور الملاحظة . ولكن يقودنا الموقف من جديد إلى التساؤل . هل يمكن تطبيق هذا المنهج على دراسة الذات . وأين يكون موقفنا لو أخذنا موضوعاً للملاحظة والمضاهاة بالآخر . لا شك أننا مواجهين نفس الإشكال الذى نشأ فى المنهج الذاتى - وإن كان الإشكال معكوسا . فبدلاً من ضرورة وجود ذات لاستبطان الذات أصبح الأمر فى المنهج الموضوعى ضرورة وجود ذات على شاكلة ما لمقارنتها بالآخر .

واستخلص جيوم ما يسميه بالمنهج المشترك أو الإسقاطى . ويقول فى تعريفه : « المنهج الموضوعى هو بمثابة إسقاط حياتنا الداخلية الخاصة على غيرنا من الناس ويستند الإسقاط هذا على ما نلاحظه من مماثلات خارجية » . ويتمثل خطر مثل هذا التعريف بجلاء لو طبقناه على مشكلة إدراك الذات ؛ إذ يمكن فى ضوئه صياغة المشكلة على النحو التالى : (عندما نحكم على نواتنا بأنها ذات خواص معينة فإننا نقصد بالتمام وجودها فى بعض الظروف على حالة معينة سبق لنا أن خبرناها ونستطيع ان نتوقعها ونتنبأ بها) ومن الجلى أن فى حدود هذه الصياغة تستحيل دراسة الذات كلية أو جزئياً . فالذات هنا تخبر نفسها من خارج ، وكأنها ليست على علاقة بصنوها .

لذلك نرفضه منهجاً لدراسة الشعور بالذات لدورته على محور تبدى الشيء للشيء ذاته عن طريق الانفصال ، مما يجعل الشيء وصنوه غريمين يختلفان فى بداية وفى نهاية .

وقد رأى فالون Wallon (٢٤) أن الرأى الشائع فى علم النفس هو أن الشعور بالذات استبطانى ومعرفة ذات الآخر إسقاطية . أو لو أردنا تحديداً أدق لقلنا إن الذات والآخر شيئان منفصلان ابتداء ونحصل على معرفة بكل منهما عن طريق مختلف : الذات عن طريق حدس استبطانى والآخر عن طريق المماثلة والإسقاط . ويرى أن ما دعم هذا الرأى دراسات بياجيه الخاصة بتطور الشعور بالذات عند الطفل . الجدير بالذكر أن ما يراه بياجيه فى تطور الشعور بالذات لا يختلف كثيراً عن جوهر رأى فالون ، والذى سنعرضه مباشرة حيث يقول فالون « إن فى حركة التقدم العقلى التى يشير إليها بياجيه ما هو صحيح وهو الاتساع التدريجى الذى يطر على المجال الذى يسمح لنشاط الطفل وميوله بالظهور والانتشار » . (٢٤ ص ٢٥٥) .

إن رأى فالون يتلخص فى أن الطفل فى بداية حياته لا يكون نظاماً مغلقاً بل كياناً محروماً من التماسك الداخلى . فإحساساته الداخلية - نتيجة لوقوع المؤثرات الخارجية على حواسه - لا تنتظم ليكون منها فكره عن العالم فيتمكن من التعامل معه . وبعبارة أخرى يكون الطفل فى منشئه فى حالة عدم تميز عن الخارج ولا يتم له هذا التميز إلا بعد حين . أما تصور فالون لعملية التميز فيلتزم بالمنطق الجدلى فى شكله ، فهو يرى أن المثيرات الخارجية ترتبط بمشاعر معينة يكون لها وقع على الطفل يسترعى « انتباه الطفل وذكاء الناشىء » (٢٤ ص ٢٥٨) . ولو أننا دققنا النظر فى تلك العبارة لوجدنا فالون قد يوقعنا دون قصد فى فهم غير صحيح للتطور . فالأخصائى النفسى الذى يقوم بدراسة ذكاء الطفل يعلم مقدماً أن ما يقيسه من هذا الذكاء هو نتاج الانتباه الذى يوجهه الطفل ، وليس العكس - كما يرى فالون . فالذى يراه فالون ذكاء فى الطفل إنما هو فى منطق آخر دلالة على مدى ما تتحصله الذات من وعى وتميز عن الخارج . ليس الذكاء عملية نماء مستقلة مقابلة لعملية نماء أخرى فى مجال الارتباطات بين المثير والاستجابة يحدث بينهما امتزاج تالٍ .

إلا أن أهم ما فى رأى فالون يتركز حول نظرته لطبيعة العلاقة بين الداخل والخارج فى عملية التمايز ، إذ يقول : « .. أما علاقات النجاح المحتمل تحقيقه

(بالنسبة إلى انتباه ذكاء الطفل وترابط سلوكه مع سلوك الآخرين) فتتركز بسرعة فى الشخص الذى سيؤدى الخدمة التى ينتظرها الطفل » (٢٤ ص ٢٥٨) . تدلنا تلك العبارة دلالة صريحة - كما يقول فالون - على أن شعور الطفل بذاته هو آن واحد لشعوره بالآخر . ويمكن أن نصوغ تلك الفكرة بصدد العلاقة بالآخر فنقول ان تمايز الذات عن الآخر يشير من جانب الى امتزاج سابق ، وإلى تمايز مكافئ متساوٍ ، أو بعبارة أخرى أنه بقدر ما يدرك الشخص ذاته يدرك ذات الآخر دون طغيان جانب على آخر . لذا يرى فالون « أن المرحلة الأولى من مراحل النمو النفسى هى ، على عكس النظرية التقليدية ، حالة عدم انفصال بين ما يرجع إلى الموقف الخارجي والشخصى ذاته ، فكل ما يصل شعور الطفل من هذين المصدرين فى آن واحد يظل فى حالة اختلاط ، أو على أقل تقدير يمكن القول بأن التحديدات التى تتم ليست فى أول الأمر ما يميز الذات عن الآخرين ، أو ما يميز الفعل الشخصى عن موضوعه الخارجى ، فاتحاد الموقف أو الوسط بالشخص يكون فى أول الأمر اتحاداً شاملاً غير متمايز النواحى » . (٢٤ ص ٢٥٩) .

ورغم اتفاق ذلك الرأى مع آراء المحللين النفسيين تماما ، فإن فالون لم يستطيع أن يتطور به إلى أبعد من ذلك . فقد تناول عملية تمايز الذات عن الآخر بوصفها نتاجاً لتمرينات وألعاب عدة تزداد وضوحاً ، أحدثت فى نفس الطفل مظاهر التوقع القلق او الدهشة . وجعل تلك التمرينات سبب التغير الذى يطرأ على الشعور فى حالته الأولى - حيث يكون أشبه بالسديم تنتشر فيه دون تحديد خاص بأفعال حسية وحركية مصدرها خارجى وداخلى على حد سواء - هذا التغير هو ظهور نواة تكثيف فى كتلة السديم - أو « الذات » ويظهر جانبها ما يسميه بالمتابع أو ما تحت الذات وهو الآخر . إلا أنه لم يتقدم إلى المشكلة ليفهم معنى التناوب والدافع الذى وراءه ، بل كان رأيه قائماً على أساس وظيفة تناوب الأدوار مع الآخرين - ولعب دور الفاعل والمفعول - فى تمايز الذات فقط .

وقبل أن نقوم بنقد رأى فالون « نشير إلى ما قام به من مقارنة بين فكرة التفتح لدى بياجيه وبين ما لخصه من آراء فرويد فى مشكلة التطور . يقول فالون : « ليست (الذات) إذا وجوداً أولياً ، بل هى فى نظر فرويد بمثابة تحديد تدريجى لطاقة جنسية تكون فى البدء غفلاً ، ثم تتعين بتأثير الظروف وتطور الحياة بحيث تخضع لأنظمة

الحياة الشخصية والشعور الشخصي (٢٤ ص ٢٥٦) . بذلك نجد أن الاتجاهات الثلاثة التي أخذها بياجيه وفرويد وفالون تلتقي في نقطة واحدة ، وهي أن الحياة النفسية الممثلة في الشعور بالذات تبدأ من نقطة الصفر وتتفتح باستمرار . أما عند بياجيه فاتجاه تفتحها هو العلاقات الاجتماعية والإدراك الموضوعي للواقع (١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢) أما اتجاه التفتح المستمر الذي يأخذ به فرويد فهو اتزان الشخصية النفسية والاتجاه المجدي نحو الواقع لتحقيق إمكانيات أضخم للذات ، فالذات هي في منشئها تبادل دينامي بين كيانين يكونان وحدة الكائن ذاته ، أما عند فالون فهي انفصال التابع عن السديم وتكون نواة هي الذات واتزان العلاقة بينهما . وبذلك نجد أن بياجيه ليس على ذات القرب الذي بين فرويد وفالون ، وان كانت قرابة فرويد تلتقي في تطبيقها العملي في اكثر من نقطة مع نظرية بياجيه ، بينما العلاقة بين فرويد وفالون تتركز في تناول مشكلة التطور في ذاتها وفي داخل الشخص أولاً وابتداءً .

رغم سلامة رأى فالون في تصور تطور الشعور بالذات ، إلا أن هناك نقطة جديرة بالانتباه .

فالطفل الذي لا تتمايز ذاته عن الخارج في أول منشئه ينتبه إلى التمايز ويمارسه في لعبه لدور الفاعل والمفعول ويباشر الانفصال عن الآخرين من خلال لعبه . ولكن لا نتوقع أن يعمل اثبات وجهة النظر الشخصية من مجرد تكرار ألعابه . فالفاعل (الطفل) والمفعول (الآخر) يكونان نفس الشخص في نفس الفترة ولا يفرق بينهما إلا زمن الفعل والاستقبال . بل ونستعير ألفاظ فالون ذاته لبسط الأمر فنقول : « بل قل إن شئت أن هناك فردين ولكنهما متماثلان تماماً بحيث يمكن أن يقوم أحدهما مقام الآخر » . (٢١١ ص ٢٣٠) . تلك العبارة تبين لنا أن الأمر على صوابه عرضة لأن يقودنا إلى خطأ من حيث لا ندري . إذ كيف نفهم لعب الدورين باعتباره أساس أكتشاف الشخص لذاته بينما الفاصل بينه وبين الآخر هو الذي يؤدي إلى ذلك النوع من الألعاب .

أن رأى فالون يضع أمامنا عدداً من الأسئلة تحتاج إلى إجابة :

١ - إذا كانت الذات ابتداء غير ذات وجود فكيف يفسر لنا رأى فالون ظهور ألعاب التناوب التي تستلزم وجود الذات ابتداء .

٢ – ما النتائج التى يجنيها الطفل من تناوب الأدوار حيث إنه يكرر فعل التناوب دون تمييز لاختلاف بينه وبين الآخر .

٣ – كيف ينتهى التناوب إلى مرحلة المعارضة التى يطابق فالون بينها وبين مرحلة الأوديب .

٤ – ما العلاقة المباشرة أو التشبيهية التى يمدنا بها رأى فالون فى وصف نمو وتطور الشعور بالذات والأزمات التى تعترض ذلك النمو وذلك التطور .

٥ – كيف نفرق بين نواة السديم والتابع فى كل من السواء والمرض النفسى .

لقد وضع فالون رأيه على أساس أنه يجيب عن تلك الأسئلة . ولكن فحص نظرية فالون يضطرنا للتنبيه إلى أنها تتضمن بعض المسلمات التى تقوم على الملاحظة الصحاء .ليس من المفيد أن يأتى الرد على التساؤل فى صيغة حكم أو مسلمة تنبع من مجرد ما نلاحظ . فعلم النفس علم يقوم على فهم الظواهر وليس على واقعية الظواهر وحدها . وبعض تعليقات فالون تعد من النوع الثانى ونستشهد هنا بمثال يبين طبيعة تلك الردود . فبصدد تناوب الأدوار فى لعب طفل الثالثة يقول : « غير أن مرحلة التناوب تسمح للذات فى نهاية الأمر أن تتخذ موقفها الخاص بصدد الآخر » . (٢٤ ص ٢٦) ، ثم يردف ذلك بقوله : « وهو يثبت ذاته خاصة بمقاومة غيره » . وبذلك يقرر واقعاً .

نحن إذاً فى حاجة إلى فهم تطور الشعور بالذات ، لا بوصفه أمراً واقعياً ، بل باعتباره أمراً له قيمه الظاهرة . فتقرير واقع التطور يجعلنا باستمرار فى بعد عن فهم الظاهرة حيث إن وصف ما يحدث يلتزم باستمرار بشروط الملاحظة .

إن استعمال نواة فكرة فالون ذاتها تكفى – بعد ربطها بنتائج دراسات المحللين النفسيين – لأن تقدم لنا خطأً لعرض تطور الشعور بالذات وعلاقته بإدراك الواقع ، كما أنها توصل إلى حد ما ، بين السوى والمرضى فى ذلك التطور ، ويأتى رأى إريكسون (٤٩) عن تطور الشخصية السوية وأزماتها وتناوله لمراحل التطور ليدير محورها تجاه الصراع وحل الصراع فى كل مرحلة سنجد التطور عملية ارتقاء فى تنظيم العلاقة بين حاجات الطفل وامكانيات المجتمع لتلبية تلك الحاجات وأشباعها . وإريكسون على اتفاق مع فالون فى أن التطور السوى يؤدى بصورة ما إلى إحساس بشىء آخر غير الذات .. أو هو إحساس بالذات وبغيرها .

وأهم ما نلاحظه فى رأى إريكسون هو عرضه لمراحل التطور من زاوية العلاقة بين الحاجات وبين إمكانيات المجتمع في إشباع تلك الحاجات . فتلك الزاوية جعلت فى مقدروه أن يتناول عملية التطور بوضفها عملية ارتقاء فى العلاقة بالواقع تزيد من إمكانيات الفرد فى التعامل مع بيئة من خلال تكشف الحاجة لصاحبها فى مقابل تكشف مصدر إشباع . فالتطور ارتقاءات متتابعة لعميل التوافق (الأنا) ولعملية التوافق ذاتها . وهو بذلك العرض قد أخذ موقفاً وسطاً بين الاتجاه التحليلى العيادى لتقسيم مراحل التطور وبين الموقف الأنثروبولوجى للنظر إلى علاقة الفرد في المجتمع . لقد قدم لنا مفهوماً جديداً لفهم فكرة الانتقال من مرحلة إلى أخرى هو مفهوم الأزمة ، حيث جعل قمة نضج العلاقة بين الحاجة ومصدر إشباعها موقفاً للفرد من واقعه ينتهى بطريق سوى إذا ساهم الواقع فى منح الفرد حلاً لصراعه كما أنه ينتهى بطريق مرضى إذا لم تتناسب إمكانيات الواقع مع الحاح الحاجات .

نستطيع أن نميز فى كتابات أريكسون وغيره من المحللين أمرين على جانب كبير من الأهمية فى شأن التطور كفكرة عامة :

(أ) أن مراحل التطور هى فترات زمنية تتميز بإلحاح نوع خاص من الحاجات لا يسبق لها وجود فى مرحلة سابقة ، ولا يلحق لها وجود فى مرحلة تالية على نفس الصورة ، وتختص كل فترة زمنية بنوع من الحاجات يجعل صراعات تلك الفترة من نفس طابع الحاجات السائدة . ويتركز وجود الكائن فى كل فترة فى النشاط الخاص بمنطقة إشباع معينة يحدث من خلالها الإشباع كما يستشعر فيها الحرمان ، كما أن أنواع الحلول - سواء السوية أو المرضية - تأتى من طبيعة منطقة الإشباع (منطقة شبقية) وقدرتها على النشاط .

(ب) أن العلاقة بين الحاجات الملحة ومصادر الإشباع تأخذ طابع الصراع فى بادئ الأمر . ثم ينتهى تكرار الصراع إلى أزمة يصاحبها وعى متدرج بالصراع من قبل صاحب الحاجة يؤدى إلى حل يشكل تلك العلاقة بين الحاجة وصاحبها من جانب ، وبين مصادر الإشباع من الجانب الآخر . وتستقر العلاقة بين الشخص والموضوع على نفس النسق الذى انتهى إليه الصراع . وقد أطلق أريكسون على مراحل التطور المختلفة تسميات

من واقع الأزمة الخاصة بكل مرحلة ونوع الحل الذى تنتهى إليه صراعاتها بدلا من التسميات الشهيرة حسب المناطق الشبقية . وسنأخذ نحن فى تقسيمنا بالتسميات التقليدية لمدرسة التحليل مع عرض رأى أريكسون فى موضعه حتى لا ننتهى إلى مفرق طريق جديد عند عرضنا للمشكلة .

تطور الشعور الذات وعلاقته بإدراك الآخر :

١ - المرحلة الفمية :

عندما تبدأ حياة الوليد يكون جهازه العصبى والحركى من الفجاجة بحيث لا يكفلان له الحرية للتعامل مع واقعه . ونقصد بواقع الطفل فى تلك السن مايقع على حواسه من تأثير لا يفرق بينه وبين مايأتى من خارج أو ماتثيره أعضاوه الحشوية ذاتها . ولعل أجل مايقع على تلك الحواس فى التطور الأول من الحياة هو ألم الجوع ، فألم الجوع فى الأيام الأولى يكون له مركز الصدارة لكونه أكثر المشاعر تكراراً ، ولكونه الوحيد تقريباً ، لانعزال الطفل فى مهده عن غيره من المشاعر التى سيخبرها فيما بعد . وأهم مايميز ألم الجوع فى تلك السن أنه خبرة تأخذ صفة الخطر الخارجى ، ومرد ذلك إلى عجز الطفل عن ضبطها أو تقييدها مما يجعلها فى مستوى المثير الخارجى ، الذى يعجز عن كبح جماحه ، ولكونها شعوراً ، إن أجدى معه تغيير فذلك مشروط بمحرك خارجى يؤدى إلى ذلك التغير . كما أن قدرات الطفل الإدراكية والحركية لا تمكنه من تحديد موضع الألم ومصدر الإشباع ليتحرك قاصداً إياه لإنهاء حالة التوتر . وهذا ما يجعل الألم فى بدايته له قيمة الضغط على جسد الطفل أو تقييد حرية التنفس لديه . وتقودنا تلك النقطة إلى مصدر ثالث يؤكد لنا إمكان اعتبار ألم الجوع بمثابة خطر خارجى يهدد الطفل . فعدم تآزر الجهازين العصبى والحركى لايسمحان للطفل بأن ينتبه إلى ذلك الألم وإلى تمييز تلك العملية الداخلية المسببة للشعور به . فالطفل حتى الشهر الرابع يكاد يتعامل مع إبهامه الذى يستعيض به عن الثدى لا بوصفه جزءاً من جسده بل باعتباره مصدراً خارجياً للإشباع .

إن ما يطرأ على الجهاز العصبى والحركى لدى الطفل من تطور وتآزر ليبدأ الانتباه يؤدى بالضرورة إلى تغير فى تلك الفوضى الحسية ويعنينا الانتباه هنا

لا بوصفه عملية نفسية تخضع للقياس ، بقدر مايعنينا باعتباره نواة لتكوين بعدى الزمان والمكان والتتالى . فإذا أدرك الطفل فكرة التتالى أكتسب أولى بواكير القدرة على السيطرة على ألمه . فبعدما كان الألم هو كل الوجود ، يصبح فترة من هذا الوجود تتلوها فترة من الإشباع . وقد وصل إريكسون إلى تعبير واضح يلخص تلك الفكرة عن طريق علاقة الطفل واقعه . فقد ميز فى المرحلة الأولى من الحياة نمطاً من العلاقة بالواقع وأزمة خاصة بذلك النمط ، فنمط العلاقة بالواقع فى المرحلة الأولى يتميز بالسلبية والتقبل يشمل الفم والحواس الأخرى بحيث لا يستطيع الفم أن يدرأ خطراً مثيراً يقع عليه بل يتقبله راضياً أو كارهاً . أما إذا كان الفم هو المنادى على المثير فيكون أعجز عن أن يوجده وليست له حيلة إلا فى النداء أو الكف عن النداء . لذلك يتعلم الطفل فى تلك المرحلة كيفية الحصول على أسلوب الأم في الإعطاء كاستجابة لشعوره بالألم . أما الأزمة التى يخص أريكسون بها تلك المرحلة فيطلق عليها أزمة الثقة الأساسية (٤٩) فالم الجوع – كما قلنا – شعور يجتاح الوليد ويجعل منه وجوداً تاماً مقفلاً . ويمارس الطفل فى ذلك الوجود المغلق ما تسميه كلاين Kleien بالاضطهاد الداخلى نظراً لافتقار الطفل إلي احتمالات انتهائه . إلا أن استجابة الأم له فى لحظة الجوع يفتح في ذلك الوجود باباً يسمح بتضمن عناصر الاستمرار وانتهاء الشعور بالخطر بعد الإشباع . وتتكون بذلك العلاقة الزمنية – أو بعد الزمان – الضرورية لسيطرة الوليد على الجوع بوصفه خطراً يتهدده .

إلا أننا فى تلك الفكرة بإزاء نطاق آخر للمشكلة وهو إحساس الطفل بالجوع بوصفه شعوراً داخلياً وليس خطراً خارجياً . لقد أشرنا إلى أزمة الثقة الأساسية وربطنا بينها وبين بزوغ بعد الزمان فى حياة الطفل . ويحتاج منا إلي أن نتناول إلى أن الأزمة من حيث كونها بناءً نفسياً يعيشه المريض . إن إحساس الطفل بالجوع بوصفه خطراً ووجوداً متمثلاً أشبه بالموت يكون وليد مشاعر أليمة . وتنتهى تلك المشاعر عن طريق إشباع الأم لجوعه . ولا شك أن استقرار بعد الزمان فى ذهن الطفل يمد جذوره إذا تم للطفل أن وثق فى استجابة واقعة لمطالبه . وإذا حدث أن أصبح الطفل على ثقة من أن جوعه يؤدى إلى إشباع ، استطاع هو الآخر أن يثق في مشاعره ، بعبارة أخرى نحن بإزاء تناسب بين الثقة فى مصدر الإشباع ومنبع التوتر . أما إذا كان الإشباع أقل قدراً من الإلحاح – ونقصد من ذلك أنه لا يتأتى للطفل دائماً وفى الوقت المناسب – فسيختل توازن الثقة ويعود العدم والفناء يتهدد وجود الطفل من جديد .

وقد تناولت كلاين ، تلك النقطة تناولاً مباشراً من زاوية ما يقابل العالم الخارجى لدى الطفل أو ما نسميه بالعالم الداخلى . ونصف ذلك العالم الداخلى بأنه : « .. يتكون من الموضوعات – وأولها الأم – التى يبتلعها الطفل بطرق متباينة وفى المواقف الانفعالية .. ذلك العالم الداخلى يمكن وصفه بعبارات العلاقات والأحداث الداخلية ، فهو نتاج دفعات الوليد وانفعالاته وخيالاته . إنه بالطبع تأثر أساساً بخبراته الحسنة والسيئة مع المصادر الخارجية (١١٠ ص ٣٠٩ – ٣١٠) من هذه العبارة تعميق لفكرة أريكسون نحو بعد المكان . فالوليد الذى يخبر الجوع خطراً يتهدد كيانه سرعان ما يشعر بالارتياح بعد الرضاعة . ومع انتهاء ألم الجوع ينتبه الطفل رويداً إلي أنه هو الذى يشعر بالألم كما أنه هو الذى يشعر بالراحة ، وأن هناك ما يسبب له آلام وهناك من يقوده إلى الراحة . ولا نتوقع من الطفل أن يكشف ذاته دفعة أو على دفعات لمجرد وجوده في جانب ووجود الإشباع فى جانب . بل توافق كلاين معنا (١١٦ ، ١١٢) على أن الواقع الخارجى للطفل لا يتميز تماماً عن عالمه الداخلى لأنه واقع ، بتخيل وهمى يعيشه الوليد بكيانه كله وفي ضوء مشاعره هو . ففى الرضاعة يستدمج الطفل فى عالمه الداخلي ويستدمج الجانب الطيب ليعيش في عالم سمته الحسن والرضا . وتقول هايمان (١٠٠ ص ٢٤) : « عندما ينهنه ويرضى (الطفل) ، فقد حصل على أثداء طيبة يحبها ، ويمكن أن يأكلها (يستدمجها) إنه يبتلعها أثداء مشبعة ويصبح معها وحدة ، ويذهب إلى النوم مع موضوعاته المحبوبة » . أما إذا لم يكن عالمه مشبعاً ويخبر فيه استمرار الجوع فترات طوال فإنه يستدمج تلك الجوانب السيئة المحيطة ، ليعيش في عالم من خيالاته مكفهراً وضاراً . وفي ذلك تقوم هايمان (١٠٠ ص ٢٥) : « إن محاولته استدماج الأثداء الطيبة وإبقائها ، وإسقاط ألمه والأثداء السيئة ، لم تكن ناجحة . إنه يشعر باضطهاد الأثداء الرديئة التي في داخله » . وتفسح لنا فكرة الإستدماج الطريق لندرك بعد المكان والعلاقة بالآخر .

يعيش الطفل في خياله عالماً إما طيباً أو سيئاً . وإحساسه بالطيب هو إحساس بالذات وإحساس بالآخر . فالأم الطيبة التى يستدمجها الطفل لتكون له عالمه الداخلى تصبح صورة الذات ، وأى إحساس شخصى يمارسه الطفل فى خلده . فإذا ما أحس بجوع واستجابت أمه لذلك بإشباعه أسقط عليها شعوراً بالطيبة والحسن ليخلقها من جديد فى كل مرة وعلى صورة ذاته . فإدراك الطفل لذاته يقوم أولاً على استدماج

الآخر حيث يكون ذلك الاستدماج بداية لشعور ما . وبداية شعور ما تعنى في لبها بعداً عن الآخر سيكون فى بدايته أيضاً مشابهاً للشعور بالذات . فنمط العلاقة بالأم فى الربع الأول من السنة الأولى أساسه استدماج الآخر وتكون وحدة بين الذات والآخر . ويعبر أريكسون عن ذات الفكرة بقوله إن : « الطفل يتعلم من أمه أن يحصل على ما يمنح وكيفية الحصول على من يقوم بمنحه ما يريد » (٤٨ ، ٤٩) . فإذا ساءت ثقة الطفل فى أن مصدر الإشباع لن يعطيه مسافة يخلق أمه (يتخيلها) بوصفهاحارمته ما يريد . تفيدنا تلك الفكرة فى أن نرد على التساؤل الأول فى آراء فالون . ليس فى لعب الأدوار لدى الطفل وظيفة ، بل هو ضرورة يمليها الاستدماج والإسقاط . وبالتالي يعد دور الآخر في شعور الطفل بذاته في مقام الحتم وليس الأداء . بذلك يمكن أن يوضح ما قاله فالون في مسئولية بياجيه في تدعيم الرأى القديم فى إدراك الذات . إن دراسات بياجيه (١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢) لا تنصب على دور الآخر فى تكوين الذات بل هى دراسات حول دور الاخر وعلاقته بالذات المتكونة بصورها المختلفة فى المراحل المتتابعة .

ورغم أن المرحلة الفمية كثيراً ما تعامل باعتبارها وحدة زمنية تبدأ مع الولادة وتمتد خلال العام الأول أو ما يقرب (فرويد ٦٧) ، إلا أن ابراهام (٣٢) يقسمها إلى مرحلة مبكرة يكون الطفل فيها موضوعاً لذاته تماماً والموضوع أو الأم ويتسم نشاطه فيها بالسلبية والتقبل أو ما يسميه أريكسون بالالتهام السلبى Passive Incorporation (٤٩) . أما المرحلة المتأخرة فتكون متأنية مع ظهور الأسنان والقدرة على الإمساك بالطعام وبظهور وتميز محور للذات عن الموضوع ، ولكن مع انطباق بين الذات والموضوع ويتسم النشاط فيها بالإيجابية النوعية أو ما يراه أريكسون التهاماً موجباً . والمهم في الأمر أن ذلك التقسيم يبنى على عدة حقائق :

(أ) استقرار نوعى لنواة الشعور بالذات وتنظيم للمشاعر المتفرقة فى سياق زمانى أو مكانى ممتد بحيث يدعم الشعور بالذات ، ويسمح لذلك الشعور بأن يدعمه .

(ب) ظهور الأسنان ونضج الحواس البصرية والسمعية بصورة تمكن من تميز الموضوعات تميزاً مستقلاً عنها فى عالمها المتخيل .

(جـ) انخفاض فى سرعة المثيرات الجديدة الواقعة على شعور الوليد وتفاضلها مما يسمح له بقدر من إمعان الفكر فيها وتعود مخابرتها .

ويختلف الرأى فى الزمن الذى ينتقل فيه الوليد إلى تلك المرحلة المتأخرة . ولا يعنينا فى ذلك أن نحدد الزمن بقدر اكتشاف سبب ذلك الاختلاف . ففى نظر هايمان أن ذلك يتم : « عندما يبدأ الوليد فى إدراك والديه بوصفهما أشخاص ويشعر إضافة إلى ذلك بأنهما ليسا موضوعات لحاجته ورغباته فقط ، بل باعتبارهما حاصلين على حياة خاصة بهما وببعضهما » . (١٠٠ ص ٢٦) . وترى أن ذلك يتم للوليد بعد الشهور الثلاثة الأولي وتبنى حكمها هذا على أساس نمو قدرة الإبصار لدى الطفل كفيل بخلق هذه التمايز فى علاقته بذويه . ولا نوافق نحن على ذلك لأن إدراك الأم مستقلة يقوم أساساً وحسب رأى هايمان ذاتها علي قدرة الذات على تحمل ذلك الاستقلال أولاً . ولا نجد مثل هذا الرأى إلا لدى كلاين فى موضعين اثنين (١١٤ ، ١٢٠) تعدد فى مواضع أخرى لتتفق مع الرأى القائل بأن الانتقال من المرحلة الفمية الأولى إلى المتأخرة يتم فى النصف الثانى من السنة الأولى . ففى عبارة لها صريحة تقول « إن المرحلة الأولى للصراع الأوديبى وتكوين الأنا الأعلى يحدها بالتقريب – منتصف السنة الأولى حتى السنة الثالثة من حياة الطفل (١١٥ ، ١٧٩) . المهم فى الأمر أن مرد الاختلاف هو تحديد سببه لدى هايمان نحو قدرة الإبصار ، وهو أمر لا يركن عليه . والأصوب أن ترجع دفعة الانتقال إلى سبب آخر . ذلك السبب الذى بينته كلاين فى عبارة تقول فيها » إنى أرى الموضوع الطيب الراسخ فى اطمئنان ، المتضمن حباً راسخاً مطمئناً يعطى الأنا شعوراً بالثراء والامتلاء ويسمح بإفاضة الليبيدو خارجاً وإسقاط الأجزاء الطيبة من الذات على العالم الخارجى دون إحساس بالخواء يثار ... وعلى العكس فالأثداء المأخوذة فى كره ، وبذلك تستمر كأمر مدمر ، تصبح نمطًا لكل الموضوعات الداخلية السيئة وتدفع الأنا إلى انفصام أشد وتغدو ممثلة لغريزة الموت فى الداخل (٢١ ص ٣١٢– ١٣) – إن تلك العبارة تبين لنا ضرورة وأولية تحمل الأنا لذلك الاستقلال حتى يصبح الإدراك ممكناً ، وعلى ذلك لا تصبح مسألة تحديد وقت الانتقال بأهمية تحديد سبب الانتقال .

إن أهمية الحقائق الثلاث السابقة التى أوردناها من قبل كأساس لانقسام المرحلة الفمية تمتد إلى ما بعد . ولكن يعنينا منها الآن أن التطور ذاته يعنى تطوراً فى

شعور الطفل بذاته . فانتظام عملية الاستدماج والإسقاط فى المرحلة المبكرة يجعل من الممكن أن تظهر الأم أمام بصر وسمع الوليد كموضوع على قدر من الاستقلال بقدر ماحصل عليه هو من شعور بالذات . وبعبارة أخرى فالأم المستدمجة مكونة لنواة الشعور بالذات حصلت على استقلال ما ، منحه إياها الطفل عندما أصبح فى غير حاجة إليها بعد ماوجد فى نفسه إحساسا يعوضه عنها . ولعل تسمية إبراهام للعلاقة فى المرحلة المتأخرة بالنرجسية أمر مفهوم فى ضوء ذلك الاعتبار . فالحب المستشعر فى المرحلة المبكرة يصبح اتجاهاً ليبيدياً موجهاً إلى الذات بوصفها على شاكلة الموضوع المستدمج الأم .

نعقب على ما سبق بأن فترة الاستدماج التى تتلو الولادة مباشرة تكون بداية للشعور بالذات ، الذى يسمح مع تطوره بإدراك الآخر والشعور به . كما أن الاستدماج يسبق الإسقاط حيث إن تولد الرغبة لدى الطفل وإشباعها فى الفترة المبكرة يتم فى غيبة أى شعور بالخارج متميزاً عن الداخل ، ويأتى عن طريق الاستدخال وفى ضوء السلبية المطلقة . بينما الإسقاط يستلزم إحساساً - أولياً - بالذات وبالآخر ، وقد وفق أريكسون فى تناول تلك المرحلة أكثر من توفيق كلاين . فأريكسون يرى أن ما يميز الانتقال المعنى هو ازدياد الرغبة وتولد الطاقة الحية فى داخل الطفل وشيوع الإحساس بالألم مما يجعل الكائن فى حالة تغير مستمر تسمح بلحظات من الوعى ، ذلك الازدياد فى الطاقة الليبيدية يتصل بتغير الكائن ذاته . أما كلاين فتمسكها بفكرة الاستدماج والإسقاط وتبادلهما لا يستقيم مع توضيح الحياة النفسية للطفل فى بداية حياته ؛ إذ أن الإسقاط يحتاج إلى قدر من الإحساس بالذات . ولذلك نعتبر العملية الأكثر نشاطاً فى الفترة الأولى هى عملية الاستدماج . ومع الوقت يؤدى الاستدماج إلى تكوين نواة للذات تسمح بإسقاط تال على ذلك وتعود العملية إلى التوازن فى المرحلة الفمية المتأخرة . فعلاقة الوليد بالموضوعات فى الفترة المبكرة ذات طابع « آنى » ووحدة تامة بتلك الموضوعات .

تبينا من العرض السابق أن عملية الاستدماج التى يباشرها الوليد مع الأم تؤسس نواة الشعور بالذات ، وأن ذلك الشعور هو نماء تدريجى يؤدى إلى نشاط العملية الأخرى وهى الإسقاط التي يباشرها الطفل بعد الاستدماج . ثم يبدأ التوازن فى التحقق بين العمليتين مما يسمح باستقلال موضوع العلاقة - وهى الأم - عن الذات

بعد ما تحصل الذات على استقلالها عن الموضوع ؛ لتشغل الفراغ الذى يؤدى إليه الانفصال المعنى . وما يلفت النظر أن توازن العمليتين لا يؤدى إلى انتهاء التطور بل هو الذى يسمح به . ونعنى بذلك أن استقرار العلاقة بين الاستدماج والإسقاط يمكن الطفل من أن يدرك أمه ليبدأ في تكوين علاقة معها بوصفها موضوعاً بدلاً من علاقته بها بوصفها تخيلاً يعيشه .

تقترب بنا هذه الفكرة من معنى الأزمة التى جعلها أريكسون (٤٩) - محوراً لنظريته في التطور . إن زيادة خبرات الطفل فى مجال ما - ولنقل فى مجال الإشباع الفمى - ينتهى إلى ضرورة تنظيمها (إن لم يكن هذا التنظيم أمراً متضمناً فيها) للاستعانة بذلك التنظيم فى تلقى الخبرات المستجدة . ونتوقع أن نجد المرحلة الفمية الأولى تنتهى بأزمة يخرج منها الوليد بإحساس ما بالذات وبالآخر يمكنه من مباشرة المرحلة الفمية الثانية والتى يسميها إبراهام بالفمية السادية .

يقول إبراهام بصدد المرحلة الفمية السادية : « إن المستوى التالى لتلك المرحلة يختلف عن الأولى فى إبدال الطفل نشاطه الماص بآخر ماص ، ولا شك أن الأسنان هى الأدوات الأولى التى يستطيع الطفل بواسطتها أن يدمر العالم الخارجى (من خياله) » (٣٢ ص ٤٥٠) وقد أسمى أريكسون تلك المرحلة بمرحلة الالتهام الايجابى Active Incorportation (٤٨ ، ٤٩) وتفضل تلك التسمية تسمية إبراهام لأنها تجعلنا بإزاء ذات النشاط ولكن فى علاقته بالتطور الذى طرأ علي الذات . فالذات فى المرحلة السالبة من الالتهام لا حيلة لها إزاء موضوع الإشباع التى تتخيله علي الصورة التى تخبره بها . إن الالتهام فى تلك المرحلة حسب رأى إبراهام (٣٢ ص ٤٥٠) « نوع لا ينهى وجود الموضوع فالأنا والموضوع تعد مفاهيم لا تتلاءم مع ذلك المستوى من التطور » أما فى المرحلة الموجبة فإن للذات وجودها الذى يسمح لها بأن تتجه إلى الموضوع من خارج مزودة بأسلحتها (الأسنان) لتدميره إذا استعصى عليها ، تلتهمه لتبقيه ، تمسك به إذا أراد فراراً . إننا إذاً بإزاء ذات لها دور فعال فى العلاقة بالآخر ، ومن خلال هذا الدور تستطيع إجلاء الكثير من غموض دفعتها وتنظيمها .

إن أهمية الفترة الأولى من المرحلة الفمية تتلخص فى أن الانفصال عن

الموضوع فيها يشكل الاتجاه الذى سيأخذ الانتباه إلي الموضوعات في الفترة الثانية . فإذا كان الانفصال فى تلك المرحلة وليد إشباع ، انتقل الطفل إلى المرحلة الثانية بقدر ضئيل من العداء . وأهمية ذلك أن قلة العداء لن تجعل الطفل يعود إلى التخييل فى فعل العداء . بل ستكون ذاته من النماء بحيث تتحمل مسئولية الشعور بالعداء لتوجهه نحو الموضوع الذى لقى الطفل منه إحباطاً . وبذلك لا تحرم الذات نفسها من فرصة معالجة العداء معالجة واقعية ، أو بمعنى آخر لا تمنح فرصة معالجة العداء فى ضوء إدراك موضوع العداء . ويجعل بنا أن نميز هنا الفرق بين العداء أو الكره Hate والعدوان Aggression جاعلين العداء سمة العلاقة بالمحيط في المرحلة الفمية الأولى والعدوان لما بعدها . فالعداء هو أحساس يمارسه الطفل إزاء الأثداء الكريهة التى يضطر إلى استدماجها والبقاء معها فى وحدته مع موضوعاته . أما العدوان فهو ذلك العداء مدركاً بقدر إدراك الذات موجهاً إلى الموضوع بقدر إدراك الموضوع هو تحويل لشعور ذاتى إلى فعل إزاء الآخر .

إن ظهور الموضوع فى حياة الطفل وظهور الأسنان كفيلان بإحداث تغيير جوهرى فى التطور التالى للذات . ويرجع ذلك التغيير إلى أن الطفل أصبح يدرك موضوع الإشباع كما أمكنه يحدد مطلبه ، لقد أصبح يدرك أن موضوع الإحباط هو نفسه موضوع الإشباع الذى يود تدميره ، فبعد ما كانت المرحلة الفمية الأولى ثنائية الشق أحادية المصدر ، يمكن أن تعتبر المرحلة الفمية الثانية رباعية الشق ثنائية المصدر . فمن حيث المصدر تجد الطفل (الذات) والآخر . أما من حيث الشق فنجد الحب والعدوان والرغبة فى الإبقاء والميل إلى التدمير . ولا شك أن ذلك الموقف الصراعى للطفل كفيل بأن يصبح أقل حدة لو اكتملت للمرحلة الأولى سبل الحل السوى . ونجد أدق وصف لذلك الحل فى قول كلاين : « كلما زادت شحنة ثدى الأم - وتتوقف كمية الشحنة على امتزاج العوامل الخارجية (سلوك الأم) والداخلية (حياة الطفل الخيالية) التى على رأسها طاقة الحب الدفينة بأهميتها القصوى - استقر في قرار الطفل نموذجاً للموضوعات الطيبة واستدمجت بأمان تلك الأثداء الطيبة » (١٢٠ ص ٣١٠) . لذلك سنتعامل فى عرضنا للمرحلة الفمية الثانية مع الصورة المحلولة للمرحلة الأولى فى ذلك الجزء الخاص بالعلاقة بالواقع .

عندما يشعر الطفل فى المرحلة الثانية بزيادة فى رغبته فى الإشباع الفمى -

يجد أن موضوع الإحباط المسبب لتلك الزيادة هو ذاته موضوع حبه . ويصبح على الطفل فى تلك الحالة أن يحل الصراع الذى ينشأ عن ذلك الموقف . فهو أميل إلى الإبقاء على ذلك المصدر قريباً منه طوع رغبته . ويجد أن لديه القدرة على ذلك الإبقاء عن طريق تخيل ابتلاع ذلك المصدر . إلا أن ابتلاع المصدر يهدده بفقدانه . بل نجد أن الرغبة فى ابتلاع الأم تؤدى إلى اكتشاف الطفل خصائص الرغبة والموضوع ، فمن حيث الرغبة يدرك الطفل أنها رغبة فى الإبقاء عن طريق الالتهام ، ومعنى ذلك أنه عن طريق حبه سيفقد ذلك المحبوب ، وأن العودة إلى إدماج الموضوع فى الذات يهدد الموضوع بالفناء كما يهدد الذات بعداء الموضوع . وتصبح رغبة الطفل مثار شعوره بالإثم المتولد عن الحب ، ويصف إبراهام تلك المرحلة بالمرحلة الثنائية الاتجاه Ambivalent (٣١) . ففى هذه المرحلة تتحول موجة الحب في لحظة إلى موجة من التدمير . ولا شك أن الذات فى هذا الموقف تسترجع ما خبرته بالنسبة لموضوع الحب من خبرات حيث تسعى إلى حل الصراع فى إبقاء الأم إلى جانبها . وتقول كلاين في ذلك الشأن : « إن السبب فى حاجة الطفل الدائمة إلى أمه معه ليست ليقتنع بأنها لم تمت بل لينفى أنها أم « سيئة » مهاجمة ، إنه يطلب حضور الموضوع الواقعى لغرض هزيمة الخوف من استدماج الموضوع المفزع وأناه الأعلى » (١٢٠ ص ٢٤٩) .

وتنتهى تلك الأزمة بأن تدفع الذات إلى تطور جديد . فرغبة الطفل أن يبقى على أمه تأخذ سبيلين : أيبقيها موضوعاً خارجياً منظوراً – أم يبقيها كموضوع مستدمج . إن إبقاءها على الصورة الأولى يعنى أن يرضى الطفل بتحمل مشاعر الحرمان والإحباط في مقابل أمل الفوز بالإشباع طالما ظلت الأم وجوداً لم ينتهى . بعبارة أخرى يستفيد الطفل من بعد الزمان وبعد المكان إفادة أكثر تطوراً . فعن طريق تحمل الحرمان وانتظار الإشباع يمكنه أن يبقى علي الأم موضوعاً ينتظر ظهوره ليحصل على الإشباع . وبتصوره لأمه فى بعد المكان يمكنه أن يتحمل اختفاءها دون أن يتصورها قد انتهت كموضوع أو أنها قد استدمجت ، أما استدماجها فيعنى أن الطفل قد آثر (تحت ضغط شديد للحاجة أو ضعف حل الفترة الأولى) ابتلاع الأم واستحضارها فى خيالاته .

ولا شك أن الذات تكتسب نمواً مضطرداً إذا آثر الوليد الحل الأول . فإذا فضل الوليد تحمل الحرمان انتظاراً للإشباع فإن ذلك يكون علاقة بالموضوع لا تنتهى بانتهاء

الموضوع إذا اختفى . وتنبنى عليه فكرة عن العدوان الموجه نحو الموضوع ، وبذلك يمكن للذات أن تتحمل الشعور بالعدوان إزاء المحبط . ويأتى ذلك التحمل عن طريق أكتشاف الطفل التميز بينه كعدوانى والآخر وموضوع العدوان . فموضوع العدوان هو ذاته موضوع الحب ، وبناء على ذلك الكشف يشرع الطفل فى تقبل العدوان بوصفه رغبة في المحبوب ليضفى على رغبته صفات موضوعه . ولعل تلك العملية أولى بواكير الاحتفاظ بالموضوع احتفاظاً مستمراً في المراحل التالية واحتفاظاً مؤقتاً في تلك المرحلة .

إن تطور الذات في المرحلة الفمية المتأخرة يؤدى إلى تكوين علاقة بالأم كموضوع فى صورة متعددة الجوانب . فمن جانب نجد الذات تزداد وعياً بنفسها من حيث هى صاحبة الرغبة القائمة بالفعل والسلوك ، وهذا بدوره يكون بسبب ويؤدى إلى إدراك موضوع الرغبة وهو الأم ، وحدوث الواقعتين النفسيتين يؤدى ويدل على تغيير فى واقع الطفل . فالموضوعات التي تستدمج فى تلك المرحلة تستمد طبيعتها من مصدرين : رغبة الطفل ، التى يستشعرها والموضوع الذى يدركه . وعلى هذا الأساس يظل تأثير الفترة الأولى مستمراً في تلك المرحلة . فإذا انتقل الطفل إلى المرحلة الفمية السادية بقدر ضئيل من العداء الموجه إلى موضوعاته المتخيلة ، أمكنه أن يكون مع تلك الموضوعات – بعد تكشفها في واقعه – علاقة أساسها الحب . ويعنى الحب فى ذلك ، حب الاستدماج دون خشية التدبير . ولما كانت الذات فى تلك الفترة لا تزال على قدر كبير من الالتصاق بالموضوعات ، فإن حب الموضوع المستدمج سيخفي الرغبة في تدمير يلحق به أو بالذات التى لا تزال لصق الموضوع .

تلك العلاقة فى الواقع تقودنا إلي أمر على جانب الأهمية بشأن تطور الذات والعلاقة بالواقع وإدراكه ، ونقصد من ذلك عملية التعيين (*) .

(*) لقد فضلنا ترجمة م. صفوان لكلمة التعيين التى وردت فى هامش ص ٩٧٣ من ترجمة تفسير الأحلام (١٩) للاعتبارات التى أوردها . إلا أننا نزيد على ذلك استعمالاً سنأخذ به لتمييز ثلاثة أنواع من التعيين . ففى حالة افتقاد الذات استقلالها عن الآخر سنستعمل فعل عين مضيفين إليه لفظة (فى) إذا أردنا الدلالة على مثول الذات فى موضوع ، أو نضيف إليه حرف الجر (ب) إذا أردنا الدلالة على مثول الذات للموضوع ، أو نضيف إليه لفظة (مع) للدلالة علي مثول الذات فى حالة الوعى الجزئى بنفسها لموضوع هي على وعى جزئى به وفى حالة نكوص غير تام .

مما سبق تبين أن الذات قد تحصل على نواتها في المرحلة الفمية الأولى مما استدمجه الطفل واستشعره من رضا أو عداء ، إزاء الأم . وبصياغة أخرى نقول إن الذات تعينت فى موضوع رغبتها ، وعندما يحدث التطور بعد استقرار نواة الذات يصبح من الممكن للذات أن تقوم بعملية إدراك للموضوع من الخارج والحكم عليه . وعملية الحكم تعنى في مضمون العمل التقدير في نسبية مع الذات ، أى إننا بصدد تعيين الذات بالموضوع .

بالأخذ بمفهوم التعيين نأمن صعوبات استعمال فكرة كلاين الخاصة بالاستدماج والإسقاط . وتأتى تلك الصعوبة من أن عملية الاستدماج والإسقاط فكرة واضحة بسيطة وتصل في عمقها إلى الحد الذى يكاد يلخص الحياة المعقدة تلخيصاً تاماً ، ولكن فى إجحاف أشبه باعتبار الحياة لا تزيد عن كونها رحلة إلى الموت . ولكن لو أبدلنا الاستدماج بعبارة تعين فى Identified In (حلول فى صورة) وجعلنا بديل الإسقاط كلية تعيين بالشيء Identified by انفسحت أمامنا الحياة النفسية فى أفق أرحب . فالوليد يتعين فى ثدى أمه في المرحلة الأولى ، فيكون على شاكلته ويخبر ذاته خبرته بذلك الثدى ، وبذا يلقى لنفسه وجوداً ما . فإذا ما لقى ذلك الوجود وأحس بوجود أمه أصبح من القدرة بحيث يستطيع أن يتعين بها فيخبر ذلك الثدى خبرته لذاته أى أن يحكم على الثدى أو الأم حكمه على ذاته (أن يسقط على الأم شعوره بذاته) . ويمكنه بعد ذلك أن يعود فيستدمجها وأن يتعين فيها من جديد .

يفيدنا استعمال عملية التعيين فى حل إشكال تكون من سياق عرضنا السابق ، وهو العلاقة بين الاستدماج والإسقاط أو التعيين بالموضوع . والواقع أن التعيين بالموضوعات يستلزم حدوث تعيين ما مع هذا الموضوع . والأقرب إلى واقع التطور أن نجد التعيين فى الموضوع ,أسبق ، على التعيين بالموضوع . ومرد قربه إلى الفهم أن الطفل يجد ذاته في صدر أمه ، أى يصبح صدر الأم مرآة ليرى فيها الوليد صورة لكيانه ، وبعد أن يتم له ذلك التعيين يصبح فى مقدور الذات المكنونة المتعينة أن تعين الموضوع ، ولكن تعيين الموضوع أمر يدخل فى باب التعرف الكامل عليه ، لذلك تسبق تلك المرحلة تعيين للذات به . ونصوغ الأمرعلى الصورة التالية :

كلما أمكن للذات أن تتعين فى موضوع ما أصبحت لديها القدرة على الاستقلال

عنه لتقارن نفسها به (حب من قبل الطفل مستقر وإحباط من الثدى يؤدى إلى مقارنة بين المستشعر وبين المختبر) وذلك الاستقلال يجعل الذات غير التامة النضج فى حاجة التعيين به لتحصل على تدعيم ثانوى لوجودها . ويتم عن طريق تلك العمليتين دورة تامة ، فتعود الذات إلى التعيين فى الموضوع المتعين به . وهكذا يؤدى كل انفصال للذات عن الموضوع إلى إمكانية العودة للاندماج به ، فيصبح الوجود ديناميا متحركاً إلى الأمام ، انفصال مستمر عن الموضوعات واتصال دائم بها فى نفس الوقت .

يؤدى بنا ذلك إلى افتراق يكاد يكون تاماً عن كلاين . فقد اعتبرنا التعيين أساساً لتطور الشعور بالذات بينما تقول كلاين : « إنى أفضل تسمية التعيينات المبكرة التى يأتيها الطفل » المراحل الأولى لتكوين الأنا الأعلى . ففى المراحل الأولى من تطور الطفل تفرض شحنات الموضوع تأثيراً ما له خاصية تميزها كأنا أعلى – رغم أنها تختلف فى ماهيتها وطبيعة فعلها عن التعيينات الخاصة بالمراحل التالية » (١١٥ ص ١٩٨) فإذا كانت كلاين ترى فيما تراه الذات ما تسميه بالأنا الأعلى يجدر بنا أن نتناول الأمر بصورة مختصرة لنوضح المنشأ كما نعتقد .

لا تفرق كلاين بين عملية الكف وأداة الكف (المنظمة النفسية القائمة على الكف) فلو قارنا عبارتها فى مقالها السابق (١١٥ من صفحة ١٨٣ – ٤ ، ١٩٨) لوجدنا أنها تخلط بين الأنا الأعلى . فما نراه نواة لتكوين الأنا للكف والسيطرة على الدفعات التدميرية تراه هى المرحلة الأولى للأنا الأعلى . ونحن نميل مؤقتاً إلى التمييز بين الأنا بوصفه نتيجة اكتشاف الواقع المتعين فيه والقائم بعملية الكف والتنظيم الأول ، وبين الأنا الأعلى كتطور آخر فى الأنا يأتى فيما بعد ، نتيجة لتعامل جديد مع بعد الزمان والمكان ، فبعد الزمان والمكان فى المرحلة الفمية لا يسمح بتميز وظيفتين للكف والكبت كما يحدث فى المرحلة الشرجية ؛ إذ إن الذات هنا تقبل الزمان بوصفه امتداداً لشعور وليس الشعور به أو نتيجة فعل الشعور به .

وكما سبق أن تكلمنا عن أزمة المرحلة الالتهامية السالبة نعود فنبسط الأمر أكثر من سابق ونحن بصدد أزمة المرحلة الفمية بقسميها السالب والموجب معاً ، سبق أن ذكرنا أن زيادة خبرة الطفل في مجال المص أدى إلى الحاجة إلي تنظيم تلك الخبرات ليتكون شعور بالذات الماصة . ونعود فنقول إن ازدياد خبرة الطفل الماصة وتراكم مشاعره العدوانية ومعالجتها وتعريفها والتعيين في الموضوعات المتعين بها يؤدى إلى

حاجة تنظيم لتكتسب الذات قدراً جديداً من الشعور . ولا شك أن الإحساس بالحب في المرحلة الالتهامية السالبة سيؤثر في عملية التعيين بالموضوعات . فإذا استمرت تلك الموضوعات المكتشفة لوجود الطفل باطراد في مدة الإشباع ، الذي يحتاجه ، أمكن التعيين بها كموضوعات حب وعاد إلى التعيين فيها بحب .

وتخرج الذات من كل المرحلة بإدراك لمواد الالتهام وبموضوعاته بوصفها عالماً ساراً ، ولا شك أن إدراك قيمة تلك الموضوعات السارة يعطيها استقلالها عن الذات مع إبقاء السرور في داخل الذات شعوراً يعاودها في كل التقاء بتلك الموضوعات فيما بعد . فالأزمة الفمية باختصار هي أزمة بين الطاقة الليبيدية التي بقيت شحنتها في الموضوعات دون أن تستخلصها الذات لتتكون بها ، وبين الذات التي آن لها أن تتحرر من موضوعات الفمية للتحرك إلى أفق جديدة . وتأخذ تلك الأزمة سبيلين يتوقفان على خبرة الطفل بتلك الموضوعات ، فلو تكررت خبرته السارة بموضوعاته الفنية أبقى على السرور لذاته وانطلق بعيداً عن تلك الموضوعات ، أما إذا كانت خبرته بتلك الموضوعات غير سارة (أي منذ المرحلة الالتهامية السالبة) فإنه لا يتخلي عنها أبداً . لأن في تخليه عنها إبقاء لضررها في ذاته يدمرها ، في حين أن ابتلاعه للموضوعات في خياله يعفيه من الشعور بالخطر لفقدانها . وفي الحالة الثالثة التي تكون خبرته غير السارة مركزة على المرحلة الالتهامية الموجبة فإن التناقض الوجداني يصبح أساس علاقته بتلك الموضوعات حيث إنه كلما استشعر رغبة عض الموضوع والتهامه بقصد تدميره شعر بخطر ذلك ، كفقدانه ذلك الموضوع كلية وانتهاء احتمال عودة الحب الذي يوجهه إلى ذلك الموضوع . وهذا ما يشير إليه إبراهام (٣٢) وفرويد (٧٩) من حيث عودة الالتهام لموضوع الحب الذي يفتقده . أي أن الأزمة هنا تتركز في الرغبة في الإبقاء والرغبة في التدمير والميل إلي الح والميل إلي الكره . وكل من السبيلين المتناقضين يؤدي إلى الآخر إذا احتفظ بحدة كل منهما متزنة مع الأخرى . وعلى شاكلة الموقف المتأزم ستأخذ الذات الفمية صورتها لتنتقل إلى المرحلة التالية عليها ونقصد بها المرحلة الشرجية .

٢ - المرحلة الشرجية :

لقد أخذنا في وصف المرحلة الفمية باتجاه لا يعطى الحتمية البيولوجية قدراً كبيراً من الأهمية وفضلنا عليها ما يشبه الحتمية السيكولوجية . لقد حددنا دور العوامل البيولوجية على الدفعة الحيوية للكائن . وهذا ما سنأخذ به في عرضنا للمرحلة

الشرجية أيضاً ، باعتبار أن العلاقة بين الحتميتين هى من باب الاعتماد وليس من باب التكامل . إذ إن الحتمية البيولوجية فى الكائن تعد لبنـــة تقوم عليها مظاهر التطـــور السيكولوجى ، دون تدخل في طبيعة ونسيج ذلك التطور .

عندما تنتظم خبرة الوليد بعملية الرضاعة السالبة والموجبة بما يؤثر على علاقته بموضوعات الرضاعة تنمو الذات نمواً خاصاً يمكنها من معالجة الواقع فى ضـوء ذلك التنظيم ، وباطراد . يتحول ما طرأ علي الذات من نمو وتفاضل في الموضوعات واقعـاً معـاشاً بقـدر إحساس الطفل بألفتـه بذلك التفـاضل . وبعبـارة أخرى ، تعفيـه ألفتـه بالموضوعات عن توجيه الانتباه إليها كما كان يحدث في خبرتها الأولى ، حيث يستطيع سـحب قدر كـبير من انتبـاهه وإبداله بالنظـــام الخـاص الذى شـمل ذلك التـفـاضل . وهكذا تسـترد الذات طاقـة جديدة خلواً من الاستـثمار لتوجـهها نحو الموضــوعات الأخرى . ولا شك أن هذا القـدر من الطاقة يعد إمكانيـة للذات تكفل لها توجيـه فعلها الشعورى إلى الموضوعات الجديدة واختيارها بوصفها نطاقاً مستحدثاً من واقعها يلعب دوراً فى إضافة شعور جديد بالذات ، يضاف إلى حدث فى المرحلة الفمية .

ولا يمكننا – حتى الآن – أن نحدد طبيعة التداخل بين تعليمات البيئة المتعلقة بعملية الإخراج وبين الإحساس المستبطن بوظيفة الإخراج . إلا أننا لا نختلف على وجود نقلة فى انتباه الطفل تتجه إلى الشرج لتجعله بؤرة الاهتمـام . ويكفل النماء الذى طرأ على الذات فى المرحلة الفمية للطفل إدراك عملية الإخراج ومـا يثيره فى نفس أمه من مشاعر لتصبح تلك العملية خبرته المستحدثة ، خبرته التى يباشر فيها عمليات عضلية على جانب كبير من التعقيد . ولو أخذنا فى اعتبارنا أن نقلة الاهتمـام إلى الشـرج تتـأتى مع فطامـه ، كمـا أنهـا تأتى قبل النمـاء العـضلى التـام الضـرورى لتلك العملية ، أدركنا مدى ما تشكله من جو نفسى للطفل له أهمية بالغة .

إلا أنه من الضرورى لنستمر فى فض مغاليق ذلك الجو النفسى أن ندرك ابتداء انقسـام عملية التبرز إلى وظيفتين : وظيفة الإخراج ووظيفة الإبقاء ، وقد قسم إبراهـام تلك المرحلة إلى قسمين على نفس الأساس ومن زاوية المرض . فيقول فى ذلك الشأن : « إن الخبرة التحليلية النفسية اضطرتنا إلى تأكيد وجود مرحلة قبل تناسلية سادية – شرجيـة فى التطور الليبيدى ونجد أنفسنا نتجه إلى افتراض انقسـام المرحلة إلى

مستويين مختلفين متضمنين فيها . فى المستوى الأخير تسير الميول المحافظة على إبقاء وتقييد الموضوع ، حيث تتصدر فى الأكبر عدوانية إزاء الموضوع - تلك المتعلقة بتدميره وفقدانه » (٢٣ ص ٤٢٢) .

على أساس هذا التقسيم نبنى عرضنا لتطور الشعور بالذات فى المرحلة الشرجية ...

إن ما اكتسبه الوليد فى المرحلة الفمية من علاقة بموضوعات حبه وعدائه وما اكتسبه من شعور بذاته ، يرسم طريق انصراف العدوان المتولد من الإحباطات المختلفة التى يلقاها فى تلك المرحلة . ولكنه كما سبق القول ، سيصرف باهتمامه إلى وظيفة الشرج ليواجه احباطات وصراعات من نوع جديد بذلك التحول . ولا شك أن الوليد سيعمد إلى سابق خبرته فى تصريف توتراته حيال الإحباط عندما يقابل الجديد منها ، والمتعلق بعملية الإخراج . بعبارة أخرى سيستعين الوليد لتفهم الموقف الجديد بسابق خبرته التى استراح إليها فى الموقف السابق . إلا أن اختلاف وظيفة الفم عن وظيفة الشرج يكون عقبة فى تكرار تام لسابق الخبرات فى علاج ما جد من إحباطات . ومن الجلى أن هذا الاختلاف يتم إدراكه بواسطة الذات النامية التى اكتسبت قدراً من الوعى بنشاطها ، يسمح لها بتبين الفوارق . لذلك تلجأ الذات إلى تقبل الموقف المحير المتولد من عملية الإخراج على أساس ما اكتسبته من ثقة بنفسها وبالآخر . فعلى أساس الثقة التى أثبتت عليها الذات فى المرحلة الفمية تستطيع أن تدفع إلى تفهم جدة الموقف بقدر كاف من القلق لا يعوق ذلك الفهم .

نحن إذاً بإزاء حقيقة جديدة فى شأن تطور الشعور بالذات . فالذات المتطورة تتعرض لقلق يجتاحها عند مقابلتها الجديد من المواقف . ويدلنا ذلك القلق على أن الذات لا تكرر فعلاً سابقاً فى مواجهة الجدة لتحيلها إلى قدم ، بل تندفع متجهة إلى الجديد فى ثقة بقدرتها على اكتشافه . فإذا تم للذات هذا القدر من الحرية فى التحرك دون الثبات أمكنها توسيع مجالها وواقعها ، أى أمكنها توسيع إمكانياتها ذاتها .

نعود إلى الطفل ، لنجد أنه يدرك ما لعملية التبرز والتبول من أهمية تبدو على أمه كلما قام بفعل منها ، إضافة إلى مشاعر حشوية باللذة أو الألم نتيجة لتجمع الفضلات فى خارجه . ويدخل فى نطاق مشاعره تعارض اللذة مع رضاء الآخر واتفاق

الألم مع هذا الرضاء ، ويتكون من جزاء هذا موقفاً رباعياً يشق على ذاته أن نتفهمها مباشرة ممسكة بالأطراف جميعاً . إلا أن ما أكتسبه فى المرحلة الفمية من استقرار لنواة الذات والعلاقة بالآخر يعينه على عدم الفرار من الموقف المشكل .

فقد تكونت لدى الطفل فى تلك المرحلة علاقة بموضوعاته جعلته يتعين فيها أو لا بصورتها الحسنة (أو الرديئة) ، ثم أمكنه أن يتعين بها ليكتسب إحساساً بالحسن (أو الرداءة) ، فإذا أدرك فى المرحلة الشرجية وظيفة الشرج وقيمة الإفرازات ، استغل الإحساس بالحسن ليعين به إفرازه باعتباره جزءاً من الذات ، مبدلاً إياه بالفم كوسيط للعلاقة بالأم .

نحن إذاً بإزاء اتساع دافق جديد لعملية الاستدماج والإسقاط « الكلاينية » التى أبدلناها بتعبير التعيين فى الموضوع وبالموضوع . فإذا سرنا مع الاتساع وجدنا أن الطفل فى المستوى الأول للمرحلة الشرجية يهب برازه ويواله للأم بوصفها جزءاً حسناً من ذاته . وتلك العملية هى تعيين فى الإفراز ، وإسقاط الحسن عليه لوهبه لها تعبيراً عن الحب ، وتقول كلاين فى ذلك « ليس فقط ما يشعر به مدمراً ورديئاً من أجزاء الذات التى انضمت وأسقطت فى شخص أخر ، بل أيضاً أجزاء شعر بها حسنة وقيمة . (١٢٠ ص ٣١٠) » . فإذا لاقى من الأم ترحيباً بذلك وفهماً لعجزه فى بداية الأمر عن ضبط مخارجه ، انتظمت عملية الحب فى عملية الإخراج ، ويضيف ذلك الانتظام قيمة جديدة للذات للتعامل مع الإخراج . فبدلاً من أن يصبح الإخراج وظيفة مستقلة عن الحب وتضم الذات ، يمتزج جانب من النشاط البدنى مع النشاط النفسى العام للشخصية . وانتظام النشاط البدنى جزء من النشاط العام للطفل يؤدى إلى نماء ضخم فى الذات بالنسبة إلى ما سبق أن حصلته . فمن جانب تخضع وظيفة الإخراج للحب المكتسب أنفاً بدلاً من تشكل الحب بها . وهذا يضيف إلى العلاقة بالموضوع وسيلة جديدة للتعبير عن الحب ويزيد من وشائج الاتصال .

يعيننا ما قدمه إبراهام من إيضاح لطبيعة التوحد فى الميلانكوليا والأسى والانهباط على أن نفهم أهمية ما سبق فى جلاء أكبر ، وقيمة العلاقة بالواقع فى تطور الشعور بالذات ، أوضح إبراهام (٣٢) أن نشاط الشرج يستغل للتعبير عن الحب من خلال الاحتفاظ بالبراز وإطلاقه . وكى نبين ذلك سنتخطى عرض التطورالسوى للشعور

بالذات إلى الحالات المرضية - لفترة . لقد تبين من خلال الخبرة التحليلية أن اضطراب الطفل فى المرحلة الشرجية بمستوييها يعطيان للإفرازات قيمة نفسية كبيرة ، وتأتى تلك القيمة عن طريق تعيين البراز والبوال فى ضوء خبرة الطفل بردود الفعل التى تبدو على القائمين على تربيته ، فيصبح البراز موضوعاً للخوف . لذلك نجد الطفل يعمد إلى الاحتفاظ ببرازه بديلاً عن الاحتفاظ بموضوع الحب ، أو يطلقه (يتخلى عنه) تعبيراً عن غضبه من المحبوب .

لو نظرنا لتحول البراز إلى قيمة فى التعامل وأداة للتعبير عن اتجاهات الحب ، ثم أخذنا فى اعتبارنا أن بداية المرحلة الشرجية تفتقر إلى قدرة الطفل الفعلية على الاحتفاظ ، أمكننا أن ندرك أهمية المرحلة الشرجية السادية فى مستواها السالب . إن الطفل يدرك موضوع حبه كنتاج لتطور الذات فى المرحلة الفمية . ثم ينتقل إلى المرحلة الشرجية السالبة باتجاه محب يتخذ من الشرج وسطاً للتعامل . ويشعر الطفل بأن برازه - وهو جزء صميم من ذاته - يخرج منه دون قدرة على الاحتفاظ به . بل ويجد أن أمه تستجيب لعملية الإخراج استجابات أكثر وضوحاً وبياناً فى مجال صراع بين الرغبة فى التمتع بشعور التبرز والرغبة فى إرضاء الأم - رغبة فى إبقاء البراز فيه وبين عجزه عن هذا الإبقاء وتمتع بإطلاقه . وقد ميز إبراهام فى المرحلة الشرجية نزعتين ساديتين فى عملية الاحتفاظ والإبقاء على البراز ، وبين نزعتين ساديتين من جراء الوظيفتين السابقتين (٣٣) .

يؤدى موقف الأم - أو القائم على التربية - إلى حل هذا الصراع لدى الطفل على أساس ما اكتسبه الذات فيما سبق من تطور . فالأم المتفهمة لعجز الطفل عن ضبط مخارجه والمتسامحة مع وليدها فى ذلك الشأن ، تسمح لدفعة الحب المتكونة فى الذات أن تتغلب على الشعور السادى المتولد فى المرحلة الشرجية . فعند عجز الطفل عن ضبط مخارجه يجْتاحه الشعور بالقلق نتيجة لفقدانه جزء من ذاته ويشمله شعور بفقدان موضوع الحب . إلا أن استمرار علاقة الحب مع الأم فيملأ ذلك الفراغ ويعرض ذلك الفقدان . وتكون نتيجة ذلك الأمر ألا تشحن إفرازات الطفل بشحنة وجدانية سادية . ولو أضفنا إلى ذلك أن الطفل يشعر بأهمية برازه ويحب نرجسى له ، لتبينا أن دفعة الحب تتطور فى تلك المرحلة تطوراً كبيراً . فقد سبق للطفل أن مارس الحب نزعة ذاتية أنية فى المرحلة الفمية . ولكنه فى بداية المرحلة الشرجية يمارس الحب نزعة

للعطاء وتوجيهاً بدائياً مبكراً لذلك الحب لموضوع الحب . وفى عبارة أخرى نجد أن الليبيدو النرجسية تشق أول طريق لها نحو الموضوع لأن الإفرازات فى تلك الحالة لا تكون مستقلة الشحنة ، كما أن الموضوع لم يتم انفصاله عن الذات بعد .

وتطرأ على عملية التعيين تغيرات جديدة . فبعد ما كانت الذات فى تعينها تمر بحلقة مفرغة من التعيين فى الموضوع والتعيين به من جديد ، تكون قد حصلت على تعيين بالموضوع على قدر من الاستقرار . ذلك القدر يسمح بأن تحتفظ الذات باستقلال عن الموضوع يمكنها من الاستقلال نوعاً عن امتدادها فى البراز والبوال . وبواسطة ذلك الاستقلال توجه إفرازاتها لموضوع الحب بمثابة « السفير » متعينة فيه . ويعنى ذلك أن الذات يمكنها أن تتعين فى صورها - المحدودة حتى ذلك الوقت - بدلاً من أن تتعين فى الموضوع مباشرة . وتعيين الذات فى صورها يسمح لها بأن تقوم بعملية التعيين بالموضوع من خلال الصور دون الأصل (الذات) . ويمكن بالتالى أن تعين الموضوع من جديد فى الصور . هذا التغير فى عملية التعيين يجعل الاستقلال عن الاخر يتقدم إلى الأمام مرة أخرى ليقطع خط الرجعة على ابتلاع الموضوع والتعيين فيه . إذ إن التعيين فى الصور وبالصور يعنى فقدان الليبيدو قاعدته الأولى وبؤرته الأصلية واحتلاله مكاناً تابعاً للذات . إن الإسقاط فى المرحلة الشرجية - السادية السالبة إسقاط ما فى امتداد الذات - وهو الإفرازات - على الموضوعات . كما أن التعيين بالموضوعات يكون عن طريق استدماج صورة الذات امتدادها ورده إلى ذات الآلية النفسية فى صورة أكثر انفساحاً وامتلاء بالثراء .

ويطلق إريكسون على المرحلة الشرجية بشقيها اسم الأزمة التى تعتور الذات فيها . فقد وضع أريكسون هذه المرحلة بين قطبى التلقائية فى جانب ، والشك والخجل فى الجانب الآخر ، التلقائية بوصفها فعل الشعور إزاء المجهول . من المواقف ما يحتاج من الطفل إلى التلقائية يكتسبها لتثرى ذاته أو ليعفيها على أقل تقير من مشاعر الشك والخجل . فإحساس الطفل بأن برازه ليس عدواناً تجاه الأم ، ولن يعنى فقدانه لحبها (لها) سيجعله يطلق برازه فى تلقائية تتناسب مع مشاعر السرور التى يجنيها ومع قدرته على الاحتفاظ . أما إذا لاقى منها استنكاراً لتلك التلقائية فإنه يفقد عنصراً مهماً فى ذاته وهو الرضاء عن الحب ، بل سوف يبدله بشك فى قدرته على ذلك الحب . وفى ضوء الاستقلال الفج للذات عن الموضوع ستتعين الموضوعات بالشك لتستدمج

بوصفها مبرر الشك . ويرتبط بتلك المرحلة ذهان الهذاء Paranois . لقد بين فليس FLIESS, R أن خطر هذه المرحلة هو خطر التدهور الذى يؤدى إلى البرانويا بكل ما فيها من شك .

مع تطور قدرة الطفل العضلية على ضبط مخارجه وتفهمه لرغبة الأم من خلال إطلاق إفرازاته فى تلقائية ، تطرأ على الموقف جدة وينتقل الطفل بذاته فى صراع مختلف . لقد مارس الطفل حباً منطلقاً نحو أمه يتخلى فيه عن جزء من ذاته فى مقابل عوض عنه فى صورة حب - أى فى صورة مخالفة مادياً . إلا أنه يتبين رويداً أن ما تريده الأم ليس إطلاقاً ، بل ضبطاً لذلك الجزء الحميم لديه . ويتشكل بذلك تناقض فى مجال تطور الذات يحتاج تغييراً فى تفهم الذات وتفهم الموضوع .

ونستطيع أن ندرك طبيعة ذلك التغيير إذا حددنا ابتداء النقاط التى تركز عليها الذات حتى المرحلة الشرجية فى مستواها السالب . إن أولى تلك النقاط ثقة فى حسن الاتجاه نحو الموضوع وثقة فى اتجاه الموضوع نحو الذات . وثانيتهما إحساس بالاطمئنان إلى الذات من دفعتها نحو الإشباع وسيادة الحب على العداء تجاه الموضوع . ثم نجد النقطة الثالثة وهى تلقائياً فى منح الحب ، مع شحن امتداده للذات (فى صورة الإفرازات) بالمشاعر السارة المحبة . لا شك أننا بصدد تهديد للذات إذا أعقلنا أن الطفل يقبل حباً مخالفاً فى طبيعته عن الحب الممنوح . فإذا كان نظام التعويض فى المرحلة الشرجية السالبة من ذات المادة أو فى صورة مشابهة مادية نمت الذات متحدة Unified على امتدادها بحيث تصبح معالجة البيئة لتلك الإفرازات منصبة مباشرة على الذات بوصفها وحدة معه . لذلك تتخلص تلك الامتدادات الذاتية من قيمتها المادية لتصبح معبراً لمشاعر الحب المعنوى ، تلك النقطة الأخيرة ذات تأثير فعال على المرحلة الشرجية الإيجابية ، فى أبعاد مختلفة .

فالإفرازات المادية - بوصفها جزءاً من الذات - تكون فى بادئ الأمر ذات شحنة ليبيدية ضخمة مستمدة من الرغبة الساعية نحو الإشباع . لو قصرنا حديثنا على الاتجاه السوى فى التطور ، قلنا إن الإفرازات تكون ذات شحنة ليبيدية مستمدة من « الرغبة فى الحب » والرغبة فى الحب كما باشرها الطفل فى المرحلة الأولى ، وهى رغبة فى إبقاء موضوع الحب فى الذات . إلا أن التطور يسمح بإبقاء « موضوع الحب

دون بقائه ماثلاً » . لذلك نجد أن الذات المتطورة فى المرحلة الشرجية تعيد ذات النمط من الأبقاء من خلال الشعور بمنح الحب للموضوع واحتفاظ الموضوع بذلك الحب ؛ أى إن الإفراز الممنوح - والذى يتخيله الطفل وقد تخلل الآخر - سيبقى فى الآخر . كما أن بقاء مشاعر الحب فى الآخر تجعل الطفل يشعر بحسن ما « وهب » فيضيف إلى مشاعر الحسن فى ذاته زاداً جديداً . إلا أن الأم فى تلك المرحلة تستبدل الرضاعة (إدخال الحسن فى جسد الطفل) بمشاعر حب معنوى فى مقابل العطاء الفعلى الممنوح لها من الطفل . وبذلك تفقد الإفرازات قيمتها من حيث « هى الحب » ليمارس الطفل بإزاء أمه حباً أكثر وأقل بدائية ، يقارب فى شكله الحب المعنوى الذى تمنحه إياه أمه . ويعنى ذلك تخلص الإفرازات من قيمتها المعنوية أى تتحرر الليبيدو منها . وتحرر الليبدو من جزء مادى من الذات يفسح له مجالاً للانطلاق نحو الموضوع والتخلى عن النرجسية من جانب ، كما أنه يعفيه من أخطار تتهدد الموضوعات المادية ، وخاصة البوال والبراز - إضافة إلى استقلاله عن الصراعات الموضوعية التى تباشر بصدد التدريب على إدراك الذات كماهية مستقلة عن صورها .

عندما يتم للطفل قدراً من استقلال دفعته الليبيدية عن برازه وبواله ، وعندما تتغلب دفعات الحب لديه على دفعات التدمير ، يصبح من الممكن للذات أن تتقدم نحو صراعات المرحلة الشرجية الموجبة مزودة بإمكانيات علاجها . ففى المرحلة السالبة لم تكن قدرة الطفل العضلية تسمح له بضبط مخارجه وتلبية رغبة الأم بذلك الضبط . ثم تنمو لدى الطفل تلك القدرة شيئاً فشيئاً حتى يصبح فى مقدوره أن ينفذ تلك العمليات . مع هذا النمو يكتشف الطفل فى ذاته رغبة فى الإبقاء ، يستشعر فيها لذة تقابل لذة الإطلاق . كما أنه يدرك ازدواج رغبة الأم من حيث رغبتها فى الضبط مع إطلاق البراز فى أماكن تحددها وأوقات ترضيها .

وقد أوضح إبراهام تلك النقطة فى صورة أخرى (٣٣) . فقد ميز اتجاهين ساديين فى عملية الاحتفاظ والتخلى عن الإفرازات لهما خاصية التعاوض ، وميز فى مقابلها نزعتين عدوانتين : واحدة تمارس فى إطلاق البراز ، والأخرى فى الشح به . على هذا الأساس يصبح الموقف الشرجى موقفاً رباعياً . فلدى الطفل رغبتين متعارضيتين ونزعتين عدوانيتين متضادتين . تلك الأطراف الأربعة تتآلف وتتنافر لتجعل المجال معقداً تعقيداً خاصاً . ويعود ذلك التعقيد إلى ممارسة الطفل سابقاً

صراعاً بين رغبة واحدة ومقابلها ، فى حين أنه هنا يعانى صراعاً بين رغبة متقسمة على ذاتها ومقابل لها منقسم على ذاته أيضاً .

تتميز المرحلة الشرجية فى مستواها الموجب إذاً بتدخل عنصر جديد فى حياة الطفل وهو إرادته . فممارسة إشباع اللذة بإطلاق البراز يعنى إرادته فى عدم الابقاء لقدرته على كليهما . كما أن تلبية رغبة الأم فى الإبقاء والاحتفاظ تعنى إنكار رغبة الأم فى الإطلاق والسخاء . بل نجد الطفل يقع فى حيرة أشد فى هذا الموقف : أن إرضاءه رغبته يتعارض مع رغبة أخرى فى ذاته ورغبة لدى أمه أيضاً . بعبارة أخرى أن إرضاء الطفل أية رغبة يعنى عدم إرضاء الرغبة الأخرى ، كما أن توجيه الحب نحو الأم بإشباع رغبتها قد يعنى العدوان عليها فى نفس الآن . نحن إذاً بإزاء تساؤل ينصب حول إدراك الآخر وإدراك الذات فى الشق الثانى من المرحلة . أو بعبارة أخرى نحن فى حاجة إلى تفهم عملية التعيين ودورها فى حل هذا الصراع وتلك التناقضات .

بينا كيف يبدأ الطفل فى تكوين علاقة نرجسية بالأم منذ انتقاله إلى النشاط الشرجى السالب . ونقصد بذلك تصوير هذا الانتقال بوصفه تخليًا عما سبق استقراره ، وتمسكاً بما يجد فى مجال إدراك الطفل كاحتمال جديد . أما ما سبق استقراره فهو تعيين الطفل بأمه من خلال نشاط الفم وبواسطة الخيالات الفمية والحصول على قدر من الاستقلال عن الموضوع . أما ما يبدو كاحتمال فهو الارتباط بالأم بوصفها كياناً مستقلاً عن الرغبات ، ولا شك أن وراء التخلى دافع وكسب يدركه الطفل ويعلم نتائجه ، فذاته النامية المستقلة عن الموضوع تتكشف رغبات جديدة يعجز الأسلوب الشبقى الذاتى عن إشباعها مما يجعل الذات تستثمر خطر الارتداد والتخلى عن إشباع جديد لما استحدث من رغبات .

لما كانت نقطة البدء فى الانتقال هى الذات المتعينة فى الأم فى صورة النشاط الفمى ، فإن إلحاح الرغبات الشرجية سيدفع عملية التعيين فى الأم إلى دورة أخرى تأخذ طابع نشاط تلك المنطقة التى تتركز فيها الرغبات المستحدثة . ويساعد على ذلك أن استقلال الذات وتكثيف نواتها يتيح للطفل أن يتعين بأمه من خلال جزء بذاته (الإفرازات) ومن خلال جزء من نشاطها (المتعلق بمعالجة موضوع الإفرازات) . إننا بإزاء نقلة من تعيين فى الأم بواسطة الإفرازات إلى تعيين بالأم من

خلال عملية الإفراز . أو بعبارة كلاين أن الوليد يعد ما كان يستدمج رغباته السارة من برازه المستدخل فى جسد الأم يعود ليسقط السرور على برازه الممنوح للأم . إن التغير العضلى الذى يطرأ على الطفل فيسمح له بضبط مخارجه واستغلال تلك القدرة الجديدة فى مقابلة رغبة الأم ، إن ذلك يضع حلاً لصراع الرباعى فى صورة مرضية .

تبينا سابقاً أن سيادة نزعة الحب فى نزعة العدوان واستقلال الليبدو واتجاهه نحو الموضوع يتيح للطفل انفساحاً ضخماً فى حياته النفسية . ونعود من جديد وعلى أساس علاقة رغبة الطفل بقدرته ، لنبين ذلك الدور المهم فى حل الصراع الشرجى . إن حب الطفل لأمه وثقته فيها وقدرته على إدراكها فى رغبتها يمكنه ذلك كله من أن يوائم بين إشباع رغبته وإرضاء رغبة الأم حتى تتخذ الرغبتين تشبعهما معاً . فاتجاه الأم المقابل لاتجاه الطفل جعله يفضل تلك الوحدة ليعفى ذاته من تضارب رغبتيه من جانب وكبح جماح دفعتيه المتعارضتين فى التدمير من جانب آخر . ويمكنه عن طريق تعينه بالأم أن يستبدل برغبتيها إحدى الرغبتين ، وأن يخرج نزعتيه التدميرتين فى عملية تبرز تخدم مشاعر الحب . بعبارة أخرى ، إن تعيين الطفل بأمه يجعله يدرك رغبته بوصفها رغبة الأم ولا يشعر بإحباط فى حالة إلغائه رغبته . إنه يجند قدرته على الضبط لخدمة هذا الارتقاء وذلك الحل . ولا شك أن الحل السابق يؤدى إلى اختزال الموقف الرباعى اختزالاً كبيراً . فبدلاً من وجود رغبتين تلحان فى إشباع متعارض يحير الطفل يقوم إبدال الرغبات الشخصية برغبة الأم فى مزج الرغبتين معاً وتآزرهما للحصول على أكبر قدر من الإشباع دون صلح . كما أن الاتجاه بالحب نحو الأم - وهو المقابل لحب الأم لطفلها - يعقد صلحاً بين النزعتين التدميرتين المتضمنتين الرغبتين السابقتين ليتحولا إلى وحدة واحدة تستغل أداة للتعبير عن الحب ذاته ولخدمة إشباع الرغبة المتحدة مع رغبة الأم .

لقد ميز أريكسون (٤٨ ، ٤٩) قطبى المرحلة الشرجية فى تلقائية يقابلها الشك أو الخجل . وقد وضع قطب الشك فى مقابل التلقائية ليحدد به صراع الشرجية السلبية . كذلك جعل الخجل قطب الشرجية الموجبة . فالطفل الذى يشعر بحب تجاه أمه إنما هو وليد معاملة سبقت فى المراحل السابقة على الشرجية المطلقة . ولكن عندما يلقى تغييراً فى المعاملة إزاء إفرازاته فى المرحلة الموجبة سيشعر بالخجل إذا لم

تطاوعه إرادته لخدمة الإبقاء على هذا الحب . وسوف يصبح عليه مسئولية إزاء ما يمارسه من تلقائية عند الإخراج الذى يثير اعتراض الأم . إن شعور الخجل ينجم عن هذه التلقائية إذا لم تقع تحت قدر من التحكم . ويكون بالذات هو الشعور الممارس فى تلك المرحلة نتيجة للشعور المدرك الذى يخبره الطفل على وجه أمه . ويأتى تحول اعتراض الأم إلى خجل لدى الطفل دليلاً على تطور إدراك الآخر . فبعملية إلغاء الرغبة الذاتية وتبنى رغبة الأم تتخلى الذات عن قوامها لتتملك خواص وقوام الآخر لرؤية الفعل ؛ أى إن الذات فى المرحلة الشرجية تكون الفاعل والمفعول فى تبادل مراكز مستمرة ، حتى يتم امتزاج بين الرغبتين فى رغبة واحدة . لذلك يمارس الطفل الشعور بالتقزز من ذاته عند فشله فى الضبط ليعود من جديد لممارسة الشعور بالخجل من فعله ؛ أى إن الفاعل يمارس شعور المفعول ليعود من جديد إلى صورة الفاعل بشعور المفعول .

ويمكننا الآن أن نجيب عن التساؤلين الخاصين بنظرية فالون ، إن ما يفسر لنا ظهور ألعاب التناوب وجود نواة للذات وامتداد لها يسمح بممارسة التناوب مع بقاء وحدة الذات فى نواتها . فالطفل فى المرحلة الشرجية حاصل على نواة لذاته وامتداد لها فى برازه وبواله ، ويقوم بفعل التناوب حول الامتداد الذاتى . ويمكن من ذلك وجود الذات مستقلة لتستشعر فعل التناوب الممارس . أما من حيث النتائج التى يجنيها الطفل من التناوب فأمره فى ضوء تطور الشعور بالذات أسهل من مجرد اعتباره أداة للشعور بالذات . ففى عبارة لكلاين (١١٧ ص ٢٥٣) تقول إن لعب الأطفال يسمح للأنا أن تحول القلق المستشعر من اختلاف دور الفاعل والمفعول إلى شعور سار ، وذلك عن طريق السيطرة على القلق فى دور الفاعل وكسب المفعول إلى صفه وجانبه . وإن شعور الطفل بخطر القيام بدور من الدورين يأتى من تعينه بالأم . فإرضاء رغبته الذى يؤدى إلى عدم إرضاء رغبة الأم - يجعله يخشى منها ما يخشاه عليها إذا لم تلبى رغبته . لذلك إذا قام بدور الفاعل ساعده لعب دور المفعول حتى يتوازن الشعور بالقدرة والشعور بالخطر .

ويقودنا ذلك من جديد إلى تطور الشعور بالزمان والمكان . إن قيام الطفل بدورين فى فترتين زمنيتين متتاليتين يجعله متجدداً متكرراً فى بعد الزمان . فعندما يقوم الطفل بدور من الدورين يفصله عن الدور الآخر فاصل زمنى ، ويعود ليكرر الأمر

فيصبح الوجود لديه لحظة زمنية مقفلة ، ذات حدين وإطارها فاعل ومفعول . ولكننا رأينا أن القيام بالدورين مع قدرة الطفل على الإدراك يمكنه من توحيد كل من الكائنين فى وحدة واحدة . ويعنى ذلك فى ضوء بعد الزمان أن هذا التكرار سيختفى رويداً رويداً كلما قربت المسافة بين الفاعل والمفعول ، أى إن المكان هنا يكون فى خدمة بعد الزمان وتوحيد الرغبة يكون فى خدمة امتزاج الفاعل والمفعول زمنياً . ولا شك أن نتيجة إلغاء الفاصل الزمنى بين الفعلين يعنى اختفاء الفارق بين الرغبتين . ولكن آمال هذا الإلغاء وذلك الفارق يثير التساؤل الأخير بصدد حل الصراع الشرجى .

التطور الذى يطرأ على الذات من جراء التكرار الفاعل بالمفعول قد يأخذ صوراً مرضية . ولكنه فى صورته السوية يؤدى إلى اكتساب الفاعل مقومات المفعول المقررة بقيمة الفعل وحكم الآخر عليه ، إضافة إلى مد الشعور باطمئنان كفاعل على المفعول كحكم ، أى إننا بإزاء إضافة جوهرية للذات هى وجهة نظر الآخر . تلك الإضافة هى فى الواقع ما يمكن أن نسميه الضمير أو الأنا الأعلى . فهى ضمير من حيث وجودها ضمن الذات تؤدى دور الآخر فى حالة غيابه وتلعب مع قوى الأنا الدور المتكرر . إلا أنه فى ظروف المرض يلعب الدور فى صورة وحدة يفرضها التضمين المشار إليه . هى أنا – أعلى بوصفها قوة تلعب دوراً أرقى من الدور الذى تلعبه الذات فى مواجهة الواقع . ويجمل بنا أن نحدد ابتداء ظهور وظيفة جديدة فى الجهاز النفسى بتكون الأنا – الأعلى . كذلك يكون الأنا قد استقر تحديده نتيجة لذلك ، فالأنا – الأعلى كما نلاحظ وليد تكرار دورين مستقطبين . ويؤدى امتزاج الدورين فى الذات إلى توحد شق من الذات بالآخر وقيامه بدوره فى مقابل النشاط الأصلى للذات . وعلى هذا الأساس يمكن للذات أن ترقى من أساليب التعامل مع الواقع وإخضاع الدفعات الليبيدية لمبدأ الواقع عن طريق تلك الوظيفة الجديدة . والواقع إننا نميز بين التعيين والتوحد بوصف الأول عملية تحديد ماهيات للذات بالاستدماج تارة وبالإسقاط أخرى – أما التوحد فهو عملية تخضع فيها دفعات الذات لرغبة الآخر بوصفه استقلالاً مباشراً فى فعل نطاق خاص من الذات يتعلق بعملية الكف والكبت .

المرحلة القضيبية :

قسم إبراهام مراحل التطور تقسيماً فرعياً من حيث طبيعة الاتجاه نحو الموضوع . ويفيدنا هذا التقسيم فى توضيح ماطرأ على العلاقة بالموضوع من تغيير

ينعكس على الشعور بالذات . تناول إبراهام (٢٣) مراحل التطور الثلاثة فجعل المرحلة الفمية السالبة خلواً من الثنائية الوجدانية حيث تكون الذات موضوع نفسها . ثم بين أن فى المرحلة الفمية الموجبة والشرجية بشقيها وبداية المرحلة القضيبية ثنائية وجدانية تجاه الموضوع . وكما سبق أن تبينا ظهور الموضوع مستقلاً عن الذات بما يؤهله لتوجيه الوجدان نحوه لا يظهر قبل المرحلة الفمية الموجبة . إذاً فنحن بإزاء حقيقة جديدة . إن الثنائية الوجدانية حتمية فى بداية ممارسة العلاقة بالموضوع . وقد نبه فرويد إلى علة تلك الحتمية (٧٤) وأرجعها إلى رفض الذات التخلى عن نرجسيتها فى مقابل حب الموضوع لإشباعه لرغباتها مما يجعل التناقض الوجدانى أمراً مرتبطاً بالشعور بالموضوع .

هذا التقسيم يمكن – من جانب – من إدراك ما يسمح للذات بالانتقال إلى مرحلة أرقى فى العلاقة بعد المرحلة الشرجية ويسمح من جانب آخر – إدراك طبيعة الاختلاف فى العلاقة فى المرحلة القضيبية . لقد استقر للذات شعورها بذاتها وتزودت بوسيلة للتعبير عن شعورها تجاه الآخر . ومارست الذات لعب الأدوار وأتقنت القيام بدور الفاعل مرة وبدور المفعول مرة . وقد أسلفنا القول بأن لعب الأدوار سينتهى بالطفل إلى امتزاج دور الفاعل بالمفعول معاً ، إلا أننا لم نعط الوسيلة التى تسمح بذلك الامتزاج قدراً من التفسير ، ولم نتعرض لسبل تنفيذها . ونستعين هنا بما جعله أريكسون مساعداً لعملية الانتقال من المرحلة الشرجية إلى المرحلة القضبية ، فقد جعل ذلك ثلاثة عوامل (٤٨) :

١ – نمو حركى ضخم يجعل أهداف الطفل تتعدد .

٢ – نمو لغوى وثراء يمكنه من السوائل عما يجهل .

٣ – امتزاج يتم بين العاملين السابقين يجعل شعور الطفل بالخوف مما يتخيله أمراً محتماً .

ويعنينا مؤقتاً ذلك العنصر الثانى وهو الخاص بنمو اللغة . إن تناوب الأدوار الذى يقوم به الطفل فى المرحلة الشرجية يقود تفكيره فى بادئ الأمر حتى يصبح فى استطاعة تفكيره أن يقوده . ويتم انتقال مركز القيادة عن طريق اكتساب تفكير الطفل أداته الرئيسية وهى اللغة . فعن طريق اللغة يستطيع الطفل أن يستعمل ضمير المتكلم

للحديث عن نفسه وضمير المخاطب للحديث عن الآخر وضمير الغائب فى ظروف أخرى . وبعد أن كان لعب دور الفاعل والمفعول فى لعبه ضروريين فاستعماله للغة يخصص لنفسه دوراً مستقلاً عن دور الآخر . واستقرار الأمر على هذا النحو من التخصص فى ظروفه السوية سيجعله قادراً فى نهاية الأمر على أن ينشئ توحده مع الآخر على أسس تسمح للذات بالحرية فى التعامل معه . فتوجد شق من الذات مع الآخر وقيامها بدوره مقابل النشاط الأصلى للذات كفيل بأن يجعل سلطة الأنا - الأعلى من القسوة أو من اللين الذى يلغى دورها فى نشاط الذات . فلو تم توحد ذلك الشق مع آخر يتصف بالقسوة انتهت وظيفة الذات وأصبح الآخر حاكماً مطلقاً عليها . وإذا كان التوحد مع آخر ليناً لم يعد هناك ما يقرب الذات ويدعوها إلى احترام وجهة نظر الآخر . إلا أن المخرج من ذلك يكون فى استعمال اللغة ؛ إذ تسمح استعمالاتها بأن يتم التوحيد مع الآخر على أساس من التمايز بين الذات والآخر .

فى محاولة الطفل اكتشاف موضوع حبه يصدم بأن ذلك الموضوع يختلف عنه من حيث الشكل ، إذ يمتاز بالكبر والقدرة وله عليه سلطة الأمر والنهى . كما أنه أيضاً يختلف عنه فى الجنس . أما من حيث المضمون فسيجد أن الموضوع غير خالص الاهتمام له ، وله من الرغبات ما يختلف بل ويعارض رغباته إضافة إلى كونه المالك لمشاعر الطفل وليس المملوك له . تلك الحقائق التى يصدم بها الطفل فى نهاية المرحلة الشرجية تشكل موقفاً اجتماعياً خاصاً وجواً نفسياً متميزاً يمهد للمرحلة القضيبية ويوجه صراعاتها . وقبل أن نبسط ما يتعلق بذلك نعود إلى عبارة إبراهام - السابق الإشارة إليها - لندرك ما يرتكز عليه التشكيل الجديد للحياة النفسية للطفل . إن ما يطرأ على الشعور بالذات - كما يراه إبراهام - يرتكز على انطلاقة الذات نحو التخلص من نرجسيتها من جانب والتخلص من ثنائيتها العاطفية من جانب آخر ؛ أى إننا بانتهاء المرحلة الشرجية نجد فى الذات القدرة على تحمل توجيه الحب إلى موضوع مختلف عنها ، دون أن يمتزج ذلك الحب بالكره نتيجة الاختلاف .

إن أول شعور يخبره الطفل فى بداية تخليه عن نرجسيته وتوجيه حبه إلى موضوع هو شعوره بالغيرة من ذلك الموضوع . ويعود شعوره هذا إلى إدراك الطفل أن أمه تمتلك من المميزات والإمكانيات (بما فيها هو ذاته) ما يثير إعجابه بها ووده لها لو كان له مثلها أو اقتناها هى ليصبح موضع إعجاب . وتعد الغيرة فى المرحلة

القضيبية شعوراً مستحدثاً للذات حيث إنها مزيج من حب وإعجاب بالموضوع وكره ورغبة فى سلبه ما يملك . لقد مارس الطفل فى المراحل – قبل القضيبية – شعور الحب والكره فى صورة مغايرة للغيرة وأقرب لأن تكون حسداً . فقد كان الشعور أن خبرتى الذات منفصلتين ، يستشعر بالواحد تلو الآخر بفاصل زمنى بينهما . كما أن كلا من الشعورين لم يكن يوجه إلى الأم بوصفها هدف الشعورين معاً قبل انفصام فى وظيفتها كأم حسنة جديرة بالحب وأم أخرى رديئة جديرة بالكره (١١٥ ، ٧ ، ١١) لقد كان الطفل يمارس شعوريه المتناقضين فى خياله كشعورين وليس واحداً . أما فى المرحلة القضيبية حيث حصلت الذات على تعيين أرقى فإنها تخرج بين الشعورين توجههما إلى ذات الموضوع . فالغيرة فى المرحلة القضيبية دليل على تفاضل أرقى للذات ووظائفها الإدراكية ووحدة تشغل جوانبها تمكنها من التعلق بالموضوع تعلقاً قوياً يسمح باستمرار أن يكون موضوع الشعورين المتزجين . وقد أشارت كلاين (١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٥) وهاينمان (٩٩ ، ١٠٠) إلى تأثير غيرة الطفل من أمه ورغبته فى اقتناء ماتمتلكه من المميزات والإمكانيات – على سلوكه التالى فى علاقته بها . إن إعجابه بها ورغبته فى التشبه بها يدفعه إلى ماتسميه كلاين بفترة الأنوثة المبدأية Femininty . وفى تلك الفترة يدفعه إعجابه بأمه إلى أن يتمنى أن يمتلك مثلها لما كان يرغب فيه فى المراحل قبل القضيبية كالأثداء ووسائط الذات فى التعبير عن الحب كالبراز والبوال الكثير ، بل وأن يمتلك مثلها للأطفال كما تمتلكه هى . ويؤدى به هذا الإعجاب إلى أن يصطدم بالواقع فيتبين أن امتلاك ما يعجب به لدى الأم مستحيل عليه فيلجأ إلى الخيال ويتعرض فى ذلك لرده إلى النرجسية الأولى . إلا أن ... الذات النامية (بقدر نمائها فى كل طفل) تجعله ينفر فى المتعة المتخيلة ويلجأ من جديد إلى إشباع رغبته فى المستوى الواقعى المناسب للرغبة .

وكى نستطيع تتبعَ ما يطرأ على الذات من تطور فى تلك المرحلة يحسن بنا أن نتناول تأثير فترة الأنوثة على كل من الطفل الذكر والطفلة الأنثى على حدة . فبداية الفترة متحد فى صراعاته بين الجنسين ، ولكن حل الصراع ونتائجه تختلف بين الجنسين .

بالنسبة إلى الطفل الذكر فإن غيرته من أمه ورغبته فى أن يحصل على ما لديها من إمكانيات يدفعه لتجربة الواقع لإشباع تلك الرغبة فيفشل . وتزيد تلك الإحباطات

من شعور الطفل بالغيرة والرغبة فى إنهاء مشاعر الألم المصاحبة لذلك . وتلجأ الذات فى هذه الحالة إلى الحلول السوية التى تمكنت بها من حل المشاعر الأليمة فى المراحل السابقة مطيعة إليها لحل الموقف الجديد . فى هذه الحالة أيضاً تفيد الذات من مشاعر الحب المستثمرة فى الأم والطاقة الحرة من الليبيدو ، فتجد سبيلاً لتحقيق الرغبة . ويتمثل ذلك الحل فى أن يشرع الطفل فى محاولة امتلاك أمه بوصفها مالكة لما يريد وبذا يتحقق له الأمر فى صورة تتفق مع العلاقة بالموضوع . فإبدال عناصر الرغبة بمن يمتلك تلك العناصر وتقبل موضوع الغيرة ككل بدلاً من الحصول على ما يمتلك يوطد العلاقة بالموضوع . كما أن تلك العلاقة الجيدة تستثمر طاقة أكبر من الليبيدو فى الموضوع بحيث يكتمل للطفل أهم مقومات الحب الموضوعى . بمعنى أن يتخلى عن التعيين فى الموضوع وبالموضوع ليعين ذاته برغبته . إن فترة الأنوثة تبدأ فى الانتهاء – عندما يشرع الصبى فى التخلى عن المشابهة بموضوعات حبه ليرتبط بها بما يحمله نحوها من رغبـــة .

فى أثناء ذلك الاهتمام بالأم وما تمتلك ينتبه الطفل إلى الأب بوصفه شخصاً يمتلك ميزاناً وإمكانيات تكافئ ، إن لم تكن تفرق ما لدى الأم . ويقول إبراهام فى ذلك « أصلاً يكون جسمها (الأم) بالنسبة إليه موضوعاً مزيجاً من الخوف والطلعة ، بعبارة أخرى لقد آثار فيه مشاعر ثنائية . ولكن بالتدريج يصل إلى شحنة ليبيدية تجاه موضوع حبه ككل ، حيث يتضمن تلك الأجزاء التى أثارت فيه سابقاً تلك المشاعر المتناقضة .. وإذا استمر نمو الطفل طبيعياً ، فإن تلك المشاعر الجديدة التى تكون قد استقرت تجاه الأم تنتقل إلى الأب فيما بع » (٣٤ ص ٤٠٩ ، ٤١٠) . ولا شك أن انتباه الطفل إلى ذلك سيدعوه إلى تفحص العلاقة بين الأب والأم ليدرك أن موضوع حبه الأول (الأم) مملوك للأب ويتبع حيازته . بل إنه سيدرك أيضاً أن الفروق بين الجنسين وتشابهه مع أبيه من حيث الجنس يضعه فى موقف جديد كل الجدة ويدعو إلى أزمة حادة .

يعين الطفل ذاته فى المرحلة القضيبية برغبته فى امتلاك الأم ، إلا أنه فى سبيله إلى تعيينه برغبته يصطدم بعقبة لا قبل له بها . إن عليه كى يحصل على الأم أن ينافس الأب عليها وأن يستخلصها لنفسه منه . ولا شك أن ما سبب للطفل الغيرة من الأم والانتقال إلى الرغبة فيها سيجعل غيرته من أبيه أشد وأقسى . فالأب يمتلك الأم

ويستحوذ عليها بحيث يصبح فى موقف أعلى من الأم وأجدر بالإعجاب . كما أن الأم لا ترضى التخلى عن الأب فى مقابل دعوة الابن مما يجعله يتصور ويدرك أن للأب ميزات مفتقدة فيه . ويدفعه هنا إلى المقارنة بين الأب وبينه ليخرج بوجود تشابه واختلافات . فمن حيث التشابه يدرك أنهما من نفس الجنس أما من حيث الاختلافات فأساسها الحجم والقدرة البدنية والعقلية . ويجد الطفل نفسه أمام عنصر جديد يزيد من صعوبة إشباع رغبته فى امتلاك الأم . وبذلك يلجأ إلى التعيين مع أبيه محاولاً تقليده ساعياً إلى امتلاك تلك الأشياء التى لديه والتى تجعله المفضل لدى الأم . ولو قلنا بأن الإحساسات البدنية الخاصة بالأعضاء التناسلية لدى الطفل تدفعه إلى إعطائها أهمية كبرى فى ذلك الشأن ، لو أرجعنا الاهتمام بتلك الأعضاء إلى التطور النفسى الطارئ فلسنا على تناقض كبير . ففى توحد الطفل بأبيه من نفس الجنس نجده يعطى لأعضائه التناسلية قدراً كبيراً من الاهتمام ؛ حيث إنها العلاقة الأساسية لانتمائه إلى جنس من الجنسين . لذلك تكون مشاعر الغيرة من الأب مركزة حول القضيب وملكيته التى تضمن لحامله تحقيق رغبته فى امتلاك الأم . ويصبح الأب فى هذه الحالة موضوع اهتمام الطفل ومحور خيالاته ونقطة تحول فى تعيين الذات .

ويقدر الطفل أنه إذا كان أزاح الأب فلا شك أنه حاصل على الأم لذلك يتمنى فى نفسه لو أزاح الأب من سبيله ليخلو له الميدان ويتمنى لو جرد الأب من قضية الأكبر ليصبح موضوع رغبة الأم . إلا أن إعجابه بالأب من جانب وخوفه من أن ينتقم الأب منه نظير تلك الرغبات يقف فى سبيل استمرار خيال الطفل أو محاولاته المبكرة . فإعجابه بالأب يدفعه إلى توجيه الحب إليه خالصاً وإحباط نوازع الاعتداء عليه . كما أن الخوف من إخصاء الوالد له وحرمانه من قضيبه يدعوه إلى تعطيل نوازع العدوان . ويزيد على ذلك أن خوفه من أبيه وقدراته العضلية التى تفوقه - يزيد من شحنة الإعجاب والحب . ولا يجد الطفل فى نهاية الأمر إلا أن يتخلى عن الأم كموضوع حب حتى لا يتعرض لعقاب الأب وفقدان الحب . كما أن تخليه عن الأم يقلل من ظروف إحياء العداء تجاه الأب ويدفع طاقة الحب لديه تجاهه إلى الزيادة والانطلاق فيتخذ من الأب مثالاً يحتذى ويقلده . ولاشك أن إحباط العدوان تجاه الأب وتعطيل العداء والتخلى عن الأم لن يكون إلا على حساب الحب الموجه تجاه الأب . لذلك يستعين الطفل بتلك الطاقة المعطلة وتلك الرغبة المؤجلة فى تعيين ذاته ، بحيث يتحمل ذلك التزمت الطارئ

على المجال . وتأجيل ثم تجنيد تلك الطاقة فى بعد المستقبل بحيث يرجئ فعلها لحين التعرض للتنافس على المرأة فيما بعد ؛ أى إن الذات هنا تتعين برغبة الأب من حيث هو مالك الأم والمدافع عنها بوصفها امرأته ، ومن حيث هو المانع لرغبات الآخرين فيها . كما أن الذات تتعين أيضاً برغبة الأب فى أن تؤجل تحقيق رغبتها إلى ما بعد . وخلاصة الأمر أن الطفل الذى ينتهى من تلك المرحلة تعيين لذاته حسب رغبة جنسه ؛ أى إنه يصبح بداية لدور اجتماعى . وتكتسب الذات هنا نموذجاً تتعين به وهو الأب ، باعتباره صاحب رغبة محققة لجنس فى جنس آخر . وتعيين الذات بالأب هو فى بعد جديد فى المرحلة القضيبية ، إنه تعيين بموضوع للحصول على موضوع الرغبة . ويشير فرويد إلى ذلك بقوله : « ... إلا أن العملية المشروحة تزيد عن كونها كبتاً ، إذا تمت بالطريق المثالى فإنها تكافئ تدمير وإنهاء العقدة (الأوديبية) وليس من المبالغ فيه أن ندعى تطلعنا إلى الحدود بين السواء والمرض الذى لا يتحدد تماماً ابداً (٨٥ ص ٢٧٣) ويتفق رأى فرويد السابق وما قدم به إليه مع مفهوم أريكسون عن الليبيدو فى اطاره الزمنى (٤٩) . فقد رأى فرويد أن التوحد مع الأب والتعيين برغبته فى التأجيل إبدالاً للشحنة الليبيدية تجاه الأم هو ذاته ما يعنيه أريكسون يكون الليبيدو استمراراً وتأجيلاً فى نفس الآن بحيث يكون فى حالة تأجيله فى موضع الاستعداد لنقلته التالية .

بل لقد جعل أريكسون أزمة المرحلة القضيبية هى المبادأة فى مقابل الذنب ، بحيث ينتهى الأمر - فى حالة السواء - إلى شعور الطفل بعدم الخوف من الأب المتوحد معه واستقرار مبدأ الشروع عند القدرة فى ذاته ، بدلاً من الشعور بالذنب نتيجة لتوقف بعد الزمان وعدم اتزان التأجيل مع التنفيذ فى عملية التوحد مع رغبة الأب . كما أن توحده بالأب سيعنى أنه يتخذ من ذلك الأب نموذجاً للطفل ، بدلاً من أن يجعل الخوف منه مانعاً للفعل ، الذى يصبح فيما بعد فعل التناسل .

إذا انتقلنا إلى تطور الشعور بالذات لدى الطفلة الأنثى ، وجدنا أن الأمر يختلف أو، كما يقول فرويد : « فى البنات الصغيرات تثير العقدة الأوديبية مشكلة إضافية عما لدى الأولاد . ففى الحالتين تكون الأم هى الموضوع الأصلى . وليس هناك سبب للدهشة أن يحتفظ الأولاد بهذا الموضوع فى عقدتهم الأوديبية . ولكن كيف يحدث أن يتخلى عنها البنات ، وأن يتخذن من الوالد موضوعاً بديلاً » (٨٧ ص ١٨٩) . كى

نفهم ذلك الأمر الإضافى يجب أن نعود إلى ما يميز المرحلة القضيبية لدى الذكر . لقد تبينا أن الطفل الذكر ينتهى من تلك المرحلة بتعين ذاته برغبة جنسه فى الجنس الآخر . ومادمنا بصدد تعيين برغبة فلا شك أننا بإزاء تحقيق تلك الرغبة . فالرغبة فى الجنس الآخر لدى جنس الذكور لا تتحقق وتؤدى إلى الإشباع عن طريق المناطق الشبقية الفمية أو الشرجية ، بل تتحقق بطريق عضو التناسل . ولما كان الاهتمام بالقضيب فى تلك السن المبكرة يتماشى مع الرغبة الناشطة والاهتمام الخاص فى تلك المرحلة وينتهى بتأجيل يصل إلى سن نشأة وظيفة التناسل ، لما كان الأمر كذلك فلن تكون لدينا عقبة فى أن نجد العقدة الاوديبية لدى الطفل أمراً مفهوماً . فالطفل الذكر يجد لديه ما يشابه ذلك الذى لدى والده . أما بالنسبة للفتاة فلدينا أمر إضافى بالضرورة .

إن علاقة الفتاة بأمها فى فترة الأنوثة الأولى لا تختلف كثيراً عن الفتى . فالاهتمام هنا يتخذ طابع التخلى عن النرجسية المميزة للمرحلتين السابقتين . إلا أن غيرة الطفلة من أمها فى هذه الفترة عندما تمتزج بالاهتمام الجيد بالأب بما يجعلها تلاحظ أن سبيل التطور هنا لن يكون كما كان للطفل الذكر . أما الطفلة الأنثى تتحول إلى الأب وتهتم به بوصفه مالك الأم لتلحظ أنه يختلف عنها من حيث الجنس (*) ؛ مما يحول دون اتخاذه نموذجاً لإشباع رغبتها وتحقيقها . ونلحظ أن التشابه قام بينهما وبين موضوع رغبتهما . وتمر الطفلة فى هذه اللحظة بأزمتها مع رغبتها . هل تتخلى عن موضوع رغبتها أم عن جنسها . بعبارة أخرى ستتنازعها قوة فى أن تتخذ من الأب موضوعاً لحبها وقوة فى أن تتشبه بالأب . أو أن تتشبه بالأم وتتخذ منها نموذجاً لإشباع الرغبة متخلية عن الجنس الذى تنتمى إليه . وتثير غيرتها من الأم فيها شعوراً بأن الأم حرمتها مما تطمع فيه من ميزات تمتلكها . ويتأتى مع ذلك الشعور بالحرمان ما تلاحظه الفتاة من أن أعضاءها الجنسية ناقصة . ويغذى فيها بعد ذلك

(*) أرجع فرويد منشأ الطاقة الجنسية لدى الطفل إلى الاهتمام بعملية الإنجاب (٦٧) ولكنه عاد فيما بعد (٨٣) ورجح أن يكون منشأها الاهتمام بالفروق بين الجنسين وخاصة عن الفتيات . وقد احتفظ للعامل الأول ببعض الأهمية المحدودة جداً فى حالات من الذكور ، وبعض حالات من الإناث ، إذا أثارتها ظروف خاصة . ولا يسمح مستوى العرض الحالى أن تقيم حقائقه على الخبرات المحتملة مهما كان شيوعها . هذا ما جعلنا لا نذكر مباشرة أن الغيرة من القضيب ترتكز فى أغلب الأحيان على رؤية القضيب لدى الذكر - وإن كنا نعتقد أن الاحتمال هنا يتعدى نطاق الصدفة ؛ لذا نتناول الأمر من حيث حتمية الخبرة .

الشعور ما تعقده من مقارنات للحجم مع أمها . وقد ناقش فرويد (٨٧) تلك المشكلة وطرحها فى سؤالين : « هل يؤدى ذلك إلى تهيج عضوى بالأعضاء التناسلية فى محاولة الفتاة اكتشاف ما تفقده ؟ أم أن ذلك التهيج يكون تلقائياً مما يؤدى بها إلى اكتشاف افتقادها شيئاً ، وقد رجح الشكل الثانى للمشكلة . ولكننا نجد أن الأمرين سواء . ففى الحالة الأولى تكون المشكلة فى صورة غيرة من الفتاة وتصور حصول الأم على وسيلة أكبر لإشباع الرغبة على شكل قضيب كبير حرمتها منه . أما فى الحالة الثانية فإن وعيها بأعضائها التناسلية سيؤدى إلى إشباع ناقص يدفع الفتاة إلى تصور اكتمال الإشباع عن طريق وسيلة أكبر فى صورة قضيب حرمت منه . وفى كلتا الحالتين ستجد الطفلة أن حصولها على القضيب أمر مستحيل إلا بانتزاعه من الأم أو الأب . إلا أن شعورها بالحب تجاه الأم سيدفعها إلى تركيز محاولتها على الأب بوصفه أقل أهلية للحب لجدة الشعور به .

نحن بإزاء أمرين على جانب كبير من الأهمية . الأمر الأول يتعلق بإنكار الفتاة رغبتها فى امتلاك القضيب الذى لدى الأم نتيجة لانشقاق وظيفة فى الذات تقوم بفعل المنكر (وهى ما تسميه كلاين بالأنا - الأعلى نتيجة التوحد مع الأم المخصبة (١١٥) . والأمر الثانى مرتبط بتحويل تلك الرغبة إلى قضيب الأب . ويتيح التوحد مع الأم إلى تحويل التعلق بالموضوع من الجنس المتشابه إلى الجنس المخالف . ولا يلعب الشعور بالإثم هنا دوراً كبيراً فى إحباط الرغبة فى قضيب الأب بل يدفع تلك الرغبة إلى الأمام خوف الطفلة من توجيهها إلى الأم . وبذلك يشتد تعلق الفتاة بالأب وشعورها بأنه السبيل الوحيد لإشباع رغبتها فى امتلاك القضيب . ويلعب شعور الفتاة بحاجتها للأب وشعورها باستحالة حصولها على قضيب خاص بها إلى إدخال عنصر الاستحواذ على الأب كلية وحرمان الأم منه . وبذلك تدخل الفتاة مباشرة فى موقف التنافس مع الأم ، أو ما يطلق عليه الموقف الأوديبى .

يقول فرويد فى الموقف الأوديبى لدى الفتاة أن اكتشافها افتقاد القضيب كوسيلة لإشباع الرغبة هو الذى يحقق لذلك الموقف وجوده (٨٥) . ويعود ذلك إلى أن الطفلة فى الموقف الأوديبى نجد أن السبيل الوحيد كى تحقق رغبتها هى أن تستبدل رغبتها الأصلية فى القضيب برغبة فى أن تصبح موضوعاً لمن يمتلك القضيب وهو الأب . وهذا

الإبدال يضعنا إزاء تطور جديد من جانب وإزاء تلك الإضافة التى أشار إليها فرويد فيما يخص عقدة لأوديب الأنوثة . أما من حيث التطور فإن الفتاة ستحتاج إلى نموذج تحتذيه لتصبح موضوع رغبة الأب . ولاشك أنها ستجد فى الأم ذلك المثال . وفى الحالات السوية ستعود الفتاة إلى إسقاط رغبتها على الأم فتدرك الأم بوصفها ممثلة للأنوثة ، أى الرغبة فى القضيب وليست المالكة له . وبذلك تعين الفتاة أمها بنفسها كخطوة مبدأية لتتعين بها فيما بعد . وعن طريق تعيينها للأم بوصفها مفتقدة للقضيب يزول شعورها بالإثم والخوف من صورة الأم المخصبة ليحل محله خوف من التنافس إلا أن الخوف من التنافس يجعل الفتاة فى موقف الفتى الذى يعين ذاته برغبته فى الجنس الآخر . وهذا ما يفسر لنا أن حل الموقف الأوديبى لدى الفتاة السوية يكون بإعلاء الرغبة فى القضيب إلى رغبة فى بدائل القضيب كالأطفال والزوج (١٠٩ ، ١١٨) . كما أنه يفسر لنا أن نهاية المرحلة القضيبية لدى الفتاة لا تكون بإلغاء الشعور بل بإلغاء أصل الموضوع وإضافة الشعور إلى مشتق الموضوع . فى حين أن حل الموقف الأوديبى لدى الطفل الذكر يكون بإلغاء الشعور وإضافة مشتقاته إلى الموضوع ذاته (١١٨ ، ١١٩) . تلك الملاحظة الأخيرة هى ما يقصده فرويد بالأمر الجديد فى عقدة الأوديب لدى الفتـاة . إن الفتيان يحتفظون بموضوعهم فى عقدتهم لشعورهم بامتلاك الوسيلة (ولو فى صورة مصغرة) لتحقيق الرغبة . أما الفتيات فإنهن لا يمتلكن الوسيلة مما يجعل التمسك بالموضوع صعباً عليهن .

لقد تبينا مما سبق أن التوحد بالأم لدى الفتيان وليد عمليتى تعيين مركبتين . ففى البداية يكون التوحد عن طريق سحب الرغبة من الأم وتحويلها إلى الأب ، أى تعيين بالرغبة الموجبة لدى الأم . ولكن ذلك التعيين يصطدم فى النهاية بالرغبة السابقة لدى الأم مما يجعل الفتاة تعود من جديد لتمزج بين الاثنتين . ويكون من نتيجة ذلك أن يتضمن تعيين ذاتها فى شكله النهائى ممكناً لها من أخذها دورها الاجتماعى المتميز بالتقبل والاستجابة لنداء الأمومة واكتساب صفات الأنوثة جميعاً . فرغبة الأم الأولى والتى تتصف بالإيجابية تدعو الفتاة إلى التخلى عن أمها كموضوع حب والاتجاه إلى الأب للحصول على ما تفترض حصول الأم عليه .

الفتاة فى تلك المرحلة المبكرة لا تختلف عن الفتى إلا فى شعورها الغامض بحرمانها النهائى مما تريد وصعوبة الحصول على ما تريد لذاتها . ولكن فى خبرتها

عند محاولة اتخاذ الأب نموذجاً تصطدم بالرغبة الكامنة للأم ، والتى تدفع الفتاة إلى التخلى عن الأب بوصفه ملكية الأم . وهذه هى نقطة الأختلاف بين الجنسين . فتحول الفتى إلى الأب يخدمه فى الاحتفاظ بموضوع رغبته ، بينما يؤدى بالفتاة إلى التهديد بفقدان هذا الموضوع . كما أن صراع الفتى لا يتجاوز منافسة النموذج على موضوع الرغبة ، بينما تجد الفتاه نفسها تنافس الموضوع على النموذج . وتشير كلاين إلى هذا بقولها : « إن علاقة الفتاة بأمها تسبب اتخاذ علاقتها بابيها الأتجاهين السالب والموجب » (١٠٨ص ٢١٠) ، وبذلك يحدث انقلاب فى التعيين بالرغبة . فالفتى يتعين برغبته فى الجنس الآخر ، بينما تجد الفتـــاة أنها مضطرة إلى إبدال موضوع الحب وإتخاذ موضوع الحب الأصلى نموذجاً فتتعين برغبة الموضوع فيها وليس العكس ، أى إنها تتعين برغبة الجنس الآخر فى جنسها . وهكذا يتأكد لكل من الفتى والفتاة سبيلان لإدراك الذات يختلفان تماماً ويكملان بعضهما تمام الكمال .

ورغم أن العرض السابق يلتزم بالصورة السوية لإدراك الذات لتحديد معالم تطوره ، ورغم أن إرجاء عرض ما يعترض هذا التطور من عقبات ، ويتأدى إليه من اضطراب ، رغم ذلك نجد أن أمامنا نقطة أخيرة فيما يخص المرحلة القضيبية وأثرها على إدراك الذات . لقد تعرضنا للمراحل السابقة أو قبل - القضيبية باعتبارها مواقف تنتهى بتأكد الحب والتعلق بالموضوع واختفاء الكره والتخلى عن الموضوع . وبينما أن أساليب الحب والكره تتسم بطابع النشاط الخاص بالمناطق الشبقية لكل مرحلة . ثم تعرضنا لمشكلة التناسل والجنس فى المرحلة القضيبية فى عبارة عابرة . ولا شك أن ظهور الحل السوى لدى الطفل لا يكون كاملاً بل يكون نسبياً ، مما يجعل بعض مظاهر التعبير عن الحب بالأساليب قبل القضمية يجند للتعبير عن الحب فى المرحلة القضيبية وخاصة فى غياب القدرة على التناسل . ويعنى ذلك أن تأخذ الأعضاء التناسلية مكاناً ظاهراً فى تعيين الذات باعتبارها وسيلة التعبير ، وتحقيق الرغبة مع الاستعانة بما تبقى من نشاط المناطق الشبقية السابقة عليها . هذا ماتجده فيما بعد عندما تأخذ الأعضاء التناسلية فى التضج والقدرة على تنفيذ وظيفتها وتظل المشاعر الشبقية قبل القضيبية فى خدمة المنطقة الشبقية التناسلية ، أى إن سبيل السواء يحمل فى معناه الاستفادة من خبرات الذات جميعاً دون تعطيل الواحدة للأخرى لينتهى بالذات إلى تعيين تأخذ فيه الأعضاء التناسلية غلبة على المناطق السابقة .

تعقيب على مراحل تطور الشعور بالذات :

إن النظرة الأولى لمراحل التطور تثير أمامنا حقيقة واضحة فيما يخص دفعة التطور ذاتها . لقد تبينا أن الوليد يشق سبيله إلى شعور بالذات وشعور بالآخر نتيجة لافتقاده الاتزان بن رغبته وإمكانيات الآخر فى إشباع تلك الرغبة . ولا يختلف فى ذلك من مرحلة إلى أخرى بل هو دائماً يسعى إلى إعادة الاتزان بين إلحاح رغبته وإمكانيات بيئته . ووجدنا كذلك أن عودة الاتزان لا تتأتى إلا بعد صراعات تنتهى بتعيين للذات وبالتالى إدراك الآخر . ومعنى هذا أن تعيين الذات وإدراك الآخر يتضمن فى ذاته وسيلة الكائن للاتزان مع البيئة ؛ بل إن ذلك يعنى أن تعيين الذات ليس فقط نتيجة محاولات الكائن الحصول على وزن فى البيئة ، بل يتعداه إلى أن يصبح تعيين الذات ضمان هذا الاتزان . وكأن دفعة الكائن إلى التطور هى الحصول على تعيين لذاته .

وتضعنا تلك الحقيقة بإزاء ما يطلق عليه أريكسون تعبيرى : تعيين الأنا Ego Identity والتعيين الشخصى Personal ومؤدى هذين المفهومين فى عبارات أريكسون ذاتها « إن الأساس الشعورى بالحصول على تعيين شخصى يرتكز على ملاحظتين متأنيتين : إدراك الشخص المباشر بالتشابه والاستقرار فى الزمان وبالإدراك المتأنى لحقيقة تعرف الآخرين على مشابهته لنفسه واستمراره . أما ما اقترح تسميته بتعيين الأنا فيتعلق بما يتعدى مجرد حقيقة الوجود ، كما يحملها التعيين الشخصى ، إنه ماهية وجود الأنا . إن تعيين الأنا إذاً ، من جانبه الذاتى هو الوعى بحقيقة وجود مشابهة واستمرار للأنا وأساليبها التركيبية ، وبفاعلية تلك الأساليب فى حماية مشابهة واستمرار معنى الفرد للآخرين » (٥٠ ص ٢٣) . إن سعى الفرد إلى الحصول على تعيين لذاته يجعل النتيجة الحتمية للتوازن بين الشخص وبيئته أن يتطابق تعيين الفرد لأناه وتعيينه لشخصه حسب تعبيرات أريكسون . فالطفل يصل إلى تعيين لأناه ويدرك الآخر عن طريق هذا التعيين ، وفى الوقت نفسه يحصل على خبرة شعورية بتقدير ذاته ومشابهته لنفسه لدى الآخرين ، وقد أشار أريكسون (٣٧) إلى هذه الفكرة ولكن فى إطار آخر بقوله : « إن الأنا الضعيفة لا تكتسب قوة إضافية بمؤازرتها المستمرة . والأنا القوية ، الآمنة فى تعيينهما بمجتمع قوى ، لا تحتاج ، بل فى الحقيقة تكون محصنة ضد أى محاولة جوفاء لتفخيمها (٥٠ ص ٤٧) » .

إذا أردنا أن نربط بين ما قصدناه من الشعور بالذات وما يقصده أريكسون بمفهوميه وجدنا أن سبيل عرض تطور الشعور بالذات يستقيم تحت هذين المفهومين . فقد قصدنا بتطور الشعور بالذات الحصول على تعيين للأنا بالمعنى الذى يقصده « أريكسون » . وكما بين أريكسون حتمية ظهور تعيين شخصى فهو ما قصدناه بحتمية ظهور الآخر عند شعور الشخص بذاته . وبذا يمكننا أن نستعمل مفهوم التعيين الشخصى ليدل على الشعور التالى الذى يحصل عليه الفرد عند إدراكه للآخر . فالفرد يتحصل على أنيتين متتاليتين . فى البدء يتحصل على تعيين لذاته يسمح للآخر بالظهور على مسوغ إدراكه ، أى يتحصل على أنية أنوية . وعندما يصل بأنيته الأنوية إلى قدر من الاستقرار - باتزان الاستدماج والإسقاط ، يواجه أناه مواجهة الغريب فيتحصل على أنية شخصية أى يتحصل على وعى بشعوره .

الأنية ونتاج التطور :

عندما تناولنا معنى النفس ركزنا الاهتمام على فكرة نبوع النفسى من البيولوجى . ويمكننا الآن أن نضيف إلى ذلك ما قدمناه بصدد مفهوم التطور . ونعود إلى إجمال قضايا الفكرتين حتى تأتى الإضافة بما نود إثباته بصدد تكوين الأنية :

انتهينا فى دراستنا للظاهرة النفسية إلى ثلاثة عناصر :

١ - النفسى تعديل يطرأ على البيولوجى .. نتيجة لدور الآخر فى التحكم فى الإشباع .

٢ - النفسى تحول البيولوجى عن مساراته البدائية إلى المراكز العليا ... إلخ .

٣ - حيث يصبح الآخر نقطة اتصال وانطلاق للاستجابات العقلية البديلة .

٣ - النفسى تحول النشاط الغريزى تحت ضغط القهر والهيلة إلى عملية عقلية ما . يحدد الآخر فيها قدر الهيلة ونوعيتها ويستجيب لدرجة القهر والحاجة .

وانتهينا من دراسة ظاهرة التطور إلى أربع قضايا :

(أ) التطور هو ارتقاء يجعل الظاهرة أكثر تعقيداً ويؤدى إلى تنوع العلاقات .

(ب) التطور ارتقاء يصل الظاهرة بغيرها .

(جـ) الظاهرة المتطورة تأخذ عديداً من الاتجاهات فى رقيها وفقاً لحالة الصراع .

(د) إن تطور الظاهرة يجعل الصيغ الأدنى تاريخاً للصيغ الأرقى .

وعندما نود أن نوصل عناصر الظاهرة النفسية بقضايا التطور ، سنجد أن أمامنا شكلين للاندماج :

الأول : أن الظاهرة النفسية ظاهرة تطور تبدأ من البيولوجى (صراع الحياة والموت) لتنتهى إلى حركة لا نهاية لها إلا بفناء الفرد (أى بتغلب الموت على الحياة) .

الثاني : أن الظاهرة النفسية مجال تتجلى فيه قوانين التطور الأربعة ؛ بمعنى أن التطور حسم لصراع الفرد مع الآخر .

ولكن من المهم أن نلفت النظر إلى أن كلا من الشكلين يكون ركناً من قضية السبب والنتيجة . فالشكل الأول يرى أن التطور بقضاياه هو نتيجة للظاهرة النفسية . والشكل الثانى يرى أن الظاهرة النفسية بعناصرها نتيجة لقضايا التطور . إلا أن الموقف كما قدمناه فى مقدمة هذا الباب ليس موقف تحديد السبب والنتيجة ، بل هو موقف تحديد طبيعة الحركة والصيرورة .

الأنيــــة بوصفها صيغة الوعى النفسى تنبع من صراع الغرائز الذى ينبع منــه صراع الفرد ، وهو بدوره يقود إلى صراع الأنية الأنوية بالأنية الشخصية . وكون الأمر على هذا النحو فإن صراع الأنيتين قد يأخذ مسارات عدة وفق علاقة الشخص بالآخر . وجد أريكسون أن تطور الفـــرد يمر بثمانى مراحل أساسية فيها كل من التعيين الذاتى مع التعيين الشخصى ولكن من خلال الإطار الإجتماعى . ونلخص هذه المراحل الثمانية من حيث المرحلة والأنية الأنوية والأنية الشخصية فى الجدول التــــالى :

المرحلة	الفمية	الشرجية	القضيبية	الكمون	المراهقة	بداية الشباب	الرجولة	الكهولة
الأنية الأنوية	الثقة	التلقائية	المبادأة	الإنتاجية	الأنية	الألفة	الخصوبة	التماسك
مرضها	عدم الثقة	الشك والخجل	الذنب	الدونية	فقدان الدور	العزلة	العقم	الاشمئزاز
الأنية الشخصية	الإطمئنان	السماحة	التشجيع	التنوع	الترحيب	القدرة	الإيثار	التقبل
مرضها(*)	عدم الاطمئنان	الإحباط	الكف	الإجداب	النفور	الغربة	الموات	اليأس

يتضح من هذا الجدول أن الأنية هى عملية تطور مستمرة تتوقف كل مرحلة منها على المرحلة الأسبق عليها ، كما يتوقف نتاج التطور على دور الآخر فى شكل الصراع . وعلى هذا الأساس تكون الأنية الأنوية والمجتمع كآخر . فكل أنية أنوية تفضى إلى أنية شخصية يحكمها إمكان التوحد بالمجتمع . ومن هنا ينشأ الصراع - وبالتالى يحدث التطور - لكل من الفرد والمجتمع . بهذا المعنى يمكننا أن ننتقل إلى تطور المجتمع ودوره فى تنسيق الذات .

(*) هذا الجزء من الجدول هو تطور لفكرة أريكسون التى يوضحها فى الجزء الأعلى من الجدول .

الفصل السابع
تطور المجتمع وعملية تنسيق الذات

* حول تعريف المجتمع وتطوره .
* قوانين تطور المجتمع والظواهر الاجتماعية .
* تطور أساليب الإنتاج .
* تطور علاقات الإنتاج .
* تطور الظواهر الاجتماعية .
* الظاهرة الاجتماعية وتنسيق الذات .

الفصل السابع
تطور المجتمع وعملية تنسيق الذات

حول تعريف المجتمع وتطوره :

ينصب أغلب اهتمام علماء الاجتماع فى تعريفهم للمجتمع على الجانب البشرى منه . فالتعريفات المختلفة لعلماء الاجتماع تقوم فى جوهرها على ما يقوم به أى تكوين بشرى متماسك . وتنقسم ، بعد ذلك ، تعريفاتهم إلى شعبتين : شعبة تحدد أنواع النشاط المميز للتجمعات البشرية المستقرة (المجتمعات) بما يدل على أنها تعريفات تأخذ بفكرة التجمع التى تسبق كل تجمع ، وبالتالى يكون النشاط الاجتماعى نتيجة طبيعية للتجمع . وتأخذ الشعبة الثانية من التعريفات طريق البحث عن الصيغ التى تسمح للتجمع البشرى بأن يستقر ، فتعدد أو تحدد هذه الصيغ كوحدة العادات والتقاليد واللغة والدين والتاريخ ... إلخ . ولكن المادية التاريخية تأخذ موقفاً مختلفاً عن هذا الموقف . إن تعريف المجتمع المادى الجدلى - هو تكوين بشرى « ناتج » عن علة يحددها بدقة ، وهى : أساليب الإنتاج . فأساليب الإنتاج تحد علاقات الإنتاج التى تربط بين البشر المشتركين فى عملية الإنتاج برباط قهرى ، يتحول بالممارسة إلى ظواهر اجتماعية وعادات وتقاليد تحفظ للمنتجين نوعاً من الاستقرار إلى حين .

لهذا يعد المجتمع فى المادية الجدلية كياناً عضوياً يمكن بسهولة ودقة أن يكشف عن قوانين بنائه وانحلاله واستقراره وتطوره وتكوينه وتحليله ، على عكس أصحاب الفكر المثالى الذين يرون فى المجتمع كياناً مجرداً وهمياً افتراضياً لا يدرس إلا من خلال مرشح ميتافيزيقى (*) . المجتمع هو العلاقات التى تفرضها أساليب الإنتاج . والعلاقة ليست أكثر أو أقل من احتياجات مادية الأصل ، والأساليب هى خطوات ومراحل الإنتاج ، هو ما يحتاجه الفرد لاستمرار جنسه ونوعه . لذلك يمكن أن نعرف المجتمع بأنه النتاج المباشر للاحتياجات البشرية التى تفرضها ضرورة الإنتاج ؛ بمعنى آخر أن أى تكتل بشرى مستقر إنما هو عملية إنتاج يشترك فيها أفراد هذا التكتل ، ولا يمسك بالتكتل إلا حاجة كل فرد للآخر حتى تنتهى عملية الإنتاج ويبدأ الاستهلاك .

(*) لعل أخطر ما فى هذه النقطة هو نزوع بعض أدعياء المادية الجدلية إلى تناول الواضح بما هو مثالى وغامض .

ويكفينا هذا الحد من إيضاح التعريف لنبين أن جميع القوى المثالية التى يفترض البعض أهميتها فى تكوين المجتمع ما هى إلا انعكاسات لعلاقات الإنتاج ، ولا قيمة لها إلا بما تؤديه من وظيفة إضافية لاستمرار التماسك إذا ماطرأ على عملية الإنتاج مايغيرها . وبإماطة الغموض عما فى البيانات الفوقية للمجتمع يمكن للباحث أن يقف وقفة مباشرة أمام عناصر الإنتاج ليحلل المجتمع . إن عناصر الإنتاج ثلاثة : المادة الخام ، وأدوات الإنتاج ، والجهد البشرى . ولكن تأمل هذه العناصر الثلاثة يكشف أمراً هاماً : المادة الخام - سواء التى تكون على حالها فى الطبيعة أو التى تولف - تحتاج إلى جهد بشرى لتدخل فى عملية الإنتاج ، بمعنى أنه حتى المادة الخام يدخلها الجهد البشرى بشكل أو بآخر كذلك أدوات الإنتاج فأبسطها يدخله الجهد البشرى ليتحول من مادة خام إلى أداة .

وبذلك سوف نجد أن المجتمع - أى علاقات الإنتاج - هو وحدة تتصارع فيها قوتان : إما الإنسان مع المادة الخام (الطبيعية) ، وأما الإنسان مع أدوات الإنتاج (رأس المال) .

إذا تقدمنا بتعريفنا للمجتمع إلى ماسبق إيضاحه بصدد قضية التطور ومعناه ، سوف يصبح من الممكن تناول مشكلتين هامتين : الأولى ، قوانين تطور المجتمع - الثانية خواص قوانين تطور المجتمع وما يميزها عن قوانين تطور الفرد . وبذلك يصبح من الممكن أن نتناول عملية تنسيق الذات تناولاً سليماً يؤدى إلى فهم سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع .

قوانين تطور المجتمع والظواهر الاجتماعية :

فى تعريفنا للتطور قلنا (*) : « التطور هو مايطرأ ويحدث على ظاهرة قائمة على تناقض بين عنصرين فيها » . وقد تعرضنا فى الباب الأول (الفصل الثالث) للظاهرة الاجتماعية ربما نود أن نؤكده هنا بضرورة التمييز بين المجتمع والظاهرة الاجتماعية هذا التمييز أساس لفهم الظاهرة الاجتماعية . فالمجتمع هو أساليب الإنتاج أو لنقل بالتحديد هو عملية إنتاج بمعنى أنه إذا قامت عملية إنتاج ، قام بذلك تجمع بشرى . والنتيجة الفعلية للتجمع البشرى هى قيام علاقات إنتاج تعكس أساليب الإنتاج

(*) انظر مقدمة الباب الثانى فيما يخص تعريف التطور .

المتبعة فى هذا المجتمع . لذلك يكون هناك فارق بين المجتمع من حيث هو أصل والظواهر الناتجة عنه من حيث هى انعكاس . فالانعكاس قابل لأن يعطى شكلاً مختلفاً عن الأصل لظروف عدة مثال ذلك تأملنا لعادات الزواج فى مجتمعين ، فقد نجد تشابها بين أسلوب الخطبة فى المدينة والريف فى بلد كمصر . ولكن الوظيفة التى يؤديها كل من الأسلوبين تختلف حيث تكون فى الريف بهدف اختيار أنثى تنضم إلى إناث أسرة الزوج ، وتكون فى المدينة لإعطاء الأنثى قيمة اجتماعية . بمعنى آخر إن التناقض الذى يطور الظواهر الاجتماعية يختلف عن التناقض الذى يطور المجتمع ، فقوانين تطور المجتمع قوانين ثابتة مستقرة محددة ، بينما تكون قوانين تطور الظواهر الاجتماعية متعددة ومتغيرة . والتمييز بين المجتمع وظواهره تمييز يفيد فى الرد على المناقشات الفرعية التى يثيرها المثاليون من علماء الاجتماع حول قضايا المادية التاريخية .

على هذا الأساس يمكننا أن نعتبر المجتمع كياناً يخرج عن إطار مفهوم الظواهر ، فهو ليس ظاهرة بل جوهر لظواهر . ولكن لكونه جوهراً يعنى أن تطوره ذا طبيعة خاصة . وبدون الخوض فى تفاصيل تدخل فى صلب النظرية الفلسفية نقول : إن التناقض الذى يطور المجتمع هو التناقض بين الإنسان والطبيعة ، أما التناقض الذي يطور الظواهر الاجتماعية فهو التناقض بين الإنسان وفكره . فالإنسان فى صراعه مع المادة يخلق أساليب إنتاج ذات طابع خاص ينتج عنها أنواع من العلاقات الإنتاجية التى تشكل الإطار الفكرى ، الذى يتحتم على الإنسان أن يدخل معه فى صراع فى مستوى آخر . وعلى هذا النحو - أى بالتمييز بين طبيعة الصراعين - يصبح مجال البحث فى الإنسان والمجتمع مجالاً واضح المعالم . فمن ناحية يمكننا أن نتناول عملية تطور المجتمع وإرساء قوانينه ، وأن نتناول طبيعة تطور الظواهر الاجتماعية كل على انفصال وعلى اتصال . هذا ما قصدناه عند تعريفنا للتطور بقولنا « ... يكون الارتقاء الذى يؤدى إلى اتصال الظاهرة بغيرها والذى يسمح بتولد ظواهر جديدة تحل محل القديمة » .

على هذا الأساس يمكننا أن نصور قوانين تطور المجتمع تصويراً رياضياً وبيانياً يضمنان دقة للفكر . ويقوم التصوير الرياضى على أساس عناصر الصراع ونتائجه ، والمعادلات التالية تصور الأمر ارتقائياً :

١ – الطبيعة ——صراع——> الإنسان ——تكون——> أسلوب إنتاج

(أسلوب الإنتاج = المجتمع)

٢ – أسلوب إنتاج ————> الإنسان ————> علاقات إنتاج

(علاقات الإنتاج = الفكر والحضارة)

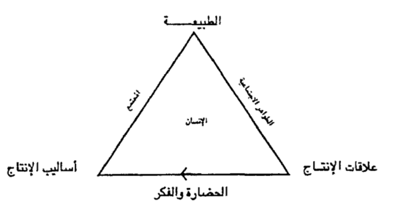
٣ – علاقات إنتاج ————> الإنسان ————> ظواهر اجتماعية

(ظواهر اجتماعية = ذات إنسانية)

والمقصود من المعادلة الأولى أن صراع الإنسان مع الطبيعة يكون أساليب إنتاج تسمح بعلاقة سهلة بين الطبيعة والإنسان ، حيث يتم التجمع البشرى على النسق الذى يحتمه أسلوب الإنتاج . وباستمرار أسلوب الإنتاج أو المجتمع يجئ الإنسان التالى على هذا المجتمع – أى الجيل الأحدث – ليجد إطار الإنتاج موضوعاً ، وعليه أن يؤقلم نفسه ليناسبه فيدخل فى صراع مع المجتمع لا يحله إلا استقرار علاقات الإنتاج . ونلحظ أمراً هاماً هو ضرورة تحول الأساليب إلى قوة معنوية يمتصها الطفل ليبقى على أساليب الإنتاج أو المجتمع . لذلك تتحول أساليب الإنتاج إلى إرث فكرى حضارى يلتزم به الفرد ذهنياً قبل أن يلتزم به مادياً . إلا أن الأمر لا ينتهى عند حد تمثل علاقات الإنتاج التى تشكل الإطار الثقافى والفكرى للمجتمع ، بل يصل الأمر إلى حد وقوف هذه الأطر حائلاً دون الفرد وإدراك حقيقة دوره فى عملية الإنتاج ودونه وقدره على تغيير هذا الدور إذا لم يلائمه . وعند هذا الحد نجد أن الأطر الثقافية تتفاعل مع الإنسان لتخلق الظواهر الاجتماعية . وعن هذا الحد أيضاً نجد الأطر الثقافية فى صراعها مع الإنسان تدخله فى دورة وعى جديد أو أنية شخصية جديدة . لذلك تعد الظواهر الاجتماعية ظواهر لها سيكولوجيتها من حيث كونها أنية شخصية يعى الفرد نفسه فيها .

أما الدورة الثانية للتطور فهى دخول الذات أو الأنا الشخصية المتكونة فى صراع مع الطبيعة بوصفها الإنسان الجديد لتكتمل الدورة ... وهكذا . أما تصوير الأمر بيانياً فيأخذ شكل مثلث زاويته الأولى هى الطبيعة والثانية أساليب الإنتاج والثالثة هى علاقات الإنتاج . ويمثل الضلع الواصل بين الطبيعة وأساليب الإنتاج حد

المجتمع ، ويمثل الضلع الواصل بين أساليب الإنتاج وعلاقاته حد الفكر والحضارة ، ويمثل الضلع الثالث الواصل بين العلاقات والطبيعة من جديد حد الظواهر الاجتماعية ، بحيث يكون الإنسان هو الحيز المحصور بين الأضلاع الثلاثة .



وقيمة هذا التصوير تتعدى كونها قيمة تشبيهية . فالحقيقة أن هذا التصوير له قيمته الفعلية من جانبين أولاً : أن تتبع تطور المجتمع الإنسانى سوف يواجهنا بأنه لا يوجد انتظام لهذا التطور عبر التاريخ البشرى ، فضلاً عن أنه لا يوجد انتظام لتطور أى مجتمع من المجتمعات المحددة حالياً . لذلك يعد التطوير دليلاً لاكتشاف الكثير من نتائج عدم الانتظام على أساس وجود محك منتظم فى هذا التصوير . ثانياً : إننا سوف نواجه فى الفصل الأخير من هذا الباب حاجة إلى كشف نظام لتطور المجتمع يتسق مع نظام تطور الفرد لعقد الصلة بينهما ، وإبراز طبيعة القانون الذى يحكم علاقة الفرد بالمجتمع . لذلك يعد هذا التصوير ذا قيمة علمية لأنه ليس مجرد تشبيه لقوى مادية بل هو تعيين لها من جانب ، لأنه تعيين يؤدى إلى إحكام تناول المادة الجزئية لكل عنصر من عناصر هذه القوى المادية . فالموقف أقرب إلى أن يكون تعييناً لمقولات مجردة فى العقل لأصل فى الواقع .

مراحل تطور أساليب الإنتاج :

قبل أن نعرض لمراحل تطور المجتمع الشرى من حيث أساليب الإنتاج لابد أن نتفق على المقصود « بالمنتج » . لقد سبق وبينا فى دراستنا للغرائز الإنسانية (الباب الأول ، الفصل الرابع) أن أكثر حاجات الإنسان إلحاحاً عليه هى التنفس فالشراب

فالطعام . وتبين لنا أن حاجة الإنسان إلى المساعدة فى عملية التنفس محدودة إن لم تكن معدومة فى الظروف العادية . أما حاجته إلى الشراب فتجعله أكثر احتياجاً للآخرين حيث تزيد الحاجة إلى الآخر بشكل أوضح فيما يخص الطعام . بمعنى آخر ، إن أهم منتج يمكن أن يخلق مجتمعاً - بالمعنى السطحى للمجتمع - هو الطعام والشراب . فحاجة الإنسان إلى آخر أو آخرين هى نتاج احتياجه للطعام الذى لا يمكنه ضمانه إلا بمساعدتهم . وعلى هذا النحو نجد أنفسنا إزاء عملية تطور المجتمع إذا كنا ندرس فعلاً تطور أساليب الإنسان فى إنتاج طعامه .

ويمكننا أن نجد خمسة مراحل أساسية فى تطور أساليب إنتاج الإنسان لطعامه هى مرحلة جمع الطعام - مرحلة الصيد - مرحلة الرعى - مرحلة الزراعة - مرحلة الصناعة . هذه المراحل هى فى الواقع مراحل عامة لتطور أساليب الإنتاج البشرى ولكن هناك بعض المجتمعات البشرية التى لازالت حتى الآن تمر بإحدى هذه المراحل ، فى وقت يمر به مجتمع آخر بمرحلة أرقى ، كما سوف نجد أن بعض قطاعات مجتمع ما لازالت عن مستوى من هذه المستويات بينما قطاع آخر قد أخذ بأسلوب إنتاج فى مستوى أرقى (*) .

(أ) أسلوب جمع الطعام Food Gathering :

عندما نناقش أسلوب جمع الطعام نهتدى فى ذلك بافتراضات قريبة من الحقيقة من جانب وبمقارنة مجتمعين بدائيين يعيشان على جمع الطعام حتى يوم قريب من جانب آخر ، هما مجتمعا سيمانج Semang ومجتمع أنداماتيز Andamanese فهذان المجتمعان ظلا إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية مجتمعين ينهجان أسلوب جمع الطعام كوسيلة لإنتاجه .

وعندما شرع الإنسان - أو الجنس البرى - فى الانفصال والتخلص من صلته ببقية المملكة الحيوانية ، لم يكن هناك ما يدفعه إلى التخلى التام عن مفهوم الإنتاج فى هذه المملكة ؛ فأسلوب الإنتاج الوحيد لدى الحيوان هو جمع الطعام . إلا أن ما طرأ على هذا الأسلوب لدى الجنس البشرى فأمره قد يبدو خافت المظهر وإن كان أثره بالغ

(*) قد يجد بعض المطلعين على أساليب الحياة الحيوانية أنواعاً تقسم العمل وأنواعاً تستعمل بعض الأدوات وأنواعاً تخزن طعامها ، ولكن الجنس البشرى وحده هو الذى يجمع بين الأمور الثلاثة .

الخطر . فمن مقارنة المملكة الحيوانية بالمجتمعات البدائية البشرية سوف نلاحظ ثلاثة اختلافات أساسية فى أسلوب الإنتاج - أى فى جمع الطعام .

١ - **تقسيم العمل** : تبين الآثار المتخلفة عن حضارات العصور الحجرية الثلاثة أن الإنسان قد اتجه فى عملية جمع الطعام إلى مبدأ تقسيم العمل . والمجتمعات البدائية التى لا تزال بعد على تخلفها توضح أن أول تقسيم عمل كان بين المرأة والرجل : حيث يكون على الرجل القيام بالجوانب الشاقة من جمع الطعام ، بينما تقوم المرأة بالجوانب الأخف والجوانب المكملة .

٢ - **استعمال الأدوات** : أسلوب جمع الطعام لا يحتاج إلى ابتكار أدوات معقدة بدليل بساطة ما خلفته حضارات العصور الحجرية وما نلاحظه حالياً بالنسبة إلى المجتمعات البدائية المعاصرة . على الرغم من ذلك يلاحظ أن الإنسان ابتكر لنفسه عديداً من الأدوات المساعدة والأدوات التى لا تدخل فى صلب عملية الإنتاج ذاته وإن كان أدوات معيشة . وأهم ما فى هذه الأدوات هو ارتقاؤها الوظيفى والجمالى معاً حيث طور الإنسان البائى أدواته لتعطى له كفاءات متزايدة ، كما أنه شرع فى زخرفتها وإعطائها طابعاً جمالياً مما يثير إلى تطور مهم فى فكره .

٣ - **التخزين** : المظهر الثالث لاختلاف الجنس البشرى عن بقية الحيوانات فى أسلوب جمع الطعام هو التخزين . فأبسط المجتمعات البشرية بدائية تصنع أوعية لحفظ الطعام أو لجمعه أو لحمله ، وهذا المظهر ليس له مثيل فى سلوك أرقى الثدييات على الأرض . فضلاً عن هذا فالتخزين يدل على ارتقاء فكرى خاص بالزمان ومفهوم المستقبل والمحتمل ، وهو ما نعدمه فى سيكولوجية الحيوان .

(ب) أسلوب الصيد :

يبدو أنه لظروف عدة - بعضها غير مادى - لم يعد أسلوب جمع الطعام مقبولاً وممكناً لجميع أفراد الجنس البشرى . فالتغيرات الجوية التى مرت بالأرض فزاد جفافها وتزايد السكان وعوامل الهجرة الإجبارية ، كانت من الأسباب المادية التى ألجأت الإنسان أو بعض أجناسه - إلى تغيير أسلوب إنتاجها للطعام بإدخال اللحوم عنصراً فى الغذاء . وليس هناك مايمنع أن يكون الانتقال من مجتمع جمع الطعام إلى

مجتمع الصيد قد تم دون ضغط مادية نتيجة ارتقاء ذهنى لبعض الجماعات . فمجتمعات جمع الطعام المعاصرة علماً إلى أن الصيد بطريقة غير منتظمة ودون أن يدخل ذلك فى صلب نظام الإنتاج الأساسى للمجتمع . فضلاً عن كل ذلك ، لم تكن عملية الصيد ممكنة كأمر منتظم قبل ابتكار الإنسان لأدوات ملائمة لقنص الحيوانات المحيطة به . وعلى العموم يمكننا أن نؤكد أن الظروف التى دفعت ببعض الأجناس إلى تطوير أساليب الإنتاج إلى الصيد تمايزت من مجتمع لآخر ومن فترة إلى أخرى بحيث جعلت بعضها ينتقل إليها سريعاً ويأخذ بها متخلياً عن أسلوب جمع الطعام ، أما بعضها الآخر فيتخلف عشرات الآلاف من السنين قبل الأخذ بها . وما لا شك فيه أن هذه الظروف على اختلافها قد تفاعلت تفاعلاً جدلياً مع العقل الإنسانى ، مما أدى إلى رقى هائل يكشف عنه الأخذ بأسلوب الصيد بدلاً من أسلوب جمع الطعام . ومظاهر هذا الرقى ثلاثة :

١ - الإنسان كصياد لم يعد يعتمد على جسده كأداة لتوفير غذائه ، بل ابتكرأدوات صيد ثلاث إمكانيات جسده المحدود وطباع وإمكانيات قنصه المراد . ولهذا النقلة دلالة مهمة على وعى الإنسان بذاته وبواقعه . فإن يبتكر الإنسان مادة أو جهازاً أو آلة للقنص تقوم مقام جهده أو تضاعفه إنما يعنى أنه قد انفصل انفصالاً ذهنياً عن الطبيعة ، وبدأ فى تسخيرها لمصلحته . ويميز هذا العنصر بين الإنسان كمجتمع صيد وأشباه مجتمعات الصيد لدى الحيوانات . فالحيوانات الصيادة تلجأ إلى جسدها وتستغل إمكانياته وتحصر صيدها فى الحيوانات الأضعف منها فضلاً عن أنها تمارس الصيد بوصفه جمعا للطعام خاصة وأنها حيوانات آكلة لحوم وغير نباتية بينما الإنسان نباتى وآكل لحوم .

٢ - ظهور التخصص المهنى يعد التمييز الوظيفى . فرغم أن الحيوانات الصيادة قد تتميز وظيفيًا فى عملية القنص فيعفى منها الصغار والشيوخ ، أو يقوم البعض بالتمويه والبعض بالإنقضاض ، فإن هذه الفروق توجد فى مجتمع الإنسان الصياد إلى جوار خاصية أخرى هى التمييز المهنى . ففى مجتمع الإنسان الصياد يتخصص البعض فى صنع

الآلات أو الإرشاد أو التدريب أو نشاطات اجتماعية خالصة (كالسحر والطب) ولا يشتركون فى عملية الإنتاج .

٣ - إن مجتمع الإنسان الصياد مجتمع متطور بمعنى أنه بدأ من صورة أحط من صور الإنتاج وهى جمع الطعام واتجه إلى مجتمع أرقى هو مجتمع الرعى . أما مجتمعات الصيد لدى بعض الحيوانات فشكل ثابت لايتطور .

جـ - أسلوب الرعى :

فى الإصحاح الرابع من سفر التكوين يأتى : « وعرف آدم حواء أمراته فحبلت وولدت قابيل . وقالت اقتنيت رجلاً من عند الرب . ثم عادت فولدت أخاه هابيل وكان هابيل راعياً للغنم وكان قابيل عاملاً فى الأرض » وتصور لنا هذه العبارة فى مجاز لا يخفى معناه أنه إذا كان أول البشر آدم - جامع طعام فى الجنة حيث لا عمل ، فإن أول نسله كانا رعاة ومزارعين . فمهنة الرعى من أقدم المهن التى عرفها الإنسان بعد أن خطى نحو المدنية . وتعنى مهنة الرعى أمرين أساسيين : أولا : أن الإنسان أصبح أكثر ميلاً إلى خلق الطبيعة ، بعد أن كان يعتمد على ماتمنحه إياه من طعامه . فالرعى يعنى استئناس الحيوان حتى يضمن الإنسان غذاءه منه . فالصيد أقل ضمانا بينما استئناس الحيوان وتربيته تضمن للإنسان طعامه على مدار العام ، وفى مختلف الظروف . ثانياً : إن الإنسان أصبح أكثر ميلاً إلى الاستقرار البشرى أو لنقل أصبح يمارس حياة الصيد وجمع الطعام مفضلا عليها ظروف الإنتاج الحيوانى بالرعى . ولهذه الخاصية دلالاتها المهمة فيما يتعلق بعلاقات الإنتاج والظواهر الاجتماعية .

إلا أن مايعنينا فى هذا الصدد هو طبيعة أسلوب الإنتاج بالرعى . فى رأى بريستد أن الانتقال إلى استئناس الحيوان قد صاحب التغير الكبير للأرض منذ عشرين ألف سنة ، حيث زادت درجة الجفاف وأخذت الحيوانات البرية فى النزوح إلى أحواض الأنهار ومستنقعاتها والمناطق المطيرة الرطبة . ولا شك أن الإنسان كان أسرع تلك الحيوانات ميلاً إلى سكنى المرتفعات بتلك الأحواض وأقلمة نفسه للعيش فى تلك المناطق . لذلك كان من الممكن لصيادى الوحوش أن يقوموابالقنص على غرار مختلف ؛ حيث يدفعون قطعان الحيوان إلى فخاخ جغرافية طبيعية ويحيطون بها ، ثم يشرعون

فى قتلها جملة . ومن الطبيعى أن يتطور هذا الأسلوب مع الوقت بحيث تصبح تلك الفخاخ الجغرافيــة الطبيعية أشبه بحظائر كبيرة يختزن فيها الصيد حياً حتى تأتى الحاجة إليه . وهكذا اكتسبت بعض الحيوانات القدرة على العيش إلى جوارالإنسان فتوفر إنتاجها اليومى من ألبان لغذاء الإنسان كما أنه استغل قوتها البدنية فى الانتقال . وهكذا أمكن استئناسها وتربيتها وتهجينها مما حول الإنسان من أسلوب الصيد إلى الرعى لما قدمه من مميزات ضخمة أهمها الإنتاج المنتظم وقلة المخاطر ثم أخيراً أسلوب إنتاج يلائم الجفاف الذى قيد من إمكانيات الإنسان والحيوان معاً .

بدخول الإنسان عصر مجتمع الرعى تغير أسلوب الإنتاج لتغير موارد الإنتاج الممكن استخلاصها من الحيوان المستأنس . فالرعى يضمن للإنسان غذاء حيوانياً سواء من الألبان أو اللحوم . كذلك سمح الرعى باستعمال مخلفات الحيوان الطبيعية من أصواف وجلود بشكل متغير عن استعماله لهذه المخلفات فى حيوانات الصيد . فضلاً عن كل هذا كان الرعى مجالاً – أو لنقل أول مجال – لتغير جوهرى فى طبيعة المجتمعات . فكل بيئة جغرافية تعطى للإنسان أنواعاً من الحيوانات التى يمكن استئناسها . فى الصحارى كان الجمل ، وفى غابات أفريقيا الوسطى والشرقية والغربية الجاموس ، وفى الشمال الرنة وفى مناطق السهول والجو البارد المعتدل الأغنام .

(د) مجتمع الزراعة :

يكاد تتفق آراء مؤرخى الحضارة على أن الزراعة هى جنين العصر الحجرى الوسيط وطفل العصر الحجرى الحديث . وعلى هذا النحو يكون اكتشاف أو ابتكار بل واختراع الزراعة حديثاً بالنسبة لعمر الجنس البشرى لأنه اكتشاف لا يرجع إلى أكثر من أربعة عشر إلى اثنتى عشرة ألف سنة . ويتفق هذا الرأى ، بل على الأرجح يعود ، إلى اقتران ذلك الاكتشاف بالتغير المناخى الضخم الذى حدث للأرض فى نفس الفترة ونقصد انتهاء العصر الجليدى الأخير (البليستوسين) .

كان ازدياد الجفاف بعد مرحلة الرعى عاملاً قهرياً بالنسبة للإنسان . فزيادة البشر فى مناطق معينة من المعمورة مع زيادة الجفاف طرفين أديا إلى الهجرة إلى

أحواض الأنهار العظيمة ، كالنيل والفرات ودجلة ووادى النهر الأصفر ووادى نهر السند . ويرى كولبورن أن الحضارة الإنسانية والمجتمعات المتحضرة قد نشأت بنشأة الزراعة . فالتغير المناخى الذى بدأ قبل الجفاف الشديد قد حرك الإنسان حركته نحو ابتكار أسلوب الرعى . فما أن اكتمل التغير المناخى وأصبح من العسير الرعى بما يتلاءم مع الزيادة البشرية تفتق العقل البشرى على ابتكار الزراعة . وبذلك دخل المجتمع البشرى فى نطاق أسلوب إنتاج له خصائص مميزة .

أهم مميزات المجتمع الزراعى البشرى أنه يضم فى ثناياه أكثر من مرحلة من مراحل علاقات الإنتاج . وضم فى ثناياه كذلك أكثر من شكل من أشكال أساليب الإنتاج الزراعى داخل الأسلوب العام وهو الاستزراع . فالاستزراع الحيوانى محدود فى تنوعه بالحيوان الممكن استئناسه . أما استزراع النبات فمحدود هو الآخر بالنباتات الممكن استزراعها من جانب محدود بطريقة الزراعة من جانب آخر . فبعض المناطق تسمح بالزراعة المستديمة لاستمرار مصادر الماء وبعضها يصلح للزراعة الموسمية لظروف الماء ، وبعضها الثالث يسمح بالزراعة على المطر مع الاستقرار على نفس الأرض وبعضها الآخر يصلح للزراعة على المطر مع هجر الأرض بع كل زراعة . وهكذا يضم أسلوب الإنتاج الزراعى أكثر من تنوع ويحده أكثر من عامل مما يسمح بأن نعتبر أسلوب الزراعة إطاراً يضم فى داخله أكثر من أسلوب ، والتالى أكثر من احتمال لعلاقات إنتاج معينة .

وأهم ما فى الزراعة كأسلوب عام فى الإنتاج هو الثراء الذى طرأ على البشرية من جرائها . فمن جانب كان الانتقال من أسلوب إنتاج إلى آخر يعنى تراكم ثراء الأسلوب الجديد على بقايا الأسلوب الأقدم . وقد جاءت الزراعة بعد أن كانت الثروة البشرية قد تضاعفت مئات المرات عما كانت عليه فى مرحلة الصيد - ومن جانب آخر أعطت الزراعة فائضاً ضخماً في الإنتاج حرك الثروة البشرية حركة تفوق كل توقع . ويكفى أن نقارن ثراء جامع طعام بصياد بارع بمزارع لنعرف أن المزارع أكثر الجميع ثراء سواء في حياته أو بعد موته . كذلك يكفى أن نتأمل ما خلفته لنا المجتمعات الزراعية من ثروات تتمثل فى آثارها المادية والفكرية ونقارن ذلك بما خلفته مجتمعات الصيد لدى الهنود الحر أو مجتمعات الرعى فى أواسط آسيا أو البداوة العربية .

إذاً فالزراعة قد قفزت بالإنسان إلى نطاق جديد من الإنتاج ، ذلك الإنتاج الذى يفيض عن حاجته ويدخله فى مجال إنتاج آخر (*) هو التجارة . بمعنى آخر لقد كان من نتائج اتباع أسلوب الإنتاج الزراعى أن أصبح الإنسان إزاء ضرورات تعديل في تقدير إنتاجه وإنتاج غيره لتنوع الإنتاج ووفرته من جانب ولتراكم وتناقض إنتاجه من جانب ثان ، ولتزايد حاجاته وحاجات الآخرين إلى التبادل من جانب ثالث . فضلاً عن ذلك كان أسلوب الزراعة مجالاً لظهور مفاهيم جديدة عن قيمة العمل وتغيرت بذلك مواقف الإنسان من عمله . كذلك أصبح من الضرورى أن تشتعل عبقرية الإنسان لإنتاج أدوات تمكنه من الاستزراع والتخزين فظهرت الحرف وضم المجتمع الزراعى إلى جواره مجتمعات شبه صناعية تميزت عن المجتمع الصناعى الخالص . لم تكن تلك الصناعات ذات قيمة فى ذاتها بقدر قيمتها للزراعة . لذلك تعد تلك الصناعات جزءاً من الإنتاج الزراعى وعنصراً متضمناً فيه .

(هـ) أسلوب الصناعة :

رغم أن دخول الإنسان حلقة الرقى الحيوانى المميز له كبشر يعنى بالضرورة أنه حيوان صانع ، وعلى الرغم من أن أول البشر قد خلفوا مصنوعات بدائية أو مخلفات صنعتها الطبيعة وأفادوا منها ، وبالرغم من أن أبسط مجتمعات جمع الطعام لها أدواتها المصنوعة ، وعلى الرغم من كل هذا يعد أسلوب الصناعة أسلوباً حديثاً للغاية . وسوف نحدد بدايته بالعصر الذى بدأ فيه الإنتاج الآلي وليس قبل ذلك ، أى من فترة لا تتجاوز القرن ونصف . والسبب فى تحديد هذه الفترة القصيرة عصراً للصناعة هو وضع حد فاصل بين مرحلة ، كان الإنسان ينتج فيها مصنوعاته ، وبين مرحلة صنع فيها ما ينتج له مصنوعاته ، أى بين فترة إنتاج مباشرة إلى فترة إنتاج غير مباشرة مما أثر تأثيراً ضخماً على علاقات الإنتاج . وأبرز هذا التأثيرات هو تطور علاقات الإنتاج من الإطار الاجتماعى إلى الإطار السياسى ، وهو ما سوف نبرزه في حينه . وعموماً نفضل أن نعتبر انتقال الإنسان من عصر إنتاج أدواته إلي عصر إنتاج آلات تنتج له أدواته مرحلة حاسمة فى تغيير المجتمع الإنسانى والذات الإنسانية .

(*) يجدر بنا هنا أن ننبه إلى أن التجارة التى نعنيها تختلف عن مجال المبادلة Barter الذى نلقاه فى المجتمعات البدائية . التجارة هنا هى الاقتراب من عصر النقود ؛ أى تقييم الشىء بوحدة مجردة لا بمثيل عيانى ، وهذا ما نجده فقط فى عصر الزراعة .

وإذا كان التغير المناخى قد تطور بأسلوب الإنتاج من الرعى إلى الصيد ، فإن أسلوب الإنتاج الصناعى قد نتج عن أمر مناقض بالمعنى الجدلى – تماماً لذلك . لقد اضطر الإنسان إلي تغيير وتطوير أساليب إنتاجه بما يتلاءم مع الطبيعة حتى وصل إلي الزراعة . ولكن أسلوب الزراعة كان ذا تأثير وليد تغير فى الإنسان وليس في الطبيعة . بل يمكننا بنظرة أشمل أن نعتبر مراحل تطور الإنتاج السابقة على أسلوب الصناعة بمثابة مرحلة كان الإنسان فيها يتحايل علي العيش فى الطبيعة ، ثم أصبح الآن قادراً على تغيير الطبيعة بعد أن كانت هى التى تغيره فالصناعة أسلوب إنتاج ضد الطبيعة بمعنى أنه استخدام إيجابى لعناصرها كما أنه إنكار لأثرها على الإنتاج . واكتمال هذا المفهوم لم يكن قبل ابتكار الإنسان للإنتاج الآلى .

وأبرز ما قدمه أسلوب الصناعة – وعلى الرغم من حداثته – يتركز فى أمرين :

أولاً : زيادة ضخمة فى إنتاجية الإنسان من حيث المواد البديلة والطاقات البديلة والتخليق Synthetics ويلازم هذا تغييرات جذرية فى طبيعة الجسد البشرى ذاته .

ثانياً : اضطراب واضح فى الملكية والثروة . فالسيطرة على الصناعة الآلية تسمح بتسلسل في ملكيات أخرى تصل إلى أبسط ضرورات الحياة ، وتسمح كذلك بتسلسل فى ملكيات خارج حدود المجتمع ذاته .

لذلك يعد أسلوب الصناعة مجالاً لدراسات تفوق في عمقها كل الدراسات الممكنة على مجتمعات أساليب الإنتاج الأخرى مجتمعة . فضلاً عن ذلك لم يعط هذا الأسلوب شكلاً منتظماً بعد يسمح باستخراج قوانينه النهائية .

وعموماً نلاحظ أن تطور صراع الإنسان مع الطبيعة له أبعاد ثلاثة :

١ – بعد الخضوع والثورة :

فسلبية الإنسان أمام الطبيعة والمتمثلة فى مجرد الحياة على ما تعطيه دون تدخل ق انتهى إلى الدخول فى عصر الثورة على الطبيعة وتحدى قيودها . ونجد بين السلبية المطلقة والدخول فى عصر الإيجابية المطلقة حلقات من الانتصار . فمن جمع

طعام إلي جمع حيوان إلى تربيته إلى استزراع إلى صناعة أشبه بالإنسان ملغياً لأثر الطبيعة وسيادتها ، أى إلى انقلاب يصبح هو الطبيعة ذاتها .

٢ - بعد القبول والتطويع :

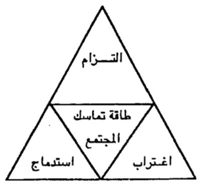
مجتمع جمع الطعام مجتمع تقبل الطبيعة علي ما هى عليه . ولكن التطور كان يعنى أقلمة الإنسان لحاجاته وإمكانياته للطبيعة التى يجد نفسه مضطراً للعيش فيها حتى بلغ عصراً طمح فيه وشرع في تغيير الطبيعة وتعديلها .

٣ - بعد التخلق والتخليق :

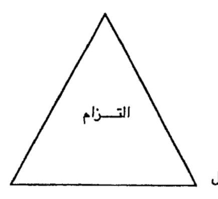
كان صراع الإنسان مع الطبيعة هو صراع بين أن تخلقه الطبيعة وبين تخليقه لها . فقد ظل الإنسان يقبل أن تفعل الطبيعة به ما تشاء ، ولكنه تطور إلى حد تخليق مواد لا وجود لها فى الطبيعـة والتعامل معها بدلاً من المواد التى لم تعد تلائمه فى الطبيعـة .

والواقع أن هذه الأبعاد الثلاثة تمثل عناصر مهمة في تطور أساليب الإنتاج ، فالبعد الأول هو بعد الالتزام بضرورة الصراع المستمر مع الطبيعة . والبعد الثانى هو بعد استدماج الطيعة حيث تتحول الطيعة من نهيض خارجى إلى نهيض داخلى يعانى الإنسان منه معاناته للطبيعة كنهيض خارجى .

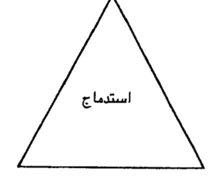
والبعد الثالث هو بعد الاغتراب Alienation ، حيث يغترب الإنسان فى الطبيعة وتغترب الطبيعة في ذاته . والواقع أن لهذه الأبعاد الثلاثة تسعة أبعاد فرعية نصورها فى الشكل التالى :



فبعد الالتزام وليد ثلاث قوى هى الالتزام أمام الذات وأمام اللاذات ، والالتزام أمام الرغبة والإمكانية ، والالتزام أمام الممكن والمحتمل . فصراع الإنسان أمام الطبيعة . هو صراع بين ذاته وأنيته وبين ما عداها من موضوعات خاصة . كذلك هو صراع بين رغباته وإمكانياته لإشباع تلك الرغبات . كما هو صراع بين ما هو ممكن أمامه وبين ما هو محتمل أن يكون في المستقبل . لذلك نصدر بعد الالتزام على هذا النحو :

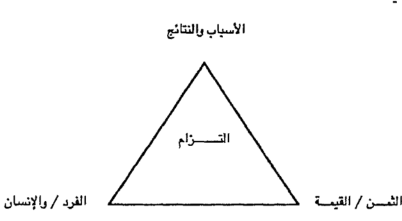


والاستدماج وليد ثلاث قوى هو الآخر . فالاستدماج البسيط هو استدماج المادة أو ما هو حسى لينتهى إلى استدماج الفكرة أو ما هو مادة الإنسان ذاته . كذلك يكون الاستدماج البسيط هو استدماج الواقع والفعلى لينتهى إلى استدماج الحقيقة أى الواقع بما للإنسان . والاستدماج البسيط هو أيضاً استدماج للشكل دون تقدير متميز للمضمون لينتهى إلى استدماج للمضمون مع التفاعل عن الشكل وتصور الأمر على النحو التالى :

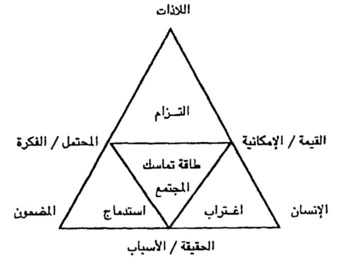


والبعـــد الثالث وهو الاغتراب فوليد قوى ثلاثة هى الاغتراب فى الأسباب

والنتائج . فاغتراب الإنسان يبدأ باغتراب فى النتائج لينتهى إلى اغتراب في الأسباب . كما أن الاغتراب يبدأ أصلاً بالثمن لينتهى إلي اغتراب فى القيمة . والقوة الثالثة للاغتراب هى الاغتراب فى الإنسان بدلاً وبعد الاغتراب فى الفرد Individual . والواقع أن تأمل الاغتراب كبعد في تطور أساليب الإنتاج قد يحل لنا مشكلة فرعية تتعلق بالصراع بين الإنسان والطبيعة . فقابلية الإنسان للاغتراب – أو لنقل قابلية الفكر الإنسانى للاغتراب – هى المدخل إلي ادراك معنى الصراع بوصفه نتيجة ، وفي نفس الآن سبباً في التطور . وهذا الشكل يصور هذا البعد بالقوى الثلاث التى تتفاعل فيه :



فإذا أدمجنا الأبعاد الثلاثة بأبعادها التسعة ، ظهر لنا هذا الشكل يصور أبعاد تطور علاقات الإنتاج والقوى التى تتفاعل معاً لخلق قوى تماسك المجتمع .



في هذا الشكل تكون طاقة تماسك المجتمع والناجمة عن تفاعل القوى الداخلة في أساليب الإنتاج هي المكون لعلاقات الإنتاج في منطق وسياق محدد . فعلاقات الإنتاج هي نتاج تفاعل قوى الاغتراب والالتزام والاستدماج التي تلعب دورها في تطور أساليب الإنتاج . وناتج هذا التفاعل يقدمنا إلى دراسات علاقات الإنتاج على أسس واضحة . فعندما فصلنا بين أساليب الإنتاج وعلاقاته والظواهر الاجتماعية إنما كنا نهدف في الواقع إظهار تفاصيل تفاعل القوى المؤثرة في تكوين الذات من خلال الاتصال الجدلي بين أساليب الإنتاج وعلاقاته والظواهر الاجتماعية . وعلى هذا النحو تزول الكثير من العقبات النظرية التي قد نواجهها عندما نتعرض للعلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع . فاتساق العلاقة بين أساليب الإنتاج وعلاقاته والظواهر الاجتماعية أمر لابد من كشفه .

مراحل تطور علاقات الإنتاج :

في الفترة السابقة تتبعنا صراع الإنسان مع الطبيعة ، وتطور هذا الصراع من خلال ارتقاء أساليب الإنتاج .

وفي هذه الفقرة سوف نتتبع الإنسان مع أساليب إنتاجه ، أي مجتمعه وانعكاس ذلك على شكل علاقات الإنتاج . وإذا كنا قد اعتبرنا أسلوب الإنتاج عنواناً للمجتمع ، فإن علاقات الإنتاج هي عنوان الفكر والحضارة للمجتمع . فعلاقات الإنتاج ، أي تلك القوى المادية الأصل المعنوية الشكل والتي تبدو متحكمة في المجتمع ، هي في حقيقتها مرحلة وسط بين صراع الإنسان مع الطبيعة وبين صراع الفرد مع غرائزه ، تتشكل بالأولى وتشكل الثانية .

والحديث عن مجتمع ما يأخذ بأسلوب إنتاج معين إنما هو تعميم تضطر إليه ، فهذه المجتمعات متمايزة فيما بينها تمايزاً لا يمكن إغفاله إلا في حالة الحاجة إلى إبراز قانون عام . كما أن هذه المجتمعات تختلف فيما بينها رقياً وتحضراً بما يجعل استخلاص قانونها الاجتماعي مرتكزاً في أساسه على إظهار أثر التمسك بأسلوب الإنتاج على خلق ظواهر اجتماعية معينة . فضلاً عن كل ذلك ، لا يعني التمييز بين مجتمع وآخر خاصة في إطار مفهوم التطور الذي نأخذه به ، أننا نتعرض لأسباب

التخلف أو الارتقاء . فالبحث فى الأسباب ليس موضوعاً لهذا المؤلف . وعلى الرغم من ذلك فإن مفهوم التطور يحمل فى طياته نوعاً من الحكم على أن بعض هذه المجتمعات هى أشكال متخلفة لمجتمعات أرقى .

لذلك فعرض تطور علاقات الإنتاج فى سياق مماثل لعرض تطور أساليب الإنتاج أمر لا يستقيم مع هدف هذه الفقرة . إن عرض علاقات الإنتاج فى كل مجتمع يعنى ضرورة التعرض للفروق الداخلية بين مجتمعات لها أساليب إنتاج متشابهة ، ويدخلنا هذا فى إطار العرض الانثروبولجيا الاجتماعية لنفس الفكرة . بالإضافة إلى ذلك فالقصد من تتبع علاقات الإنتاج فى هذه الفقرة هو إبراز تلك العناصر التى تؤدى بنا إلى الظواهر الاجتماعية – موضوع هذا الفصل .

لذلك سوف نعرض علاقات الإنتاج فى كل المجتمعات فى ضوء عناصر تحددها استباقاً . بمعنى آخر سوف نحدد ابتداء بعض المظاهر التى تعكس علاقات الإنتاج ونقارن المجتمعات فى ضوئها .

اخترنا ثلاثة عناصر تعكس صراع الإنسان مع مجتمعه ، وهى :

١ – الملكية ٢ – السلطة ٣ – القانون

١ – تطور الملكية في المجتمع الإنسانى :

على الرغم من بدائية أسلوب جمع الطعام ، فإنه كان الخطوة الأولى نحو تقسيم العمل . ولم يؤد تقسيم العمل فى هذه المجتمعات إلى اتضاح مظاهر الملكية . فالطعام (المنتج) كان مشاعاً بين أفراد المجتمع جميعاً ، عدا ما كانت تحرمه التقاليد لبعض أبناء الجماعة حتى يبلغوا سناً معينة .

فالتكوين البشرى لمجتمع جمع الطعام بسيط . ومثاله مجتمع السيمانج ، حيث يقوم على أساس تجمع الأسرة التى تضم ما بين عشرين وثلاثين شخصاً بما فيهم الأطفال . وتكون لهذه الوحدة حدود أرض معينة تعيش الأسرة على ثمرها فلا تسمح لغيرها من الأسر باستغلالها كما لا تقوم هى باستغلال أرض مجاورة . وعلى الرغم

من الترحال اليومى وراء الجمع ، تلتقى الأسرة مساء من أجل الوجبة الرئيسية . لذلك فأول صيغة للملكية فى هذه المجتمعات ملكية مشاعية للوحدة الاجتماعية ولكن الملكية المشاعية لا تمنع من وجود مظاهر حيازات محدودة لبعض أدوات الإنتاج . فضلاً عن ذلك وجد أن أى تطور بسيط فى أسلوب جمع الطعام – ومثال ذلك التطور الذى نلقاه فى مجتمع الاندمانيز – يحرك المجتمع نحو أنماط أعقد من الملكية . فمن ناحية كانت التحريمات تزداد على بعض فئات السن حيث تحرم من بعض الحقوق فى الطعام إلى أن تعاد لها فى احتفالات عامة . ومن ناحية أخرى ظهرت بوادر ملكيات خاصة لبعض الأفراد على شكل ملكية شجرة وثمرها أو خشبها . ولكنها ملكية ضعيفة إذ ليس من المعتاد على المالك أن يمنع ملكيته عمن يطلبها من أفراد أسرته . لذلك لا تلعب الملكية دوراً هاماً – فى هذه المجتمعات – بالنسبة لعلاقات الإنتاج .

وتتضح مظاهر الملكية بشكل مفاجئ فى مجتمعات الصيد . فأدوات الصيد تزداد ارتقاء وقيمة وتعطى ملكيتها للشخص مكانة وأهمية فى مجتمعه . فضلاً عن ذلك فإن استقرار مجتمعات الصيد ودخولها مرحلة الوحدة القبلية المكونة من وحدات أسرية يجعل الملكية ذات دور خطير فى علاقات الإنتاج . فمن ناحية الفرد يتحدد – بشكل ما – مكانته الاجتماعية ودوره الإنتاجى بملكيته لأدوات وإمكانيات الصيد ، كما تتحدد بملكيته لمسكنه ومهارته . وبالنسبة إلى القبيلة تتحدد قوتها ونفوذها بثرائها فى ملكيتها للأفراد والمهارات ، خاصة وأن مجتمعات الصيد تدخل بالإنسان مرحلة الاتجار بالمقايضة . وعلى هذا الأساس تزيد ملكية ونفوذ القبيلة بقدرتها على الصيد وبالمهارات التى يتميز بها أفرادها . يجعلهم ذلك يتجرون ويقايضون بإنتاجهم القبائل المجاورة . وفى حدود هذه المجتمعات تظهر أول بوادر ملكية الأرض فى شكل ملكية أرض السكن ، بينما تبقى مناطق الصيد مشاعاً للقبيلة أو ذلك التجمع البشرى الأخذ فى الاتساع ، وعلى هذا الأساس تأخذ الملكية فى الاتضاح كقوة معنوية مادية فى تحديد علاقات الإنتاج فى مجتمع الصيد .

وإذا كانت الملكية فى مجتمع الصيد محدودة بأدوات الإنتاج وبعض مواد وعناصر المعيشة اليومية ، فإن الملكية فى مجتمع الرعى تزداد تنوعاً وبالتالى تزداد أهمية . فالملكية فى هذه المجتمعات اليومية تضم إلى ما نجده فى مجتمعات الصيد من

ملكية قطعان الرعى ومصادر الماء بل والعبيد ، تلك الظاهرة التى ظهرت فى مجتمعات الرعى . وتأخذ الملكية فى مجتمعات الرعى شكل التنظيم الهرمى فتكون الأسرة ذات ملكية واحدة تتركز فى يد شيخها . ومن مجموع ثروات شيوخ الأسر تظهر ملكية البدنة ثم القبيلة . أما من حيث القيمة فالملكية فى هذه المجتمعات تعطى للشخص مكانة وفق ما يملك وبالتالى وفق قيمة ما يملك . لذلك فالملكية فى مجتمعات الصيد أكثر تحديداً لعلاقات الإنتاج ودور كل فرد فى عملية الإنتاج ، بل وتظهر معالم التعقد الذى تضفيه الملكية على علاقات الإنتاج من حيث امتزاج عناصر السن بالحسب بالثروة فى عملية الإنتاج .

وفى المجتمع الزراعى ، نلاحظ تطوراً أضخم وأسرع للملكية : فالملكية الزراعية تضم الأرض والمحصولات والحيوانات المساعدة والمنقولات . ولكن أخطر ما فى الأمر هو ظهور المال والنقد مادة للملكية . لذلك تدخل علاقات الإنتاج مرحلة من التعقيد لم تكن عليها قبل ظهور العملة والمال . ومرد هذا التعقيد هو ظهور قيمة العمل بوضوح فى قيمة النقد الذى يدفع نظير الجهد أو نظير الملكيات الأخرى . كذلك أصبح من ضرورات المجتمعات الزراعية ظهور أنواع من العمل لم تكن موجودة من قبل هى الأعمال الفنية والإدارية . وتعد المهارات الخاصة بتلك المهن من الملكيات التى يمكن للشخص – دون أى ملكية مادية – أن يدخل بها فى شكل علاقات الإنتاج . وعلى هذا النحو نجد أن الملكية فى المجتمع الزراعى تدخل فى دورات معقدة الاغتراب Alienation . لذلك نجد أن المجتمع الزراعى قابلاً لأن يمر وحده فى مراحل تطور خاصة عددها أربع – مرحلة الإقطاع – Feudalism الأرض وكل ما عليها حتى الإنسان ، ثم مرحلة الرأسمالية الزراعية وأشكالها عدة أهمها ملكية مصدر الإنتاج وأدواته على أن يؤجر العامل على عمله ، ثم مرحلة الاشتراكية حيث تكون مصادر الإنتاج وأدواته ملكاً عاماً بينما تكون قدرة العامل ملكاً خاصاً للعامل . وأخيراً مرحلة الشيوعية حيث تصبح حاجات العامل ملكاً له بمعنى ضمان المجتمع لتحقيقها ، بعد أن كان ذلك واجباً عليه فى المجتمع الاشتراكى . لذلك يخلق المجتمع الزراعى أكثر من شكل من علاقات الإنتاج وفى نظام الملكية الذى يحدده .

وبدخول الإنسان عصر التصنيع تطور شكل الملكية تطوراً ضخماً نتيجة

للاغتراب الشديد الذى حدث للجهد الإنسانى فى عملية الإنتاج . فالملكية فى المجتمع الصناعى ملكية مالية أساساً حيث تعد الملكات العيانية لمصادر أدوات الإنتاج ملكيات وهمية . وليس هناك ما يمكن أن نضيفه إلى هذه الصيغة المبتسرة بطبيعة الملكية فى المجتمع الصناعى إلا ما يتعلق بإمكانية تطور الملكية فى المجتمع الصناعى تطوراً ذاتياً من رأسمالية تكون الملكية فيها لمصادر الإنتاج وأدواته إلى احتكارية تكون الملكية فيها مالية إلى اشتراكية تكون الملكية فيها لقدرة العمل إلى شيوعية تكون فيها ملكية الحاجات مكفولة .

إن قانون تطور الملكية بوصفها العنصر الأول لعلاقات الإنتاج ذو أبعاد ثلاثة :

البعد الأول : من المشاعية إلى التركيز ، من ملكية عامة للأسرة إلى ملكية خاصة لأفراد تربطهم صلات القدرة المادية على التأثير فى عملية الإنتاج .

البعد الثانى : من البساطة إلى التعقيد من ملكية محدودة فى أدوات بسيطة إلى ملكية متشعبة تتوه فيها معالم حقيقة الملكية ووهمها فى النظم المالية المعقدة .

البعد الثالث : من العيانية الرمزية . من ملكية معلومة القيمة والأثر إلى ملكية مالية غير محدودة القيمة غير معروفة الأثر على عملية الإنتاج .

والشكل التالى يمثل مثلث الأبعاد الخاصة بتطور الملكية . وقد أطلقنا على هذا المثلث تعبير الاغتراب على أساس أن تطور الملكية هو تطور للاغتراب الذى يحدث للجهد الإنسانى فى علاقات الإنتاج .



٣ - تطور السلطة فى المجتمع الإنساني :

يلاحظ أن مجتمع جمع الطعام هو مجتمع الأسرة . فجميع أفراد المجتمع يتصلون ببعضهم البعض من خلال علاقة الدم . لذلك فشكل السلطة فى هذا المجتمع بسيط لا يختلف اختلافاً جوهرياً عما نجده فى مجتمعات الثدييات العليا . إن السلطة فى هذه المجتمعات تكون معقودة للأب وأصل الأسرة والذى يخضع له الأبناء بحكم تبعية قديمة منذ طفولتهم تمنعهم من منازعتهم عليها. ويمكن بوضوح أن ندرك أصل منشأ هذه السلطة فالسلطة فى هذه المجتمعات تبزغ فى الأصل من منطق أسلوب الإنتاج الذى يكفل لأكثر الناس قدرة على الإنتاج سيطرة على الأسرة . وتبعية المرأة والأطفال لهذه السلطة فترة تطول تنعقد السلطة للأب ، والجد ، حتى بعد زوال - الميزة الإنتاجية لهما . ومرد ذلك إلى خاصية نفسية معروفة هى الاستدماج بالتعيين الذاتى (٧٢) وشكل السلطة - على هذا هو الاتصال المباشر بين مركز السلطة وممارسها وباقى الأفراد على السواء مع فروق طفيفة لا تحسب .

مجتمعات الصيد ، تختلف واضحاً فى شكل وطبيعة السلطة فيها . فهذه المجتمعات أكثر استقراراً وأقل ترحالاً من سابقتها ، كما أن حجم المجتمع يكون أكبر ويضم العشيرة المكونة من عدد من الأسر والقبيلة المكونة من عدد من العشائر . لذلك تكون علاقات الإنتاج فى مجتمعات الصيد أكثر تنوعاً وإنتاجاً ، حيث تدخل علاقات الجوار فى أساليب الإنتاج جنباً إلى جنب مع علاقة الدم . فالفرد يصيد لأسرته فلا يشترك فى إنتاجه غيرها ، ولكن الصيد ممكن أيضاً كعمل جماعى حيث تنتفع العشيرة أو القبيلة بالصيد اشتراكاً . لذلك تظهر فى هذه المجتمعات ظاهرتان الأولى : ظهور السلطة على نحو منفصل عن عملية الإنتاج ، والثانية : ظهور الدين البدائى المتمثل فى التوتم . ففى مجتمع البوشيان بأفريقيا وهو قبيلة كبيرة تنقسم القبيلة إلى عشائر وكل عشيرة تتألف من بضع عشرة أسرة . . تزعم أنها ترجع إلى جد واحد ، ولكل عشيرة رئيس له صفة الزعامة الدائمة ، ولكن دون وجوب الطاعة له فى الأمور العادية رغم دوره التقليدى .

فالعشيرة تنظر إليه على أنه المتصرف فى الأرض وشئونها وما بها من مواد بها غذائية ومادية » (٢١ص ٢٦٣) . أما قبائل البلاك فوت فى شمال أمريكا فتنقسم

فيها القبيلة إلى فئات سن تكون لكل منها قيادة تتصاعد هرميا وفق نظام دقيق للأعمار . لذلك فالسلطة فى مجتمعات الصيد تبدو أكثر تعقيداً ؛ لأنها من جانب على غير اتصال مباشر بعملية الإنتاج بحيث تؤخذ على أنها ذات دور مادى فى عملية الإنتاج .

ومن جانب ثان يبدو الخضوع لها خضوعاً غير قسرى مما يجعلها سلطة غير ذات نتائج مادية . ومن جانب ثالث تكون السلطة فى مجتمعات الصيد متعددة أو مزدوجة حيث يكون الخضوع الأكبر للسلطة المباشرة والأضعف للسلطة غير المباشرة وهى سلطة القبيلة .

ويسير تطور السلطة فى مجتمعات الرعى حثيثاً نحو التغيير . وأفضل النماذج فى إطار تاريخى يمتد إلى أصول قديمة من القرابة . وأبسط مظهر لهذا التغير نلقاه فى قوة الملكية التى تقدر بثراء القبيلة ككل وليس بثراء الفرد ، حيث يفخر الفرد بثراء قبيلته مهما كان هو فقيراً ولا يفخر الثرى إذا كان من قبيلة فقيرة . فى هذه المجتمعات ينقلب ثقل السلطة فيتحول من الأب كسلطة مباشرة إلى شيخ القيلة كسلطة غير مباشرة . فالأب سلطة أولى تفوقها سلطة شيخ العشيرة تلك التى تعلوه سلطة شيخ القبيلة . لذلك فالسلطة فى هذه المجتمعات أكثر اتساعاً وشمولاً . إلا أن أهم ما فيها هو اختلال الصلة بين الثروة والنفوذ ، حيث ليس من الضرورى أن تكون السلطة للأكثر ثراء – وإن كان ذلك أكثر شيوعاً – بل قد تكون لأكثر البطون صلة بالأصل القبلى أو لأكثر أهل هذا البطن اتزاناً أو أكبرها سناً . ومرد ذلك إلى أن القبيلة ولظروف الخطر المتعددة – تعد وحدة إنتاجية واحدة أجزاؤها العشائر والأسر . لذلك يحتاج تنسيق هذه الوحدة الإنتاجية الكبيرة إلى وضع السلطة فى القمم وسحبها من القواعد . وتاريخ بعض هذه المجتمعات يشير إلى تميز بعضها بدرجات أكبر من التركيز فى السلطة كما هو الحال فى قبائل التتار .

أما فى مجتمع الزراعة فالسلطة تزداد تركيزاً وتبتعد عن الشكل أو الصلة العائلية . فالمجتمعات الزراعية الأولى – كمصر والعراق والصين – مجتمعات كان يحكمها ملك قوى أو إمبراطور، لأن هذه المجتمعات كانت فى حاجة لتنظيم عملية

الإنتاج على مستوى شامل عام لضرورة السيطرة على مصدر الماء . لذلك فإن نظام الإنتاج الزراعى يلزم ويتطلب أن تكون السلطة فيه سلطة مونارشية (ملكية) . ويعد هذا النظام تحولاً جذرياً فى تطور السلطة حيث إنها فى مجتمعات الزراعة تبدأ من الملك إلى الولاة إلى حكام القرى إلى رب الأسرة . فمجتمع الزراعة يعطى صيغة مجملة لصراع السلطة المباشرة والسلطة غير المباشرة التى تجدها فى الرعى والصيد .

ولظروف استمرارالإنتاج الزراعى فى العالم كمصدر أساسى وضرورى للإنتاج ولحداثة العهد بعد بالصناعة كمجتمع له أسلوب إنتاج جديد ، استمر ذاك النظام للسلطة لفترة طويلة دون تغيرات تذكر . ولكن زيادة الثروة – والمالية بالذات – فى أيدى معينة ، تلك التى قادت الحركة التجارية والصناعية أظهر شكلاً جديداً للسلطة . لقد نقصت بالتدريج تلك الحاجة إلى الملك بظهور الصناعة التى انطلقت ابتداء دون تنظيم أو تخطيط . وبتزايد ثراء طبقة التجارة وأصحاب رؤوس الأموال ، وبالتالى نفوذهم – على الملك ذاته – ظهرت الدعوة إلى الديمقراطية التى قد تبقى على الملك رمزاً للسلطة وشكلاً محدود المضمون حيث تنقل الفاعلية إلى أحزاب تمثل الفئات المختلفة المشتركة فى عملية الإنتاج الصناعى . إلا أن السلطة الفعلية التى وصل إليها النظام الديمقراطى بقيت فى يد أكثر الفئات ثراء . فالثروة فى المجتمعات الصناعية – بقيت هى أساس ومصدر السلطة حتى وقت قريب . فالملكية – ذلك الشكل الشائع للسلطة فى المجتمعات الزراعية – ورثت السلطة ومعها الثروة ولما انتقلت الثروة من الأسر المالكة إلى الطبقة الجديدة ظل توريث السلطة والثروة مع تغير طفيف فى المظهر هو توريث السلطة الرمزية لنسل الملوك ، وتوريث السلطة الفعلية لأبناء الأسر الصناعية . ولم يتغير المسار إلا حديثاً (١٩١٧) عندما أمكن بالثورة انتقال السلطة إلى العمال والفلاحين بوصفهم أصحاب الثروة وبالتالى أصحاب السلطة .

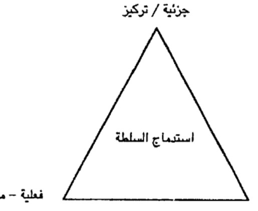
وقانون تطور السلطة بوصفها العنصر الثانى لعلاقات الإنتاج ذو أبعاد ثلاثة :

البعد الأول : من الجزئية إلى التركيز ، ومن سلطة أسرية محدودة إلى سلطة شاملة للمجتمع ككل بل ولعدة دول مجتمعة .

البعد الثاني : من العيانية إلى التجريد ، ومن سلطة مباشرة للأب إلى سلطة مجردة تتمثل فى الملك أو الدستور أو الحزب .

البعد الثالث : من الفعلية إلى المعنوية ، من سلطة فعلية للأب إلى سلطة معنوية يخضع لها الفرد ويمارسها رئيس الدولة من خلال سلسلة الوظائف الوسيطة .

والمثلث التالي يمثل مثلث الأبعاد الخاصة بمحاور السلطة . وقد أطلقنا على هذا المثلث تعبير الاستدماج على أساس أن تطور السلطة هو تطور لاستدماج القهر الذى يمارس مادياً بحيث يصبح الخضوع داخلياً .



٣ – تطور القانون فى المجتمع الإنسانى :

القانون لغة هو « مقياس كل شيء وطريقه » ، كما أن كلمة قنن تعنى استن قانوناً ، أى وضع مقياساً لكل شيء ، ولكل طريقة . لذلك فإن تطور القانون فى المجتمع الإنسانى هو تلك العمليات التى يقنن بها السلوك ويجعل له مقياساً يسير عليه أفراد المجتمع . ولا شك أن تتبع تطور القانون هو تتبع لخطين أساسيين يتوازيان ولكنهما لا يسيران دائماً وفى كل وقت بنفس السرعة .

الخط الأول هو ما يندرج تحت القانون من سلوك ، والخط الثاني هو ما يتوقعه الإنسان إذا ما خرج بسلوكه عما حدده القانون .

تتبع هذين الخطين فى المجتمعات الإنسانية أمر صعب لعدة اعتبارات ، فكما سبق وأوضحنا أن ما يحكم المجتمع هو أساليب إنتاجه التى تحدد علاقات الإنتاج .

والقانون بذلك المفهوم سوف يكون دائماً انعكاساً لأساليب الإنتاج وعنصراً فى علاقاته . ولما كانت المجتمعات نادراً ما تأخذ بأسلوب واحد من أساليب الإنتاج ، فإن القانون فيها لا يكون محدداً تحديداً دقيقاً فى كل الظروف ، خاصة فى المجتمعات البادائية . لذلك سوف ألم إلمامة عامة بتطور القوانين على افتراض نقاء المجتمع من حيث أسلوب الإنتاج الذى يأخذ به ، بمعنى تفحص مفهوم القانون باعتبار أن المجتمع ككل أخذ بأسلوب إنتاج واحد . وسوف نجد فى المجتمعات المتحضرة استحالة هذه النظرة .

يلاحظ الدارس لمجتمعات جمع الطعام أن القانون بها يقتصر على جزء ضئيل للغاية من السلوك الإنسانى . فالسلوك الإنسانى فى هذه المجتمعات مطلق وحر فيما عدا بعض تحديدات ضمنية لبعض أنشطة الطعام . ففى مجتمعى السيماج والاندمانيز يمنع الفرد فى أعمار معينة من بعض الأطعمة التى تباح له فى مراحل أسبق أو تالية من العمر . فضلاً عن ذلك فالالتزام بهذا التقنين يكون بسيطاً من حيث هو التزام تجاه سلطة الأب .

وإذا كان السلوك الذى يخضع للتقنين فى مجتمع جمع الطعام سلوكاً يتعلق بالطعام ، فإن مجتمعات الصيد تضيف إلى هذا السلوك ضروباً أخرى من السلوك توقع عليها التحريم . فالقيود تفرض فى مجتمعات الصيد على عدد أكبر من التصرفات . ففى بعضها تقع التحريمات المستجدة على أنواع من العلاقات الجنسية يحكمها التابو وبعض أنواع الإنتاج الاجتماعى يحكمها الانتماء إلى فئة سن أو طبقة قبلية . وفى بعضها الآخر قد يقع التحريم على عناصر من السلوك كالتصرفات التى تؤخذ إزاء الآخر أو الملكية أو الأبناء والزوجات . وعموماً نلاحظ فى تطور القانون فى هذه المجتمعات الالتزام أمام التابو والطوطم وهما السلطتان يخضع لهما كلا الأب والابن معاً ، حيث يصبح القانون – وعلى الرغم مما يفرضه من مميزات – قانوناً عاماً للكل .

والانتقال إلى مجتمعات الرعى يؤدى إلى نقلة هامة فى تطور القانون . ويكفى لذلك دليلاً فى الأديان السماوية الثلاثة التى يدين بها خمسا سكان الأرض . قد نشأت

فى مجتمعات رعوية ونمت فيها قبل أن تنتقل بقوانينها إلى المجتمعات الزراعية . وربما نجد فى هذا ما يفسر لنا تقل المجتمعات الأرقى لديانات المجتمعات الأكثر تخلفاً ورفض المجتمعات الأقل رقياً لتلك الأديان . فزيادة التحريمات التى جاءت فى الأديان السماوية لاءمت المجتمعات الزراعية فصقلت فكرها وحددت الكثير من معالمها الجوهرية . أما المجتمعات الأقل رقياً فلم تقبل هذه الديانات التى تضمنت قوانين عديدة - لما تفرضه من تقنين أدق على تصرفات أكثر - فضلاً عن ذلك فيلاحظ أن القانون الأول فى التاريخ قانون صدر فى مجتمع زراعى (قانون حمورابى بالعراق) . فالمجتمعات الزراعية تبنت الأديان كما أنها وإن لم تكن قد كتبت قوانينها قبل الأخذ بالأديان فقد أصدرت القانون النابع من احتياجاتها الإنتاجية خارج حدود الأديان أو بصياغة مفصلة للشرائع الدينية .

وفى المجتمعات الصناعية نجد تراجعاً للقانون الدينى ونقداً للقانون الاجتماعى فبالثورة الصناعية ظهرت الدعوة إلى فصل الدولة عن الدين ونجحت هذه الدعوة فى قصر وظيفة الدين على تصرفات الفرد فيما يخص بعض الجوانب الأخلاقية وجعلت الثقل الأكبر فى التحريم والعقاب مركزاً على القوانين الوضعية التى تلائم الجديد من العلاقات التى يفرضها أسلوب الإنتاج الصناعى . ومثال ذلك قوانين الحرية السياسية والقيود العسكرية أثناء الحروب .

وقانون تطور القانون بوصفه العنصر الثالث لعلاقات الإنتاج ذو أبعاد ثلاثة :

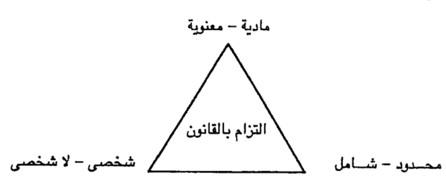
البعد الأول : المادية المعنوية : فالقوانين البدائية تقع على سلوك مادى وتعاقب عقوبات مادية . أما القوانين المتطورة فتضم ما هو معنوى من السلوك والعقاب (*) .

البعد الثانى : المحدود الشامل : فالقوانين البدائية محدودة فيما تقيده من سلوك بينما تميل القوانين المتطورة إلى الشمول وإخضاع أكثر ضروب السلوك إلى سننها .

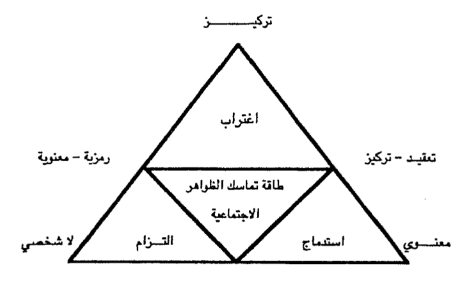
(*) فيما سبق أشرنا إلى أن تطور أساليب الإنتاج يؤدى إلى ظهور الفكر الذى يصبح جزءاً من علاقات الإنتاج . لذلك نجد أن القوانين الحديثة تخضع الفكر إلى التقييد وتعتبره سلوكاً يخضع للقانون والعقوبات .

البعد الثالث : الشخصى اللاشخصى : فالقانون البدائى شخصى بينما القانون المتطور لا شخصى ولا يميز بين الأفراد الذين يطبق عليهم

ويمثل المثلث التالى الأبعاد الخاصة بتطور القانون . وقد أطلقنا على هذا المثلث تعبير الالتزام على أساس أن تطور القانون هو تطور الالتزام الذى يخضع له الفرد فى المجتمع .



يؤدى تطور أساليب الإنتاج إلى تطور علاقات الإنتاج فى صورة مزيد من الاغتراب والاستدماج والالتزام . فكل تطور فى الاغتراب الذى يحدث من صراع الإنسان مع الطبيعة يؤدى إلى اتساع نطاق الاغتراب فى علاقات الإنتاج . ويحدث نفس الأمر بالنسبة إلى الاستدماج والالتزام . إن علاقات الإنتاج هى البنية الفوقية للأساس المادى الذى يحكم أساليب الإنتاج . لذلك نجد أن عناصر علاقات الإنتاج هى صيغ مماثلة لعناصر أساليب الإنتاج ، أما الاختلاف فيها فيكون فى عناصر تبدو أقل مادية ؛ لكونها تطوراً يضم الجوانب الفكرية الناتجة والداخلة فى عملية الإنتاج . علاقة الفرد بالمجتمع من أكثر الأمور إثارة للحيرة إذا لم تكن هناك رؤية واضحة للقوى التى تعطى لنا ما « نعرفه » على أنه الفرد وما « نعرفه » على أنه المجتمع . فبعد إدراكنا للقوى التى تؤدى إلى تماسك المجتمع والناشطة فى أساليب الإنتاج ، نحتاج إلى إدراك القوى التى تؤدى إلى تماسك الظواهر الاجتماعية والناشطة فى علاقات الإنتاج . والشكل التالى يمثل هذه القوى فى أبعادها التسعة التى سبق عرضها فى (ص ٢٤٤) .



يمثل المثلث الأوسط الطاقة التى يخلقها تفاعل علاقات الإنتاج ، والتى تؤدى إلى تماسك البنية الفوقية لها ، أى الظواهر الاجتماعية . فالظواهر الاجتماعية تتماسك نتيجة لضغط الاغتراب فى الملكية واستدماج السلسة والالتزام بالقانون ، والعودة إلى تعريف الظاهرة الاجتماعية . *

(الباب الأول – الفصل الثالث) سوف نجد أن الظاهرة الاجتماعية هى دالة علاقات – الإنتاج ؛ فكل ظاهرة اجتماعية – ومهما اختلف المصنفون والشارحون – تتضمن عناصر ثلاثة :

معنويتها ، ولا شخصيتها ، وتركيزها . فضلا عن ذلك ، تتضمن كل ظاهرة اجتماعية قواعد ثلاث :

الالتزام بها والاغتراب فيها واستدماجها . وعلى هذا الأساس يكون الاختلاف بين الظواهر الاجتماعية هو الاختلاف والتمايز بين درجة الاغتراب والاستدماج

والالتزام بما تفرضه علاقات الإنتاج . والاختلاف والتمايز فى معنوية ولا شخصية وتركيز الظاهرة .

تطوير الظواهر الاجتماعية :

التعرض للظواهر الاجتماعية أمر جد طموح . فهى من جانب نتاج الإنتاج التى تعد بدورها نتاجاً لأساليب الإنتاج . لذلك فتتبعها هو من الصعوبة بحيث يفضى بالدارس إلى الخطأ من حيث لايتوقع . وأبلغ دليل على ذلك ما وقعت فيه المدرسة الوضعية من أخطاء فى فهم تطور المجتمع أى تطور الظواهر الاجتماعية . ومن جانب ثان لا يمكن فعلاً حصر الظواهر الاجتماعية لكثرتها من ناحية ولإمكان الخلاف والنقاش حول ما يمكن إدراجه تحت مقولة « الاجتماعى » من ناحية أخرى . وفى جانب ثالث سوف يجد المعترض للظواهر الاجتماعية أنه بصدد مادة لا يستقيم معها تصنيف مباشر له صفة الاتساق ، لتأثر هذه المادة بالتغير الجوهرى فى علاقات وأساليب الانتاج وللتطعيم والحضارى – ولتنوعات ذاتية فى معدلات التغير الذى يحدث للظواهر الاجتماعية .

لذلك سوف نتبع فى تناول الظواهر الاجتماعية نظاماً معيناً هو استخلاص المادة التى يمكن أن تقوم على ماقدمه لنا تحليل علاقات الانتاج . العنصر الأول : فى علاقات الانتاج هو الملكية وتطور نظام الملكية ، أو الاغتراب الذى – يفضى إلى عنصر الاغتراب فى الظواهر وهو اللغـــة .

والعنصــر الثـانى : هو السلطة – أو الالتـزام . وتتبـع الالتـزام فى الظواهر الجتماعية يقود إلى أساس الحياة الجنسية فى المجتمع وقاعدة أشكال الزواج . أما العنصر الثالث وهو القانون أو الاستدماج فى هيئة الدين بوصفه ظاهرة اجتماعية . والواقع أن تحليل أى ظاهرة اجتماعية ، ومهما اختلفت الآراء فى كنهها ، سوف يوضح لنا أنها ذات عناصر ثلاثة تتصل بالزواج والدين واللغة . فضلاً عن ذلك ، فلا يمكن أن ينتهى فهم لظاهرة اجتماعية دون إدراك صحيح لتفاعل الاغتراب والاستدماج والالتزام (*) .

(*) هذه المقولات الثلاث والمتصلة بأساليب وعلاقات الإنتاج هى فى حقيقة الأمر مقولات الوجود الإنسانى .

على هذا الأساس سوف تتتبع تطور اللغة ونظم الزواج والدين في المجتمع لنكشف عن قواعد تطور الظواهر الاجتماعية دون التعرض للمشاكل التى نبهنا إليها فيما سبق .

(أ) تطور نظام الزواج :

تسير دراسات مورجان وأفكار إنجلز (٤٦ ، ٤٧) فى هذا الموضوع إلى قانون عام لتطور العلاقات الجنسية لدى البشر . والواقع أنه على الرغم من كل ما وجه إلي هذه الآراء من نقد بعضه منهجي وبعضه تجريبى ميدانى ، تظل حقيقة واحدة صادقة فيما قدماه ألا وهى أن النشاط الجنسى الإنسانى قد خضع ولازال يخضع إلى تهذيب وتحديد وتقييد منذ فجر الشرية ، وأن هذه القاعدة لن تقبل الشك إلي مستقبل غير محدود . ولعل فرويد كان أكثر من اقترب من صلب وجوهر هذه الحقيقة ، وعلى الرغم من أن منطلقه كان مختلفاً عنهما . لقد كان فرويد أول من تنبه إلى العلاقة العكسية بين التطور الحضارى وبين التهذيب الذى يفرض على الرغبة الجنسية (٩٢) . ففى رأيه أن الحضارة هى بناء قائم على ما حرمه الإنسان علي نفسه من طاقته الليبيدية ، حيث تتحول الحضارة إلى عقل للإشباع الليبيدى غير المباشر . ولعله أمر لم يعد في حاجة إلى تفصيل ، قولنا بأن دخول الإنسان دائرة المجتمع إنما يقوم على تقييد الكثير من نزعاته والتزامه بالقيود التى يفرضها الوجود مع الآخرين علي هذه النزعات .

والواقع أن تطور نظام الزواج – أو لنقل بدقة تطور السلوك الجنسى – له تاريخ أقدم من بداية التاريخ الإنتاجى للإنسان ، فمورجان وإنجلز يريان أن الحياة الجنسية للجنس البشرى لم تكن في العصور الحجرية السحيقة علي أى قدر من التنظيم ، بل كان الجنس مشاعاً وجماعياً . ويقوم هذا الرأى علي تتبع تطور الزواج واستنتاج الأشكال الأسبق على المعروف منها . ففيما يبدو اتجه الإنسان إلي فرض أول قيد علي العلاقات الجنسية بأن حرمها بين الأصول والفروع . وبالتالى ظهر نظام الزواج – أى نظام التعاقد علي الصلة الجنسية – واختلفت العلاقات الجنسية الجماعة تدريجياً . فأولى أشكال الأسرة بالمعنى الإنسانى هو العائلة المرتبطة برباط الدم . أبيحت فى هذه الأسرة العلاقات الجنسية داخل الجيل الواحد وحرمت بين جيلين منفصلين . ورغم أن

هذا الشكل من الأسرة لم يعد له وجود إلا أنه المقدمة الطبيعة للأسرة البونالوانية التى يشمل التحريم فيها علاقة الإخوة بالأخوات . وتدرج الأمر ليضم التحريم أولاد العم والخال . واستمر التطور على هذا النحو ليمتد التحريم على الأصل التوتمى بأجمعه .

وعموماً فقاعدة تطور نظام الزواج تطور مزدوج بحكم أنه نظام يقوم على التحريم والإباحة . فمن حيث التحريم أصبح نظام الزواج يحرم العلاقات الجنسية بين الأصول والفروع ، فمجتمعات جمع الطعـــام هى عائلة لها عـلاقة دم مما يجعل الزواج من خارج العائلة ضرورة يفرضها هذا التحريم وحده . وبظهور التوتم اتسع نطاق ما يمنع ويحرم من علاقات جنسية . فأغلب مجتمعات الصيد تحرم الزواج من داخل العشيرة التوتمية للأب دون الأم . وفى مجتمعات الرعى قد نجد التحريم يشمل عشيرة الأم التوتمية وقد نجده إلغاءً للتحريم علي الزواج من عشيرة الأب ، بل كثيراً ما كان هناك تشجيع لهذا الزواج وتثبيط للميل إلى الزواج من عشيرة الأم . وفى المجتمع الزراعى ، حيث لا يقوم النظام القبلي بدور هام وحيث يلعب الدين دوراً هاماً ، نجد أن التحريم ينصب من جديد على الأصول والفروع والإخوة والأخوات ، فقط كما هو فى مجتمعات جمع الطعام . ويستمر الوضع فى المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى على نفس الحال مع اختلاف ضمنى ، هو تشجيع المجتمع الصناعى الزواج من غير الأقارب على عكس المجتمع الزراعى .

وفي حدود التحريم سوف نجده في البداية بسيطاً وغير واسع المجال ثم يتجه إلي التعقيد والاتساع إلى أن نصل إلي مجتمع الرعى . ثم نلاحظ عودته إلى البساطة والضيق ، لذلك لا يمكن أن نخرج بقاعدة نظام الزواج من تأمل التحريم دون تأمل الإباحة تطورياً . الواقع أن التحريم يخلق الإباحة ، أو حسب قول القديس أغسطينس : القانون يخلق الجريمة . فعندما حرم المجتمع الزواج بين الأصول والفروع أباح الزواج بين أبناء الجيل الواحد . وعندما حرم الزواج بين الإخوة والأخوات كان ذلك إشارة للزواج بين الأجيال المختلفة مادام المتزوجون ليسوا من الأصول والفروع ، وهكذا أصبح نظام الزواوج ظاهرة جدلية بين علاقة التحريم والإباحة . فجدلية التحريم والإباحة تقوم علي قاعدة الالتزام لأن نظام الزواج التزام بالتحريم والإباحة على رغبة الفرد الجنسية وبالقيد الذى يفرض على اختياره لموضوعاته الجنسية . في البدء كانت

الرغبة الجنسية ملكاً مطلقاً للفرد ولكنه مع التطور أصبح لزاماً عليه أن يتنازل عن جوانب فيها وأن يخضع المسموح به منها لمسارات معينة في اختياره لموضوعاته ، وأن يمنعها في نفس الوقت عن مسارات أخرى .

لذلك لا يجدي فى فهم تطور نظام الزواج خارج إطار أصلها في علاقات الإنتاج . إن نظام الزواج هو امتداد طبيعى لتفاعل كل من الالتزام بالسلطة واستدماجها والالتزام بالقانون والخضوع له والاغتراب فى الملكية (١٧٦) .

إن التحريم والإباحة قد خضعا خضوعاً مباشراً للملكية والثروة وما تفرضه من علاقات تخلق ظاهرة الزواج وتحديد المباح والمحرم فيها . وبالرجوع إلى القانون وتطوره يجعلنا نلمس أن نظام الزواج – وهو أساساً قانون العلاقات الجنسية – هو إخفاء لقانون انتقال الثروة ، فالقانون فى عمومه نشأ فى إطار الرغبة وما تعطيه من حقوق وما تفرضه من واجب . ولا شك أن أول رغبة يمكن أن تقوم عليها علاقات الإنتاج هى الرغبة الجنسية لقدرتها على امتصاص مختلف ضروب المتع ، ويمكن أن نجد لهذا الرأى ما يؤيده تماماً فى تأويل إنجلز لأصل العائلة من حيث علاقات الثروة والملكية بعلاقات الزواج (١٧٧)(*) .

إن تطور نظام الزواج هو تطور لقوانين تنظيم السلوك الجنسى . وقد أخذ هذا التطور مساراً ذا أبعاد ثلاثة :

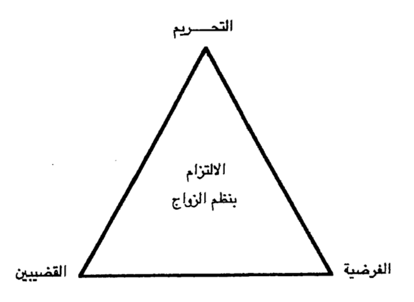
البعد الأول : التحريم والتحليل . فنظام الزواج هو تطور لعلاقة التحريم الجنسى بالتحليل الجنسى . فمن إباحة مطلقة إلى تحليل جنسى محدود بالتحريمات .

البعد الثانى : المتعة والغرضية . فنظام الزواج تطور فى وظيفة الجنس . فمن رغبة جنسية هدفها المتعة إلى رغبة جنسية توظف لأغراض اقتصادية ذات شكل اجتماعى .

(*) قد يجد بعض الماركسيين أن فى هذا التخريج ما يخرج به عن النظرية الماركسية . ولكن إذا كان القانون في حاجة إلى تبرير لوضعه وسنه فلن يجد الماركسى ما يقنعه فى حدو تبرير نظريته بأصل القانون . وإذا كان لابد من البعد عن الأصل الجنسى لنشأة القانون فمن المستحيل أن ينكر أحد أن القانون الأول قانون جنسى . وإذا كان ذلك قد خضع هو نفسه لعلاقات الملكية ، فإن ما قنن فى البدء لم يكن الملكية بل العلاقات الجنسية التى تقوم على نظام الملكية .

البعد الثالث : الاتساع والضيق . فالزواج كان توسيعاً لعدد العائلة بينما يأخذ الآن – طابع تضييق نطاق العائلة وتجزئتها إلى أسر منعزلة .

ويمثل المثلث التالى الأبعاد الخاصة بتطور نظام الأسرة . وقد أطلقنا على هذا المثلث تعبير الالتزام على أساس أن تطور نظام الزواج هو التزام بالقيود المفروضة على إشباع الرغبة الجنسية .



٣ – تطور الدين (*) :

تناول الدين – بعيداً عن الحساسيات التى قد تثيرها التساؤل عن أصله ومصدره سوف يقف بنا أمام ثانى الظواهر الاجتماعية الناشئة عن علاقات الإنتاج والمكونة للذات . وأبرز ما يمكن ملاحظته في الدين أمرين : الأول أن الأديان العالمية المعاصرة – السماوية وغير السماوية – هى أشكال أرقى لأديان أكثر تخلفاً سبقتها .

(*) المقصود بتطور الدين هو تطور ظاهرة التدين فى عمومها وبغض النظر عن الدين ذاته . ولا يمكن أن نغفل – أمام الحساسيات – أن أكثر من ثلثى البشرية متدين بأديان غير سماوية . إن تناول الدين من حيث هو ظاهرة إنما هو تناول للشق البشرى فى المعتقد .

والثانى أن كل دين وبغض النظر عن – أصله ومصدره – هو نفسه قد تعرض لتطور ولم يثبت تماماً علي شكله الأول بكل دقة وحرفية . وفي حدود هذين الأمرين يمكن تناول الدين بوصفه ظاهرة للبشر فيها دور أساسي .

وأول أشكال التدين بداوة هو عبادة الأسلاف . ففى مجتمعات جمع الطعـــام لا نجد أثراً لدين محدد عدا الخوف من قوى الطبيعة . أما العبادة فقد بدأت بعبادة المتوفين من الأبوين ثم عبادة الأسلاف . تحولت عبادة الأسلاف إلى عبادة سلف واحد يظن أنه أصل العائلة أو القبيلة ، وهو ما نجده واضحاً فى مجتمعات الصيد المتطورة . ولكن ذلك لا يمنع من تعدد الالهة أو مصادر التقديس أو ازدواجها فى شكل عبادة الأسلاف وتصور لآلهة مصاحبة لكل خواصه وقدراته . مع عبادة السلف الأكبر وهو الأقدم قلت أهمية عبادة السلف الأحدث . وفى مجتمع الرعى ازداد الاهتمام بالسلف الأكبر فى شكل التوتم الذى تنتسب إليه القبيلة أو تتحد في عبادته . كذلك اتضحت معالم الدين فى شكل طقوس وقرابين وتعليمات ووصايا . ومما يلفت النظر أن الأديان السماوية الثلاثة قد نشأت أول نشأتها فى مجتمعات رعوية . ويدل ما تغير فيها وتطور إلى أن القاعدة الأساسية في هذا التطور هى نفسها التى نجدها في تطور المراحل الأسبق عليها .

فالدين اليهودى قائم على إله اختيار شعبه حيث تولى حمايته ، وتلك صيغة أرقى لعبادة السلف أو الأب . وفي المسيحية تتجلى المســألة بشكل أرقى في الثالوث الذى يضم الأب والابن والروح القــدس حـيث يكون الأب بمثـابة الراعي لشــعـبـه الرعية (الحملان) . وفى الإسلام يأتى التوحيد الذى يساوى البشر فى وحدة الإله الذى يصطفي نبيه ويرعى أمته .

وفي المجتمعات الزراعية يلاحظ أن نظام السلطة يجعل للدين فيها شكلاً خاصاً فالمجتمعات الزراعية الأولي كانت تؤمن بازدواجية العبادة حيث هناك إله واحد للجميع وآلهة محلية إقليمية . وهذه الصيغة من التدين تطابق شكل الدولة ذات الفرعون أو الملك الواحد وأمراء الأقاليم بحيث يرتقى إله الإقليم إلى إله عام بسيادة أمير الإقليم على الدولة . فعدم وجود نظام قبلى يؤدى إلى هذا الشكل من التدين ، بحيث يصبح هذا

الأمر مستمراً بصيغة خفية حتى الآن في المجتمعات الزراعية . فتلك المجتمعات وعلي الرغم من التوحيد فيها تبقى علي أثر من الآلهة الإقليمية في صيغة الشفعاء والأولياء والقديسين المحليين .

ويأخذ تطور الدين في المجتمعات الصناعية اتجاهين : فى الدول الاشتراكية يتجه الأمر إلي التخلي عن العقيدة اللاهوتية للتمسك بالعقيدة السياسية الفلسفية الموحدة لمختلف تلك الدول . وفي الحاجات المحلية والاقتصادية حيث تتعدد الكنائس والمذاهب والشيع . والأمران ينسجمان مع شكل السلطة وغرضها (*) .

فضلاً عما سبق نلاحظ كذلك أن تطور الدين يأخذ اتجاهاً موازياً له قيمة خاصة .

فالديانات البدائية ديانات عيانية في عبادتها بينما الديانات المتحضرة أميل إلى التجريد الذى يصل إلي الأديان في أفكار غير مشخصنة . فالبدائى يعبد سلفاً ثم يجرده في توتم ثم يزيد فى تجريده في تأمل سماوى . بل إن الله فى أولى الديانات السماوية ، أى اليهودية أكثر عيانية منه في الديانات الإسلامية التى تكون له فيها أسماء مجردة تصل إلي تسعة وتسعين . كذلك نجد اتجاهاً ثالثاً لتطور الدين من مادية في الثواب والعقاب والعطاء والأخذ إلى معنوية بالغة فى أكثر الأديان حداثة هى الإسلام .

على هذا النحو نستطيع أن نحدد أبعاد تطور الدين في ثلاثة :

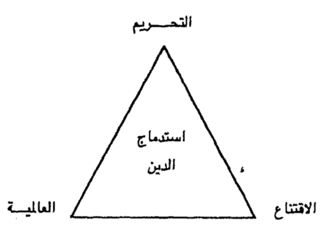
البعد الأول : العيانية والتجريد : فالديانات البدائية عيانية في عبادتها وتزداد الديانة تجريداً مع التطور . والعيانية هنا ترادف المادية بينما التجريد يرادف – المعنويات .

البعد الثانى : المحلية والعالمية : فالديانات البدائية محلية أما التطور فيعطى للإله صفة أكثر شمولاً وللدين صفة أكثر اتساعاً .

(*) إن هذه الخاصية تفسر الرأى الماركسى في الدين بأنه « أفيون الشعوب » تفسيراً لا يمس الإيمان ذاته . فتطور الدين واتساعه مع تطور السلطة يجعل الدين تابعاً للسلطة ويجعل مؤسساته أداة لتدعيم السلطة . لذلك تقوم هذه المؤسسات باستغلال قيمة الدين عند الفرد لخدمة السلطة .

البعد الثالث : الإيمان والاقتناع : فالديانات البدائية تقوم على الإيمان غير المبرر عقلياً والسبب انفعالياً . أما الديانات المتطورة فتقوم على التبرير العقلى بشكل أوضح من التسبب الانفعالى .

ويمثل المثلث التالى الأبعاد الخاصة بتطور الدين ، وقد أطلقنا عليه تعبير الاستدماج ؛ حيث إن الدين هو سلطة إضافية باستدماجها يتبنى فوق استدماج السلطة ظاهرتها الاجتماعية .



٣ - تطور اللغة :

إن التعرض لتطور اللغة هو بلا شك أمر يورد الكثير من الأخطاء المقصودة وغير المقصودة والتى تؤدى إلى مشاكل منهجية لا حل لها . فليس للإنسان لغة محددة وليست للبشرية لغة واحدة . وعلى هذا النحو لابد أن يكون الحديث عن تطوراللغة موجباً لتحديد اللغة التى سنبحث فى تطورها . كذلك فاللغة بنيان ذو خصائص لا نجد له مقابلاً مباشراً لدى الإنسان يسمح بتحليل مستقر له ، فضلاً عن أنها أداة تعبير عن الفكر ، وهى أيضاً حد ضمنى للفكر من حيث التعبير عنه ومن حيث انطلاقه إلى مداه .

لذلك يقف تتبع اللغة على الحد الوهمى الفاصل بين الفكر والتعبير .

ومع ذلك سوف نقترح قاعدة لتتبع تطور اللغة تبعد بنا عن مواطن الخطأ الذى نتعرض له إذا قصدنا اللغة من حيث هى ظاهرة اجتماعية . هذه القاعدة هى تتبع

تطور اللغة من حيث هى ظاهرة إنسانية . والواقع أن هذه القاعدة مستمدة من مفهوم التطور الذى قدمنا به هذا الباب .

إذا كانت اللغة - أى لغة - هى ما يصدر عن فرد للإعراب عما يريد أن يعرفه (*) سواء عن نفسه أو غيره - فإن بنية اللغة تكون مجملاً لنقيضين : أنا لا أنا . ويكون الجدل الممكن قيامه بين هذين النقيضين جدلاً من نوع مختلف ، أو لو شئنا الدقة فهو الجدل الوحيد المختلف عن أى جدل آخر . فالأنا (The ... I) فى جهلها بنفسها ونزوعها إلى هذه المعرفة تثبت بمجرد البحث علي لغة للتعبير بوعى - أفضل عن نفسها بوجود أنا (The mot .. I'm) بمعنى آخر ، أن اللغة التى تظهر للتعبير عن رغبة الأنا في معرفة نفسها تتضمن وعياً أفضل بكل ما عداها من أشياء تدخل فى نطاق الشعور . لذلك ، بل وبذلك تكون العلاقة المضادة ليست نقيضاً تاماً . وأن جهل الأنا باللاأنا يعنى بالضرورة وعياً أفضل بنفسها عما عداها . إن نقيض الفكرة الأولى نقيض محدود (**) بمعنى أن بحث الأنا عن لغة للتعبير عن الرغبة فى معرفة اللاأنا لا تعنى أكثر من جهل به ، ولا تعنى وعياً أفضل بنفسها .

على هذه القاعدة سوف نتبع تطور اللغة باعتبار أن اللغة هى صيغة وبنية علاقة الإنسان ذلك المجهول للفرد - بالطبيعة - ذلك المجهول للإنسان ، أى أننا سوف نتبع الجدل القائم في كل فردين إنسانيته وطبيعته والذى لا يكتشف إلا فى المجمل اللغوى . وتتبع هذا التطور لا يمكن أن يتم علي نفس الأنساق السابق بحثها ، أى تتبع تطور اللغة في إطار أساليب الإنتاج أو علاقته ، بل سوف يكون التتبع مباشراً بالنسبة إلى اللغة ذاتها . فاللغة ذاتها في الحقيقة هى قمة الاغتراب الإنسانى والفردي معاً (***) . فمقارنة لغة الطفل بالراشد توضح لنا بجلاء أن التطور الذى يحدث فى لغة الفرد قريب الشبه بما يحدث فى تطور لغة الإنسان عموماً عبر التاريخ . فلغة الإنسان - الفرد أو النوع - تتجه من التعبير البسيط إلى التعبير المعقد . فلغة الطفل

(*) فالخير نقيض تام للشر بينما لا يكون الخير نقيضاً تاماً للغضب وإن مس فيه طرف تناقض .

(**) فالخير نقيض لكل صيغة شريرة ولكنه يكون نقيضاً محدوداً لكل صيغة منها علي حدة .

(***) ارجع إلى الفصل الرابع - الباب الأول .

والبدائى لغة مباشرة هدفها الدلالة على أشياء « محددة » رغم ما قد يبدو عليها من غموض . ولكن لغة الراشد والمتحضر تكون لغة لا تدل على أشياء محددة رغم وضوحها ودقتها . ومرد هذا الاختلاف هو حركة الجدل بين الأنا واللاأنا فى اللغة . فزيادة الوعى بالذات وبالأنا يكشف للفرد والإنسان عن اندماج قطاع ضخم من اللاأنا فى اللغة على أشياء محددة يكون مسئولاً عن الغموض ؛ لذلك تتطور اللغة باستمرار لتفصل بين الأنا واللاأنا وتميز بينهما فتصبح اللغة بذلك أكثر وضوحاً فى الدلالة على أشياء غير واضحة تماماً . ويكمن الاغتراب فى هذا على نحو خاص . فاللغة المتطورة ، التى تعبر عن الوعى بالأنا هى لغة اغتراب عن حقيقة الإنسان الذى كونه أنه أنا ولا أنا معاً ومهما يحدث تمييز بين الاثنين .

وأهم انعكاس للتطور السابق الذى يطرأ على اللغة فى استعمال المفردات . فاللغة الطفلية والبدائية هى لغة المفردات غير المحددة الصوتيات . وأبلغ دليل على هذا تلك المقدرة الواضحة فى الأطفال هى التفاهم ، علي الرغم من اختلاف أصولهم فى اللغة واختفاء تلك القدرة مع التقدم فى السن . فاللغة فى بدايتها تقبل الاشتراك في المعنى ، وفي تطورها تأبى هذا الاشتراك .

كذلك نجد أن الكثير من اللغات الحالية كانت أصلاً ذات جذر واحد مثل اللغات اللاتينية الأصل والإندوجرامانية . ويفسر هذا الأمر كذلك تفسيراً جدلياً . فتطور الفرد فى إطاره الخاص وتطور الإنسان فى أطره الخاصة يخلق نوعيات من الوعى بالأنا وبالتالى باللاأنا يحتم اختلاف اللغة تماشياً مع هذا التطور .

ويتأثر تطور اللغة بحركة الجدل القائمة بين الأنا واللاأنا تأثراً يعطى لنا ثلاثة احتمالات : إما أن تفشل العلاقة الجدلية بين الوعى بالأنا والوعى باللاأنا فتظل اللغة غامضة تدل على هذا الغموض باستمرار – وذلك ما نجده فى المرض النفسى وفى اللغات البدائية المتعطلة . وإما أن تنجح هذه العلاقة فتكون لدينا لغة راقية تكشف عن وعى متزايد بأنا وباللاأنا . والاحتمال الثالث هو أن تكون العلاقة الجدلية مختلفة من بدايتها فتعطينا لغة سريعة التطور لفترة ثم هزيلة التقدم لفترة ومثالها اللغة العربية ، فهى لغة ذات رقى كبير فى مجال المفردات والتعبير ، وتخلف واضح فى مجال الإفصاح عن العلاقات وماهية الأمور .

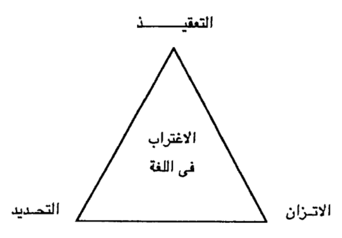
ويمكن أن نحدد أبعاد تطور اللغة على النحو التالى :

البعد الأول : البساطة والتعقيد : ولولا اللبس المحتمل لقلنا إن هذا البعد هو بعد المباشر الغامض واللامباشر الواضح .

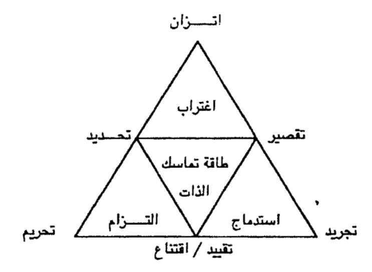
البعد الثانى : الغموض والتحديد : فاللغة البدائية تسمح بالاشتراك فى المعنى بينما تميل اللغة المتحضرة إلى المفردات التى ترفض الاشتراك فى المعنى .

البعد الثالث : الاختلال والاتزان : فاللغة البدائية مجمل لجدل مختل لم يستقر بعد ، بينما اللغة المتحضرة مجمل لجدل متزن يميل إلى الاستقرار .

والمثلث التالى يعبر عن هذه الأبعاد الثلاثة وقد أعطيناه تعبير الاغتراب .



إذا أضفنا مظاهر تطور الظواهر الاجتماعية الثلاثة بأبعادها التسعة معاً فسوف تتضح لنا مباشرة نقطة التأثير التى تتم فيها عملية تنسيق الذات خلال تطور المجتمع فالقوى التى تؤدى إلى تماسك الظواهر الاجتماعية خلال تطورها تجعل لهذه الظواهر القدرة على خلق طاقة تمكن الذات من التماسك ، وبالتالى يتم تنسيق الذات تحت تأثير محصلة قوى تطور الظواهر الاجتماعية . والشكل التالى يجعل لنا تطور الظواهر الاجتماعية بأبعادها التسعة ويعطينا صيغة لطاقة تماسك الذات .



فالمثلث الداخلي يمثل القوى المشكلة لطاقة الذات . فطاقة الذات تأتيها في الالتزام الجنسي واستدماج الدين (*) والاغتراب في اللغة . وبالرجوع إلى الفصل الثالث من الباب الأول سوف نجد أن هذه الضغوط هي في الواقع مكونات الشخصية النفسية كما وصفها فرويد (٩٤) . فالذات محصلة للكبت الواقع على الرغبة الجنسية والقوة التي يفرضها الدين كسلطة عليها والتمويه الذي يحدث للغربة في اللغة . فالذات - من حيث شقها الاجتماعي (**) ، بنية قوامها الاتزان بين الأنا واللاأنا والتحريم الذي يقع علي نزوعاتها الجنسية والتجريد الذي تصل إليه في علاقتها بالقوى الداخلية المستدمجة من التعاليم الدينية . فضلاً عن ذلك تدور الذات في إطار يحده الوعي بالعلاقة المعقدة بين الاتزان والتحريم من جانب وعلاقة التجريد والاتزان من حيث عالمية ومحدودة العقيدة ، والعلاقة بين التجريد والتحريم من خلال القيد والاقتناع .

الظاهرة الاجتماعية وتنسيق الذات :

هذه الفقرة هي خاتمة الفصل وعنوانه . لذلك لن يزيد أمرها عن استعراض

(*) المقصود بالدين هنا كل عقيدة تخدم ذات الوظيفة المعهودة للاهوت في عمومه .

(**) انظر الفصل السابق .

محدد لما جاء بها من أفكار للتعليق عليها بما يقدمنا إلى نهاية هذا الباب . وسوف نتتبع ما قدمناه خطوة بخطوة حتى نخرج إلى هذا التعليق :

١ - الإنسان نتاج صراع ثلاثى يقوم بينه وبين الطبيعة (١) فيظهر أسلوب الإنتاج أى المجتمع (٢) وبينه وبين أساليب الإنتاج فتظهر علاقات الإنتاج أى الحضارة (٣) وبينه وبين علاقات الإنتاج فتظهر الظواهر الاجتماعية . ويعتبر هذا الصراع أوليا ونعطيه الرمز (ن) .

٢ - صراع الإنسان مع الطبيعة يخلق قوى تماسك المجتمع المتمثلة فى أساليب الإنتاج . ونطاق هذا الصراع محدود بقوى (١) الالتزام بالطبيعة والاغتراب فيها (٢) واستدماجها (٣) ورمزنا لها بالرمز (م) وأعطينا للاغتراب الرقم (١) وللاستدماج (٢) وللالتزام (٣) .

٣ - صراع الإنسان مع أساليب الإنتاج يعطينا طاقة تماسك الظواهر الاجتماعية فى علاقات الإنتاج (١) وأطلقنا على هذا الصراع المحدود هو الآخر بنفس القوى ولكن فى مستوى آخر الرمز (ع) مع ترقيم قوى الاغتراب والاستدماج والالتزام بالأرقام ١ ، ٢ ، ٣ .

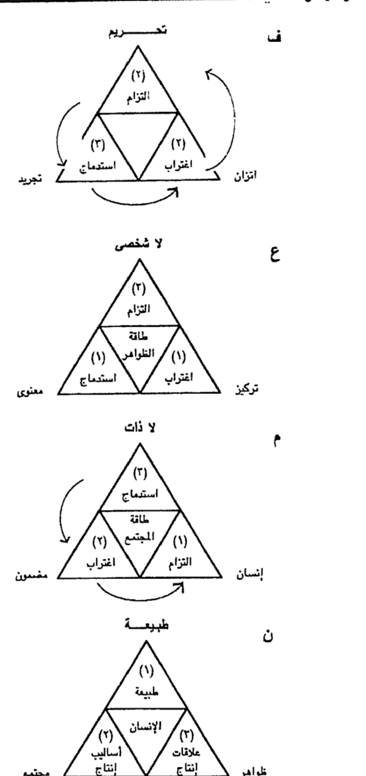
٤ - صراع الإنسان مع علاقات الإنتاج يعطينا طاقة تماسك الذات فى شكل أنماط سلوكية فردية متسقة مع قوى الاغتراب والاستدماج والالتزام . وقد اعطينا هذا المستوى من القوى رمز (ف) مع ترقيم الاغتراب والاستدماج بالأرقام ١ ، ٢ ، ٣ .

علي هذا النحو سوف يكون ١ قاعدة ل ع ١ الذى يكون بدوره قاعدة ف ١ ، وهكذا .

فإذا اعتبرنا أن (ن) هو الظاهرة الإنسانية فإن ف سوف تكون الوحدة الفردية (*) .

والعلاقة بينهما يصورها الشكل التالى :

(*) انظر الباب الأول - الفصلان الأول والأخير .


ف
تحـــــريم
(٢)
التزام
(٣)
استدماج
(٢)
اغتراب
تجريد
اتزان
ع
لا شخصى
(٢)
التزام
طاقة
الظواهر
(١)
استدماج
(١)
اغتراب
معنوى
تركيز
م
لا ذات
(٣)
استدماج
طاقة
المجتمع
(٢)
اغتراب
(١)
التزام
مضمون
إنسان
ن
طبيعـــة
(١)
طبيعة
الإنسان
(٢)
أساليب
إنتاج
(٣)
علاقات
إنتاج
مجتمع
ظواهر

إذا كانت طاقة تماسك الذات خاضعة لقوى الاغتراب فى اللغة بتعقيدها وتحديدها واتزانها فأساس هذا الاغتراب فى الملكية بتركيزها وتعقيدها ورمزيتها والذى يقوم هو بدوره على الاغتراب فى الفكرة والحقيقة والمضمون . وعلى ذات الوتيرة سوف نجد أن خضوع طاقة الذات لقوى الاستدماج والالتزام هى ذاتها أشكال أكثر خصوصية من قواعدها الأكثر اقتراباً من الإنسان كظاهرة ناتجة عن تفاعل الإنسان مع الطبيعة .

ولذلك فالذات الإنسانية طاقة حية فى أصلها ويتحدد شكلها فى مسار تركيبى مستمر .

هذا المسار هو فى حقيقته تفاعل بين الاغتراب والاستدماج . فالذات بوصفها جوهر الإنسان ترث صراع الجنس مع الطبيعة وصراعه من أجل الوجود والوعى . لذلك يتم تنسيق الذات فى لولب صاعد يبدأ من الالتزام ماراً بالاستدماج فالاغتراب الذى يعد هو نفسه قاعدة التزام لمستوى أرقى يمر باستدماج أرقى فاغتراب أرقى ..... وهكذا .

فإذا كانت الذات متماسكة بفعل قوى الالتزام والاستدماج والاغتراب فإن مستوى تماسك الظواهر الاجتماعية هو قاعدة لها ، إلا أن العلاقة في هذه الحالة جديرة بتأمل خاص .

إن صراع الإنسان مع الطبيعة يخلق أساليب الإنتاج ، أى المجتمع . وأول خطوة فى ذلك هى الالتزام بإمكانيات الطبيعة حيث يظهر الشعور والوعى « بالذات » خافتا من خلال « المحتمل والإمكانية » . وبظهور هذه العناصر الثلاثة تبدأ أولى عمليات الاستدماج فتظهر « الأفكار والحقائق والمضامين » إطاراً عاماً للتفاعل مع الطبيعة وتكون هذه العناصر مدخلاً للاغتراب البكر في النتائج والقيم الإنسانية . حينئذ تكتمل أولى صيغ المجتمع في طريقه إلى التحضر . ويشرع الإنسان فى الدخول فى صراع جيد مع الحضارة . والصراع فى هذه الحالة هو صراع بين إنسان مغترب مع مجتمع مغترب فى صيغة حضارية هى النتائج والقيم الإنسانية ، حيث تظهر الملكية والسلطة والقانون .

ونتيجة هذا الصراع أن يظهر الوعى بضرورة الالتزام بالقانون من حيث معنويته وشموله ولا شخصيته ليتحول الأمر إلى استدماج للسلطة المركزية المجردة المعنوية لينتهى الأمر إلى اغتراب فى الملكية فى تركيزها وتعقيدها ورمزيتها ، ويتحول المجتمع من مجرد نظام لأساليب الإنتاج يفرضه الصراع مع الطبيعة إلى نظام لعلاقات الإنتاج تفرضه الحضارة .

ويقوم الاغتراب فى الملكية بدور الأساس لالتزام جديد إزاء صراع جديد . فبعد استقرار حضارى معين وانتظام علاقات إنتاج محددة ، يدخل الإنسان فى صراع جديد مع الطبيعة لتظهر الظواهر الإنسانية فى دورة بدايتها الاغتراب فى الملكية ، حينئذ نجد الشكل الجديد للأمر هو الالتزام بنظام معين للزواج . أبعاده التحريم والغرضية والتضييق ، وهو ذلك الأمر الذى يتحول إلى استدماج للدين المجرد المقنع العالمى ثم إلى الاغتراب فى لغة معقدة متزنة محددة .

لذلك ، تكون الذات الإنسانية نتاجاً نهائياً لثلاثة مستويات من الصراع ، الأول مع الطبيعة فيخلق الحضارة ، والثانى مع الحضارة فيخلق الظاهرة الاجتماعية والثالث مع الظواهر الاجتماعية فتكشف الذات فى الطبيعة صيغاً جديدة لم يدخل الإنسان معها فى صراع من قبل ، فيشرع فى الصراع معها فى دورة جديدة . وفى تقديرى أن القرن العشرين يشهد أول دورة مكتملة لتنسيق الذات البشرية فى التاريخ المعروف . ففى هذا القرن تتقدم الصناعة إلى مستوى مغاير بدخولها عصر الحاسب الإلكترونى . لذلك تتخذ لغة الإنسان صيغة اغترابية تجعله ينظر من خلالها للطبيعة نظرة جديدة تماماً . بمعنى آخر ، أننا إزاء مرحلة قد يواجه الإنسان فيها طبيعة غير تلك التى واجهها أسلافه منذ فجر التاريخ ، وبالتالى سوف يتغير الإنسان عن طبيعته المألوفة فى أسلافه . ولا يخفى عنا هذا الرأى أن قمة المرحلة الصناعية المعاصرة قابلة لأن تعامل معاملة جزئية فى سياق قانون التطور المعتاد . لذلك فمن الأصوب أن يكون الحدث عن تطورات جزئية يعد المجتمع الصناعى أحد مراحله ، وتطور عام يشمل النوع البشرى ككل . وجير بالذكر أن الجنس الحالى لم يتغير بعد منذ وجد ، ولابد أنه مقدم على مثل هذا التغير فى يوم ما .

عندما كتبت هذا الهامش منذ أكثر من ثلاثين عاماً (١٩٦٨) إنما كنت أدلى برأى اعتبرته رأياً غريباً لابد وأن يلقى اعتراضاً (ممن سوف يمنحونه اهتماماً) . وأدهشنى وأنا أراجع الكتاب الآن (عام ٢٠٠٠) أن حدسى ذلك لم يكن حدساً طائشاً بأى حال .

من الواضح حالياً أن الجنس البشرى يدخل دورة جديدة كل الجدة عما سبق من دورات . فبعد أن كان صراع الإنسان مع الطبيعة ، فقد أصبح الإنسان حالياً على قدر كاف للسيطرة عليها دون صراع . ولكن « المشكلة » ، التى أصبح على الإنسان معالجتها هى مشكلة المعرفة . لقد تطور الحاسب الإلكترونى فى الثلاثين عاماً السابقة فى اتجاهين أساسيين : لقد نمت له « ذاكرة » قادرة على استيعاب كل ما يحفظ فيها ، ودون حدود مادية لطاقة هذه الذاكرة ، فضلاً عن اكتساب الحاسب سرعات فائقة تسمح بمعالجة هذه المعلومات بكفاءة لم يسبق للذهن البشرى أن أدركها سعة أو سرعة . الاتجاه الثانى لنمو الحاسب الإلكترونى هو توافره فى أيدى الأفراد بعد أن كان من الحجم والثمن بما لا يسمح إلا للهيئات امتلاكه ، بالإضافة التى إمكانية الاتصال الكامل بين الجوانب الإلكترونية الفردية بعضها ببعض وبالحاسبات العملاقة ذات قدرات التخزين الفائقة . أصبح الجنس البشرى حالياً فى مواجهة « جميع » ما أنتجه « كل » من سبقوه من معرفة . بل لقد أصبح قادراً على اكتشاف مالم يعيه من سبقه من بنى جنسه وهم فى حالة الابتكار ذاتها . هذا الاتساع السريع لآفاق العقل البشرى وضع الجنس البشرى أمام حقيقة لا فرار من مواجهتها : مَنْ مِنْ هذا الجنس سوف يفيد ويستفيد ويطور مع هذا الاتساع المفاجئ غير المحدود والكاشف لاكتمال دورة جديدة من الارتقاء فى الجنس البشرى . مَنْ سوف يتمكن مِن الخروج بتطوره من دائرة الملايين الأربعة السابقة من عمر البشرية ليدخل تلك الدورة الجديدة .

الواضح حتى الآن أن الدورة الجديدة لاتقتصر على منطقة جغرافية محددة بطقسها كمنطقة السافانا التى خرج من الجنس البشرى أصلاً . كما هذه الدورة لاتشمل نوعاً معيناً من الجنس البشرى كالجنس الأبيض بنزوعه للاكتشاف . بل يبدو أن نوعيات متباينة من أجناس متفرقة تتجمع حالياً (وبصورة غريبة) فى مناطق

معينة ، تلك التى تستطيع أن تتعامل مع عصر المعرفة غير المحدودة وتستطيع أيضاً تطويرها . بنظرة سريعة و بطيئة تبين أن سكان أفريقيا حالياً لن يدخلوا هذه الحلقة الخاصة من الجنس البشرى رغم وجود أعداد وفيرة من أجناس أفريقيا يشاركون فى هذه الحلقة الخاصة ، فى الولايات المتحدة مثلاً على ما يبدو أن ما بين ١٠ ٪ - ١٥ ٪ من الجنس البشرى قد تطور بحيث أصبح هو الجنس البشرى ؛ بينما تخلف ما يقرب من ٩٠ ٪ ، ولم يعد يستطيع اللحاق بهذا الفرع الجديد فى شجرة التطورى البشرى .

وإذا كنت قد توقعت من ثلاثين عاماً أن يكون الجنس البشرى قد شرع فى تطور جذرى ، فأود أن أقدم هنا توقعاً آخر ، لاشك أنه لن يكون من نصيبى أن أغلق عيله من ثلاثة عقود أخرى . لقد نجح الإنسان حالياً فى عملية الاستنساخ . وعلى الرغم من بدائيتها بعد إلا أنه ليس هنا ما سيقف أمام استنساخ الإنسان لذاته . هذه القضية تضع أمام الإنسان مشكليتن كان لهما حلول حتى الآن وهما : إن الموت قضية مطلقة وإن الروح واحدة فى الأصل ، والاستنساخ فى عملية تجعل من الممكن للفرد أن يحيى حتى يأتى يوم الحساب ، كما أنها عملية تسمح بتواجد شخصين هما أصلاً واحد ولهما بذلك روح واحدة . وبما أن خريطة الجينات البشرية قد اكتمل تخطيطها . فإن ذلك مع الاستنساخ سوف يخلقان قضايا جديدة من حاجة لفكر جد جديد لحلها ، حيث إن ما تقدم حالياً فيما يتعلق بالموت والروح لن يكفى لمعالجة هذه القضايا .

الأمر الآخر الذى أوشك الجنس البشرى على كشفه فهو أصل نشأة الكون وتصوير مختلف تماماً لهذا الكون . إذا اجتمع هذا الكشف بما أصبح أيضاً وشيك الاكتشاف وهو العملية التى حولت المادة غير العضوية إلى مادة عضوية (تحول الجماد إلى حياة) واجه الجنس البشرى تحدياً آخر ظن حتى الآن أنه قد وجد له حلاً .

فى اعتقادى أن الحلقة الخاصة من الجنس البشرى التى سوف تواجه ثورة المعلومات هى ذاتها التى سوف تقبل التحديين السابقين . أما باقى البشرية فسوف ينزوى تدريجياً كما أنزوت من قبله الثدييات العليا ..

كذلك تعد الذات الإنسانية نتاج ثلاثة مستويات من القوى ، الأولى أساليب الإنتاج ، أى المجتمع ، والثانية علاقات الإنتاج أى الحضارة ، والثالثة مع الظواهر

الاجتماعية أى الطبيعة الجديدة . فضلاً عن ذلك تعد الذات نتاج سلسلة ارتقاء لولبية تبدأ من الالتزام بالطبيعة إلى الاغتراب فى اللغة ، ذلك الاغتراب الذى يعطى للطبيعة شكلاً مستحدثاً يسمح بصراع جديد معها يبدأ بالالتزام .

فى إطار هذا الفهم يمكننا أن نعتبر تطور المجتمع ليس مجرد علة سالبة الجهد لعلول موجب الجهد هو تنسيق الذات ، بل إن الذات فى تشكيلها وصياغتها خلال مستويات الصراع الثلاثة وقوى المجال الثلاثة تعود لتؤثر فى المجتمع تأثيراً جوهرياً . وإذا عدنا إلى معادلات التطور التى وضعناها فى بداية هذا الفصل ، سوف نجد أن الذات الإنسانية هى اغتراب فى الظواهر الاجتماعية تمثل نتاج صراع الإنسان مع حضارته ، تلك التى تعبر عن أساليب الإنتاج ، أى المجتمع ويمكن أن تعبر الخطوة التالية سلسلة معادلات التطور هى صراع الذات الإنسانية (*) مع الإنسان لتعطينا طبيعة جديدة أو معنى جديداً للطبيعة .

وتعود بنا هذه الصيغة إلى ما سبق وقدمناه فى شأن الأنية Identity فى الفصل السابق لقد ميزنا بين التعيين الأنوى (**) ، والتعيين الشخصى (***) . فالشخص يحاول أن يكون مستمراً ومتشابهاً مع ذاته أمام الآخرين . ويتم ذلك من خلال اغترابه فى لغة الظواهر الاجتماعية . وبذلك يتحصل على تعيين لأناه ، حيث يستطيع أن يقول لفظاً أو حركة أو وجدانا - « أنا هو .... » . بعد ذلك ، وإذا تم له الوعى بتعيينه الأنوى يبلغ حداً لتعيينه الشخصى ، أى الوعى بالوعى . وعلى هذا الأساس يؤدى التطور إلى تنسيق الذات على نحو فريد . فهى تجتهد فى أن تأقلم

(*) الذات هى ما يدركه الإنسان عن نفسه . فالشىء ذاته هو ما يدركه الإنسان عن الشىء فيعرفه والذات الإنسانية هى ما يدركه الإنسان عن الإنسان . لذلك فالذات هى شعور عاكس وليس شعوراً منعكساً ، حيث يتعرف الشخص فيه نفسه ويأتيه الإحساس بالمشابهة . هذا ما يجعل الذات Self وعياً يتضمن غيره وليست وعياً متضمناً في غيره . وبلوغ هذا الوعى رهن باكتمال انعكاس الواقع عليه ، وهو قمة تطور مكتمل ، أى إن بلوغ الوعى المكون لإدراك الإنسان بذاته أمر يعود إلى اتساق التاريخ وحصوله على صيغة متكاملة .

(**) Ege Identity .

(***) Personal Identity .

الرغبة الفردية فى إطار عام هو أساليب الإنتاج . فإذا ما تمكنت من ذلك أمكن لها أن تدخل الرغبات الفردية فى أطر ثقافية تحكم علاقات الإنتاج . وبالتالى يزيد تحديد ما يمكن للفرد أن يعيه من اتساقه . وبعد أن يتم ذلك تضفى الظواهر الاجتماعية على الرغبة الحضارية شكلاً أكثر تحديداً فيتحصل الفرد على تعيين لأناه من خلال اللغة التى تعد أعلى قمة فى دورة التطور . حينئذ يظهر الصراع الجديد بين الأنية الفردية وأنية المجتمع بمعنى أن نجاح عملية تنسيق الذات خلال مراحل تطور المجتمع تعنى بلورة المجتمع بوصفه أنية الفرد مما يسمح بوعى الفرد بذاته وعيا ما . فتطور المجتمع يصل به إلى أن يصبح مجرد لغة (*) ، وهى ذاتها قمة اغترابه واغتراب الفرد . فإذا ما تمثل المجتمع فى لغة الفرد أصبح قادراً على الوعى به وبذاته كذلك .

لا شك فى أن حتمية الصراع هنا حتمية غير تقليدية ، بمعنى أن الصراع الذى يخلقه تنسيق الذات هو صراع بين الذات الإنسانية ، والإنسان . والإنسان كقطب مضاد أو نقيض هو لغة المجتمع ؛ لذلك يكون ناتج هذا الصراع طبيعة جديدة بمعنى محدد . فهذا الصراع لا يمكن أن يجعل الشجرة شيئاً آخر غير أن تكون شجرة ، ولكن يمكنه أن يجعل الشجرة أقرب إلى حقيقتها من سابق معرفة بها . إن الطبيعة الجديدة الناتجة عن صراع الذات مع الإنسان هى طبيعة يقل التزييف فيها عن الطبيعة القديمة .

لذلك سوف ننتقل فى الفصل التالى لنتعرض لأنية الفرد وأنية المجتمع ، فالتطور الذى يحدث للمجتمع يؤدى إلى اتضاح الفاصل بين الفرد والمجتمع وإلى بلوغ كل منهما درجة من الوعى بالآخر يسمح لهما بالوقوف وجهاً لوجه فى محاولة تأمل من نوع خاص ، تأمل لغوى بإلغاء الفاصل بينهما ويلح فى الانفصال لقفزة أخرى إلى مزيد من التطور .

(*) المجتمع مجرد لغة هى لب الفكر البنيانى Structurlism الذى يعد فلسفة معاصرة بمعنى الكلمة ، أى فلسفة تعكس الوعى المعاصر ، وليست مجرد انعكاس للوعى كالفلسفات التقليدية .

الفصل الثامن
« الأنية الفردية وأنية المجتمع »

* مقدمة .
* علاقة الفرد بالمجتمع .
* الفرد .
* المجتمع ؟
* الفرد والمجتمع والقيادة .
* أنية الفرد وأنية المجتمع .
* اللغة وعلاقة الفرد بالمجتمع .

الفصل الثامن

« الأنية الفردية وأنية المجتمع »

مقدمـــة :

عندما تناولنا فى الفصل الخامس علاقة سيكولوجية الفرد بسيكولوجية المجتمع قلنا : « تعد اللغة هى نقطة الاتصال بين سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع لأنها الواقع المتاح للفرد كبديل لرغباته المكبوتة والواقع المتاح للمجتمع كبديل لإمكاناته التى يقدمها للأفراد » وقد نبهنا فى حينه إلى أن هذه الصيغة ليست صيغة سليمة تماماً . وفى الفصل السابق قلنا .... « يظهر الصراع بين الأنية الفردية وأنية المجتمع بمعنى أن نجاح عملية تنسيق الذات خلال مراحل تطور المجتمع تعنى بلورة المجتمع بوصفه أنية واستقطاب هذه الأنية مع أنية الفرد .. فتطور المجتمع يصل به إلى أن يصبح مجرد لغة ، هى ذاتها قمة اغترابه واغتراب الفرد » . على هذا النحو لا تكون اللغة هى نقطة الاتصال بين أنية الفرد وأنية المجتمع ، بل وتكون كذلك نقطة الانفصال بينهما . ومعنى ذلك أن مفهوم اللغة أعمق وأدق مما عرضناه فى الفصل الخامس . ولا يمكن سبر غور هذا العمق إلا بفحص جاد لعلاقة الفرد بالمجتمع .

علاقة الفرد بالمجتمع :

تحمل كلمة « علاقة » ثلاثة معانى : المعنى الأول ارتباط عنصرين مستقلين أصلاً . وهذا المعنى سطحى لأن العلاقة فى هذه الحالة أمر لاحق على ارتباط العنصرين ، واكتشافها لا يكون أكثر من مجرد نشاط عقلى تسرى لإيجاد هذه العلاقة ، ولن يزيد قيمة عن « واو » العطف التى هى العلاقة ذاتها . والمعنى الثانى هو صلة تقوم بين عنصرين يكون أحدهما السبب والآخر نتيجة . وهذا المعنى هو المعنى العلمى ، لأنه يحمل على الرغم من سطحيته مضمون الحتم فى الصلة ، وفى هذه الحالة يكون اكتشاف العلاقة أمراً يزيد نوعاً عن مجرد نشاط عقلى قسرى ليكون نشاطاً عقلياً موجهاً . وفى المعنيين السابقين قاسم مشترك هو كون العلاقة المكتشفة أمراً مفروغاً منه أو مصدقاً عليه لأنها لاحقة على قيامها وليست سابقة عليه .

إلا أن هناك معنى أكثر لمفهوم العلاقة نطلق عليه المعنى الفلسفى مجازاً وتميزاً . ويقوم هذا المفهوم أساساً على أن العلاقة الفعلية إلا بين عنصرين قابلين للتطور حيث يتبادلان أدوار السبب والنتيجة . وفى هذه الحالة لا تكون العلاقة نتاج نشاط عقلى قسرى أو موجه ، بل تكون العلاقة سبباً فى النشاط العقلى بنوعيه . بعبارة أخرى أن المعنى الفلسفى للعلاقة يجعل العلاقة هى السبب فى الفكر وليست نتيجة التفكير ، ومحرك العقل للنشاط وليست ابتكاراً لنشاط العقل .

وعلى هذا النحو ينقلب الأمر تماما لتصبح العلاقة مستحيلة بين عناصر مستقلة أصلاً : إذ لا يمكن أن تقوم علاقة بين مستقلين إلا تخليقاً واصطناعاً من العقل . أما العلاقة التى تخلق العقل ، وهى العلاقة الفعلية فتلك التى تقوم بين متصلين يريدان الأستقلال والانفصال وينشط العقل لإدراك علاقة بمعنى أن العلاقة أسبق دائما على المتعلقين ، وأنها أبقى دائما بعد انفصالهما واستقلالهما بعضهما البعض . ويمكن بذلك أن نطرح سؤالين هامين عند هذا الحد .

أ – الفرد المجتمع ، هل ينطبق على علاقتهما المعنى الفلسفى لكلمة علاقة أى إنهما اتصال ينزع إلى انفصال ؟ .

ب – وما مادة الاتصال والانفصال فيهما ؟ .

الفـــــرد :

إن أصغر وحدة للوجود هى مجمل تناقضين ، فالشىء يخلقه نقيضه . ولكن الوجود لا يكون إلا بمجمل الصراع بين النقيضين . لذلك إذا أردنا أن نعتبر الفرد أصغر وحدة بشرية ، فلابد وأن ننظر إليه بوصفه مجملاً لمتناقضين . والتساؤل هنا عن التناقضين اللذين يؤدى صراعهما إلى وجود الفرد .

إن وضع الفرد على مستوى التناقض الكامن فى وجوده يدخلنا مباشرة فى مشاكل عديدة . فمن الميسور القول بأن التناقض فى الفرد هو التناقض بين الجانب البيولوجى والجانب الاجتماعى وهو ضمنياً بأن نصل إليه فى دراستنا للظاهرة النفسية . ولكن فى هذه الحالة سوف يكون معنى التناقض الخالق للإنسان تناقضاً بينه

وبين ما هو خارجه . إلا أننا فى مقدمة هذا الباب أرجعنا التطور – وهو خاصية الفرد الإنسان – إلى صراع داخلى ، وهو ما نؤكده فى تحليلنا لأصغر وحدة إنسانية . لذلك لابد من البحث فى هذا التناقض داخل الفرد أساساً وأولاً . فضلاً عن هذه المشكلة سوف نجد مشكلة أخرى تظهر لنا من المفهوم الفلسفى للعلاقة بينه وبين المجتمع وهى الاتصال ومحاولة الاندماج . ولكن بتأمل بداية ما يسمى بالسلوك الاجتماعى نجد أن العلاقة بين الفرد والمجتمع لا يمكن أن تكون علاقة الاتصال والاندماج ، فالوليد الجديد فى تطوره يثير سؤالاً هاماً : هل يتجه بتطوره للاندماج مع المجتمع أم للانفصال عنه ؟ والإجابة المباشرة تقول بأنه يسعى للاندماج لأنه أصلاً منفصل عنه . إلا أننا لو تعمقنا الأمر قليلاً لوجدنا أن الوليد لا يسعى للاندماج بالمعنى السطحى بل هو مجبر على هذا الاندماج من المجتمع . لذلك فإننا نفضل أن نتناول قضية طبيعية التناقض المكون للفرد بالمعنى الفلسفى لعلاقة الفرد بالمجتمع . إنه لا يمكن أن تقوم علاقة بين شيئين ما لم يكونا على تناقض ، وبالتالى فالفرد ليس نتيجة تناقض بينه وبين المجتمع ، بل إن التناقض الأول هو التناقض الداخلى فى الفرد .

ماهما المتناقضان اللذان يخلقان أصغر وحدة بشرية : الفرد ؟

فى الفصل السادس تبين لنا أن تطور الفرد يبدأ من تناقض رغباته مع إمكانياته فى الإشباع وبذلك يكون التناقض الأول هو تناقض الطفل من حيث هو رغبة مع أمه من حيث هى إمكانيته إشباع الرغبة . ولكن الأم ليست إمكانية الطفل ذاته لأنها إمكانية حرة بشكل أو بآخر . لذلك لا يصلح معها ضمير الملكية المطلق كأن يقول الرضيع إن هذا الشىء (الثدى) إنما هو ثديى ، بل يقول : هذا الثدى . واستحالة ملكية الطفل لرغبته وإمكانيات إشباعها وحياته فى مستوى التعريف على إمكانية أمه على إشباع رغبته يخلق له موقفاً من ذاته هو مكمن فرصة تطوره . فالرغبة عموماً هى توتر فج فى بدايته وهو ما أوضحناه فى مفهوم الغريزة فيما سبق . لذلك يستحيل على الطفل أن يعرف رغبته معرفة مباشرة ، لعدم ملكيته إمكانية إشباعها . فإمكانية الإشباع هى الشرط الضرورى لتعرف الرغبة ، بمعنى أن الطفل لن يعرف ما يؤله إلا إذا أكل فيعى أن ألمه هو الجوع . وعلى هذا النحو تصبح الأم – أى إمكانية الإشباع –

هى طريق تعرف الطفـل ذاته - أى رغبته . التناقض الأول إذاً يخلق الفرد كمجمل يقدمنا إلى مشكلة التخيل أو يقدمها لنا . فالأم فى هذه الحالة - وبوصفها « إمكانيتى » فى الإشباع - ليست واقعاً بل صورة وتخيل « لرغبتى » ، بعبارة ثانية يسير مجرى الوعى على النحو التالى : توتر مبهم لدى الطفل يعقبه إرضاع أمه له فينخفض التوتر . ومع تكرار الخبرة يعى الطفل عملية إرضاعه ويتخيلها ويحاكيها ذاتيا محاولاً الحصول عليها . وعلى هذا النحو يعى الطفل رغبته ويتوقعها ذاتيا محاولاً استباق الألم والإشباع . (انظر الفصلين الرابع والسادس) .

إلا أن الوعى فى هذا النطاق يكون تخيلاً لإمكانية الغربة - أى الأم - وللرغبة أى الذات . ونخرج من هذا إلى أن الآخر - وهو الأم - هى طريق الفرد - أى الطفل - إلى معرفه ذاته . ولكن مادامت الأم هى تخيل لإمكانية الإشباع فإن الذات تكون أيضا تخييلاً للرغبة . وبالتالى تكون الأم أول « لا - أنا » ، وأول « لا - أنا » هو المتخيل . لذلك فإن الأنا فى هذه الحالة تصوغ مشكلة هامة . لأن تكون الأنا لابد يكون هناك « هى أو هو » حقيقيين . ولكن مادامت الهى لاتعدو أن تكون « هى - لى » وبالتالى يكون الآخر مجرد تخييل لوجود ، فلابد فى هذه الحالة أن يكون أول آخر مجرد « لا - أنا .. لى .. » أى الأم غير الواقعية والمتخيلة فى رغبتى . ولكن قابلية التعيين الذاتى تسمح بأن يتطور الأمر على النحو التالى : أنا - « هى لى » أنا - هى - هى - أنا ، فإذا استقر التعيين الذاتى على هذا النحو يظهرالرمز الذى يسمح للطفل بتحرير أمه من رغبته وتحرير رغبته من أمه .

وفى مرحلة أنا - هى لى (متخيل الأم) تكون الأنا مجرد نقيض متخيل لموضوع أولى هو اللا - أنا (الأم) أو نواة الآخر . ويسهل بعد ذلك أن ندرك أن أصغر وحدة بشرية هى اللاأنا ، أى العلاقة بين أنا والآخر فى صيغة متخيل . إلا أن هذه العمليات التطورية تجد مسرحها أو هى مسرح التفكير . فالتفكير هو الذى يسمح بأن تتم العملية التطورية السابقة والتى تجعل من الممكن له أن يعى أنا وآخر . لذلك - ورغم غموض الفكرة - يكون التفكير هو اللا - أنا فعلاً وعلى أساس « إننى أفكر » ، إننى وأنا أفكر لست أنا بل آخر لى به صلة وثيقة . لذلك أيضاً ، يكون التفكير نتاج

علاقة الشخص بآخر ، فلو لم يكن الفرد مجمل علاقة لما كانت هناك ضرورة التفكير والوعى ، أى الخروج عن « الأنا » (*) .

ننتهى بذلك إلى المجموعة من القضايا المتعلقة بالأنية الفردية . إن الفرد بمعناه الحقيقى والفعلى هو مجموعة أنيات (من هم آخرون له) وهو بذلك مجموعة تنزع إلى الاستقلال والحصول على أنية شخصية Personal Identity . ومع ذلك فإن كل أنية يتحصل عليها الفرد تكون انتزاعاً وسلباً Negation لآخرين . لا تتم هذه العلمية إلا إذا كان هذا الآخر فكراً ورمزاً وليس مجرد تخييل ، أى أن يكون الآخر لغة (**) . إلا أن إتمام هذه العملية متوقف - إلى حد كبير - على قدرة ورغبة الآخر فى تحرير الأنا منه ، فإن تبقى الأم عاجزة أو غير راغبة فى تمكين الطفل من حقيقتها ورضائها بل واعتمادها على تخيله لها ، سوف يجعلها دائماً ، « لا - أنا » ، للطفل وليست « آخر » . وبالتالى ، سوف تكون أنية متخيلة يعيش الطفل بها صيغة « أكون » دون أن يحصل على ضمير المتكلم المنفصل « أنا » وبدون حصول الفرد على هذا الضمير - أو بقدر حصوله عليه - يكون عجزه عن تخليص أنيته من أنيات الآخرين وتحريره لذاته من حصار الآخرين لها فى الاغتراب الاجتماعى .

يمكننا الآن أن نلمس دور اللغة فى إقامة علاقة بين الفرد والآخر بالمعنى الفلسفى للعلاقة . إن بداية الوعى لدى الطفل تصطدم باللغة ككلام ، أى فى صيغة لا تسمح تماماً بإدراك الآخر كلغة . فاللغة التى يسمعها الطفل دون أن يعيها وتسمى له الأشياء تكون عقبة أولى أمام الوعى بالآخر . ولكنها فى نفس الوقت تصبح أداته للوعى بالآخر فى المستقبل . فمن خلال اللغة سوف يسمى الطفل الأشياء ، ولكنه لن يعيها إلى أن يستطيع أن يعالج الأشياء ذهنياً عن طريق اللغة فيعيها . لذلك يكون تحرير الذات

(*) قارن هذه الفكرة بالكوجيتو الديكارتى « أنا أفكر .. إذاً أنا موجود » . اعتراض التحليل النفسى على هذه الصيغة هو غربة الأنا فى تفكيرها .

(**) أن يكون الآخر لغة تعنى بها أن يكون الآخر محدداً لعلاقتى بنفسى وبغيره ، فضلاً عن علاقتى به ، فالأب لغة يحدد علاقتى بنفسى كابن وبه كأب وبأقاربه فأكون أخاً وابن أخ .. إلخ . وهذا هو الفارق بين الآخر ككلمة وبينه كلغة . فالأب ككلمة ليس له أى مدلول اجتماعى بل يكون مجرد مدلول فيزيقى خالص .

من الآخر متضمناً فعلاً فى لغة المجتمع الذى يجد أنيته فى لغته . وسوف تتضح هذه الفكرة أكثر عندما نتناول بالتحليل طبيعة المجتمع .

المجتمـــع :

فى تعريفنا للمجتمع فى الفصل السابق قلنا إنه أساليب إنتاج تنعكس على علاقات تربط الأفراد فى عملية الإنتاج . فأساليب الإنتاج هى المحدد لطبيعة عملية الإنتاج وبالتالى فإنها تحدد الدور الذى على الفرد أن يلعبه لإتمام هذه العملية . فإذا كان الفرد مجموع أنيات من هم آخرون له ، وهو فى حقيقته دور فى علاقة بأدوار ، يكون المجتمع من الجانب النفسى هو أنية فى ذاته ، فالأنية الذاتية للفرد تقوم على استمراريته تجاه الآخرين وبقاء هذه الاستمرارية رهن باستمرار المجتمع . أى تأثير أساليب الإنتاج على الأنا ، فالمجتمع بوصفه حدود علاقات الإنتاج القائمة على أسلوب إنتاج شائع ، تنعكس فى وعى للفرد باتساق يحدد له نمط استمراره . فالمجتمع الصناعى ينعكس فى ولاء الفرد (على سبيل المثال) بوصفه السرعة النمطية والتنافس والآلية ، بما يجعل الأنية الذاتية لفرد متأقلم مع هذا المجتمع هى درجة استمرار هذه الخصائص فيه وتمثله لمفهوم الرجل العادى Regular Man . وبذلك تكون أنيـة المجتمع هى العامل المشترك بين أنيات الأفراد الذين يدخلون فى عملية إنتاج واحدة ، فضلاً عن كونها فى وعيهم المثـال والنموذج الذى يحتذى به . ولكن سبق لنا أن تعرضنا للأنية الشخصية من حيث هى محاولة فرار من الآخر ، لاكتشاف الذات فعلاً ، فى ضوء هذا الرأى ، يمكننا أن نعتبر أنية المجتمع هى أفضل آخر يمكن محاولة الفرار منه لمعرفة الذات الفعلية ، ولكن تتبع هذه القضية يحتاج إلى معالجة نقطة اعتراضية هامـة .

فى بداية حياة الفرد ، وقبل استقرار الوعى باللا – أنا ، يكون الطفل هو العالم بالنسبة لنفسه . ولكن العالم – أى المجتمع – يفرض على رغبته تلك القيود التى تجبره على التفكير ، أى إقامة علاقة معـه . وبناء على ذلك يتحول الطفـل من « عالم » إلى « جزء من عالم » . وانعكاس القيد على الرغبة فى وعى الطفل يكون هو ذاته وعى الطفل بانعكاس رغبته على العالم ، أى المجتمع . لذلك يكون القيد الاجتماعى والوعى

به هو توأم الرغبة والوعى بها ، حيث تخلق الرغبة المجتمع كوعى وفكرة ، ويخلق القيد رغبة كإحساس وشعور . وأقصى ما يستطيع المجتمع أن يفعله إزاء الرغبة هو تحديد مجال إشباعها تحديداً قياسياً مما يجعل الفرد يعى رغبته ذاتياً - أى من خارجه ، ويعجز عن وعيها شخصياً - أى من داخله . بمعنى آخر ، أن المجتمع لا يستطيع أن يخلق الرغبة أو يلغيها ، بل تقتصر فاعليته على وضع القيود التى « تعطى » الرغبة كإحساس معين وشعور محدد . مثال ذلك أن المجتمع لا يستطيع أن يخلق أو يلغى الرغبة الجنسية ، ولكنه يضع القيود الاجتماعية عليها حيث يمكن أن تشبع فى مظاهر وظروف معينة ، ولا يمكن أن تشبع فى مظاهر وظروف أخرى ، إلا بالخروج على المجتمع . المهم فى هذا الأمر ، أن الوعى بالقيد الاجتماعى يكون دائماً أسبق على الوعى بالرغبة رغم الأسبقية الفعلية للرغبة على القيد (*) .

وإذا أصبح القيد الاجتماعى جزءاً من الوعى الاجتماعى فإننا نكون فى هذه الحالة بإزاء القانون ، فالقانون هو القيد الاجتماعى المحدد تحديداً دقيقاً ومنفصلاً عن الظواهر الاجتماعية ، مما يجعله مجالاً لعلاقة سليمة بين الفرد والمجتمع . والقانون هو السبيل الوحيد لجعل الفرد قادراً على الخضوع للمجتمع مع احتفاظه برغبته فى وعيه ، أى إن القانون هو أنية المجتمع التى تتيح للفرد الاحتفاظ برغبته بأنيته . وعلى هذا الأساس تكون أنية المجتمع - أى القانون بشتى درجات تحديده وشموله - لا أنية ممتازة للفرد . كذلك تكون أنية الأفراد لا أنية ممتازة للمجتمع ، والفروق الجديرة بالاهتمام هنا ، تلك التى نجدها فى طبيعة القوانين فى المجتمعات ، فالقانون الذى لم ينفصل بعد عن الظواهر الاجتماعية ولم يتضح بعد فى وعى المجتمع وتراثه ، لا يتيح للفرد أن يدرك رغبته ويتحصل على أنيته ، بل يجعله فى اغتراب داخل الظواهر الاجتماعية . ومثال ذلك القانون الأخلاقى فى مقابل القانون المعبر عن الحقوق وحدودها .

(*) إن تساؤل القديس اغسطنيس عمن يخلق الآخر القانون أم الخطيئة تساؤل وجيه حقاً . فالشائع أنه لو لم توجد الخطيئة ما وجد القانون . ولكن كيف يمكن أن يعتبر الفعل خطيئة إن لم يكن قانوناً للأفعال ؟ أى لو لم يكن هناك التحريم الربانى على شجرة المعرفة ما كان أكلها خطيئة تستوجب طرد آدم من الجنة . إن أبسط تصور للأمر يستدعى منا أن نفرق بين الوعى بالقيد أى الآخر والوعى بالذات أى الرغبة . فإذا تعارض الوعيان كانت الخطيئة .

على هذا النحو نستطيع أن نصل إلى ما جعلنا نناقش أنية المجتمع كأساس لتحرير أنية الفرد . إن أكبر وحدة بشرية هى المجتمع الذى تتحدد أنيته بلا أنيات جميع أفراده ، على عكس أصغر وحدة بشرية وهى الفرد الذى تتحد أنيته بلا أنيات جميع الآخرين له . فى حدود هذه القضية سوف ندرك أنه من المستحيل على الفرد أن يعى أنيته إلا عن طريق القانون الذى يكون هو المجتمع . فالقانون لا أنية تمثل المجتمع وتسمح للفرد أن يتحصل على أنيته ، بحيث يصبح القانون (وبقدر شموله) وعى المجتمع الذى يتيح للفرد أن يعى نفسه ، لأن القانون بوصفه ممثل رغبات الجميع يصبح نقيضاً كاملاً لرغبة الفرد ، مما يجعل الفرد فى غير حاجة إلى أن يكون المجتمع كله حتى يصبح ذاته ؛ إذ يكفيه أن يكون القانون ليصبح ذاته ؛ بمعنى أن يعى القدرة على الاعتراض على شيء واضح محدد .

الفرد والمجتمع والقيادة :

تنتهى من ذلك إلى أن محاولة الفرد أن يستقل بأنيته عن أنية المجتمع والوقوف منها موقف المعارض هى اكتشاف ضمنى بأنه ليس إلا مجموعات الأنيات التى يضطر إليها فى كل محاولة للاستقلال . حينئذ – وإذا تم للفرد أن يعى هذا « الوجود – فى – المجتمع – يواجه بأنه فى الحقيقة لا أنية ، أى إنه رغبة ، بمعنى آخر ، إن أرقى مستوى للوعى الاجتماعى للفرد هو إدراكه الواعى لكونه فوق كل ما هو اجتماعى ، وفوق كل أنياته التى يمارسها فى المجتمع ، وأنه « رغبته » . وعلى هذا النحو من الوعى يدرك أنه مضطر باستمرار أن يكون رغبة لآخر ، ورغبات بتعدد من هم له آخرون . وإدراكه هذا يصل به إلى مستوى الكائن الاجتماعى بالمعنى الاجتماعى A- social أى الاعتراف باستحالة أن يكون اجتماعياً فعلاً .

وتتضمن هذه الخطوة شرطاً يعد الوقوع عليه كشفاً جديداً كل الجدة على الفكر الشائع فى العلوم الإنسانية . إن اكتشاف الفرد عجزه عن أن يتحرر كلية أو فعلاً من أنياته مع وعيه أنه لا أنية ، هو ذاته الاعتراف بالمجتمع . و« الاعتراف بالمجتمع » فى هذه الحالة يختلف عن مجرد ممارسة المجتمع أو خاصيته الاجتماعية « وهو ما سبق أن ناقشناه فى الفصل الثالث . فنزوع الفرد إلى الاستقلال هو فى الحقيقة نتيجة

وظيفية لوعيه برغبته وتحمله مسئوليتها دون تحميل المجتمع هذه المسئولية أو تسليمها له . وعلى هذا النحو يحدث تعديل جوهرى فى الرغبة حيث تصبح الرغبة مسئولية . فالمسئولية هى موقف شخصى من الرغبة ، ومسئولية الفرد هى موقفه من رغبته ، بمعنى أن الإنسان فى وعيه برغبته يدرك إدراكاً مباشراً أن تحقيق رغبته يتطلب احتفاظه بوعيه بأنه « رغبته » ، وأن أنياته العديدة هى فى الواقع ليست مجالاً لتحقيق ذاته بل لتحقيق ذات الآخر ورغبته . لذلك فالمسئولية هى وعى بالرغبة مع القدرة على الانشطار عن المجتمع دون ممارسة كاملة لهذا الانشطار ، أى دون تشيئ الرغبة الذاتية وذلك لمعرفة باستحالة تحقيقها دون الآخر ، كل ما فى الأمر ، أن يتحمل الفرد مسئوليته أى رغبته ، إنما يعنى أنه يدرك دور الآخر فى تحقيقها إدراكاً لا يحرم الآخر من حريته ، وفى نفس الوقت لا يضطر الفرد إلى التخلى عن رغبته للآخر كلية ، ولا يتأتى ذلك إلا بأن يكون المجتمع كائنية تمثل آخر أقرب إلى التجريد ، أى تكون أنية المجتمع أنية مشخصنة Personified .

تتم شخصنة أنية المجتمع بطريقين : إما عن طريق قائد أو زعيم وإما عن طريق قيادة أو زعامة . والطريق الأول أكثر بدائية لأنه هو الصيغة الأولى لطبيعة علاقة الفرد بالمجتمع أثناء طفولته . ففى الطفولة يكون المجتمع هو الأب ، كما أن المجتمع فى المراحل البدائية من تطوره كان يتمثل فى رب الأسرة وشيخ القبيلة . وعلى الرغم من أن التشخصن بهذا الطريق يجعل المجتمع ذا أنية عيانية تستقطب مع الأنية الفردية ، استقطاباً مباشراً بسيطاً ، فإن هذا التشخصن لأنيـة المجتمع يحرم الفرد من الوعى الحقيقى بالرغبة والإحساس بالمسئولية . فالقائد أو الزعيم يصبح صورة مزدوجة بصاحب رغبة وممثـل رغبات ، بما يجعل الفرد مزدوج الشعور تجاهه بالحب والكراهية .

أما الطريق الثانى لتشخصن أنية المجتمع فى قيادة أو زعامة فهو الشكل الأرقى ، فتطور الفرد هو انطلاق من العيانى إلى المجرد ، ومن الأب إلى السلطة ومن الردع إلى القانون . كما أن تطور المجتمع هو انطلاق إلى الرمز . والقيادة كعقيدة والزعامة كنظام حكم تشخصن أنية المجتمع بما يجعل أنية الفرد تتخلص من ثنائيتها

الوجدانية وتتحمل رغباتها بمسؤليتها . فالقائد الذى تخلقه العقيدة والزعامة التى تنظمها قوانين المجتمع تعطى للفرد أنية اجتماعية يستقطب معها ليعى رغبته فى الوقت الذى يتجاوز فيها الأشخاص الذين تتركز حولهم أنية المجتمع .

إن دور القيادة على النحو السابق يعطينا مجالاً لنناقش ثلاثة أمور هامة فى علاقة أنية الفرد وأنية المجتمع :

أولاً : من الواضح أن ظهور النوع الأول من القيادة هو خطر يتهدد المجتمعات مهما بلغ تطورها . فبعض المجتمعات ذات القيادة غير الشخصية تتعرض فى فترات معينة لظهور القيادة الفردية فيها . ويدعونا إلى ذلك إرجاع الأمر إلى تراجع ونكوص الوعى بالرغبة وضياع المسئولية كبعد ومحور فى الأنيــة الفردية . وعن حدوث ذلك تميل أنيــة المجتمع إلى استعادة تماسكها بالتعيين الذاتى فى شخص يمكنها من التماسك بعد التحلل ، وفى نفس الوقت يكون ضعف الإحساس بالمسؤلية لدى الأفراد بيئة مواتية لظهور هذا النوع من القيادة الفردية واستمراره . وبالتالى نقول إنه إذا ما ضعف الإحساس بالمسؤلية الفردية ، وانتشر هذا الضعف فى أنيات الأفراد تحللت أنية المجتمع وأصبح من المحتم أن يظهر القائد الشخص لشخصيته أنية المجتمع . وفى هذه الحالة يعفى الأفراد من مسؤلية رغباتهم حتى يكاد يلغيها تماماً فى أقصى درجات الفردية . وهذا ما نجده فى المجتمعات التى يبرر حاكمها الفرد فردية حكمه بحاجة المجتمع للتخلى له عن حقوقه حفاظاً على أمنه .

ثانياً : من الواضح كذلك أن القيادة الفردية تكون هى ذاتها عائقاً أمام بلوغ الرغبة مستوى المسؤلية . فكلما كان القائد ممثلاً لأنية المجتمع ممتصاً لجزئياتها فى تصرفاته ، أو كلما تلاشت أنية المجتمع فى قائد وزعيم ، أصبح من الصعب على الأفراد أن يعوا رغباتهم ويتخذوا منها موقفاً . فالقانون فى هذه الحالة قانون ردع ومنع وليس قانون إباحة وتحرير ، وهذا ما نجده فى الدكتاتوريات أو المجتمعات التى يحكمها حاكم واحد لمدد متتالية .

ثالثاً : في الحالتين السابقتين تكون القيادة الفردية عامل انقاذ مؤقت للمجتمعات المهددة بالتحلل أو عامل بناء للمجتمعات البدائية ، وفي نفس الوقت تكون عامل تعويق للتطور سواء للمجتمعات البدائية أو الراقية . وعند بلوغ الأمر حدا يتناقض فيه الحل مع الإعاقة - أى تزيد الثنائية الوجدانية عن حد تمثلها وتفريغ شق منها إلى الخارج - تحدث الثورة . فالثورة هى رفض الفرد لأنية المجتمع أى للقائد والقيادة الفردية ، وعجز المجتمع على التناقض المثمر مع أنية الفرد خلال أنية القائد . ويحدث ذلك بالثورة فعلاً أو بسلبية الأفراد إزاء سلطة الحاكم ، فتحيله إلى سلطة جوفاء .

إذاً فعلاقة أنية الفرد بأنية المجتمع علاقة تناقض يخلق قوة تماسك هى العدوان . فالعدوانية قاعدة للتناقض بين الفرد والمجتمع وهى ذاتها قوة ترابطها . إلا أن قيام العدوان بهذه الوظيفة المزدوجة لا يتأتى إلا بأن ينصرف إلى خارج العلاقة . فالفرد أنية ترى الاستقلال عن المجتمع وطاقة هذه الرغبة هى تدمير العلاقة التى تفرض التنازلات الضرورية لإشباع رغبة الآخر . ولكن إطلاق هذه العدوانية إلى داخل المجتمع تهدد الفرد بالفناء لحاجته المادية للمجتمع . لذلك لابد وأن تبقى العدوانية قائمة لإنقاذ أنية الفرد ، ولكن عليها أن تواجه إلى خارج العلاقة لإنقاذ أنية المجتمع . فإذا نجح المجتمع فى خلق هذا المنفس إلى خارجه ، ونجح الفرد فى توجيه عدوانه من هذا المنفس أمكن للفرد والمجتمع أن يبقيا على علاقة . ولعل إسرائيل أفضل مثال لهذه الحالة .

أنية الفرد وأنية المجتمع :

العلاقة بين الفرد والمجتمع كأنيتين علاقة جدلية بالمعنى الذى قدمنا به لهذا الباب . وجدلية العلاقة فى هذه الحالة لها نفس الطابع العام لأى علاقة جدلية . فأنية المجتمع تخلق أنية الفرد كنقيض لها والصراع بينهما يطور أنية المجتمع لتعطى مجتمعاً أرقى يدخل فى دورة جدل جديدة . إلا أن ما يعنينا فى تفصيل هذه العلاقة الجدلية هو عناصر التقابل والتناقض .

إن العنصر الوحيد الذى يسمح بدراسة هذه العلاقة الجدلية دراسة شاملة غير جزئية هو اللغة . فالفرد يولد ليجد لغة المجتمع وتحدد له الواقع ، ومن خلالها يعى

رغبته ، وفى حدودها يصل إلى المسئولية . أما المجتمع ففى حاجة إلى هذا الابتكار الإنسانى الذى ينبع من حاجة الأفراد إلى التخاطب . إلا أن تمييزاً ضرورياً يجب إثباته بصدد اللغة ، فاللغة نظام من المعانى المستقرة وبنية فكرية متماسكة ، كما أنها مفردات ودوال معنى متغيرة وتفاعل رمزى صحى . فالكلمات تتطور لتفى بالتعبير عن الجديد من الموضوعات ولتفى بالتعبير عن الجيد من الوعى الفردى . وهذا الجانب من اللغة فردى ومتطور تطوراً فردياً جمعياً . أما اللغة كنظام من المعانى وبنية فكرية فاجتماعية وتطورها اجتماعى . والتفاعل بين الكلمة واللغة ، هو ذاته التفاعل بين الفرد والمجتمع ؛ فأنية الفرد تتمثل فى لغته بمفرداتها وأنية المجتمع تتمثل فى بنية لغتها .

ونعود إلى مقدمة هذا الفصل لنجيب عن الاستشكال الذى طرحناه فيها بصدد اللغة . فى استعراضنا لمسار تطور المجتمع ، وصلنا إلى أن الشكل الأرقى للمجتمع يتمثل فى أن يصبح المجتمع فراغه متمثلاً فى لغة . ومعنى ذلك أن توجد فى اللغة العناصر البنائية للمجتمع . وعند بلوغ المجتمع هذا المستوى يكون كلفة قابلاً للوعى به ، بينما تكون جزئياته غير متمثلة فى اللغة وبعيدة عن إمكان الوعى بها . فاللغة مادة قابلة لأن تجعل الفرد يعى طبيعة مجتمعه كواقع ممارس يعفيه من الوعى بالجزئيات العديدة للمجتمع . وبذلك أيضاً يتحول الفرد فى المجتمع إلى لغة أو عنصر لغوى . ومن خلال اللغة (أى المجتمع المتطور إلى أنية) يكون الابتعاد عن العيانى الحسى والاقتراب من المجرد الرمزى ، حتى أن الفرد ذاته يصبح مجرداً فى اسمه ومكانه تغترب عن أصله العيانى . وتكون طبيعة التفاعل بين أنية الفرد ونية المجتمع كامنة فى اللغة . فالفرد يبتكر من المفردات ما يسمح له بأن ينفذ رغبته فى الإطار اللغوى فيقع فى مزيد من الاغتراب ، والمجتمع يمتص فى لغته هذه المفردات ليعاملها معاملة رمية ويجردها من قيمتها العيانية فيزداد اغترابه كثافة .

وعندما يبلغ الأمر حداً من الاغتراب يجعل التناقض بين الأنية الفردية والأنية الاجتماعية تناقضاً لا يسمح بالصراع ، حيث تلغى اللغة الصراع بفعل ازدواجيتها ، يظهر المرض النفسى الاجتماعى . فالمرض النفسى الاجتماعى ، وكما بينا فى الفصل الأول ، هو انتشار لأسلوب إشباع محرف للرغبات نتيجة لانتشار نمط معين من الصراعات وإمكانيات حلها . ونعود هنا فنبين ذلك من خلال اللغة ، والصراع بين الأنية الفردية وأنية المجتمع . إن حاجة الفرد للوعى برغبته لاكتشاف سبل إشباعها

يقابله فى أنية المجتمع حاجة إلى اغتراب الإمكانيات والتعامل الرمزى مع حاجات الفرد . فإذا كان المرض النفسى الاجتماعى نمطاً عاماً من الفشل فى حل الصراع الخاص بحاجات عامة ، فإننا هنا بإزاء قضية تتعلق بمراحل التطور وعلاقتها باللغة .

تكشف نظرية الليبيدو (٨١) العلاقة بين الغريزة واللغة لدى الإنسان . فالغريزة لدى الطفل يمكن أن تدرس من حيث المنطقة التى يرتكز توترها فيها ، ومن حيث الموضوع الذى سوف يرتبط الإشباع به ، ومن حيث الغرض الذى تسعى إليه . فبالنسبة إلى المنطقة (الشبقية) التى تتركز فيها الغريزة سوف نجد أمامنا نمط الاتصال بالعالم الخارجى . ومن حيث الغرض الذى تسعى الغريزة إليه سوف نجد أنه خفض التوتر ، وبذلك يتعلق الموضوع بالمنطقة الشبقية وبالغرض وهو خفض التوتر الغريزى . ولاشك أن أمراً كهذا ليس دائماً ذا نتيجة واحدة ، لأن خفض التوتر وسيادة مبدأ اللذة (٨٠) يؤتى الشخص أحياناً شعوراً بالألم لما فيه من تخلى ما عن مبدأ الواقع (٨٦) . لذلك يرى فرويد أن ما يحدث به تغير هو الموضوع والغرض الغريزى . ولكن هذا الرأى يقف بنا أمام مشكلة التثبيت بمعنى أنه يثير التساؤل عمن يقع عليه التثبيت : الموضوع أم الغرض .

بين بوفيه (٣٩) فى معرض تناوله لمشكلة التثبيت والنكوص تلك القضية التى أثارها فرويد فأوضح أنها أمران على انفصال . ففى كل مرحلة تطور نجد أمامنا عدة احتمالات : الأول أن يحدث اضطراب فى مرحلة التطور يؤدى إلى تثبيت يغير من علاقة الشخص بالموضوعات الغريزية الخاصة بالمنطقة الشبقية الخاصة بتلك المرحلة ، ثم يستمر نمط العلاقة بالموضوعات الخاصة بالمراحل التالية على نفس النسق . مثال ذلك أن الوليد قد يخبر مشاكل الرضاعة فى عنف يجعل خيالات الاتهام لديه من القسوة بحيث يخاف الموضوع فيباشر - فيما بعد - ضروباً من العدوان تتصل بالموضوعات الغريزية الخاصة بالمراحل التالية بنفس تخييلات الالتهام . أو ربما كان الصراع قائماً بينه وبين موضوعه الذى لا يشبعه إشباعاً مرضياً فيباشر علاقة من الجوع الدائم للموضوع أو إحساس بنقص قدرة الموضوع على الإشباع فى علاقته بالموضوعات الغريزية التالية .

أما إذا تعلق الأمر بغرض الغريزة - وهو خفض التوتر - فلدينا احتمال بأن يكون خفض التوتر مجلياً للذات النامية مصاعب فى علاقتها بالموضوع بما يحيل اللذة

إلى ألم . وبعبارة أخرى قد يحدث التثبيت على المرحلة التطورية بتنوع يعطينا مظاهر سلوكية متنوعة هى الأخرى ، وعلى هذا الأساس نستطيع القول بأن التثبيت على المنطقة الشبقية لأى مرحلة يؤدى إلى الانحراف الجنسى ، بينما يؤدى التثبيت على العلاقة بالموضوع لمرحلة تطور معينة يعطينا ما يسمى بالشخصية النمطية لهذه المرحلة ، أما التثبيت على نمط اللذة والألم الخاص بالمرحلة فيعطينا المرض النفسى العصابى والذهانى .

ويفيدنا هذا التمييز فى إبراز مشكلة المرض النفسى الاجتماعى بشكل جديد فالسؤال الأول الذى يطرح هو : ما فاعلية اللغة فى هذا التنوع الكبير لاحتمالات المرض النفسى ؟ والسؤال الثانى هو : كيف يحدث تثبيت شائع على مرحلة نمو معينة فيعطينا مرضاً نفسياً له صفة الوباء فى ضوء فكرة اللغة ؟ والسؤال الثالث : ما علاقة الفرد بالمجتمع من خلال مفهوم المرض النفسى الاجتماعى ؟

اللغة وعلاقة الفرد بالمجتمع :

يقول فرويد « وأبسط تصوير للأمور هو أن نفرض أن العمليات الشعورية الموجودة تكون عند سطح الأنا وكل شىء عداها فى الأنا يكون لا شعورياً . والواقع أن الأحوال السائدة عند الحيوان لا تخرج عن هذا . وتتعقد الأمور عند الإنسان لأن العمليات الداخلية فى الأنا يمكنها أيضاً أن تكتسب صفة الشعور . ومرد هذا إلى عمل اللغة فهى تربط مضمونات الأنا بآثار الذاكرة المتصلة بالإدراكات البصرية ولا سيما فى الداخل أيضاً . فيمكن للعمليات الداخلية كالتصورات والعمليات الفكرية أن تصبح شعورية » (٧٦ ص ٣٢) وتعنى هذه العبارة أن رموز اللغة تقوم بخلق سلسلة من الرموز ذات الصلة المركبة تصل بين التطورات والمعطيات المادية لهذه التطورات فتقوم بعملية كبت لها . فهذه السلسلة من الرموز تحول دون ولوج التصورات حيز الشعور : فاللغة على هذا النحو أداة كبت لما لا تستطيع الأنا التخلص منه ولا ترضى كذلك أن يجعلها من تلك التصورات القديمة . ووظيفة اللغة من شقها الفردى وظيفة كبت للمتصور عن طريق عمليات إبدال له تستمر عبر سلسلة رموز تنشأ ، يحل أولها محل المتصور ويحل الثانى محل الأول .. وهكذا .

وللإجابة عن السؤال نقول بأن الكبت الواقع على المنطقة الشبقية سوف يجعل

للانحراف الجنسي قيمة رمية موجودة في اللغة التي يعبر بها عن الانحراف الجنسي . أما الكبت الواقع على العلاقة بالموضوع فيتضح في تعبيرات الاستعارة والكناية . كذلك فالكبت الواقع على مبدأ اللذة يتضح في لغة تؤدي إلى اللذة والألم في حد ذاتها ، أي يحصل الفرد على لذته أو ألمه من ممارسة الكلام أو الكتابة ذاتها . بمعنى آخر تقوم اللغة كمخزن ووعاء لخبرة المجتمع بإعطاء كل اضطراب أداة للتعبير عن المكبوت تلائمه من حيث استمرار المكبوت وتطلعه إلى الإشباع المخفي ، وذلك عن طريق سلاسل من الرموز المستقرة في تراث المجتمع .

تثير النقطة السابقة قضية مهمة : إذا كانت اللغة أداة للتعبير عن المكبوت وهي في نفس الوقت أداة للكبت ، فما العلاقة الممكنة بين هذا التناقض الوظيفي للغة من جانب وماالعلاقة بين التناقض البنياني بين لغة المجتمع من جانب آخر ؟ في دراستنا لتطور المجتمع أوضحنا أن المجتمع في نهاية أمره يصبح لغة بمعنى أنه يصبح أنماطاً ثابتة للإمكانيات الطبيعية والبشرية : في تفاعلها في عملية الإنتاج . لذلك نستطيع القول بأن الإنسان يولد ليجد نفسه جزءاً من اللغة أو جزءاً من شبكة علاقات لغوية تحدد له نطاقات وأشكال الكبت المسموح به في المجتمع . إذاً ، فاللغة كاغتراب للمجتمع تفرض على الفرد ، فيصك كالنقود على غرار صك المجتمع ، فهي بذلك أداة كبت واغتراب فردي يفرض على الشخص دون اختيار منه فيعطيه استمرارية وتعيينا ذاتياً وشخصياً محدودين . لذلك تكون اللغة للفرد بمثابة أداة كبت فردي وأداة تعبير اجتماعي عن المكبوت . بمعنى آخر ، أن الأنساق اللغوية المعدة من قبل المجتمع تعطي الفرد فرصاً محددة للكبت الشخصي ، ولكنها في ذات الوقت تحفظ له مسارات للتعبير عن هذا المكبوت من خلالها . ما التناقض البنياني بين لغة الفرد ولغة المجتمع فتكمن في الفرق بين الأنا الأعلى كقوة داخلية تستعين الأنا بها على الكبت ، وبين القانون الذي يستعين به المجتمع على الضبط ، فإذا كان القانون والأنا إلا على اتفاق ، أصبح التعيين الشخصي والذاتي على اتفاق ، واستقر الفرد في المجتمع . أما إذا اختلفا فإن الصراع النفسي يكون من الحدة بحيث يصبح القانون – كلغة اجتماعية – يهدف الكبت في وقت يجب أن يكون فيها أداة تعبير ، ويصبح الأنا الأعلى كلغة فردية أداة تعبير مخفي في وقت يجب أن يظل فيه قوة من قوى الأنا للكبت .

بذلك نستطيع أن نجيب عن تساؤلنا الثانى : كيف يحدث تثبيت شائع يؤدى إلى انتشار المرض النفسى فى المجتمع ؟

تقول إيزكس « فى الواقع يتم قدر كبير من شحن العالم المادى الخارجى لبيبديا خلال عملية تكوين الرموز (١٠٤ ص ١١٠) فإذا كان المجتمع قد أعد أنساقه الرمزية ، فذلك يعنى أنه قد حدد للفرد الموضوعات التى يمكنه أن يعلق بها طاقته اللبيدية وبقدر ماتكون تلك الأنساق الرمزية ، أى اللغة ، محددة بما يكفل أكبر قدر من الإشباع الليبيدى للفرد ، يكون الاتساق مع المجتمع . لكن عملية التطور الاجتماعى تسبق باستمرار تطور اللغة بما يجعل تلك الأنساق تتخلف عن وسائل التعبير والكبت اللازمين للمستوى الأرقى من التطور الإنتاجى . فى هذه الحالة سوف يفتح التطور مجالاً لرغبات جديدة يعيها المجتمع كأفراد ، وتبقى اللغة مجالاً للإشباع فى حدود الأدنى للمجتمع . وفى حدود عبارة إيزكس سوف تفتح طاقات ليبدية جديدة لاتجد فى اللغة موضوعات تتعلق بها وتشحنها بما يؤدى إلى نسق غير ملائم لاتصال المجتمع كأفراد بالمجتمع كوسائل علاقات إنتاج ، وبذلك يحدث الكبت غير الملائم بشكل عام ويظهر المرض بشكل وبائى نتيجة الكبت غير الملائم لطبيعة الرغبات الجديدة .

إن مفهوم الكبت على النحو السابق يقربنا من جديد من مفهومى التعيين الذاتى والتعيين الشخصى اللذين عرضناهما فى الفصل السادس . فالكبت الواقع على الصور البدائية للرغبات ، والتمثل فى اللغة الملائمة لمراحلة تطور بدائية يجعل قطاع الذات النامى يقف أمام الجديد من واقعه موقف الغريب ، الذى لايعرف لهذا الواقع معنى رغم وجود هذا الواقع يلح عليه ، فالذات التى استمدت تعيينها من العلاقات الأكثر بدائية المتضمنة فى المجتمع غير المتطور تختلف عن الذات المنشقة عنها ، التى عليها أن تواجه العلاقات الأكثر تعقيداً . من هذه المفارقة نجد أن التعيين الذاتى سوف يختلف عن التعيين الشخصى نتيجة لضرورة كبت الأول حتى يتسنى للشخص أن يعيش فى مجتمعه الجديد . فالمجتمع الأقدم – بلغته – يحدد – للفرد ماهو ممكن له تحديداً دقيقاً يكمن فى الحدود اللغوية ذاتها ، ولكن الفرد مضطر لأن ينكر على نفسه هذه الصيغة البدائية حتى يستطيع أن يظل على صلة بالواقع الجديد ، ولايجد أمامه إلا أن يقيم تعيينه الشخص على نفس التعيين الذاتى الأول .

بعبارة أخرى سوف يكون التعيين الذاتى ذا لغة بدائية كانت يوما ما لغة مجردة

رمزية راقية ، وغدت لغة عيانية تقوم على العلاقات المختلفة ، بينما يقوم التعيين الشخصى على لغة رمزية لم تستقر بعد . وتعطينا هذه الصياغة عدة احتمالات لتفسير المرض النفسى الاجتماعى . ففى الحالات القصوى يكون التعيين الذاتى من القوة بحيث لاتبقى من طاقة الليبيدو ما يسمح بإقامة لغة جديدة ، فيفشل المجتمع كأفراد فى السير قدماً نحو التطور . وينعكس هذا على استعمال قهرى للرموز القديمة للموضوعات الجديدة رغم عدم صلاحيتها ، أو يرجع المجتمع الجديد إلى القديم لعجزه عن تطوير القديم إلى الجديد ، أو تتمزق اللغة فلاتصبح ذات قوة على تحمل القديم أو حمل الجديد . وهذه الاحتمالات الثلاثة ممكنة مجتمعة وتكون نواة للمرض النفسى الاجتماعى كما بيناه . فعندما تتمزق اللغة لانفصالين حادين بين التعيين الذاتى والشخصى نكون بإزاء حالة اجتماعية تسمح بانتشار المرض النفسى . ونقصد بتمزق اللغة ألايصبح للفظ معنى واحداً أو معنى مشترك بين الأفراد ، كما يصبح اللفظ ذا قيم متباينة ، وفق الظروف المختلفة ، كذلك تكون اللغة كأنساق من الرموز غير ضافية لتمثل عناصر الجديد فى التطور . وهكذا تتمزق العلاقات داخل المجتمع لينعكس المجتمع كأفراد إلى المرض حلاً لهذا التمزق ، حيث يعطى الإشباع الذى لم يعد المجتمع قادراً على منحه (*) .

وتكون علاقة الفرد بالمجتمع من خلال المرض النفسى الاجتماعى هى اضطرار بشكل ما نظرا لاستحالة الانفصال بشكل مرضى . فالمرض النفسى الاجتماعى هو البديل الطبيعى لاستحالة الانفصال بين الأنية الفردية والأنية الاجتماعية . فالأنية الفردية تميل إلى الانفصال عن أنية المجتمع ، وتتمكن من ذلك لأن هذا الانفصال ممكن وضرورى وليس منه خطر التمزق لوجود اللغة رباطاً بين المنفصلين وأداة لهذا الانفصال الفعلى غير العملى . ولكن إذا انهارت اللغة أصبح الانفصال بين الأنية الفردية والأنية الاجتماعية نتيجة حتمية مجبر الفرد عليها ولا حام له منها . وبذلك يظهر المرض النفسى الاجتماعى كرباط بديل عن اللغة ، أى يصبح لغة جديدة . فالصلة هنا

(*) من الممكن أن نلحظ هذا فى سيادة اللغة الدينية على المجتمع . فعندما تدخل التعبيرات الدينية فى المعاملات اللغوية اليومية تصبح الرموز القديمة عاجزة عن نقل المعانى المستجدة نتيجة التطور . كذلك يلاحظ تفكك كل من اللغة الدينية واللغة الدارجة معا . فضلاً عن هذا تصبح اللغة الدينية مركزاً لكثير من مخاوف وتحريمات التعبيرات العادى فى الحياة اليومية .

عكسية حيث يكون الانفصال ضرورة فى السواء تسمح اللغة به ، ويكون الانفصال ضرورة فى المرض حيث تغيب اللغة ، ويكون المرض بذلك لغة الاتصال بين الفرد والمجتمع .

أدى بنا تحليل أنية الفرد وأنية المجتمع إلى اكتشاف الأمراض النفسية الاجتماعية فى بعد جديد هو بعد اللغة . واستعراضنا لبعد اللغة قادنا إلى مشارف تأمل خاص لمشكلة تطور أنية الفرد وأنية المجتمع . وبذلك تكون قد بلغنا الحد الذى يسمح لنا بأن ننتهى من بسط وطرح مشكلة الأمراض النفسية الاجتماعية . إن ما ينقصنا أن نكشف عن قانون تطور الفرد وتطور المجتمع .

الفصل التاسع
« دينامية تطور الفرد والمجتمع »

* موجز لتطور الفرد .
* موجز لتطور المجتمع .
* العلاقة الجدلية بين التطورين .
* الجهاز النفسى والجهاز الاجتماعى .
* المرض النفسى والمرض الاجتماعى .
* مشكلة الأنا الأعلى وسلطة المجتمع .
* الفعل المرضى والجريمة .
* خاتمة الباب الثانى (الفعل المرضى والثورة) .

الفصل التاسع

« دينامية تطور الفرد والمجتمع »

موجز لتطور الفرد :

ركز التحليل النفسى اهتمامه على الثلاث مراحل التطورية الأولى فى حياة الفرد لنشأة المرض النفسى فيها ومنها ، وهى المرحلة الفمية والمرحلة الشرجية والمرحلة القضيبية . وقد بين كذلك أن كل مرحلة من المراحل الثلاثة تنقسم إلى قسمين هما : السلبية فى القسم والشق الأول والإيجابية فى الشق الثانى . ففى النصف الأول من العام الأول يتميز النشاط الفمى للطفل بسلبية إزاء موضوعات الإشباع . وفى النصف الأول من العام الثانى تتميز بسلبية الطفل إزاء السيطرة على مخارجه وفضلاته . وفى النصف الأول من العام الثالث وجزء كبير من العام الرابع يكون الطفل فى موقف سلبى إزاء مخاوف الخصاء والعقاب . وعلى العكس من ذلك يكون النصف الثانى من العام الأول موقفاً ايجابياً إزاء موضوعات النشاط الفمى ويظهر فى شكل عدوان فمى ، كما أن النشاط الشرجى فى النصف الثانى من السنة الثانية يكشف عن موقف إيجابى تجاه الفضلات ، كذلك يكون الطفل فى الشق الإيجابى من المرحلة الأوديبية أكثر فعالية وأقدر على الوقوف أمام مخاوف الخصاء وماليها .

لذلك تتميز مراحل التطور بدورات من الإحساس بالاستهداف للعدوان يعقبها إحساس بالقدرة على الاعتداء ، وهو ما يجعل الاستدماج قاعدة للتعيين الذاتى فى الشق السلبى من مراحل التطور ويجعل الإسقاط قاعدة التعيين الذاتى فى الشق الإيجابى من نفس المراحل . فالعلاقة بالموضوع فى المرحلة الفنية فى شقها السالب علاقة التهامية ومضمون هذه الموضوعات كونها مواد تستدمج ، أما فى الشق الموجب من المرحلة الفمية فتكون العلاقة بالموضوعات اللفظية ، ويكون مضمون موضوعاتها الرفض أو الإسقاط . وفى المرحلة الشرجية السالبة تكون العلاقة بالموضوع علاقة خوف أو ترحيب بالغزو ؛ حيث تكون الموضوعات ذاتها قيمة امتلائية ، بينما تكون العلاقة بالموضوع فى الشق المؤجل من المرحلة الشرجية بأشياء تفقد أو يتخلى عنها حيث يكون مضمون تلك الموضوع أنها انطلاقية عدوانية وإفرازية مسالمة وذات قيمة .

أما فى المرحلة القضيبية فالعلاقة بالموضوع فى شقها السالب تكون موضوعات لها خطر النفاذ فى الجسم ومضمونها أنها مواد نفاذة ، خطرة أو مرغوبة ، بينما تكون العلاقة بالموضوعات فى الشق الموجب بموضوعات تنفذ ، إلى الخارج بالعدوان وإن الرغبة .

وبعد أن يكتمل الكبت فى نهاية المرحلة الأوديبية يدخل الطفل مرحلة الكمون ليمضى عدة سنوات من عمره يتهيأ فيها لدورة تطور أخرى عكسية فى طبيعتها . ففى البلوغ تظهر مشاكل المرحلة الأوديبية المتأخرة تتلوها مشاكل مرحلة الأوديب السلبية . بعدها مشاكل من نسق « ما يفقد » وما « يتخلى عنه » يعقبها مشاكل من طبيعة ما يسلب ويغزو الفرد ، وذلك فى مرحلة الشباب المبكر والرجولة لينتهى العمر بمشاكل من طبيعة المرحلة الفمية بشقيها فى مرحلة الكهولة (انظر الفصل السادس) . ويثير هذا الأمر الاهتمام بطبيعة خاصة ينفرد بها الإنسان دون باقى الحيوانات . فالإنسان هو الكائن الوحيد الذى يمر بدورتى نضج جنسى تفصل بينهما مرحلة كمون . لذلك فهو الكائن الوحيد الذى يقيم مع المجتمع علاقة جدل من نوع خاص . وسوف نعود بهذه الملاحظة مرة أخرى لإلقاء ضوء على عمق المرض النفسى الاجتماعى ، وذلك بعد أن نتناول قضية النضج لدى الإنسان .

تعد عملية النضج عملية مشكلة ؛ لأن النضج يعنى تمثل القديم فى الجديد دون أن يكون للقديم أثر فعال على الجديد ، ودون أن يكون الجديد نشأة من عدم . فلكى يتم أى نضج لابد أولاً من أن يحدث نوع ملائم من الوعى بالأزمة ، فكل مرحلة من المراحل بشقيها السالب والموجب تنتهى إلى أزمة نتيجة صراع قوى الشقين معاً . ويتم حل الأزمة إذا ما تمكن الفرد من تقبل عناصرها واستطاع أن يعيها . فتقبل الفرد للأزمة يعنى أن منظمة الأنا لم تنهار أمام هذا الصراع واحتفظت بأنيتها إزاء عناصر الصراع وتعرف الفرد (الطفل) على موقفه المتأزم ، وعلى كونه أحد عناصر التأزم . وبذلك تنقسم منظمة الأنا إلى النشاطين المهمين لها :

١ - الأنا الممارس للعالم أى للأزمة .

٢ - الأنا المراقب للأزمة أى للعالم وللذات .

وعلى هذا الإحساس يمكن للفرد أن ينتقل من مرحلة إلى أخرى دون أن يفقد أنيتــه .

أما المشكلة الثانية فى عملية النضج فهى استمرار احتفاظ الفرد بآنية إزاء حل الأزمات جميعها بتريها ولا ينقص منها . فعندما تنتقل الأنا من مرحلة إلى أخرى بعد استقرار واقع المرحلة الأسبق لابد - كى تجابه المرحلة الراهنة - أن تحتفظ فى مضمون شعورى ملائم بعناصر الأزمة الخاصة بالمرحلة الأسبق . ويكون من نتاج هذه القدرة ألا يكون هناك نساوات طفلية حتى يظل التاريخ الفردى متصلاً والإحساس بالواقع محكاً دائماً للعمليات الشعورية . وبحل هاتين المشكلتين يصبح النضج واقعاً سيكولوجياً ملموساً يظهر فى قدرة على احترام وتقدير عناصر كل أزمة وإدراك واقعى بحدودها مع إمكانية الاغتراب الفعلى فى أسباب الواقع ؛ حيث تأخذ الأنا مواقف مرنة إزاء أزمتها العامة بما يسمح لها باكتشاف احتمالات لا نهائية للتصرف ، فضلاً على عدم الاغتراب فى نتاج الأزمات . بمعنى آخر أن بلوغ النضج سوف يجعل الفرد قادراً على أن يعى تأثير ماضيه فى تطور الحاضر بما يجعله قادراً على أن يغترب فى أسباب الواقع لعلاجه معالجة ذهنية ، دون أن يعمل ماضيه على تشويه رؤيته للحاضر فى اغتراب فى نتائج الأزمة .

موجز لتطور المجتمع :

بدأ تاريخ الإنسان الحديث منذ ما يقرب من مليون سنة حيث دلت الحفريات على أن أول السلسلة الإنسانية لا يقل عمرها عن هذا الرقم . وقد قضت الإنسانية أكثر من ثلثى هذا الزمن فى عمرها الحجرى القديم ، حيث كان أسلوب الإنتاج الوحيد هو جمع الطعام مع محاولات هزيلة للصيد ، تتمشى مع بدائية الأدوات الحجرية القديمة . وبعد ما يزيد على ستمائة ألف سنة ، دخل الإنسان عصراً حجرياً وسيطاً ارتفعت فيها أدواته الحجرية وتطور نوعاً بابتكار أساليب صيد أولية ، وأمكنه أن يضيف إلى طعامه العنصر الحيوانى عن طريق الصيد .

ومنذ ما يقرب من خمسة عشر ألف عام انتهى العصر الجليدى المتأخر وزاد جفاف جو الكرة الأرضية وظهرت مجارى الانهيار العظيمة . واضطرت الأجناس الأولى للبشرية إلى الانحدار فى هجرات تتجه إلى هذه الوديان العظيمة حيث يوجد الغذاء

النباتى والحيوانى . وبذلك دخل الجنس البشرى عصره الحجرى الحديث الذى سرعان ما انتهى فى وادى نهر النيل ومن بعده نهر الفرات الأصغر ونهر السند . وقد اختلف الزمن الذى كان العصر الحجرى ينتهى فيه تباعاً فى المناطق المأهولة من الكرة الأرضية وتبعاً للظروف الجوية وما يترتب عليها من تغيرات جغرافية وتبعاً لموجات الهجرات . وقد بقيت آثار العصر الحجرى واضحة حتى أوائل القرن العشرين فى أستراليا وجزر الملايو وأندونيسيا .

كان أسلوب الإنتاج فى العصر الحجرى القديم هو جمع الطعام . وكانت مشاكل الإنسان فى فجر إنسانيته هى تنظيم العمل بما انعكس فى شكله الاجتماعى فى إحساس متزايد بضرورة تنظيم الملكية ، وأهم مظاهر هذا التحول الذى طرأ على السلسلة الحيوانية فى قمتها الراقية هو ظهور نظام الزواج . ويرجح أن الشكل الأول للزواج كان الزواج الجماعى حيث كانت الملكية مشاعاً بين أفراد التجمع البشرى الواحد . ولكن بدخول الإنسان العصر الحجرى الوسيط (ومثاله بعض قبائل الهنود الحمر عند اكتشاف قارة أمريكا) تحول الإنتاج إلى الصيد . واستلزم تغير أسلوب الإنتاج أن انقسمت التجمعات المشاعية إلى أسر ، لها زعيم يمتلك أمورها وبالتالى نساءها ونتاجهن . وأخذ مظهر الملكية الجديد يتطور ليعطى الشكل الاجتماعى المعروف بالقبيلة ذات الزعيم أو الشيخ . وفى العصر الحجرى الحديث ظهر أسلوب الرعى واستئناس الحيوان وتضخمت القبائل إلى الحد الذى كان معروفاً عنها فى الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام . ومع ظهور الرعى وفى أواخر عصور الصيد اتضحت معالم نوع آخر من الملكية هو الملكية البشرية فى نظام الرق Slavery وأصبح المجتمع البشرى ينقسم إلى سادة وعبيد ، مع ملامح ضمنية لانقسام المجتمع إلى فقراء وأغنياء حتى داخل القبيلة الواحدة .

واستطاعت بعض موجات الهجرات أن تصل باستيطانها منابع الأنهار إلى أسلوب إنتاج أرقى هو الزراعة . فمنذ ما يقرب من اثنتى عشرة ألف سنة تمكن سكان شمال وادى النيل من التخلى عن الصيد والرعى وتوديع العصر الحجرى الحديث ليدخلوا عصر الزراعة واستعمال المعادن . وابتكار الزراعة هو تغيير لطبيعة الأرض لتنتج الطعام وفق الحاجة بدلاً من جمعه وفق الموجود . وكان ناتج الزراعة من الوفرة بما جعل المجتمع تتغير بنية وبناء . فنظام الزراعة يعتمد على الأسرة كوحدة إنتاج

أولية ويحتاج إلى التجمعات البشرية فى هيئة أسر تخلق القرى والمدن . كذلك تحتاج الزراعة إلى تمركز السلطة للإشراف على توزيع الماء وتحديد العلاقات الاجتماعية فى تجمعات بشرية قوامها الجوار لا القرابة . ونتيجة للزراعة ظهرت الحرف المساعدة بما جعل شكل المجتمع يزداد تعقيداً وتركيباً بما أدى إلى جعل نظام الملكية والتمايز الطبقى يصل إلى أقصى مداه فى شكل المجتمعات الإقطاعية . فتراكم فائض الإنتاج مع التنظيم المركزى للدولة سار إلى مداه فى شكل نظام إقطاع قد يختلف فى التفاصيل ، ولكنه يتفق فى جميع الدول الزراعية العريقة .

وفى مرحلة أخيرة لا تتجاوز القرنين حدثت طفرة ضخمة فى تطور المجتمع باكتشاف الطاقة البخارية ودخول الإنسان عصر الصناعة . وقد قامت مرحلة التصنيع على أشلاء المجتمع الإقطاعى حيث سبقته مرحلة الاستعمار التجارى ؛ مما أدى إلى ثراء التجار وسكان المدن وتحول رأس المال إلى أيديهم . وباستثمار رأس المال فى الصناعة تغير شكل الملكية من ملكية عيانية تتمثل فى العقار والأرض والمعادن إلى المال . وبقيام المال رمزاً للثراء أصبح الطريق إلى الاستقلال البشرى مفتوحاً حيث أصبح الاغتراب فى الملكية أعقد من أن يدركه العامل البسيط . وبذلك تطور الشكل الاجتماعى تطوره الضخم فى علاقاته حيث انهارت السلطة المركزية وحلت محلها السلطات النيابية وانعكس هذا على نظام الزواج فأصبح نظاماً يخدم الشكل الجديد للإنتاج الزراعى فى كونه نظام زواج أحادى لا يسمح برابطة كما كان فى عصر الإنتاج بالرعى أو نظاماً لتمركز القائم على المنطقة كما كان فى عصر الإنتاج الزراعى .

إلا أن أهم ما يلفت النظر فى تطور المجتمع الإنسانى هو ما طرأ على الإنسان ذاته من تغير .

إن التحول الذى طرأ على قمة السلسلة الحيوانية وأدى إلى ظهور الجنس البشرى يدل على أن الصراع الأزلى للكائنات الحية جميعاً هو الصراع مع الطبيعة من أجل البقاء (*) . ومن أجل هذا يبذل كل كائن حى طاقته من أجل بقائه وبقاء

(*) جميع الحيوانات ذات مواسم تكاثر معلومة ترتبط بالتكون البيولوجى لها ، عدا الإنسان الذى تحضره رغبته الجنسية فى أى وقت من اليوم ومن السنة .

نوعه . ولا شك أن الجنس البشرى كان من الكائنات الحية الضعيفة جداً والأذكى عقلاً إذا قورنت بكثير من الكائنات الحية التى عاشت معها وانقرض بعضها . لذلك لم يتوان الإنسان عن بذل جهده ؛ من أجل أحسن استغلال لطاقاته العقلية والنفسية ليعوض النقص الخطير فى طاقاته الجسدية ليحافظ على ذاته . وأول ما يمكن أن يحدث كى يحافظ الإنسان على حياته هو التجمع . لذلك اضطر الإنسان - أول ما اضطر - إلى ضبط وتنظيم رغباته الجنسية ليقلل من الصراعات الداخلية بينه وبين بنى جنسه وليصبح التجمع ممكناً . بعبارة أخرى لقد كان أول تنازل قدمه الإنسان من أجل البقاء هو تنازله عن قدر من رغبته الجنسية فى الملكية المشاعية . وساعد على ذلك أن طبيعة الليبيدو لدى الإنسان تختلف عن مثيلتها لدى غيره من الحيوانات ؛ فالليبيدو الإنسانى غير موسمى ، فضلاً عن كونه ليبيدو طيعاً قابلاً فى إعطاء مقابل مشبع من لذات غير تناسلية بل ، وقبل أن تظهر الطاقة التناسلية . لذلك أدى ضبط الإنسان لليبيدو وتحت ضرورات التجمع للبقاء إلى توفر قدر من طاقة ذات طابع حيوى طيع للاستثمار فى نشاطات أخرى . بمعنى آخر ، لقد أدى تقييد الليبيدو إلى تحقيق الإنسان أهدافاً لم تكن فى حسبانه أهمها الابتكار والإبداع . ولا شك أن الملاحظات التاريخية والانترولوجية تبين لنا هذا الارتباط العكسى بين الإباحة الجنسية والرقى الحضارى . ففى فجر الإنسانية حينما كان التقييد الجنسى لم يقو ويستقر بعد كان التقدم الحضارى هزيلاً . وبازدياد تنازل الإنسان عن إشباعاته الليبيدية المباشرة زاد تقدمه الحضارى بما ينبه أن تحول قدر من الليبيدو والتناسلى إلى ليبدو لا تناسلى قد أدى إلى التحضر والحضارة .

أدى ذلك التغير الذى طرأ على الإنسان إلى صراع داخلى بين الرغبة الجنسية التى تجاهد لكى تبقى على حالها وبين قوى الضبط التى تجاهد لكى تقيد الجنس لمصلحة الفرد . وانعكس هذا الصراع - بشكل سوف يأتى تفسيره فيما بعد - على المجتمع بظهور أول مؤسستين اجتماعيتين ذات بناء واضح ، هما مؤسستا البغاء والدين . فمنذ تحول الإنسان إلى التحضر ظهرت مؤسسة اجتماعية تمثل عنصراً فردياً ملحاً فى البقاء الإشباع وهو الجنس ، وكان البغاء هو تلك المؤسسة وتمثل عنصراً فردياً مضاداً هو الآخر الانتصار وهو السلطة ، فكان الكهنوت . والجدير بالملاحظة أن تاريخ الحضارات قد كشف عن تحالف هاتين المؤسستين المتعارضتين

لحقبات طويلة من الزمن ، حيث كان البغاء عملاً مقدساً يمارس فى المعابد وحيث كان الكهنوت عملاً يعتمد فى تمويله على البغاء .

وبازدياد تطور الإنسان فى ضبط طاقاته الجنسية واستثماره لليبيدو ، استثماراً مستقراً فى الصيغ الإنتاجية الحضارية ، ازدادت الهوة اتساعاً بين البغاء والكهنوت وأصبحتا مؤسستين يناصبان بعضهما البعض العداء بعد طوال تحالف . وهذا أمر يعكس التحول الذى طرأ على نفسية الإنسان . ولعل بقايا التحالف الذى زامن الصراع بين الجنس والسلطة نراه فى مجتمعات الصيد والرعى . فبعد ما توفر للإنسان قدر من ليبيدو يرتقى به إلى أساليب إنتاج الصيد والرعى ، لا نجد اتصالاً وثيقاً بين البغاء والكهنوت بل نجدهما قد شرعا فى التعادى . إلا أن المجتمع كان يسمح فى أعياد دينية معينة بممارسة الإباحة الجنسية كمظهر من مظاهر التحالف السابق بين الدين والجنس . وكان هذا المظهر دليلاً على نوع من استقرار كبت الجنس يسمح برفعه فى مناسبات دينية معينة . بمعنى آخر ، لقد كان فجر الإنسانية مجالاً لصراع نفسى اجتماعى قوامه الجنس والسطة ، وهو ذاته الصراع النفسى الفردى الذى نجده فى مرحلة الأوديب التى يظهر فيها الأنا الأعلى على حساب كبت الجنس .

وقد تمكن الإنسان بذلك من إقامة مجتمع الصيد والرعى بدخوله صراعات من طبيعة لا تناسلية أو قبل تناسلية . فمجتمع الصيد والرعى هو مجتمع القبيلة وسلطة الأب ، ولتدعيم هذه السلطة التى نمت فى مرحلة جمع الطعام وتقييد الجنس ، أصبح من الضرورى أن يتجه العدوان – وهو الشق النامى فى كبت الجنس – إلى الخارج . لذلك قام مجتمع الرعى والصيد على تحويل الطاقة العدوانية إلى الخارج وتنميط أساليب التعبير الإنتاجى لها فى عمليات الصيد وتحديد مجالات انصرافها المباشر إلى خارج القبيلة حتى لا يتعرض الأب للعدوان بوصفه ممثل المنع الجنسى . وعلى هذا النحو توفر للإنسان قدر أكبر من الطاقة لمزيد من الإنتاج . فالشكل الجديد من المجتمع جعل الاستقرار العام للكبت أكثر قوة ولا يحتاج إلى انصراف الجهد إلى مراقبة الجنس . كذلك امتزج بالليبيدو قدر من العدوان الناشئ عن الحرمان فازداد طاقة وقدرة . ويمثل هذا الموقف الاجتماعى الصراع النفسى لدى الفرد فى المرحلة الشرجية .

واستطاع الإنسان أن يدخل عصر الزراعة بقدرات وطاقة أكفأ . ففى النظام الزراعى يكون الاعتماد على الطبيعة اعتماداً جزئياً أقرب إلى الاعتماد المتبادل حيث تعتمد الأرض أيضا على عمل الإنسان للإنتاج . وقد تعرض الإنسان فى هذا الموقف إلى مشاكل تتعلق بالأمن والتحول إلى الاستقرار ؛ لذلك ازداد الموقف تعقيداً نظراً لضرورة ازدواج الضوابط على الطاقة الجنسية حتى يمكن للإنسان أن يباشر موقفاً أكثر إيجابية تجاه الطبيعة ، وأن يظل على إحساس بالارتباط والاعتماد عليها . ويمثل هذا الموقف الصراع النفسى فى الفرد المرحلة الفنية السادية حيث يكون الطفل لا زال على اعتماده على الأم ويحاول فى نفس الآن أن يباشر تجاهها قدراً أكبر من الإيجابية .

وبتطور عمليات الكبت المتعلقة بالسادية الفمية ، قلت المشاكل النفسية للإنسان وزاد قدر الطاقة الليبيدية التى نقلته إلى عصر الصناعة . وأصبح على الإنسان أن يواجه صراعاته الفمية المبكرة ليستطيع أن يعيش فى عصر الآلة التى أصبحت وتيرة عملها تتسلل إلى وتيرة الحياة ذاتها . وإن كان عصر الصناعة مازال حديثاً فإن المشاكل التى أصبح على الإنسان أن يعالجها فى ذاته مشاكل الطفل فى مرحلته الفمية المبكرة (*) .

العلاقة الجدلية بين التطورين :

يبدو من الفقرتين أننا نميل إلى تشبيه الفرد بالمجتمع ، ولكن يجدر بنا أن نوضح بصدد هذا الأمر ثلاث نقاط :

أولاً : لقد نبهنا إلى أن الإنسان هو الحيوان الوحيد الذى يمر بدورتى تطور تفصل بينهما مرحلة كمون تجعل الدورة التطورية الثانية مساراً مضاداً لمسار الدورة الأولى ، ومثل هذه الخاصية كفيلة بأن تجعل تطور الفرد تطوراً جدليا خالصاً (بالمعنى الذى صدرنا به هذا الباب) كما انها خارصية كفيلة بأن تجعل علاقة تطور الفرد بتطور المجتمع علاقة جدلية هى الأخرى .

ثانياً : أن القضية الأساسية فى نظريات تتبع تطور الفرد تطور المجتمع ، سواء

(*) انظر ملحق (أ) بآخر الكتاب .

من وجدت بينهما علاقة ، أو تلك التى لم تجد - أن هذه القضية هى العلاقة الجدلية بين الإنسان والمجتمع . فالمجتمع أسبق على الإنسان بالمعنى المحدود للإنسان ، بينما الإنسان أسبق على المجتمع بالمعنى المجرد للإنسان ، ولا شك أن التنبيه إلى هذا الفارق سوف يواجه الباحث بقضية السبب والنتيجة فى التطور المتعلق بكل من الإنسان والمجتمع . فإن يكون المجتمع علة التغير الذى يحدث للإنسان أمراً واضحاً فى إطار المعنى المحدود للإنسان ، وأن يكون المجتمع نتيجة التغير الذى حدث للإنسان هو أمر واضح كذلك فى إطار المعنى المجرد للإنسان . لذلك لا يمكن تناول قضية تطور الفرد المجتمع ، دون فهم أعمق للمعنى الجدلى فى علاقتها .

ثالثاً : إن مجرد تطابق مراحل التطور لدى الفرد ولدى المجتمع لايعنى أكثر من اتفاق ملاحظات عن مجالين مختلفين ، ولا يعنى بالضرورة وجود علاقة بين المجالين . ولكن وكما بينا فى الفصل السابق ، أن العلاقة بين الفرد والمجتمع علاقة عميقة وليست سطحية أو قسرية . لذلك يجدر بالدارس لهذا الموضوع أن يعى وجود العلاقة على النحو الذى بيناه ، وهو أن العلاقة بين الفرد والمجتمع إنما تنشا بين متضادين . حينئذ سوف يظهر السؤال العام : كيف يكون الفرد على تضاد مع المجتمع فى الوقت الذى تتطابق نتائج دراسة مراحل التطور فى كليهما ؟

الإجابة عن السؤال تأتينا من الملاحظة الأولى . من الواضح أن تطور الفرد يسير وفق قانون ينشطر شطرين ، الأول من كائن لا - اجتماعى عند الميلاد يتحول إلى كائن اجتماعى عن طريق استخلاصه أنيته من المجتمع . وتنتهى هذه المرحلة بمرحلة كمون يعقبها تطور فى اتجاه مضاد ، أى من كائن مستقل بثورة على المجتمع فى مرحلة المراهقة إلى كائن اجتماعى مندمج فى أنية عامة فى الشيخوخة . هذه الحقيقة تعطينا مثالاً لوحدة تخضع لنفس قواعد التطور ، وإن كان اتجاه التطور يحدث بها فى اتجاهين متضادين . ونفس هذا الأمر يحدث فى علاقة الفرد بالمجتمع ، فالفرد والمجتمع وحدة تخضع لنفس قواعد التطور ، وإن كان اتجاه التطور فيها يأخذ مسارين متضادين ، فالتطابق بين قوانين تطور الفرد وتطور المجتمع تسير على نحو قد يخفى على النظرة غير المتفحصة لعلاقة السبب بالنتيجة . فإذا كان الكبت لدى الفرد هو طريقه إلى التطور لينفصل بأنيته عن المجتمع ، فإن الكبت الذى يباشره

المجتمع ، أى استغناء المجتمع عن بعض مطالبه هو السبيل لتمثيل الفرد لأنية المجتمع . بمعنى آخر أن العلاقة بين الفرد والمجتمع تتلخص فيما يأتى :

* أن كل ما هو سبب لتطور الفرد يكون نتيجة فى تطور المجتمع ، وكل ما هو لتطور المجتمع يكون نتيجة فى تطور الفرد . فالكبت سبب لتطور الفرد ، وهو فى نفس الوقت نتيجة لتطور حدث فى المجتمع فأوجهه على الفرد . مثال ذلك أن كبت الرغبة فى المحارم لدى الفرد يسمح له بالانفصال إلى مرحلة أرقى من التطور . وفى نفس الوقت يؤدى تطور المجتمع الإنسانى إلى ضرورة كبت الرغبة فى المحارم بما يلزم الفرد بممارسته .

* أن اتجاه تطور الفرد هو مقلوب اتجاه تطور المجتمع ، فالفرد يتطور فى لتجاه الوعى الذات والاغتراب فى الطبيعة ، بينما يتجه المجتمع فى اتجاه الاغتراب فى الذات (الأنية الاجتماعية أو اللغة) والوعى بالطبيعة .

* أن المشاكل والأزمات التى جب الفرد أن يمر بها ويعيها حتى يستمر تطوره ذات ترتيب عكسى لمقابلها الاجتماعى . فأول أزمة على الفرد أن يمر بها هى أزمة الصناعة ومشاكل المرحلة الفمية ، بينما كانت هذه المشكلة للمجتمع متاخرة فى حين أن أزمته الأولى كانت ضبط وتنميط النشاط الجنسى .

ونخرج من هذا إلى أن العلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع هى علاقة تناقض بين متطابقين بما يسمح بالتطور المنظم . ولكن إذا اختلت هذه العلاقة ، أصبح المرض النفسى هو الناتج ، والاختلال ممكن على شكلين :

الأول : أن يكون تطور الفرد مختلفاً ، أى ألا يكون بين الفرد والمجتمع تطابقاً يخلق مجملا متناسقا مع النقيضين ، وقد حددناه بلغه تسمح بصلة وانفصال بين الفرد والمجتمع .

الثانى : أن يكون التطابق موجوداً ولكن يختص التناقص بحيث تتعطل علاقة الصراع فيجد التطور عند حد معين .

والشكل الأول تجده فى الحالات التى يصبح فيها تطور المجتمع ضرورة لعدم

إبقاء أساليب الإنتاج وعلاقاته بحاجة الأفراد . وبذلك يصبح الاغتراب فى الإنتاج مستحيلا ويكون الوعى الفردى قد بدأ يدرك ذلك . حينئذ يظهر المرض النفسى الاجتماعى . ولعل أبسط أشكاله عند هجرة أهل الريف إلى المدن لاستحالة الاستمرار فى نمط الإنتاج الزراعى وعدم القدرة على الاغتراب فى المجتمع الصناعى .

والشكل الثانى نجده فى الحالات التى تقوم السلطة فيه بمحاولة مطابقة الفرد لرغباتها حتى لايحدث صراع بين الفرد والمجتمع الممثل فى السلطة ، حينئذ نجد تعطلا تاما للتطور المظهرى مع استمرار التطور الداخلى للفرد .

وليس يكفى أن نثبت قانون العلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع ، بل وأن نتعرض لعلته . وعلة هذه العلاقة هو اختلاف أسلوب الوعى عند الفرد وعند المجتمع . يأتى الوعى بالذات والأنية بعد ممارسة الفعل ، فالفرد يغترب فى عمله لفترة حتى يستطيع أن يعى هذا الاغتراب ليعى ذاته التى عملت ، أما المجتمع فوعيه بذاته وأنيته نقيض ذلك . فالوعى الاجتماعى أسبق على الإنتاج حيث يكون الوعى بالأنية الاجتماعية هو المدخل إلى الانتقال إلى أسلوب إنتاج أرقى . وبعد ممارسة الوعى فى الإنتاج يأتى الاغتراب من المنتج ذاته . ولما كان الإنتاج هو فعل الذات الفردية فالعلاقة تكون على النحو التالى :

(أ) وعى بالأنية الاجتماعية ← وعى بأساليب إنتاج أرقى ← ممارسة الذات ... وهكذا

(ب) وعى بالأنية الاجتماعية ← وعى بأساليب الإنتاج ← وعى بالأنية الاجتماعية .

(جـ) وعى بالأنية الاجتماعية ← وعى بأساليب أرقى من الإنتاج ← ممارسة الذات ... وهكذا .

وإذا تأملنا هذه الصيغة الجدلية للوعى بالأنية الاجتماعية والوعى بالأنية الفردية أدركنا العلة فى العلاقة العكسية بين الفرد والمجتمع . فالوعى بالأنية الفردية يكون تال على ممارسة أساليب الإنتاج . وبالتالى فإن التقدم الاجتماعى والانتقال إلى مراحل إنتاج أرقى يعنى ضرورة اتجاه الوعى الفرى فى اتجاه مضاد ، على النحو التالى :

أساليب إنتاج ← ممارسة لها ← وعى بها .

ولما كان الوعى بالأنية الاجتماعية سابقاً على الانتقال إلى سلوب إنتاج أرقى ، فإن الصيغة المماثلة بالنسبة إلى المجتمع سوف تكون كالآتى :

وعى بأنية معينة ← ابتكار أسلوب إنتاج أرقى ← ممارسته فردياً .

إذاً لو طبقنا القضية السابقة على الانتقال من الرعى إلى الزراعة سوف نجد الأمر بالنسبة إلى الفرد على النحو التالى :

زراعة (تالية على وعى) ← ممارسة للزراعة ← وعى بالأنية الزراعية .

أما للمجتمع فتكون على النحو التالى :

وعى بالأنية الرعوية ← زراعة ← فرض أسلوب الزراعة على الأفراد .

وبإدماج الصيغتين معاً سوف نتبين أنه كلما زاد التطور الاجتماعى رقياً زاد استغراق الوعى الفردى إيغالاً فى تأمل مشاكله الأسبق . وهذا مايمكن أن يفسر لنا جانباً مهماً فى تطور الفلسفة . فالفلسفات الأحدث تكون أكثر عمقاً فى تناولها لقضايا الإنسان لزيادة عمق الإنسان لوعيه بذاته .

الجهاز النفسي والجهاز الاجتماعى :

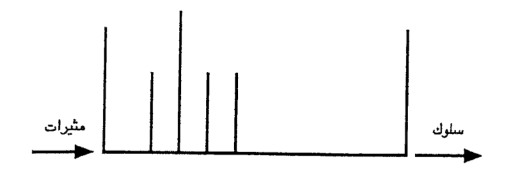
يمكننا الآن أن نقدم نبذة عما نسميه بالجهاز النفسى فى تفاعله مع الجهاز الاجتماعى وذلك لنختم الباب بنظرية المرض النفسى الاجتماعى .

يعنى ميلاد الطفل أن كتلة غرائزه قد ابتدأت فى النشاط ، ذلك النشاط الذى يحتاج إلى الواقع ليمنح الغرائز موضوعات إشباعها . لذلك اعتبر فرويد الغرائز مخزونا لطاقة يحكمها مبدأ خفض التوتر أو ماأسماه بمبدأ اللذة . وقد اختار فرويد تصوره الطوبوغرافى تعبير الهى Id (q.) ويؤدى تفتح الهى علي العالم الخارجى إلى الصراع معه بما يعطى السلوك . ويعنى السلوك استغلال القدرات الحركية للحصول على الإشباع ، ولاشك أن الواقع يقف كقوة نقيضة مناهضة - بمعنى ما - لمنظمة الهى .

فالهى طاقة تسعى إلى الانصراف من خلال موضوعات الواقع ، ولا يستطيع الكائن الحى أن يحصل على خفض توترها إلا بنشاط معين يأتيه . ويكون التناقض بين الغرائز والواقع هو ذاته كيان الشعور . فلو لم يكن التوتر الغريزى لسكن الكائن وما أتى بسلوك ولكان الواقع واقعاً ساكناً لا أثر منه علي الكائن . ولكن النشاط يعنى نشأة عملية تعى الحال وتعى الخارج لذلك يؤدى التفاعل بين الغرائز والواقع إلى خلق الشعور بالأنا كمجمل للموضوع والغريزة . وعن طريق هذه المنطقة الناجمة عن صراع الغريزة مع الواقع تترجم الغريزة إلى موضوعات غريزية كما تترجم التوترات الغريزية أيضاً إلى موضوعات فى الواقع . ونقصد بترجمة الغريزة إلى موضوعات فى الواقع ظهور تخيل Fantasy للموضوعات الواقعية فى إطار ما تخدمه للغريزة .

وقد صور فرويد الجهاز النفسى تصويراً دقيقاً من خلال فهمه لتطور الشخصية النفسية (١٩) ففى رأيه أن الحياة النفسية فى نشأتها تكون توصيلاً سريعاً بين طرف إدراكى وآخر حركى أو لنقل توصيلاً بسيطاً :

مؤثرات حسية ← إدراك ←حركة ← سلوك ، ومع النمو تتراكم المثيرات عند الطرف الإدراكى على هيئة آثار ذكروية (أ. ذ.) وكلما وقع مثير جديد لابد وأن يعبر خلال هذه الآثار الذكروية حتى يصل إلى الطرف الحركى . وبالتالى فإن أى سلوك يصدر إنما يتأثر بالخبرات السابقة والإقدام عليه .



ويمكن تصوير مفهومى الشخصية النفسية فى شكل واحد على هذا النحو :



هذه الحالات المستجدة تقدمنا إلى موضوع جد مهم فى فهم الأمراض النفسية الاجتماعية . ورغم أننا سوف نخصص لها الفصل الأخير من الكتاب فإنه من المهم أن نضعها فى إطار مقارنة بالأمراض النفسية الخالصة .

مشكلة الأنا الأعلى وسلطة المجتمع :

لقد تركنا جانبا حتى الآن عن منظمة ثالثة تنشأ وتتطور فى الشخصية الإنسانية هى الأنا الأعلى . والأنا الأعلى من الموضوعات التى نالت حظاً كبيراً من النقاش والجدل فى مدرسة التحليل النفسى لسببين : الأول الخلاف حول تحديد ظروف ظهور هذه المنظمة وطبيعة فاعليتها . والثانى هو دورها فى نشأة المرض النفسى وتفعيل المرض ودون الخوض فى نقاش طويل حول السبب الأول ، وهو نقاش تعرضنا له فى الفصل الرابع ، يمكننا أن نلخص الأمر بما يسمح بدراسة فاعلية هذه المنظمة وعلاقتها بسلطة المجتمع .

يرى فرويد أن الأنا الأعلى تنظيم ينشأ عن الأنا عن طريق تمثل سلطة الوالدين والتعيين الذاتى بهما ، فجزء مهم من الواقع الذى يعترض رغبات الهى يتمثل فى الوالدين اللذين يحملان التراث الحضارى للطفل . وبعد فترة من التعامل مع سلطة الوالدين التى تكون فى أعظمها فى إطار لفظى ، يشرع الأنا فى استدماجها لجعلها إحدى قواه التى تعاونه على ضبط الهى حتى لا يتعرض الطفل لإحباط من الواقع الخارجى ، بما فيه الوالدين . وعلى الرغم من أن فرويد اعتبر الأنا الأعلى وليد الصراعات الأوديبية ، إلا أن تصوره لطبيعة ودور وفاعلية الأنا الأعلى تسمح لنا بأن

نعتبره تنظيماً يظهر مباشرة بعد كل تكوين للأنا . ذلك نرى كلاين ترجع نشة الأنا الأعلى إلى السنة الأولى من العمر . فكلاين تفسر نشأة الأنا باستدماج الأم وإسقاط الذات عليها وبالتالى تصبح الأم المستدمجة أنا أعلى بالمعنى العام . ولكن يكفينا هنا أن نميز بين أنا أعلى ينشأ عن أنا بنائى يستعين بالقطب الغريزى المضاد لضبط الهى ، وبين أنا ينشأ عن أنا أرقى يستعين بالعالم الخارجى – فى صورة الوالدين لضبط الهى . وبالتالى يمكننا أن نعتبر الأنا الأول من طبيعة الأنا الحركى ؛ لأن مضمونه هو القطب الغريزى المضاد وهو حركى تماماً كالقطب المرفوض . أما الأنا الأعلى الثانى فهو من طبيعة الأنا التخييلى لأن مضمونه استدماج للوالدين اللذين كانا مدركين فى وقت ما ، ثم استدمجاً ويستعادا عند نشاط الهى فى ذهن ، كما كانا يظهران فى مجال الإدراك فى الطفولة .

فإذا كانت منظمة الأنا الأعلى هى الأخرى ذات طابعين أحدهما تخييلى نتيجة لكونها تكونت عن استدماج للواقع والآخر حركى نتيجة تكونه من الشحنات الغريزية المضادة ، فإن الأمر بصدد علاقة الأنا الأعلى بالسلطة الاجتماعية يكون واضحاً تماماً . إن الأنا الأعلى الحركى وإن كان نتيجة لاعتراض الواقع – الذى يصبح سلطة اجتماعية فيما بعد – لا يكون ممثلاً فى الأنا ، بل على العكس يكون الأنا الأعلى فى هذه اللحظة منكراً للواقع أو محاولة لإنكار للواقع . فعندما ينشط القطب الغريزى المضاد لا يكون للأنا وظيفة حيث يبتلع الأنا الأعلى الحركى الأنا ويخضعها له تماماً . وبالتالى يقع الكبت هنا على قطب غريزى بنقيضه وتتعطل وظيفة الأنا فى معالجة الواقع ذهنياً أى يقع إنكار للواقع . فمن المفروض أن الهى نزعة تلح على الأنا فى الإتيان بالحركة المشبعة . فإذا تبين للأنا اعتراض الواقع فسوف لا تتمكن من ضبط هذه النزعة إلا باستثارة قطبها المضاد . وهذا القطب المضاد هو الآخر حركى فضلاً عن كونه غريزياً ومن نفس المصدر الذى يجب على الأنا أن تقف أمامه . لذلك يكون القطب المضاد أنا أعلى لأنه يفرض نفسه على الأنا الحركى الذى لا يجد عنه بديلاً . بعبارة أخرى أن الأنا الحركى – وهو بدائى زماناً وطبيعة – بعد أنا أعلى عندما يقف بإزاء الهى . وبوصفه هذا يصبح أنا منكراً للواقع من خلال عجزه عن ضبط الغريزة ، لأن الوظيفة الأساسية للأنا وهو ، الشعور بالذات أو الهى وإدراك الواقع تتعطل

لانشغالها بتنفيذ للحركة المكنة للقطب المضاد من الإشباع ، **بذلك نستطيع القول بأنه من الممكن أن يكون لدينا أنا أعلى يقف مناهضاً ومضاداً للسلطة الاجتماعية ويثير القلق الحاد للأنا إذا حاولت الاعتراف بالسلطة الاجتماعية .**

أما نضج الأنا فيعنى أن حدة الاستقطاب فى الغرائز قد أخذت تخف مما يجعل ضبطها لا يكون بانشطارها . وبالتالى يؤدى صراع الهى ذات الغرائز المتحدة فى أقطابها مع الواقع يؤدى ذلك أن يتحول الأنا بالرغبة إلى القطب الإدراكى ، بمعنى آخر يؤدى تطور ونضج الأنا إلى استبدال استقطاب الحركة والتخيل بقطبية الحركة ذاتها . وفى نفس الوقت يؤدى هذا نفسه إلى اعتراف الأنا بالواقع واستدماجه كجزء مكون للأنا فى هيئة أنا أعلى لها نفس الطابع التخييلى للأنا التخييلى . وبالتالى يقع الكبت على الهى بنقيض وهو اللا - تخيل ، وتتعطل الوظيفة الحركية للأنا تجاه الإشباع . فمن المفروض إذا ما ألحت رغبة غريزية أن تخبر الأنا إمكانيات إشباعها فى الواقع ، ولكن الأنا الأعلى المستدمج من الواقع يصبح بديلاً تخيلياً له فيأذن أو يمنح الإشباع . ويصبح لدينا إزاء هذا الموقف احتمالان : احتمال أول أن يكون الأنا الأعلى ممثلاً للواقع مشبع غير محبط ومتسامح غير معاقب أى واقع حنون دون أن يحرم ، وفى هذه الحالة سوف يكون الأنا الأعلى ممثلاً لسلطة اجتماعية تعين الأنا على تحمل الحرمان وعلى التصرف المريح مع الهى ، ولا يكون أنا أعلى مملياً لسلطة المجتمع فيجعل الواقع يبتلع الأنا . فى هذا الاحتمال تكون لدينا الأنا السوية تلك التى لم تتلاشى فى السلطة الاجتماعية ممثلة فى الأنا الأعلى ، وبالتالى يمكن أن تحتفظ بأنيتها مستقلة عن أنية المجتمع دون أن يحدث انشطار يجعل السلطة الاجتماعية متمثلة فى الأنا الأعلى عبئاً إضافياً على الأنا . أما الاحتمال الثانى فإن الأنا الأعلى يكون ممثلاً لواقع محيط صارم يحرم دوماً ، وفى هذه الحالة سوف نجد العصاب . والحال هنا كمثل حال الأنا الأعلى فى حالة التفعيل المرضى . ففى العصاب تخضع الأنا فى أغلبها للأنا الأعلى ، مثلها كحالها فى التفعيل المرضى ، ولكن مع اختلاف فى طبيعة ما تخضع له . وفى العصاب تخضع الأنا للأنا الأعلى الذى يمثل الواقع فيها ، وفى التفعيل المرضى تخضع الأنا للأنا الأعلى النابع من الهى التى تريد ضبطها . فى الحالتين تبتلع الأنا

فى الأنا الأعلى ، فى العصاب تبتلع فى أنا أعلى يمثل سلطة المجتمع فى مستوى تخييلى كما أن عقابه كذلك يكون تخيلياً . أما فى السواء فالأنا الأعلى ممثل للسلطة الاجتماعية يكون عوناً للأنا على تحمل ومصالحة الواقع والهى ويعطى للأنا إمكانية الاعتراف بذاتها وأنيتها والواقع ؛ أى المجتمع وأنيته فيتم الانفصال بين الأنيتين دون انشطار ، ودون ضرورة إلغاء أحدهما بانصهاره فى الآخر . ففى حالة العصاب ونتيجة لدور الأنا الأعلى المبتلع للأنا فى مستوى التخييل ، تصير الأنية الفردية ممثلة فى الأنا والأنية الاجتماعية ممثلة فى الأنا الأعلى . وفى حالة التفعيل المرضى يحدث نفس الانصهار والعجز عن تحرير الأنية الفردية من الأنية الاجتماعية ممثلة فى أنا أعلى نابع من الهى ويقف بديلاً عن الواقع كأنية اجتماعية خاصة .

على هذا الأساس نستطيع القول بأن المرض النفسى هو الأفعال المرضية . فعند مايكون الواقع الخارجى ، والمتمثل فى الأنية الاجتماعية - واقعاً فى الأنية محبطاً وقاسياً ويقف موقف الحازم للهى ، فإن الأمر سوف يؤدى إلى تدمير كل إمكانية لتطور الأنية الفردية ؛ أى لإستقلالها وتحريرها . وبالتالى تزيد الفرصة أمام الأنا الحركى ليكون أكثر قسوة وأقدر على إمتصاص وظائف الأنا . ومثل الواقع القاسى ، أو تلك الأنية الاجتماعية المنكرة للرغبة الفردية ، يجعل أفراد المجتمع يحرمون بالتدريج من التخييل فتتحول حياتهم النفسية فى أغلبها إلى مستوى التفعيل المرضى لعصابهم أو ذهانهم (*) . **وبالتالي يمكننا أن نحدد مايعتبر مرضاً نفسياً اجتماعياً بأنه التفعيل المرضى مميزين بينه وبين الأعصبة والذهان علي أساس الأختلاف بينه وبين الأعصبة في طبيعة الأنا الأعلى عند مرضاه وعلاقة الأنا الأعلى بالسلطة الاجتماعية .**

الواقع القاسى كنقيض أول للهى وكمحدد صارم غير مدرك لحاجات الأفراد يخلق أنا أعلى صارماً لايسمح بنشاة الأنية الفردية ولايسمح كذلك بفاعلية التخييل السوى أو المرض فى تعطل الأفعال المرضية . فإذا أضفنا إلى ذلك أن كتلة الهى فى البداية تكون امتزاجاً بين غرائز الحياة وغرائز الموت اللتين تظهران فى أفعال

(*) انظر الفصل الأخير من الكتاب .

العـدوان ، وأن ظروف نشأة التفعلات المرضية سوف تعطل الفرد عن فصل الحب عن العدوان . واذا أضفنا كذلك أن وضع معايير للسلوك الإنسانى يكون لفترة طويلة من حياة المجتمعات عرفاً وقانونا غير مكتوب ، بمعنى أنها معايير فى لاشعور المجتمع ، فإننا نكون كذلك بإزاء احتمالات قسوة اجتماعية إضافية تتركز خطورتها فى عدم وعى الأفراد بمصدرها . فمعايير ضبط الهى تنشأ وتقوم على أسلوب الإنتاج الشائع فى المجتمع . وتعد السلطة فى المجتمع تصويراً أولياً للأنا الأعلى الحركى . وبالتالى فإن الحرمان الذى يوقعه نظام الإنتاج على الفرد هو حرمان السلطة ، وتكون هذه السلطة هى قانون المجتمع ويكون القانون لمصلحة فئات السلطة . حينئذ تتحول أساليب الإنتاج إلى محددات مباشرة طبيعة للمرض النفسى الاجتماعى . فالسلطة أنا أعلى يستدمج فى الذات بكل القسوة الموجودة لدى فئات السلطة ويؤدى ذلك إلى أن تخضع الهى لتلك السلطة الجازمة ، ولاتجد أمامها سبيلاً إلى الإشباع إلا بمحاولات تحطيم السلطة تحطيما حركياً . ويتكون بذلك موقف مشكل للذات أو الفرد (*) فإحباط المجتمع متمثلاً فى السلطة أو الزعامة – يجعل طاقة التدمير لدى الفرد تتحرك لتحطيم قيد السلطة . ولكن السلطة تصبح جزءاً من الذات فى شكل أنا أعلى ، وبالتالى يمكن أن يصبح التدمير تدميراً للذات فى نفس الوقت .

يجدر بنا هنا – وقبل أن ننهى هذا الفصل أن ننبه إلى أن تعريف المرض النفسى الاجتماعى يتقدم بنا إلى مشكلة جديدة فعلاً هى : طبيعة النشاط الغريزى فى الفعل المرضى . بمعنى آخر ، أن المشكلة التى تطرح نفسياً حالياً هى : ما الموقف من

(*) من الممكن أن نعقد تشابهاً بين منظمات المجتمع والمنظمات النفسية ، فالطبقة العاملة وهى الطاقة الحقيقية للإنتاج فى المجتمع تشبه في النفس منظمة الهى . ويمثل المفكرون وطبقة الفنيين فى المجتمع فئة تحاول أن تحول طاقة المجتمع إلى الإنتاج ، وهم بذلك أشبه فى وظيفتهم بوظيفة الأنا فى النفس . أما الأنا العليا فهى السلطة فى هذه المماثلة ، فإذا كانت السلطة قوية أمكنها أن تمتص المفكرين وتخضعهم لها ليستغلوا الطبقة العاملة لمصلحتها ، تماماً كما يحدث عندما تمتص الأنا العليا وظائف الأنا لضبط الهى وحرمانها من الإشباع . أما إذا كانت الأنا قوية فإنها تجند الأنا العليا لمصلحة الهى ولإتاحة فرص أكبر للإشباع . مثل هذا الموقف يحدث فى النظام الاشتراكى السليم حيث يتآزر المفكرون والفنيون مع السلطة أو يكونون ضمن السطة لمصلحة الطبقة العاملة .

غرائز الحياة وغرائز الموت وسلوك العدوان فى الفعل المرضى - أى فى المرض النفسى الإجتماعى ، إن الإجابة الممكنة لهذا السؤال حاليا هى :

إذا كان المجتمع متمثلاً فى أنية اجتماعية مستدمجة فى الذات على هيئة أنا عليا لها القدرة على أن تحرم الفرد من أنيته أو يحرمه من تحرير أنيته من أنية المجتمع ظهر لدينا التفعيل الماضى ، أما إذا نمت الأنا وأنمت معها أنا أعلى يحمى الهى ويشبعها بقدر ما يسمح الواقع كان المرض النفسى . وبناء على ذلك سوف نجد اختلافاً جوهرياً فى طبيعة مايحدث لغرائز الحياة وغرائز الموت فى الحالين .

التفعيل المرضى والجريمة :

مادام التفعيل المرضى ناتج عن أنا أعلى متمثل من واقع محيط ويظهر فى شكل قطب غريزى مضاد ، فمن الميسور أن نجيب عن تساؤلنا السابق بشكل عام . إذا كان الواقع المحيط يقف بإزاء غريزة الحياة ، فإن الشق المضاد الذى سوف ينشط فى الذات كأنا أعلى يواجه الموقف يكون غريزة الموت . والعكس كذلك صحيح ، فعندما يقف الواقع معترضاً على الغرائز العدوانية فإن الإلحاح الذى سوف تلقاه فى الذات يكون من طابع غرائز الحياة . والأمر على هذا النحو يسمح لنا بإمكانيات ضخمة فى تأمل الحياة النفسية فى التفعيلات المرضية .

يرى فرويد أن بداية الحياة هى انتصار لغريزة أيروس على غريزة ثاناتوس . وأن صراع الحياة ينتهى بعودة انتصار ثاناتوس فى شكل الوفاة . وقيمة هذا التصور كبيرة إذا أردنا فهم الكثير من مشاكل التطور . فأصل الحياة من المواد غير الحية ، ونتيجة لتغييرات كمية معينة تظهر على المادة نشاطات هى ما تصفه بظاهرة الحياة ، والتى يطلق فرويد عليها تعبير مجموعة غرائز الحياة وطبيعتها البناء والتركيب . وقد ميز فرويد فى هذه المجموعة الغريزية تجمعين : غرائز حفظ الذات وغرائز حفظ النوع والجنس . وبين أن تطور الفرد يؤدى إلى أن يتمايز التجميعين بالتدرج كما أنه يؤدى إلى ضبط غرائز الموت التى تسعى بالفرد إلى حالته المادية الأولى ، فتتصل وتتفكك التركيبات التى أقامتها غرائز الحياة . وتعد الغرائز الجنسية مجمعاً لصراع غرائز حفظ الذات والموت لأنها بكونها جزءاً من بنية غرائز الحياة تقوم على إشباعها ، وفى

نفس الوقت يستطيع الجنس أن يعبر عن العدوان بصور مناسبة أهمها إفناء الوحدة البشرية وتنفيذ إرادة الموت وبناء وحدات جديدة من نفس النوع تنفيذاً لإرادة الحياة . ذلك ما يجعل فرويد يهتم بالسلوك الجنسى بوصفه المجمل ، الذى يكشف عن قدر التعادل والتوازن بين غرائز الحياة وغرائز الموت .

لذلك يعد الواقع مثيراً طبيعياً لغرائز الموت يثيرها ، فلا يجد الرضيع سبيلاً إلا بإثارة القطب الغريزى المضاد وهو غرائز الحياة . فغرائز الحياة تنشط فى بداية العمر لتثبت الرضيع فى العالم وتتحكم فى نشاطاته تحكماً تاماً . فإذا ما تمكن الرضيع – بمعاونة أمه – على الابتعاد تدريجياً عن خطر الفناء ، أصبح من الممكن حدوث التفاضل الثانى فى غرائز الحياة وظهور تجمع غرائز حفظ النوع والجنس . وبالتالى قد يؤدى هذا إلى صراع جديد بين هذين القطبين . ومع مزيد من التفاصيل يحدث أمر أكثر تعقيداً حيث يتمايز الشق الوجدانى المتخيل من النشاط الغريزى عن الشق الحركى السلوكى له مما يسمح بأن يثير أحدهما نقيضه لضبطه (*) .

ولكن القانون العام للأفعال المرضية هو الواقع المحبط الشديد . ويعنى هذا أن الأمراض النفسية الاجتماعية سوف تكون دائماً تفعيلاً لغرائز الحياة . ويعد هذا أساساً لتشخيص المرض النفسى الاجتماعى . فالمرض النفسى الاجتماعى نمط من تفعيل غرائز الحياة وحفظ الذات الممتزج بحفظ النوع ضد غرائز الموت . بمعنى آخر أن الأفعال المرضية المشكلة لمرض النفسى الاجتماعى هى تفعيل لغرائز الحياة لكبت غرائز الموت التى يثيرها واقع خطر . واحتمالات ذلك عديدة فإما أن تكون الأفعال المرضية تفعيلاً لتخيلات جنسية وهذا هو المستوى الأول ، أو تفعيلات لتخييلات حفظ الذات وهذا مستوى ثان ، أو تفعيلات لتخييلات غرائز الحياة دون تمايز بين حفظ الذات وحفظ النوع وهذا مستوى ثالث . وهذه المستويات فى الواقع قابلة للامتزاج معاً بنسب متفاوتة تسمح بإعطائها أسماءها حسب تغلب مستوى على الآخرين .

(*) كان تطور اكتشاف فرويد للتنظيمات الغريزية عكس تطور الغرائز نفسها . ففى البداية اكتشف مشكلة الكبت على الوجدان الغريزى وميزه عن السلوك الغريزى . ثم صاغ نظرية الصراع بين غرائز حفظ الذات وغرائز حفظ النوع . وكان هذا فى مرحلة بحوثه فى العصاب ، وعندما بدأت كشوف الذهان تنبه إلى ما هو أعمق ونقصد انفصال أيروس عن ثاناتوس .

وقد أعطى فرويد تصوراً للعملية النفسية التى حدثت ليدخل الإنسان عصر إنسانيته نوجزه فيما يلى : يتميز الإنسان عن غيره من الحيوانات بزيادة كمية لطاقاته الغريزة فضلاً عن اختلافها كيفياً فى كونها قابلة للاغتراب غير المحدود فى موضوعات لا فسيولوجية (انظر الفصل الرابع) ، كما أن الإنسان قد امتاز بجهاز عصبى أرقى فى كونه يسمح بظهور الوعى واستمراره . ونتيجة لذلك أدى النشاط الغريزى لدى الإنسان إلى ظاهرة خاصة هى استحالة الإشباع التام للتوترات الغريزية نتيجة للزيادة الضخمة فى الشحنة الغريزية لديه بالإضافة إلى القدرة على الحصول على إشباعات غير مباشرة فى اغتراب الإشباع فى نشاطات لا غريزية (*) فضلاً عن ذلك كان الجهاز العصبى للإنسان ذا قدرة مزدوجة . فمن ناحية يستطيع أن يتحمل الحرمان فى صيغة تأجيل وتأهب دون إيلام مفرط يقهر الإنسان على الإشباع المطلق ، ومن ناحية أخرى يستطيع أن يعطى بديلاً متخيلاً تمكن من قابلية الطاقة الغريزية على الاغتراب .

كانت غرائز الحياة أساساً فى التحويرات التى يستلزمها تطور الجنس البشرى . فخضعت لتعديلات وإعلاءات عديدة أهمها قابليتها إلى تأجيل شقها الشهوى الجنسى وضبطه وإعلائه . وكان كبت الجنس هو النواة الأولى لنشأة المجتمع البشرى إذ كان من نتائجه أن ظهرت الأسرة كشكل أولى للبشرية . وانعكس ذلك على المجتمع فى صيغتين : الأولى ظهور منظمة اجتماعية تسمح برفع الكبت عن الجنس فى إطار منظم بحيث لا تحدث ردة إلى المشاعية الحيوانية ، والثانية ظهور منظمة أخرى تقوم على رعاية الكبت وتدعيمه وخلق مجالات الاغتراب اللازمة لتصريف الطاقة الجنسية تصريفاً إعلائياً وهى الكهنوت . والجدير بالذكر أن تاريخ البغاء والكهنوت يشير إلى أنهما كانا أول حرفة للمرأة وللرجل فضلاً عن كونهما منظمتين اجتماعيتين باشرا فاعليتهما فى تحالف ، وفى إطار واحد قبل أن ينفصلا ويتعاديا .

أما الطاقة العدوانية فأقل طواعية من طاقة أيروس . لذلك كان إعلاءها وتحويرها لا يصيب نجاحاً كبيراً . ومن ثمة اضطر الجنس البشرى أن يجد سبيلاً لتصريف طاقة العدوان بأحد شكلين : الأول هو تحميل غرائز الحياة قدراً من العدوان

(*) نشاطات إعلائية ، انظر الإعلاء فى ثلاث مقالات فى نظرية الجنسية . دار المعارف .

فيغير الإنسان من هذه الطاقة فى شكل إنتاجى ، والثانى هو تصريف العدوان إلى خارج الجماعة تجاه جماعة أخرى . وبقدر نجاح معالجة الإنسان لعدوانيته على هذين النحوين أمكنه تعطيل عوامل التفكك الاجتماعى ، التى يمكن أن تزيد فاعليته فى حالة استحالة تحويل العدوان إلى الخارج ، كما أمكنه إكساب طاقة غريزية الحياة دفعة إضافية لإنتاج أرقى (*) .

نعود بهذا التصوير إلى مشكلة التفعيل المرضى . فأساس التفعيل المرضى هو تحول الرغبة الغريزية إلى الطرف الحركى . ولا شك أنه إذا ظلت الرغبة الغريزية – سواء كانت عدواناً أو حباً بالمعنى الواسع لكلمة – متجهة فى أغلبها إلى الطرف التخييلى ، فإنها لن تعطى تفعيلاً . وبالتالى تكون مشكلة للفرد ولا تكون مشكلة للمجتمع إلا بطريق غير مباشر . أما إذا تحولت الرغبة الغريزية إلى الطرف الحركى ، فإن نتاجها سوف يتضح فى تصرفات تؤثر مباشرة على المجتمع ؛ لذلك يكون احتمال تشخيص الأفعال المرضية فى إطار مفهوم الغرائز بأنها أفعال تصدر عن اختلال ما فى علاقة غرائز العدوان بغرائز الحب .

إن الاحتمال الأول لدينا بصدد الأفعال المرضية هو تحول قدر كبير من الطاقة الغريزية المختلفة إلي الطرف الحركى فتمتزج أفعال الحب بالعدوان والتدبير . وهذا النوع من الأفعال المرضية تجده في أكثر المجتمعات تطوراً في الجانب التكنولوجى لنكوص المجتمع إلي المراحل المبكرة من التطور

(*) يرى فرويد أن الحرب أقرب إلى أن تكون ضمنية حتمية في المجتمع الإنسانى نتيجة لعدم قابلية العدوان الغريزى للتسامى وضرورة تصريفه إلى الخارج فى شكل حروب (٩٢) وعلى الرغم من موافقتنا له علي غريزة العدوان ، فإننا لا نتفق معه علي حتمية الحرب . فالعلاج التحليلى النفسى للفرد يدلنا على أن العدوان قابل للتشكل والانصراف فى أشكال سوية وليس محتماً للعدوان على الآخر أو على الذات . كل ما فى الأمر أن طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة تشير إلى الصحة الوضعية لرأى فرويد . فالشعوب التى تحرم من رد العدوان لأمر ما تصاب بحالة أقرب إلى الانتحار الحضارى نتيجة لانغلاق مجرى عدوانها إلى الخارج . ولكن إذا ما تغيرت الأوضاع السياسية بحيث لم يعد هناك تهديد بعدوان وإحباط له سوف يتجه العدوان إلى الطبيعة فى أعمال خلاقة صحيحة . (بعد ثلاثين عاماً من كتابة هذا الهامش أجد أن العولمة المعاشة حالياً تؤكد صحة الافتراض) .

الغريزي - أى إلى المراحل التي لم ينجح فيها الإنسان بعد في عزل الحب عن العدوان . والاحتمال الثانى هو تحول الحب إلي الطرف الحركى في صيغة الإعلائية المناسبة ولكن مع تشبعه بقدر كبير من طاقة العدوان ، وهو الاحتمال الذي نجده في مستويات التطور الاجتماعى الأقل رقياً كالمجتمعات الزراعية . والاحتمال الثالث هو انفصال تام تقريباً بين غرائز الحياة وغرائز الموت حيث تتجه غرائز الحياة إلي الطرف التخييلى وتجد غرائز الموت طريقها مفتوحاً إلي الطرف الحركى ، وهو ما نلقاه في مجتمعات الرعى وأحياناً في مجتمعات الصيد . أما في المجتمعات بدائية الإنتاج كمجتمعات جمع الطعام ، فيكون العدوان فيها أكثر خفاء وأقل فاعلية بينما تكون الفاعلية لغرائز الحياة المنقسمة إلي جنس وحفظ الذات ، ويكون الجنس واقعاً تحت بدايات الكبت الحركى ومساره إلي الطرف الحركى في شكل سلوك لحفظ النوع . وهذا التطور العكسى لاحتمالات الفعل المرضى هو ذاته ما سبق أن أوضحنا في طبيعة العلاقة الجدلية بين تطور الفرد وتطور المجتمع .

لذلك يمكننا القول بأن التفعيل المرضى - أى المرض النفسى الاجتماعى - هو انحراف عن المسار الذى حدده المجتمع لإشباع الغرائز وانحراف عن الشكل الذى يرتضيه المجتمع لهذا الإشباع . بمعنى آخر ، كل أسلوب إنتاج - أى مجتمع يحتاج إلى تنظيم غريزى مناسب له يحدده كى تتصرف طاقات افراده على غرائزه ، وفى إطاره حتى تتحول الطاقات الغريزية للأفراد إلى إنتاج . والتنظيم الغريزى الذى يحدد وفق مطالب الإنتاج يضع للفرد عرفاً ما لما يتجه من غرائزه إلى الطرف التخييلى ومايتجه إلى الطرف الحركى ، ويحدد له كذلك الصيغ الحركية التخيلية لمضمون هذه الغرائز . وبقدر مايكون هذا التنظيم كافياً للإشباع الفردى فضلاً عن وضوحه التام فى عادات وتقاليد اجتماعية ، يكون من السهل على الفرد أن يتحصل على أنية فردية مرحية . أما إذا أصبح العرف غير مشبع للفرد أو لمجموعة من الأفراد وكانت العادات والتقاليد غامضة منفصلة عن أصلها العضوى فى الوظيفة الاجتماعية ، فإن الانحراف عن المسار الاجتماعى للإشباع يكون لنا الظاهرة النفسية الاجتماعية ، أى التفعيلات المرضية .

هذه التفعيلات المرضية تدل على وجود اضطراب فى علاقة الفرد بالمجتمع ، ويثير ذلك سؤالين : الأول كيف يحدث أن يطرأ الاضطراب على هذه العلاقة وما أسبابه ؟ والسؤال الثانى هو طبيعة انحراف السلوك فى الأفعال المرضية .

سوف نقتصر هنا على إجابة السؤال ، على أن نجعل الباب الثالث إجابة عن السؤال الثانى . عندما تكون علاقة الفرد بالمجتمع على اتزان ، فتلك علامة على أن أسلوب الإنتاج مشبع بتنظيماته الاجتماعية لرغبات الأفراد . ولكن تزايد القدرة الإنسانية فى أى نظام إنتاج - وهو الأمر المعروف بارتقاء نظام الإنتاج ارتقاء كمياً تدريجياً - يعنى أن تغيراً كمياً قد طرأ على رغبات الأفراد . فازدياد إتقان النظم الزراعية يدل على تطور فى الرغبات الفردية وتحول قدر أكبر من الطاقة الغريزية إلى الإعلاء . فضلاً عن ذلك فإن التراكم الكمى التدريجى للعائد الإنتاجى لهذا الارتقاء يؤدى هو الآخر إلى ازدياد حرمان قطاعات عاملة معينة فى النظام الإنتاجى ، وبالتالى إلى كفاية أساليب الإشباع المتبعة فى المجتمع لهم . حينئذ يتجه بعض الأفراد إلى الانحراف تعبيراً عن اختلال علاقتهم بالمجتمع . وبازدياد عدد من يعدون فى نظر المجتمع منحرفين نواجه المرض النفسى الاجتماعى . وجدير بالذكر هنا ، أن التغيرات الكمية فى أساليب الإنتاج ، والتى تؤدى إلى الحرمان التدريجى لأفراد المجتمع لا يقابلها تغير فى الظواهر الاجتماعية التى تبقى انعكاساً للأشكال الأولى من المجتمع . لذلك يصبح الانحراف خروجاً على العرف والتقاليد ، وبالتدريج يصبح خروجاً على القانون ويتحول التفعيل المرضى إلى جريمة فى نظر المجتمع . فالجريمة هى تفعيل لما حدد المجتمع طريقة إشباعه بالتخييل ، لذلك يصبح الفعل المرضى جريمة لأنه هدم للقانون الاجتماعى . أما الجريمة ذاتها فتكون مرض المجتمع لأنها تكون دليلاً على واقع محيط غير مشبع إلى درجة تحويل التخييل إلى تفعيل ، وقلب التفعيل إلى تخييل (*) ، وبالتالى تكون الجريمة من صنع المجتمع . بمعنى آخر ؛ الجريمة كظاهرة إنما هى من صنع المجتمع ، أما الفعل الإجرامى - كوحدة بشرية - فمن صنع الفرد (انظر الباب الأول - الفصل الخامس) .

(*) هذا ما يحدث تماماً فى العلاج بالتحليل النفسى فعندما يكون موقف المحلل محبطاً للمريض بما لا يسمح له بالطرح عليه ، تنقلب الأمور ويتحول المريض إلى الأفعال المرضية .

لذلك يعد التفعيل المرضى جريمة لأنه هدم أو عدم اعتراف بسلطة المجتمع ، ومحاولة فردية لإقامة قوانين خاصة للإشباع أكثر ملاءمة للرغبات الفردية . فإذا تحولت هذه الأفعال المرضية تدريجياً إلى هدم قوانين علاقات إنتاجية بالية لإقامة علاقات إنتاجية أرقى تلائم التطور الإنتاجى البادئ ، كانت مرحلة الهدم السابقة على البناء والفترة السابقة على البناء قبل الهدم مجالاً لظهور مجموعة من الأمراض النفسية الاجتماعية ، وبعد أن يستقر نظام الإنتاج الجديد وتنشأ مجموعة علاقات إنتاج ملائمة وتبدأ ظواهر اجتماعية جديدة تحل محل السابقة عليها ، تختفى الأفعال المرضية والظواهر النفسية الاجتماعية الشاذة .

أما إذا طالت الفترة بين الهدم والبناء ، أو استمرت الأفعال المرضية رغم مظهر التغير الاجتماعى ، فإن ذلك يدل مباشـرة على عدم انهيار حقيقى للقديم وعـدم قيام حقيقى للجديد . ومثال ذلك أن نجد فى بعض المجتمعات الزراعية اتجاهات متخلفة من العادات تبقى على التنظيم القبلى المناسب لمجتمعات الرعى ، بما يخلق تفاوقاً بين أسلوب إنتاج أرقى ، وبين علاقات إنتاج وظواهر اجتماعية مختلفة . وفى مثل هذه المفارقة يظهر « الثأر » كجريمة يعاقب عليها قانون المجتمع الزراعى ، فى حين أن « الثأر » فى المجتمع الرعوى لا يعد جريمة بل هو ظاهرة اجتماعية . وعادة مايحدث ذلك عندما ينتقل مجتمع الرعى إلى مجتمع الزراعة دون تغير فى القيادة الاجتماعية . فمثل هذه الحالات تلك التى تنتقل فيها الثروة الزراعية إلى شيخ القبيلة الذى كان يمتلك الثروة الحيوانية ؛ فهو لذلك يبقى على علاقات الإنتاج الرعوى فى المجتمع الزراعى الذى مازال يحتل فيه مكانة أرقى .

خاتمة الباب الثانى
« الفعل المرضى والثورة »

إن تعريف المرضى النفسى فى شكل مبسط هو تثبيت على أساليب إشباع طفلية متخلفة نتيجة لصعوبات يلقاها الفرد فى تقدمه إلى مراحل أرقى من التطور . نتيجة هذه الصعوبات لايتقدم الفرد بأساليب إشباعه إلى المستوى المتطلب منه كإنسان متطور . العلاج النفسى فى قوامه هو معاونة المريض على اكتشاف أثر التثبيت الطفلى على سلوكه والدوافع التى أدت إلى هذا التثبيت . وبذلك يتاح للمريض أمر من ثلاثة أمور بنسب متفاوته . إما أن يرضى عن الرغبة التى كبتها طفلاً لعدم صلاحيتها وقت أن كبتها وصلاحيتها حالياً ، وهذا يعنى تحويل قدر من الطاقة المشبعة تخييلاً إلى الطرف الحركى . وإما إعلاء طاقة رغبة طفلية مستهجنة - عادة ما تكون من عناصر غرائز الموت - حتى لا يضطر إلى صرف جيد من نفسه فى ضبطها بما يمرضه . وإما الوعى برغبة طفلية مستهجنة بما يجعله يعيد رفضها شعورياً بدلاً من رفضه اللاشعورى السابق ، ويكون ذلك عادة بالنسبة لرغبات غريزية مزيجة من حب وعدوان . ويتم هذا بعزل عناصر العدوان عن عناصر غرائز الحياة والإفادة من تلك المقبولة . ويقوم المعالج فى عملية العلاج بدور أقرب إلى أنا أعلى أكثر اعتدالاً من الأنا الأعلى لدى المريض ؛ بمعنى أنه من خلال طرح المريض عليه ، وبتفسير الطرح يسمح بتعديل نظام الكبت بما يتيح للمريض فرصة اختبار الواقع واستغلال طاقاته أفضل استغلال .

أما المرض الاجتماعى فهو معكوس النقيض من ذلك . إنه تثبيت على أساليب إنتاج بدائية فى وقت يسمح الواقع فيه بالتقدم إلى أساليب أرقى . ونتيجة لذلك تظهر الأمراض النفسية الاجتماعية بمثابة أعراض (أى حلول وسط بين عناصر التقدم وعناصر التخلف) ويقابل العلاج بالتحليل النفسى للفرد دور الثورة فى علاج المجتمع . فالثورة هى دفعة إلى مستوى أرقى من أساليب الإنتاج وعلاقاته ، فضلاً عن كونها تحطيماً لمجموعة من عادات وتقاليد وظواهر اجتماعية تخدم عناصر التخلف فى المجتمع . بمعنى آخر تقوم الثورة بوضع الواقع الجديد موضع التنفيذ - وهى الحركة العكسية فى علاج الفرد ، حيث يوضع له الماضى موضع التأمل . ووضع الواقع موضع

التنفيذ يمكن الثورة من أمرين : الأول تحطيم المسارات البدائية للإشباع والتى لم تعد تشبع الفرد ، والثانى فتح مجالات اختبار عدة مسارات جديدة للإشباع لأكثر من أساليب وعلاقات الإنتاج الأرقى . أما زعامة الثورة فدورها دور المحلل النفسى ، لأن دور الزعامة يكون بتلخيص مركز لطموح المجتمع فتكون بذلك طليعة التقدم (*) .

إن مشكلة الأمراض النفسية الاجتماعية – أى الأفعال المرضية – أنها عرض لمرض المجتمع وشفاء المجتمعات لا يتأتى إلا بالثورات . والثورات (**) تحتاج إلى قيادات لها قدرة على وضع المستقبل فى خدمة الحاضر وجعل ماضٍ محتمل . وهذا الموقف من مرض المجتمع كنقيض لأساليب العلاج النفسى الفردى يكشف لنا ما سبق أن ركزنا عليه وهو ضرورة تناول علاقة الفرد بالمجتمع فى صيغة الجدل القائم بينهما . والمجمل فى هذا التناقض يتضح أكثر وضوحاً فى نقطة تجمع للمشكلات الفردية والاجتماعية ، وهى التفعيلات المرضية ؛ فالتفعيل المرضى دليل على مرض المجتمع ، وعلاقة مرضية لدى الفرد . وسوف تتحقق نظريتنا أو تفشل إذا ما طبقناها على مثل هذه الظواهر ، لذلك نكرس الباب الثالث لتطبيق النظرية .

(*) من المفيد فى هذه النقطة أن نعقد مقارنة بين العلاج التحليلى والثورة لنفرق بين العلاج النفسى العادى والدعوات الإصلاحية . يقوم التحليل النفسى على أساس تغيير الفرد بما يجعله يمتلك إمكانياته امتلاكاً أقرب إلى التمام حيث يقوم بتغيير ظروفه الاجتماعية ، والعلاج النفسى يهتم بشكل أوضح إما بمحاولة جعل المريض يقبل ذاته وظروفه وإما بمحاولة تعديل ظروف الفرد حتى لا يتعرض بإمكانياته المعاقة لمزيد من التعويق . والثورة فى علاج المجتمع مثلها مثل التحليل النفسى ، إنها علاج ينصب على تغيير المجتمع ليخلق أفراداً أكثر كفاءة . أما الدعوات الإصلاحية فأقرب إلى أسلوب فى توفيق المجتمع مع رغبات الأفراد كى يمكنهم تغيير المجتمع . وتغيير الفرد أمر مستحيل ما لم يتغير المجتمع إذا كان كلامنا على الفرد بوصفه كياناً فممكن إذا كان الهدف من تغييره يقوم بتغيير ظروفه المحددة به .

(**) عند كتابة هذه الفقرة منذ ثلاثين عاماً كان مفهوم الثورة هو قلب نظم الحكم واستيلاء أصحاب مصادر الإنتاج على السلطة . ولكن يبدو أن عصر هذا النوع من الثورات قد انتهى . ولكن هناك أشكالاً أخرى للثورات هى الثورات فى مجالات مراكز القوى فى المجتمع . لقد أصبح أصحاب المؤسسات التى تنظم النشاطات العلمية هى صاحبة السلطة الحقيقية فى المجتمع الحديث .

الباب الثالث
تطبيـــق النظـــرية

* مقدمـــة الباب الثالث
* الفصل العاشـــر :

انحرافات السلوك .

* الفصل الحادى عشر :

البغاء وسيكولوجية الجنس .

* الفصل الثانى عشـر :

التفكير الميتافيزيقى فى مصر وأثره على الأمراض النفسية الاجتماعية .

* خاتمـــة الباب الثالث .
* خاتمـــة الكتاب .
* مصـــادر الكتاب .

الباب الثالث
تطبيـــق النظـــرية

مقدمة الباب الثالث :

عندما انتهيت من كتابة هذا المؤلف عام ١٩٧٠ (وأمكن نشره لأول مرة عام ١٩٨٢ ثم عام ١٩٨٤) ، كان المركز القومى للدراسات الاجتماعية قد نشر مجموعة من البحوث الميدانية أهمها بحث فى البغاء فى القاهرة ، وبحث مسمى عن تعاطى الحشيش ، وبحث مسهب عن الثأر فى إحدى قرى الصعيد . وفى ذاك الوقت كانت هيئة الصحة الدولية قد شجعت مجموعة من البحوث عن انتشار الأمراض العقلية فى الدول المختلفة مع التركيز على الفصام ودور الأسرة والمجتمع فى هذا الانتشار . لذلك ضم الكتاب فصولاً عن تعاطى الحشيش والبغاء والثأر قامت على دراسات المركز القومى ، حيث قمت بتناول هذه الظواهر من خلال ما عرضت من أفكار نظرية . وأضفت أيضاً فصلاً رابعاً عن الفصام قام على الإحصاءات والدراسات التى كانت شائعة فى ذاك الوقت .

والآن ، وبعد ثلاثين عاماً من الانتهاء من هذا المؤلف ، عدت إلى هذه الفصول الخمسة لأجد نفسى مضطراً لحذف ثلاثة منها والإبقاء على اثنين لا أكثر .

لقد أبقيت على فصل البغاء لأنه ورغم عدم وجود دراسات جديدة على هذه الظاهرة ، إلا أنها ظاهرة قائمة فى جميع المجتمعات ومنذ بداية نشأة المجتمع البشرى . فضلاً عن هذا فإن ما توصلت إليه بصدد سيكولوجية البغى والبغاء لازال ثابتاً لم يتغير لأن الظاهرة ذاتها ثابتة لا تتغير . أما فصل الثأر وتعاطى الحشيش فكان لابد من حذفهما . فللأسف لم أجد دراسات جديدة عن ظواهر تعاطى الحشيش أو غيره من المخدرات تصل فى مستواها للدراسة ، التى قام بها المركز القومى فى الستينيات من القرن الماضى . بذلك لم يمكننى تجديد هذا الفصل بما يواكب التغير فى

انتشار التعاطى كمرض نفسى اجتماعى . أما الثأر ، فعلى الرغم من احتمال بقاء قيامه كظاهرة فى المجتمع فتوقف البحث فيه لا يسمح لى بنشر ما هو جديد فى هذه الظاهرة أو الإبقاء على القديم على حاله .ويأتى الأمر فيما يخص الفصام . لقد تطورت البحوث فى ذاك المرض بما يؤكد حالياً أنه مهما كانت الظروف الأسرية والاجتماعية الفعالة فى قيامه وانتشاره ، فإن العوامل الجبلية والكيميائية هى الأصل فى التشخيص وفى فهم هذا الذهان . وربما تجدد فى يوم الاهتمام بالظروف والعوامل الاجتماعية بما يسمح بالعودة مرة أخرى لدراسة الفصام كظاهرة نفسية اجتماعية . ولكن ما دامت هذه الدراسات غير متوفرة فى هذه الآونة ، فلم يعد من اللائق إعادة نشر فصل الفصام فى هذه الطبعة .

ولكن بعد غيبة عن مجتمع مصر دامت عن مايزيد عن ربع قرن ، وبعد عودة طالت لأربعة سنوات ، وجدت الفرصة سانحة لأجرب فكرة هذا الكتاب بصورة معكوسة فى الطبعتين الأوليين اتجهت بالنظرية لدراسات قامت ونشرت . أما فى هذه الطبعة فسوف أوجه النظرية إلى المجتمع محاولاً أن أتنبأ بالمشاكل النفسية الاجتماعية التى قد تكون على الثأر فيه بما يجدر بالدارسين توجيه الاهتمام لها . لقد استقرت فى ذهنى ملاحظتان على المجتمع المصرى أقرب إلى الثبات والصدق منها إلى النظرة العابرة . أولى الملاحظات تتعلق « بسيادة » التفكيرالميتافيزيقى على الفكر العام للمجتمع المصرى ، وانحسار بل وحصار أى فكر مخالف . أما الملاحظة الثانية فتتصل باللغة واختلاف وظيفتها فى المجتمع عما كانت وظيفتها فيما قبل . والملاحظتان تتصلان ببعضهما البعض بما يشكل مجالاً حياً للتحليل الاجتماعى له قوة لها خاصية معينة . فمجال التحلل الاجتماعى الذى يعيش فيه المجتمع المصرى فيه حالياً ، كفيل أولاً بإخفاء المعالم المرضية الخاصة أو النوعية لهذا المجتمع لأن المجتمع برمته يبدو فى حالة مرض نفسى اجتماعى شائع . كما أن شيوع المرض النفسى الاجتماعى كفيل بأن يجعل الحالات المرضية الفردية لا تبرز كأمور لها أهمية خاصة .

سوف أطرح الملاحظتين التى ذكرتهما فى فصل مستقل أختم به هذه الطبعة من الكتاب . موضحاً طبيعتهما وأثرهما على المجتمع عامة . وسوف أعرض بعد تفصيل

كل ملاحظة على حدة احتمالات المرض النفسى الاجتماعى الذى قد يصدر عنها مع بعض التنويه باحتمالات تطور كل مرض إلى مجموعات مستقلة من الأمراض . معنى ذلك أن احتمال أن يكون المجتمع ككل يمر بأزمة عامة قد يكون مقدمة لتنوع مستقبل لهذه الأزمة ، إن شيوع الفكر الميتافيزيقى والعقائد السحرية بين الشباب والمثقفين فضلاً عن باقى أفراد المجتمع قد ينتهى بلجوء البعض للمخدرات كمهرب من الواقع الذى لا يتفق مع الفكر الميتافيزيقى . كذلك قد يؤدى ضياع وظيفة اللغة إلى انهيار أخلاقى لأن لغة المجتمع لها وظيفة حفظ القواعد الأساسية للتعامل بين الأفراد .

أتوقع أن يثير الفصل الأخير ردود فعل شديدة معظمها فى اتجاه مضاد لما أتى فيه من فكر ، وسوف يكون رد الفعل فى ذاته دليلاً على مدى صدق أو فساد ما جاء فيه .

الفصل العاشر
انحرافات السلوك

* تعريف السلوك .
* السلوكية القديمة .
* السلوكية الحديثة .
* السلوك فى التحليل النفسى .
* نبذة عن تطور المفهوم التحليلى للسلوك .
* الانحراف السلوكى ومعناه .

الفصل العاشر
انحرافـــات الســـــلوك

تعريف السلوك :

يتفق رأى المشتغلين من علماء النفس على أن الميلاد الحقيقى لعلم النفس العلمى كان على يد فونت Wundt فى معمله عام ١٨٧٩ ، حيث حدد فونت سلوك الإنسان واستبطنه به موضوعاً ومادة لعلم النفس . وعلى الرغم من أن ميلاد علم النفس التجريبى هو ذاته ميلاد علم السلوك الإنسانى ، إلا أن واطسن Watson يعد البداية الحقة للسلوكية ، حيث ألغى كل ما عدا السلوك من موضوعات علم النفس . ففى رأيه أن موضوع علم النفس هو السلوك ، وأن المعرفة التى تأتى عن طريق الاستنباط وهو قوام السيكولوجيات القديمة - لا تدخل فى نطاق « علم » النفس .

والواقع أن واطسن فى كتابه السلوك (١٦٢) والذى نشره عام ١٩١٤ قام بثورة على المدرسة الوظيفية والبنائية التى شاعتا بعد استقرار مبدأ التجريب الذى بدأه فونت . ولكن أهم ما فى تلك الثورة هو رفضه لدراسة تعقل Mentation أو الخبرة الذاتية ، وأعتبر ذلك من غير مادة علم النفس . لذلك أصبح السلوك في المعنى الذى قدمه واطسن معارضاً لكل أفعال أو تخيل ، أى كل عملية نفسية داخلية لا تتضح فى تصرف يلاحظه عالم النفس .

ولم يخف واطسن مقصده من تحويل علم النفس إلى علم السلوك . فقد كان فى رأيه أن عالم النفس مكلف بتحويل علمه إلى علم من علوم الطبيعة : أى إلى علم دراسة آليات الحياة الإنسانية . وبذلك أصبح : « علم النفس من وجهة نظر السلوكى فرعاً تجريبياً موضوعياً نقياً من علم الطبيعيات ... ولا تتأتى القيمة العلمية المادية .. من تفسير فى تعبيرات الشعور » (١٦٢ ص ١٩٢) .

هذا المعنى الذى قدمه واطسن للسلوك كفيل بأن يحول علم النفس إلى نظام دقيق من التجريب . فمن جانب قدر واطسن أن إقامة علم النفس تستلزم تغيير المنهج الذى تدرس به مادة العلم حيث تصبح التزاماً بحرفية الملاحظة والامتناع عن التفسير ، لأن التفسير هو نوع من استبطان العالم . ثم عزل السلوك فى معناه « التصرفى » عن

غيره من النشاطات النفسية وقصر مادة العلم عليه وأخيراً نادى بتحويل ما ليس تصرفاً من العمليات النفسية إلى تصرف حتى تتسنى دراسته علمياً .

يمكننا بذلك أن نعرف السلوك بأنه التصرف البادى والقابل للملاحظة التى لا دخل للعالم فى تفسيرها . وفي حدود هذا التعريف الواطسونى للسلوك يصبح الشعور موضوعاً يخرج عن ميدان علم النفس ما لم يخضع لمبدأ تحوله إلى تصرف .

فنظام واطسن لدراسة السلوك هو :

مثير ——————← استجابة (سلوك)

فإذا أمكن إثارة الشعور – أو التخيل أو التصور ... بمثير معروف بحيث تصبح تلك العمليات استجابة أو سلوكاً ، أى تتحول إلى تصرف قابل للملاحظة العملية ، فلا غضاضة إذاً من إدراجها فى مادة علم النفس .

وتعريف هذا السلوك على هذا النحو يبرز فى جوهره قضية أهم . فهذا التعريف قائم على رفض الشعور كمادة للعلم وذلك بتحويلها إلى سلوك ، أى إنه تعريف قائم على تحويل الظاهرة إلى ظاهرة أخرى حتى يتمكن العالم من دراستها بأسلوب معين فى حالتها الثانية ولعجزه عن دراستها فى حالتها الأولى بالمنهج الذى ألزم نفسه به . وأهمية هذه القضية تتركز فى نقطتين : الأولى التمييز الحاد بين التصرف أى السلوك بين الوعى أى الشعور حيث ترتب على ذلك أن السلوك أصبح دليلاً على الإنسان وليس جزءاً أو قيمة إنسانية . فالهرب سلوك يدل على خوف الإنسان (أى على شعور) بعدما كان الهروب جزءاً من موقف إنسانى فيه أمور أخرى عدا تصرف الهروب . والثانية : أن المنهج الذى أصبح السلوك يدرس به تحول من مجرد وسيلة لدراسة النفس إلى غاية ترجى وتنشد . لقد اضطر العالم إلى تحويل الكثير من الظواهر النفسية إلى صيغ سلوكية صالحة للدراسة بهذا المنهج ، بعد أن كانت الظواهر تفرض على العالم المنهج الذى يصلح لدراستها .

ولا شك أن النقطة الثانية كانت أكثر خطورة فى تأثيرها على مستقبل علم النفس . فتحول المنهج من كونه وسيلة إلى غاية ظل مهيمناً على علماء النفس حتى الآن على الرغم من تطور مفهومهم عن السلوك ورفضهم لجمود مفهوم واطسن عنه . ويمكننا

أن نعتبر السلوكية اتجاهاً بدأ لإقامة علم نفس على نسق علوم الطبيعة ، ثم تحول إلى حرص على إقامة علم ؛ دقيق حيث أصبح ذلك الحرص على الدقة أهم من الحرص على العلم .

كان هذا التحول نتيجة طبيعية لتغيير اضطر العلماء إليه فى تعاملهم مع مفهوم السلوك والسلوكية .

السلوكية القديمة :

عندما نقل واطسن مركز الثقل فى الدراسات النفسية من الشعور إلى السلوك ، بنى نقلته على مسلمة أولى مؤداها وجوب رفض دراسة كل ما هو عقلانى في علم النفس ، سواء كان من قبل العالم أو من قبل الشخص الذى نجرب عليه ، وذلك لعدم إمكانية إخضاع الشعور للقياس المضبوط . كانت النتيجة أن أختصر واطسن علم النفس إلى عبارتين : المثير والاستجابة . وأدى الالتزام بهذه المسلمة وتلك الصيغة إلى تحول عالم النفس إلى مجال الحيوان لسهولة دراسة علاقة المثير بالاستجابة فيه لبساطة هذه العلاقة لدى الحيوانات ، وصعوبة دراسة المثير والاستجابة لدى الإنسان دون تدخل عقلانى منه فى التجربة . إلا أن التحول إلى ميدان الحيوان لم يحل المشكلة التى أثارها واطسن لاضطرار عالم النفس إلى التمييز بين الاستجابة – الموروثة والغريزية وبين الاستجابة المتعلمة والمكتسبة . وهكذا وجد السلوكيون أنهم مضطرون رغم كل تحفظاتهم إلى أن يدرسوا عملية التعلم Learning وقوانينه بوصفه أساس كل تجربة على الاستجابات .

واجه السلوكيون فى مجال التعلم نظريتين : نظرية ثورندايك Thorndike فى التعلم التى تقوم على تجاوز الاستجابة ، وعلى الأثر الذى تتركه الاستجابة على الفرد بعد حدوثها والنظرية الثانية هى نظرية بافلوف Pavlov والتى تقوم على أساس التعلم بالشرطية Conditioing . وقد فضل السلوكيون نظرية بافلوف – لأنه حسب فهمهم القاصر لها – (١٦٧) وجدوا فيها نظرية سلوكية خالصة لا تضع للوعى والتعقل مكاناً فى تعليل اكتشاف العادات . بمعنى أخر أخلص السلوكيون لنظرية بافلوف السلوكية حتى بعد ما أن قادته إلى أصل ما يهددها وهو الفرق بين السلوك الموروث والسلوك المكتسب .

لقد حال رفض السلوكيين القدامى لأى تعقل للسلوك دونهم ودون دراستهم للظواهر النفسية . جعلهم هذا يدرسون تلك الظواهر فى انعكاساتها من خلال مخروط يحولها إلى عناصرها الأولية وهو صيغة (م-أ) . وعلى الرغم من أن بعض هؤلاء السلوكيين لم يهمل الاستبطان تماماً مثل ماكس ماير (*) إلا أنهم اعتبروا الاستبطان سلوكاً يدرس دراسة الظواهر الطبيعية ، وبذلك وجد السلوكيون القدامى أنه من الضرورى أن يتحول علم النفس إلى علم فسيولوجية السلوك حتى يضمنوا عدم تعرضهم لمشكلة التعقل التى لا بد واجدينها فى كل تجربة سلوكية على الإنسان . وعلى الرغم من الجهود المضنية التى بذلها هؤلاء السلوكيون القدامى من أمثال فايس Weiss وهنتر Hunter ولاشلى Lashly لجعل علم النفس علماً طبيعياً ، وعلى الرغم من تضحيتهم بالنظرية السيكولوجية من أجل المنهج العلمانى ، فقد باءت محاولاتهم بالفشل ، فالمثير الواحد قد يثير أكثر من استجابة لدى الأشخاص المختلفين بما يهدد الضبط المنشود للتجارب ، كما أن المثير الواحد قد يثير أكثر من استجابة لدى نفس الشخص بما يهدد الدقة المرغوبة فى قانون له وزن القانون الطبيعى . كذلك فإن المثيرات المختلفة قد تثير إستجابة واحدة لدى نفس الشخص ، ولدى أكثر من شخص بما يهدد التنبؤ العلمى الذى يعطى للقانون النفسى احترام القانون العلمى الطبيعى .

وقد تنبه السلوكيون أنفسهم إلى خطورة التوقف عند هذه النظرية الواطسونية الجامدة فحاولوا التخلص من تعريفها الجامد للسلوك .

وجه تولمان (١٦٠) نقده لسلوكية واطسن على أساس عدم تمييزها بين نوعين من السلوك سلوك جزئى Molecular وسلوك كلى Molar . أما السلوك الجزئى فيتبدى فى التفاصيل البدنية الحشوية ، وأما السلوك الكلى فيتبدى فى ظاهرة يستدل عليها وتعرف بعيداً عن تلك التفاصيل البدنية أو بدونها . وقد قصد بهذا التمييز أن يوضح فى السلوك جانبه الغرضى الذى يصاحب مظاهره الجسدية . وعلى الرغم من قيمة النقلة التى قام بها تولمان فى النظرية السلوكية ظلت بعد لا تهتم بالشعور بل تلغى قيمة دراسته . فالاهتمام بغرضية السلوك كان قاصراً على ما يمكن تسجيله من شعور ليخضعه من جديد إلى دراسة سلوكية بالمعنى المنهجى .

(*) M. Mayer : The Psychology of the other one, 1921.

أدت فكرة تولمان عن غرضية السلوك إلى مفهوم « وظيفة السلوك في المواقف المختلفة » . وبدا أن تولمان قد حل مشكلة تنوع الاستجابات للمثيرات الثابتة وثبات الاستجابات للمثيرات المتنوعة .

وصاغ لذلك معادلته المعروفة لتفسير السلوك والتجريب عليه ، وهى :

س (سلوك) ← (وظيفة) [أ (إدراك الشخص) ← د (دافع السلوك)]
وأصبح أمام المجرب مجالاً خصباً للتجريب على العوامل المتداخلة مثل تنوع الدوافع مع تنوع الوظيفة ، وهكذا . بمعنى أخر أثمرت نقلة تولمان حلاً لمشكلة السلوكية القديمة وللجمود ، ولكنها قدمت للعلم مشكلة أخرى وهى التنوع اللانهائى للتجريب .

وجاء هـلّ Hull ليفيد من فكرة العوامل المتداخلة التى قدمها تولمان ، وإن لم يرض عن نظريته عن التعلم . عاد هل إلى أصول التعلم عند ثورندايك وبافلوف ومزج بين قوانينها عن التجاور والأثر والشرطية والتدعيم ليقيم نظريته . وتتلخص هذه النظرية فى أن كل سلوك (س) هو مجموعة من العادات (ع) التى تدفعها دوافع أولية بسيطة (د) كالجوع والعطش والجنس ، أى أن : س = ع × د .

ولكن لم يقف هلّ عند هذا الحد بل قال بأن كل (س) إنما تنشأ عن (م) ، (أ) أى عن مثير واستجابة ، كذلك العادة ، بمعنى أخر ، أن كل سلوك هو عادات قامت على ارتباط شرطى بين مثير واستجابة مدفوعة بمثير أولى حيث يكون السلوك ذاته والناتج عن العادات المدفوعة قائماً على قاعدة المثير المرتبط شرطياً بالاستجابة .

وبذلك تكون معادلته فى صيغتها الكاملة :

م (س أ) ← م (ع أ) × د

شاعت أفكار هلّ شيوعاً كبيراً وأخذت مدرسة السلوكية دفعة قوية لما قدمته من قوانين سلوكية مستمدة من إطاره النظرى . وكان أكثر ما يلفت النظر فى نظريته فكرته عن العادات ومن أنها أداء يدعمه اختصارها للجهد ولدها الفرد ببناء سلوكى جاهز لا يحتاج فى كل موقف إلى إنشائه .

ولكن ظهرت للباحثين قضايا تهدد هذه النظرية من جذورها . فبعض العادات تسير على نقيض الجهد الأمل واقتصاد الطاقة ، فضلاً عن أن بعضها يؤدى إلى إحباط الدافع الذى يحركها .

كذلك فشلت هذه النظرية فى معالجة عدد من مشاكل علم النفس كالإدراك الحسى والتعرف وفى فهم الكثير من الأشكال المرضية للسلوك . ويقول آش S.E.Asch إذا حددنا الفحص بملاحظة الفعل وحده ، يعنى أننا نتجاهل الحقيقة الأكبر ، وهى أن الفاعل يحتفظ فى وعيه دائماً بما يحدث له ، وهذا ما يغير من أفعاله التالية » (٣٥) . ويعد هذا النقد لعلم نفس سلوكي نقداً لأصل وأساس معادلة تغفل دور الوعى والشعور فى تقبل المثيرات وإصدار السلوك .

السلوكية الحديثة :

تنبه السلوكيون الجدد من أمثال ميللر Miller ودولارد Dollard وموورر Mowrer وسنكر Skiner إلى قضية أخرى فى تجاربهم السلوكية .

فعندما كانوا ينجحون فى أن يقيموا لدى حيوانات تجاربهم عادات سلوكية وفق قوانين بافلوف وثورندايك واجهتهم ظاهرة مهمة . فحسب هذه النظريات إذا كانت العادة تكتسب بالتدعيم فإن انطفاءها يأتى – وفق قوانين التعلم – عن طريق عدم تدعيمها أو بالعقاب عليها . وعندما حاولوا ذلك وجدوا لدى الحيوانات مقاومة لانطفاء العادات وتثبيتاً عليها . فضلاً عن ذلك وجدوا أن محاولة إطفاء العادة كان يصاحبه قلق سلوكى واضح . وحاولوا أن يفسروا هذه الظواهر سلوكياً فافترضوا قيام عملية جديدة أطلقوا عليها تعبير التدعيم الثانوي Secondary Reinforcement وهى العملية التى تظهر إذا لم تثبت العادة القديمة بهدف الإبقاء عليها ، وإنما تأتى من مصادر غير تلك الأصلية التى دعت إلى اكتساب العادة القديمة . بل لقد وصل الأمر إلى الاعتقاد بأن الدوافع المحركة للسلوك تكتسب هى الأخرى عن طريق مماثل لاكتساب العادات ذاتها بما يفسر السبب فى ظاهرة التدعيم الثانوى . بذلك تحولت نظرية هلّ فى أيدى السلوكيين الجدد إلى معادلة تحتوى على مضمون سلوكية واطسن فى كل حد من حدودها على حدة نظرية هلّ :

م ← ع ← أ × م ← د ← أ

هذه المعادلة تبين لنا أن السلوكية الحديثة كادت أن تعود مرة أخرى إلى سلوكية واطسن . فالمعالجة الجبرية للمعدلة سوف تنتهى إلى أن م .أ = م .أ × م.أ ؛ أى إن : س ، ع ، د ليست أكثر من صيغ لعلاقة المثير بالاستجابة بمعنى أخر إذا كان السلوك مكتسباً مثله مثل العادة والدوافع ، وذلك عن طريق الشرطية فليس هناك ما يجعلنا نميز بين هذه الحدود الثلاثة بحيث يمكن أن نبقى على قاعدة التعلم الأولى وهى المثير والاستجابة فقط ، كما كان الحال عند واطسن . لذلك انتقل السلوكيون الجدد إلى نظرية التحليل النفسي ليجدوا مخرجاً من جمود السلوكية وحاجاتها إلى دفعة جديدة .

يقول مورر : « يبدو أن فرويد .. قد أثبت أن كل الاستجابات القلقة (الخوف) يمكن أن تتعلم . فلو صيغت فروضه فى تعبيرات المثير والاستجابة تكون كما يلى : إن مثيراً صدمياً . (مؤلماً ينبع من ضرر خارجي أو أي مصدر أخر ، أو من حاجة بدنية ملحة ، يصدم الكائن ويكون رد فعل دفاعى يختلف من حيث عنفه « (١٣٥ ص ٥٤٤ – ٥٥٥) لقد سعى السلوكيون الجدد إلى استبدال حدود معادلاتهم السلوكية بعناصر النظرية التحليلية النفسية حتى لا تقف نظريتهم عند حدود مبدأ انطلاقها الواطسونى . وسوف نستعرض نتائج هذه الاستعارة ونعقب عليه لتفسير معنى السلوك .

تتلخص نظرية ميللر و دولارد (١٣٢) فى أن الدوافع الأولية التى تكون أول حدود المعادلة السلوكية تقابل عند فرويد منظمــة الهى I D فكل من المفـهومين يؤدى إلى نفس المعنى حيث أن السلوكى والمحلل النفسى يعتبرونهما مصدر السلوك والحركة النفسية المبكرة ، كما أنه يلقى معارضة المجتمع . ثم ننتقل إلى التشريط الاجتماعى الذى يعارض إشباع الدوافع الأولية فنجده أقرب إلى مفهوم الأنا الأعلى من حيث طبيعته التى يفرضها فرويد . وكما يصوغ فرويد فكرته عن الأنا ، فإن السلوكى الحديث يرى ذلك الجزء من الذات مطالباً لما يسميه بالسلوك الفعلى الحال للمشاكل فى علاقتها الثلاثية المكونة من الدوافع الأوليــة والتشريط الاجتماعى والواقع الخارجى .

من هذه المطابقة يستطيع السلوكى أن يصوغ نظريته فى العصاب . فالدوافع

الأولية (الهى) تلقى من التشريط الاجتماعى (الأنا الأعلى) معارضة وتلقى مصير الكبت حتى تتفرغ الأنا لحل المشكلات الواقعية . فإذا ما صادف الكبت تدعيماً من المجتمع وقبولاً لإزاحة الدوافع الأولية ، تدعمت « عادة » الكبت لتضيف إلى الأنا آلية دفاعية إضافية . إلا أن ذلك يتوقف على مدى التدعيم الذى لقيته عادة الكبت من جانب وعلى استمرار ظروف الكبت المبكر فى الحياة فيما بعد من جانب آخر . فإذا ما كان التدعيم متيسراً أو اشتدت ظروف الحياة (تدخل مثيرات لا تؤتى العادة تدعيماً مستمراً) ضعفت عادة الكبت . ويعنى هذا أن يشعر الكائن بالخوف إزاء دفعات الهى مما يجعله يصوغ عادات ثانوية تحل محل عادة الكبت التى نالت منها الظروف الجديدة ، أو بعبارة أخرى أن الشخصية تبنى على كبت الأنا الأعلى لدفعات الهى وامتلاكها ناصية الأمور حتى إذا جد ما يضعف الكبت لجأ الذات إلى عادات أخرى لمواجهة هذا الخطر (والذى يأخذ شكل القلق) وهناك تصبح الأمراض العصابية .

أما مورر فيتفق مع ميللر ودولارد فى إمكان إستبدال حدود المعادلة السلوكية بالمنظمات النفسية التى اقترحها التحليل النفسى لتصوير العمليات النفسية ، ولكنه يختلف معها فى أن السلوك ينقسم إلى قسمين : سلوك لا إرادى شرطى وسلوك إرادي هو حل المشاكل . وبالنسبة إلى القسم الثاني من السلوك يراه على أنه الأنا حيث يكون الأنا العصابى هو سلوك فى « حل ما » لمشكلة ، أى أن فيه قدراً من الاختيار ، ولكنه يرجعه إلى ضعف الأنا الأعلى وليس إلى قوته كما قال ميلر ودولارد .

ونقد النظرية السلوكية – القديمة والجديدة – أمر مثير فعلاً لما تتضمنه هذه النظرية بقسميها من تناقضات فكرية وعملية عديدة (انظر مرجع ١١ والفصل الأول منه بالذات) . ولكن ما يعنينا فى هذا المجال هو ما يتصل بمفهوم السلوك . أن السلوك الجديد يرادف منظمة الأنا سواء عند مورر أو ميلر ودولارد . وكونه يرادفها – مرادفة وظيفية وليست مرادفة تشبيهية فقط ، فذلك يعنى أن السلوك أساساً مفهوم شعورى فكون السلوك نوعاً ما من حل المشاكل ، فذلك يعنى أنه نوع من الوعى بالمشكلات . ويعد هذا تناقضاً جذرياً مع قضايا السلوكية القديمة والحديثة التى رفضت البحث فى الشعور وقصرت البحث على السلوك . فإن ينتهى الأمر بالسلوكية إلى مفهوم له يطابق مفهوم السلوك – فى صيغته الحركية التى أرادها له السلوكيون

موضوعاً للبحث - لا يصلح لإقامة علم النفس ؟ أم أن الشعور ظاهرة نفسية تفسد على عالم النفس علمه بالسلوك ؟ .

من الواضح أن السلوكية لم تخفق في تعريف السلوك لأنها في مجرى تطورها كانت دائماً ما تعنى بتحديده حفاظاً علي غاية مباحثها .

ولكن السلوك هو الذى خذل السلوكيين فى تعريفهم له . لقد حاول واطسن تعريفه بأنه ما ليس شعوراً فتبين أن ما يكون « ليس شعوراً » هو حركة تنجم عن شعور . وعندما حاول الجدد من السلوكيين أن يعرفوه إثباتاً وليس نفياً ، لم يجدوا سبيلاً إلا تعريفه بغيره وهو المثير ، وتبين كذلك أن المثير لا يثير الحركة وحدها بل يثير أيضاً - أو معها - الشعور . أما مشكلة صلاحية إقامة علم نفس على دراسة السلوك وحده قد باءت بالفشل للسبب السابق وهو استحالة الحصول علي سلوك بدون شعور إلا فيما أسماه السلوكيون بالسلوك الجزئى أو السلوك غير الإرادى الشرطى ؛ لذلك ننتهى إلى أن الشعور ظاهرة نفسية تفسد على العالم المتزمت نقاء السلوك إن حد به نطاق دراسته .

ونستطيع أن نستعير من فرويد عبارة تشرح لنا الموقف المتأزم لنظرية السلوكية شرحاً يحل هذه التناقضات : « لقد بحثنا فى وهم توهمناه عن جهاز نفسي بدائى قاعدة العمل فيه السعى إلى تجنب تراكم التهيج والبقاء خلوا منه بقدر الإمكان ، ولهذا بنى على غرار جهاز انعكاسى وكانت القدرة الحركية التى هى في المحل الأول وسيلة لتغيير الجسم تغييراً باطنياً هى طريقة التفريغ الموضوعة فى متناول هذا الجهاز .... ووسعنا - ونحن لما نزل بهذا الموضع - أن - نضيف .... إن تراكم التهيج .. يحس فى صورة ألم بأنه يحرك عندئذ الجهاز إلى العمل بقصد استعادة خبرة الإشباع التى تضمنت إنقاص التهيج إنقاصاً أحسن فى صورة لذة . ومثل هذا التيار الذى يجرى فى الجهاز مبتدئاً من الألم متجهاً إلى اللذة قد سميناه رغبة . وقلنا إنه لاشئ سوى الرغبة يستطيع أن يحرك الجهاز إلى العمل ، وأن سير التهيج فيه سير تنظمه أحاسيس اللذة والألم تنظيماً أوتوماتيكياً . ومن الجائز أن أول اتجاه الرغبة كان استثمار ذكرى الإشباع استثماراً هلوسياً . غير أن أمثال هذه الهلاوس لم يلبس أن تبين قصورها عن التأدية إلى إنهاء الحاجة ، ومن ثم إلى اللذة المصاحبة للإشباع -

اللهم إلا أن يثبت الجهاز عليها إلى حد الاستنفاذ ، ولهذا كان من الضرورى أن يظهر إلى الوجود نشاط ثان أو نشاط صادر عن نظام ثان إذا أردنا التحدث بلغتنا - نشاط لا يترك الاستثمار الذكروى يستمر حتى يبلغ الإدراك ويقيد القوى النفسية هناك ، بل يعرج بالتهيج الناشئ عن الحاجة فى طريق دائرى يؤدي فى نهاية الأمر - بعد المرور بالحركة الإرادية - إلى تغيير العالم الخارجى تغييراً يتيح الإدراك الحقيقى لموضوع الإشباع .

هذا هو ما انتهينا إليه فى أمر صورتنا التخطيطية عن الجهاز النفسى ، والنظامان هما مانسميه لا شعور فى الجهاز المكتمل البناء (*) . ولكن ليتسنى تغيير العالم الخارجى تغييراً فعالاً بواسطة القدرة علي الحركة ، كان من اللازم أن يدخر فى الأنظمة الذكروية عدد عظيم من الخبرات وتسجيل متعدد الأوجه لتعدد العلاقات التى قد تستثيرها الأفكار الغائبة المختلفة فى هذه المادة الذكروية . وهنا نستطيع المضى فى فروضنا خطوة أخرى . ذلك أن نشاط النظام الثانى وهو يتحسس طريقه من غير انقطاع ويرسل الاستثمارات ثم يعود فيستردها ، يحتاج من جهة إلى أن يكون له مطلق التصرف فى المادة الذكروية ، ولكنه لو أرسل كميات استثمارية عظيمة تضرب فى طريق الفكر المختلفة فتنسال من غير قصد نافع ، وتنقص الكميــة المتوافرة من أجل تغيير العالم الخارجى لكان ذلك من الجهة الأخرى إسرافاً فى إنفاق الطاقة لا مبرر له .... إن نشاط النظام الأول (ن) يتجه إلى تأمين التفريغ الحر لكميات التهيج . بينما يوفق النظام الثانى بواسطة الاستثمار الصادر عنه إلى كف هذا التفريغ وإلى تحويل الاستثمار إلى استثمار مستكن ، رافعاً منسوبه فى الوقت نفسه من غير شك . وعلى ذلك أقدر أن تفريغ التهيج يخضع تحت سيطرة النظام الثانى لشرائط ميكانيكية تختلف كل الاختلاف منها تحت سيطرة النظام الأول . وما أن يفرغ النظام الثانى من نشاطه الفكرى الاستكشافى حتى يرفع الكف والسدود عن التهيجات ويتركها تفرغ فى الحركة .

وأسمى العملية النفسية التى لا يسمح بها إلا النظام الأول عملية أولية ، فأما تلك التي تنجم عن الكف الذى يفرضه الثانى فأسميها عملية ثانوية بعد - كما أستطيع

(*) انظر الفصل التاسع .

تبيانه - هدف آخر يضطر النظام الثانى من أجله إلى تصحيح العملية الأولية ذلك أن العملية الأولية تجهد من أجل تفريغ التهيج ؛ لكى تتمكن بمعونة كمية التهيج المتراكمة على هذا النحو من إقامة عينية إدراكية ، ولكن العملية الثانوية تركت هذا الهدف واتخذت بدله هدفاً آخر هو إقامة عينية فكرية . فالفكر كله إنما هو طريق دائرى بدأ من ذكرى الإشباع التي استحالت إلى فكرة غائبة مستهدفاً استثمار هذه الذكرى عينها استثماراً لا يختلف من الأول يرجى بلوغه مرة ثانية من خلال مرحلة وسطى من الخبرات الحركية (١٩ ص ٥٨٣ - ٥٨٦) .

فى هذه الفقرة الطويلة يشرح فرويد مفهوم السلوك بصورة لا قبل للسلوكيين بها :

أولاً : السلوك نشاط يهدف خفض توترات تراكم التهيج الناتجة عن وقوع « مثير ما » على الفرد . وبالتالى فالسلوك - كظاهرة عامة - يهدف تحقيق رغبة ، وأن ما يسمى بدوافع السلوك ليس أكثر من تسمية مقلوبة . فهذه التسميات لا تزيد عن كونها تسميات للمثيرات التى أدت إلى تراكم التوترات . وليست فى الواقع بتسميات لدوافع ، فالسلوك أساساً خفض للألم وبلوغ اللذة .

ثانياً : أن فهم معنى السلوك لابد وأن يرتبط بمعنى التطور . فالجهاز النفسى فى شكله الأول يهدف تفريغ شحنة التوتر كلية وهو أشبه فى نشاطه بتصور واطسن للسلوك . ولكن ظهور الشكل الثانى والذى يطلق عليه تعبير العمليات الثانوية ، ليس مجرد تغيير كمى فى تعقيد معادلة السلوك ، كما ظن السلوكيون الجدد . بل هو انقلاب شامل فى مفهوم السلوك . فبعد ما كان السلوك تابعاً فى البداية لنظام يهدف التفريغ ، يصبح مع التطور تابعاً لنظام يؤجل ويكف التفريغ . وبالتالى يكون السلوك على هذا النحو فاصلاً جذرياً بين نظامين نفسيين ، واحد يهدف التفريغ المباشر والآخر يهدف التعامل الفكرى من خلال جهاز الذكريات . وبمعنى آخر أن التطور يجعل من السلوك أمراً يختلف تماماً عما ظنه السلوكيون . لقد أصبح السلوك عازلاً بين الحركة الخالصة التى تكشف عن النفس وبين التخيل الذى يعمل على إخفاء النفس ، وهو ما يرفضه السلوك كمادة لعلم النفس . وعلى هذا الأساس لا يمكن أن

نقبل موقف السلوكيين من السلوك لفهم الانحراف ؛ لأن الانحراف فى هذه الحالة سوف لا يكون إلا دليلاً على خلل القيمة الوظيفية للسلوك ذاته ، بينما انحراف السلوك دليل على خلل فى الحياة النفسية يؤدى إلى انحراف السلوك .

السلوك في التحليل النفسى :

يعرف فرويد الغريزة بأنها : « .. الممثل النفسى لمصدر إثارة داخل الجسم دائم التدفق ، على الضد من « المنبه » الناشئ عن المثيرات المفردة الصادرة من الخارج ، ومن ثمة فإن مفهوم الغريزة من المفاهيم القائمة على الحد الفاصل بين النفسى والجسمى ، وأن أبسط الفروض وأقربها منالاً فى طبيعة الغريزة هى أنها لا كيف لها فى ذاتها بل تعتبر مجرد مقياس للعمل الذى نطالب به الحياة النفسية . ومصدر الغريزة عملية إثارة فى أحد الأعضاء وهدف الغريزة المباشرة ينحصر فى رفع المنبه العضوى » (٦٧ ص ٥٦) .

إن ما سبق استنتاجه بصدد السلوك وأزمة الفكر السلوكى يسمح لنا بأن نقول أن السلوك لدى السلوكيين هو مقابل الغريزة لدى الفكر التحليلى النفسى . ولكن لا يمكن التغافل عن الفرق الكبير بين مفهوم السلوك وبين مفهوم الغريزة . فبعد ما يكون السلوك ناجماً عن دوافع أولية نجد أن السلوك هو الدافع الأولى ذاته . وبعد ما كان السلوك نقيض الشعور أو مضاده نجده الحالة التى تسبق الحركة أو تسبق الشعور حسبما يكون التصرف الذى سوف يأتى به الفرد . بمعنى آخر أن مفهوم السلوك يكون مفهوماً غير موفق لإقامة علم للنفس أو أى علم إنسانى لاعتبارين :

الأول : أنه مفهوم يأتى إلى الذهن مباشرة بفكرة الحركة أو العمل Action بينما هو فى حقيقته عازل بين الحركة والفكرة Mentation .

الثانى : أنه مرحلة وسط ، بل أقرب إلى أن يكون الحالة التى تسبق التصرف الذى يأتيه الفرد مما يجعله مادة متغيرة لا تقيم علماً مستقراً .

لذلك نفضل أن نهمل المعنى التقليدى لسلوك ، بل وأن نعطى لهذا التعبير معناه

التحليلى الذى رادف بينه وبين مفهوم الغريزة بوصفها مقياس العمل الذى تفرضه به الحياة لعضوية على الجهاز النفسى .

إن المعنى التحليلى للسلوك يقوم على أساس أنه إذا اتجه تصرف الفرد إلى الجانب البدنى من الغريزة ، فإنه بذلك يكون قد اتجه بسلوكه إلى الطرف الحركى من الجهاز النفسى (انظر الفصل التاسع) . بمعنى أنه قد نحا إلى هدف مباشر للغريزة وهو رفع المنبه العضوى ناشداً اللذة . لا شك أن مثل هذا الانتحاء إنما يعنى عدة أمور ، أولها نكوص الفرد إلى العمليات الأولية التى تهدف تفريغ شحنة التوتر ، وثانيها إنكار مبدأ الواقع الذى يعنى الاعتراف به محاولة تعديل العالم الخارجى ليلائم الجانب البدنى من الغريزة ، من خلال نظام الذكريات (الشعور) ، وثالثها إيقاع كبت أولى (انظر الفصل السادس) على التزوغ الفكرى عن طريق إطلاق الشحنة الغريزية المضادة ، ورابعها حدوث انشطار فى الغريزة أو حدوث ما يمنع اتحاد الغريزة نتيجة الحاجة إلى شحنتها المضادة لمنع تحول التصرف إلى الطرف الإدراكى فى الجهاز النفسى . ولا شك أن ما يحكم هذا الانتحاء هو الحرمان المادى الشديد الذى يخبره الشخص فى واقعه وعالمه المعاش بما يجعله يضطر إلى الانسحاب والنكوص من معالجته ذهنياً لاستحالة تعديله بما يشبعه . وبمعنى آخر ، إذا كان الواقع المادى الذى يخبره محبطاً إحباطاً شديداً لرغباته لم يجد الشخص مفراً إلا بالنكوص إلى الطرف الحركى والنشاط وفق العمليات الأولية وإنكار مبدأ الواقع ، مفضلاً مبدأ اللذة بكل ما فيه من خطورة استنفاذ طاقته النفسية والانتحاء إلى الجانب البدنى من الغريزة ، فراراً من الجانب الإدراكى الذى يطل به على واقع محبط مؤلم .

وتعود بنا هذه الفكرة إلى ما سبق وبيناه بصدد الأفعال المرضية ، أى الأمراض النفسية الاجتماعية . فالمرض النفسى الاجتماعى فى ضوء مفهوم التحليل النفسى عن السلوك هو خلق لواقع خاص للإشباع الغريزى من خلال التخييل نظراً إلى النكوص الشديد إلى الطرف الحركى من الجهاز النفسى فالفعل المرضى يخلق واقعاً مشبعاً لا علاقة له بالواقع المادى فى كثير ، نظراً إلى أن المرض من هذا النوع يقيم كبتاً شديداً على تحول النشاط النفسى إلى الطرف الإدراكى المطل على العالم الحقيقى .

وبذلك يكون الفعل المرضى نقيضاً للعصاب والذهان اللذين يقومان أساساً على خلق تخييلات إشباع من خلال الواقع .

معنى ذلك أن الأعصبة والذهان إشباع متخيل للغريزة نتيجة لانتحاء السلوك إلى الطرف الإدراكى وتعطله ، نتيجة الكبت الثانوى ، عن آخذ مساره مرة أخرى إلى الطرف الحركى محاولة لتعديل العالم للإشباع الواقعى . أما الأفعال المرضية - أى الأمراض النفسية الاجتماعية ، فهى إشباع حركى للغريزة على إنحاء السلوك إلى الطرف الحركى وتعطله نتيجة الكبت الأولى عن أخذ مساره - ولفترة - واتجاه الطرف الإدراكى ، والذى يسمح بالاكتشاف العقلى لإمكانيات الإشباع التمهيدى والتجريبى .

وكما بينا فى الفصل الخامس ، تلعب اللغة دوراً مهماً فى الأمراض النفسية الاجتماعية ، لأنها الصيغة الإنسانية للغريزة ، لذلك ينعكس الاختلال المصاحب للمرض النفسى الاجتماعى على فى اللغة بشكل خاص . ففى الحالات الفردية من المرض النفسى الاجتماعى تتحول الكثير من الكلمات إلى أصوات دون معناها المحرك لدى الأسوياء وتحمل بعض المعانى كلمات جديدة قد تكون أقرب إلى أن تكون لغة خاصة . مثال ذلك أن كلمات الشرف والعفة وما إليها تفقد معناها المحرك لدى البغايا ، كما نجد أن البغى تبتدع لنفسها كلمات خاصة تحملها المضامين الجنسية فى ابتكارية نوعية . وفى الحالات الجماعية يلاحظ أن أفراد هذه الفئات يبتكرون لأنفسهم لغة حرفية خاصة بعضها مبتكر تماماً وبعضها استعمال خاص لكلمات عامة . أما فى حالة انتشار المرض النفسى الاجتماعى فى المجتمع ككل فسوف نجد تحللاً ضخماً فى اللغة وانهياراً كبيراً فى إدارة التعبير يصل أحياناً إلى حد العزلة الفكرية شبه الكاملة بين فئات الشعب .

وهذه الحقيقة تسمح لنا بمقارنة جديدة بين المرض النفسى الاجتماعى وبين العصاب حيث تكون الكلمة حائلاً بين المريض والواقع وتصبح حياة المريض معاشة من خلال لغته . أما فى الأفعال المرضية فإن واقع المريض يخلق له لغة أو يضطره الواقع الذى يمارسه إلى خلق لغة تناسبه حيث تفقد اللغة الأخرى قدرتها على إعطاء إحساس بالواقع . وتكمن فى هذه التفرقة قضية أكثر أهمية لعمقها . إن فرار المريض

بالتفعيلات المرضية من الطرف الإدراكي إنما يجبره على إنكار اللغة المستعملة والإحساس بالواقع الذي تحمله . لذلك يؤدى به الاتجاه إلى الطرف الحركي – أي البعد عن الواقع المادى إلى واقع غريزى حركي بدني – إلى خلق لغة تلائم هذا الواقع الجديد ، وإلى تصفية اللغة المستعملة من قيمتها الواقعية وتحويلها تدريجياً إما إلى لغة ميتة أو أصوات تحمل المضامين الغريزية الحركية التى نكس إليها المريض (*) .

وإذا كنا قد بينا فى الفصل السابق أن المرض النفسى الاجتماعى هو نتيجة توازى تطور الفرد مع المجتمع وانحراف تطوره عن تطور المجتمع بما يحول دون العلاقة الجدلية بين التطورين ، فيمكننا الآن أن نضيف إلى ذلك نقطة مؤداها : أن المريض النفسى الاجتماعى هو الحالة التى نجد فيها الفرد صورة لمجتمع حيث يكون الصراع النفسى فيه صورة لصراع المنظمات الاجتماعية بما يجعل التطابق بينهما تطابقاً توبولوجياً Topological .

فانهيار اللغة لدى الفرد يقابله انهيار لغة المجتمع ، ونكوص الفرد إلى الأسلوب الحركى من الإشباع يقابله نكوص المجتمع إلى الأسلوب الحركى فى الكف والإحباط .

ولا يمكن أن نقدر قيمة المعنى الحقيقى للسلوك فى التحليل النفسى ما لم نتتبع المسار الذى اتخذه هذا المعنى عبر تاريخ بناء النظرية التحليلية . وسوف يؤدى بنا هذا التتبع إلى حل مشكلة تطبيق النظرية على بعض الأمراض النفسية الاجتماعية .

نبذة عن تطور المفهوم التحليلى للسلوك :

بدأت نظرية التحليل النفسى بداية متواضعة فى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر فعندما شرع بروير وفرويد فى دراساتهما على علية الأمراض النفسية عموماً فى الهستريا خصوصاً كانت أفكارهما بسيطة أقرب إلى السذاجة إذا قورنت بأفكار فرويد مستقبلاً بعد ذلك ببضع عشرة سنة . وقد تلخصت هذه الأفكار فى أن

(*) نلاحظ فى جلسات تعاطي المخدرات هذه الخاصية بشكل واضح . فاللفظ يتحول بمعالجته إلى معانٍ متداعية حتي يصل الأمر إلى أن يصبح له مدلول متميز خاص بالمتعاطين ، إلى حد يجعل تفاهم من كان غير مندمج معهم بنفس اللفظ مستحيلاً لعدم فهمه لمعناه لديهم أو لعدم رضائهم عن المعني المألوف له .

مرضى الهستريا قد تعرضوا لصدمة انفعالية شديدة لم يتح لهم أثناءها التفريغ والتعبير عن شحنتها الانفعالية نتيجة قمعهم (*) لها ونسيانها تحت إلحاح قوى خلقية واجتماعية معينة (١٧٨) . وقد تركز العلاج النفسى فى تلك الفترة حول التنويم الإيحائى لإعطاء المريض فرصة تفريغ شحنته الانفعالية المقموعة وهو فى حالة تنويم تتعطل فيها قوى القمع التى انحباس الانفعال سابقاً . وانتهوا فى صياغتها لعملية المرض فى الهستريا إلى أن المرضى إنما يعانون من ذكريات انفعالية حيث تكون الأعراض رموزاً وتلميحات لهذه الخبرات الانفعالية .

وتخلى بروير عن كشوفه ورفض الاستمرار فيها لظروف شخصية ولكن فرويد استمر فيها استمراراً دؤوباً جديراً بالتقدير . اهتم فرويد بما حققه مع بروير من كشف الصدمات القديمة لدى المرضى ليضع أول نواة لنظرية قابلة للتطور .

كانت أولى جهوده حول قابلية الانفعال المحتبس لدى المرضى إلى التحول والتغير وكأنه طاقة إذا ما سدت أمامها سبل الانصراف لجأت إلى تعبير طبيعتها لتجد لنفسها منصرفاً من خلال منافذ أخرى لا تجد اعتراضاً . ووجد أن هذه الشحنات الانفعالية قادرة على الانصراف من خلال شحنها لبعض الأعضاء أو الأفكار أو الحركات البيئية بطاقتها بحيث يبدو انصرافها من خلال هذه المجالات أقل عرضة للاعتراض ، فضلاً عن تخفيه وفقدانه المعنى الأصلى لتلك الانفعالات .

أما النقطة الثانية التى تنبه فرويد إليها – وهى أهم النقاط جميعاً في تاريخ النظرية – فكانت وجود حياة نفسية أخرى لا يشعر المريض بها ؛ أى إن للمريض حياة لا شعورية تؤثر فى حياته الشعورية . ويتضمن لا شعوره تلك الانفعالات المقموعة ، والتى تحاول غزو شعوره فلا تجد سبيلاً إلا من خلال الأعراض المرضية .

لاحظ فرويد بعد ذلك أن أسلوب العلاج بالتنويم يقتصر على إعطاء فرصة لتلك الانفعالات كى تتصرف ويستيقظ المريض بعد ذلك مستريحاً . ولكنه سرعان ما يعود سيرته الأولى وكأن مصدر الانفعال المقموع مازال يولدها كلما أفرغناه . كذلك لاحظ

(*) القمع Supression ويختلف عن الكبت Repression اختلافاً ديناميا مهماً سوف نبرزه فيما بعد .

أن التنويم الإيحائى لا يجدى مع كل المرضى لتفاوت تقبلهم له وتفاوت استجابتهم إليه . وأمام هاتان العقبتان أعاد فرويد التفكير فى مشكلة المرضى . التقط فرويد فكرة اللاشعور وتمسك بها كحل لموقف ، فما دامت الخبرة منسية وتتذكر أثناء التنويم فإن الجهد الواجب بذلك هو محاولة حث المريض على التذكر ، وهو فى اليقظة مهما كانت الصعوبة . وقد وجد فرويد هذه الفكرة متفقة تماماً مع النظرية والعلة .

فمن حيث النظرية أصبح لابد من معرفة السبب الذى أدى إلى القمع بالإضافة إلى الخبرة المقموعة لصياغة نظرية عن تكوين الأعراض . ومن حيث العلاج أصبح لابد للمريض أن يستعيد واعياً القوى التى دفعته إلى قمع هذه الخبرات حتى لا تعود فتولد الأعراض من جديد .

ومرت عشر سنوات على بداية عمل فرويد منفرداً فى مجال العلاج النفسى حتى تمكن من إرساء الأسس لنظام العلاج بالتحليل النفسى . وكان أساس هذا النظام هو أن يترك المريض أفكاره تنساب إلى ذهنه حرة تماماً لا يقيدها حتى تظهر الخبرات المنسية تدريجياً وهو فى يقظة تامة . وتمكن فرويد بذلك من اكتشاف عملية الكبت التى تكون دائماً وراء المرض . فكل مريض نفسى إنما يقاوم بعدة طرق لا شعورية استعادة الخبرات المنسية ، وتنبه فرويد إلى أن نفس العوامل التى تلعب دورها فى المقاومة هى التى تلعب دورها فى إبعاد سبب المرض عن حيز الشعور . لذلك صك فرويد تعبير المقاومة والكبت كوجهين لعملية واحدة هى العملية المرضية . وأصبح المحلل النفسى وهو يقوم بتحليل المقاومة إنما يقوم بعملية العلاج ، أى رفع الكبت عن المكبوت . وقد وجد فرويد بهذه الطريقة العلاجية الصيغة الأرقى لكشوفه مع بروير ، وهى رغبات مكبوتة تبقى حية فى اللاشعور فترسل للشعور بدائل رمزية لها . وأهم ما فى هذه الصيغة من جديد هو تحول مركز الثقل فى تكوين الأعراض من الصدمة الانفعالية إلى الرغبة ، ومن القمع وتقييد الانفعال إلى كبت وتناسى الرغبة ، ومن تفريغ الانفعال كوسيلة للشفاء إلى الوعى بالرغبة المكبوتة وأسباب كبتها . وكانت هذه الصيغة الجديدة للمريض النفسى متمشية مع اكتشاف فرويد سبيله إلى اللاشعور من خلال الأحلام ومعرفته بالعمليات النفسية التى تتم بواسطتها عملية إخفاء الرغبات اللاشعورية .

بعد ذلك أصبح من الميسور لفرويد أن يضع تفاصيل الحياة النفسية اللاشعورية التي اكتشفها بأسلوبه الجديد في العلاج . وكانت أولى ملاحظاته تنصب على وفرة المادة الجنسية وخاصة تلك التي خبرها المرضى في طفولتهم وكبتوها نتيجة لعديد من الظروف . وصاغ نظريته عن الغزيرة الجنسية والليبيدو ، في العقد الأول من القرن العشرين ، حيث ميز فيها بين نوعين من الغرائز المتصارعة : غرائز حفظ النوع أو الغرائز الجنسية وغرائز حفظ الذات أو غرائز الأنا . وأرجع العصاب إلى كبت لمصلحة الأنا . وبذلك أضاف إلى الصيغة السابقة فكرته الجديدة وهي أن العصاب نتيجة لكبت الغرائز الجنسية ورغباتها الطفلية بواسطة غرائز حفظ الذات أو لمصلحتها ؛ حيث تكون الأعراض إشباع جنس بديل مخض . وصاغ فرويد فكرته عن الحصر في ضوء هذه النظرية الدينامية فأعتبر الحصر نتيجة لكبت الرغبات الجنسية وعدم إشباعها .

إلا أنه قد صادف فيما بعد ماشككه في كشوفه هذه ، بل ما جعله يقلبها رأساً على عقب . فدراسات الذهان بينت له أن فكرة الليبيدو الجنسي والليبيدو الأنوى لاتستقيم لما يبديه الذهانيون من ميل للنكوص بالليبيدو والجنس إلى أنواتهم واستمداد اللذة من نواتهم . بمعنى آخر تنبه فرويد إلى أن الصراع بين الجنس والأنا صراع غير دقيق لقدرة الجنس على الحصول على اللذة من الأنا . فضلاً عن ذلك فقط لاحظ الطابع الشهوى لسلوك الأطفال ؛ مما يشير إلى أن ليبيدو الأنا وليبيدو الجنس كانا في الأصل وحدة . وبذلك يمكن لليبيدو الجنس أن يرتد ناكصاً إلى قاعدته الأولى وهي الأنا إذا ماصادف إشباعه مايمنعه .

بالإضافة إلى هذا بدأ اهتمام فرويد بالعدوان يزيد حيث تنبه إلى أصالته بعد ما كان يراه رد فعل للإحباط الواقع على إشباع الغرائز . واتضحت لديه ظاهرة إجبار التكرار Repoition Compulson في الأعراض ، وانضافت إلى ذلك عديد من الملاحظات من الأعصبة الطرحية والأعصبة النرجسية والأعصبة أطلق عليها تعبير الأعصبة الفعلية Actual Neurosis . وانتهى إلى أن الصراع ليس قائماً بين غرائز الأنا والغرائز الجنسية بل بين غرائز الحياة أو أيروس وتضم الجنس وحفظ الذات ووجدانها الحب وطاقتها البناء ، وبين غرائز الموت وساناتوس وهي التدمير – ووجدانها

الكره وطاقتها التدمير . وتعدلت نظريته عن الحصر فأصبح الحصر هو العلامة الوجدانية التى تدفع الأنا إلى الكبت بعد ما كان الوجدان الذى يعترى الأنا نتيجة للكبت .

ولا شك أن مفهوم الغرية الجنسية قد أصابه بالتالى تعديل مهم . لقد أصبح النشاط الجنسى جزءاً من غريزة حفظ الذات ، وهو بذلك يقف فى صراع غريزة الموت . ولكن هذه الغريزة التى تبدو طاقتها الخاصة بها غامضة كانت تجد فى النشاط الجنسى ذاته فرصة للتعبير والإشباع . فالانحرافات الجنسية تكشف أحياناً عن تخلل العدوان والتدمير لليبيدو الجنسى . لذلك أصبح الجنس موازناً لغريزتى الحياة والموت ، بمعنى أن النشاط الجنسى غدا ميزاناً مناسباً لطبيعة الصراع بين أيروس وسانتوس .

وقد أدى تطور مفهوم الجنس على هذا النحو إلى أن أصبح العصاب وأعراضه دليلاً على عدم اتزان بين غريزتى الحياة والموت ، أى على انحراف في الغريزة الجنسية بمعنى قيمتها الموازنة بين دفعتى الحياة الأصليتين . وقد يبدو أن تطور نظرية التحليل النفسى لم يغير كثيراً فى التفسير الأصلى للعصاب . ولكن المدرك لطبيعة النظرية سوف يقدر بسهولة الفرق بين تفسير العصاب بأنه نتيجة رغبات جنسية مكبوتة وبين تفسيره بأنه اضطراب بين غريزتى الحياة والموت ينعكس على الغريزة الجنسية . أصبح مفهوم الليبيدو بالتالى مفهوماً فعلياً عملياً بعد ما كان مفهوماً تصورياً ، بمعنى أن فهم العصاب فى التحليل النفسى أصبح هو الذى يلقى ضوءاً على الأعراض بعد ما كان العرض المرضى هو الذى يفسر ويضع لنا نظرية العصاب . وهذه النقلة فى الواقع هى أهم ما حدث فى التحليل النفسى ، وإن كانت أقل وضوحاً بالنسبة لغير المتخصصين .

فالعصاب هو اضطراب فى علاقة غريزة الحياة بغريزة الموت يتضح فى الحياة الجنسية للمريض ، أما الأعراض فهى إشباع متخيل للغريزة الجنسية . نحن بذلك بإزاء قضية واحدة تبدو ذات مرحلتين : المرحلة الأولى هو اضطراب دفعتى الحياة النفسية الأصليتين وانعكاسه على الحياة الجنسية . والمرحلة الثانية هى اتجاه الحياة

الجنسية المستبقاة إلى الطرف الإدراكى للجهاز النفسى ليحدث إشباع ملتهس فى الأعراض للحياة الجنسية العصابية . لذلك يمكن أن تعتبر العرض سلوكاً بوصفه مرحلة وسط بين تفعيل الاضطراب العصابى ، وبين بقاء الاضطراب فى حيز العمليات الذهنية الخالصة والمشكلة التى تظهر لنا أبعادها فى هذه القضية هى : ما الذى يحدث إذا ما اتجه النشاط النفسى تجاه الطرف الحركى فى الجهاز النفسى ؟.

فى هذه الحالة ، وعندما يتجه النشاط النفسى تجاه الطرف الحركى سوف تنكص الحياة النفسية إلى حالتها الأولى حيث يظهر اضطراب غريزتى الحياة والموت مباشرة فى أفعال مرضية ، دون الحاجة إلى الحياة الجنسية لينعكس عليها . وعندئذ سوف نجد أن الغريزة الجنسية سوف ترتد إلى مصدرها الأصلى وهو غريزة الحياة لتقف فى صراع تجاه غريزة الموت . وبذلك ينتهى الصراع إلى نكوص أعمق حيث تتجه إحدى الغريزتين إلى الطرف الحركى لتكبت كبتاً أولياً الغريزة المضادة . ويكون مصير الغريزة المكبوتة محكوماً بما تسمح به الغريزة المنطلقة من نسبة إشباع من خلال نشاطها هى السائد .

وليس ثمة شك فى أن أكثر الجوانب قابلية للتحول وهو الانفعال الخاص بالغريزة هو الذى سيتغير ويتبدل وينحرف . وهو بذلك سوف يكون قاعدة لتشخيص الأفعال المرضية أى الأمراض النفسية الاجتماعية . فإذا كنا بصدد مقارنة العصاب بالأفعال المرضيـــة ، فنحن فى الواقع بإزاء مقارنة انحراف فى السلوك له طابعين : الأولى انحراف فى طبيعة العملية المرضية . وفى كلتا الحالتين سوف نكون بإزاء مفهوم الانحراف بالمعنى التحليلى ، والذى لا غنى عنه لفهم العملية المرضية المميزة للأعراض النفسية الاجتماعية .

الانحراف السلوكى ومعناه :

فيما سبق وصلنا إلى عدد من القضايا المتصلة بالأفعال المرضية التى تشكل لنا ظواهر الأمراض النفسية . ونعود لنجمل هذه القضايا فتستنتج منها معنى الانحراف فى السلوك . **لقد نبهنا أن العلاقة السوية بين الفرد والمجتمع تلك التى تقوم على التطور المعكوس لكليهما ، وبينا أن الأمراض النفسية**

الاجتماعية تظهر إذا ما اختل نظام التطور المعكوس ، ثم أوضحنا أن طبيعة الأمراض النفسية الاجتماعية هي اتجاه السلوك إلي الطرف الحركي من الجهاز النفسي بما يخلق أفعالاً مرضية تدخل في إطار مفهوم العالم للجريمة . ويعد ما توصلنا فى هذا الفصل إلى معنى السلوك وأثر النكوص إلي الطرف الحركى علي طبيعة التنظيمات الغريبة ، أصبح في إمكاننا أن نضع الصيغة التطبيقية لنظريتنا فى الأمراض النفسية الاجتماعية .

بينا أن انحراف السلوك له اتجاهان محتملان ، الأول : تجاه الطرف الإدراكى حيث يظهر العصاب والذهان (الأعصبة الطرحية والأعصبة النرجسية) ، وذلك وفق خبرات التثبيت على أساليب الإشباع . والثانى تجاه الطرف الحركي حيث تنكص التنظيمات الغريزية إلى المستويات الأكثر بدائية . ونكوص السلوك إلى المستويات البدائية يعنى أن تطور الفرد قد أخذ مساراً موازياً لتطور المجتمع بما يخلق الأمراض الاجتماعية وفق طبيعة نظام النكوص الغرائزى (*) ، ولعل هذا النكوص هو الأكثر تأثيراً على الأفكار الشائعة عن الأمراض النفسية الاجتماعية لأن الأفعال المرضية الناتجة عنه تكون أفعالاً إجرامية واضحة ، أو هى الأفعال التى تدخل بسهولة إلى نطاق القانون .

ولكن بالرجوع إلى الفصل الأول من هذا الكتاب ، سوف نجد أن الاتجاه الأول الذى قد يأخذه السلوك يمكنه أن يعطينا ظواهر أمراض نفسية اجتماعية رغم عدم سهولة إدخالها فى إطار الجريمة . فانتشار عصاب معين و ذهان معين فى المجتمع مع ارتباطه بظرف اجتماعى خاص يكون مرضاً له طبيعة نفسية اجتماعية ، ومع ذلك قد

(*) على الرغم من أن مستوى تقديم النظرية في هذا المؤلف لا يتحمل الدخول فى بعض التفاصيل التحليلية الدقيقة إلا أنه من المفيد هنا أن نضيف أو ننبه إلى جانب مهم فى ظاهرة النكوص . قد يحدث النكوص إلى مراحل تثبيت قديمة بنفس التنظيمات الغريزية كارتداد السلوك إلى مرحلة تطور فى العلاقة بالموضوع بطبيعة غريزية معينة . وهذا هو الشائع في الأفعال المرضية . وقد حدث النكوص فى التنظيمات الغريزية ذاتها دون النكوص الواقع فى مستوى العلاقة بالموضوعات ، وهذا هو الشائع فى العصاب والذهان ، وتعد هذه الإضافة ذات أهمية بالغة بالنسبة للباحث فى الأمراض الاجتماعية من حيث التطبيق .

لا يدخل فى إطار الجريمة (*) . ولكن قابلية تحول هذه الأعصبة والذهان إلى الطرف الحركى لظرف اجتماعى خاص سوف يجعلها فجأة تتحول إلى أنواع جديدة من الجريمة . مثال ذلك أن حالات الاكتئاب الذهانى قد تتحول فى ظرف اجتماعى معين إلى جرائم انتحار . كما أن الشخصية الفصامية قد تتحول أيضاً إلى شكل إجرامى فى صيغة إهمال مفرط فى أداء العمل أو في نوع سلوكى لتدمير الواقع . **بمعنى آخر ، أن انحراف السلوك تجاه الطرف الحركى من الجهاز النفسى مع نكوص غريزى معين هو قاعدة تطبيق نظرتنا من الأمراض النفسية الاجتماعية .**

(*) سوف نتعرض لهذ النقطة بالإيضاح فى الفصل بعد التالي .

الفصل الحادي عشر
ظاهرة البغاء وسيكولوجية الجنس

* مقدمة .
* تاريخ البغاء .
* العلاقة الجنسية عند الإنسان .
* مركب أوديب وأصل العلاقة الجنسية .
* الفعل البغائى والموقف الإنسانى منه .
* طبيعة النشاط الجنسى فى العلاقة البغائية .
* سيكولوجية البغى .
* الصراع النفسى فى البغى .
* الجسد لدى البغى .
* سيكولوجية القواد والقوادة .
* عملية القوادة .
* سيكولوجية القواد .
* العلاقة الثنائية فى البغاء .
* محور العلاقة الثلاثية والموقف الأوديبى فى البغاء .

الفصل الحادي عشر
ظاهرة البغاء وسيكولوجية الجنس

مقدمـــــة :

يتفق الرأى عادة على أن الجنس دفعة فسيولوجية غريبة تؤدى إلى نشاط يهدف التناسل والحفاظ على النوع . ويقوم هذا الاتفاق أساساً على أن الكائنات الحية باختلاف مرتبها تصل فى سن معينة إلى شكل من التغير البدنى يسمح لها بالقيام بوظيفة التكاثر .

ويكون هذا التغير البدنى دليل النضج الفسيولوجى اللازم لنشاط الدفعة الجنسية . ورغم اختلاف الكائنات الحية فى سن نضجها الجنسى ، وفى ضروب وقوة نوعها إلى التناسل فإن سلوكها الجنسى دائماً ما يهدف فى اكتماله الحفاظ على النوع . ويتم ذلك من خلال وبمساعدة وحدة من الجنس الآخر . وتؤدى مقارنة الدفعة الجنسية لدى الكائنات الحية ارتقاءها إلى ثلاث نقاط واضحة كشف عن قانون عام لفاعلية هذه الدفعة .

١ - كلما ارتقينا فى السلم الحيوانى تأخر سن البلوغ والنضج الفسيولوجى ، أى تأخر فعل التناسل .

٢ - كلما ارتقينا فى السلم الحيوانى يتعقد شكل اختيار الموضوع الجنسى (الجنس الآخر) .

٣ - كلما ارتقينا فى السلم الحيوانى بعدت الصلة بين الهدف الجنسى (التناسل) وبين النشاط الجنس (اللذة) .

لذلك إذا تأملنا السلوك الجنسى لدى الإنسان وهو أرقى الكائنات الحية ، واجهتنا هذه النقاط الثلاثة بمادة علمية ثرية تسمح بمقارنة نوعية لا مقابل لها داخل المملكة الحيوانية الأدنى من الإنسان . فمن جانب يعد سن بلوغ الإنسان نضجه الفسيولوجى سناً متأخرة إذا حسبت في نسبة إلى عمره . ورغم ذلك نجد أن طفولة

الإنسان زاخرة بضروب من النشاط اللاتناسلى والذى يعطى للطفل لذات قريبة من لذة التناسل . ذلك بالإضافة إلى أن هذه النشاطات اللاتناسلية تدخل كعناصر أساسية في النشاط التناسلى للإنسان عند بلوغه سن النضج الجنس الفسيولوجى . ومن جانب ثان يلاحظ على الإنسان أن اختياره لموضوعه الجنسى عملية تكشف عن تنوع ضخم فى أشكال السلوك ، وتشير إلي احتمالات لا حصر لها بالنسبة لهذا الموضوع ، فقد يتخذالإنسان نفسه موضوعاً جنسياً ، وقد يميل إلى شخص من نفس الجنس ، وقد يقع اختياره على شخص من الجنس الآخر . وفى هذه الحالات جميعاً يباشر النشاط الجنسى بنفس القدرة من المتعة ، ومن جانب ثالث ، يدل السلوك الجنسى عند الإنسان على بعد كبير بين النشاط ذاته وبين الهدف منه وهو التناسل . ما يبدو وبوضوح تام - يكاد الهدف الجنسى عند الإنسان أن يختفى وراء اللـــذة التى يجتنيها ممارس الجنس من ممارسته . وبعبارة ثانية ، يكاد الهدف الجنسى لدى الإنسان أن يستقل استقلالاً تاماً عن مركزه بحيث يصبح النشاط الجنسى غاية إنسانية فى ذاتها ، بدلاً من أن تكون وسيلة لوصول إلى غاية ، وهى التناسل - كما هى الحال عند غيره من الحيـوانات .

يتضح من هذا أن النشاط الجنسى لدى الإنسان عرضة لمختلف ضروب الزيغ والانحراف . فالدفعة الجنسية عند الإنسان وإن كانت ذات أصل بيولوجى لاريب - تحركه قبل حدوث النضج الفسيولوجى الخاص بها ، وتدفعه إلى أهداف غير تناسلية فى كثير من الأحيان وإلى موضوعات غير جنسية في أحيان أخرى . إنها دفعة ليست محددة الغرض فى توجيه الإنسان ، لعدم ارتباطها الفرعى بالجانب البيولوجى فيه . فمن الواضح أن الجنس ذو وظيفة سيكولوجية مهمة عند الإنسان وليس مجرد دفعة بيـولوجـيـة . ولعل أبرز دليل على هذا ، أن الجنس كـدفـعـة بشـرية لا ينطفئ بمجـرد إشباعه ، بل هو الأساس الذى يدعم علاقة دائمة بآخر . فالزواج كنظام اجتماعى يقوم على رباط سيكولوجى يقوم الجنس فيه بدور متميز عن الدور الذى تقوم به غيره من الدفعات البيولوجية الأخرى ، لقد أصبح هذا الأمر - القيمة السيكولوجية للجنس - قاعدة لا تبين للوهلة الأولى عند دراسة العلاقات الإنسانية - فقد قامت كثير من الأبنية الاجتماعية على أساس الدفعة الجنسية وامتزجت به كثير من التنظيمات الأسرية ،

ولكن قانون التطور والارتقاء مكّن الأبنية الاجتماعية الفوقية من إخفاء معالم الأصل الجنسي السيكولوجي لها (تماماً كما تمكن البناء السيكولوجي الفوقي من إخفاء الأصل البيولوجي للجنس) هذا ما يسمح لنا بأن نتناول الجنس عند الإنسان بوصفه زاوية مناسبة لكشف عن أعماق بشرية بقيت حتى الآن في غلالة من الغموض وعدم التأكد ولا نجد أوقع من ظاهرة البغاء مجالاً لإيضاح هذا الرأي (٦٧ ، ٧٢) .

البغاء من الظواهر التي تدهش عالم الإنسان مهما كان تخصصه . فالإنسان على رقيه وبقدر ما نجح في تقييد سلوكه الجنسي وتحديد المقبول منه والمرفوض ، هو الحيوان الوحيد الذي يمارس بعض أفراده البغاء . فالبغاء نشاط جنسي قديم قدم الإنسانية نفسها ، لقي من نفور البشر على مر الزمن ما جعلهم يرون فيه أقصى أنواع امتهان البشرية وأقصى إهدار لمنزلة الإنسان بل يكاد الإنسان أن يرى البغاء نزولاً إلى مرتبة النشاط الجنسي الحيواني ، رغم أن الحيوان براء من تهمة البغاء ، ولا يوجد في مملكته شكل من النشاط الجنسي المماثل للبغاء . ذلك ما يضعنا أمام مشكلة فريدة : الإنسان برقيه الحضاري وإمكانياته النفسية ومبادئه الخلقية ، هو الكائن الوحيد الذي يمارس البغاء .

البغاء ظاهرة إنسانية ، وكونه إنسانياً سوف يمكننا من أن نكشف عن خاصية إنسانية مميزة ومحك إنساني فارق . ولا شك أن هذه الخاصية وهذا المحك يدوران حول الجنس دورة كاملة . فالبغاء فعل جنسي في المحل الأول ، وكظاهرة إنسانية يعني أنه فعل يخص ويرتبط بالجنس كوظيفة سيكولوجية . لذلك يجمل بنا ونحن بصدد دراسة البغاء أن نلم بتاريخه إلمامة سريعة . فالإنسان حيوان تطور ولا زال يتطور . ولما كانت الدفعة الجنسية لديه من المحكات الفارقة بينه وبين من دونه من الحيوانات ، فلابد أنها تطورت ولازالت تتطور . لذلك ، فلابد أن يكون البغاء كفعل جنسي إنساني ، قد تطور هو الآخر وفي حاجة إلى اكتشاف .

تاريخ البغاء :

يدل تتبع الأصول الأولى للسلوك الجنسي للإنسان ، أن انقلابات حادة قد طرأت عليه بالإضافة إلى تحريفات مختلفة وتعميمات عديدة قد جدت عليه . فرغم اختلاف

الآراء حول الإباحة الجنسية فى العصور الأولى من المدنيـة ، فإن الرأى يميـل إلى أن النشاط الجنسى للإنسان لم يكن فى فجر إنسانيته على هذا القـدر من الصرامة ولا هذا المستوى من التنظيم ولا هذا الشكل من الدقة . لقد احتاج الإنسـان إلى عدة آلاف من السنين لينتقل من حيوانيته إلى بشريته ومن وحشيته إلى إنسانيته . وصاحب انتقاله هذا ارتقاء فى نشاطه الجنسى أو إذا أردنا الحيدة ، تغير فى سلوكه الجنسي . ويدخل الإنسـان عصر تطوره الثاني - عصر البربرية حدث تطور مهم فى حياته الجنسيـة ، ألا وهو تكوين أول شكل من أشكال العائلة وتطبيق أول مبادئ تحديد العلاقات الجنسية (١٧٦ ، ١٧٧ ، ٥٨) .

ارتبط بظهور التكوينات الاجتماعية البشرية الأولى وظهور الدين كإحدى قوى الضبط الاجتماعى وكإحدى نتائج الضبط الاجتماعى أيضاً . ففى العصر الحجرى الحديث (النيولينى) وجـد نظامان اجتماعيان أساسيان هما النظـام الأمومى Matriarchal وكان يشيع فى المناطق الصالحة للإنتاج الزراعى البدائى والنظام الأبوى Patriarchal وكان يشيع فى مناطق الرعى (١ ، ١٧٩) .

وامتزج النظامان لظروف طبيعية مرت بالأرض فى تلك الفترة وأدت إلى هجرات جماعية كبيرة . وبذا ظهر أول نوع من التقديس للمرأة الآلهية والرجل الإلـه . وقوام هذه الديانات هو عملية الإخصاب ، وما ارتبط بها من معتقدات خرافية ، جعلتها منحة من الإله للمرأة الخصبة (٧٢) . وبتطور هذه المعتقدات أصبح فض بكارة العذارى احتفالاً مقدساً ، تمنح الفتاة فيه نفسياً لمن منحه الإله قوة الإخصاب وقدسية الجنس ولم تكن تحصل الفتاة على اكتمال أنوثتها إلا بمنحها نفسها لمثل هذا الشخص ، فيحق لها بعد ذلك الزواج . وتشير بقايا تراث هذه الفترة وعادات المجتمعات البدائية المعاصرة ، على أن إزالة البكارة تختلف عن عن أول جماع تباشره الفتاة . فإزالة البكارة جزء من تأهيل المرأة للزواج ويباشر بأداة وبواسطة شخص مقدس ، حيث يكون الجماع الأول هو أيضاً جزءاً مكملاً فى نفس الوقت من هذا الاحتفال « والترسيم » . وقد ظل هذا الاحتفال قائماً فى الحضارة الغربية إلي عهد قريب ممثلاً فى حق الليلة الأولى للسيد Jus Primae Noctis .

وقد تطورت طقوس إزالة البكارة عبر الأجيال الأولى ، فتناقص قدر الأهمية

المقدرة للشخص المقدس لتزيد أهمية المكان المقدس الذى تزال فيه البكارة . وبعبارة أخرى ، تناقصت أهمية الكاهن لتزيد أهمية المعبد . وبهذا التحول بدأ النشاط الجنسى يأخذ شكلاً جديداً ، لقد تحول جانب من النشاط الجنسى ليصبح فعلاً مقدساً وبذرة لأول أشكال البغاء .

فقد أدى تراجع احتفال إزالة البكارة إلى احتجاب العذارى فى المعابد لممارسة البغاء فى إطار من القدسية كجزء من تأهيلهن للزواج . وفى خلال فترة احتجاب المراهقات فى المعابد كانت وظيفتهن الترفيه عن الكهنة من جانب ومضاجعة الحجاج من جانب آخر ، وذلك نظير أجر يكون حقاً لخزانة المعبد ، وكانت النظرة لهذه الخدمات محاطة باحترام للبغايا المقدسات حتى أن الأمر تطور فى بعض الحضارات إلى حد منح الأب ابنته للمعبد مع منح بائنتها لهذا المعبد فى مقابل الفخر الذى ينسب إليه نظير قبولها . ومع تطور آخر للبغاء المقدس Hirodolia أصبح من حق البغى المقدسة أن تحتفظ بجزء من مال بغائها لنفسها ليكون بائنة لهاعندالزواج . وقد ذكر فى بعض المصادر التاريخية القديمة أن من كانت ترغب فى الزواج من نساء بابل ، كانت تتجه إلى المعبد فتمنح نفسها لمن يرضى من عابرى السبيل حيث يكون المال المدفوع هو علامة للخطيب بإمكان إتمام الزواج منها .

مما سبق نجد أن البغاء قد ظهر أول ما ظهر فى المعابد ، وكجزء من الطقوس الدينية القديمة . وبقى البغاء على هذا الحال فترة طويلة حتى أننا لنجد له آثاراً فيما بعد المسيحية . ويمكن كذلك أن نلمح فى نظام الرهبنة في الكسية تطويراً ضخماً لفكرة النساء القائمات على خدمة الكنيسة وآلآله . ولكن بدخول الإنسان مراحل تمدينه ، فصل بين الجنس والدين فصلاً عميقاً أو فصلاً أخذ يعمق إلى ما وصل إليه الآن . بل لقد ظل البغاء المقدس لفترة ما قائماً إلى جانب البغاء العادى غير المقدس ، ثم انتهى الأمر إلى هذه الشقة الواسعة بين أول وظيفتين فى تاريخ البشر : الكهنوت والبغاء .

يستطيع المتأمل لتطور البغاء أن يخرج إلى نتيجة واضحة . لقد بدأ الإنسان إنسانيته بامتزاج واضح بين دفعته الجنسية وتخوفه من العقاب . لذلك قامت المؤسسة الدينية والمؤسسة البغائية على اتصال واضح . ولكن التطور العام للجنس البشرى مكن

الإنسان من عزل كل من الدفعتين عن بعضهما البعض ، وأن يجعل المؤسسة المشرفة على تنظيم كل دفعة من الدفعتين تناصب الأخرى العداء . ذلك ما جعل البغاء كظاهرة بشرية على حال غريب فى تكوينها . فرغم ما يلقاه البغاء حالياً من احتقار وما يوجهه المجتمع من مقاومة له ، فإنه أقرب إلى أن يكون سمة لكل مجتمع إنسانى ، لا يفيد فيه احتقار ولا يؤثر عليه كفاح . وليس من شك أن هذه الظاهرة في حاجة لتعمق من نوع خاص عند دراستها .

العلاقة الجنسية عند الإنسان :

تتميز العلاقة الجنسية الإنسانية – وفى صيغتها المكتملة وكفعل ممارس – بأنها علاقة تقوم وتقتصر على طرفين . إلا أنها كعلاقة إنسانية تمر بمراحل عدة لتكتمل وتصبح فعلاً وممارسة تمتد مقدماتها فى ماضى كل طرف على حدة ، وتمتد نتائجها فى مستقبلهما معاً . الجنس عند الإنسان علاقة قبل أن يكون فعلاً ، وفعل يقيم علاقة بعد قضائه . إنه لحظة تتعلق على شخصين دون غيرهما ، بعد أن تكون موقفاً يضم الطرفين وغيرهما ، وقبل أن يصبح موقفاً يشمل معهما غيرهما .

ولكن ما يميز الجنس عن غيره من العلاقات الإنسانية أنه أشبه بعقد اجتماعى بين الشخص والشخص الآخر الذى مورس الجنس معه ، بحيث تميل العلاقة على الانغلاق بينهما .

هذه الخاصية فى العلاقة الجنسية تقدمنا لبعض الحقائق المهمة . يقوم النشاط الجنسى عند الإنسان على مبدأ اختيار بين طرفين يكونان فى لحظة سابقة ضمن آخرين يصلحون للاختيار . فالنشاط الجنسى للإنسان – فى حالة سوائه – قائم على اختيار متبادلة ؛ حيث يكون الشخص هو الآخر موضوعاً لاختيار من هذا الموضوع . بعبارة مجملة ، كى يتم ممارسة الجنس لابد من تبادل اختيار بين طرفي هذا النشاط . وفى نفس الوقت يتحول الجنس كفعل ممارس إلى نشاط يرغب كل طرف من الطرفين فى أن يكون تكراره مع نفس الرفيق دائماً . فبعد اختيار الموضوع الجنسى يغلق الشخص نشاطه علي هذا الموضوع حيث لايميل إلي تعديل اختياره أو إلغائه وحيث لا ينظر إلي تغير موضوعه أو التخلى عنه . ذلك بالإضافة إلى أن قياس النشاط

الجنسى على أساس استقرار فى الاختيار ،يحقق للجنس خاصية العلاقة التى تتحول إلى فعل يتحول هو نفسه إلى علاقة ، وبذا يضمن الإنسان تطوراً وتقدماً لدفعته الجنسية في اتجاه منتظم مرتق ،لايتحقق إذا كانت دفعة الجنس عرضة لتبديل موضوعاتها باستمرار .

إلا ان الإنسان كظاهرة شعور لابد وأن يوجد للآخرين - وباستمرار - وأن يوجد له الآخرون بالاستمرار نفسه . ووجوده على هذا النحو يجعله امتلاكاً للآخرين باختلاف وتنوع الامتلاك ، فالأب ملك لأولاده ، وهو لهم أب ، كما أنهم ملك له كأب ، وهم له أولاد . ويكون نفس الرجل ملكاً لأصدقائه ملكيته لهم كأصدقاء . فوجود الشخص للآخر متبادل ومتنوع تنوع المجالات الإنسانية التي يعيش فيها . ولكن إذا طبقنا هذا الرأى على العلاقة الجنسية ، وجدنا انفراداً دون غيرها من العلاقات بخاصية فريدة. فالعلاقة الجنسية السوية - وكما أوضحنا ، تحقق امتلاكاً متبادلا مقفلاً بين الزوجين المتعاشرين ، ولا تسمح بأى صيغ أخرى من الامتلاك أو أى نوع آخر من الوجود الجنسى . فتبادل الامتلاك فى العلاقة الجنسية تبادل مغلق ، بمعني أنه لا يمكن مباشرته بالصيغة نفسها مع طرف آخر ، ولا يمكن أن يضم طرفاً ثالثاً أو أطرافاً متعددة . فالزوج - وهو كذلك -لزوجة ولا يكون زوجاً لغيرها ، حيث لا تكون زوجه زوجاً لغيره كذلك (*) . بمعنى آخر ، إذا كان للشخص عدد من الأنيات بعدد وتنوع من يقيم معهم علاقات ، فإن أنيته كزوج جنسي تثبت ولا تتبدل ، فالأب - هو كذلك ، لأكثر من ابن وصديق لأكثر من صديق ، ولكنه - هو لا يكون زوجا جنسياً فى نفس الزمن - إلا للزوجة ، هذه خاصية تنفرد بها العلاقة الجنسية السوية .

والواقع أن تبادل الملكية الجنسية يتوقف على شروط ، ربما لانجده نقياً في غير الجنس من علاقات . فالتبادل المغلق والمستمد من علاقة مفتوحة تم فيها الاختيار ، يقوم على قدرة الشخص على استخلاص حريته وملكيته الذاتية أولاً . فدون امتلاك الشخص حريته واستخلاص أنيته من الملكيات المحتملة فى العلاقات المفتوحة ، لن يمكنه اختيار رفيقه بحرية ولن يمكنه أن يمنح ذاته ملكية للآخر في مقابل يعوضه عن ذلك . ويتضمن

(*) هذه الصيغة تثير الكثير من التساؤلات حول تعدد الزوجات ، وهو مباح في الدين الإسلامى وحده .

هذا المعنى أن الإنسان ليس حراً فى امتلاك ذاته ومنحها للآخر حرية ابتدائية . بل إن التحرر واستخلاص الملكية الذاتية عملية تتطور ، ونتائجها محتملة التنوع كمًا وكيفاً فى الأفراد . فرغم تعدد الصيغ الأولى للوجود إلا أن صيغة الامتلاك المتبادل في الجنس ، صيغة مرتقبة لا يصل إليها الإنسان دون جهد قد يقتصر فيه . كذلك ، فإن الصيغ الأولى للوجود شراك ربما لا يستطيع الإنسان الفكاك منها فيبقى أسيراً أبداً . هذا ما يعبر عنه المحللون النفسيون بمفهوم التثبيت ، ليدللوا به علي عجز المريض عن بلوغ النضج النفسى .

مركب أوديب وأصل العلاقة الجنسية :

تلزمنا الخصائص التى تكشف فى العلاقة الجنسية بأن نتبع الأصل فيها واتجاه تطورها . بين التحليل النفسى للعصابيين أن الموقف الأوديبى بؤرة تنعكس عليها عناصر التطور التالى الذى يسمح بإقامة علاقة جنسية ، فتتركز فيه تلك العناصر لتأخذ اتجاهها الثابت المحدد لمصير الدفعة الجنسية فيما بعد . ويمكننا أن نختزل نتائج دراسة التحليل النفسى للموقف الأوديبى ، وحال الدفعة الجنسية فيه إلى نقطتين :

١ – تطور الدفعة الجنسية (الليبيدو) من الشبقية الذاتية إلى النرجسية ثم إلى اختيار الموضوع والجنسية الغيرية .

٢ – تطور مركز الاستثارة والمتعة الجنسية من المناطق الشبقية غير التناسلية إلى المنطقة التناسلية . كشف التحليل النفسى عن أن الدفعة الجنسية ، دفعة لا تناسلية أصلاً ، تنشيط منذ الطفولة الأولى ومنذ بدء الحياة ، ولكن كدفعة تهدف اللذة ، يتغير حالها عبر التطور . ففى البداية تقوم العلاقة الجنسية (بالمعنى الفج والأولى لمفهوم العلاقة) في حدود الأحادية حيث يكون موضوع الجنس هو صاحب الجنس . فالليبيـــــدو فى حالة الأول لا يتجه إلى خارج حدود جسم الطفل ، بل يستمر فى جسده وبجسده . ذلك ما يجعل الطفل يقنع بلذة يجدها فى أصبعه وبفمه . ويطلق على هذه

. الحالة الأولى من التطور الشبقية الذاتية . ولكن دورة اللذة والألم في حدود العلاقة الأحادية دورة مغلقة لا تؤدي إلى الإشباع ، خاصة عند ازدياد التوتر إلى حد الحاجة إلى وسيط خارجي لخفض الألم . ويستتبع ذلك الدخول في نوع تال من العلاقة الجنسية بتلك الوسائط الخارجية ، فيتحول الليبيدو من الجنس إليها . ونظراً إلى قصر فترات الحاجة لتلك الموضوعات من جانب ، ونقص القدرة على الوعي بالحال وتغيره ، فإن الليبيدو المتحول إلى الخارج يعاود الانسحاب عن الموضوعات إلى الذات بعد كل إشباع . لذلك يحدث فيه تغير جوهري . فالليبيدو الذاتي الفج ، يتغير في كل مرة يستثمر فيها في موضوعات غير الذات ، ولكنه يبقى ذا طابع ذاتي في جذوره . لذلك يسمى الليبيدو في هذه المرحلة بالليبيدو (٦٧ ، ١١٠) .

إن علاقة الطفل الجنسية في المرحلة النرجسية من تطوره الليبيدي ، تدخله في نطاق سيكولوجية « الاثنين » ، حيث يكون هو - في علاقة مع آخر . إلا أن هذا الآخر لا يتضح مستقلاً عن رغبة الطفل الشبقية ، بل يضفي عليه الليبيدو النرجسي عليه خصال الذات ، فيصبح الآخر (وهو القائم على إشباع رغبات الطفل) موضوعاً مقيداً بالذات لا يستطيع عنها تحرراً . وبازدياد فترات الاتصال بالموضوعات الليبيدية النرجسية ، وباستقرار العلاقة بالآخر النرجسي يتحول الليبيدو تدريجياً عن قاعدته النرجسية ليصبح ليبيدو موضوعياً ، لا ينسحب إلى الذات إلا في حالات المرض (١٨١ ، ١٨٢) ، ويكشف التحليل النفسي كذلك عن الجانب الوظيفي لتطور الليبيدو . ففي البداية يحصل الليبيدو على إشباعه من أنواع من النشاط غير التناسلي ، حيث يكون الإشباع وهمياً وفي مستوى التخييل . ويكون الإشباع التخييلي موازياً للعلاقة الجنسية الشبقية الذاتية . ففي العلاقة الأحادية ، علاقة الطفل كراغب بنفسه كمرغوب يكون الإشباع اهتلاسياً وخيالاً . وعندما يصل الطفل إلى العلاقة الاثنينية حيث تكون موضوعات إشباعه نرجسية يكون الخط الموازي لذلك هو الإشباع المتصور ، حيث يرقى مسوى الإشباع من الاهتلاس إلى قدرة تصور الإشباع دون حضور الموضوع المشبع ذاته . ويؤدي التعلق الليبيدي بالموضوعات الخارجية إلى الانتقال من مستوى الإشباع

اللاتناسلى (القبتناسلى) إلى مستوى الإشباع التناسلى (إن ذكر التناسل في الطفولة يعنى طلب اللذة من أعضاء التناسل Genetals ولا يعنى الهدف التناسلى ذاته) . فالنشاط التناسلى يتم بإزاء موضوعات مستقلة عن الذات لا تخضع لقانون إشباع نرجسى تابع للذات . « فالموضوع » - أى ما ليس نرجسها - تكون له حقوق إشباع كالتى تطلبها الذات ، والوعى بالموضوع والاعتراف به ، هو اعتراف ضمنى كذلك بحق استمتاعه . لذلك يتطور الليبيدو وظيفياً ليستمر فى نضجه فى موضوعات لا نرجسية فترتقى العلاقة الجنسية من : لذة لى وبى إلى لذة ممن أحب لى لذة لى وللآخر الذى له حق اللذة وعليه واجب الإشباع كذلك .

تطور الدفعة الجنسية وارتقاء مراكز استثارتها ينتهيان دائما إلى التقاء حتى وأن توقف التطور فى مرحلة ما (٥٧ ، ١٨٣) . فمن حيث الموضوع الجنسى يؤدى التطور إلى تعليق الليبيدو بموضوع غير نرجسى مخالف للذات ؛ أى بشخص ليس من الجنس نفسه . والمقصود بذلك ، أن تخلى الطفل عن نرجسيته يمكنه من أن ينتبه إلى اختلاف الجنسين ، فيدرك أن أمه ليست مثله - أو أنه ليس مثلها - وأنه كان يحب طوال الفترة السابقة موضوعاً ليس مماثلاً له ، موضوعاً لا نرجسياً . أما من حيث تطور النشاط الجنسى ذاته فإن تطوره يؤدى إلى رغبة جنسية تناسلية . وبارتقاء الجنس إلى النشاط التناسلى ، يكون الإشباع المتخيل والمتصور غير ممكنين ، كما يصبح الليبيدو أكثر تركيزاً فى المناطق التناسلية بحيث تقل قدرة المناطق الشبقية الأخرى على إتيان اللذة ، فتصبح هذه تحت قيادة المناطق التناسلية بتهيجاتها (١٨٤) . بذلك يكون التقاء تيارى التطور ملتحمين ببعضهما البعض : الرغبة التناسلية لا تتأتى للشخص من نشاط جنسى ، ممارس مع آخر من الجنس المخالف تماماً كما لا يمكن الحصول على متعة من جنس مخالف بعد التخلص من التصورات النرجسية للشخص ، إلا من نشاط تناسلى . وتعنى حتمية التطور المزدوج ، أن الشخص في اختياره لموضوع جنسى لا نرجسى ، لابد وأن يكون قد اعترف بحق الموضوع وتعرف استقلال الموضوع عنه . وعلى هذا الأساس تصبح العلاقة الجنسية الممكنة هى علاقة تناسلية ، كما أن طلب اللذة التناسلية ، وعدم الرضاء عن الإشباع المتخيل والمتصور (الخاص باللذة القبتناسلية) لا يباشران إلا مع موضوع جنسى غير نرجسى ، ومخالف له استقلاله وحقه فى المتعة (١٠) .

الوصول إلى التقاء سليم بين تطور اختيار الموضوع الجنسى وتطور النشاط الجنسى يقتضى التعرض لموقف مهم وخطير في الحياة النفسية للشخص ، وهو الموقف الأوديبى . فالموقف الأوديبى هو قمة الصراع وموطن الخطر الذى تتعرض له الدفعة الجنسية النفسية . فرغم أن احتمالات انحراف التطور قائمة قبل الدخول فى هذه المرحلة ، إلا أن أهمية مرحلة الأوديب تتركز فى قدرتها على رد سابق التطور إلى حال الفوضى التى كانت عليه ، وفي قدرتها كذلك على صياغة التطور المنحرف السابق عليها في صيغ تخفى حال الفوضى الذى تكون عليه الدفعة الجنسية ، فينشأ المرض النفسى .

ففى بداية حياة الطفل لا تسعفه قدرته الانتباه إلى دور الآخر في حياته انتباهاً كافياً ، مما يجعل علاقته بأمه علاقة تعيين ذاتى استدماجى (١١٥) ، ولكن مع انفصال رغباته عن موضوعاتها المستدمجة وتفاضل ذاته عن الآخر ، ينتبه – كما سبق أن ذكرنا – إلى الفروق بين الجنسين . وبإدراكه لهذه الفروق يتجه برغبته التناسلية النامية إلي أمه ، بوصفها موضوعاً تناسلياً . ولكن يواجه فى طريقه بعقبة هى الأب . ويدخل في علاقة ثلاثية أطرافها هو ، وأمه ، وأبوه . فبوصف الأب الممتلك الأول والحقيقى بالأم فإنه يقف فى سبيل تحقيق رغبة الطفل فى الأم ، ويحول دونه ودون إشباعها . كذلك يكون الأب أصلاً – وقبل الصراع النفسى معه – نموذجاً للطفل يتعين ذاتياً به ويحبه ، مما يجعله في صراع داخلى ، يكره من سبق أن أحب ، وعليه أن يعف من يريد أن يحب (الأم) .

وكراهية الطفل لأبيه فى الموقف الأوديبى تختلف عن الكراهية التى تستتبع حل الموقف الأوديبى . فالرغبة فى الأم تظل لفترة لا تتعارض مع إعجاب الطفل بأبيه . ولكنه إذا ما تحول إلى الأب ليتخذ منه دليلاً له في عالم الرجولة يحتذى به ليحصل على الأم ، يجد نفسه فى تناقص : إنه يريد أن يعلمه أبوه طريق انتزاع ملكيته وهى الأم . لذلك تكون كراهية الأب فى المرحلة الأوديبية طريقاً لابد من عبوره كى تحصل الذات على أنيتها . إن أنية الذكر هى رغبته فى الأنثى . ولا سبيل إلى حل هذا التناقض بالنسبة للطفل إلا بتخليه عن أمه دون تخليه عن رغبته الجنسية ، والبحث لرغبته عن موضوع آخر ، هو الجنس الآخر برمته (عبر المحارم الذين يكون وضعهم

وضع الأم) . بذلك يحل الموقف الأوديبى بالنسبة للذكر بتعيين ذاتى مع الأب من حيث الرغبة الجنسية وحدها دون موضوعها الأول وهو الأم . ويمكنه هذا الحل من أمرين : أولاً : الإبقاء على أنيته الذكرية ورغبته الجنسية ، وثانياً : عدم استمرار الصراع مع الأب – الذى يعجب الطفل به ويحبه – ونقل هذا الصراع إلى من ليس « أباً » ، أى ممتلكاً لأنثى امتلاكاً أولياً وشرعياً . أما عفة الطفل عن أمه – بعد أن كانت موضوع حبه – فأمرها يختلف . إن تعلقه بأمه يتهدده بالحرمان منها ومن رغبته فيها . لذلك يضطر الطفل لحل الموقف الصراعى مع الأب أن يقيم داخله قوة الأب التى تحرم عليه الأم كموضوع لرغبته الجنسية . بذلك يكون قانون المحارم Low of incest رد فعل لرغبته ونواة ما يسمى بالأنا – الأعلى أو الخلق والضمير . فكراهية الطفل للمحارم ، إنما تنصب عليهم كموضوعات جنسية ، حيث يبقى حبه لهم كموضوعات لا جنسية . فإذا ما فشل الطفل فى عزل أنية المحارم كأشخاص له بهم علاقات غير جنسية عن أنيتهم كموضوعات جنسية ، تكون النتيجة إما عدم القدرة عن التنازل عنهم جنسياً ، وإما التنازل عنهم اجتماعياً وجنسياً فى نفس الوقت (٨٢) .

ويختلف الحال نوعاً بالنسبة إلي الطفلة الأنثى . فعند دخولها مرحلة الأوديب تكون شبيهة بالطفل الذكر . إنها تحب أمها كموضوع جنسى ، وتعجب بأبيها كنموذج يحتذى للحصول على الأم . ولكن إدراكها للفرق الجنسى بينها وبين الأب يدفعها إلى الارتداد والتعيين الذاتى بالأم كمرحلة تمهيدية لتحصل على الأب ، أملاً فى أن تعود بعد ذلك إلى أصل رغبتها . ولكنها فى تعيينها الذاتى مع الأم تتعرض لما يحول دون ذلك . فالأم مثلها جنسياً ، ولا يمكن لطفلة أن تتحول إلى ذكر بمجرد التعيين بالأم ، لذلك تقنع الطفلة بالموقف الأنثوى ، والذى يتلخص فى أن تكون موضوع رغبة أبيها ، ومثلها كأمها . وبذلك تدخل فى صراع مع الأم شبيه بصراع الطفل الذكر مع أبيه . ويتأتى لها الحل تماماً كما يتأتى للطفل الذكر ولكن بصورة مقلوبة . فبدلاً من الإبقاء على رغبتها الجنسية ، فإنها تبقى علي رغبتها فى أن تكون موضع الذكر الجنسية . وبدلاً من الصراع مع الأم على الأب كموضوع جنسى ، تتخلى الطفلة عن المحرم وتنقل رغبتها الأصلية فى القضيب إلى رغبة فى بديل القضيب ، وهو الذكر كل وما يمنحه لها من أطفال .

ويمكن أن نجمل كل ذلك فى أن حل الموقف الأوديبى للطفل الذكر يسمح له بإرجاء دفعته الجنسية إلى الفترة التى يستطيع فيها اختيار موضوعه الجنسى بحرية ، تماماً كما يؤدى حل الموقف ذاته للطفلة الأنثى إلى إرجاء رغبتها في بديل القضيب إلى السن الذى تصبح فيه موضوع رغبة من الرجل .

يشير الموقف الأوديبى ، وحله بالنسبة للذكر والأنثى إلى أن النضج الجنسى يتحقق فى اكتمال بعد تخلص الطفل من تعلقه الشبقى بالمحارم ، وتحويل عدوانيته إلى غير من تعين بهم لبلوغ عالم جنسه . ويقوم التخلص من التثبيت على المحارم وتحويل العدوان إلى هدف بديل على أساس الإبقاء على الرغبات ذاتها . وعندما ينتهى الطفل من الموقف الأوديبى ويدخل مرحلة الكمون الجنسى ، يصبح قادراً على تجربة ذاته وإمكانياتها دون مشاعر إثم معوقة أو مخاوف عقاب معطلة . فإذا ما وصل إلى سن البلوغ الجنسى الفسيولوجى ، يتحرك فى يسر وسهولة نحو ممارسة حياته الجنسية السوية ، والتى يكون مضمونها امتلاك هادئ لموضوع الجنس ، يقوم هو الآخر بمبادلته وبممارسة هذا الحق . إن وقوف الطفل على حق الأب (أو الأم بالنسبة للطفلة) فى امتلاك الأم ، يحثه على كمال تعيينه الذاتى به ليطلب بنفسه موضوعاً جنسياً يمتلكه امتلاكاً خالصاً . وبذلك يتخطط مستقبل الحياة الجنسية النفسية للطفل بحيث يؤدى نضجه إلى تحرير ذاته من التثبيت على المحارم واستخلاص رغبته من أسر تلك الموضوعات الطفلية ليختار موضوعاً جنسياً لا ينازع عليه أحد ولا ينازعه أحد عليه .

تلك هى معالم الحياة الجنسية السوية لدى الإنسان ، وتلك المعالم هى التى تجعل الحياة الجنسية مجالاً لعلاقات متميزة تنفرد عما عداها من علاقات . فماضى العلاقة الجنسية السوية يمتد إلى مجالات تتفرد فيها الأطراف (الطفل والأم والأب والأخوة والمحارم الآخرون) . أما حاضر العلاقات فلحظته تقتصر على طرفين يتبادلان الاختيار والمتعة . أما مستقبل العلاقة فيدل على إمكان - بل وضرورة - العودة إلى تعدد الأطراف مع سهولة إقامة العلاقات الثنائية من جديد . إن تحقق الموقف على هذا النحو يمنح الإنسان خواصه الإنسانية العميقة : المشاركة مع الانفراد ، الجماعية مع الفردية ، المنح مع الشعور بالملكية . فالحل الموفق لمركب أوديب هو تحرر ذات الطفل من آثار موقف الصراع على موضوعات الرغبات والإحساس بالمبادأة فى الحصول

عليها دون مشاعر ذنب أو خوف (٤٨) ، وتحرير الرغبة من موضوعاتها المحرمية . وباكتمال التحرر من التثبيت على الموضوعات المحرمية من التعيين الذاتى بالموقف الصراعى يمكن الطفل منح ذاته لآخر يمارس هو نفسه تحرراً مماثلاً ، حيث لا يشوب ذلك التبادل إحساس بمزاحمة « غريم محبوب » ، وهو لب الموقف الأوديبى .

أما تعطل الطفل عن حل الموقف الأوديبى ، فيعطى من الصيغ النفسية ما يحيد بالحياة الجنسية النفسية عن سواء قصدها ، كما تبقى آثاره فى مستقبل هذه الحياة عند الرشد . ويمكن أن نوجز تعطل حل الموقف الأوديبى فى نتيجتين :

(أ) تعطل عند تحرير الرغبة الجنسية عن موضوعاتها المحرمية : فالتثبيت على الموضوعات المحرمية يواجه بالكبت . وتكون نتيجة الكبت هى الاتجاه إلى الإشباع المخفى أى إلى تكوين الأعراض العصابية . ويأخذ هذا الإشباع اتجاهين :

الأول : كبت الرغبة الجنسية لارتباطها بالمحارم ، وفى هذه الحالة يحدث ارتباط وجدانى بالمحارم وعدم القدرة على التخلص من هذه الآثار ، وتعطل الدفعة الجنسية نظراً لارتباط إشباعها بالتحريم . فأساس هذا الاتجاه بقاء الموضوعات الجنسية موضوعات محرمية يمتد ماضيها إلى مستقبلها الذى يختلف عن حاضرها . فالجنس فى صيغ التثبيت على المحارم يجعل كل موضوع جنسى يجد فى حياة الشخص محرمياً ، حيث تحول الرغبة إلى نفور أو مشاعر عداء تجاه الجنس الآخر .

الثانى : كبت مشاعر الحب المتضمنة فى الدفعة الجنسية وإبقاء مشاعر العداء . وعلى هذا النحو يتحول الشخص عن طلب الجنس من أجل إشباع رغبته الليبيدية ، بطلبه طلباً فى إشباع رغبته المضادة . ويمكن إجمال هذا الحل المرضى على النحو التالى :

(أ) إذا تعطل الإشباع مع التخلى عن الموضوعات المحرمية قصراً ، فإن الدفعة الليبيدية ترتد إلى التنظيمات الجنسية قبل التناسلية (٧٨) وبإزاء هذه النتيجة يكون تعطل الليبيدو على المحارم هو الطريق إلى العصاب - الهستيريا أو الحواز .

(ب) تعطل عن التحرر من الشكل الصراعى لموقف الأوديبى : بمقتضى النضج الجنسى النفسى يتمكن الطفل من التخلص من تأثير الصيغة الصراعية التى اتخذتها نزعاته الجنسية المبكرة . فليس يكفى أن يتخلص الطفل من التثبيت على المحارم والإبقاء على دفعته الجنسية وتحويلها إلي غير المحارم ، بل لابد كذلك من التخلص من تأثير الصيغة الصراعية للموقف الأوديبى. فالتوقف عن الصيغة الصراعية للأوديب يؤدى لأن يتحول كل موقف جنسى تال إلى صيغة صراعية . ويتراوح تأثير الأمر فى شدته . فمن الحالات من لا يرضى بموضوع جنسى غير متنازع عليه ، أى بأنثى لم يصارع من أجلها . ومن الحالات من يخلق المواقف الصراعية حول المرأة حتى يستطيع أن يتغلب على مخاوف الامتلاك المريح للمرأة ، وهذا الحل يجعل المريض أقرب إلى أن يكون عصابياً بما يسمى عصاب القدر (١٨٥) . ففى عصاب القدر يتحول التخييل الجنسى إلى فعل ، حيث يتحول تخيل الصراع على المرأة إلى صراع حقيقى ، إما يخلقه الشخص ، أو تستثار رغبته فقط كلما صادفه موقف صراعى حول المرأة . وهذا ما يميز السواء من عصاب اقدر . ففى السواء ، يكون الشخص قادراً على الحصول على موضوعه الجنسى بهدوء ودون منافسة ، ومع ذلك لا تعوزه القدرة على التنافس على المرأة إذا دعاه الموقف . أما فى عصاب القدر ، فإن الشخص لا يرضى بامرأة سهلة الامتلاك ، ولا يرضى بالامتلاك الهادئ إذا امتلك .

إلا أن عملية الكبت قادرة علي تحويل الموقف السابق إلى نقيضه . فبدلاً من الإبقاء علي الاندفاع القهرى إلي التنافس علي المرأة ، قد يؤدى الكبت إلي نمط مختلف من العلاقة الجنسية هو النمط البغائي . ففي البغاء لا يقبل العميل علي الصراع من أجل المرأة ، كما لا يقبل علي امتلاك هادئ لها بل يطلب المرأة منحه من آخر . وتقبله المرأة على هذا الشكل يعنى رضاءه واكتفاءه بامتلاك جزئى ومؤقت لها حين يكون هناك رجل آخر يمتلكها كلها ودائماً ويتنازل عنها جزئياً ووقتياً (القواد) .

ومن الواضح فى النمط البغائى للعلاقة الجنسية ، انقلاب مركز الثقل فى حل الموقف الأوديبى . فبدلاً من الصراع على المرأة ، نجد المهادنة ، وبدلاً من التحرر للامتلاك نجد الانقياد لآخر ، وبدلاً من تخيل الامتلاك نجد الامتلاك ، وبدلاً من تخيل فقدان الموضوع الجنسى يكون الفقدان فعلاً ، وقد تتلون العلاقة البغائية بآثار متنوعة من مشاكل الموقف الأوديبى السابق ذكرها ، ولكنها دائماً ما تأخذ فى العلاقة البغائية صيغة التفعيل النفسى Acting out . فمشاعر الإثم ومخاوف الخصاء وأحاسيس الاشمئزاز من الجنس ، كل هذه تأخذه طابع التفعيل النفسى الذى تأخذه الدفعة الجنسية الأصلية المكونة للعلاقة البغائية .

الفعل البغائى والموقف الإنسانى منه :

كون البغاء تفعيلاً نفسياً ، يدخله مباشرة فى إطار القانون . فقد انشغل القانون وحده بتجديد الفعل البغائى وبتميزه عما عداه من أفعال جنسية ، بهدف الصياغة الجنائية له وتقرير جانب التعدى فيه على سلامة البغاء الاجتماعى . ورغم أن البغاء فعل يصدر عن إنسان وتحركه العوامل النفسية الخاصة بالفرد وتصوغه الأطراف الاجتماعية ، فإن علوم النفس والاجتماع ظلتا مقصرة دون تعريفه بشرياً ، بل ولم تحاول أن تحدد الخاصية الإنسانية فيه مساهمة منها فى تطوير القانون نحو غايته الوقائية العلاجية (١٨٦) . لقد اكتفت علوم النفس والاجتماع بدراسة البغاء فى حدود التعريف القانون له ، فلم تزد ما قدمته هذه الدراسات عن تحصيل الحاصل ، وذلك ما جعل البغاء حتى الآن على مبعدة عن مكان فى نظريات المرض النفسى أو الاجتماعى ، وعلى إلقائه مجرد موضوع قانونى تترتب عليه ظواهر إنسانية تلك التى تستهلك جهود علماء الإنسانيات . وأصبح البحث فى البغاء مفتقداً نوعيته ، لأن البغاء لم يزد عن كونه « جريمة » وفعلاً جنائياً ، فى نظر الباحثين .

ويكفي للتدليل على وجهة النظر هذه ، تأمل البحوث التى قامت على البغاء فى نطاق علوم الإنسان ، ونأخذ مثالاً لها البحث الذى قام به « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » (٢٨) يحدد هذا البحث الغرض من القيام به بالآتى : « التعرف على ظاهرة البغاء كما تمارس فى القاهرة ، اعتبارها ظاهرة اجتماعية ذات تركيب

خاص ؛ مما يساعد على مكافحتها بالوقاية منها قبل استفحال أمرها من جهة وبتحديد نطاقها وحصر نشاطها فى المجتمع من جهة أخرى » (ص ٣ ، ٢٨) . يدل الغرض من هذا البحث علي أن الظاهرة معروفة وأن البحث يتجه منها إلي علاجها والوقاية منها . وإذا كانت الظاهرة معروفة فعلاً ، فليس هناك ما يدعو إلى البحث فى علاج أو وقاية . فالمعروف عن البغاء هو الفعل الإجرامى ، وعلى المشرع مسئولية العلاج والوقاية . إلا أن الحاجة لبحث في البغاء تشير بوضوح إلى تقصير التعريف القانونى في الوقوع على المحرك له لذلك دخل البحث فى سلسلة من المتناقضات – مثله مثل أغلب بحوث البغاء فى غير هذا البلد . ونحصر هذه التناقضات فيما يلى :

١ – أن اعتماد البحث على التعريف القانونى ، جعله يقصر العينة على من وقعن من البغايا في فعل البغاء . فقد قامت عينة البحث على ١٠٥٥ حالة (ما ورد خلال عام كامل على مكتب آداب القاهرة) ، واتهمن فعلاً بإحدى تهم الفعل البغائى . وكانت هذه التهم هى : الفعل الفاضح (٣,١٪) ، الاستغلال (٢,١٪) ، مخالفة التحريض على الفسق (٣١,٢٪) جنحة العودة للتحريض على الفسق (٥٠,٦٪) تدل العينة على أن نسبة من يمكن اتهامهن بالبغاء فعلاً لا تزيد عن (١٦,٤٪) من العينة (فعل فاضح – وممارسة) أما من يشتبه فيهن لتحريضهن على البغاء فنسبتهن (٨١,٨٪) . فالبحث بذلك قد درس عينة منحازة انحيازاً مزدوجاً ، أولاً : فئة وقعت تحت طائلة القانون (ولم يضمن بغاياً لم يصادفهن نفس المصير) ، وثانياً : فئات لا يمكن فى إطار التعريف القانونى القطع ببغائهن ، وكل ذلك لالتزامه بتعريف القانون .

٢ – لما كان التعريف القانونى لا يعرف الظاهرة المرضية ، بل يتناول بالتحديد وحداتها البشرية ، فقد قام البحث على أسلوب الاستبيار الميدانى على مبادئ الاستبيانات ، وبذلك جمع معلومات عن الوحدات الفردية ، بينما كان الغرض هو « تعرف ظاهرة البغاء » . وقد انعكس ذلك على النتائج النهائية للبحث ؛ حيث لم تخرج هذه النتائج عن معلومات لا رابط بينهما ، ولا يمكن الاعتماد عليها لتفسير الظاهرة ، كما لا تؤدى بحال من الأحوال

إلي أى علاج أو وقاية . (انظر الأستبيان المذكور فى منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، البغاء فى القاهرة ، ١٩٦١) . ذلك ما يدعونا إلى تناول التعريف القانونى للبغاء بالتوضيح . فمن جانب لابد لأى بحث يقوم على البغاء أن يتخذ من تعريف القانون بدايته ، إذ لا يوجد تعريف عداه أمام الباحث (*) . من جانب ثان يبدو أن التخلص من أثر التعريف القانونى على خطة البحث أمر ليس ميسوراً فى كل الأحوال . وأن أول ما يلفت للنظر في التعريف القانونى للبغاء ، أن البغاء – رغم عدم الإجبار – يعد فعلاً متعدياً . فالبغى ، وهى دائماً فوق سن الاغتصاب ، والعميل ، هو أيضاً يكون فوق سن الاغتصاب ليسا أحراراً فى ممارسة العلاقة البغائية من وجهة نظر القانون . فالقانون ينظر إلى البغاء باعتباره جريمة فى حق المجتمع ، وتعدياً على ممتلك اجتماعى هو الخلق . ويقوم التحديد البغائى للفعل الإجرامى على ثلاثة أطراف :

١ – البغاء فعل تؤديه البغى للعميل بغرض إمتاعه جنسياً – وجنسياً فقط – وبطريق مباشر وذلك في مقابل مادى يؤديه لها العميل .

٢ – تؤدى البغى فعلها غير مميزة بين الأشخاص مادام شرط العطاء المادى المقابل متوفراً .

٣ – تقوم البغى بأداء دورها البغائى – وهو إشباع الرغبة الجنسية لآخر – بواسطة جسدها حيث لا يعد غير الجسم لإثارة الرغبة لدى العميل فعلاً بغائياً .

يعرض لنا هذا التحديد القانونى جوانب مهمة في الفعل البغائى تفرقه عن أفعال جنسية أخرى تخرج عن نطاق العلاقة السوية :

الجانب الأول : أن المنح الوحيد الذى تمارسه البغى هو المنح الجنسى ، أما المقابل لمنحها فمختلف من جانبين ، من جانب هو منح متعدد ومتنوع ، ومن جانب أخر هو أى منح لا يكون جنسياً ، فشرط تحريم البغاء هو منحه جنسية (فقط) فى مقابل

(*) ولكن ليس من الضرورى أن ينتهى البحث إلى بدايته .

غير جنسى ، ويبدو أن هذا الشرط يضمن عدم قيام العلاقة البغائية لأغراض غير جنسية . فمنح الجنس مقابل لا جنسي ينفى قيام مجرد علاقة بين البغى والعميل ، فإذا حصلت البغى على متعة جنسية من ممارستها للبغاء مع العملاء مثلاً ، فإن ذلك لا يكون أكثر من هدف فرعى ، لا يحسب له حساب فى تقدير الفعل البغائى .

الجانب الثانى : أن المنح الذى تباشره البغى ممارسته صالح لكل طالب له وليس قاصراً على شخص بعينه . وليس شيوع المنح بالخاصية البسيطة فى البغاء . فرغم أنه منح يصلح للجميع دون تمييز ، فإن عدم التمييز فيه قاصر على الرجولة وليس متضمناً المقابل المادى فالبغى ممكنة كموضوع جنسى لأى طالب إذا استوفى شرط المقابل المادى ، بغض النظر عن شكله أو سنه وحالته . ولكن البغى تصبح غير ممكنة جنسياً مهما كانت الخصائص الذاتية للشخص إذا عجز عن إيفاء واجبه المادى إزاءها . ويأتى الدليل على ذلك من المسح الاجتماعى للظاهرة فى القاهرة ، وذلك بطريقين : فمن ناحية تبين أن البغايا يقابلن ما بين عميلين وأربعة عملاء فى اليوم (٧٥,٨٪) ، وهذا ما لا يتأتى إلا إذا كان المنح الجنسى ممكناً للجميع دون تمييز . ومن ناحية أخرى تبين أن (٥,٥٪) فقط من البغايا لا يقبلن أكثر من عميل واحد فى اليوم وهؤلاء رغم اقتصارهن على علاقة واحدة فى اليوم ، فإنهن يبقين فى إطار البغايا لأنهن لا يبقين على علاقة ثابتة بنفس الشخص ، حيث إن كل من يوفى واجبه المادى يصلح عميلاً لهن .

الجانب الثالث : من الجانبين السابقين واضح أن ما تمنحه البغى دون تمييز هو الجنس . لكن يتضح مع ذلك أن المتعة الجنسية التى تمنحها البغى لعملائها لا تتم إلا بوسيلة واحدة وهى جسدها . فمن المعروف عن الدفعة الجنسية أنها دفعة تصل إلى هدفها وهو المتعة من خلال وسائط أخرى غير الجسد ، وذلك لدى المنحرفين . ومن المعروف عنه كذلك أن بلوغ هدفها عن طريق الجسد يحتاج إلى تمهيد غير جسدى ، وذلك عند الأسوياء (٦٧ ، ٧٨) . ولكن فى البغاء لا يوجد فى التعاقد الضمنى بين البغى والعميل ما يضطرها إلى إمتاعه جنسياً من غير جسدها . فاتفاق العميل مع البغى لا يعطيه الحق فى طلب متعة ذهنية أو عاطفية ويقتصر حقه على المتعة من جسد البغى وحده . بل إن حصول العميل على متعة جنسية كاملة عن طريق آخر غير مباشر

(أى عن طريق مشاهدة جسد البغى) وتمكين البغى له من ذلك ينفى عن هذا الفعل صيغته البغائية ، ويدخل به فى نطاق قانونى آخر (١٨٦ ، ١٨٧) .

ينفرد الفعل البغائى بهذه الجوانب الثلاثة ، مما يبرز لنا نقاط اختلافه الأساسى عن الفعل الجنسى السوى ، ومما يمكننا من تعميق أكبر لسيكولوجية الجنس فيه . لقد انتهى فرويد بصدد الغريزة الجنسية إلى تطوير ضخم لمفهومها يسمح لنا بفهم الفعل البغائى فهماً واضحاً . ففى المراحل المتقدمة من تفكير فرويد عن الغرائز انتهى إلى أن الغرائز المتصارعة هى غرائز الحياة ونزعتها الاتحاد وتكوين وحدات أرقى وانفعالها الحب ، وغرائز الموت ونزعتها الانفراد وتحطيم البناء العضوى وتحليله إلى عناصره الأولى غير العضوية وانفعالها الكره . أما الغريزة الجنسية فهى الامتداد الطبيعى لغرائز الحياة حيث إن الفعل الجنسى يحقق لهذه الغرائز هدفها . ولما كان الهدف الأصلى لهذه الغرائز هو التغلب على غرائز الموت ، فقد توقع أن يكون الفعل الجنسى وسيلة الحياة فى تحقيق هذا الهدف . لذلك كشف فرويد عن العنصر العدوانى فى الجنس ، بوصفه تعريفاً مناسباً لغريزة الموت - الناشطة داخلياً ويأتى هذا التعريف فى شكلين :

الأول : أن الجنس يسمح باتحاد قوى بالموضوعات المحبة ، وهو فى ذلك يحقق للحياة شكلها .

والثانى : أنه ورغم أن المنح الجنسى المبذول من الذات - يؤدى إلى بناء وحدات حية أخرى تحل محل الذات التى تفنى (الأنسال) ، وفى إطار هذا الفكر ، أصبح الجنس نقطة اتزان بين نزعتى الحياة والموت ، مما يجعله هو أيضاً بؤرة تتجمع فيها معالم المرض النفسى ، والذى لا يخرج عن كونه اضطراباً فى غريزتى الحياة والموت (١٨٨ ، ١٨٩) .

فى ضوء ما سبق ، يصبح تبادل الحب وممارسة الجنس فى إطار من السواء ، تحقيقاً للاتزان بين الغريزتين الأصليتين عن طريق الغريزة الجنسية . ويتضح كذلك أن مثل هذا الاتزان لا يمكن تحقيقه إلا إذا تم تبادل الحب على أساسى المقابل المكمل Complementary بمعنى أن يمنح الشخص الحب للآخر ، ويحصل منه على ما يكمل

ذلك الحب ، وهو حب الآخر (والحب هنا بمعناه السيكولوجي ارتباط جنسى) . أما إذا تمت العلاقة الجنسية على أساس المقابل المعوض Compensansatory فلن يمكن وضعها فى إطار العلاقة السوية . فالعلاقة السوية تقوم على أن الرجل يرغب فى المرأة ويطلب منها أن ترغب فى رغبته ، فى حين تكون المرأة راغبة فى رغبة الرجل فيها وتطلب منه أن يرغب فيها ، أى أن كلاً منهما لا يكمل الآخر فى علاقته . أما علاقة البغاء فتقوم على أساس المقابل المعوض ، المال للجنس . ليس من الصعب والحال كذلك أن نتشكك فى طبيعة العلاقة الجنسية فى البغاء . فرغم أن العلاقة البغائية هى علاقة جنسية فى المحل الأول ، فإن ما نعرفه عن وظيفة الجنس لدى الإنسان ، يشككنا فى قيمة الجنس فى هذه العلاقة . وحيث إن وضع الأمر على هذا النحو يعد انحيازاً لصدى نظرية فرويد فى الوظيفة الحقيقية فى الجنس ، فإن مشكلتنا الآن هى قطع الشك باليقين : هل يعد البغاء فعلاً غير جنسى فى مضمونه رغم اقتصار مظهره على النشاط الجنسى ، أم أن الوظيفة التحايلية للجنس منحازة إلى شكل محدد بينما تحمل ضمناً إمكانيات أخرى غير التى قررناها ؟

إن حسم الموقف هنا لا يتأتى بعرض وجهات النظر المتضاربة ، بل يتأتى لنا من الانحياز لرأى وعرض أسانيد هذا الانحياز . فإذا اتسقت هذه الأسانيد مع الرأى انقلبنا إلى الرأى الآخر لنقد أسانيده . وبإتمام العمليتين يبقى على المعارض أن يعكس موقفنا ليرى ما تأتى به محاولته هذه . ففى حدود هذا الأسلوب من العرض والتعميق نبقى على مستوى الموقف الإنسانى من البغاء أى على مستوى النقاش الإنسانى . أما صياغة المشكلة على صورة رد الحجة بالحجة فأمر يهبط بنا - أو يرتفع بنا - عن المستوى الإنسانى إلى المستوى الشكلى للمشكلة .

طبيعة النشاط الجنسى فى العلاقة البغائية :

فى تتبعنا لتطور الحياة الجنسية لدى الإنسان وبلوغها شكلها التناسلى الناضج ، وجدنا ثلاثة معالم مهمة تحدد بلوغ هذا الهدف ، هى :

١ - أن النشاط الجنسى يقف وسطاً بين دفعتى الحياة والموت للفرد ليحقق للفرد اتزاناً بين غريزتى الحياة والموت .

٢ – أن النشـاط الجنسى التناسلى نقطة لقـاء بين شق ليبيدى خـالص وشق وجدانى ذى أصل ليبيدى تحول إلى علاقة وجدانية . ففى ممارسة الجنس يطالب الشخص – السوى بمتعة حسية من موضوع ليبيدى يرتبط به انفعالياً .

٣ – أن العلاقة الجنسية السوية بين الرجل والمرأة تقوم فى شكلها الأساسى على رغبة الرجل فى المرأة وموافقة المرأة للرجل فى اختيارها (*) . أما فى مضمونها فإنها تنتهى ولا تبدأ بالمتعة من الجسد مباشرة . وتسمح لنا هذه المعالم الثلاثة للحياة الجنسية السوية أن تعقد مقارنة بينها وبين الحياة الجنسية فى البغاء ، لنقدر طبيعة الجنس فيه .

من الغريب حقاً أن البغاء – وهو علاقة جنسية – لا يحقق أياً من هذه المعالم الثلاثة الأساسية ؛ فإذا تناولنا طبيعة المنح الجنسى للبغى وجدنا أنه لا يحقق لها أى اتزان بين نزعتى الحياة والموت فيها ، ويخرج عن وظيفتــه هذه ليؤدى وظيفة أخــرى (كسب المال) التى يمكن تحقيقها بوسائل عدة عداه . فالبغى ورغم ممارستها الجنس كوظيفة ، محرومة ، أو تحرم نفسها من النتاج النفسى لهذه الوظيفة . فالجنس فى البغاء يمارس بالبغى ، ولكنه يقوم ، لا لخدمتها النفسية ، بل لخدمة الآخر (العميل) .

لذلك لا يعد الجنس فى البغاء ذا وظيفة نفسية – وعلى الأقل بالنسبة للبغى ، بل يتحول إلى مهنة . ويمكن أن نزيد الأمر إيضاحاً بتناول الفكرة ذاتها من زاوية أخرى . ان المرأة السوية ترضى بالمتعة الجنسية لحاجتها إلى الإشباع ، وتمنح نظير متعتها ، أما البغى فترضى بالمتعة الجنسية للعميل ولا ترضاها لنفسها ، ويعنى ذلك ومباشرة – أنها تباشر فعلاً من أجل خدمة الآخر نفسياً ، وتأبى أن تحصل من هذا الفعل على أى مقابل ، وبذلك ترضى البغى بأن تنكر سيكولوجيتها من أجل الاعتراف بسيكولوجية العميل ، وكأن الاعتراف بسيكولوجيتها قد يتضمن إنكارها لسيكولوجية العمل .

فإذا انتقلنا إلى علاقة الجانب الحسى بالجانب الوجدانى للجنس ، يتبين أن البغاء فعل يلزم البغى بعدم إيجاد صلة بين الجانبين . فممارسة الجنس دون تمييز بين

(*) ويتضمن هذا الشكل في مستوى أعمق – وبالتعيين الذاتى – مقلوب هذه الصلة .

الممارس معهم يحول دون انتقاء الموضوع الجنسى . فانتقاء الموضوع الجنسى ، يعنى شحنه ليبيدياً والارتباط المستمر به وجدانياً . وقد أوضح فرويد أن الحب قد يكون أصلاً ذا طابع حسى فينتهى بمجرد خفض التوتر الجنسى ، ولكن استمرار التعلق الليبيدى يجعل الرغبة الحسية تتجه دائماً نحو نفس الموضوع (٨٢) .

فمن الناحية العملية فالبغاء لا يتماشى مع التعلق الوجدانى بالموضوع الجنسى مع متطلبات البغاء كمهنة . يزيد على ذلك أن العميل لا يعد موضوعاً جنسياً ، نظراً لأنه يقوم ولا يفترض فيه أن يقوم - بإشباع جنس للبغى . وفى نفس الوقت نجد أن ممارسة البغاء أيضاً تحول دون إشباع جنسى حسى . لذلك يتبين أن البغاء لا يحقق للبغى - على أقل تقدير - تحقيقاً لأى من الجانبين (الجنسى الحسى والجنسى الوجدانى) كما أنه - وتبعاً لذلك - لا يقيم رباطاً بينهما .

رغم وضوح قيام البغاء على أمر آخر غير الجنس ، فإن التعرض لشكل الجنس ومضمونه يقدم لنا خاصية جديدة فى طبيعة الجنس فى البغاء . إن علاقة الرجل بالمرأة فى البغاء تبدو مقلوب هذه العلاقة فى السواء . فرغم أن البغى تسعى لإغراء الرجل بالرغبة فيها ، فإنها تسعى لذلك لا بقصد متعتها بل بقصد متعته . ويعنى هذا أنها هى التى ترغبه وتدعوه أن يرضى برغبتها فى إمتاعه . ويؤكد ذلك أنها فى ممارستها إغراءه تحتفظ بحق المنح لأن ما تحصل عليه ليس مقابلاً تكميلياً بل مقابلاً معوضاً . ففى أى علاقة بين شخصين يكون ممتلك الحق هو صاحب الرغبة ؛ لذلك تصبح البغى هى صاحبة الرغبة فى العميل (فى مال العميل) ويكون هو المرغوب فيه . بعبارة أخرى ، إن قيام العلاقة البغائية على أساس المقابل المادى ، يجعل البغى - رغم الشكل المظهرى - هى صاحبة الرغبة ، ويجعل العميل هو الموافق على هذه الرغبة ، هذا من حيث شكل العلاقة . أما من حيث المضمون الجنسى للعلاقة البغائية فأمره أبلغ فى وضوحه . فالعلاقة الجنسية السوية تبدأ بخطوات تمهيدية هى توجيه للجانب الوجدانى من الجنس إلى الموضوع الجنسى ، بما يسمح بعد ذلك بممارسة الإشباع من جسد الآخر ، لذلك نعد العلاقة الجنسية ذات شقين : واحد - وهو أسبق زمناً - يكون أساسه إثارة العلاقة الوجدانية إلى حد يسمح بطلب الاتحاد الجسدى المباشر ، ويمتزج بهذا الشق مقدار متزايد من الشق الثانى - وهو الحسى - ولكنه يظل فى حالة

مرجأة ولا يتعطل إلا بالجسد المتخيل للآخر ، وشق آخر ، وهو المتأخر زمناً - تكون قاعدته الإشباع المباشر من الجسد الفعلى للآخر ، ويتصل به أقصى مقدار من الشق الأول - وهو الوجدانى ، وفى إيجاز ، إن الفعل الجنسى فى العلاقة السوية يبدأ وجدانياً ومن خلال جسد متخيل للآخر لينتهى إلى الإشباع الحسى من الجسد الفعلى الآخر . ويقوم الشق الوجدانى بتمهيد السبيل للاتحاد الجسدى المباشر . أما فى البغاء فإن الأمر يختلف ؛ فالبغى - وكما سبق أن أوضحنا - معطلة حسياً ووجدانياً ، ولا يباح للعميل أن يشبع الشق الوجدانى من رغبته وأن يقصر متعته على الشق الشهوى منها فقط . لذلك يكون المضمون الجنسى للعلاقة البغائية هو الجسد الفعلى وحده . فجسد البغى هو نقطة البداية ونقطة النهاية فى هذه العلاقة ، أى إنه وسيلة تجميد للعلاقة وليس سبيل تطوير - كما هو الحال فى السواء .

إن بلوغنا هذا الموضوع من اختزال ظاهرة الفعل البغائى يسمح لنا من جانب بالتحول إلى الوحدة البشرية أو الوحدات البشرية التى تشترك فى إتمامه ، ذلك من جانب ، ومن جانب آخر ، لابد أن نتجه إلى هذه الوحدات البشرية التى تشترك فى الفعل البغائى ، حيث إن اختزالنا للظاهرة فى حدود المادة المتجمعة لدينا لا يتحمل مزيداً من اختزال مستقل . لذلك سنبدأ بالتعرض لأول أطراف العلاقة البغائية وهو البغى .

سيكولوجية البغى :

تقيم البغى علاقتها بالعميل على أساس عقد يتضمن شروطاً ضمنية متفق عليها . وأول هذه الشروط هو قصر العلاقة على حق العميل فى المتعة الجنسية وحدها ، والالتزام بمطلب مباشر من جسدها دون تجاوز هذا الجسد الفعلى . ويعنى قيام العلاقة بين امرأة ورجل على هذا الشرط أن الموضوع الجنسى (البغى) ليس موضوعاً لامتلاك كامل ودائم . فمن ناحية ، يؤدى قصر العلاقة على الجسد وحده إلى جعل الجانب الوجدانى (الجسد المتخيل) (*) أمراً غير مضمون ، بل ويشترط فى علاقة البغاء عدم المطالبة بملكية وجدان البغى . ومن ناحية أخرى ، يترتب على الالتزام

(*) عند التعرض لموضوع جسد البغى ، يأتى تفصيل لمعنى الجسد المتخيل والجسد الفعلى .

بقصر المتعة على الجسد الفعلى أن تنفصم العلاقة بين البغى والعميل بمجرد إيفاء هذا الحق وإشباع هذا المطلب . ذلك ما يجعل البغى موضوعاً جنسياً ناقصاً ومؤقتاً كذلك .

ويؤكد المسح الإحصائى للظاهرة (انظر بحث المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) هذه الحقيقة ؛ فقد تبين أن ٧٨,٥٪ من البغايا يتراوحن فى السن ١٥ سنة و ٣٠ سنة كما تبين أن سن بدء ممارسة البغاء تراوحت بين ١٥ ، ٢٠ سنة ونقصت إلى ٢١ ٪ لمن كن فى سن ٢٠ ، ٢٥ سنة . تدل هذه الإحصاءات دلالة واضحة على أن البغى ليست موضوعاً جنسياً . ففى إطار العلاقة الجنسية السوية - أو غير البغائية أيضاً - تبقى المرأة موضوعاً جنسياً مهما تقدمت بها السن . أما أن تقل نسبة البغايا من المتقدمات فى السن ، فيدل على أن البغى كامرأة ليست هى مطلب العميل . وأما سن بدء ممارسة البغاء فيكشف عن هذه الحقيقة بشكل أوضح . فكون احتراف البغاء أمراً يرد فى سن مبكرة بنسبة أعلى من وروده فى سن متأخرة ، فيعنى أن ما يطلبه الرجل فى البغى لا يتوفر لها إلا فى شبابها المبكر . ويدل هذا على أنها ليست موضوعاً معترفاً بحقه فى الوجود المستقل عن شهوة الرجل . لذلك يمكن أن نخلص إلى أن البغى فى ذاتها موضوع جنسى مؤقت ناقص ، وأن ما يطلبه الرجل من البغى هو البغاء ذاته وليس الجنس كما يبدو للوهلة الأولى . ومن الطريف أن تتأكد هذه الحقيقة بطريق غير مباشر ومن واقع المسح الاجتماعى السابق ، فقد تبين أن ٢١,٨ ٪ من البغايا يستعملن أسماء بديلة . وقد يرون هذا بمبررين :

أولاً : اختيار أسماء تغرى العملاء .

ثانياً : التخلص من الأهل والشرطة .

ومن الواضح أن البغى تحاول أن تستجيب لعدم اعتراف العميل بها وإنكار أهلها لها . فتغيير الاسم لا يعنى تغييراً فى كينونة البغى أو فى جوهرها ، ولن يزيد اسمها من جمالها أو يخفى من هويتها بالنسبة لأهلها أو للشرطة بل بلغ الأمر غاية وضوحه فى حالة لبغى غيرت من دينها رسمياً ، لأنها كميسيحية تأبى أن تكون بغياً . وبذا يمكن أن نجد ما يؤكد أن البغى - فى بغائها - لا تكون نفسها بل تكون ما يقر العميل بوجوده .

أما الشرط الثانى : فيقوم على حق البغى فى إقامة علاقة مماثلة لتلك التى تقيمها مع العميل ، وذلك مع أى شخص آخر . ويتضمن هذا الشرط تسليم العميل بأن البغى تمتلك حق منح الجنس له ولغيره . وكون البغى لا تملك إلا الجنس منْحة للآخر ، فإن الشرط الثانى يضيف على طبيعة البغى سمة أخرى . فالجنس وهو الممكن للعميل ، شق مستحيل فى نفس الوقت ، فالعميل لا يحق له امتلاك البغى وجدانياً ، وكذلك لا يحق له امتلاك الجنس منها ملكية دائمة لأن البغى هى الممتلك لهذا الشق ولها حق التصرف فيه ، وهو واجب وعلى العميل أن يؤديه ويضفى هذا الشرط على العلاقة ظلاً من تبعية العميل للبغى نظراً إلى أنها صاحبة الحقوق جميعاً . وقد يقال إن ممارسة البغى لهذه الحقوق نتيجة لاستردادها حقها من طلاقها أو عدم ارتباطها زواجيًا . ولكن النظر إلى إحصاءات الحالة المدنية يشير إلى غير ذلك .

بينت إحصاءات الحالة المدنية فى مسح الظاهرة فى القاهرة (انظر بحث المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) أن ٨٦٪ من البغايا بين متزوجات ومطلقات ، وكان من طلقن منهن لمرة واحدة لا يزيد عن ٦٨ ٪ ، ومن طلقن مرتين ٢٣ ٪ . تدل على هذه الأرقام على أن الطلاق لا يفسر البغاء فالجنس الممارس فى العلاقة الزوجية لا يتماشى مع البغاء وحيث إن الجنس فى الزواج حق متبادل ، وهو ما لا ترضى عنه البغى ، فتبعد عنه إلى علاقة جنسية يكون لها حق التصرف الكلى فيها . وتزيد الصورة اتضاحاً عندما نعلم ن ٢٤ ٪ من البغايا ضبطن قبل انقضاء ستة أشهر على الأقل من طلاقهن ، وأن ٨٧ ٪ منهن ضبطن قبل انقضاء خمس سنوات على طلاقهن . فإذا علمنا أن نسبة العودة إلى ممارسة البغاء تصل إلى ٥١٪ تقريباً ، اتضح لنا أن الدافع إلى الطلاق لدى البغايا ، والعلة فى عدم تحمل العلاقة الزوجية هى النزوع إلى العلاقة البغائية ذاتها وليس العكس كما هو شائع .

لا يمكن أن يغيب عنا ونحن أمام هذه الحقائق ، أن البغى موضوع جنسى مستحيل ؛ فالجنس المتاح فى البغاء والذى تسمح به البغى ، ليس الدفعة الجنسية لديها ؛ فالبغاء فعل تمارسه البغى لإشباع الدافع الجنسى ، ولكن ليس دافعها هى بل دافع العميل . إذاً تعد البغى هى المحرومة من الجنس الذى تمارسه ؛ فالبغى ترضى عن علاقة جنسية قاصرة على متعة الآخر ، على شرط ألا يكون فيها إمتاع لها ،

وترفض علاقة تضمن لها إشباعاً جنسياً لدفعتها . وتأتى من ذلك سمة الاستحالة بالنسبة للبغى فالجانب الوجدانى من حياتها ليس موضع نزاع ؛ إذ إنه خارج عن حدود العلاقة المكنة معها . وفى نفس الوقت ليس للعميل أن يطلب منها رغبتها الجنسية ، بل عليه أن يكتفى بمتعته الجنسية الخاصة به ، ولا شك أن وضعاً كهذا كفيل بأن يبرز لنا أن البغى كموضوع جنسى مستحيلة ، فالعميل لا يحصل منها على شىء ، بل كل ما يتحصله هو إشباع لرغبته ؛ لذلك يضاف إلى طبيعة البغى صفة أخرى هى : أنها لا ترضى بأن تكون نفسها ، بل تصر على أن تكون ما يعترف العميل به .

ويتعلق الشرط الثالث بخاصية ثالثة فى غاية الأهمية (*) أن العلاقة البغائية تقوم على مقايضة الجنس بالمال . فالعميل يشترى متعته من البغى بماله . ويعد مبدأ الشراء فى البغى مبدأ جوهرى ، بل يعد المبدأ الأول ونقطة البدء فى تاريخ الظاهرة . ولهذا الشرط جانبان : مبدأ مقايضة الجنس بالمال يكفل للبغى أن تمنح العميل متعة جنسية فى مقابل تعويضها بالمال و ما يقوم مقامه ، وفى نفس الوقت يلزم العميل بألا يتطلع إلى ما يزيد عن متعته الجنسية . ويكشف هذا الجانب عن خاصيته فى البغى فى كونها مالكه سلعة تقايض بها من أجل المال ، والسلعة هى الجنس . أما الجانب الثانى ، فأمره أكثر غرابة . أن العميل يقايض البغى على رغبته الجنسية ، ويدفع لها مقابلاً مادياً فى سبيل حصوله على الإشباع ، ويكشف هذا الجانب عن امتلاك البغى لرغبة العميل ولا ترضى أن تعيدها كحق له إلا نظير مبلغ من المال . وبذلك يصبح البغاء فعلاً جنسياً وهمياً ، إذ إن العميل يدفع مالاً فيما يحق له امتلاكه - أو على الأقل تقدير فيما لا يحق لغيره ملكيته ، وتحصل البغى على مقابل مادى نظير شىء ليس لها ولا تمتلكه فعلاً . بعبارة أخرى ، تتحول المتعة الجنسية فى البغاء إلى عطاء فى مقابل مال ، وأخذ فى مقابل عطاء ، حيث يكون صاحب العطاء الجنسى - البغى - ليست ممتلكة له ، ولا يحق للعميل أن يسترد متعته إلا نظير ماله . ويكشف الجانب الثانى عن خاصية جديدة للبغى هى أنها سلعة تشترى وليست موضوعاً حراً يمتلك

(*) تتعلق أهمية هذه الخاصية بنقاط تتعلق بسيكولوجية العميل والقواد ، وهو ما سنذكره عند التعرض لهما .

ذاته ، كما أن رغبتها الجنسية فى هذا الاطار ليست حقاً لها أو للعميل بل واجباً عليه يؤديه ولا يطالبها بأدائه .

نستطيع أن نجمل الخصائص النفسية للبغى فيما يلى :

(أ) البغى موضوع جنسى ناقص ومؤقت ، لا حق لها فى الوجود المستقل عن رغبة العميل فيها .

(ب) البغى موضوع جنسى ينكر حقه فى الوجود ، ويصر على أن يكون دائماً للآخرين .

(جـ) البغى مالكة لما لا حق لها فيه ، ولا حق لها فيما تمتلك .

(د) البغى من حيث هى موضوع جنسى ، لا تزيد عن كونها وهماً جنسياً للعميل ، ولا ترضى بأن تكون واقعاً جنسياً له .

(هـ) البغى كموضوع للعميل سلعة تشترى ، وهذا يعنى أنها لا تسمح بعلاقة ثنائية . فالجنس المكن الحصول عليه من البغى يعنى وجودها كسلعة ووجود مشترى هو عميل وبائع (قواد) . لذلك تعد البغى « شيئاً » موضوعاً » كما تعد المتعة الجنسية معاً « شيئاً » وليست « عملية » .

إن تأمل الخصائص الثلاثة (*) الأولى يسمح بأن نختزلها على هذا النحو :

تدعى البغى أن العميل هو الذى يرغبها جنسياً ، وأنها لا ترغب فيه بل تخضع لرغبته . ويمكن أن نختزل الخاصية الرابعة على النحو التالى :

أن البغى جريصة على تعطيل وكف أى نشاط وجدانى فى علاقة العميل بها وعلاقتها به ؛ بحيث يبقى محور العلاقة البغائية الشق الشهوى من الرغبة الجنسية للعميل وحده . ويمكن أن نجمل الصيغتين الاختزاليتين السابقتين فى صيغة مجملة هى : « البغاء فعل يحقق انفصالاً بين الشق الشهوى والشق الوجدانى للغريزة

(*) سنعود إلى الخاصية الخامسة عند التعرض لسيكولوجية العميل والقواد .

الجنسية . ويتحقق هذا الانفصال بكف وتعطيل العناصر الوجدانية للعلاقة الجنسية لكل من البغى والعميل والسماح بالشق الشهوى وحده ، ويختلف الحال فى ذلك بالنسبة لكل من البغى والعميل . فالبغى تحقق إشباع الشق الشهوى للعميل وتحرمه على نفسها ، بينما يحرم العميل البغى من الشق الوجدانى من رغبته ولا يعترض على تحقيق الشق الشهوى من رغبته .

إذاً البغاء عمل يخدم كبت وجدان ما ، وتحقيقاً للجانب الشهوى من الجنس ، ولكن بما يخص العميل . ويثير ذلك تساؤلاً مهماً : ما الإشباع الذى تحصل عليه البغى من بغائها إذا كانت محرومة من الإشباع الجنسى والوجدانى معاً ؟ بعبارة ثانية : ما الذى تجنيه البغى إذا كانت تكبت شقاً من رغبتها وتسقط الشق الآخر على العميل لتحققه له وتحرم نفسها منه ؟ تحتاج الإجابة عن هذا السؤال إلى أن نتأدى تدريجياً إلى طبيعة سيكولوجية البغاء من زاوية علم النفس المرضى .

١ - الصراع النفسى فى البغى :

إن ما تتحصل عليه البغى من بغائها لابد وأن يكون الكبت والإسقاط ذاتها . فنجاح البغى فى مهنتها متوقف على قدرتها على كبت وجداناتها تجاه العميل ، والتعلق الوجدانى باختلاف اتجاهاته – حب كان أو عداء – يحول دون ممارسة البغى لبغائها بكفاءة . فالحب أو الكره يحدد للبغى نطاق عملائها بما يتعارض مع شرط مضاجعة الآخرين دون تمييز .

كما أن نجاح البغى فى مهنتها لا يكتمل إن لم تسقط رغبتها الشهوية على العملاء بحيث يصبح عليها واجب الإشباع وله حق المتعة . فتوقع البغى متعة من عملائها يحول دون شرط مهم فى البغاء ومقايضة الجنس بالمال ، لأن حصولها على المتعة لا يعطيها حقاً مالياً تجاه العميل . لذلك تعيش علاقة إسقاطية مع العميل فيما يخص الشق الشهوى من الجنس ، وتقوم بعملية كبت لوجداناتها تجاهه فيما يخص الشق الثانى من الغريزة .

لا تخرج إجابتنا عن السؤال السابق عما هو معروف فى علم النفس المرضى فى

شأن العصاب عموماً . فالعصاب يقوم أساساً على الكبت (٧٦) وعلى الإسقاط . ولكن هناك اختلافاً جوهريا بين الكبت والإسقاط فى العصاب وفى البغاء ، أو الاختلاف بين العصاب والتفعيل النفسى ، ففى العصاب يقوم معظم الكبت على النشاط الجنسى فى شقه الشهوى حيث يبقى الشق الوجدانى من الرغبة موضع تعديل وتحريف فى الشعور ليبقى على صلة ما ولو بعيدة بشقه المكمل . لذلك نجد العصاب فى عمومه كبتا للجنس وانحرافاً للوجدان المصاحب للجنس . وتكون الوسيلة العامة المتعة فى إتمام الكبت هى نفى الرغبة الشهوية عن الشعور . وعندما تفشل هذه الحيلة (الكبت المباشر) يرتبط الشق الشهوى بمضاد وعكس المشاعر التى يثيرها عادة . بعبارة ثانية عندما يعجز الكبت عن استعباد النزوع والجنسى الشهوى تتدفع إلى الشعور – وجدانات الخوف والقلق والحرج والخجل لتدفع الشعور إلى معاودة كبت النزوع الشهوى . بذلك يصبح العصاب رجعاً وجدانياً أنوياً ضد النزوع الشهوى الليبيدو .

أما الإسقاط فى العصاب فيدور حول الرغبة فى رفع الكبت عن المكبوت ؛ ففى العصاب يتحول الموضوع الجنسى إلى مصدر خطر وقلق وحرج وخجل نتيجة لإسقاط العصابى وجداناته على الموضوع . فالموضوع الجنسى الذى يثير النزوع الشهوى المكبوت يتحول إلى مهدد للاستقرار النفسى المتوقف على الكبت وتحريف الوجدانات . لذلك يعمد الأنا عند مواجهة الموضوع إلى إسقاط الوجدانات المحرفة عليه حيث يعين الموضوع بذاته ويتعين هو بالموضوع . بعبارة ثانية يصبح الموضوع ممثلاً خارجياً للرغبة الداخلية ، يبتعد عه الشخص ابتعاده عن رغبته (أو إبعاده لرغبته عن شعوره) حتى لا يؤدى الاقتراب من الموضوع إلى الشعور مرة أخرى بما اجتهد المريض من جعله لا شعورياً .

فى ضوء هذا التحديد لمفهومى الكبت والإسقاط ، يكون البغاء نقيض ذلك تماماً وتفعيلاً نفسياً . فى البغاء يقع الكبت أصلاً على الوجدان ليصبح النزوع الليبيدى الشهوى هو محور النشاط الشعورى ومركز الأفعال الأنوية . ويذكرنا هذا الحال بمفهوم التفعيل النفسى ، حيث يتعطل النشاط الذكروى ، لتتحرك الشحنة النفسية إلى الطرف الحركى من الجهاز النفسى . ولكن كى يتم كبت ما ، لابد من وجود قوى كبت ، فالكبت فى العصاب يصدر عن قوى الأنا الأعلى ، أو من الشحنات المضادة Anti

Cathexes – . وتكون نتيجة الكبت الصادر عن الأنا الأعلى تقييد النشاط الجنسى وإطلاق شحنات وجدانية محرفة بديلة عنه . أما فى حالة الكبت الناتج عن الشحنات المضادة فتكون النتيجة إبدال الشحة الوجدانية بمضادها وتحريف الفعل ذاته . فى حدود هذا الإطار لعملية الكبت سيكون مصدر الكبت فى البغاء هو النزعات الغريزية (الهى) والشحنات المضادة مقلوبة . ففى الحالة الأولى سيقوم المنزوع الجنسى بعملية كبت لتعليمات الأنا الأعلى حيث تنشط العمليات الشعورية وفق التزامات خلقية محرفة . وفى الحالة الثانية ستقوم شحنات وجدانية مضادة بتعطيل الشق الوجدانى من النشاط الجنسى حيث ينحرف الفعل الجنسى ليخفى معالمه الأصلية . بعبارة ثانية ، سنجد فى البغاء أن قوى الكبت هى ممارسة الجنس ويكون المكبوت هو الوجدان حيث يصبح النشاط الجنسى ذاته شحنة مضادة لمشاعر والوجدانات المرتبطة أصلاً بالجنس . ولا شك أننا فى ذلك بصدد احتمالين للكبت . فعندما تقوم النزعات الغريزية والسلوك الجنسى بالكبت سيكون الوجدان المكبوت هو الخوف من الجنس وجدانياً بحيث تتضمن الأنا نزعات جنسية نقيضة لأصلها تتحول إلى جرأة جنسية مفرطة (عكس الخوف من الممارسة والمرتبطة بوجدانات الخوف المكبوت) . وعندما تقوم شحنات وجدانية مضادة بالكبت ، فسوف يكون المكبوت نقيض الوجدان الشعورى ويصبح السلوك الجنسى تحريفاً (عادة ما يكون الوجدان الممكن للبغى كراهية للجنس وعداء للرجل ، فيكون المكبوت هو الميل المفرط للجنس ، ليصبح فعل البغاء تنفيذاً محرماً للكراهية والعداء مع الحاجة والمازوخية) .

وتكتمل عناصر صراع البغى نفسياً إذا ما حددنا معالم الإسقاط لديها . إن ما تسقطه البغى دائماً هو الرغبة الجنسية . فالبغى تعيش فى بعد سيكولوجى واحد هو رغبة العميل الجنسية . إذا كان المرء كذلك فسوف تصبح البغى مفتقرة من الجانب الشكلى لأى عناصر تثير الصراع . فمن جانب لا تستشعر البغى وجداناً جنسياً ما . وفى نفس الوقت لا تلح عليها أى رغبة جنسية . ورغم هذا نجدها تمارس الجنس كنشاط يومى معتاد . ولإدراك كيفية الإسقاط لديها لابد من العودة إلى الإسقاط فى العصاب . يعد الإسقاط حيلة نفسية تلجأ إليها الأنا لجعل مصدر إثارة الرغبة فى الخارج لتسهيل عملية مقاومتها ، ويتم الخضوع للرغبة بأقل من الشعور بالذنب ،

ويصبح الموضوع المسقطة عليه الرغبة موضوعاً غير مرغوب فيه يهدد برفع الكبت عن المكبوت . وفق ذلك ، تسقط البغى رغبتها على العميل ، ليصبح موضوعاً غير مرغوب فيه يهدد برفع الكبت عن المكبوت (وهو الرغبة والوجدان) . وعلى هذا النحو يكون العميل مصدر خطر مستمر ، ما لم تنجح البغى فى عزل الفعل الجنسى عن مضمونه الوجدانى وإلغاء ما فيه من رغبة . ويتضح من ذلك أن الإسقاط فى البغاء معكوس الإسقاط فى العصاب . فالعصابى يسقط الوجدان على الموضوع مع الاحتفاظ بالرغبة مكبوتة . أما البغى فتسقط الرغبة على العميل ، مع الاحتفاظ بالوجدان مكبوتاً . كذلك تسلك البغى فى إسقاطها عكس سلوك العصابى . فالعصابى يفر ويبتعد عن الموضوع المسقط عليه الوجدان ، بينما تقترب البغى من الموضوع المسقط عليه الرغبة . ولا شك أن فى تعاملها هذا وسلوكها البغائى إنما تندفع إلى مصدر خطر رفع المكبوت . ولكن يبدو أن الأمر يقوم لدى البغى على قواعد من التعيين الذاتى ، أو التوحد تختلف اختلافاً جذرياً عن مثيلها فى العصاب .

تشير طبيعة الكبت والإسقاط لدى البغى إلى أن **ما تسعي إليه البغى فى علاقتها بالعميل ليست كما يبدو وهو الاندفاع إلي مصدر الخطر . فرغم أن العميل موضوع إسقاط يدعو إلى الفرار والابتعاد عنه إبقاء للمكبوت مكبوتاً (الوجدان) ، إلا أنه يبدو بوضوح ومن إلحاح الفعل البغائى علي البغى ، إن الاقتراب من العميل عامل مساعد من نوع خاص لإبقاء الكبت** ، بعبارة ثانية يتضح من إصرار البغايا على البغاء (انظر إحصاءات الزواج والبغاء) أن البغاء يساعد فى الكبت الخاص بهن . ونفهم من هذا الأمر المعكوس أن الفعل الجنسى لدى البغايا منقسم إلى مشكلتين : نشاط جنسى وهى تؤدى ممارسته إلى تدعيم الكبت ، ونشاط جنسى فعلى . وبتأمل هذين الشكلين يتضح أن النشاط الجنسى الممارس من قبل البغى هو النشاط الجنسى الوهمى . ففى البغاء – تقوم البغى بدور جنسى غير فعلى أو حقيقى ، حيث تسقط على العميل الشكل الآخر ليصبح هو المستمع الفعلى .

يمكننا أن نكمل نظرتنا عن سيكولوجية البغى فنقول :

تقوم سيكولوجية البغى على كبت وجداناتها بممارسة الشق الشهوى من الجنس . ولكنها تسقط هذا الشق على العميل بحيث تمارس هي نشاطاً جنسياً وهمياً لإبقاء الوجدان مكبوتاً وعن طريق التعيين الذاتى بالعميل يتحقق لها وهمياً إشباع للمكبوت وهو إطلاق الشق الشهوى الفعلى وإحباط للشق الوجدانى . فالعميل هو الذى يشبع الجنس ويكف الوجدان أى هو ذات البغى ولكن فى خارجها . ولاشك أن هذه الحيلة المزدوجة من الدفاع صيغة غريبة تحتاج إلى تعمق أكبر فى وسيلتها ومصدرها . فليس يكفى أن نصل فى اختزالنا لسيكولوجية البغى إلى أنها تعانى صراعاً معكوساً للصراع العصابى ، بل يجب أن نتقدم إلى النقطة التى تتكشف فيها علية هذا الانقلاب وماله . سوف نعتمد على ما يشبه الحدث فى بلوغ هذه العلية . ويأتينا هذا الحدس من أن تعريف البغاء وتحديده يقوم على أنه فعل تمارسه البغى بجسدها حيث لا يعتبر بغاء مالا يمارس بغير جسدها . إن نقطة تحولنا إلى عمق أكبر لفهم البغاء سوف يأتى من دراسة طبيعة الجسد لدى البغى ؛ فالصراع الذى تعيشه البغى يدور حول جسدها ، حيث إنه موضوع الفعل البغائى ومادة العلاقة البغائية كذلك .

(ب) الجسد لدي البغى :

منذ أن عرف فرويد الغريزة (٦٧) أصبح من الواضح أن علاقة الرغبة بالجسد علاقة فريدة لدى الإنسان . فكل رغبة هى رغبة جسد ، لأن الجسد مصدرها ووسيلتها فى الإشباع أيضاً ، ولكن الوضع جد مختلف فى علاقة الرغبة بالجسد عند الإنسان .

فالجسد يقوم بدور أولى وجوهرى فى تحقيق الرغبات ، كما أنه يتحقق فى كل رغبة تشبع . وليس بالشىء المستحدث على الفهم السيكولوجى إدراك علاقة الجسد بالرغبة ولكن ما استحدثه فرويد هو إدراك دور الرغبة فى خلق الشعور بالجسد « أى الشعور الضمنى بالشعور» . لقد أمكن من تعريف فرويد للغريزة أن تفهم الرغبة باعتبارها ذات دلالة على طبيعة الجسد . فالرغبة كشعور – تتحقق فى اللغة ، وكفعل تتحقق بتحقيق الجسد ذاته . بعبارة أخرى أن الرغبة شعور يقيم علاقة بأخرى ، وكفعل تنشئ عملاً وتنفذه . وتقوم اللغة (وهي تمثل الجسد فى الشعور) بعقد تلك الصلة

الفريدة الغامضة بين الإنسان وجسده ، أى بين الشعور واللاشعور . وتعد الرغبة الجنسية التناسلية نموذجاً لا كتمال هذه الفكرة . فمن ناحية لا يخفى الدور الذى يقوم بالجسد لإشباعها وهى منه . ومن جانب ثان ، يتضح بجلاء دور الشعور (بالموضوع الجنسى) فى إثارة الجسد جنسياً وتحويله إلى أداة إشباع للخيال الجنسى . ومن جانب ثالث ، يتحقق من إشباع الرغبة الجنسية أثر واضح على الشعور بالجسد (كما يتضح أيضاً أثر الكف الجنسى على الشعور بالجسد) . فإذا أضفنا إلى ما سبق دور الجسد فى ظاهرة الانفعال ، اتضح لنا جانب مهم فى طبيعة الصراع النفسى والتفعيل النفسى لدى البغى (١٦) .

إن ربط هذه الفكرة بما سبق وأوضحناه من انقسام النشاط الجنسى فى البغاء إلى نشاط وهمى وآخر فعلى ، يمكنه إن يكشف لنا عن طبيعة الجسد لدى البغى . تعيش البغى فى فعلها البغائى جسداً يخدم وظيفته محددة وله معنى محدد ، يختلف عن جسدها الذي تعيشه فى علاقتها البغائية . ففى الفعل البغائى يكون جسد البغى مجالاً للنشاط الجنسى الوهمى ، أما فى العلاقة البغائية فهو مجال محتمل للنشاط الجنسى الفعلى . ذلك من جانبها ، ما من جانب العميل فالآخر معكوس . فجسد البغى مجال للنشاط الفعلى عند ممارسة الجنس ، ومجال للنشاط الوهمى خلال العلاقة البغائية ؛ بعبارة ثانية أن جسد البغى جسدان لكل منهما وظيفة ومعنى .

١ - وظيفة الجسد فى الفعل البغائى (الوظيفة الأولى) :

فى الفعل البغائى يكون جسد البغى جسداً للآخر ولرغبة هذا الآخر ، وقد تبدو هذه الوظيفة سوية حيث إن جسد المرأة - والرجل كذلك - يكونان موضوعاً لرغبة الآخر . ولكن نقطة الخلاف هنا ، كون جسد البغى مستحيلاً عليها وممكناً للعميل ، كما أن جسد العميل يكون أيضاً مستحيلاً عليها . علي هذا الأساس يصبح جسد البغى في الفعل البغائى لصاحبه فسوف يصبح مصدر قيد لرغبة صاحبه .

ومعنى الجسد في هذه الوظيفة أنه هدف وليس وسيلة . إنه هدف لرغبة العميل وغاية تنشدها البغى . أما من حيث هو هدف العميل ، فيصبح مجالاً لتحويل العميل وجداناته إليه ولكن في صيغة تفعيل ، فالكره والحب و العداء أو السادية وما إلى ذلك

تماس مع هذا الجسد فعلاً لا وجداناً . أما من حيث هو غاية للبغى ، فإن استنزاف كل حيوية منه وتعطيل كل رغبة فيه يعد غاية مثلى للبغى كى تتحمل الفعل البغائى . إنه جسد متخيل بالنسبة للبغى وجسد فعلى بالنسبة للعميل . وبعبارة ثانية ، فإن الوظيفة الأولى لجسد البغى هى إثارة الشق الشهوى الفعلى من غرائز العميل مع إفساد الشق الوجدانى منها بتعطيل الجسد من حساسيته ، وبذلك يصبح **معناه الجسد الذى لا وجود له بالنسبة للبغى والذى لا وجود لغيره بالنسبة للعميل .**

٢ - وظيفة الجسد فى العلاقة البغائية (الوظيفة الثانية) :

في العلاقة البغائية يكون جسد البغى جسداً لها ولرغبتها هى وحدها . وهذه الوظيفة هى نقيض الوظيفة الأولى حتماً بما يميز الجسد البغائى عن الجسد السوى . فجسد البغى فى وظيفته الثانية مستحيل على العميل ، وعلى هذا الأساس يصبح الجسد فى العلاقة البغائية جسداً لرغبة البغى ويقوم على خدماتها - ومادام ليس جسداً للآخر فهو مقيد لرغبة الآخر فيه .

ومعنى الجسد فى هذه الوظيفة أنه ممتنع كهدف بل هو وسيلة العميل لإشباع رغبته هو ، وهو وسيلة البغى فى الحصول على المال (كبديل عن الجنس) . لذلك يتحول الجسد فى وظيفته الثانية وسيلة لكبت مشاعر العميل - التى لم يستطع ممارستها - إلى ذاته وجسده . إنه جسد متخيل بالنسبة للعميل وجسد فعلى بالنسبة لبغى ، وبعبارة ثانية فإن الوظيفة لجسد البغى هى كف وجدانات العميل ليصبح الجسد الذى لا وجود لغيره بالنسبة للبغى ، والذى لا وجود له بالنسبة للعميل .

سبق وتبينا أن البغى تسقط على العميل المعنى الثانى لوظيفة جسدها ؛ حيث تقوم بهذا الإسقاط بكبت المعنى الأول (*) وعلى ذلك تعيش البغى بصورتين للجسد :

(*) المعنى الثانى كون جسدها موضوعاً لرغبتها وعند إسقاطه على العميل يصبح جسدها موضوعاً . لرغبته (أى المعنى الأول) . ولما كان مضمون المعنى الأول أن العميل يعامل جسدها بقسوة ، فإن ذلك يدل على أن المعنى المكبوت عند البغى عن جسدها ، هو كون جسدها يتضمن عدواناً شديداً على العميل وقسوة بالغة تحتاج إلى كبتها بالتعيين الذاتى (إنه هو الذى يحتقرها وينفر منها ويمتهنها) .

واحدة تكبت لتسقط على العميل وهى صورة جسد كريه لا حياة فيه ولا رغبة ، جسد عدوانى قاسٍ نرجسى ، وأخرى تعيشها فى الفعل البغائى وهى صورة جسد مستدمج من العميل ، جسد معرض لكل اضطهاد وسوء معاملة : ذلك ما يجعل التعارض بين الكبت والإسقاط فى البغاء تعارضاً زائفاً لأنه يحل من خلال التفعيل النفسى . فالعلاقة البغائية غير محتملة نظراً لاستحالة إبقاء الكبت والإسقاط على حال من الاستقرار . ولكن يؤدى التفعيل إلي تعين ذاتى يسمح بأن يجعل الإسقاط هو نفسه الكبت . إسقاط الجسد الكريه على العميل ثم استدماجه من خلال الفعل البغائى ذاته .

نوجز إذاً ما سبق بصدد سيكولوجية البغى فنقول ، إن البغى تمارس فى البغاء جسداً ليكبت جسداً آخر . ويخضع جسدها في ذلك لمجال صراعى يستحيل فيه تحقيق الرغبة الجنسية لأنها متصلة بالجسد المكبوت ، وممتنعة عن التحقق امتناع الجسد ذاته عن الممارسة . ويتضح ذلك فى رسوم البغايا (٢٧) . فقد تبين من اختبار رورشاخ والرسم الحر لعدد من البغايا عجزاً عن إدراك متسق للجسد مع تشبع صورة الجسد لديهن بقدر كبير من العداء المتضح في تمزق الصورة وخلو الجسد البغائى من المضمون الحيوانى . وتنتهى هذه الصورة من الجسد إلى مستوى بدائى من التطور النفسى ، تكون الطاقة الجنسية فيه ممتزجة بالعدوانية الشديدة التى ترتد إلى الجسد فتنفصل أجزاؤه بعضها عن بعض في محاولة لكف طاقة التدمير ، وكصورة لحالة النشاط الغريزى فى المراحل السابقة على المراحل التناسلية . ذلك ما يجعل مستوى النشاط الجنسى فى البغاء هو المستوى التناسلى في كثير من الحالات ، أو المستوى التناسلى فى شكله التفعيلى .

ويمكننا أن ندرك وظيفة البغاء كظاهرة ، كما أدركناه كدينامية سيكولوجية في الوحدة البشرية وهى البغى . إن تحويل الطاقة العدوانية إلي جسد البغى يتهددها بفقدان أنيتها ، حيث لا تتحصل على صورة متماسكة عن جسدها . ويسمح لها البغاء أن تتحصل على هذه الصورة المتماسكة من خلال كبت جسدها الممزق بعدوانيتها علي العميل واستدماج جسده هو . ويتحقق ذلك فى اكتمال بفصل الشق الشهوى عن الشق الوجدانى للغرائز ، لأن وجداناتها العدوانية كفيلة بتعطيل عملية التعيين الذاتى بجسد

العميل ، لذلك يمكن القول بأن الفعل البغائي يمكن النشاط الجنسي من قيادة الجسد بدلاً من أن يقود الجسد (الرغبة) الفعل البغائي . فالرغبة الجنسية في نمائها السوى تتحقق من خلال مناطق الشبق في الجسد لتنتهى إلى الأعضاء التناسلية فتمنح الجسد اكتماله كصورة وتمامه كوظيفة ، وتمارس البغى الجنس عملياً فى شقة الشهوى وحده لتحقيق هذ الصورة ، ولكن في شكلها المتخيل وحده .

سيكولوجية القوادة والقواد :

فيما سبق أشرنا إلى خاصية مميزة للعلاقة البغائية ، وهى كون الجنس فيها سلعة تباع وتشترى .

وقد أجلنا التعليق على ذلك : والواقع أن التعليق على هذه الخاصية يكشف لنا عن جانب مهم يندر الانتباه إليه في العلاقة البغائية . إن كون الجنس سلعة يعنى أن لها ممتلكاً يتصرف فيها ومشترياً يطلبها . وعلى هذا الأساس تصبح العلاقة البغائية علاقة ثلاثية بالضرورة ؛ فالبغى سلعة تشترى (*) والعميل يطلب شراءها من ممتلك لها ، ويضاف إلى ذلك أن شراء العميل للبغى أقرب إلى تأخيرها لوقت معلوم ؛ حيث يكون حق تأجيرها لغيره في محل للنقاش . وإذا كنا قد أبرزنا فيما سبق أن البغاء فعل لابد لممارسته من طرفين (بغى وعميل) فإن هذه الخاصية المتضمنة فى العلاقة البغائية تخلق وظيفة لطرف ثالث هو القواد ؛ فالقواد عنصر حتمى وأساسى في العلاقة البغائية تنفرد به دون غيره من العلاقات الإنسانية . ونقصد بالقواد ذلك الوسيط الذى يسمح بإقامة علاقة بين البغى (السلعة) والعميل (المشترى) . ولإبراز العنصر الجديد نلم إلمامة مختصرة بحقائق تخص علاقة المنح والعطاء بين العميل والبغى .

(أ) يقبل العميل على البغى مسلماً بحق غيره فى امتلاكها قبله وبعده ، وبوصفها موضوعاً جنسياً له هذه الحقوق وهذا الطابع .

(ب) تمنح البغى نفسها للعميل متمسكة بحقها فى منح نفسها لغيره وعدم ملكيتها لعميل ملكية تامة .

(**) يمزج هنا بين الجنس والبغى كوحدة بشرية لتوضيح جانب القوادة .

(جـ) يقبـل العميل على علاقتـه بالبغى بأن يتعامل مع وسيط ضمنى وعلنى لا يمكنه تخطيه كى يحصل على متعته الجنسية . هذا الوسيط هو الممتلك الأول للبغى وصاحب الحق فى منحها لفترة ما لغيره .

(د) تمارس البغى بغاءها في ظل فقدان حريتها فى العطاء نظراً لملكية آخر .

هذه الحقائق تبرز لنا دور الوسيط فى إقامة علاقة بغائية . وقد دلت الدراسة المسحية للظاهرة فى القاهرة على صحة هذا الرأى . فنسبة من مارس البغاء دون تحريض لم تزد عن ١٤ ٪ حيث بلغ نسبة التعرض ٨٦ ٪ كذلك تبين أن ٧٠ ٪ من البغايا يقابلن العملاء بواسطة آخر أو شريك ، فى حين أن ٣٠ ٪ منهن يقابلن العملاء دون هذه الوساطة ، أما من كن يصادقن الوسطاء فلم تزد عن ١٨ ٪ ومما يدل على أن الوساطة مهنة قائمة بذاتها فى البغاء ، أن ٧٠ ٪ من الوسطاء كانوا من المتعطلين في حين أن ١٨٪ منم كانوا يمارسون الوساطة لزيادة دخلهم وكعمل جانبى . وقد اتضح أن ٥٦ ٪ من البغايا يتعاملن مع وسطاء من الذكور بينما يتعامل ٢٩٪ منهن مع وسيطات من الإناث .

تشير هذه البيانات إلى أن العملاء كذلك يحتاجون إلي القوادين ، فدور الوسيط مدعم بحاجة مزدوجة من العملاء والبغايا – وإلا مادعاهم الأمر إلي الالتزام أمامه والاتصال من خلاله . فعجز العميل عن امتلاك تام كامل لمرأة يدفعه إلي امتلاك امرأة يقوم غيره بمنحها ويمكن في هذه الحالة أن تعتبر البغى ذاتها قوادة لنفسها إذا لم تكن تتعامل مع قواد . ففي بداية الاتفاق بين البغى والعميل تكون البغى قوادة نفسها تتفق علي بيع سلعتها وهى الجنس ، ثم تتحول حال العميل . ففى بداية الاتفاق يتعامل العميل مع البغى – أو القواد – كمرحلة ، ثم يحصل علي البغى . فإذا كانت البغى هى قوادة نفسها فإن الموقف بالنسبة للعميل يصبح هو الآخر مزدوجاً ، إذ عليه أن يتعامل معها تعاملين : تعامل المشترى وتعامل المستفيد ، أى تعامل المُسْتَغَل والمُسْتَغِل .

عملية القوادة :

قد تختلف وجهات النظر القانونية والاجتماعية في تحديدها للبغاء ، ولكنها تتفق دوماً على أن الفعل البغائى هو الفعل الذى يتم فيه الإغراء من جانب المرأة ويتعرض

الرجل فيه للإغراء ، بعكس ما يحدث في العلاقات السوية من إغراء الرجل للمرأة وتعرضها للإغراء . وتفيد تلك النقطة في إبراز التكوين النفسى العكسى في البغاء إذا قورن بالتكوين النفسى في العصاب . فعندما تعرضنا لخصائص الغريزة الجنسية للبغى وما يطرأ عليها من انحراف وجدنا ما يأتى :

أولاً : انفعال الشق الشهوى عن الشق الوجدانى فى النشاط الجنسى وحرمان البغى نفسها من الشق الشهوى ومنحه للعميل ، مع كف للشق الوجدانى لديها ولدي العمل .

ثانياً : أنها تقوم بكف الشق الوجدانى الشهوى ذاته من خلال ممارستها للبغـاء ، وذلك من خلال التعيين بالعميل الذي تسقط عليه رغبتها الجنسية . ويتحول العميل في إطار هذا الكبت والإسقاط إلى وسيلة كبت ومهدد له في نفس الوقت .

ثالثاً : أن جسدها يتعرض لانفصال وظائفه ، بحيث يصبح جسداً مستحيلاً لها ممكناً للعميل ، وجسداً يقوم بكف الوجدان لديها ولدي العميل معاً .

ندرك من هذا التلخيص أن البغى فى موقف دقيق لأن أداة الكبت هى نفسها أداة رفع الكبت وهى العميل . لذلك نجد أن جسدها ينفصل إلى وظيفتين الأولى لمتعة العميل وتدمير نفسها وهو الممارس فى الفعل البغائى والآخر لتدمير العميل ومتعة نفسها وهو الممارس فى العلاقة البغائية التى تتضمن تخييلاً بغائياً .

ويمكن أن ندرك أهمية التخييل البغائى بالعودة إلى طبيعة الموقف الأوديبى لدى الإناث والتحول منه إلي البغاء ، ففي ذلك التخييل تقوم الأم بدور غير مباشر في إثارة المازوخية لدى الفتيات عند استثارة رغباته المحرمية تجاه الأم .

يتضمن الفعل البغائى طرفاً ثالثاً يتميز بإتمامه تلك الحلقة المقفلة للعلاقة الجنسية بالعميـل . هذا الطرف الثالث – سـواء كان موجوداً فعـلاً أو متخيلاً فى لا شعور البغى – هو الذى تطلق عليه لفظ الوسيط أو القواد في علاقة البغاء . فالقواد هو المخرج من الموقف المعقد بين البغى والعميل والمساعد على فصليهما للشق الوجدانى عن الشهوى فى غريزتها الجنسية .

(ب) سيكولوجية القواد :

إن حاجتنا إلي اختزال وتحليل لسيكولوجية القوادة والقواد ، تتضح كلما أردنا تقديراً كاملاً للعلاقة التكاملية بين البغى والعميل ، بل ربما يكون فهم سيكولوجية العميل أمراً مستحيلاً دون اتضاح سيكولوجية القواد . والحقيقة أن الدراسة النفسية للقوادين لم تحظ باهتمام يتناسب مع الاهتمام الذى حظيت به دراسات مسحية قامت على البغايا . لذلك سنتجه إلى دراسة فكرية لتلك السيكولوجية في القوادة عموماً والالتجاء إلي مقارنتها بأفكار شائعة عنه .

القواد بحكم المهمة التى يقوم بها ، يتوسط فى إقامة علاقة جنسية بين رجل وامرأة وتكفل له وساطته تلك جزء من الربح الذى تجنيه البغى من العميل . والقواد عادة شخص (ذكر وأنثى) يمتلك حرية عدد من البغايا تأتيه عن طريق تحريضهن على إغراء العملاء جنسياً في مقابل المال الذي يحصل منه على نسبة .

أما تصرفه في تلك الحرية فيأتى عن طريق تقبله تحريض العملاء له وترغيبهم في ذلك . فالقواد إذاً كالبغى التى يقوم العملاء بترغيبها على التخلى عن ملكيتها للجنس ، فالقواد إذاً مزيج من شخصيتين : البغى والعميل معاً . فهو من جانب يخدم بالوساطة إشباع الجنس للعميل نظير أجر ، وهو من جانب آخر محروم من الجنس الذى يشبعه للعميل . ولو دققنا قليلاً في طبيعة القوادة لوجدنا أن القواد يحث البغى على فعل لا يستطيع هو القيـــام به . والمثل الشائع عن النسوة القوادات أن البغى إذا « تابت قودت » ، يشير إلى أن القواد عاجز عن ممارسة البغاء لسبب أو لآخر .

من ذلك نجد أن القواد – من تعريف مهمته – شخص عاجز عن فعل يطلب من الآخر أن يقوم به بدلاً عنه . أما ذلك الفعل فهو بهذا الوضع فعل مزيج من النشاط الجنسى للرجل وللمرأة معاً . فالأفكار الشائعة عن القوادين ومقارنتها بالوضع الاجتماعى لهم يدل على تناقض غريب .

الشائع عن القوادين أنهم أكثر الناس طاقة في الجنس (ذكوراً) أو أكثر دهاء وخبرة ومراناً فيه (النساء) أما الوضع الاجتماعى فيشير إلى أنهم أناس أقل رجولة

وأكثر خشونة (ذكوراً) أو أقل أنوثة وأكثر ذكورة (إناثاً) . فإذا قارنا بين الشائع عن القواد ووضعه الاجتماعي وجدنا وظيفة القواد مغلفة بتخييلات بعيدة عن أي واقع وتخلق جواً من التناقض حولها .

ليس ذلك بغريب مادام القواد في ممارسته لمهمته يقوم بدوري العميل والبغي معاً ، فالقواد مزيج من رجولة فحلة وأنوثة عاجزة ، أو من أنوثة طاغية وذكورة ناقصة . بل تدل دراسة لحالتين من القوادين أنهما كانا يعانيان من عجز جنسي واضح ونقص في الخلق الذكرى . وليس مما فيه شك أن القواد كشخص يقيم علاقة بين ذكر وأنثى لا يكون هو فيها طرفاً ثانياً بل طرفاً ثالثاً ، إنما يفيد من وظيفتي الطرفين معاً . فالقواد كما هو واضح يفيد من البغي نسبة مما تهدف إليه من ممارستها للبغاء . فما الذى يفيده القواد من العميل ؟ لابد وأن تكون تلك الفائدة - بالمقارنة - من نفس النوع الذى يسعى إليه العميل وهو الجنس .

يتضح من هذا أن القواد شخص يعجز عن القيام بأى من الدورين بصورة تامة ، ولكنه يستطيع أن يقوم بجزء من كل دور دون اكتماله . كما يتضح أيضاً أنه يمثل لطرف علاقة البغاء وسطاً لنشاطها .

فبالنسبة للعميل يكون القواد مالكاً لامرأة لا يمارس معها ملكيته .

وبالنسبة للبغي يكون القواد مالكاً لحريتها دون أن يباشر معها الجنس .

القوادة إذاً تخدم وظيفة سيكولوجية للبغي والعميل معاً . فهي من جانب البغي تتيح لها التبعية لرجل - أو أمرأة - لا تستطيع ممارسة الجنس معه - وتتيح لها ممارسة الجنس مع شخص لا تتبعه . ومن جانب العميل تتيح له استخلاص المرأة من آخر يمتلكها دون - معاشرتها جنسياً ومعاشرة المرأة جنسياً دون امتلاكها . أما بالنسبة إلى القواد فتخدم له امتلاكاً دون جنس ، وجنساً دون امتلاك من خلال تعينه بالعميل .

إذاً فسيكولوجية القوادة والتعيين الثلاثي بين العميل والبغي والقواد هو مفتاح لفهم ظاهرة البغاء فهماً جديداً .

العلاقات الثنائية فى البغاء :

نستطيع الآن أن ندرس العلاقة الثنائية في البغاء تمهيداً لدراسة متكاملة للعلاقة الثلاثية . ويمكننا الآن أن ندرس علاقة البغى بالقواد لندرس من بعدها علاقة العميل بالقواد وبذلك تكتمل عناصر الموقف الثلاثى فى سيكولوجية البغاء وبصورة دينامية .

تتميز علاقة البغى بالقواد من جانبها بأنها ملك له دون معاشرة جنسية حقيقية وملكيته لها تمنحها الأمان من انطلاق وجداناتها المكبوتة نحوه نظراً إلى أن ملكيته لها غير جنسية . لذلك نجد البغى تتعين بالقواد من حيث نقص قدرته الجنسية الفعلية واقتراب شخصيته من شخصية الجنس المخالف له ، وتتعين به من حيث الزاوية المظهرية فى علاقات السطوة والسيطرة . إنها بتعينها به تحقق جانباً من جوانب صراعها مع عدوانيتها تجاه الرجل الذى يمثله العملاء . فالقواد أحقر من أن يكون رجلاً ولكنها تحبه وتخضع له . كما تتعين بالعميـل من حيث رغبتـه الجنسية الواضحة واقتراب شخصيته من شخصية جنسه ، وتتعين به من حيث احتقاره لها وعدم رغبته فى امتلاكها كاملة لنفسه . إنها بتعينها به تحقق الجانب المقابل لصراعها مع مازوخيتها كأنثى . فالبغى لنفسها امرأة حقيرة ولكنها مرغوبة لغيرها . القواد للبغى إذا عميل ومستحيل والعميل هو القواد المستحيل ، أو بمعنى مباشر القواد رجل محرم عليها وتأمل فى لقائه والعميل هو من ترغب فى أن يكون قوادها لأنها لا تحرمه على نفسها ولا يحرمها على نفسه ، فالبغى ترتبط بشخصين واحد تخضع له ويمتلكها ولكنه ممتنع عنها جنسياً ، وآخر لا تخضع له ولا يمتلكها ولكنه ممكن لها جنسياً . بذلك تحقق من خلال هذين الشخصين شقى الجنس مادام لا يمكن للشقين أن يمتزجا فى شخص واحد ، كما هو لدى الأسوياء . ويمكن من هذ العلاقة أن ندرك أكثر تفاصيل سيكولوجية البغى غموضاً وخاصية علاقاتها بجسدها .

أما علاقة العملاء بالبغايا فتكون على أساس التعيين بإباحية الجنس لديها وقدرتها على إشباع أكبر عدد من الناس ، فى إطار تقييد الوجدان والبرود العاطفى . وبتعينه هذا يحقق الشق الإيجابى في غريزته الجنسية والذى يكون فى أغلبه عدوانياً سادياً . فالبغى فى نظرة امرأة ساقطة أو امرأته الساقطة الخائنة وتستحق المهانة التى

يشعر به تجاهها ولا تستحق امتلاكاً دائماً . أما فى تعينه بالقواد - ذلك الشخص الذى يمتلك تلك المرأة - فإنما يباشر امتلاكاً وهمياً لها ويعيش عجزاً جنسياً مماثلاً لعجز القواد الذى يمتلك ولا يمتلك فى نفس الآن . إنه بتعينه بالقواد يحقق الشق السلبى من جنسيته ومازوخية ضمنية تسقط على القواد خصائصها .

وبالنسبة للقواد نجده يتعين بالبغى ليباشر إمكانيات الرفض والعدوان على العميل فيحقق أنثوية لا يستطيع تحقيقها فعلاً لأنها خطر على ذكورته (ويمكن أن يعكس الموقف لنفهم تعيين القوادة بالبغى) . كما أنه بتعينه بالعميل يحقق قدرة جنسية يفتقدها أمام هذ المرأة الخطرة ، إذ يقوم له العميل بمواجهة هذا الخطر . فالبغى له امرأة خطرة يدرأ خطرها بمنحها لآخر ، والعميل عنده رجل أقدر منه يخشاه بينما لا تخشاه البغى .

محور العلاقة الثلاثية والموقف الأوديبى فى البغاء :

تدور العلاقة الثلاثية بين العميل والبغى والقواد حول محور قطبه الواضح تبادل المنافع وتسهيل حصول كل طرف على مأربه . بينما القطب الآخر هو العداء والسادية والعدوانية . فمظهر العلاقة الثلاثية أن كل طرف من الأطراف الثلاثية يوافق على أفعال الطرفين الآخرين بينما يضمر في لا شعوره كل رغبة فى الاعتراض ومنع وتعطيل هذه الأطراف . لذلك يمكن مناقشة العلاقة الثلاثية فى مستويين :

١ - مستوى الرغبة الشعورية والنشاط الفعلى (مستوى التفعيل) .

٢ - مستوى الرغبة اللاشعورية والتخيل الضمنى (مستوى الكف) .

نجد فى المستوى الأول أن رغبة البغى في نشاط جنسى من قبل العميل تتحقق وتحقق للعميل إشباع رغبته الجنسية دون تعريض وجداناته للظهور والممارسة . ويتحقق فى هذا المستوى تبادل الجنس بالمال من خلال الوسيط . ويحقق الموقف فى مستواه الشعورى رغبة القواد فى البقاء فى إطار النشاط الجنسى دون ممارسته والاستمرار فى الحصول على نصيب مادى مما تجنيه البغى من بغائها . هذه الرغبات الشعورية في الواقع والتى تمارس فعلاً تحقق مجتمعه امتهان كل طرف للآخر وإسقاط

كل طرف لجانب من نزعاته اللاشعورية علي الطرفين المقابلين . فالبغاء امتهان يمرس ضمناً للشخص المتعامل معه وتحقير للجنس وابتذال له .

من تلك الرغبات الشعورية تلمح معالم الرغبات اللاشعورية التى تظهر ملامحها من مجرد إشباع الرغبات فى المستوى الشعورى . إن ما يسعى إليه العميل هو امرأة لا تستحق منه احتراماً لأنها ملك لآخر وأماناً من رجل قوى يشترى صحبته ورضاءه وبمال . والذى تسعى إليه البغى هو رجل عاجز لا يحق له امتلاكها إلا وقتياً وفى إطار جنسى فقط ، وآخر قادر ويحق له امتلاكها دائماً ولكن دون جنس . أما ما يسعى إليه القواد فامرأة خطرة يهدد بها الآخرين لعجزه عن مواجهتهم ورجال يطلبون مساعدته ويعتمدون عليه . ورغم أن التحالف بينهم قائم على إحياء الجنس إلا أنه تحالف سلامتها الجنس ، فى واقع الأمر .

إن امتهان الجنس وممارسة السادية والمازوخية تجاه الموضوعات الجنسية يتولد عندما يمارس الطفل رغبات جنسية مبكرة تنذر بخطر يداهمه . وفى هذه الحالة قد يعمد الطفل إلى حيلة دفاعية تجاه نزعاته الجنسية أساسها تحقير الجنس بدلاً من إعطائه اهتماماً وشغفاً وتعذيب موضوع الجنس بدلاً من توجيه الحب إليه والوقوع ضحية لتعذيب مقابل من الموضوع رداً علي العدوانية الذاتية وتبرير الكره لموضوع الجنس .

إلا أن التعيين المزدوج بطرفين مكملين يتيح للتخيلات المكبوتة أن تحظى بإشباع وهمى لا يخرج إلى حيز النشاط الفعلى ، ويبقى على تلك القشرة الشعورية قائمة . فالواقع أن الأطراف الثلاثة فى علاقة وسيكولوجية البغاء يمارسون شقاً من رغباتهم الشعورية مع طرف آخر من خلال التعيين به .

هذه العلاقة الثلاثية فى الواقع أشبه بموقف أوديبى غير محلول للأطراف الثلاثة معاً . فالعميل أشبه بطفل لا يستطيع الحصول على حق لدى أمه ويثيره أنها لغيره فيتهمها فى علاقتها بأبيه بالبغاء . ويكون ذلك اتهاماً قائماً على إسقاطه لرغبته فى أن تمنحه الأم ما تمنحه للأب فتتحول إلى بغى . أما البغى فأشبه بطفلة لا حق لها فى أبيها تثور عليه لأنه لم يرض بامتلاكها ملكية تامة فهى بثورتها عليه لا تتخلى عنه

وتعيش تخييلاً معه وواقعاً بغائياً مع غيره . أما القواد فهو أشبه بطفل تثبت على أمه لا يستطيع التخلى عنها ولا الاقتراب منها في نفس الوقت لذلك يمنحها للآخرين (للأب) فى مقابل أن يتعين بذلك الآخر مادام لا يستطيع أن يكونه .

فى مستوى الرغبة اللاشعورية والتخييل الضمنى تؤدى العلاقة الثلاثية في البغاء إلى موقف أوديبى تام كما يتخيله الطفل . فالعميل أشبه بالابن والبغى بالأم والقواد بالأب . فالتخيل البغائى للموقف الأوديبى يقيم العلاقة على أساس من التعيين بالطرفين المقابلين . والواقع أن ذلك التكوين يضعنا أمام أهم ما فى البغاء من ديناميات ، إلى الصراع حول الجنس وهو صراع بين الرغبة والقدرة . فكل طرف من الأطراف الثلاثة يرغب فى شيء لا يقدر على إشباعه بينما يستطيع الطرفان الآخران أن يشبعاها . لذلك يحتاج كل طرف للطرفين الآخرين ليحقق ما يرغب فيه ولا يستطيع . بل لعل الموقف البغائى فى عمومه هو نموذج لما فى المجتمع الإنسانى من مفارقة بين الرغبات والقدرات . فالبغاء قديم قدم الإنسانية ، والإنسانية قديمة قدم كبت الإنسان لرغبته الجنسية ومحاولته تنظيمها ، والبغاء علاقة قد تتخذ في أحيان كثيرة كصيغة استعارية لصيغ لا تبدو بغائية في مظهرها . فما أكثر من يتصرف من الناس فى مواقف اجتماعية متنوعة تصرف البغايا والقوادين ، بل وعملاء البغاء .

الفصل الثاني عشر
التفكير الميتافيزيقى فى مصر
وأثره على الأمراض النفسية الاجتماعية

* مقدمـــــــــة .
* مظاهر فى الفكر الميتافيزيقى .
* طبيعة الفكر الميتافيزيقى .
* مشاكل الفكر الميتافيزيقى .
* التطور الإنسانى والتفكير الميتافيزيقى .
* النتائج النفسية الاجتماعية للفكر الميتافيزيقى .

الفصل الثانى عشر
التفكير الميتافيزيقى فى مصر
وأثره على الأمراض النفسية الاجتماعية

مقدمــــــة :

لا يقوم هذا الفصل على دراسة ميدانية لظواهر نفسية لها انتشارها الاجتماعى فى مصر . ولكنه فصل يقوم على ملاحظة انتشار نوع معين من الفكر فى المجتمع ، أقتنع بقدر كاف من الثبات على أن له تأثيراً هاماً على انتشار بعض الظواهر التى لم تحظ بعد بدراسة منظمة . وإذا كنت أكتب هذا الفصل فإنما لأثير الاهتمام مرة أخرى بأهمية العودة للدراسات الميدانية المنهجية ذات الأساس الإحصائى ، بعد أن توقفت هذه الدراسات منذ عدة حقائق (*) .

وتمهيداً لعرض ملاحظتى عن نوع الفكر الشائع فى المجتمع أود أن أتعرض لعدد من الأمور الجانبية التى تساعدنى فى عرض ملاحظاتى فيما بعد . ذلك أن من أكثر الأفكار شيوعاً فى المجتمع العربى الإسلامى ، ومنه مصر ، أن الفكر الغربى مادى يشجع على الفساد بينما نحن أهل الشرق أكثر روحانية وفضيلة . وقد ارتبطت كلمة « مادى » بمفاهيم من قبيل أن المادة هى المال والمادى منفعى ، وتلك طبيعة الغربيين . كذلك ارتبطت أفكار الروحانية بالسمو عن الماديات والتمسك بالمعنويات ، وهى ما له قيمة . إلا أن واقع الأمر غير ذلك تماماً ، فالمادى مفكر يضع مادية الطبيعة وواقعها الفيزيقى (المادى) مسبقاً على التفكير فيها . فالفكر لدى المفكر المادى « ناتج » و « لاحق » على الوجود المادى للواقع . ولا غرو أن التقدم العلمى بدول « الغرب » كان نتيجة لهذا الاتجاه الفكرى الأساسى . أما عالم الروحانيات فله أيضاً

(*) كان المركز القومى للبحوث الجنائية والجتماعية المصدر الأول والأهم لمثل تلك الدراسات منذ قرابة نهاية العقد الخامس حتى منتصف العقد السادس من القرن الماضى . وعلى ما أعلم فقد تقلصت تلك البحوث ذات القيمة العالية . وبمراجعة مجموعة من مادة رسائل الماجستير والدكتوراه المنشودة فى مجلتى علم النفس فى مصر اتضح لى أنها بحوث محدودة تخدم فقط هدف نيل الدرجة العلمية ، وليست بالدراسات التى يمكن الاعتماد العلمى عليها .

أساسى فكرى . فهناك من المفكرين الجادين الذين يسبقون قدرة العقل على إبداع المقولات العامة فى استقلال عن أسس مادية لها . ويطلق على هؤلاء فى مجال نظريات المعرفة Epestimology بأصحاب الفكر المثالى، حيث يؤمنون أن الفكر مثل الواقع . إذا أضفنا إلى ذلك أنه لايوجد فى الأخذ بأى من الاتجاهين الفكريين أى مبررات جغرافية ، لواجهتنا مشكلة . لماذا تركز وتطور الفكر المادى فى مجتمعات تقع فى الغرب منا وكذلك فى الشرق (كاليابان وأستراليا) ، وتركز لدينا الفكر المثالى فى صورته المتردية التى سميناها بالفكر الروحانى ؟ ما الذى جعل الفكر القائم على الاقتناع يشق علينا ويسهل على غيرنا ، بينما الفكر القائم على الإيمان (ونقوله تجاوزاً) ، هو فكرياً بينما أصبح فكراً مرفوضاً من غيرنا . السبب فى ذلك هو ما نطلق عليه التفكير الميتافيزيقى ، إنه الفكر الذى يسود مجتمعنا حالياً ، وهو الفكر الذى لا يعير للواقع المادى اهتماماً .

مظاهر في الفكر الميتافيزيقى :

بدلاً من أن أبدأ بتعريف قاموسى لفكر الميتافيزيقى ، سوف أعطى له بعض النماذج التى يسهل الاستدلال منها عليه .

منذ ما يقرب من عقدين اجتاحت مدارس مصر للإناث اللاتى فى سن المراهقة موجه من الإغماءات التى استمرت عدة أيام ثم انتهت . بدأت هذه الموجه فى إحدى المدارس وانتشرت فى أنحاء المجتمع انتشار اللهب فى الهشيم ، وذلك بمجرد أن نشرت عنها الصحف باعتبارها ظاهرة لا تفسير لها . ازدحمت الصحف بتفسيرات الخبراء وإسهامات العارفين ، وذلك دون قيام أى محاولة لدراسة الظاهرة علمياً (جمع مادة عنها بناء على عدد من الافتراضات المحتملة بطريقة منظمة ثم تحليلها) . كان بين الإسهامات رأى بين خبراء علم النفس والطب النفسى بكونها حالة نفسية تنتشر بسهولة بين المراهقات (هيستريا جماعية) . كان هذا التفسير أقل التفسيرات حظاً من الاهتمام من المواطنين ، بل والمسئولين ، بينما اتجهت الأنظار ابتداء إلى أسباب بيئية كتسرب غازات معينة بالمدارس والفصول التى يحدث بها الإغماء ، أو تلوث المياه بمواد تؤدى إلى الإغماء . ولما لم تثبت البحوث المعملية صلاحية هذا الاتجاه لفض سر

الظاهرة ، جاءت التفسيرات السحرية بل والسياسية (مؤامرة صهيونية) حلولاً جاهزة . لملء الفراغ المنطقى . واختفت الظاهرة كما ظهرت ، دون أن يثير ذلك فضولاً ودون ضجيج . بل لم يثر أحد تساؤلاً واجباً عما تردى إليه الفكر فى مصر إلى غير المعقول والخرف المتصل به . لقد ابتعد هذا الفكر عن نقطتين :

١ – من المعروف طبياً أنه لا توجد غازات أو مواد كيميائية كفيلة بتسبيب الإغماء على الفتيات دون الفتيان ، أو على الفتيات دون غيرهم من فئات السن الأصغر أو الأكبر .

٢ – على الرغم من إصابة عشرات الآلاف من الفتيات بالإغماء يومياً لم تصب أى منهن بإصابة جسمانية نتيجة سقوطها . وهذا فى ذاته دليل على أن سبب الإغماء لم يكن عضوياً لأنه لو كان ، ما أمكن للمغمى عليهن رسم إغمائتهن بصورة لا تصيبهن بضرر ، فضلاً عن حدوثه دائماً فى محضر من آخرين . لقد نجم عن البعد عن هاتين النقطتين فى التفكير فى الظاهرة الاتجاه إلى أسباب تبعد عن واقعها المادى والالتجاء لتفسيرات نابعة من تصورات لأسباب ، أى إلى تفسيرات ميتافيزيقية كما نتج عنها البعد عن التفسير النفسى كالهستيريا الجماعية (وهى ظاهرة معروفة وعليها قدر لا بأس به من الدراسات) . والواقع أن الابتعاد عن التفسير النفسى قد عفى المجتمع من مواجهة هذا السؤال : ماذا حدث لفتيات مصر ؟ وماذا وراء انتشار عصاب الهستيريا التحولية في مجتمع الفتيات المصريات ؟ وربما قاد الأمر إلي ملاحظة ارتباط ظهور هذا العصاب ببدء حملة تحجب الفتيات . إن تناول هذه الظاهرة الطارئة بفكر ميتافيزيقى لا يكشف مجرد قصور فى التفكير ، بل يكشف أنه نوع من التفكير يبقى على الظاهرة دون مساسه بما يسمح بمواجهته ما بها من مشاكل .

المثال الثانى للتفكير الميتافيزيقى يتضح فى مقال نشر بجريدة الأهرام (٢٧ مايو عام ٢٠٠٠) بقلم عزت السعدنى . والمقال عن سيدة اسمها حفيظة التقى بها الكاتب ، وهى تغسل طرقات إحدى المستشفيات . وموجز المقال أن هذه السيدة كانت

متزوجة من رجل – حسب قولها – « مَلُو هدومه » فكونوا أسرة سعيدة متزنة وقوية من ثلاثة أبناء وتخرجوا جميعاً من الجامعة وابنتين تعلمتا ثم تزوجا زيجتين طيبتين . أما الأبناء فكانوا نماذج للاستقامة والولاء لوالديهما ولأسرهم الناشئة وعلى قدر كبير من النجاح فى الحياة . وفجأة تغير الحال فانقلب الأولاد على والديهم بسبب زوجاتهم . وما إن توفى الأب حتى نجحت زوجات الأبناء الثلاثة فى دفع الست حفيظة للتخلى عن سكنها ، مما ألجأها لبنتيها اللتين انتهى بهما الأمر للتضرر من وجودها معهما . وهكذا اضطرت الست حفيظة إلى العمل فى مسح بلاط المستشفى وهى مريضة بمرض السكر .

وينكر الكاتب هذه القصة باعتبارها واقعاً حقيقياً صادقاً ، نقله هو الآخر بصدق ، وإذا ما صحت الرواية كلها ، فإن الست حفيظة والحال هذه ... كانت مؤمنة بأن أولادها تحولوا فجأة من ولاد حلال إلى ولاد حرام ، فهى تفكر تفكيراً ميتافيزيقياً ، لأن تحولاً مثل هذا لا يحدث إلا إذا كانت الأسرة قد أصابتها عين الحسد ، أو عمل لها عمل (سحر) ، أو أن الشيطان تمكن من نفوس أبنائها . والذى يجعلنى أقترح ذلك هو أن عقوق الأبناء نتيجة لها مقدمات ، وليس بالأمر الذى يطرأ فجأة وعلى جميع الأبناء والبنات معاً . فقصة هذه السيدة قصة حقيقية مبنية على كذب ، أو قصة صادقة مبنية على إخفاء حقائق عن تنشئة هؤلاء الأطفال أو عن تصرفاتها إزاءهم وزوجاتهم حتى ينتهى الأمر بهم لينكروا أمهم ، فالمشاعر الإنسانية تنشأ وتتطور وتتغير ويعبر عنها حسب قواعد معروفة حتى لغير المتعلمين وليست بالأمور العشوائية ، الهوجاء التى لا تحكمها قواعد .

سواء صدق السيد السعدنى هذه السيدة أم صاغ تلك القصة من شتات أحداث ، فالقصة بنشرها ينم عن درايته بأن القراء ميالون للأخذ بهذه الدراما ؛ لأن تفكيرهم ميتافيزيقى فى جملته ولن يمحص الكثر منهم الأحداث غير المقنعة ، وسوف يؤمنوا بما أتى به الكاتب دون تفكير . وقد أدهشنى ولكن أكد صدق حدسى أن كتب عدد كبير من القراء للكاتب مقدمين مساعداتهم لهذه السيدة ؛ مما يؤكد أنهم لم يعملوا إلا التفكير الميتافيزيقى فى فهم قصتها .

بعدد الأهرام نفسه الذى صدرت فيه قصة « الست حفيظة » ، جاء مقال بعنوان

« مكة المكرمة مركز الكرة الأرضية » بقلم حاتم صدقى ومحمد الشاذلى(*) . وكان لهذا المقال عنوان فرعى هو : « عظمة الإعجاز القرآنى تتجلى كلما أشرقت الشمس وغربت » . وسوف أنقل مقدمة المقال كما جاءت بالنص : « بعد أبحاث متصلة لأكثر من عشر سنوات توصل باحث مصرى إلى أن مكة المكرمة ، « أم القرى » فى مركز الكرة الأرضية ، وذلك اعتماداً على مراجعة تاريخية وجغرافية دقيقة لرحلة العالم الجغرافى العربى اليمنى « ذى القرنين » فى القرن الثالث الميلادى ، وعلى نتائج الساعة التى أكدت أن كسر اليوم الذى يقدر بربع يوم فى السنة الميلادية ، وهو يعادل ٥ ساعات و ٤٨ دقيقة و ٤٥ ثانية بعد منتصف نهار يوم ٢٠ ديسمبر ، وهو نفس توقيت آذان المغرب فى ذلك اليوم من كل عام . وهو اليوم الذى توصل إليه الباحث بوجوب اعتباره كنهاية للسنة الميلادية بدلاً من النهاية الحالية يوم ٣١ ديسمبر باعتبار السنة الميلادية طبقاً للدورة التى اكتشفها من قبل للسنتين القمرية والشمسية تبدأ يوم ٢١ ديسمبر ، وهى بداية الانقلاب الشتوى أى ميل محورها بمقدار ٢٣٫٥ درجة ؛ مما جعل القدماء يطلقون عليه كانون الأول ، ويسمون شهر يناير بكانون الثانى ، وهو أمر لا يتوافر – كما يقول الباحث الدكتور أنور قدرى إبراهيم – إلا فى مدينة مكة المكرمة وهى حقيقة دامغة تؤكد إعجاز القرآن .

من خصائص الفكر الميتافيزيقى إلا يعير اهتماماً لعلاقة السبب بالنتيجة أو لكيفية استخلاص النتائج من المقدمات . والجملة الطويلة السابقة التى قدم بها السيدان صدقى والشاذلى لمقالهما نموذج (دامغ) لفكر ميتافيزيقى . فهذه الجملة التى تطول ثلاثة عشر سطراً دون فواصل تحدد مقدمات ونتائج ، الأفكار فيها لا تعكس فقط أسلوب فكر ميتافيزيقى بل أيضاً تسلم بأن القارئ هو الآخر لا يفكر إلا بأسلوب ميتافيزيقى .

تحتوى هذه المقدمة على ثلاث أفكار أساسية(**) : الأولى : أن « ذو القرنين »

(*) بالصفحة نفسها من هذا العدد (ص٢٣) هناك مقال لا يقل ميتافيزيقية عن ذاك الذى نعرضه .

(**) أبسط أصول الكتابة تحتم تجزئة الجملة بعدد الأفكار التى تحتويها ، وقد رقمت من جانبى تلك الأفكار .

قد أثبت برحلاته أن مكة مركز الكرة الأرضية ، ثانياً : أن آذان المغرب يصادف دائماً وقت تعويض السنة الشمسية كل أربعة سنوات على التأخر (الطبيعى) فى دورانها حول الشمس ، وثالثاً : أن تغييراً لبداية السنة الشمسية يجب أن يتم ليكون متفقاً مع الانقلاب الشتوى وهو أمر لا يتوافر إلا فى مدينة مكة المكرمة . ولا نظن أن هناك أى علاقة من أى نوع من الأفكار الثلاثة ، ولا يمكن أن نستدل من رحلة « ذو القرنين » هذا على كسر السنة الذى يذكره الكاتبان ، ولا على أفضلية تغير رأس السنة من يوم إلى آخر ، فضلاً على وجود تلك الحقيقة الدامغة لإعجاز القرآن من أى من المقدمات الثلاثة التى سبقت ذلك الاستخلاص .

ولكن أهم من كل هذا هو بدء الكاتبين لمقالهما بأمر « ذو القرنين » محددين شخصيته بجغرافى يمنى من القرن الثالث . ذو القرنين شخصيته لم تحدد أنيتها حتى الآن ، وهذا أمر يعرفه كل مسلم . أما وجود جغرافى يمنى وصل إلى العين الحمئة التى تشرق منها الشمس أو للجزيرة التى تشرق الشمس منها فهذا هراء له سبب . فالشمس لا تغرب فى عين حمئة ولا تشرق من جزيرة قرب إندونيسيا لأن الشمس لا تلامس الأرض ، ولا تغرب أن تشرق عليها لأنها إذا غربت على أرض أشرقت على أخرى . ومرة أخرى يلغى الكاتبان الحقائق الطبيعية عن الشمس ، والحقائق التاريخية عن الرحالة اليمنى ، بل والحقيقة الدينية عن « ذو القرنين » . ولكن لماذا ثم كيف ؟.. ، إن عنوان المقال « مطلوب يبحث عن تصديق » ؛ بمعنى أن المقال يطلب التصديق على إعجاز القرآن وأفضلية مكة على أى بقعة أخرى على الأرض . لم يراع الكاتبان أى قواعد فى التصديق على مطلوبهما بل زيفاً (عن قصد أو غير قصد) كل الحقائق . أما كيف فعلاً ذلك ، فبإقحام مجموعة من الحقائق الفلكية غير ذات الصلة بالقضية مثل كسر اليوم الذى يضاف كل سنة على دورة الأرض مع إلصاق كلمة الساعة الذرية ، وهذه الحقائق معروفة منذ قرون ، وازداد تحديدها دقة مع تطور صناعة الساعات ، ولم تأت الساعة الذرية إلا بما يؤكد الحسابات السابقة . إلا أن مثل هذه الجمل ، قد تعطى « غير المفكر » إحساساً بأهمية ما يقرأ . ثم تأتى فكرة تغيير رأس السنة . إن تحديد رأس السنة أمر اجتماعى بحت ، بدليل أن للصينيين تاريخاً لرأس السنة الصينية ، كذلك لليهود ، وللمسلمين وغيرهم . ليست هناك أى صلة بين الفلك وتحديد رأس

السـنة ، اللهم إلا إذا أراد الدكتور أنور إبراهيم قدرى توحيد رأس السنة فى حركة عولمة فريدة فى مقصدها .

يبقى بعد ذلك عنصر آخر من عناصر الفكر الميتافيزيقى نجده بوضوح فى المقال السابق ذكره . لا يمكن لأى نقطة على كرة (والكرة الأرضية ضمناً) أن تكون مركزها ، والقول بأن مكة المكرمة مركز الكرة الأرضية أمر يجافى العقل . كذلك القول بأن تغيير اليوم الذى يضاف كل أربع سنين على الدورة الفلكية يصادف دائماً آذان المغرب فى مكة يعد تعدياً على الفكر الرشيد . فاليوم ينتهى فى أى مكان على الأرض سواء أذن فيها بالمغرب أم لا عند غروب الشمس . فاليوم الذى يضاف فلكياً كل أربع سنوات يبدأ مع غروب الشمس فى اليابان ماراً بالكرة الأرضية دولة دولة حتى يعود إلى اليابان فى اليوم التالى . العنصر الذى يظهر فى هذه النقطة هو إحساس الكاتبين بأن عليهما مسئولية إثبات عجاز القرآن بحقائق دامغة ، وهى مسئولية لا يفرضها أمر أحد على من يحاول إثباتها ، ولا تغيير الإيمان بحال ، بقدر ما يسيئ إلى الإسلام لما تحويه من مغالطات يدحضه العلم .

يمكننا الآن أن ننتقل لنحدد معالم التفكير الميتافيزيقى ، وما يجعله مختلفاً عن الفكر العاقل العادى ، مستندين فى ذلك إلى الأمثلة الثلاثة السابقة .

طبيعة التفكير الميتافيزيقى (*) :

من الأمثلة الثلاثة السابق عرضاً للفكر الميتافيزيقى ، يمكننا استخلاص أربع خصائص للفكر الميتافيزيقى :

(أ) العجز والعزوف عن تناول الواقع بما هو ملموس ومتحقق :

عندما واجه المجتمع ظاهرة إغماء الفتيات بالمدارس عجز الفكر العام عن تناول تلك الظاهرة باعتبارها ظاهرة تتعلق بالفتيات اللاتى يصبن بالإغماء ، بل كان هناك

(*) التعريف القاموسى للتفكير الميتافيزيقى هو التفكير فيما بعد ما هو فيزيقى ، أى واقع ملموس . كذلك يعد التفكير الهادف لصياغة نظرية عن نظرية أخرى تفكيراً ميتافيزيقياً . على هذا الأساس فإن ذلك التفكير الميتافيزيقى أساساً فكر راق ، ولكن بشرط أن يكون قائماً أولاً على فكر فيزيقى ملموس ، أو على نظرية قائمة أصلاً وأسبق عليه تكون أساساً نظرية ذات قيمة .

عزوف عن الدعوة للنظر إلى حال الفتيات قبل البحث عن أسباب خارج حال الفتيات أنفسهن .

وجدير بالذكر هنا ، أن التفكير الميتافيزيقى إزاء هذه الظاهرة لم يرتد لدراسة حال الفتيات بل فشل فى إيجاد سبب خارجى لإغمائهن وتقدم إلى نظريات السحر و « العمل » بل والتآمر ، مما يبين أنه فكر متأصل وليس فكراً طارئاً يمكن كشف عبثيته . ويؤكد هذا ، أن اختفاء ظاهرة الإغماء لم يثر تساؤلاً واجباً عن أسباب انتهائها ، وغالباً ما كان ذلك لأن التفكير الميتافيزيقى لم يكن معداً لمواجهة ذلك الاختفاء بنظرية عن إبطال أثر العمل ، أو توقف إسرائيل عن التآمر على فتياتنا .

إذا عدنا إلى الظاهرة بفكر غير ميتافيزيقى – إن صح التعبير – لوجدنا أن تلك الظاهرة مؤشر لاختلال فى نفسية المراهقات . ومظهر هذا الاختلال هو القابلية الشديدة للإيحاء الذاتى ، بل وتقبل المجتمع لذلك دون سؤال . فى تلك الفترة كانت الاتجاهات الدينية تمارس ضغوطاً ملحوظة على أمور الأخلاق ، وتدعو لضرورة التحكم فى مجالات الفساد فى المجتمع كمخرج من تدهور اجتماعى عام ملموس . إلا أن هذه الضغوط اتجهت أولاً وأساساً نحو المرأة بوصفها **الموضوع المغري بالفساد** . وجاءت ظاهرة إغماء الفتيات دليلاً على فشل المجتمع فى إيجاد الأسباب الفعلية لفساده واستهدافه لفتيات مصر كسبب بديل كاذب . ويجدر بنا أن نضم إلى هذه الملاحظة ملاحظة أخرى التصقت بفتيات مصر . فقد شاع فى وقت لاحق لظاهرة الإغماء أن نوعاً ما من اللادن (اللبان) الذى يثير الشهوة الجنسية لدى الفتيات دون تميزهن قد ورد إلى مصر . وعالج المجتمع هذه الفكرة بالأسلوب نفسه ، مبتعداً عما يكون وراء إلقاء التهمة الجنسية للفتيات على التآمر على مصر .

ظاهرة إغماء الفتيات أو اجتياح الشهوة الجنسية لهن لمضغهم نوعاً معيناً من «اللبان» أتاح الفرصة لتشتت الانتباه حتى لا يواجه المجتمع فساده وانهيار قيمه رجالاً ونساء ، وبالتالى إعمال الفكر العلمى فى بحث هذا الانهيار الأخلاقى العام . وأمكن للفكر الميتافيزيقى أن يحول الانتباه إلى فئة محددة ، هى الفتيات ، متخذاً منها هدفاً بديلاً ، ولم يمض وقت طويل حتى فرض المجتمع الحجاب كحل للمشاكل الأخلاقية فيه . ولا أظن أن هناك اختلافاً على أن الحجاب لم يعالج فساد المجتمع بأى شكل كان .

كانت الخرافة وسيلة البدائى فى تفسير الطبيعة من حوله لعجزه عن فهمها . وبعد تطور الإنسان وخروجه من بدائيته كان التفكير الميتافيزيقى وسيلته فى تغطية جهله النسبى بالأمور . ففى العصور الوسطى فسرت الأمراض العقلية بأنها مس من الشيطان ، وقام على هذا التصور علم له أطباؤه . ولكن مع تطور المعرفة أمكن حالياً معرفة أنواع الاضطرابات الكيميائية فى المخ ، ولم يعد الطبيب فى حاجة لفكر ميتافيزيقى طالما أن الواقع الفيزيقى أصبح معلوماً . بمعنى آخر ، لجأ الإنسان للفكر الميتافيزيقى غطاء لجهله ولإحساسه بالعجز . ولما وصل إلى حال من المعرفة والقدرة رفض الفكر الميتافيزيقى لذلك ، إذا وجدنا مجتمعاً معاصراً يلجأ للتفكير الميتافيزيقى ، فلابد وأن نستنتج أنه مجتمع يشعر بالجهل والعجز والتخلف . **بمعنى آخر ، أن التجاء المجتمع للفكر الميتافيزيقى وعزوفه عن الفكر العلمى إنما هو دليل علي سيادة الجهل والعجز فيه ، وتفضيل العامة للبقاء فى حدود الجهل والعجز.**

(ب) عدم احترام الصلة بين المقدمات والنتائج :

فى المثال التالى الخاص بقصة «الست حفيظة» لاحظ أن الكاتب قد قدم القصة للقارئ متوقعاً أن القارئ سوف ينفعل بمأساة هذه السيدة (كما تفضل بفيلم سبق عرضه لقصة مماثلة ونال استحساناً) . وبالفعل تجاوب القراء مع القصة كما توقع الكاتب ، وكما ذكرنا فيما سبق ، ويقوم تصديق القصة على عدم احترام المصدق لعلاقة المقدمات بالنتائج . فمقدمة القصة لا تؤدى إلى نتائجها إطلاقاً ، إلا إذا تردينا فى أمر أكثر ميتافيزيقية . إذا تردينا فى تفكيرنا وقبلنا أن المشاعر الإنسانية لا تخضع فى بنيتها لأسباب وبأنها نتائج لا أسباب لها ، أو أن أسبابها فى ضمير الغيب ، وهكذا أمكن أن نقبل ملاقاة « الست حفيظة » لتلك المعاملة الشاذة من أبنائها وبناتها جميعاً وعلى حد سواء . بمعنى آخر : قد تكون الست حفيظة ميتافيزيقية الفكر بحيث لم تحترم أن ملاقته من أبنائها كنتائج له علاقة بمقدمات ، أو أن الكاتب أخذ قصة هذه المرأة دون أن يحترم علاقة النتائج بالأسباب ، أو أن كلاهما استغل عدم قدرة القارئ على التفكير فى تلك العاقة ، فنجحا فى استدرار دموع السذج .

هناك ظروف ، عادة ما تكون طارئة ، تؤدى إلى انهيار قدرة الفرد على احترام الصلة بين المقدمات والنتائج . هذه الظروف هى تلك التى تؤدى فيها النتائج إلى تراكم

شحنة وجدانية كبيرة فى وقت قصير ، بحيث لا يمكن الشخص فيها من تمثلها أو استيعاب الحدث ، مثال ذلك ، نجاة الشخص من حادث كاد يؤدى بحياته وخروجه منه دون إصابات تذكر . فى اللحظات القليلة التى يستغرقها الحادث تتراكم شحنات وجدانية شديدة من الشعور بالخوف والخطر والعجز ، حيث لا يتمكن الجهاز النفسى من تصريفها . ويختلف أناس فى ردود أفعالهم مثل هذه المواقف ، ولكن تميل الأغلبية إلى تأجيل ردود أفعالها والالتجاء إلى تفسير الحادث والنجاة بأن عناية إلهية (نرجسية شخصية) أو أن الآوان لم يأن (نرجسية عامة) أو الصدف الخارقة (تفكير سحرى) فتراكم المشاعر غير المتمثلة نفسياً ، والتى يرفض صاحبها إرجاعها إلى مسبباتها يدفع الشخص إلى النكوص للفكر الميتافيزيقى .

إذا كان ذلك ما يحدث للفرد فى ظروف خاصة كالحوادث وما إليها ، فكيف نفسر التجاء شَعْب بأسره للتفكير الميتافيزيقى ؟ يبدو أن الشعب المصرى يضمر مجموعة ضخمة من مشاعر الحزن والأسى والإحساس بالعجز والغبن لا يستطيع تمثلها والتعامل المباشر لها . وتأتى قصة «ا لست حفيظة » مؤشراً إلى كراهية جيل لجيل ، وغياب علاقات الأمومة والأبوة ، وإهدار القيم الأخلاقية فى المجتمع . ولا شك أن مجتمعنا يقبل ألا تكون هناك علاقة بين أسباب هذه المشاعر ونتائجها ، وعجزه عن الاعتراف بوجوب قيام علاقات من هذا القبيل ، هو مجتمع مجروح فى نرجسيته بصورة تلجئه إلى التفكير الميتافيزيقى ، حيث يسمح لنفسه بألا يقر بأن ما يحدث له إنما هو من فعل إرادته .

(جـ) مركزية الذات والإحساس بالدونية :

لا يرتكز إيمان المسلمين على أن لمكة مكانة جغرافية خاصة ، بل على أن كونها قبلة المصلين قد جعل من مكانها الجغرافى العادى مكانة دينية غير عادية . لقد كان وسوف يكون هناك مؤمنون بالدين الإسلامى ذاته دون دلائل ثانوية سطحية خاطئة كما جاء فى مثالنا الثالث على الفكر الميتافيزيقى . لماذا إذاً لجأ الكاتبان إلى كتابة مقالها بأن مكة كمركز للكون رغم عدم وجود أى برهان - فيما كتبوا - لصدق إدعائهم .

الهدف الذى لا تخطئه عين من هذا المقال هو : إعلاء مكانة مكة ، وإعلاء مكانة الإسلام ، وإعلاء مكانة العرب (ذو القرنين اليمنى) ، وإعلاء مكانة علماء الفلك المصريين . لا يعتقد مسلم بأن مكة فى حاجة إضافية لإعلاء مكانتها ، بل لا شك أن أى محاولة كاذبة لإصباغ هذه الصيغة عليها إنما تدل على ضعف ثقة من يحاول فى إيمانه بمكانتها . بمعنى آخر ، أن المحاولات التى ترتكز على برهان ضعيف لإثبات ما هو ثابت يشكك فى ثباته . أما إعلاء الإسلام عن طريق براهين يسهل دحضها كالبراهين الفلكية على تلازم آذان المغرب فى مكة مع انتهاء اليوم بها ، وأن « ذو القرنين » قد وجد البقعة التى تدخل الشمس فيها الأرض فتغرب عند مصبات نهر الأمازون ، معرضاً الإسلام بذلك للسخرية إذا كان ذلك هو ما أتى به . أما إعلاء مكانة علماء الفلك المصريين بنسبة كشوف فلكية سانجة تمت لهم فى القرن التاسع عشر ، فهو إما برهان على سذاجة الكاتبين أو سذاجة علماء الفلك المصريين .

المقال السابق ذكره يؤكد أولاً أن التفكير الميتافيزيقى إنما يصدر عن مركزية ذاتية ونرجسية فجة ، حيث يحاول المفكر به أن يثبت عن طريقة تفوقه على كل من عداه . ولا تأتى مثل هذه النزعة إلا عن إحساس ضمنى بالدونية . فالتفكير الميتافيزيقى يلعب دوراً هاماً فى التغلب على تهديد نرجسية الفرد أو المجتمع ؛ نرجسية هددها إنهيار دعائمها السابقة وفشل ميكانيزماتها القديمة . وتلجأ المجتمعات عموماً إلى التفكير الميتافيزيقى اتقاء مواجهة موضوعية لثابت المعتقدات التى باتت مهددة بعدم الثبات . مثال ذلك ما حدث للفكر الماركسى . عندما واجه الماركسيون فشل الماركسية بتوفير الرخاء فى المجتمع بالمقارنة بما حققته الماركسية ، لقد برروا ذلك حيناً بالحروب التى خاضوها ، ثم بالحصار المضروب عليهم ، ثم بالتآمر ، وما إلى ذلك من تبريرات . ولو نظر الماركسيون إلي فشلهم بدلاً من أن يفكروا فيما وراء فشلهم لتبينوا أنهم فرضوا العقيدة على المواطنين كهدف فى ذاته ، وليست كوسيلة ، وإن الإيمان بهذه العقيدة أصبح غاية بدلاً من وسيلة للتطور . لهذا لم يتمكنوا من الصمود للتحدى الرأسمالى صموداً كافياً(*) .

(*) يجدر بنا هنا أن ننبه إلى أن الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية (الماركسية) قد أدى إلى انهيار النظامين معاً ، وظهور مجمل للنظامين هو الشمولية Globalization (العولمة كلمة عربية مهجنة وعلى قدر كبير من الخطأ) . ظهورالشمولية يكاد يكون إثباتاً لصحة الماركسية التى تؤمن بأن صراع الأضداد يخلق إنتاجاً توليفياً للشقين المتصارعين .

نوجز إذاً طبيعة الفكر الميتافيزيقى فى أنه فكر نابع من مركزية ذاتية تعكس نرجسية جريحة ، مما يؤدى إلى عدم احترام المفكر لعلاقة المقدمات بالنتائج كوسيلة لكبح جماح مشاعر نفسية لم تتمثل أو تستوعب . وينتهى الأمر إلى عجز عن إدراك الواقع والعزوف عنه .

مشاكل الفكر الميتافيزيقى :

الفكر الميتافيزيقى فكر يصدر عن مشاكل تتعلق بنرجسية الفرد أو بنرجسية المجتمع ويخدم تخفيف الألم النرجسى عن طريق وهم التغلب على مصادر هذا الألم . لذلك فهو فكر لا يدعمه واقع فيزيقى ثابت ، بل تدعمه صراعات نفسية داخلية ذات طابع وهمى تخييلى . لهذا السبب ، يحتاج الفكر الميتافيزيقى لمصادر من خارجه لتدعمه حتى لا يتهافت أمام الواقع .

يرتبط الفكر الميتافيزيقى - إذا كان فردياً - بظواهر نفسية معينة أهمها الشعور بالعزلة والتأرجح بين الثقة المفرطة والشك القوى فى القدرة على الحكم على الأمور ، وعدم استقرار العلاقات مع الآخرين . أما الصورة الجماعية من التفكير الميتافيزيقى فترتبط (وعادة تسبب) بانتشار العقائد العرقية والجنسية (بمعنى النوع) والتى تكون شديدة الجحود وتحمل فى ثناياها مشاعر تفوق نرجسى وهمى مبالغ فيه . مثال ذلك عقيدة أهل الصرب بتميزهم عن بقية أجناس البلقان . ولكن مع هذه المشاعر نجد مشاعر أخرى بالاضطهاد من أعدائهم عادة أكثر تفوقاً بالفعل ، ومشاعر بالعظمة تقوم أساساً على اعتبار ضواحى التخلف ذاتها خواص تميز . ومثال ذلك مرة أخرى معتقدات الصربيين فى تميزهم الفكرى والعسكرى والأخلاقى على جيرانهم المسلمين الذين ثبت أنهم كانوا أقل وحشية وأكثر تفهماً للأحداث وأكثر قدرة عسكرية حيث هزموا الصرب دون سلاح يذكر .

إن عدم قدرة الفكر الميتافيزيقى على أن يدعم نفسه بمنطقه الداخلى ، واحتياجه إلى دعامات خارجية . يجعله أكثر عرضة للاستغلال من فئات بعينها من المجتمع . وأكثر فئات المجتمع قدرة على استغلال الفكر الميتافيزيقى هم بعض رجال الدين . فالدين أساساً يقوم على العقيدة والإيمان وليس على الدليل والبرهان . لذلك يمد هؤلاء

أصحاب الفكر الميتافيزيقى بالعقيدة الدينية كسند ، لما فى هذا الأمر من إمكانيات التعصب الدينى والفكرى والعنصرى والإقليمى بل والشخصى وكذلك . بمعنى آخر يجد هؤلاء فرصة سانحة لفرض الفكر الدينى على المجتمع من خلال فكر قد يبدو للوهلة الأولى بأنه فكر صحيح . ومثالنا على ذلك المقال الخاص بمركزية مكة على الكرة الأرضية ، حيث منح الدين نفسه دعامة لفكر ناشئ عن مركزية ذاتية وإحساس بالدونية . كذلك يجد المجتمع ذو الفكر الميتافيزيقى حماية فى قدسية العقيدة الدينية حيث يصدرها فى كل جدال أو نقد لفكره الميتافيزيقى ؛ فيوقف بذلك أى « تمادى » فى النقاش باعتباره كفراً أو دعوة له . هذه العلاقة بين الفكر الميتافيزيقى والدين هى علاقة طفيلية (*) . فالفكر الميتافيزيقى يعوض تهاوى نرجسيته بقوة العقيدة الدينية ، ويجد رجال الدين فى هؤلاء المفكرين من يقومون عنهم بتأكيد سلطتهم .

خطورة الأمر تتركز فى أن أسباب الفكر الميتافيزيقى تصبح هى ذاتها نتائجه . فالفكر الميتافيزيقى يسبب الحاجة لعقائد ومسلمات لا نقاش فيها ، ويدعم هو نفسه تلك العقائد والمسلمات . فكثيراً ما يتساءل المرء : هل الدين هو سبب الفكر الميتافيزيقى فى المجتمع أم أنه نتيجة للفكر ذاته ؟ خطورة الأمر أن الفكر المتيافيزيقى منغلق على ذاته ، تستحيل على مفكريه أن يناقشوا قضاياهم ومسلماتهم لأنها مبنية عليه .

التطور الإنسانى والتفكير الميتافيزيقى :

إن أولى بشائر التفكير لدى الإنسان الأول تمثلت فى الخرافة والأسطورة . لقد جاء الإنسان الأول إلى عالم الإنسانية على قدر محدود من تصور وجود صلات بين أمور الطبيعة المختلفة ، ولكن تفكيره جعله يتصور وجود صلات بين الطبيعة وبينه . من هذا ظهرت الخرافة والأسطورة تمثل عالماً آخر قائماً بذاته يتصل به الناس ويتصل من فيه من كائنات بالناس .

بعد مئات الآلوف من السنين ، تنبه الإنسان إلى أن عناصر الطبيعة المختلفة على صلة ببعضها البعض . أدرك الإنسان مثلاً أن هناك علاقة بين أنواع من السحاب

(*) العلاقة الطفيلية علاقة بين كيانين يؤدى كل كيان فيها خدمة لآخر ، مثال ذلك علاقة بعض الطيور بالتماسيح حيث تقوم بتنظيف أسنانها فى مقابل الحصول على غذائها من بين تلك الأسنان .

وهطول المطر ، أو بين اختلاف زاوية شروق الشمس واختلاف الفصول . ويبدأ يعمل تفكيره فى اكتشاف تلك العلاقات . واستمر الفكر الميتافيزيقى عدة آلاف من السنين كانت أهم مظاهره نشأة الأديان وتطورها . لقد جاءت الأديان بآلهتها كأنساق فكرية متكاملة ترجع الأمور كقوى كامنة فيما وراء الواقع الفيزيقى . ولم تختلف الأديان كثيراً فى نوع ميتافيزيقيتها ، وإن اختلفت فى درجة الاقتراب أو البعد عن الواقع الفيزيقى . بل يمكننا القول بأن الأديان السماوية بتعرضها لموضوع أصل الخلق كانت أكثر بعداً عن الواقع الفيزيقى من الأديان غير السماوية التى لم تنشغل بأصل الخلق .

كان الفكر الميتافيزيقى أقدم فكر عرفه الإنسان . فقبل أن يعمل البشر عقولهم فى المعطيات الفيزيقية كان تجاوز ما هو فيزيقى هو الشىء الوحيد الممكن للعقل البشرى واستمر هذا الفكر سائداً بدرجات متفاوتة من الحذر والشطط حتى ظهر عصر التنوير . وجاء ذلك بصورة واضحة فى القرن الثامن عشر (رغم أن إرهاصاته فى فكر كوبرنيكس وكبلر وجاليليو قد سبقت ذلك) حيث بدأت الفروق الفاصلة بين الفكر الميتافيزيقى والفكر العلمى تفرض نفسها .

على الرغم من تفوق الفكر العلمى فى القرنين الماضيين خاصة فى أوروبا وأمريكا الشمالية وبعض أجزاء من آسيا ، إلا أن الفكر الميتافيزيقى ظل كامناً فى ضمير بعض الشعوب يحاول البزوغ من جديد . وسوف نركز على هذه النقطة فى تاريخ مصر لنبين كيف تطور التفكير فى مصر ، وكيف نكص حتى عاد المجتمع إلى الفكر الميتافيزيقى مرة أخرى ، وأصبح حبيس قبضته .

كانت مصر مستغرقة فى الفكر الميتافيزيقى حتى جاءت الحملة الفرنسية فى القرن الثامن عشر . وعلى الرغم من قصر مدة الحملة الفرنسية فى مصر ، فقد اخترقت المجتمع المصرى اختراقاً نافذاً تجلى فى تبنى محمد على حركة التنوير بعدها بسنوات قلة ، وأصبح ذهاب المصريين إلى أوروبا للتعليم أمراً لازماً لإنشاء الدولة الحديثة . ولم يقف هذا السيل من الحركة التنويرية إلا لفترة قصيرة فى عهد الخديوى عباس الأول . والجدير بالذكر أن هذا الاتجاه نحو التنوير والفكر العلمى كان له قطب مضاد منظم من الفكر الميتافيزيقى متمثل فى المؤسسة الدينية . وكان لهذا الاستقطاب

صبغة اجتماعية طبقية حيث كانت فرص السفر إلى الخارج واستيعاب الفكر العلمى قاصرة على أبناء الطبقة الثرية ، بينما ظلت المعاهد الدينية بفكرها الميتافيزيقى المجال المتاح للتعليم لأبناء الطبقة المتوسطة والفقيرة . ورغم ظهور شخصيات دينية متنورة كرفاعة الطهطاوى والشيخ محمد عبده والشيخ على عبد الرازق إلا أن تعاكس هذا الاستقطاب ظل ظاهرة لها نتائج اجتماعية وفكرية وسياسية شديدة التأثير . وفى تلك الفترة ظهرت أفكار « الشرق شرق والغرب غرب » أو « روحانية الشرق ومادية الغرب » ، « وأصالة مجتمعنا وانحلال مجتمعهم » . ولا يغيب عنا كيف أن هذه الأفكار إنما كانت تعالج جرحاً نرجسياً شديداً أصاب مصر عندما انفتحت على أوروبا ، سواء بالبعثات العلمية أم بالاستعمار والهجرة الأوروبية لمصر .

واجه المجتمع المصرى صدماته النرجسية تباعاً ، سواء من الخارج فى صورة تفوق « الأجنبى » وسيادته فيه ، أو من الداخل فى صورة طبقة ثرية ذات تعليم أجنبى تتعالى على أبناء البلد . وأكثر مظاهر الحركة الصحية للتغلب على الآلام النرجسية فى المجتمع تجلت فى الحركة الاستقلالية المستمرة ، التى صاحبها تغير اجتماعى واضح فى تطور وقوة الطبقة الوسطى . كان ظهور الطبقة الوسطى التى نالت حظاً لا بأس به من التعليم العلمانى وقوة النزعة للاستقلال بمثابة وثبة طفرة فى تطور المجتمع المصرى . إلا أن الأمل فى الاستقلال صاحبة خشية من الفشل فى الحكم الذاتى . ومرت مصر بمرحلة من التحلل السياسى والاجتماعى أدت إلى هزيمة أمام إسرائيل . ازداد الجرح النرجسى خاصة وقد تبين أن إسرائيل قد تفوقت لالتزامها بفكر علمى تأسست عليه خططها .

وجاءت ثورة ١٩٥٢ كحل فجائى لمشكلة شعب أهدرت نرجسيته وبات غير متأكد من قدراته . بدت قيادة هذه الثورة وكأنها انفعلت انفعالاً كاملاً بأزمة المجتمع المصرى من حيث أزمته النرجسية وتخوفه من عجزه على لأم جرحه ذاك . واجهت هذه الثورة الحاجه لنبذ الفكر الميتافيزيقى والأخذ بالفكر العلمى حتى يمكن اللحاق والاتصال بالدول والتى نمت كانت تصبو للنمو . بمعنى آخر أدت الحاجة للتطور الاقتصادى الاجتماعى إلى سرعة نبذ الفكر الميتافيزيقى وهدم مجموعة كبيرة من العقائد السياسية والفكرية المعوقة للتقدم واستبدالها بفكر حديث (ولكن بعد فترة وعندما بدأ مجتمع الثورة فى الانهيار تحولت تلك الأفكار الحديثة إلى عقائد معوقة للتقدم) .

لم تقم ثورة ١٩٥٢ بما قامت به الثورات العظمى من استهداف التفكير الميتافيزيقى وهدمه . فالثورة الفرنسية مثلاً هدمت العقائد السياسية بالحكم المطلق للملك وللكنيسة وعززت انفصالهما كما دعمت الصلة بين المحكوم ومن يختاره ليحكمه . كما أنها تعرضت فى مواجهة شديدة للتميز النوعى للطبقات . حاصرت هذ الثورة الفكر الميتافيزيقى وهدمته جزءًا جزءًا عن طريق المفكرين الأحرار الذين لم توضع عليهم قيود تذكر . كذلك قامت ثورة الصين بتحطيم قواعد البناء الإقطاعى وسيادة « الماندرين » على الحكم ، وهى فكرة أصلية فى الديانة الكونفشيوسية . وقدمت الثورة فكرة الحكم الشعبى عن طريق الحزب . أما ثورة ١٩٥٢ فقد حاولت أن تجعل الفكر العلمانى يطغى ويطمس الفكر الميتافيزيقى دون أن تعمل فعلاً على هدمه . بل أحياناً ما كان يخطر ببال المنتقدين للثورة بأنها تحافظ بشكل ما على هذا الفكر لاحتمال اللجوء إلى مفكريه إذا احتاج الأمر لكبح جماح الجماهير .

وعندما أصيب المجتمع المصرى بالانهيار بعد هزيمة ١٩٦٧ ، ظهر الفكر الميتافيزيقى مرة أخرى بقوة . لقد كان أول رد فعل للكارثة هو عزل الأسباب عن النتائج والتفكير فى صيغ المؤامرة ومركزية الذات ، بل وأحياناً بالتفكير السحرى فى المشكلة . كانت الهزة النرجسية إيذاناً بالنكوص إلى هذا النوع من التفكير . وتحول فكر الثورة إلى عقائد معزولة عن فكرها بما مكن مراكز القوى ، من استغلالها لإخضاع الشعب وتهديده . بمعنى آخر ، سواء كان الإبقاء على الفكر الميتافيزيقى بقى قصداً أو كان عن غير قصد ، فقد عاد ليقوم بوظيفته المهمة وهى الرجوع بالمجتمع عن مواجهة واقعه .

أول ما حدث بعد هزيمة ١٩٦٧(*) هو فقدان الشعب الثقة فى قدرة قيادته وفى قدرته الشخصية . والنتيجة المعتادة فى مثل هذه الظروف أن ينتقل الزهو بالذات إلى إعجاب له القدرة نفسها بالعدو المنتصر . لقد أسقطنا كل ما هو إيجابى على العدو واستدمجنا كل ما هو سلبى . ولما كان الفكر الميتافيزيقى كامناً تحت قشرة واهية من

(*) هزيمة ١٩٦٧ كانت بمثابة أكبر صدمة فى التاريخ الحديث لشعب مصر والشعوب العربية كذلك . كما كانت خيبة أمل مؤلمة فى قائد مجدته تلك الشعوب وأسبغت عليه كل نرجسيتها . ولكن بعيداً عن كل ذلك ، كان انتصار إسرائيل الساحق بمثابة نهاية الحلم الصهيونى ذاته . كانت إسرائيل قد بلغت أقصى قدرتها عسكرياً وسياسياً وحضارياً ، كما بلغت قمة نرجسيتها . ومنذ ذلك التاريخ وكل هذا فى تدهور وانحسار . ولكن التفكير الميتافيزيقى فى مصر لم يحول انحسار الحلم الصهيونى إلى مد مصرى – عربى .

التقدم ، ظهر ذلك الفكر أولاً بصورة مترددة ، ازداد قوة مع انحسار الفكر العلمى وانفساح المجال له . ظهر أولاً على شكل تفسيرات عشوائية لأسباب الهزيمة لا صلة لها بعلاقة القيادة العسكرية والسياسية بهذه الهزيمة . فاتهام أشخاص بالفساد المؤدى للهزيمة فكر ميتافيزيقى لأن سبب الهزيمة كان كامناً فى انعدام الصلة بين الشعب والجيش بل ووجود عداء واضح بينهما ، وفساد العلاقة بين الشعب والقائد لقيام تلك العلاقة على الاستسلام لسطوته تماماً .

ولم يستمر هذا الحال طويلاً حتى ظهرت التفسيرات الدينية خائفة فى البداية فى صيغة توقيع اللوم على فساد المجتمع مما أدى بالله إلى توقيع عقابه علينا . وسرعان ما اشتد هذا التيار عندما وجد قبولاً من الناس وعدم مواجهته ، ومن هذا المنطق من «العلمانيين » . وكانت بداية النهاية للفكر العلمانى هى الدعوة للعودة للأصول الدينية الغابرة عندما كان المسلمون « أسياد العالم » . وغفلت هذه الدعوة عن أن سيادة المسلمين كانت فى زمان اشتد فيه التخلف الحضارى فى الشرق الأوسط ، وكان تفوقاً على دول اشتطت فى تفكيرها الميتافيزيقى عن تفكير المسلمين . وما أن رسخت تلك الأفكار حتى اتجهت أصابع الاتهام فى صراحة وعلنية نحو الحكام « الفاسدين » تدينهم بتخليهم عن الدين . والجدير بالملاحظة أنه ما إن اتسعت هذه النزعة حتى اختفت قضية الهزيمة وأصبح الشغل الشاغل لمصر هو قضايا الأخلاق والتدين . قام صراع بين فكرين ميتافيزيقيين ، فكر حكومى يرجع الهزيمة إلى الظروف الخارجية (لعل البعض يذكر منطق السادات فى سنوات الحسم ومشاكل الضباب) ، وفكر دينى يفسر الهزيمة بأنها تخلى عن الأصول الدينية التى تمسك بها الناس قبل أربعة عشر قرناً . وانتهى الصراع إلى حل وسط . رضى الشعب بدعوى التدين والتمسك بالشرائع ورضى رجال الدين بمظاهر التدين كالحجاب وإذاعة الآذان من كل جامع وزيادة البرامج الدينية . كان الحل المجمل للفكرين الميتافيزيقيين فكراً ميتافيزيقياً أشد ضراوة . لقد أصبحت كلمة « العلمانى » اتهاماً للشخص بالخيانة للميل لأساليب الغرب فى التفكير (وهو عدو الإسلام) .

هزيمة ١٩٦٧ نتجت عن تخلف حضارى قاعدته فكر ميتافيزيقى كامن ؛ كما أنها جاءت على أيدى دولة علمانية تدبر الأمور منطقياً وليس عقائدياً أو روحانياً . واجهتنا هذه الهزيمة بأمرين : إما أن ننفض عنا التخلف الحضارى ونعمل الفكر

العلمانى فى تبصر أسباب الهزيمة ، وأما أن ننكص ونرتد إلى مواقع أكثر تخلفاً . ومن الواضح أن المجتمع المصرى .(*) وربما المجتمع الإسلامى برمته قد اختار الحل الثانى ، تحت شعار « العودة » إلى الأصول والتخلى عن الجديد . وحتى لا يظن أننى أفرض رأيى على القارئ فى تفضيل أى من الاختيارين أنوه هنا إلى التمسك بالعودة دون التقدم نتج عنه اتساع الهوة بيننا وبين المجتمعات التى تقود حركة المعرفة حالياً ، سواء غربية كانت أو شرقية . ذلك من جانب ، ومن جانب آخر لم يقدم أصحاب الدعوة إلى العودة والنكوص أى دليل على نجاحهم من تغيير فساد المجتمعات إلى صلاح ، أو استعادة الأمجاد القديمة ، أو المساهمة الخاصة (الإسلامية) فى موكب التقدم الصالحى ؛ بمعنى آخر اختيار حل النكوص لم يؤد إلى ما هو خير للمجتمع المصرى حتى الآن .

النتائج النفسية والاجتماعية للتفكير الميتافيزيقى :

سبق وأن أوضحنا فى الفصل الثامن أن أساليب الإنتاج فى المجتمع تفرض علاقات إنتاج تنساب فى العلاقات الاجتماعية حتى تستقر لها وتتفاقم العلاقات الاجتماعية مع أساليب الإنتاج . وبينا أن استقرار علاقات الإنتاج التى تعبر عنها العلاقات الاجتماعية إنما يأتى من تأسس أساليب التربية على نظم تؤدى إلى تكوين « أنية شخصية » توائم علاقات الإنتاج وتخدمها خدمة وظيفية . إلا أن تطور أساليب الإنتاج ، والذى يتم تدريجياً فى تغيرات كمية صغيرة ، يصل إلى مرحلة يحدث فيها تغير كيفى سريع أشبه بثورة على أساليب إنتاج بالية . وتتم هذه الثورة فى غفلة نسبية عن المجتمع ككل . وينتج عن هذه النقلة الكيفية تفكك الاتساق بين علاقات الإنتاج القديمة المدعمة بأساليب تربية متسقة معها وبين علاقات الإنتاج الجديد التى عليها أن توائم أساليب الإنتاج الجديدة . يصل المجتمع بذلك إلى مرحلة من التطور تصبح فيها أساليب التربية السائدة على غير كفاءة لتنشئة جيل له أنية تصلح للعمل فى المجتمع الجديدة . تلك هى الفترة التى تختل فيها علاقة الفرد بالمجتمع وتشيع فيها أنماط معينة

(*) فوجئت بعد غيبة ثلاثة عقود عن مصر أن كلمة « علمانى » أصبحت سبة لعدم اقتناع العلمانى بالغيبيات وبالفكر الميتافيزيقى . وحتى هذه اللحظة لم أستطع أن أتصور تفاخر غير العلمانى بجهالته .

من الأمراض النفسية . وعادة ما تستمد هذه المرحلة جيلاً أو أكثر حتى تتغير أساليب التنشئة لتلحق بمسار تطور أساليب الإنتاج بتوقعاته الجديدة .

عادة ما تكون الأمراض النفسية الاجتماعية فى تلك الفترات من الاختلال الاجتماعى مؤشراً لنوعية التغيير المطلوب ، حتى يعود الاتساق بين أساليب الإنتاج وعلاقات الإنتاج ومن ثم العلاقات الاجتماعية . فظهور ظاهرة الثأر مثلاً فى مجتمع زراعى تدل على تعطل أساليب التربية عند مرحلة تنشئة جيل يصلح لمجتمع الرعى ، وهو أسلوب من الإنتاج أكثر تخلفاً عن الزراعة . فالأنية الشخصية للفرد فى مجتمع الرعى ذات نواة قبلية أسرية ، بينما نواة الأنية الشخصية للمزارع إقليمية وطنية . والسؤال الذى يطرح نفسه علينا هنا هو : كيف نطبق هذا الإطار الفكرى علي حال المجتمع المصرى فى آخر القرن العشرين وأول القرن الحادى والعشرين بما يسمح لنا بفهم سيطرة الفكر الميتافيزيقى .

حاولت مصر جاهدة منذ بداية القرن الماضى ، وحتي من قبل ذلك ، بالتحول من دولة زراعية مستعمرة ، إلى دولة مستقلة صناعية ، (أو بها صناعة) . وفى العشرينيات من القرن الماضى اتضحت معالم نجاح رغم مقاومة دول الاستعمار . وقد ساعد على ذلك عام ١٩٥٢ لم يكن هناك إلا التوجه بقوة نحو الصناعة . وقد ساعد على ذلك أن الطبقة المتوسطة والمكونة من الفنيين والإداريين ازدادت قوة ووجهت تربيتها لأبنائها ليتواءموا مع المجتمع الصناعي الناشئ بعلاقة الإنتاجية المختلفة عن علاقات الإنتاج الزراعية . لم يعد هناك مجال للنكوص إلى عهود الأمية وعدم المهارة الفنية والاعتماد على الأجانب فى إدارة مصر .

ولكن جاءت هزيمة ١٩٦٧ لتحطم ثلاثة أسس هامة فى اتزان المجتمع المصرى :

١ – علاقة الجهد بالتقدم (أى صلة أساليب الإنتاج بعلاقات الإنتاج) .

٢ – علاقة الوسائل بالأهداف (أى صلة علاقات الإنتاج بأساليب التربية) .

٣ – علاقة الوحدة البشرية (الطبيب مثلاً) بظاهرته الاجتماعية (مهنة الطب)

فالجرح النرجسى العميق الذى تسببت فيه الهزيمة وانهيار الأبطال والمثل جعل الشعب يفقد الثقة فى أن جهده وأسلوبه فى المشاركة فى عملية الإنتاج سوف يؤدى

إلى أى تقدم للوطن أو لنفسه . وامتد ذلك إلى إحساسه بأن عليه أن ينشئ أبناءه بعيداً عن هذه المثل ، وأن يقدم لهم مثلاً أخرى تتماشى مع ضياع الأهداف والقيم . ولا يمكن أن يتم مثل هذا التحول إلا بإحياء الفكر الميتافيزيقى الذى يحول بين الفرد وواقعه وبين المجتمع وواقعيته ، والذى يحقر العلاقة بين المقدمات والنتائج ، ويعالج الإحساس بالدونية عن طريق مركزية الذات . ويلاحظ هنا أن المجتمع قد وصل إلى نقطة تاريخية لا يمكنه فيها أن يعود إلى الزراعة كأسلوب إنتاج أمثل بما له من قيم اجتماعية ، كما لم يعد يثق فى عقد الآمال علي الصناعة كحل لأزمته السياسية والاقتصادية ، بالإضافة إلى مواجهته دون أى استعداد يذكر لدورة تقدم عالمية تخطت الزراعة والصناعة كأساس إنتاج يحتاج لعلاقات إنتاج جديدة ومؤسسات اجتماعية مختلفة . عند وصول المجتمع إلى هذه النقطة اتسعت الهوة بين واقع المجتمع المادى وواقعه النفسى ، حيث بدا واضحاً أن المجتمع علي مشارف ردة ونكوص وتخلف إن لم يتم حل بناء على هذا الواقع . كذلك ظهرت معالم الحلول الوهمية والتصورات الميتافيزيقية للأسباب والحلول . هذه الهوة المتسعة دوماً تخلق كذلك هوة بين أنيته الذاتية وأنيته الشخصية (انظر الفصل الثامن) . وكما سبق وذكرنا ، يفرز الفكر الميتافيزيقى مسلمات فكرية غير قابلة للنقاش ، وعقائد عرفية أشبه بالقانون ، ومعتقدات دينية لا تستند إلى نص أو سنة ولكنها تلبس بقدسية قوية . هذه الجوانب المرتبطة بالفكر الميتافيزيقى كفيلة بأن تعطى المجتمع وكذلك الفرد ، إحساساً بأن الهوة التى ذكرناها لها ما يملأها ، وإن كان عن طريق الوهم .

لا يؤدى الواقع الوهمى الذى يقدمه الفكر الميتافيزيقى بديلاً عن الواقع الفيزيقى إلى زوال الواقع ، بمعنى أن الواقع الوهمى لابد وأن ينهار أمام ضغط الواقع العقلى . مثال ذلك ، الواقع الفعلى لنظام التعليم فى مصر يشير إلى انهياره من جذوره وتدنيه إلى مستوى خطير ، ليس فقط فى مضمونه بل وفى شكله (المدرسة والمدرس) . تحايل المجتمع على مواجهة هذه الظاهرة عن طريق الدروس الخصوصية لخلق وهم اجتماعى بأن التعليم فى مصر لازال ممكناً . ولكن بدا واضحاً مؤخراً أن الواقع البديل وهو لا يقل وهماً ، أخذ فى التدعى هو الآخر . وأهم ما فى هذا الموضوع أن الحل الوهمى البديل لنظام تعليم رسمى ينتج أفراداً على مستوى منخفض فى درجة الكفاء

المهنية والحرفية والإدارية ، ومن جانب آخر أدى انتهاء الحياة الاجتماعية المدرسية والجامعية إلى عجز وقصور قدرة الفرد فى أن يدخل علاقات إنتاج أو علاقات اجتماعية سليمة لعدم تعرضه لها فى نشأته . لذلك نجد المجتمع لا يرزأ تحت وطأة انهيار الإنتاج لانهيار التعليم والتدريب فقط ، بل يرزأ أيضاً تحت وطأة غياب عادات العمل وأخلاقياته والإحساس بالمسئولية والاعتزاز بذاته ووطنه ، لأن المكان الطبيعى والأمثل هو تعلمها فى المدرسة ومن المدرس ومن احتكاكه بغيره .

يتدعم هذا الوضع بسيادة الفكر الميتافيزيقى ، لأنه المصدر الفكرى الذى يسمح بمثل هذا الابتعاد عن الواقع . ولا شك أن أساليب التربية الممارسة حالياً تعد الفرد للفكر الميتافيزيقى ، وتسمح باختلال الواقع واستبعاده فى المجتمع ؟ بمعنى آخر تتفق أساليب التربية حالياً مع الفكر السائد فى المجتمع . ولكن هذا الفكر السائد يؤدى بالمجتمع إلى انهيار وتخلف . ما هو إذاً موقف نظرية الأمراض النفسية الاجتماعية من ذلك ؟ بما أنه قد سبق وقلنا إن الوحدة الفردية معكوس ظاهرتها الاجتماعية ، هل يعنى هذا أن الوحدة البشرية فى المجتمع المصرى تفكر تفكيراً علمياً وتتعامل مع واقعها ؟ لا يمكن لمجتمع مريض أن يفرز أفراداً أسوياء (*) . فما الأمراض النفسية الاجتماعية التى قد تكون منتشرة فى مجتمع مصر ؟

المجتمعات التى يسودها الفكر الميتافيزيقى أساساً تختلف عن تلك التى تقدمت نحو الفكر العلمى ثم نكصت عنه . ومجتمع مصر من النوع الثانى . ومثل هذا المجتمع . وهو مجتمع يرتكز على مركزية الذات (فرعونية مصر ، وحضارة مصر الغابرة وما إلى ذلك فى شعارات حماسية) يمخض لديه إحساس عميق بالدونية يستبدل بمقولات عامة ، كذلك هو مجتمع لا يعير علاقة الأسباب بالنتائج اهتماماً كبيراً . لذلك يميل لمعاملة النتائج كأسباب لأنها تسمح له بالبعد عن الواقع الملموس . مثال ذلك إن حجاب المرأة الذى انتشر فى مصر كان لابد وأن يكون نتيجة للتدين . ولكنه يعامل الآن كسبب فى التدين وأن تحجب المرأة سوف يدعوها للعفة . وهكذا يبتعد المجتمع عن الواقع الملموس للأخلاق إلى واقع متوهم . قياماً على ذلك يهتم

(*) رغم أن المجتمعات السوية قد تحظى بنسبة من الأفراد المرضى .

المجتمع المصرى اهتماماً شديداً بمظاهر الأمور وليس بلبها . فالدولة راضية عن إنشاء المؤسسات كالجامعات ، ولكن لا يعنيها كثيراً مستويات التدريس فيها ، ونلحظ ذلك فى بناء الأسرة . فالأسرة المصرية قائمة ولكنها لا تقوم بوظيفة توجيه وتربية الأبناء فيها كانت تلك وظيفتها الأساسية . بعبارة ثانية المجتمع المصرى بوصفه مجتمعاً نكص عن التفكير العلمى إلى التفكير الميتافيزيقى قد أصبح هيكلاً لا وظيفة له ، وانشغل الناس ببناء الهيكل دون المضمون ، وانتهى إلى استسلام لدفعه تنميق الهيكل دون المضمون .

قياساً على ذلك ، يرجح أن يكون المواطن معكوس ذلك ، بمعنى أنه لن يشعر بأهمية الهياكل الاجتماعية التى يتعامل معها . سوف يستخف المواطن بالمؤسسات وبالقوانين بل وبالعادات والتقاليد المحطية به والتى تشكل مجتمعه . فلنأخذ المعلم كوحدة بشرية فى مجتمعه وهو مجتمع التعليم . المعلم المصرى لا يحترم المدرسة ولا يحترم مهنة التدريس ، لعلمه بأنها هياكل دون مضمون . لذلك ينحو المعلم نحو إنشاء هيئته التعليمية الشخصية للدروس الخصوصية ، لاستخفافه بكل « ما يقال » عن اهتمام الدولة بالتعليم وبالمعلم . لا يختلف الطبيب عن المعلم . فالطبيب فى مصر لا يشعر بانتماء لمهنة لها أخلاقياتها ، بل يمارس مهنته حسب تصوره الخاص لقيمة معرفته وخاصة الناس الشخصية له .

تبين من هذا أن المجتمع المصرى الذى تسوده الأفكار الميتافيزيقية ، مجتمع يقوم على هياكل اجتماعية وهمية . أما المواطن فيعيش هذا الوهم من خلال هيكله الشخصى المستقل المنعزل ، الذى يبرر لنفسه بناءه بأفكار ميتافيزيقية شخصية ، فالمرتشى الذى لا يؤمن بواجبه فى أداء وظيفة يبرر ذلك بأن راتبه لا يكفيه ، وكأن القضية هى احتياجاته وليست فوضى علاقة المسئولية بالواجب بالحقوق المتبادلة بين أفراد المجتمع ، غير مقتنع بأن الرشوة ليست حلاً لقضية الواجب والحق فى المجتمع ، بل ولا لمشكلة دخله .

بعبارة أخرى ، إن علاقة الفرد بالمجتمع فى مصر علاقة قائمة على التغاضى عن الواقع ، سواء كان واقع المجتمع أو واقع الفرد أو واقع العلاقة بين الفرد والمجتمع . هذا التغاضى قائم على قدرة التفكير الميتافيزيقى على إصدار مقولات عامة لا تقبل

المناقشة وتقوم مكان الواقع ذاته . مثال ذلك مقولة أن المصرى طيب بطبيعته . بمعنى أن رضاءه بوضعه فى المجتمع ناتج عن طيبة لا تفسير لها (ذلك بينما يسعى كل مواطن بطريقته الخاصة بتقويض المجتمع) .

هذا هو الوضع فى عمومه . ولكن ماذا هو الوضع فيما يخص الأمراض النفسية الاجتماعية ؟ سوف أتعامل مع هيكل اجتماعى محدد لأعالج الظروف المحتملة بصدور أمراض نفسية اجتماعية عنه . الهيكل الذى أختاره هو الأسرة كمؤسسة عادة ما نعتقد أنها بمنأى عن كل ما ذكر من تغير(*) .

الأسرة المصرية المعاصرة قد نكصت بدرجات متفاوتة إلى الوظيفة البدائية للأسرة وهى حماية الصغار حتى يتم لهم النضج لحماية أنفسهم . كانت تلك هى الوظيفـــة البيولوجية الأولى للأسرة البشرية ، ولكنها تدريجياً تطورت لتكون البيئة التى تتم فيها التربية ، والتعليم ، ثم التثقيف ومن بعدها حفظ الثقافة لنقلها لأجيال قادمة . إذا نظرنا إلى الأسرة المصرية المعاصرة ، لوجدنا أن أكبر الجهد وأكثر جوانب الدخل فيها يتفق على التعليم بصورته غير الرسمية عن طريق الدروس الخصوصية . وواقع الأمر يظهر أمرين :

الأول : أن الأسرة المصرية تصرف أكثر جهدها وأغلب وقتها فى جهود قلقة على حصول أبنائها على شهادات تعليمية ، أثبتت المحك العملى لها عدم جدواها . فهى الأخرى هيكل أجوف . ونتيجة لهذا الاهتمام القهرى لا يبقى للأسرة جهد أو وقت لمنح أبنائها الحب والتربية (بمعنى دفعهم للنضج العاطفى والاجتماعى) ، أو لنقل ثقافتهم إليهم .

والثانى : أن الإنشغال اللاقهري بالتعليم يعفى الأبوين غير الاكفـاء تربوياً ووجدانياً من التعامل معُ أبنائهم فى هذين المجالين ، وبذلك لا يكتشف بحجزهما . ويجدر بنا هنا أن نميز تمييز عاماً بين الطبقـة الغنيـة والمتوسطة والفقيرة . ما سبق أن قلناه ينطبق أكثر على الطبقة المتوسطة

(*) إثبات أو عدم إثبات ما أذكره بصدد هذه النقطة ، لابد وأن يأتى من دراسات ميدانية وليس عن طريق المناقشـة فقط . فإذا أثارت أفكارى الرغبة فى إثباتها أو ضحدها علمياً لكان ذلك أهم ما حققته هذه الأفكار .

التى تؤجل خروج أبنائها لعالم العمل حتى بداية سن العشرين ، لاعتبارات مادية وأخرى اجتماعية . تلك الطبقة هى التى تضع الحصول على الشهادة هدفاً (بدلاً من أن كان وسيلة) . أما الطبقة الفقيرة فقد ضربت بقانن التعليم الإجبارى عرض الحائط لعدم جدوى التعليم الإبتدائى والإعدادى وهو الحد الأقصى الذى ترجوه لأبنائها ، ولحاجتها لدفعهم إلى العمل المبكر الذى لن يتأثر أى تأثر بالبقاء فى مدرسة لا يتعلمون فيها لبضع سنوات أخرى . لذلك أصبحت تلك الأسرة أيضاً مجالاً عقيماً للتربية ، بل أصبحت عاجزة عن الحماية الفيزيقية لأبنائها لمدة طويلة كافية للنمو الوجدانى ، أما الطبقة الثرية فلا تختلف عن ذلك فى كثير . فالأسرة منشغلة بالظروف الاقتصادية الواسعة المدى ومستلزماتها الاجتماعية عن الأبناء . لذلك ينشأ الأبناء فيها فى رخاء مادى وإجداب عاطفى لهما علاقة طردية ووظيفية ، فضلاً عن عدم قلق الأبناء أو الآباء على مستقبل الأسرة ، لإقتناع بأن الوفرة الاقتصادية ضمان لتماسكها .

هذا التحليل العام والسريع يبين الآتى :

الأسرة المصرية أصبحت عاجزة ومقصرة فى منح أبنائها فى سن الطفولة المبكرة المورد الوجدانى اللازم للنمو الانفعالى والاجتماعى وللتطور نحو النضج . أما فى المراهقة ، فالأسرة المتوسطة الدخل تلجأ إلى التعليم كوسيلة للحصول على شهادة تعليمية كمدخل لتلقين المراهقين أهم ما فى الفكر الميتافيزيقفى ، وهو استبدال الوسيلة بالهدف .

أما الأسرة الفقيرة فتترك مراهقيها يدخلون عالم الرجولة والأنوثة بنضج ناقص وبإحساس باليأس من امكانية التغير مع الزمن . ومراهقة أبناء الأسرة الثرية هى دفعة فى الاتجاه المعاكس ، وهو البقاء فى الطفولة التى تتميز بأوهام القدرات المطلقة والنرجسية الشديدة . وفى مرحلة الشباب أو الرجولة المبكرة تختلف الأسرة الفقيرة فى وظيفتها إذا يمثل إلى فصل أبنائها عنها مبكراً . أما الأسرة المتوسطة فتسعى للإبقاء على أبنائها لفترة أطول تتعلق بالتعليم إلى حد كبير وبالأحساس بالواجب . أما الأسر

الغنية فلا دور ولا خطة لها فيما يتعلق بأبنائها لأن اعتماد الأبناء في تلك الطبقة الثرية يعد اعتماداً متصلاً لا يتغير بتغير سن الابن أو الابنة .

من المتوقع إذا أن نجد أطفال الأسرة الفقيرة على قدر كبير من الإكتئاب الممتزج بالعدوانية نتيجة لحرمان وجداني في الأساس ، ولإحساس بأن الأسرة تميل إلى التخلص من عبئهم بأسرع ما تسمح به ظروفهم . أما الأبناء في الأسر المتوسطة ، فسوف يشعرون هم الآخرون بالإكتئاب لحرمان مماثل وأن اختلف درجة . إلا أن المشكلة التي سوف يواجهونها هو تمسك الأسرة بهم حتى يحصلوا على شهاداتهم العلمية لأن ذلك يمثل للأسرة نجاحها في وظيفتها . بمعنى آخر سوف يشعر هؤلاء الأطفال المكتئبين أنهم أسرى طموح ميتافيزيقي للأسرة وهو بلوغهم هدفاً ميتافيزيقياً في ذاته . لذلك من المتوقع أن تنتشر في أطفال هذه الأسر مظاهر الإكتئاب كالقبول اللإرادي والقلق في صورة زيادة الحركة وقلة التركيز ، والمخاوف العصابية ، فضلاً عن الأمراض النفسية الجسمانية (Psychosanatie) . أما أطفال الأسر الغنية فسوف يتجلى إكتئابهم في صور من العدوانية وقلة الإكتراث والنزوع إلى الحيازة والتباعي تعويضاً عن الحرمان العاطفي .

في المراهقة سوف يمر أبناء كل قطاع من قطاعات المجتمع بحالات نفسية مختلفة نوعاً . في الطبقات الفقيرة سوف يتحول الطفل إلى المراهقة دون تغيير نفسي ملحوظ ، ولكن مع احساس بالعجز عن مواجهة المستقبل . فهؤلاء المراهقون يكونون على درجة من الوعي بأن مستقبلهم محدود في امكانياته . لذلك سوف يتبلور الإكتئاب الطفلي في إكتئاب فعلي . وليس من المستبعد أن تصطبغ معالم هذا الإكتئاب ببلادة انفعالية وسطحية في العلاقات الإنسانية .

سوف يتميز مراهقو الطبقة المتوسطة بالنزوع إلى الحلول الوهمية للمراهقة كإدمان المخدرات ، والمروق ، والإنطواء مع فقدان الدافع للعمل الجاد . وكعادة أبناء الطبقة المتوسطة يتنازعهم الخوف من السقوط إلى الطبقة الفقية والتطلع إلى الطبقة الغنية . ونتيجة لهذا ، وللحل الميتافيزيقي لمشاكلهم في صيغة الدراسة ، تتمزق أنية المراهق ، بفقدان الهدف ، والأمل ، ولفقدان صورة الأب والأم . وفي أحسن الظروف سوف يلجأ هذا المراهق إلى التطرف الديني كحل لأنيته الممزقة .

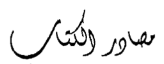
التعليق على ما هو متوقع لمراهقى الطبقة الغنية لن يزيد عن إبراز الجوانب النرجسية الشديدة التى تكفلها هذه الطبقة لأبنائها درء التحمل مسئولية تربيتهم . ولكن من الأمور المتوقعة فى الحلول النرجسية إزدياد اضطرابات العلاقات الشخصية وظهور ما يترجم باضطرابات الشخصية Chariaeter Diorderu .

بعد المراهقة يدخل المجتمع المصرى برمته ، آباء وأبناء ، فى نطاق التفكير الميتافيزيقى ، حيث يجتهد كل فى تفسير ما يحدث من حوله بهذه الصورة الميتافيزيقية . فانتشار العلاقة الروحانى ، وعمل الأحجبة ، والاتجاه للطقوس الدينية كعلاج لهذه المشاكل ليس قاصراً على طبقة بذاتها ، بل هو الاتجاه الأكثر تفضيلاً فى المجتمع . وفى أحسن ظروفه ، يكون التدين المظهرى أكثر السبل قربا من الفكر الميتافيزيقى .

خاتمة الباب الثالث :

الفصل الأخير من هذا الباب هو جوهر خاتمة الباب . فعندما كانت لدينا فى السابق بحوثاً اجتماعية ونفسية تسمح بتفهم طبيعة ومشاكل المجتمع ، اختفت تلك البحوث . ولم أجد أمامى إلا إنشاء فكر غير قائم على واقع لأتعامل مع ما تسمح به الملاحظة من فهم المجتمع مصر . فالفصل الأخير انتقاد للفكر الميتافيزيقى فى مصر ، ولكنه بصورة ما هو فكر ميتافيزيقى لأنه يفتقد الواقع المادى الذى تأتى به البحوث .

ولكن آمل أن يستفز هذا الفصل همه رجال البحوث فيما ولو إثبات صحة ما جاء فيه من إفتراضات أو اثبات خطئها . حينئذ يمكن القول بأن ما جاء ، فى هذا الباب لم يكن كله عبث ميتافيزيقى .



هذه قائمة بمصادر الكتاب أكثر منها قائمة بمراجعه ، فالمؤلفات المذكورة أقرب إلى أن تكون خلفية فكرية عامة للكتاب وليست مجرد مراجع له ، وقد رتبت أبجدياً ورقمت حسب هذا الترتيب حتى يسهل إلى الرجوع إلى ما استعنا به منها كمراجع نقتبس أو نستشهد بأفكارها . فإذا وجد القارئ بعد فقرة ما رقماً ورقم صفحة ، فذلك يعنى أن الاعتماد على المصدر كان اعتماداً مباشراً كمرجع .

المصـــادر العربيـــة

١ - أشلى مونتاجيو : المليون سنة الأولى من عمر الإنسان ، القاهرة ، سجل العرب ، ١٩٦٥ .

٢ - أحمد فائق : جنون الفصام ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦١ .

٣ - : تحليل ظواهرى للبغاء ، المجلة الجنائية ، الجزء الأول ، العدد ٧ ، ١٩٦٥ .

٤ - : تحليل العلاقة الثنائية والعلاقة الثلاثية فى البغاء ، المجلة الجنائية ، الجزء الثانى ، العدد ٧ ، ١٩٦٥ .

٥ - : أضواء سيكولوجية على ثورة الشباب ، الفكر المعاصر ، العدد ٤٤ ، ١٩٦٨ .

٦ - : التحليل النفسى بين العلم والفلسفة ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٩ .

٧ - : عناصر الحرب النفسية ، الفكر المعاصر ، العدد ٥٨ ، ١٩٦٩ .

٨ - : حدود الموضوعية فى التفسير التحليلى النفسى ، الفكر المعاصر ، العدد ٥٩ ، ١٩٧٠ .

٩ - : قضية الحرب النفسية ، الفكر المعاصر ، العدد ٦٠ ، ١٩٧٠ .

١٠- : القيمة السيكولوجية لحرف النفى ، الفكر المعاصر ، ٦٩ ، ١٩٧٠ .

١١- : دراسة في دينامية العلاقة بين القلق والجمود وتقدير الذات ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الآداب - جامعة عين شمس ، يوليو ١٩٦٣ (غير منشورة) .

١٢- إيفانز برتشارد : الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة أحمد أبو زيد ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٦٠ .

١٣- بريستيدج .هـ : انتصار الحضارة ، ترجمة أحمد فخرى ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦ .

١٤- بوبر ، كارل : عقم المذهب التاريخى ، ترجمة عبد الحميد صبره ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٥٩ .

١٥- رالف لنتون : دراسة الإنسان ، ترجمة عبد الملك الناشف ، صيدا - بيروت ، المكتبة العصرية ، ١٩٦٤ .

١٦- سارتر ، جان ، بول : نظرية فى الانفعالات ، ترجمة سامى محمود على وعبد السلام القفاش ، دار المعارف ، ١٩٦٠ .

١٧- سول شيدلنجر : التحليل النفسى والسلوك الجماعى ، ترجمة سامى محمود على ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٢ .

١٨- عبد المنعم شوقى : مجتمع المدينة ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٦ .

١٩- فرويد ، سيجموند : تفسير الأحلام ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .

٢٠- محمد عزيز الحبانى : من الكائن إلى الشخص ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٢ .

٢١- محمد عوض محمد : السلالات الأفريقية ، القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٥ .

٢٢- مصطفى زيـــــور : تعاطى الحشيش كمشكلة نفسية ، القاهرة ، مطبوعات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٣ .

٢٣- ولـــــز ، هـ . ج : موجـــز تاريـخ العـــالم ، ترجمة عبد العزيز جاويد ، القاهرة ، الهضة المصرية ، ١٩٥٨ .

٢٤- هنـــرى فالـــون : أثــر الآخــر في تكوين الشـــعور بالذات ، مجلة علم النفس ، مجلد ٢ ، عدد ٢ ، ١٩٤٦ .

٢٥- يوســـف مـــراد : معـــرفة الآخـــر ، مجلة المجلة ، العدد ٧ ، ١٩٦٢ .

مؤلفــات متعـددة المؤلفـــين

٢٦- أصـالة الثقـــافات : ترجمة حافظ الجمال ، القاهرة ، دار الجيل للطباعة ، ١٩٦٣ .

٢٧- أعمال الحلقـة الأولى لمكافحة الجريمـــة : منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦١ .

٢٨- بحث البغــــاء فى مدينـــة القاهرة : دراســة إحصائية تحليلية ، القاهرة ، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، يناير ، ١٩٦٠ .

٢٩- تعاطـــى الحشيـــش : نتائج المسح الاستطلاعى فى مدينة القاهرة ، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مارس ، ١٩٦٤ .

٣٠- الثـــــــأر : بحث أنثروبولوجـــى ، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، يناير ، ١٩٦٠ .

المصـــادر الأجنبيـــة

31 - Abraham, C.c. : Contributions to thetheory of Anat Character, (1921, Lomdon, Hogarth Press, 1942.

32 - : The Influcence of Oral Erotism on Character Formation (1924). London, Hogarth Press, 1942.

33 - : A. short study of the Development of the libidoviewed in the light of Mental Disorders (1924), London, Hogarth Press, 1942.

34 - : Character-Formation on the Genital haveel of the libido (1925), London, Hogarth press, 1942.

35 - Asch, S. E., : Social Psychology, New York, Prentice Hall., 1952.

36 - Bins-Uranger L. : Existential Aalysis and psychotherapy, in Progress in psychothcrapy, Froam-Reichman & J.L. Moreno **eds**, New York., Grune & Straton, 1956.

37 - : Existential Analysis School of thought, **in Existance**, R. May ed., New york, Basic Books, 1961.

38 - Bouvet M. : Le Moi dan la Nevrose Obessionelle, R.F.P., 1953, T. 17, No. 1-2., P. III-1961.

39 - : Clinical Analysi, the Object Relationship, 1 psychoanalysi to-day, S. Nacht **ed**., Englis adaptation), N.Y., Grune & Stratton, 1959.

40 - Brand H., ed. : The Study of Personality, New York, Willey & Sons, 1954.

41 - Cassirer., ed. : An Essay on Man, New York. Anchor. Co., 1953.

42 - Cattel R.B. : Personaality, New York, Mc-Graw Hill, 1950.

43 - Dalbiez R. : Psychoanlytic Method and the Doctrin of Freu (tran), London, Longmans Co., 1941.

44 - Dollard, J. & Miller N., : Personality, and psychotherapy, New York, Mc-Graw Hill, 1950.

45 - Ellinberger H.F. : A. Clinical Introduction to psychiatric

phenomenology in Existance, ed., R. May, New York, Bosic Books., 1961.

46 - Engels F. : Dialectics of Nature, Moscow., F.L.P.H., 1954.

47 - : Introduction to Dialectics of Nature, S.W., Vol. II Moscow., F.L.P.H., 1955.

48 - Erickson E. : Childhood and Society, London, Imago Co., 1951.

49 - : Graw and Crises of the Healthy Personality, in Personaity, Mursay & Kluckhohn eds., New York., Knap of 1953.

50 - : Identity and the Life cycle, Psychological issuses, vol. I., No. I., : Monograph I., Inter Univ. Press, 1959.

51 - : The problem of Ego Indentity, Identity and Anxiety M. Stein et. e., ed., Illinois, Frce Press, 1960.

52 - Eysenck, H.I. : Dimentions of personality, London, Kegan Paul, 1947.

53 - : The Scientific Study of personaity, London, Kegan Paul, 1952.

54 - : TheStructure of Human personaity, London Methuen Co., 1953.

55 - : The Dynamics of Anxiety and Hysteria, London, Kegan Paul, 1957.

56 - Ferenezi S. : Stages in the Development of the Sence of Reality, S.P. Vol. I., New York, Basic Basic, 1950.

57 - Fliess, R. : The Psychoanalytic Reader, London, Hogarth Press, 1950.

58 - Ford C.D. : Habitat, Economy and Society. Methuen, London, 1963.

59 - Freeman, F. : An Experimental Study of Projection Among Normals., Abnormal Groups in a structural Situation, Ph. D. Thesis, Univ. of London Library, 1951.

60 - Freud S., : Draft E. June 1894, the Origins of Psychoanalytic, London, Imago, 1954.

61 - : The Justificatication for Detaching from Neurathenia a Particular Syndrom, The Anxiety Neurosis (1840), Collected Papers Vol. I., New York, Basic Books. 1960.

62 - : A Reply to Crticisms of the Axiety Neurosis (1895), C. P., Vol. I.
63 - : Obssesions and Phobias, Their Psychical Mechanisms and their Eatiology (1895). C.P. Vol .I.
64 - : The interpretation of dreams (1900), London, George Allen & Unwin, 1954.
65 - : Psychopathology of Everyday Life (1901), A. Brill (Trans), New York, The Modern Library, 1938.
66 - : Wit and its Relation to Unconscious (1905), A. Brill (Trans), New York, The Modern Library, 1938.
67 - : Three Contributions to the theory of sex (1905), New York, the Modren Library, 1938.
68 - : Notes Upon a Case of Obsessional Neurosis (1909), C.P., Vol. III.
69 - : The Antithetical Sense of Primal Words (1910), C.P., Vol. IV.
70 - : Formulations Regarding the two principles in mental Functioning (1911), C.P., Vol. IV.
71 - : The Dynamics of transference (1912), C.P., Vol. II.
72 - : Totem and Taboo (1913), New York, The Modren Library, 1938.
73 - : The predis position to obsessional Neurosis (1913), C.P., Voll. II.
74 - : On Narcissisms Introduction (1914). C.P., Vol. IV.
75 - : Instincts and theirVicissitudes (1915), C.P., Vol. IV.
76 - : Repression (1915), C.P., Vol. IV.
77 - : The unconsious (1915), C.P. Vol. IV.
78 - : Introductory Lectures in Psychoanalysis (1917), London, George Allen & Unwin, 1949.
79 - : Mourning and Melancholia (1917), C.P., Vol. IV.
80 - : Beyond the pleasure principle (1920), London, Hogarth Press, 1950.
81 - : The Libido theroy (1922), C.P. Vol. V.
82 - : Group psychology and the Analysis of

the ego (1922), London, Hogarth Press, 1949.

83 - : The Infantile Genital Organization of the libido (1923), C.P., Vol. II.

84 - : Neurosis and psychosis (1924), C.P., Vol. II.

85 - : The Passing of the oedipus-complex (1924), C.P., Vol. II.

86 - : The loss of reaity in Neurosis and psychosis (1924), C.P. Vol. II.

87 - : Some Psychological consequences of the anatomical Distinction between the sexes (1925), C.P., Vol. V.

88 - : Negation (1925), C.P. Vol. V.

89 - : Inhibitions symptoms and Anxiety (1926), London, Hogarth Press, 1961.

90 - : The Ego and the Id (1927), London, Hogarth Press, 1950.

91 - : TheFuture of An Illusion, London, S.Ed., 21, London, 1928.

92 - : Civilization and its Discontents, London, 1930.

93 - : Libidinal Types (1931), C.P. Vol. V.

94 - : The Anotomy of the Mental Personality (1933, N.I.L., London, Hogarth Press, 1949.

95 - : Anxiety and Istinctual life (1933), N.I.L. London, Hogarth Press, 1940.

96 - : Constructions in psychoanalysis (1938), C.P. Vol. V.

97 - : Splitting of the Ego in Defensive praces (1938), C.P. Vol. V.

98 - Galdstein K. & Laskly : :The organism, New York, The American Co., 1959.

99 - Heinman P. : Certain Functions of In projection and Projection in Early Infancy.
: M. Klein & others eds., Development in Psychoanalysis, London, Hogarth Press, 1952.

100- : A Contribution to the Re-evouation of the Oedipus Complex in Early Stages, M. Klein ed. New Directions in psychoanalysis, New York, Basic Book, 1957.

101- Hull, C.L. : Principles of Behavior, New Haven, Yale Univ. Press, 1951.

102 - : A behavioral System, New Haven, Yale Unive. Press, 1952.

103 - : The Place of Individual and Species Differences in a Natural-Science Theory of Behavior, H.J. Eysenck, Dynamics of Anxiety and Hysteria, London, Routledge& Kegan Paul, 1957.

104 - : The Nature and Function of Phantasy, M.Klein ed., Phantasy Developments in Psychcanalysis. London, Hogarth Press, 1952.

105 - : History of Psychology, London, Watts Co., 1913.

106 - : Introduction to Logic (1800), London, Longmans & Green, 1885.

107 - : Gestalt Psychology, London, Motuen & Co., 1951.

108 - Klein, M. : The Psychological Principles of Infant Analysis (1926), Infant M. Klein, Contributions to Psychonalysis, London, Hogarth Press, 1950.

109 - : Early Stages of the Oedipal Conflict (1928), in Contributions, 1950.

110 - : The Importance of Symbol Formation in the Development Symbol of the Ego (1930), In Contributions, 1950.

111 - : A Contribution to Psychogenesis of Manic-Depressive States (1930), In Contributions 1950.

112 - : Mourning and its Relation to Manic-Depressive States (1940), In Contributions, 1950.

113 - : The Oedipus Complex in the Light of Early Anxieties (1950), in Contributions, 1950.

114 - : Notes on some Schizoid Mechanisms, M.K. Klein ed., Developments in Psychoanalysis, London, Hogarth Press, 1952.

115 - : Early Sages of the Oedipus Conflict and the Super-Ego Formation M.K.Klein., Psychoanalysis of Children, London, Hogarth Press, 1954.

116 - : The Relation Between Obsessional Neurois and Early Stage of Super-Ego, Psycoanalysis of Child, 1954.

117 - : The Significance of Early Anxiety-Situations in the Development of Ego, Psyc-anal-of Chil., 1954.

118 - : The Effects of Early Anxiety-Situations on the Sexual Development of the Girl. Psyc-anal-of Chil., 1954.

119 - : The Effects of Early Anxiety-Situations on the Sexual Developments of the Boy. Psyc-anal Chil., 1954.

120 - : On Identification, M.Klein ed., New Directions in Psychoanalysis, New York, Basic Books, 1957.

121 - Kohler, W. : Gestalt Psychology, Mentor Book, No. 279.

122 - Lagache, D. : Behavior and Psychoanalytical Experience, Locwenstein, R.M., ed. Drives Affects, Behavior, New York, Inter, Univ. Press, 1956.

123 - Langer, S. : Abstraction in Science and Arts, S. Langer. Problems of Art, New York, Charles Soibner's Sons, (Reprinted).

124 - : Philosophy in a New Key, Mentor Book, 1953.

125 - Lewin, K. : Field theory in Social Science, D. Carwright ed., New York, Harper & Bros., 1951.

126 - : Resolving Social Conflicts, Lewin ed., New York, Harper & Bros, 1948.

127 - : Comments Concerning Psychological Forces and Energies and the Structure of the Psycho. D. Repapart ed., Organization and Pathology of thought, New York, Colombia Unin Press, 1959.

128 - Malquist, C.P.A. : Comparsion of Arthodox and Existential Psychoanalitic Concepts of Anxiety, Jour. New Ment Diseases, Vol. 131, No. 5, 1960.

129 - : The Origins and Significance of the Existential Movement in Psychology, R. May ed., Existance, New York, Basic Books, 1961.

130 - : Sur la phenomenologic du language, P. Thevenas ed., Problemes Actuels de la Phenomenologie, Bruxelles, Dexlee de Brouwer, 1951.

131 - : Learnable Drives and Rewards, S.S.S. Stevens ed., Hand Book of Experimental Psychology, New York, John Wiley & Sons, 1951.

132 - Mowrer, O.H. : A Stimulus-Response Analysis of Anxiety and its Role as Reinforcing Agent (1939). O.H. Mowrer, Learning Theory and Behavior, New York, John-Wiley & Sons, 1960.

133 - : Neurosis, A Disorder of Conditoning or Problem Solving L. Garlaw, W. Katkovisky eds., Readings in the Psychology of Adjustment, New York, Mc Grow-Hill, 1959.

134 : Learning Theory and Behavior, New York, John Wiley & Sons, 1960.

135 - Murphy, G. : An Historical Introduction to Modern Psychology, New York, Kegan, Paul, 1938.

136 - Nikiting, P. : Fundamentals of Political Economy, Progress Publications, Moscow, 1966.

137 - Pavlov, I.P. : The Conditioned Reflex : in Selected Works, Moscow, Foreign Languages Publishing House, 1955.

138 - Peters, R.S. : Brett's History of Psychology, London, Muirhead Library of Philosophy, 1953.

139 - : Language and Thought of the Chlid, London, Kegan Paul, 1923.

140 - : Judgment and Reasoning in the Child, London, Kegan Paul, 1924.

141 - : The Child's Conception of the World, London, Kegan Paul, 1953.

142 - Rank, O. : The Trauma of Birth, New York, Robert Brunner, 1953.

143 - Standford, B. : An Obsessional Man's Need to be "Kept" M. Klein ed., New Divections in Psychoanalysis, New York, Basic Book, 1957.

144 - Sarbin, R. : Role Theory, Lindgey ed., Hand Book of Social Psychology, Cambridge, Addison-Wesley, 1954.

145 - Sarter, J.P. : The Trans-Condence of the Ego, New York, The Noonday Press, 1957.

146 - Saussure De : R. Biopsychological Speculations on the Libido Theory, Loewenstein R.M., ed., Brives, Affects, New York, Inter Univ. Press, 1956.

147 - Schniederman : Regression, Anxiety and the Self. Stein, M. ed., Identity and Anxiety, Illinois, Free Press, 1960.

148 - Schur. M. : The Ego in Anxiety, R.M. Loewenstein ed., Drives Affects, Behavior, New York, Inter Univ. Press, 1956.

149 - : Phylogenesis and Ontegenesis of Affect and Structure-Formation and the Phenomena of Repition Compulsion, Inter, Jaur, Psychoanal., Vol. XII, Parts 4-5, 1950.

150 - Scott, W.C.M.A. : Psychoanalytic Concept of the Origin of Depression M., Klein ed., New Directions Psychoanal., New York, Basic Books, 1957.

151 - Shakhnazorow, G. et., el, : Man, Science and Society, F.L.P., Moscow, 1965.

152 - Sharp. E. F. : An Examinations of Metaphore Psychophysical, Problems Revealed in Language, R. Fliess ed., The Psychoanaltic Reader, London, Hogarth Press, 1950.

153 - Sheerer, M.C. : Cognitive Theory, G. Lindsey ed., Hand Book of Social Psychology, Cambridge, Addison-Wesley, 1954.

154 - Siblberer, H. : On Symbol Formation, D. Rappart ed., Organization and Pathology of thaught, New York, Columbia Univ. Bress, 1959.

155 - Spence. K.W. : Theoritical Intepretation of Learning, S.S. Stevens ed., Hand Book of Experimental Psychology, New York, John Wiley & Sons, 1951.

156 - Spitz, R. : Agression, It's Role in Establishment of Object Relations, R.M. Loewensteine ed., Drives, Affects, Behaviors, New York, Inter Univ. Press, 1956.

157 - Thorndike, E.L. : The Low of Effect, S.R. Woodworth, Contemporary School of Psychology, London, Methuen & Co. 1952.

158 - Thorpe, J.B. : Dimentiomal Theory Applied to Scnizophrenic Patients, Jaur.

159 - Boker, A.A. : Ment. Scie, July, Vol. 104, No. 436, 1958.

160 - Talman, E.C. : Purposive Behavior in Animals and Men, New York, Century Co. 1932.

161 - : Collected Papers in Psychology, Berkrlaj, Univ. Calif Press, 1951.

162 - Wastson. J.B. : Introspection, R. Woodworth, Contemporary Schools Psychology, London, Methuen & Co., 1952.

163 - : Behavior, R. Woodworth, Contemporary School of Psychology, London, Methuen & Co. 1952.

164 - : Language, Mind and Reality, B.L. Whorf, Language Thought and Reality, New York, John Wiley & Sons, 1958.

165 - : The Experssion of Personality, New York. Haper & Brothers, 1943.

166 - Wood, L. : Inspection and Itrospection, Phil, Scie, 7, 1940.

167 - Woodworth, R. : Contemporary Schools of Psychology, London, Methuen & Co. 1952.

